أحمد الشقيري

الأعمال الكاملة

مركز
دراسات الوحدة العربية

لجنة تخليد ذكرى
المجاهد أحمد الشقيري

أحمد الشقيري

الأعمال الكاملة

كلمات وخطب (١)

المجلد الخامس

الفهرسة أثناء النشر ـ إعداد مركز دراسات الوحدة العربية

الشقيري، أحمد

أحمد الشقيري: الأعمال الكاملة / أحمد الشقيري؛ تقديم أنيس صايغ؛ تحرير خيرية قاسمية.

٦ مج.

محتويات: مج ٥. كلمات وخطب (١).

في رأس صفحة العنوان: لجنة تخليد ذكرى المجاهد أحمد الشقيري.

ISBN 9953-82-077-5 (vol. 5)

ISBN 9953-82-063-5 (Set)

١. الشقيري، أحمد. ٢. مؤلفات كاملة. أ. العنوان. ب. صايغ، أنيس (مقدّم). ج. قاسمية، خيرية (محرّر).

923.25694

«الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبّر بالضرورة
عن اتجاهات يتبناها مركز دراسات الوحدة العربية»

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «سادات تاور» شارع ليون ص.ب: ٦٠٠١ ـ ١١٣
الحمراء ـ بيروت ٢٠٩٠ ١١٠٣ ـ لبنان
تلفون: ٨٦٩١٦٤ ـ ٨٠١٥٨٢ ـ ٨٠١٥٨٧
برقياً: «مرعربي» ـ بيروت
فاكس: ٨٦٥٥٤٨ (٩٦١١)

e-mail: info@caus.org.lb
Web Site: http://www.caus.org.lb

حقوق الطبع والنشر والتوزيع محفوظة للمركز
الطبعة الأولى
بيروت، حزيران/ يونيو ٢٠٠٦

٣٦٩٢

المحتويـــــــــــات(*)

خطـب أحمد الشقيـري رئيسـاً لمنظمة التحـرير الفلسطينيـة ٣٦٩٧

خطـب أحمد الشقيـري في الأمـم المتحـدة ٣٩٠٣

(*) لقد اعتمدنا في هذا الكتاب، **أحمد الشقيري: الأعمال الكاملة**، ترقيمين: الترقيم الأول في وسط ذيل الصفحة، وهو يشير إلى رقم الصفحة في الكتاب الواحد ضمن المجلد، ولكل كتاب من الكتب في الأعمال الكاملة ترقيم خاص بعدد صفحاته. والترقيم الثاني في يسار ذيل الصفحة، وهو يشير إلى الرقم المتسلسل التصاعدي في المجموعة؛ وقد سبق هذا الرقم التسلسلي رقم أحادي مقترن بعلامة (/)، وهو يشير إلى رقم تسلسل كل كتاب من الكتب المتضمنة في الأعمال الكاملة.

مركز
دراسات الوحدة العربية

لجنة تخليد ذكرى
المجاهد أحمد الشقيري

خطب أحمد الشقيري

رئيساً لمنظمة التحرير الفلسطينية

أحمد الشقيري

١٦ / ٣٦٩٥

المحتويـــــــــــات(*)

١ ـ حديث الشقيري، ممثل فلسطين لدى جامعة الدول العربية
في مجلس الجامعة، آب/ أغسطس ١٩٦٣ ..... ٧

٢ ـ من أحاديث الشقيري إلى أبناء فلسطين حول الكيان الفلسطيني:
أيلول/ سبتمبر ١٩٦٤: الكيان الفلسطيني في أول الطريق ١٣

٣ ـ الكيان الفلسطيني ما هو؟: من أحاديث الشقيري لأبناء فلسطين
إثر مؤتمر القمة العربي الأول، كانون الثاني/ يناير ١٩٦٤ ..... ١٧

٤ ـ عرض الشقيري نتائج اتصالاته العربية والفلسطينية أمام لجنة المتابعة
المؤلفة بموجب قرار مؤتمر القمة العربي الأول، نيسان/ أبريل ١٩٦٤ .... ٢٣

٥ ـ كلمة الشقيري لمناسبة ذكرى ١٥ أيار/ مايو سنة ١٩٦٤ ..... ٢٩

٦ ـ خطاب الشقيري في افتتاح المؤتمر الفلسطيني الأول المنعقد
في مدينة القدس في ٢٨ أيار/ مايو ١٩٦٤ ..... ٣٧

(*) لقد اعتمدنا في هذا الكتاب، **أحمد الشقيري: الأعمال الكاملة**، ترقيمين: الترقيم الأول في وسط ذيل الصفحة، وهو يشير إلى رقم الصفحة في الكتاب الواحد ضمن المجلد، ولكل كتاب من الكتب في الأعمال الكاملة ترقيم خاص بعدد صفحاته. والترقيم الثاني في يسار ذيل الصفحة، وهو يشير إلى الرقم المتسلسل التصاعدي في المجموعة؛ وقد سبق هذا الرقم التسلسلي رقم أحادي مقترن بعلامة (/)، وهو يشير إلى رقم تسلسل كل كتاب من الكتب المتضمنة في الأعمال الكاملة.

٧ ـ كلمة الشقيري في الجلسة الرابعة للمؤتمر الوطني في القدس
أواخر أيار/ مايو ١٩٦٤ ..... ٤٧

٨ ـ كلمة الشقيري في مؤتمر القمة العربي الثاني في الإسكندرية،
أيلول/ سبتمبر ١٩٦٤ ..... ٥١

٩ ـ كلمة الشقيري إلى أبناء فلسطين:
في ذكرى وعد بلفور، ٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٤ ..... ٥٧

١٠ ـ كلمة الشقيري في افتتاح إذاعة فلسطين
في القاهرة، ١ آذار/ مارس ١٩٦٥ ..... ٦٣

١١ ـ كلمة الشقيري في افتتاح الندوة العالمية للاتحاد العام لطلاب فلسطين
في القاهرة، ٣١ آذار/ مارس ١٩٦٥ ..... ٦٧

١٢ ـ كلمة الشقيري في افتتاح المؤتمر الأول لعمال فلسطين المنعقد
في غزة في ١٤ نيسان/ أبريل ١٩٦٥ ..... ٧١

١٣ ـ خطاب الشقيري في ذكرى النكبة في ١٥ أيار/ مايو ١٩٦٥
في جامعة القاهرة ٧٥

١٤ ـ رسالة الشقيري إلى مؤتمر الطلاب الرابع عشر في الولايات المتحدة،
أيار/ مايو ١٩٦٥ ..... ٨٧

١٥ ـ خطاب الشقيري في المجلس الوطني الفلسطيني في دور انعقاده الثاني
في القاهرة، ٣١ أيار/ مايو ١٩٦٥ ..... ٩٣

١٦ ـ بيان الشقيري لشعب فلسطين حول مؤتمر القمة في الدار البيضاء،
أيلول/ سبتمبر ١٩٦٥ ..... ١٠٧

١٧ ـ بيان الشقيري بعد عودته من مؤتمر الدار البيضاء،
أيلول/ سبتمبر ١٩٦٥ ..... ١١٥

١٨ ـ خطـاب الشقيري في المؤتمر الشعبي لأبناء فلسطين
في جامعة الاسكندرية، ١٤ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٦٥ ..... ١٢٣

١٩ ـ طريق التحرير . . . طريق بورسعيد : خطاب الشقيري في المؤتمر الشعبي
الذي أقيم في بورسعيد، ١٧ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٦٥ ..... ١٤٥

٢٠ ـ خطاب الشقيري في وفود ٧٤ دولة إسلامية
في مؤتمر أبي بكر الصديق في الإسكندرية، ٢٥ آب/ أغسطس ١٩٦٦ ... ١٦٣

٢١ ـ مذكرة الشقيري إلى مؤتمر القمة الأفريقي في أديس أبابا،
تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٦ ..... ١٨٩

٢٢ ـ الرسالة التي وجهها الشقيري، رئيس منظمة التحرير الفلسطينية،
إلى شعب فلسطين والأمة العربية بمناسبة الذكرى الخمسين لوعد بلفور،
٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٧ ..... ١٩٧

(١)

حديث الشقيري، ممثل فلسطين لدى جامعة الدول العربيــة فــي مجلس الجامعــة، آب/أغسطس ١٩٦٣(*)

السيد رئيس المجلس، السيد الأمين العام، سادتي رؤساء أعضاء الوفود العربية في هذا المجلس الموقر.

أشكر لمجلسكم الموقر ثقتكم الغالية التي أوليتموني إياها باختياري مندوباً لفلسطين لدى مجلس الجامعة، وإني لأرجو مخلصاً أن أكون عند هذه الثقة الغالية، وأن أؤدي لهذه الأمانة الثقيلة حقها، ما استطعت إلى ذلك سبيلاً.

وكم كنت أتمنى من كل جوارحي أن يتم اختياري بصورة إجماعية لا بالنسبة لشخصي، ولكن بالنسبة للقضية المقدسة التي هي قضية العرب جميعاً، غير أنني سأبذل من جانبي قصارى جهدي بعد انفضاض المجلس لأنتزع الثقة التي حجبت عني أثناء انعقاد المجلس، وسأنتهز أول فرصة لأتصل بالرياض وعمان، لتحقيق هذه الغاية. وعلى كلٍ فسأمضي في المهمة التي ألقيت على عاتقي والمهمة العاجلة التي هي أمامي، هي تأليف الوفد الفلسطيني وسفره إلى الأمم المتحدة للدفاع عن قضية فلسطين، وإنني أطمع في تأييدكم جميعاً في مهمتي الشاقة في هذه القضية الغالية، في الظروف الدقيقة التي تجتازها قضية فلسطين في الأمم المتحدة.

وإني حريص الحرص كله، ألا ندع أمام إسرائيل مجالاً تدعي فيه أن الوفد

(*) الخطب من ١ ـ ٢٢ هي خطب الشقيري رئيساً لمنظمة التحرير الفلسطينية وهي مأخوذة من: **كلمات على طريق التحرير** (غزة، فلسطين: مطبعة دار أخبار فلسطين للصحافة والطباعة والنشر، ١٩٦٦)، و**مواقف حاسمة وقومية في قضية فلسطين** (القاهرة: منظمة التحرير الفلسطينية، ١٩٦٥).

الفلسطيني لا يمثل وجهات النظر العربية بكاملها، وكل ما أطمع فيه مخلصاً وصادقاً! وأرجوه من أعماق نفسي، ألا نجد أنفسنا في الأمم المتحدة نواجه مثل هذا الموقف. ولا بد لي وأنا ماثل أمام مجلسكم الموقر لأول مرة أن أعرض لطائفة من الأمور، سواء منها ما يتصل بمنصبي أو ببعض جوانب القضية الفلسطينية التي تثير الاهتمام في الوقت الحاضر.

ويهمني قبل كل شيء أن أؤكد لمجلسكم الموقر أنني لا أرى في منصبي هذا عملاً روتينياً يقتصر على المشاركة في أعمال المجلس مرتين كل عام، فإن القضية الفلسطينية تمثل فيها نكبة مروعة أصابت شعباً برمته في أقدس ما يملك، وهي لذلك تأبى بطبيعتها وجوهرها أن تحتمل الروتين من قريب أو من بعيد.

ولست أرى كذلك في منصبي عملاً دبلوماسياً، ففلسطين ليست دولة مستقلة تأخذ بالأعراف الدبلوماسية، هذا فضلاً عن أن الدول المستقلة نفسها قد عزفت أخيراً عن كثير من الأساليب التقليدية وأخذت بأساليب التفكير الثوري.

وفوق ذلك فإني لا أرى هذا المنصب وظيفة ذات راتب أو مكافأة، فهي عندي واجب قومي ليس لي أن أتقاضى عنه أجراً أو شكراً، وإنني أقبله من غير راتب وكل ما يستحق له من مكافآت فإنني أحيله من الآن إلى صندوق فلسطين من أجل تحرير فلسطين.

وعلى هذا أعتبر أنّ المنصب الذي عهد إليّ منصب نضالي ! تملكه أمة تريد أن تناضل من أجل تحرير الوطن.

ويعلم مجلسكم الموقر أني قد تهيّبت هذا المنصب، منذ سمعت الهمسات الأولى حول اختياري للقيام به، ولقد أشفقت على نفسي أن أحمل هذه الأمانة الجسيمة ووراءها تلك التركة الثقيلة الدامية. ولكن لم يكن أمامي خيار، فنحن الذين نريد أن نتصدى للعمل الوطني لا يصح أن نهرب من العمل خشية الفشل: وقد أقدمت وأنا أعرف الصعوبات التي هي في طريقي.

في الواقع، أيها السادة، أحسست منذ أن توليت العمل أنني بدأت أواجه الصعوبات وهي تتراكم أمامي. ولم يكن هذا مفاجأة لي فقد عشنا جميعاً هذه الصعوبات وتمرسنا بها، منذ أن نزلت بنا هذه النكبة.

وليست أولى هذه الصعوبات، أيها الإخوان، تحالف الاستعمار والصهيونية، فإن أصعب الصعوبات في تقديري، هو حال القضية الفلسطينية على الصعيد

العربي، وحال القضية الفلسطينية في الوطن العربي نفسه، تلك هي الصعوبة الأولى في نظري.

إن قضية فلسطين محاطة الآن بجو ثقيل مشحون بالأحداث العربية المؤلمة، وإذا استمر مثل هذا الجو فستظل قضية فلسطين متردية في الهاوية التي انتهت إليها. وإن على الجامعة العربية مسؤولية كبيرة في أن تجعل من قضية فلسطين عامل وحدة تحل محل الخلاف والفرقة، على أنه إذا وجدت هذه الخلافات طريقها إلى الجامعة، فما دمت في منصبي هذا فإن موقفي منها واضح وصريح وقاطع: لن أكون طرفاً في هذا النزاع ولن أكون مع دولة عربية ضد دولة عربية أخرى. إن ولائي من أعماق ضميري سيكون لفلسطين ولقضيتها، وفي إطار من الوحدة العربية الكبرى وعلى هذا العهد والميثاق أتطلع إلى تأييدكم وإلى ثقتكم.

والصعوبة الثانية التي أجدها في طريقي الآن، هي ما ثار من شكوك ومخاوف بصدد الكيان الفلسطيني، فلقد قيل مثلاً إنَّ الكيان الفلسطيني يهدف إلى غرضين: أولهما، سلخ الضفة الغربية عن المملكة الأردنية الهاشمية وإقامة حكومة فلسطينية فيها، وثانيهما، أن تتخلى الدول العربية عن قضية فلسطين، وأن تلقي أعباءها كلها على أهل فلسطين وحدهم. وكلا الأمرين، أيها السادة، باطل لا أساس له من الصحة، وأريد هنا أن أنتهز هذه المناسبة لأقولها كلمة واضحة وصريحة وقاطعة:

أولاً: إن الكيان الفلسطيني لا يقصد منه أن تتخلى الدول العربية عن واجبها القومي في العمل من أجل تحرير فلسطين. إن تحرير فلسطين تبعة قومية كبرى تقع على كاهل الأمة العربية بأسرها حكومات وشعوباً، ومن جملتها الشعب الفلسطيني، فليس الهدف من الكيان الفلسطيني إلقاء العبء على أهل فلسطين وحدهم، ولا تركهم في الميدان وحدهم، ولكن القصد من الكيان الفلسطيني هو تعبئة الطاقات الفلسطينية لتمكين الشعب العربي الفلسطيني من القيام بدوره في تحرير وطنه. إن تحرير فلسطين لا يمكن أن يتم في منعزل عن أهل فلسطين وبدون أهل فلسطين. ولا يعرف تاريخ النضال سابقه واحدة تم فيها تحرير أي وطن بغير كفاح أهله وتضحية أبنائه. إن أهل فلسطين قد أصبحوا قوة غير عاملة في الحقل العربي منذ ١٨ عاماً، والكيان الفلسطيني يهدف إلى أن يصبح أهل فلسطين قوة وطنية عاملة، تسهم في تحرير فلسطين.

إن الكيان الفلسطيني يريد أن يمكّن للكفاءات السياسية الفلسطينية أن تعمل في

الميدان السياسي من أجل فلسطين. وأن يمكن للكفاءات التنظيمية من العمل في ميدان التنظيم من أجل فلسطين، وخاصة من أجل إنشاء صندوق قومي لفلسطين، يحقق كل برنامج يهدف إلى تحرير فلسطين.

وكذلك فإن الكيان الفلسطيني يريد أن يمكّن للقادرين على حمل السلاح من أبناء فلسطين أن يحملوا السلاح لتحرير فلسطين. وليس لنا أن ننسى بهذه المناسبة أن للجندي الفلسطيني تفوقاً على غيره في ميدان البطولة والبسالة بسبب معرفته بوطنه، مداخله ومخارجه جباله ووديانه، وبسبب العاطفة الجارفة التي تجيش في صدره.

وعلى الجملة، أيها السادة، فإن الكيان الفلسطيني يهيئ الأسباب للاستفادة من الطاقات الفلسطينية بين جماهير الشباب والطلاب والعمال والفلاحين وكل الفئات الفلسطينية ليكونوا قوة نضالية في الميادين السياسية والتنظيمية والعسكرية. هذا هو المفهوم الأساسي لكيان فلسطين.

ثانياً: إن الكيان الفلسطيني لا يهدف إلى سلخ الضفة الغربية، وليس من شأنه أن يتعرض للكيان الأردني من قريب أو من بعيد. وإن سلخ الضفة الغربية وإقامة حكومة فلسطين فيها ليس من أهداف الكيان الفلسطيني، فضلاً عن أنه لا يجول في خاطر أحد. ليس هدفنا الضفة الغربية، ولكن هدفنا هو غرب الضفة الغربية. الهدف هو إسرائيل، الهدف هو تحرير فلسطين من إسرائيل، وحين يتم تحرير فلسطين سيقرر أهل فلسطين مصيرهم ومستقبلهم السياسي وفق مشيئتهم، فلهم أن ينشئوا دولة مستقلة، ولهم إذا شاءوا أن يدخلوا في اتحاد أو وحدة مع أية دولة عربية أخرى، كأي شعب في هذه الدنيا من حقه أن يقرر مصيره في كل زمان وفي كل مكان.

أما الصعوبة الثالثة، فإنها تكمن في الظروف التي تحيط بقضية فلسطين في جامعة الدول العربية. وأنا هنا أتكلم عن معرفة وممارسة بشؤون الجامعة، لأنني عملت في الجامعة العربية سبع سنوات، كنت مسؤولاً خلالها عن قضية فلسطين».

لقد أصدر مجلسكم الموقر في هذه الدورة ثلاثة قرارات، وإن لي بصدد هذه القرارات مهمة يجب عليّ القيام بها. إن مهمتي ليست حضور هذه المناقشات وأنتهي، ولا الاشتراك في القرارات وكفى، ولا بإلقاء هذه الكلمة وأنتهي، إن علي واجباً آخر متلاحقاً متوالياً متتابعاً. إن واجبي أن أحمل هذه القرارات إلى وزارات الخارجية

لأطالب وألح بتنفيذها، وقد يكون هذا العمل من جانبي خارجاً عن الأعراف الدبلوماسية المألوفة. لست هنا في منصب دبلوماسي وإن قضيتنا ليست قضية دبلوماسية بل قضية نضالية. وإن أبواب وزارة الخارجية في كل بلد عربي يجب أن تكون مفتوحة لخدمة هذه القضية.

أقول هذا، وقد سألت بالأمس الأمانة العامة عن عدد القرارات التي أصدرتها الجامعة العربية عن قضية فلسطين منذ تأسيسها. وقد علمت من الأمانة العامة أن هذه القرارات قد بلغت حتى هذه الدورة ٥٨٩ قراراً. وهذا العدد الكبير، أيها السادة، ليس دليل الصحة والعافية، ولكنه يدل على خللٍ كبير يجب أن نضع أناملنا عليه جميعاً وأن نجد له العلاج الشافي، وذلك في نظري لا يتصل بقضية فلسطين فحسب، ولكنه يتصل بكرامة الجامعة العربية وثقة الشعوب العربية بها.

لقد جُرحت الجامعة العربية في سمعتها جرحاً عميقاً بسبب قضية فلسطين، وما زال هذا الجرح دامياً. وعلى الجامعة العربية أن تبذل قصارى جهدها لتدعيم مكانتها وتأكيد ثقة الشعب العربي بها بوصفها أكبر منظمة عربية تملكها الأمة العربية في الوقت الحاضر. أقول هذا وأنا على علم تام بالجهود المشكورة الغالية التي يقوم بها السيد الأمين العام في كل مناسبة وفي كل ظرف لتدعيم الثقة بالجامعة العربية، وجعلها أداة فعالة في خدمة القضايا العربية وفي خدمة قضية فلسطين بصورة خاصة.

وإنني، أيها الإخوان، كما أشرتم في قراركم الأخير سأسافر إلى الأمم المتحدة لبذل جهدي مع إخواني الذين يقع عليهم الاختيار للدفاع عن هذه القضية المقدسة، وأنا أعلم أن الأمم المتحدة ليست خاتمة المطاف في هذه القضية الوطنية. أقول هذا ولي الخبرة المتواضعة في هذه القضية، وتعلمون كما أعلم أنه لا حلّ لهذه القضية في الأمم المتحدة، وأن الحلّ يجب أن نلتمسه في الوطن العربي وفي الوحدة العربية.

ولكن للأمم المتحدة دوراً وهو ما لا يصح أن نتركه ونتخلى عنه، لذلك سأؤدي واجبي في الأمم المتحدة، على ألا ينسينا هذا الواجب أداء الواجب الأقدس.

وعندما أفرغ من الأمم المتحدة، سأزور البلاد العربية، بلداً بلداً لنرى الطريق الأمثل لنقل هذه القضية من الجمود الذي تعانيه إلى النشاط الذي نريده ونصبو إليه.

هذا ما أطمع فيه وسأسير في هذا الطريق إلى نهايته بكل صبر وبكل عزيمة، فإذا أفلحت، فذلك ما أرجوه، وذلك ما أدعو الله لتحقيقه، وإلا فسأعيد هذه الأمانة إليكم. وسأظل من جانبي أعمل لفلسطين ما حييت، منتهجاً كل طريق أجده أمامي مفتوحاً.

لقد طال الزمن على هذه القضية، ولم يعد الزمن في صالحنا. وليس علينا أيها السادة إلا أن نحزم أمرنا ونوحد كلمتنا حتى نبلغ النصر، فإن كل أسباب النصر متوافرة لنا، وحين تتجمع هذه الأسباب في أيدينا، فهناك موارد البلاد العربية المادية والروحية، ودونكم الشعب الفلسطيني في عزمه وتصميمه على استرداد وطنه. ولا يبقى إلا أن نوجه هذه الطاقات الضخمة إلى طريق واحد وهدف واحد.

ويقيني أن النهاية ستكون النصر.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

(٢)

مـن أحاديـث الشقيـري إلـى أبنـاء فلسطيـن حول الكيـان الفلسطيني: أيلول/سبتمبر ١٩٦٤

الكيان الفلسطيني في أول الطريق

إخواني أهل فلسطين

استمعوا إلي بكل جوارحكم ومشاعركم، فسأتحدث إليكم عن فلسطين وعن تحرير فلسطين، وإنكم لتذكرون أنني طالما خطبت فيكم قبل النكبة الدامية في مؤتمراتنا الوطنية، ومظاهراتنا القومية، ولكم تناجينا في السجون وائتمرنا في المعتقلات وفي كل ساح في الوطن الحبيب، ثم حلت الكارثة فتفرق الشمل وتباعدت بيننا الديار وقذفتنا الأقدار تحت كل سماء وكوكب.

وكان من قدري في هذه الأعوام التسعة عشر أن أجد نفسي في الميدان الدولي على منبر الأمم المتحدة أكافح عن قضيتنا المقدسة إلى جانب الوفود العربية ما وسعنا الجهد. ولقد فعلت ذلك وأنا أعلم أن الأمم المتحدة لا تعيد لاجئنا إلى أرضه، ولا ترد إليه شبراً من وطنه، ولكنه واجب سياسي دولي كان لابد من أدائه لتبقى قضية فلسطين حية في المجال الدولي إلى أن تصبح حية نابضة في الوطن العربي تفور بأحداث النضال وتتداول أروقة الأمم المتحدة بأنباء الكفاح.

ويأتي بي القدر هذه الأيام لأكون مندوباً لفلسطين لدى الجامعة العربية، ولقد ترددت طويلاً في قبول هذا المنصب وتهيبت تبعاته، ولم يكن ذلك تقاعساً عن الواجب ولكني عرفت سيرة هذه القضية في الجامعة العربية منذ كانت، فضلاً عن أن تجاربي في الجامعة لم يكن فيها ما يشجعني على المضي في هذا الطريق. ولقد ضاعف من تهيبي أن التركة ثقيلة والمسؤولية خطيرة والأمانة رهيبة، وفوق هذا وذلك فأنا أعرف أن أهلي، أهل فلسطين، اللاجئ منهم والمقيم،

يعيشون تحت ظروف مريرة، كثيراً ما تتجاوز طاقة الصبر والاحتمال.

ولكن الخيار أمامي حاد حاسم، ولم يكن يقبل حلاً وسطاً: هل أعمل أو ألاّ أعمل، أن أحاول أو ألاّ أحاول، وبعبارة أدق أن أغامر أو ألاّ أغامر.

فاستخرت الله وتطوعت للعمل وآثرت أن أغامر فإن العمل القومي لابد فيه من مغامرات وتضحيات.

تطوعت للعمل، أيها الإخوان، وأنا عليم بالصعاب التي تكتنف هذه القضية المقدسة. ويكفي في ضخامة هذه الصعوبات أنها أثقل القضايا العربية حملاً يتساند في خصومتها الصهيونية العالمية والاستعمار، إلا أن خدمة الوطن تقتضي مجابهة الصعاب وإيثار النضال على حياة الراحة والدعة.

ولست أريد اليوم أن أضيف خطاباً جديداً إلى السفر الضخم الذي يحتوي الخطب عن قضية فلسطين، وقد غرقت هذه القضية في خضم من الخطب والتصريحات والبيانات، والقرارات السرية وغير السرية، ولكني أحدثكم اليوم عن الإعداد للعمل، عن التحضير للتنظيم، عن تدبير أسباب التحرير. ولو وجدت لذلك كله سبيلاً غير الكلام لفعلت.

ولست أريد أن أحدثكم عن النكبة وظروفها وأسبابها فإن رعاة الإبل وأساتذة الجامعات يستوون في معرفتها، والحديث فيها معاد ولا يتسع المجال للكلام.

وصفوة ما أريد أن أقول اليوم إن قضية فلسطين يجب أن يعمل لها شعب فلسطين، كأية قضية لأي شعب. كان السؤال الذي يقضّ مضاجعي في السنين الأخيرة أين شعب فلسطين؟ هناك قضية فلسطينية فأين هو شعب فلسطين؟ الفلسطينيون موجودون في قطاع غزة، في الأردن، في سوريا، في لبنان، في الكويت، في السعودية ولكن أين التنظيم الوطني الذي تتجلى فيه إرادتهم القومية؟ أين قضيتهم الشعبية المنبثقة من جماهير الشعب؟ الفلاحون والعمال والطلاب، اللاجئون والمقيمون، الرجال والنساء، ولقد مرت أمامي في الأمم المتحدة طائفة من القضايا الوطنية أحسست بشعوبها وراءها. كل قضية وراءها شعبها، وشعبها منظم في نضاله. ليس هذا على الصعيد الدولي ولكن على الصعيد الوطني أولاً. كل نضال قومي وراءه الشعب وشعب منظم.

فأين هذا في فلسطين؟ إن خطة إسرائيل ألاّ يبقى شعب فلسطين وألاّ يكون تنظيم لشعب فلسطين. إن الكارثة مروعة حقاً، لقد اقتلعنا من وطن آبائنا ونحن الآن نصفنا لاجئ والنصف الآخر يكافح للرزق، ولكن لقد آن لنا أيها الإخوان أن نرفع رؤوسنا من بين الردم والهدم والدم، آن لنا أن ننظم صفوفنا، وآن للدول العربية أن

تيسر لنا سبيل التنظيم والعمل. كان ينبغي أن يكون لنا هذا التنظيم بعد أن أفقنا من هول الكارثة في سنة ١٩٤٨ وفي سنة ١٩٥٠ وفي سنة ١٩٥٥ وفي سنة ١٩٦٠، وها نحن في عام ١٩٦٣ من غير تنظيم.

لقد تصدعت حياتنا القومية، كشعب منذ تسعة عشر عاماً، وصحيح أنه كانت لنا جهود قومية خلال هذه الفترة ولكنها كانت مبعثرة غير متصلة وقد أصبح من واجبنا أن نعيد بناء حياتنا القومية كشعب له قضية مقدسة حتى نؤدي دورنا كاملاً في تحرير الوطن. وهذا هو الكيان الفلسطيني الذي شملته قرارات الجامعة العربية في دورتها الأخيرة.

إن الكيان الفلسطيني هو تنظيم عام للشعب الفلسطيني، هو توكيد لشخصيته القومية وإبراز لوجوده على الصعيد العربي، وفي المجال الدولي.

لست أقول هذا تنكراً للوحدة العربية في النضال والمصير، فنحن طلاب وحدة لكن النضال العربي ووحدة المصير يواجهان فراغاً، خطراً إذا لم يكن لشعب فلسطين تنظيم قومي يعبئ طاقاته للعمل النضالي. إن أهل فلسطين طلاب وحدة، وقد كان شعارهم « فلسطين عربية في إطار الوحدة العربية»، ولكن الوحدة هي الحاصل الكبير، تنظيم جميع الشعوب العربية.

وليس معنى الكيان الفلسطيني، ليس معنى التنظيم الفلسطيني، أن يقع تحرير فلسطين على أهل فلسطين، هذا منطق باطل من أساسه وظالم من أساسه. لا يصح أن يقف أهل فلسطين وحدهم وهم على أطلال النكبة، إن أمامهم إسرائيل مسنودة بالصهيونية العالمية والاستعمار. إن تبعة تحرير فلسطين تقع على عاتق الأمة العربية حكومات وشعوباً. لكن كيف يمكن أن نتصور تحرير فلسطين من غير أهل فلسطين، في معزل عن أهل فلسطين، كيف يمكن أن نخوض معركة التحرير بدون أهل فلسطين، بدون رجالها الذين تمرسوا بجبالها ووديانها، بمدنها وقراها، بدون أبنائها المتعطشين إلى البذل والفداء يحدوهم الشوق إلى الوطن السليب والحنين إلى مرقد الآباء والأجداد.

هذا هو الكيان الفلسطيني، إنه تنظيم وعمل وتحرير، إنه قوة طليعية نضالية في ميدان النضال العربي، إنه تضحيات وبطولات، لا مناصب ولا وزارات إنه عرق لا يجف ودمع لا يكفكف ودم غير ضنين، هذا هو الكيان الفلسطيني.

ولكن أيها الإخوان إن الكيان الفلسطيني لا تصنعه الجامعة العربية ولا الدول العربية. إنه صنع أهل فلسطين، ووليد إرادتهم، وهكذا يجب أن يكون. إن تبعة إقامة الكيان الفلسطيني تقع على أهل فلسطين.. بالتنظيم والتصميم، وليس على الحكومات العربية إلا أن تيسر السبل.

ومن أجل ذلك فإني أهيب بكم أن تحزموا أمركم لتنظيم صفوفكم وجمع شملكم. علينا جميعاً أن نكون جبهة قومية واحدة. جميع الهيئات، جميع النوادي، جميع الجمعيات، كلنا جميعاً، نحن مطالبون بأن نهيئ أرواحنا وعقولنا وعزائمنا للتنظيم الشعبي الشامل. وأن أمامنا المراحل الثلاث:

المرحلة الأولى: ونحن فيها الآن، علينا أن نفكر جميعاً ونتشاور فيما بيننا حيث كنا، بالمراسلة، بالمشافهة، بالاجتماع، فلنتبادل الرأي والمقترحات.

المرحلة الثانية: لنتزاور من استطاع منا السفر، وسأزوركم من جانبي في مخيماتكم ومواطنكم بعد الانتهاء من الأمم المتحدة لنرى أفضل السبل لهذا التنظيم، أهو بالانتخاب، أم بالتطوع، أهو في مؤتمر عام شامل أو في مؤتمرات نعقدها هنا وهناك، إلى غير ذلك مما يتصل بالتنظيم.

المرحلة الثالثة: هي قيام الكيان في ضوء ما تهدي إليه الدراسة والمشاورة. وقد يثور حول هذا خلاف أو جدل. غير أن مصير هذا الكيان مرهون بالعمل لا بالجدل، مرهون بالتنظيم والنضال. وهناك يكون الامتحان الكبير.

ولسنا في حاجة إلى إيضاح كبير عن معالم الكيان الفلسطيني:

إنه أداة سياسية تعمل في الميدان السياسي وتعبئ الكفاءات السياسية الفلسطينية لتعمل في المجال الدولي وعلى الصعيد العربي.

إنه أداة تنظيمية تعمل على إنشاء صندوق قومي لفلسطين يموّل حركة النضال القومي وتكون موارده من أهل فلسطين ومن الدول العربية حكومات وشعوباً ومن الدول الصديقة المحبة للحرية والعدل والسلام.

إنه أداة نضالية تمكن أهل فلسطين من النضال، تكفل التدريب والتسليح للقادرين على حمل السلاح.

وعلى الجملة إن الكيان الفلسطيني يهدف إلى تعبئة أهل فلسطين ليؤدوا دورهم في تحرير فلسطين إلى جانب جهود الأمة العربية.

هذا هو الطريق لتحرير فلسطين أيها الإخوان. ولست أدعوكم إلى طريق لا أسير فيه معكم، علينا أن نسير معاً، وأن نسير جميعاً، فإن هلكت في الطريق فاحملوني أيها الرفاق إلى فلسطين عربية حرة مستقلة.

(٣)

الكيـان الفلسطينـي ما هـو؟
مـن أحاديـث الشقيـري لأبنـاء فلسطيـن
إثر مؤتمر القمة العربي الأول، كانون الثاني/يناير ١٩٦٤

إخواني أهل فلسطين:

أحدثكم الآن عن طريق الإذاعة وأنا أتهيأ للسفر إليكم لأحدثكم وجهاً لوجه حيثما كنتم، سواء في المخيمات أو المدن أو القرى، في الضفة الغربية أو في قطاع غزة أو في سائر أرجاء الوطن العربي الكبير.

ولن يكون حديثي بكاءً ونحيباً لما نزل بنا، ولا حنيناً للوطن السليب وشوقاً لمرابعه الجميلة، ولا ترداداً للأماني العذاب والآمال الجسام. ذلك كله قد انقضى عهده في الأعوام التسعة عشر الماضية، فقد ندبنا كثيراً، وكثيراً تفجعنا.

ولكني أحدثكم اليوم عن التنظيم، التنظيم البناء الذي ينتظرنا. أحدثكم عن العمل، العمل الهادف الذي يواجهنا. أحدثكم عن الكفاح، الكفاح الثوري الذي ندنو منه ويدنو منا.

نحن، أيها الاخوة اللاجئون والمقيمون، أمام فرصة العمر التي كنا نسعى لها في الأعوام الطوال التي مرت بنا، الأعوام التي تعاقبت ونحن نزخر بالأمل من غير عمل، لقد انقضت الأيام والليالي ونحن نتحرق شوقاً إلى الكفاح من أجل وطننا السليب. وحالنا اليوم نعرفه حق المعرفة، بل إننا نعيشه بكل آلامه وحسراته: اللاجئون منا مشردون من ديارهم يقاسون ألوان العذاب والحرمان، والمقيمون منا تقطعت أوصالهم بالوطن الحبيب، وجميعنا بين لاجئ ومقيم متعاهدون على تحرير أرضنا المقدسة بالمهج والأرواح.

ولكن . . . ولكن منذ وقعت الكارثة ونحن نعيش عيش الأفراد، لا عيش الشعب الواحد، الشعب الذي يعمل لقضيته. صحيح أنه كانت لنا في هذه الحقبة جهود لخدمة بلادنا، وصحيح أيضاً أن منظمات فلسطينية قد قامت تهيئ نفسها قدر طاقاتها وإمكاناتها للعمل من أجل فلسطين. ولكن هذه الجهود جميعها كانت محدودة ومشتتة، وبقيت قضية فلسطين تعاني فراغاً قومياً كبيراً فلم يكن شعبنا منظماً تنظيماً كاملاً، ولم تكن لنا قيادة شاملة تمثل إرادة الشعب وتتجاوب مع الشعب. وانتهى بنا الأمر بعد تسعة عشر عاماً من الكارثة أننا أمام كارثة أخرى: نحن شعب من غير كيان، وقضية من غير قيادة. كان السؤال الرهيب . . . أين شعب فلسطين؟ أين منظماته؟ أين حركته النضالية؟

هذا هو الفراغ الكبير الذي تعانيه قضية فلسطين منذ كانت الكارثة ومن هنا وجب علينا أن نسد هذا الفراغ بالتنظيم، وجب علينا أن يكون شعبنا منظماً تنظيماً كاملاً، اللاجئون والمقيمون، العمال والفلاحون، الطلاب والشباب، الرجال والنساء، الشعب بكل فئاته وهيئاته ومنظماته، وفي طليعته قيادة واعية مناضلة منبثقة من إرادته نابعة من مشيئته، تعمل جاهدة لتعبئة طاقاته وكفاءاته من أجل تحرير الوطن.

ونحن الآن نبدأ من الصفر في كثير من جوانب قضيتنا، ولكننا لسنا أمة بلا ماض، فنحن أمة لنا تاريخ وتاريخ مجيد في الكفاح الوطني: فمنذ بدأ الاحتلال البريطاني عام ١٩١٨ إلى أن انتهى في عام ١٩٤٨ وشعبنا يقاوم الاستعمار والصهيونية بإباء وشمم وكفاح وقتال، فبذلنا الأموال والأرواح وسقط الألوف من شهدائنا دفاعاً عن الوطن إلى أن حلت بنا الكارثة، وأنتم تعرفون أسبابها وما من حاجة لذكرها.

ولهذا فنحن إن بدأنا اليوم تنظيمنا القومي، فإننا لا نبدأ حياة جديدة ولكننا نستأنف حياتنا القومية، نستأنف السير في طريق النضال بكل ما تتطلبه جسامة الكارثة وتطور الحياة العربية وظروف العالم الدولية. إن هدفنا القومي لا يتغير ولا يتبدل ففلسطين وطننا العريق ونحن شعبها الأصيل. ولكن تنظيمنا يجب أن يرتفع إلى مستوى الأحداث التي نعيشها من عربية ودولية. وإلى جانب هذا وذاك عامل هام لا يصح أن يغيب عن البال، فمنذ وقعت الكارثة نشأت أجيال فلسطينية فتية واعية، انضمت إلى قافلة الشعب الفلسطيني وهذه الأجيال الصاعدة على جانب عظيم من الكفاءة والعلم والإخلاص ويجب أن يكون لها مكان مرموق في قيادة الحركة الوطنية في مجال التحرير.

من أجل ذلك وجب علينا أن نتنادى إلى تنظيم شامل، إلى تعبئة كاملة لكلّ فئات

الأمة وكفاءاتها وطاقاتها، فالقضايا التحررية لا تبدأ إلا بالتعبئة الروحية والمادية ولولا ذلك ماكان وطن ولا تحرير. وإن لنا في القضايا التحريرية في العالم أسوة حسنة في تجاربها الفتية. ولقد شهدتُ هذه القضايا ورافقتُ سيرها في الأمم المتحدة. جميع القضايا التحريرية في آسيا وفي أفريقيا كانت وراءها شعوبها، وكانت شعوبها وراءها منظمة معبّأة. ولو شئنا أن نستعرض هذه القضايا واحدة واحدة، العربية منها مثل الجزائر، والإفريقية منها مثل جنوب أفريقيا، والآسيوية منها مثل إندونيسيا، لوجدنا أن الشعب صاحب الشأن هو الذي كان حاملاً أعباء الكفاح في سبيل قضيته على الدوام.

ولست أريد أن أقول إن شعب فلسطين سيحمل وحده أعباء الكفاح لتحرير وطنه فذلك مالا يخطر ببال لأسباب تدركونها. فإن تحرير فلسطين واجب قومي يقع على عاتق الأمة العربية بأسرها حكومات وشعوباً والشعب الفلسطيني في الطليعة، ولكن حتى يستطيع الشعب الفلسطيني أن يكون في الطليعة، وأن يؤدي دوره يجب أن يكون منظماً في سعيه لتحرير وطنه، يجب أن يكون مستعداً حين تأتي ساعة العمر التي نرجو أن نكون فيها على موعد مع النصر.

ومنذ وقعت الكارثة والدول العربية تزيد من قوتها العسكرية والاقتصادية والاجتماعية، وفي مطلع هذا العام اجتمع مؤتمر الذروة العربي فأنشئت القيادة العربية الموحدة. كل ذلك عظيم وخطير. ولكن أين مكاننا من هذه المعركة؟ نحن أهل فلسطين لم نتهيَّأْ حتى الآن لمعركة التحرير. والمسؤولية في ذلك تقع أولاً على عاتق الدول العربية، وعلى عاتق الشعب الفلسطيني ثانياً.

ونحن مؤملون خيراً في أن تنهض الدول العربية بواجباتها، غير أننا يجب أن نبادر إلى القيام بواجباتنا، وإثبات وجودنا وإبراز شخصيتنا وتعبئة طاقاتنا، وهذا هو معنى الكيان الفلسطيني في مفهومه الصحيح، فليس الكيان الفلسطيني لهواً ولعباً، ولا زخرفاً وزينة، ولا هتافاً وخطباً، ولا مناصب ورواتب ولكنه تنظيم واستعداد ثم كفاح ونضال.

لقد اجتمعت الأمة العربية في مؤتمرها الأخير بملوكها ورؤسائها وكان لقاء تاريخياً نرجو أن يكون له ما بعده، ولهذا أصبح من واجبنا نحن الشعب الفلسطيني أن نتجمع حول قضيتنا المقدسة وأن نلتقي حول الكيان الفلسطيني حين يبرز إلى عالم الوجود. وإن واجب النضال يدعونا جميعاً، ينادينا جميعاً بأن نوحد صفوفنا وراء أهدافنا فلا هيئات ولا منظمات ولا أحزاب ولا جماعات، ولكن شعب واحد، وراء هدف واحد، وفي كفاح واحد.

وإني لأدعوكم أيها الإخوان كما أدعو نفسي، أن نكون مستعدين لاستئناف

حياتنا القومية بكل إيمان وعزيمة وصبر، وبكل إخاء ومحبة واتحاد، فإن تحرير الوطن لا يتم بالتباغض والتحاسد، ولا بالتخريب والتشكيك، ولا بالهزء والسخرية، ونحن الآن أمام فرصتنا التاريخية لأول مرة، الفرصة التي كنا ننتظرها مع كل فجر خلال تسعة عشر عاماً طوالاً، وإننا نملك أن نجعل الفرصة ناجحة وموفقة، فيجب أن نقبل عليها، يجب ألا نسمح لهذه الفرصة أن تضيع من أيدينا فإن ضاعت لا سمح الله فلا نعلم متى تجيء مرة ثانية.

لقد كنا نتنادى لإنشاء الكيان الفلسطيني منذ زمان طويل فها قد لاحت الفرصة وهي الآن أمام أعيننا وفي قبضة أيدينا. إن مؤتمر الملوك والرؤساء قد فتح الطريق أمام الشعب الفلسطيني، أمام كيان الشعب الفلسطيني فعلى هذا الشعب الباسل المناضل أن يستعيد ثقته وإيمانه وأن يسترد كرامته وأن يعد نفسه لمعركة النصر.

وليس الكيان الفلسطيني لغزاً من الألغاز أو سراً من الأسرار. كائنة ما كانت الأسماء والأزياء وكائنة ما كانت الأشياء والأشخاص، إن معناه يسير بسيط.

إن الكيان وسيلة لا غاية، إنه تنظيم وجهاز، يعيد للشعب شخصيته وقدرته على العمل، على الكفاح، على التحرير.

إن الكيان قيادة وطنية جماعية مناضلة قاعدته الكبرى هو الشعب بأسره.

إن الكيان كفاح في كل ميدان، في ميدان التحرير، وفي ميادين السياسة والدعاية والتنظيم والتوعية.

إن الكيان ليس مجرد شعارات وعبارات ولكنه أجهزة وطنية نامية حية عاملة، كل واحد منا يؤدي واجبه ضمن تنظيم كامل شامل.

الكيان الفلسطيني معسكرات تدريب للطلاب والشباب، للرجال والنساء، ولجميع القادرين على حمل السلاح.

الكيان الفلسطيني قوات فلسطينية تنشأ وتدرب لتؤدي دورها الكبير في معركة التحرير.

الكيان الفلسطيني هبات ومساعدات وقروض من شعب فلسطين ومن الدول العربية وشعوبها ومن الدول الصديقة، تدخل الصندوق القومي لفلسطين بأمانة وتخرج بأمانة.

الكيان الفلسطيني تنظيم فيه اتحادات النساء والعمال والطلاب ونقابات العمال والمحامين والأطباء والمهندسين.

الكيان الفلسطيني تلتقي فيه تنظيمات الشباب وفرق الكشافة والنوادي الرياضية. الكيان لفلسطيني ينشئ مكاتب الإعلام ويبعث الوفود ويشترك في كل مجال دولي داخل الأمم المتحدة وخارجها.

هذا هو الكيان بأهدافه القريبة والبعيدة، وعلى هذا فليس الكيان فرداً واحداً أو مجموعة محدودة ولكنه سيكون الشعب الفلسطيني بأسره. . . سيكون لكل فلسطيني مكانه في الكيان وسيكون لكل فلسطيني مجال في ميدان الخدمة العامة. وإن شرف التحرير مفتوح أمامنا جميعاً رجالاً ونساءً، شباباً وكهولاً.

ويتضح من ذلك أيها الإخوان، أن الكيان ليس حكومة ولا يجب أن يكون، فإن هدفنا الأول والأخير هو التحرير. لقد تلقيت في أثناء اجتماع الملوك والرؤساء عشرات من الرسائل والبرقيات يقترح فيها مرسلوها أن أعلن قيام جمهورية فلسطين ولكني كتبت إليهم شاكراً ومعتذراً أن تحرير فلسطين لا يتم بإقامة جمهورية فلسطينية ولكنه يتم بقيام حركة شعبية فلسطينية تؤازرها الدول العربية. ولهذا يجب أن يكون شعارنا التحرير ثم تقرير المصير، على أنه يجب أن يكون واضحاً لنا جميعاً، أن طريق التحرير ليس قصيراً ولا يسيراً، ذلك بأن النضال القومي محفوف بالمصاعب والمتاعب. وهي في قضية فلسطين أكثر تعباً وأشد نصباً. فنحن نواجه خصماً منظماً وهي إسرائيل، ووراءها قوة ضخمة هي الصهيونية العالمية، ووراءها استعمار غاشم يقاتل آخر معاركه.

ومن هنا كان واجباً علينا أن نقابل التنظيم بالتنظيم والكفاءة بالكفاءة والاستعداد بالاستعداد، وإلا وقعنا ومعنا الأمة العربية في كارثة أشنع من كارثة ١٩٤٨، ونحمد الله أن في الشعب الفلسطيني تصميم على التنظيم وثورة من الكفاءة وعزيمة على الاستعداد. وإني كذلك لا أستطيع أن أقول لكم إن قضية فلسطين تقف الآن على أبواب النصر، فلست أريد أن أكذبكم أو أخدعكم، إن تحرير فلسطين لايتم بين يوم وليلة، إن تحرير فلسطين محتاج إلى أهل فلسطين وإلى الأمة العربية. وإن تحرير فلسطين لا يتم بدون أهل فلسطين ولا غنى لأهل فلسطين عن الدول العربية. إن معركة تحرير فلسطين تفرض واجبات على أهل فلسطين وتفرض واجبات على الدول العربية ومتى قام كل فريق بواجباته استطعنا أن نحرر فلسطين.

وعلينا أن نسرع بواجباتنا نحن شعب فلسطين، علينا أن نبدأ بالكيان أن نبدأ التنظيم، أن نبدأ التدريب العسكري، أن نبدأ بإنشاء قواتنا الفلسطينية، أن نبدأ بإنشاء الصندوق القومي، أن نبدأ بإنشاء مكاتبنا الإعلامية، أن نبدأ نشاطنا القومي في كل مجال وفي كل ميدان. فإذا بدأنا السير وصلنا، وإذا لم نبدأ فسنظل مكاننا نندب

حظنا العاثر ونبكي وطننا الضائع، وسنلتقي في عام ١٩٨٠، وفي عام ١٩٩٠ وفيما بعد ذلك من الأعوام والعالم يشهدنا ونحن نندب ونبكي، إذا بقي منا من يندب ويبكي.

ولكننا إذا بدأنا اليوم بإيمان وعزم، بإيثار وإنكار للذات فسنكون جاهزين ومستعدين يوم تدق ساعة التحرير.

لقد حلت بنا كارثة ١٩٤٨ ولكن الكارثة الكبرى هي أن تلوح الفرصة ونحن غير منظمين ولا جاهزين ولا مستعدين.

ويقيني الذي لا يرقى إليه شك، أن شعب فلسطين الأبي البطل الذي قاتل الاستعمار ثلاثين عاماً وسجّل آيات رائعات من البسالة والشجاعة سيكون عند العهد به في هذه المرحلة التاريخية من حياتنا القومية.

نحن ننتظر هذه الأيام منذ أعوام، إن الألوف من الشباب والطلاب، من الرجال والنساء، يتطلعون إلى يوم الجهاد والنضال، إن إخواننا اللاجئين في المخيمات يتشوقون إلى حياة المعسكرات، إن شعب فلسطين بأسره ينتظر فرصته التاريخية لتحرير وطنه.

إن الفرصة تلوح الآن أمامنا، فتعالوا يا شعب فلسطين نتنادى إليها ونتداعى حولها ونعمل لتحقيقها، و﴿**إن تنصروا الله ينصركم**﴾ و﴿**إن ينصركم الله فلا غالب لكم**﴾[1]، والسلام عليكم.

(١) **القرآن الكريم**: «سورة محمد،» الآية ٧، و«سورة آل عمران،» الآية ١٦٠ على التوالي.

(٤)

عـرض الشقيـري نتائـج اتصالاتـه العربيـة والفلسطينيـة أمام لجنة المتابعـة المؤلفة بموجـب قرار مؤتمر القمة العربـي الأول، نيسـان/أبريـل ١٩٦٤

يسرني أن أنتهز فرصة الاجتماع الثاني للجنة المتابعة لأتحدث إلى حضراتكم عن مدى التقدم الذي أحرزه موضوع الكيان الفلسطيني والمراحل التنفيذية التي قطعها حتى الآن والمرحلة الباقية التي ستؤدي إلى قيام الكيان الفلسطيني مستكملاً كل أجهزته.

وأود أن أشير بادئ ذي بدء إلى أن فكرة الكيان الفلسطيني والهيكل العام الذي تقع ضمن إطاره لم تكن جديدة في ذهني، فمنذ أن كنت أميناً عاماً مساعداً في الجامعة العربية والموضوع يشغل حيزاً كبيراً في فكري، إذ إن قضية فلسطين على الصعيدين العربي والدولي كانت تلح دائماً بإبراز الشخصية الفلسطينية وإقامة كيان لشعب فلسطين يمكنه من العمل لخدمة بلاده في جميع المجالات العسكرية والسياسية والإعلامية والتنظيمية.

وبعد أن اختارني السيد الأمين العام للجامعة لأكون عضواً في لجنة الخبراء لبحث موضوع الكيان الفلسطيني تنفيذاً لقرار مجلس الجامعة الصادر بتاريخ ٢٩ شباط/ فبراير ١٩٦٠ تجسد موضوع الكيان الفلسطيني في عدة مقترحات متعددة قدمتها للجنة الخبراء في اجتماعاتها المتعاقبة التي عقدت في القاهرة وصوفر وبحمدون وشتوره.

ثم جاء اختياري بعد ذلك ممثلاً لفلسطين لدى الجامعة العربية في شهر أيلول/ سبتمبر ١٩٦٣ وأفضيت إلى مجلس الجامعة بالمعالم الرئيسية التي يجب أن يكون عليها الكيان الفلسطيني ليصبح قادراً على الاضطلاع بالمسؤولية القومية في

تحرير فلسطين، وقد قرر مجلس الجامعة أن أقوم بزيارات للدول العربية تمهيداً لإنشاء الكيان الفلسطيني.

وعقب انتهاء دورة الأمم المتحدة قمت بجولة في الدول العربية في شمال أفريقيا فزرت، تونس وليبيا والجزائر والمغرب، وخلال هذه الجولة عرضت على أصحاب الجلالة والفخامة الملوك والرؤساء ووزرائهم ما يجب أن يتوافر في الكيان الفلسطيني ليكون أداة صالحة تمكن الشعب الفلسطيني من القيام بدوره الرئيسي في تحرير وطنه وتقرير مصيره، وقد لقي ذلك العرض العام استجابة وتأييداً كريمين. كما أتاحت لي تلك الجولة الاتصال بالفلسطينيين في شمال أفريقيا، فأعربوا عن حماستهم لقيام الكيان الفلسطيني بدون إبطاء.

وفي كانون الثاني/ يناير ١٩٦٤ انعقد الاجتماع التاريخي لمجلس ملوك العرب ورؤسائهم بناء على الدعوة الصادرة من الرئيس عبد الناصر، وكان في جملة ما قرروه السعي لإنشاء الكيان الفلسطيني على خير القواعد السليمة. وبعد صدور هذا القرار وضعتُ الخطوط الرئيسية للكيان الفلسطيني في وثيقتين رئيسيتين:

الأولى مشروع الميثاق القومي لفلسطين ويتضمن الأهداف الأساسية والمبادئ العامة لقضية فلسطين بالنسبة لشعب فلسطين، والأمة العربية حكومات وشعوباً، ثم بالنسبة للعالم الدولي.

والوثيقة **الثانية** مشروع النظام الأساسي لمنظمة التحرير وهي تحدد الإجراءات اللازمة للدعوة إلى مؤتمر وطني لفلسطين يعقد في مدينة القدس في ١٤ أيار/ مايو ١٩٦٤ وينبثق عن هذا المؤتمر قيادة فلسطينية تتولى مسؤولية العمل لقضية فلسطين في جميع الميادين على الصعيدين العربي والدولي. ويُعرض هذان المشروعان على المؤتمر الوطني ليضعهما في الصيغة النهائية التي يراها.

والقاعدة الأساسية التي يقوم عليها هذان المشروعان: أن الكيان الفلسطيني يبنيه الشعب الفلسطيني، وأن دور الدول العربية هو التيسير والتسهيل قبل قيامه والمعاونة والتأييد بعد قيامه. وأن الكيان الفلسطيني له شخصية حرة مستقلة يتعاون مع الدول العربية جميعها داخل نطاق الجامعة وخارجها.

وبعد إعداد هذين المشروعين رأيت أن أتصل بالدول العربية والشعب الفلسطيني تنفيذاً لقرار مجلس الملوك والرؤساء. وكان أول اتصالاتي بالجمهورية العربية المتحدة فاستقبلني سيادة الرئيس جمال عبد الناصر وعرضت على سيادته في هذه المقابلة مشروع الكيان الفلسطيني ومراحل الخطة العملية لإنشائه، وقد أعرب سيادة الرئيس عن تأييده وتشجيعه لجميع الخطوات التي تؤدي إلى قيام الكيان

الفلسطيني، ثمّ قابلت سيادة الدكتور محمود فوزي وزير الخارجية للجمهورية العربية المتحدة، وقدمت لسيادته الميثاق القومي لفلسطين والنظام الأساسي لمنظمة التحرير الفلسطينية فوجدت استجابة كاملة.

وفي القاهرة استقبلت عدداً من وفود الفلسطينيين المقيمين في الجمهورية العربية المتحدة ووفوداً أخرى قدمت من البلاد العربية الأخرى. وكان الإجماع تاماً على ضرورة قيام الكيان الفلسطيني المقترح وتأييده تأييداً تاماً.

وبعد الفراغ من الاتصالات الرسمية والفلسطينية في القاهرة شرعت أكمل جولتي في الدول العربية، فبدأت أولاً بزيارتي للمملكة الأردنية الهاشمية، لأن للمملكة وضعاً خاصاً بالنسبة للقضية الفلسطينية ولأن فيها كثرة الشعب الفلسطيني والأرض الفلسطينية. واجتمعت بالملك حسين ووزرائه عدة اجتماعات وكذلك عقدت مؤتمرات شعبية كبرى في أريحا ـ القدس ـ رام الله ـ البيرة ـ بيت لحم ـ بيت جالا ـ بيت ساحور ـ الخليل ـ نابلس ـ جنين ـ طولكرم ـ قلقيلية ـ معسكر الحسين. وقد ضمت هذه المؤتمرات الألوف من الفلسطينيين اللاجئين والمقيمين، كما عقدت عدة ندوات دراسية مع الطبقات المثقفة من الفلسطينيين

وقد أظهرت الاجتماعات على المستوى الرسمي والفلسطيني استجابة كاملة وتأييداً تاماً للكيان الفلسطيني والمراحل العملية المقترحة للسير في تحقيقه. وقد أصدر مجلس الوزراء الأردني برئاسة الملك حسين قراراً بالتأييد الكامل، كما وافق على افتتاح المؤتمر.

وسافرت بعد ذلك إلى سوريا وبدأت اتصالاتي على المستوى الرسمي والفلسطيني فاجتمعت بسيادة اللواء أمين الحافظ رئيس المجلس الوطني وسيادة اللواء محمد عمران نائبه وسيادة الدكتور حسان مريود وزير الخارجية وشرحت لهم مشروع الكيان الفلسطيني والطريقة التي يجب أن نبدأ بها لإقامته، وقد أبدى المسؤولون في الجمهورية السورية التأييد لقيام كيان فلسطيني قادر على تحمل المسؤوليات القومية.

وبالنسبة للإخوان الفلسطينيين فقد استقبلت عشرات الوفود الذين يمثلون اللاجئين سواء من هم في المخيمات أو من سكان المدن والقرى، وقد أعربوا عن تأييدهم الكامل للكيان الفلسطيني والمبادرة إلى إنشائه واستعدادهم لتأييد المؤتمر بكل إمكانياتهم.

ومن دمشق سافرت إلى بغداد فاجتمعت بسيادة رئيس الجمهورية المشير عبد السلام عارف وسيادة رئيس الوزراء وسيادة وزير الخارجية وعدد كبير من المسؤولين العراقيين، فبسطت مشروع الكيان الفلسطيني والدعوة لعقد المؤتمر الوطني في

القدس وكان التجاوب والتأييد تامين. وقد استقبلت عدداً كبيراً من وفود الفلسطينيين كما عقدت مؤتمراً شعبياً كبيراُ في قاعة الخلد تجلّى فيه إجماع الفلسطينيين على تأييد الكيان والاستمرار في تحقيقه. وغداة انتهاء زيارتي للعراق صرح ناطق رسمي بلسان الخارجية العراقية بالموافقة على إنشاء الكيان وتأييده مع تمنيات النجاح للمؤتمر.

وفي الكويت زرت صاحب السمو أمير دولة الكويت وولي عهده رئيس مجلس الوزراء، ووزير الخارجية، ووزير المالية، فشرحت مراحل العمل لإنشاء الكيان الفلسطيني، ولقيت استجابة تامة، واستقبلت عدداً كبيراً من وفود الفلسطينيين كما عقدت مؤتمراً شعبياً كبيراً في ثانوية الشويخ أعرب فيه المجتمعون عن تأييدهم المطلق لجميع الخطوات المقترحة للكيان الفلسطيني، وبعد انتهاء زيارتي للكويت أصدر ناطق رسمي بلسان وزارة الخارجية الكويتية تصريحاً بالموافقة والتأييد.

ومن الكويت سافرت إلى البحرين وقطر وفيها لقيت ترحيباً من صاحبي العظمة حاكميها ورجالهما المسؤولين وعقدت فيها اجتماعات شعبية مع الفلسطينيين أعلنوا فيها وقوفهم وراء الكيان وعزمهم على تأييده.

وفي لبنان اجتمعت بفخامة رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء ووزير الخارجية فأعربوا جميعاً عن تشجيعهم واستعداد لبنان لتأييد الكيان الفلسطيني، ورغماً عن الظروف الانتخابية التي كان يمر بها لبنان فقد وجدت كل تسهيل لمهمتي. وقد استقبلت في بيروت عشرات الوفود من الفلسطينيين كما عقدت مؤتمراً شعبياً كبيراً في صيدا وآخر في طرابلس، وقد أعربت جماهير الشعب الفلسطيني عن التأييد للكيان والخطوات المقترحة لإنشائه.

ومن بيروت سافرت إلى جمهورية السودان عن طريق القاهرة وغداة وصولي الخرطوم اجتمعت بمعالي الفريق الرئيس عبود ومعالي وزير الخارجية وعدد كبير من المسؤولين، وقد لقيت في السودان كل تأييد وتشجيع وترحيب، وقد استقبلت وفداً من الفلسطينيين فكان تجاوبهم كإخوانهم الفلسطينيين في بقية الدول العربية، وأديت صلاة الجمعة في مسجد أم درمان، وشرحت لجماهير المصلين من الشعب السوداني قضية فلسطين في ظروفها الحاضرة ومراحل الكيان الفلسطيني، وزرت اتحاد نقابات العمال ونادي الثقافة وشرحت الكيان الفلسطيني وقضية فلسطين في ظروفها الراهنة، وفي المؤتمر الصحفي الذي عقدته في الخرطوم لشرح الكيان الفلسطيني، أدلى وزير الإعلام ببيان مستفيض أعلن فيه تأييد السودان حكومة وشعباً للكيان الفلسطيني.

وبعد عودتي للقاهرة زرت سيادة المشير عبد الله السلال في قصر الحرية بالقاهرة

وعرضت عليه مشروع الكيان الفلسطيني بمراحله المختلفة ووجدت من سيادته كل استجابة وتأييد، واتصلت كذلك بسيادة السفير الأستاذ طاهر رضوان المندوب الدائم للمملكة العربية السعودية، وأعربت له عن رغبتي في زيارة المملكة العربية السعودية في أول فرصة للحج.

ولا يبقى عليّ استكمالاً لجولتي إلا زيارة قطاع غزة حيث يوجد ما يزيد على ٤٠٠ ألف فلسطيني بين لاجئ ومقيم. وكنت قد قمت بزيارة القطاع في شهر أيلول/ سبتمبر ١٩٦٣ وعقدت مؤتمرات شعبية كبرى ضمن جماهير الشعب الفلسطيني شرحت فيها المعالم الرئيسية للكيان الفلسطيني وكان التجاوب والتأييد على أشده. وسأزور القطاع في خلال الأيام المقبلة لاتخاذ الترتيبات النهائية ليتمكّن إخواننا الفلسطينيون في قطاع غزة من المساهمة بدورهم الفعال في إنشاء الكيان الفلسطيني.

وعلى الجملة فقد عقدت في جولتي في البلاد العربية مؤتمرات صحفية شرحت فيها مهمتي كما تحدثت في ندوات في الإذاعة والتلفزيون عن الكيان الفلسطيني وأهدافه وخططه. ومما هو جدير بالذكر أن عدداً كبيراً من إخواننا أبناء الأقطار الشقيقة قد اشتركوا في المؤتمرات الشعبية التي عقدتها، ولهذا فقد جاءت هذه الجولة بمجموعها حملة توعية كبرى لقضية فلسطين بصورة عامة وللكيان الفلسطيني بصورة خاصة. وقد أعلن عدد كبير من شباب البلاد العربية عن رغبتهم في التطوع لتحرير فلسطين والمساهمة في جميع الجهود الرامية لخدمة قضية فلسطين. وقد وضعت الصحف العربية وأجهزة الإعلام في البلاد العربية كل إمكانياتها في شرح أهداف الكيان الفلسطيني.

أما بالنسبة للشعب الفلسطيني بكل فئاته وخاصة الأجيال الناشئة، فقد كان الحماس منقطع النظير للكيان الفلسطيني، وفي الهتافات والنداءات التي أطلقها الشعب الفلسطيني، وفي الاجتماعات الشعبية الكبرى بدا جلياً أن التسعة عشر عاماً التي انقضت على النكبة ما فتت في عزيمة الشعب الفلسطيني، وأن التصميم على خوض معركة تحرير الوطن السليب يزداد على الأيام مضاء وعزماً.

ومن الهتافات التي أطلقتها ألسنة الشعب في كل مكان، بصورة عفوية «يا شقيري بدنا سلاح»، «يا شقيري هات سلاح وخذ رجال»، «يا شقيري هات سلاح وخذ تحرير». والمهم أن الدعوة إلى الكفاح لم تكن مجرد شعارات وعبارات، ولكن كل الدلائل كانت صريحة في أن وراءها تصميماً قاطعاً وعزماً أكيداً على خوض معركة التحرير.

ومن أجل ذلك فإن الكيان الفلسطيني يجب أن يبرز فيه الجهد العسكري للشعب

الفلسطيني بصورة جديه وجلية وهذا هو إيمان كل مواطن فلسطيني، اللاجئون في المخيمات والمواطنون في المدن والقرى. ويجب عليّ أن أقرر أمام لجنتكم الموقرة وهو ما أرجو أن يكون واضحاً كل الوضوح أن الكيان الفلسطيني معناه عند الشعب الفلسطيني، السلاح، والكفاح، وأن الكيان يصبح هزيلاً وضعيفاً غير جدير بثقة الشعب الفلسطيني والرأي العام العربي إذا لم تكن الناحية العسكرية الفلسطينية بارزة فيه بروزاً قوياً. ولهذا أرجو أن يكون واضحاً بصورة قاطعة أن استمراري شخصياً في العمل بالكيان الفلسطيني مرهون بالإمكانات العسكرية التي تتيسر لهذا الكيان لجعله قادراً على القيام بدوره الرئيسي في تحرير الوطن السليب.

هذا مجمل ما تمّ في زيارتي للدول العربية في المشرق والمغرب والتي استغرقت قريباً من ثلاثة أشهر ولم يبق أمامنا إلا استكمال المرحلة التحضيرية للمؤتمر الفلسطيني الذي سينعقد في مدينة القدس في ١٤ أيار/ مايو ١٩٦٤.

ويسرني أن أعلمكم أنني قد وجهت الدعوة إلى أصحاب الجلالة الملوك والرؤساء ليحضروا حفل افتتاح المؤتمر شخصياً أو من ينوب عنهم، فسيجتمع الشعب الفلسطيني في ذلك اليوم على قضيته المقدسة لأول مرة بعد النكبة ويقودها في طريق التحرير. وإنني لعلى ثقة بأن هذا المؤتمر التاريخي سيهيئ للشعب الفلسطيني الفرصة التي كان يتطلع إليها منذ زمن بعيد في أن يمسك بزمام قضيته ويعمل لتحرير وطنه مؤيداً بالأمة العربية حكومات وشعوباً.

وأريد في ختام تقريري هذا أن أعرب عن شكري العظيم لجميع الحكومات العربية لما تفضلت به من التسهيل والتيسير للقيام بالمهمة الجليلة التي عهد بها إليّ مجلس ملوك ورؤساء الدول العربية، وأود كذلك أن أوجه شكري الخاص لسيادة الأمين العام لما أسداه إليّ من العون الصادق منذ بدأت عملي كممثل لشعب فلسطين لدى الجامعة العربية.

والله أسأل أن يلهمنا السداد والتوفيق.

(٥)

كلمة الشقيري

لمناسبة ذكرى ١٥ أيار/مايو سنة ١٩٦٤

إخواني أبناء فلسطين:

ها نحن اليوم في الخامس عشر من شهر أيار/ مايو ١٩٦٤، نقف مرة أخرى أمام الذكريات كما وقفنا لتسع عشرة سنة خلت منذ أن وقعت كارثة فلسطين.

وفي كل عام يتنادى الشعب الفلسطيني حيثما كان في مهاجره ومنازله ومعه الأمة العربية، ليؤكد للعالم المرة بعد المرة أن فلسطين جزء لا يتجزأ من الوطن العربي الكبير، وأن شعب فلسطين جزء لا يتجزأ من الأمة العربية، وأن قيام إسرائيل باطل مهما طال الزمان، وأن تحرير فلسطين آت لا ريب فيه كائنة ما كانت التضحيات.

ولو رجعنا بالذاكرة إلى الوراء نستعرض هذه السنين الطوال التي مرت من عمرنا ونحن بعيدون عن وطننا السليب، بعيدون عن مرابع الصبا والشباب، بعيدون عن مراقد الآباء والأجداد، لوجدنا عن حق ويقين أن وقوفنا أمام هذه الذكرى لم يكن يعدو الكلام، فالمؤتمرات التي كنا نعقدها، والندوات التي كنا ندعو إليها، والخطب التي كنا نلقيها، والقصائد التي كنا ننظمها، لم تكن في مجموعها إلا ندباً وعويلاً، أو احتجاجاً واستنكاراً.

هذا ما كان من أمرنا في السنين السالفة، وأنه ليحزننا أن تقف جهودنا عند هذا الحد فإن الوطن لا يفتدى بالرثاء والبكاء، ولا يستنقذ بالكلام، ولكن من الإنصاف للشعب الفلسطيني، الشعب المجاهد المناضل الصابر، أن نقرر الحقيقة الثابتة أن شعب فلسطين ليس بالشعب القوّال، ولكنه شعب كفاح ونضال، وأنه لم يتوقف عن الجهاد إلا بعد أن استنفد كل وسائل الجهاد، وحُمل على الهجرة من الوطن الحبيب.

ولست أريد أن أعود بعيداً إلى تاريخ هذا الشعب البطل وكفاحه الباسل على مدى ثلاثين عاماً خلال الانتداب البريطاني فإنه ليكفي أن نقف قليلاً بكل خشوع وإجلال أمام المعالم الكبرى للطريق الشاق الطويل الذي سلكه الشعب الفلسطيني بكل شمم وإباء.

يكفي أن نعلم أن شعب فلسطين قد صمد أمام الغزوة الصهيونية المعززة بالاستعمار لمدة مائة عام انتهت في ١٥ أيار/ مايو ١٩٤٨ وكان كل ما استطاع اليهود شراءه ٣ في المائة من أرض فلسطين. وهذا القدر بيع أكثره على أيدي المالكين الغائبين.

ويكفي أن نعلم أن شعب فلسطين قد صمد في وجه الاستعمار البريطاني ونازل القوات البريطانية بالسلاح في عدة ثورات ابتدأت منذ ١٩١٩، وكان آخرها الثورة الكبرى عام ١٩٣٦ التي امتدت أربعة أعوام سقط خلالها آلاف الشهداء من شبابنا البواسل ورجالنا الأبطال.

ويكفي أن نعلم أن شعب فلسطين قد صمد في كل ميادين النضال، وهو الشعب الذي أعلن في عام ١٩٣٦ الإضراب التاريخي الذي امتد ستة أشهر كاملة، بما لم يستطع أن يصبر عليه أي شعب من الشعوب التي كافحت لنيل حريتها واستقلالها.

ويكفي أن نعلم أن شعب فلسطين قد صمد في هذا العراك الطويل بكل فئاته وطبقاته، فقد خاضه الشعب بأسره، وفي طليعته الفلاحون والعمال، والرجال والنساء والطلاب والشباب.

هذه بعض المعالم الرئيسية لكفاح الشعب الفلسطيني في زمن لم يكن الوعي العربي متكاملاً، ولا كانت لنا حكومات عربية ولا جيوش عربية، وأيام لم تكن الحركات التحررية بارزة في العالم، ولا كان الرأي العام الدولي متفتحاً للحريات والمبادئ الإنسانية كما نراه اليوم.

ولست أريد كذلك أن أعود بعيداً إلى أسباب الكارثة التي حلت بفلسطين، وأنزلت بالأمة العربية هذا العار الذي ما يزال قائماً أمام وجوهنا. ولكنا في يومنا هذا يجب أن نضع أناملنا على أهم جوانبها، والحقيقة الصارخة في هذا الصدد: أن شعب فلسطين ليس مسؤولاً عن كارثة فلسطين، وأن الأمة العربية بشعوبها ليست مسؤولة عن كارثة فلسطين، فلقد دافع شعب فلسطين عن فلسطين إلى أن استنفد كل أسباب الدفاع، وقد تطوع المئات من أبناء الأمة العربية في حرب فلسطين وساروا زحفاً على الأقدام واستشهد الكثير منهم على أرض فلسطين.

ولكن كارثة فلسطين قد حلت بنا لأن القيادة العربية السياسية لم تكن على مستوى المعركة، مضافاً إلى ذلك أن الأعداء من الصهيونية والاستعمار كانوا من القوة والتنظيم فوق ما يطيقه شعب فلسطين.

وهكذا وقعت النكبة التي لم يشهد التاريخ العربي مثيلاً لها في كل أدواره، بل لم يشهد تاريخ الإنسانية كلها شبيهاً لها في كل عصوره. ولقد عرف التاريخ ألواناً من الاستعمار، وصنوفاً من المظالم ولكن لم يسبق أن اقتلع شعب من وطنه وأخرج من دياره، مدنه وقراه، مصانعه ومزارعه، معابده ومرابعه.

ومع النكبة تشتت شعب فلسطين في ديار العرب وخارجها وانهدم كيانه. وقد كان لهذا الشعب كيانه وقد تجلى هذا الكيان في تجمع الشعب في وطنه. وتجلى هذا الكيان في ما كان له من الهيئات والأحزاب والتنظيمات والصحف والأندية، تجلى في أعواد المشانق التي نصبت للألوف من رجالنا، تجلى في مضاجع الشهداء الذين سقطوا على أرض الوطن الغالي، تجلى في الإضرابات العديدة التي أعلنها الشعب، تجلى في الثورات التي خاضتها الأمة بكل شجاعة وبسالة، تجلى في تاريخ الشعب الفلسطيني لثلاثين عاماً كافح خلالها الاستعمار والصهيونية معاً من غير خور ولا هوادة.

ومنذ أن تشتت شعب فلسطين كان طبيعياً، بل كان أمراً إنسانياً أن يعين أبناء فلسطين أفراداً يبحثون عن أنفسهم وعن ذوي قرباهم، وأن ينصرفوا للحياة اليومية.

ولكن هول النكبة لم يصرف أهل فلسطين عن فلسطين، وصحيح أن أهل فلسطين لم يكن لهم تنظيم يجمع شملهم ولم تكن لهم قيادة شاملة تتولى أمورهم، غير أن قضية فلسطين كانت حية في المنازل وفي الخيام، في المدارس وفي المعابد، في الندوات وفي السهرات، في الأهازيج وفي الأناشيد وفي الأتراح. ولم يقتصر الأمر على ذلك فقد أخذ شبابنا في تأسيس المنظمات تحمل شعارات التحرير، وفعلوا ذلك من مواردهم الخاصة فكان ذلك آية أخرى على تصميم هذا الشعب المناضل وإيمانه بقضيته المقدسة.

وظل هذا حال القضية الفلسطينية، شعبها بعيد عنها، وهي بعيدة عن شعبها، والدول العربية تعالج قضية فلسطين خارج الجامعة وداخلها، وتدافع عنها الوفود العربية في الأمم المتحدة وفي المجالات الدولية، ولكن فلسطين شخصية فلسطين، وكيان فلسطين لم يكن موجوداً لا على الصعيد العربي ولا على الصعيد الدولي. تلك حقيقة مريرة عاشت معنا وعشنا معها كل هذه السنين العجاف.

وفي خلال التسعة عشر عاماً التي دافعتُ فيها عن قضية فلسطين مع الوفود

العربية كان السؤال الذي يطاردني: أين هو الشعب الفلسطيني صاحب القضية؟ لقد طاردني هذا السؤال في الأمم المتحدة، وفي مؤتمر باندونج وفي جميع المؤتمرات الدولية في آسيا وفي إفريقيا. وكان سؤالاً رهيباً يطرحه الأعداء إنكاراً لوجود القضية ويطرحه الأصدقاء إشفاقاً على هذه القضية. كان سؤالهم، أين هذا الشعب الذي تدافعون عن قضيته؟

ومن أجل ذلك أصبح واجباً قومياً أساسياً أن نبني كياناً لفلسطين ولشعب فلسطين وأن يبني هذا الكيان أهل فلسطين.

هناك قضية عرفها العالم كله باسم قضية فلسطين فلا بدّ لهذه القضية من شعب، ولا بد لهذا الشعب من أن يكون منظماً وهذا هو أول معاني الكيان: التنظيم.

وهذا الشعب الفلسطيني غني بالطاقات والكفاءات، فلا بد من تعبئة هذه الطاقات والكفاءات وهذا هو ثاني معاني الكيان: التعبئة.

وهذا الشعب مصمم على تحرير وطنه، ولا يمكن أن يتم تحرير فلسطين من غير أهل فلسطين وهذا هو ثالث معاني الكيان: التحرير.

هذا هو الكيان الفلسطيني في حقيقته وجوهره، إنه تنظيم للشعب الفلسطيني، وتعبئة لطاقاته الروحية والمادية، وإعداد لقدراته ليأخذ دوره الطليعي في تحرير وطنه.

وقد بقي الكيان الفلسطيني زمناً طويلاً موضع تفكير ونقاش في الدوائر العربية والفلسطينية، وليس من الخير أن نستعرض ذلك الماضي ونحن على حاضر فيه الكثير من الرجاء والأمل.

ويكفي أن نستشعر بكل ألم ومرارة، ونحن الآن في ١٥ أيار/ مايو من عام ١٩٦٦ أن شعب فلسطين قد سلخ من عمره تسعة عشر عاماً طوالاً وهو من غير تنظيم ولا كيان. وهذا النقص الخطير ما مر من غير ثمن، فقد دفع ثمنه شعب فلسطين والأمة العربية بأسرها حكومات وشعوباً.

غير أن الله جلّت قدرته قد أراد بهذه القضية خيراً فكان مؤتمر القاهرة الذي دعا إليه السيد الرئيس جمال عبد الناصر واستجاب له جميع الملوك والرؤساء وكان من أعظم ما قرره المؤتمر إنشاء الكيان الفلسطيني.

ولست أريد أن أحدثكم، أيها الإخوان، طويلاً عن الكيان الفلسطيني مراحله وأجهزته وأهدافه، فقد تحدثت إليكم ملياً في المؤتمرات الشعبية الكبرى التي تجمعنا بها في البلاد العربية، وقد كانت هذه المؤتمرات، ونحن نلتقي بها لأول مرة بعد النكبة، هي الكيان الفلسطيني في أبسط صوره ومعانيه.

ولكن أهم ما يجب أن نذكره، ونحن ندخل عاماً جديداً بعد النكبة أننا نحن شعب فلسطين، أمام فرصتنا التاريخية لأول مرة، وأن علينا أن ندفع هذه الفرصة في طريق العمل والنجاح. لقد أقر الملوك والرؤساء إنشاء الكيان الفلسطيني، ولكن إنشاء الكيان الفلسطيني هو واجب مقدس على شعب فلسطين، وأنه كذلك حق مقدس لشعب فلسطين.

إن الكيان الفلسطيني لا يبنيه الملوك والرؤساء ولا تبنيه الدول العربية ولا الجامعة العربية. إن كيان فلسطين يبنيه شعب فلسطين، وهو قادر على بنائه، كما بنت الشعوب العربية كيانها وإن واجب الدول العربية إزاء الكيان أن تيسر له الأسباب قبل قيامه وأن تسنده وتمده بعد قيامه.

ولكي يكون هذا الكيان قادراً على الاضطلاع بمسؤوليته القومية، وجب أن تبرز الشخصية الفلسطينية حرة مستقلة، وبهذا يتعاون الكيان الفلسطيني مع الدول العربية جميعها، كل بحسب طاقاتها وظروفها. ولقد أوضحت غير مرة في الاجتماعات الكبرى وفي الندوات الدراسية الأسباب التي تدعو إلى عدم إنشاء حكومة ذات سيادة في الوطن أو في المهجر، فإن كل جهود الدول العربية معنا يجب أن تنصرف إلى تحرير الوطن السليب.

إن همّنا الأول والأخير هو التحرير وبعد ذلك يكون تقرير المصير. وتقرير المصير يشمل كل شيء، ويتناول الوجود والكيان، يتناول الحكم والسيادة والنظام العام ويتناول المبادئ السياسية والاجتماعية والاقتصادية، بل يتناول الاستقلال أو الاتحاد أو الوحدة. كل ذلك لا كلام فيه ولا جدال فيه، ولا تفكير فيه، إلا بعد التحرير. إنّ الأفكار العقائدية والمذاهب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية بالنسبة إلى فلسطين وأبناء فلسطين ليس هذا وقتها ولا داعي لإثارتها. وكل ما تطلبه قضية فلسطين في هذه المرحلة من الكفاح أن يكون الفلسطيني فلسطينياً أولاً وأخيراً، ولاؤه لفلسطين يعمل لتحريرها ضمن إطار الوحدة العربية كقضية قومية تستلهم طريقها وهدفها من وحدة النضال ووحدة المصير.

تلك أيها الإخوان، المعاني الرئيسية للميثاق الوطني والنظام الأساسي اللذين وضعتهما كمشروعين للكيان الفلسطيني. ولقد وضعت في هذين المشروعين تجاربي الطويلة المتواضعة بصدد قضية فلسطين بالنسبة إلى شعب فلسطين وبالنسبة إلى الأمة العربية، وبالنسبة إلى العالم الدولي. وقد لقي هذان المشروعان قبولاً عاماً لدى أوساط الشعب الفلسطيني والأوساط الرسمية للدول العربية.

ومع ذلك فإنّني سأقدم هذين المشروعين أمام المؤتمر الوطني الفلسطيني الذي

سيعقد في مدينتنا الخالدة ـ بيت المقدس ـ كمشروعين ليقرر المؤتمر بشأنهما ما يقرره فإن هذا العصر هو عصر الشعب. ولم يعد بمقدور فرد واحد أو جماعة معينة أن تفرض رأيها على الشعب.

وإني أعلم أن الكيان الفلسطيني كما رسمته في هذين المشروعين، ليس كياناً كاملاً ولا كياناً مثالياً فالظروف والملابسات المحيطة بقضية فلسطين من ناحية فلسطينية وعربية ودولية تفرض علينا هذا الطريق ولا أعرف طريقاً سواه، في يومنا هذا. ومن استطاع أن يدلني على طريق آخر نستطيع السير فيه فاني مستعد أن أسير وراءه. وقد جرت مناقشات عديدة بصدد هذين المشروعين للكيان الفلسطيني بعضها أملاه الهوى وبعضها أملاه الرأي وسواه كان هذا أو ذاك فاني أعرف مواطن النقد في هذين المشروعين.

إن النقد، والنقد البناء، واجب وحق وإني لأعرف بنفسي مواطن النقد في الميثاق والنظام وإني لأستطيع أن أكتب في نقدهما مائة مقالة ومقالة. ولكن ما هو أهم من النقد وأجدى أن نضع مشروعاً بديلاً، مشروعاً يمكن إنجازه وتحقيقه، مشروعاً تتوافر فيه عناصر النجاح، لا مشروعاً يداعب الآمال والأحلام.

إن الكيان، أيها الإخوان، يجب أن نبنيه حجراً حجراً، ومرحلة مرحلة، يجب أن نبني معسكرات التدريب، يجب أن ننشئ الكتائب الفلسطينية يجب أن نقيم مكاتب الدعاية، يجب أن تكون لنا صحافة وإذاعة، يجب أن نؤسس الصندوق القومي الفلسطيني، يجب أن ننطلق إلى العالم الدولي ندعو إلى قضيتنا في كل مجال وعلى كل صعيد. هذا هو الكيان الفلسطيني كما يجب أن يكون.

وهذا الكيان لا يبنى بالكلام، ولكن يبنى بالعمل، العمل الهادف الدائب، يبنى بالصبر على العمل وتذليل المصاعب وإنكار الذات والسمو عن الأهواء الفردية والنزعات الشخصية. وهذا الكيان يجب أن يكون ثورياً ونضالياً. ونحن شعب الثوار والأحرار، ولكن الثورية، ليست كلاماً ثائراً، ولا جدلاً ثائراً، فالثورة عمل لا جدل، والثورة مثابرة ومصابرة، لا مناجزة ومهاترة.

وفي الكيان الفلسطيني متسع لجميع أبناء فلسطين، لشعب فلسطين بأسره، فليس المؤتمر الوطني المزمع عقده في الثامن والعشرين من هذا الشهر، هو كل القضية الفلسطينية، ولا هو كل العمل لقضية فلسطين. إنه بداية الطريق وفي هذا الطريق سيسير الشعب كله، ولن يُحرم أحدٌ من شرف التحرير.

إن تحرير فلسطين، أيها الإخوان، أسمى وأقدس وأغلى من أن يكون تعييناً أو انتخاباً أو اختياراً، إنه تطوع وتبرع، وبذل وفداء، تضحية وإيثار، وكلنا نتنادى

لأداء هذا الواجب الأسمى، وإن فلسطين السليبة، تختار كل أبنائها، تنادي كل أبنائها للعمل في سبيل فلسطين.

إن الميدان واسع رحيب، والجبهة عريضة مترامية الأطراف، وكل شبابنا رجالنا، وفتياتنا ونسائنا، سيدعون إلى معسكرات التدريب ليتدربوا على حمل السلاح.

وكل فئاتنا المثقفة ستدعى إلى أعمال التنظيم والدعاية والسياسة والتوعية في الوطن العربي وفي العالم الدولي. وكل القادرين على بذل الأموال سيدعون إلى البذل بأريحية وسخاء.

الشعب كله ستشمله التعبئة العامة، الروحية والمادية، ولن يكون أحد من أبناء فلسطين بعيداً عن ميدان الشرف، فكلّ فلسطيني، سيكون في الميدان حيث يريد أن يكون، وحيث يستطيع أن يكون.

ولا بد لي قبل أن أختم كلمتي إلى إخواني أبناء فلسطين من أن أوجه كلمة تنبيه وتحذير، فمنذ أن أصدر مؤتمر القاهرة قراره بإنشاء الكيان، والحملات الاستعمارية والصهيونية تتوالى ضد الكيان الفلسطيني، وقد رأيت هذه الحملات في جولتي في البلاد العربية أمامي ومن خلفي، رأيتها في مقالات ومنشورات، وفي إشاعات وافتراءات. ولكن شعب فلسطين لا تجوز عليه مثل هذه الحملات فقد تمرس بالنضال وقد زادته النكبة وعياً ونضجاً وإدراكاً.

ولقد لقيت الشعب الفلسطيني في كل البلاد العربية مزدرياً لهذه الحملات، ويكفي هذا الشعب فخراً أنه قد داس المنشورات المعادية بالأقدام، وفي معسكرات اللاجئين جمعت هذه المنشورات في كومة واحدة وأشعلت فيها النيران.

أقول هذا لأنّني أعلم أن الاستعمار وأعوانه لا يتركون هذا الكيان الفلسطيني من غير رائجات ودعايات، لن يتركوا هذا الكيان الفلسطيني ينمو ويكبر، لأنهم يعلمون أن الكيان متى كبر ونما سيكون قوة ضاربة تقوم بدور طليعي في تحرير فلسطين، وتحرير فلسطين معناه زوال الاستعمار من الوطن العربي وزوال ربيبته إسرائيل.

من أجل هذا فإن خصوم الكيان: الاستعمار والصهيونية وأعوانهما سيمضون في عدائهم للكيان بالمكائد، وكيدهم للكيان بالأموال، والافتراء على الكيان بالأراجيف.

ولا أريد أن أرد على هذه الأراجيف واحدة واحدة، فالشعب الفلسطيني ماض في إنشاء كيانه وهذا أبلغ رد على الافتراءات والحملات.

وحتى قبل أن ينبثق الكيان بكل أجهزته، بصورة رسمية واقعية، بدت طلائع الكيان هاتفة بالجد والعزيمة، باعثة على الأمل والرجاء.

في اليوم العشرين من شهر نيسان/ أبريل ١٩٦٤ افتتحنا في قطاع غزة، في النصيرات، أول معسكر فلسطيني للتدريب على حمل السلاح وفنون القتال، وإن الشباب والطلاب مدعوون للتدريب في هذا المعسكر ولطالما تطلعوا إلى هذا اليوم. وقد أطلقنا على هذا المعسكر اسم دير ياسين لنرد على هذه المذبحة الرهيبة لا بالبكاء والرثاء، ولكن بالتدريب والتنظيم.

هذا أول معسكر فلسطيني، أرضاً ورجالاً، وتدريباً ومالاً، وإنا لنرجو أن نبني العديد من هذه المعسكرات في الوطن العربي الكبير، حيثما نزل إخواننا من أبناء فلسطين.

هذا هو المعنى الكبير للكيان الفلسطيني، وهو معنى جدير بهذا اليوم. اليوم الخامس عشر من شهر أيار/ مايو ١٩٦٤، وحين نلتقي في الخامس عشر من شهر أيار/ مايو في العام المقبل، نرجو أن نتحدث عن الكيان بلغة الكتائب والمعسكرات فهي اللغة التي يفهمها العالم الدولي، اللغة التي تفهمها الأمم المتحدة.

سنة الله في خلقه ﴿**ولن تجد لسنة الله تبديلا**﴾.

(٦)

خطاب الشقيري في افتتاح المؤتمر الفلسطيني الأول المنعقد في مدينة القدس في ٢٨ أيار/مايو ١٩٦٤

في هذا اليوم التاريخي، وفي مدينة القدس الخالدة، يجتمع شعب فلسطين لأول مرة بعد كارثة فلسطين، فما أعظم هذا اللقاء وما أكرم معناه وأبعد مداه.

ولقد شهدت هذه المدينة الباسلة منذ أن دخلها سيدنا عمر بن الخطاب وهو يسوق جمله وعليه مولاه، شهدت أياماً فاضلة جليلة اقتحمت على التاريخ العربي طريقه فغيّرت مجراه وصعدت به إلى ذروة الأمجاد الإنسانية، وما أيام صلاح الدين الأيوبي إلا واحدة منها. واليوم تشهد هذه المدينة حدثاً تاريخياً سيقتحم على الحياة العربية طريقها ليغير مجراها فيعيد إلى الديار المقدسة عروبتها وحريتها وأمنها وقدسيتها.

ونحن إذ نعقد هذا المؤتمر الوطني تطالعنا هذه المعاني بارزة واضحة، وأكبر هذه المعاني أننا نجتمع لأول مرة بعد تسعة عشر عاماً من عمر الكارثة، وهذه أكبر المعاني حقاً، فقد تألبت على هذا الشعب الباسل قوى الصهيونية والاستعمار مجتمعة متساندة، فأقامت إسرائيل على أرضنا، وتحالفت على إخراجنا من وطننا وتشريدنا تحت كل سماء وكوكب، ثم راحت ترهق اللاجئين منا عاماً بعد عام بالبؤس والحرمان، وهي تحسب أن هذا الشعب لن يجتمع أبداً.

ولكن مؤتمرنا هذا في يومنا هذا جاء ليعلن للدنيا بأسرها، أننا نحن أهل فلسطين وأصحابها الشرعيين قد التقينا، قد اجتمعنا، على تحرير فلسطين.

ونحن هنا وفود فلسطين، قد تنادينا إلى هذا المؤتمر العتيد على أرض فلسطين، على الخطوط الأمامية من فلسطين، نشهد أرضنا وبلادنا، معابدنا

ومرابعنا، مدننا وقرانا في الوطن السليب، ونحن هنا لا نمثل الفلسطينيين في سوريا ولبنان والعراق وقطاع غزة، ولكننا نحن هنا شعب واحد، ووطن واحد، وكفاح واحد.

بل إن معنا في هذا المؤتمر إخواناً لنا، نحن نمثلهم لأنهم لا يستطيعون الوصول إلينا، إخواناً لنا يصابرون جهد الطاقة الإنسانية في سبيل حماية عروبتهم وصون لغتهم، أولئك هم إخواننا الفلسطينيون في المنطقة المحتلة، إنهم معنا ونحن معهم، إنهم الآن يحضنون أجهزة الراديو، ويستمعون إلينا بقلوبهم وجوارحهم، إليهم تحياتنا وإعجابنا، رجالاً ونساءً، شباباً وأطفالاً، ونحن معهم على عهد وموعد، وكل آت قريب.

وإن مؤتمرنا هذا ليضم أجيال الكفاح منذ كان الكفاح، ويضم أجيال النكبة منذ وقعت النكبة، فبيننا الجيل الذي أطل من الحرب العالمية الأولى ليستمع إلى وعد بلفور الذي أصدرته الحكومة البريطانية ظلماً وعدواناً، فثار على هذه السياسة الظالمة بالاستنكار والاحتجاج والإضراب والسلاح، وبيننا الجيل الذي شهد عهد الانتداب البريطاني بكل مظالمه ومغارمه فنازل الاستعمار بالسلاح عام ١٩٢١و ١٩٢٩ و١٩٣٦ و١٩٣٩، وكان من آيات الكفاح ذلك الإضراب الذي امتد ستة أشهر كاملة لم يعرف له تاريخ الحركات التحررية مثيلاً. وبيننا الجيل الذي غصت به السجون والمعتقلات، ونسفت منازلهم وهدمت قراهم وعلق أبناؤهم على أعواد المشانق، وبيننا أخيراً الجيل الصاعد الذي له من ذكريات الوطن ظلال خفيفة يعيش دوماً في النكبة، وتعيش النكبة فيه.

كل هذه الأجيال بكل ذكرياتها القريبة والبعيدة إنما تمثل الكفاح الدائم للشعب، وستظل أجيالنا الحاضرة والمقبلة تتعاقب عليها أعباء الكفاح، حتى نحرر الوطن السليب، وندق أعلامنا على عكا وحيفا وسائر الشاطئ الخصيب.

وهذا المعنى الكبير الذي يتجلى في تجمع الشعب الفلسطيني، يجاوره معنى كبير يوازيه في جلاله وخطره، ذلك هو اجتماع الأمة العربية ممثلاً بيننا بإخواننا الأجلاء ممثلي الملوك والرؤساء للدول العربية.

إنهم اليوم معنا ووراءهم الأمة العربية بكل طاقاتها الروحية والمادية، وكما كان مؤتمر الذروة العربي أول اجتماع عالٍ يلتقي فيه المشرق العربي والمغرب العربي على قضية فلسطين، فمن حقنا أن نسجل باغتباط أننا نشهد اليوم أول مؤتمر فلسطيني

ينعقد على مقربة من خطوط الهدنة، لنعلن على الملأ أن الشعب العربي الفلسطيني مصمم تصميماً لا يلين، وعازم عزماً لا ينثني، على تحرير وطنه مهما عظمت التضحيات، ومهما طال الزمان.

وليس ما أقوله مجازاً ولا حماساً، فإنه الحقيقة الراسخة التي تعيشها الأمة العربية لا بملوكها ولا برؤسائها فحسب، ولكن في صميم جماهيرها، في بواديها وحواضرها.

وفي جولتي الأخيرة في الوطن العربي من المحيط إلى الخليج شهدت بنفسي لهفة الأمة العربية على فلسطين ولوعتها عل ضياعها وتحرقها على الكفاح لتحريرها.

لقد شهدت احتفالات تونس لتحرير بنزرت فكان الشعب في تونس يهتف لفلسطين إلى جانب هتافه لبنزرت.

وشهدت ذكرى استقلال ليبيا في طرابلس فكان الشعب الليبي يهتف لفلسطين إلى جانب هتافه لاستقلال ليبيا.

وشهدت مؤتمراً كبيراً في الجزائر فأعلن شعب الجزائر أن سيادة الجزائر لا تتم إلا بتحرير فلسطين.

وشهدت اجتماعات وطنية في المغرب فكان المغرب يهتف لتحرير فلسطين إلى جانب هتافه لحريته واستقلاله.

وخطبت في مساجد الخرطوم ونواديها فكان الشعب في السودان يهتف لفلسطين وتحرير فلسطين.

وفي قاعة الخُلْد في بغداد كان شعب العراق يرد على خطابي مطالباً بالتطوع والسلاح.

والتقيت بالشعب في صيدا ـ لبنان في مؤتمر شعبي كبير، وكانت الجماهير تصيح، من هنا الطريق إلى فلسطين.

وفي سوريا وقفت مع الإخوان في القرى الأمامية المطلة على الجليل، وكان السؤال الصارخ على أفواه الجميع، متى نحرر هذه الربوع الغالية من الوطن الغالي.

وفي الكويت كان حديث الشعب إليّ أشد حماسة من حديثي إليهم، الأموال

والرجال فداء فلسطين وكذلك كان هذا الشعور الفياض في قطر والبحرين.

وفي الجمهورية العربية المتحدة شهدت احتفالات أسوان فكان بناة السد العالي يهتفون في أذن الرئيس خروشوف لتحرير فلسطين ولم يجف العرق على جباههم.

أما في الأردن، وقد كانت لي اجتماعات كبرى في ضفتيه، فقد شهدت الفلسطيني أردنياً والأردني فلسطينياً، الكل سواء في الكفاح تجمعهم أُخوَّة المصير والسلاح، واستقر في ضميري أن أهل الكرك وعمان والسلط وإربد عازمون على تحرير فلسطين مع أهل عكا وحيفا ويافا لا جنباً إلى جنب بل قلباً إلى قلب.

ولو أتيح لي أن أزور الجزيرة العربية لرأيت فيها المشاعر العربية نفسها سواء بسواء وكلها تتطلع بالتأييد لفلسطين وكيان فلسطين.

وإني إذ أتحدث عن كيان فلسطين أجدني أمام حقيقة مفجعة، لقد تداولنا هذا التعبير «الكيان الفلسطيني» سنوات عديدة، إنه تعبير غريب على الحياة العربية والدولية. إنه تعبير جديد لا سابقة له في تاريخ الأمم، وكل الشعوب التي كافحت لنيل حريتها لا تعرف هذا التعبير، لم يعرف تاريخ الكفاح العربي شيئاً اسمه الكيان السوري والمصري، والعراقي، أو الجزائري، ولم تعرف آسيا الكيان الإندونيسي ولا أفريقيا الكيان النيجري، ولا عرفت أمريكا اللاتينية الكيان الكوبي ولكن فلسطين فريدة الكارثة، وحيدة الفاجعة، فكان لها من وضع غريب ووحيد.

وواضح أن السبب في ذلك أن كل الشعوب التي ابتليت بالاستعمار بقيت مستقرة في وطنها آمنة في ديارها، تكافح في أرضها، في جبالها ووهادها، في شواطئها وسهولها، في غاباتها وأحراشها، ولكن شعب فلسطين قد اقتلع من وطنه، وأخرج من دياره، وهدم كيانه فأصبح لابد له من أن يبني لنفسه كياناً ليستأنف حياته القومية وينهض بدوره الكامل في تحرير وطنه وتقرير مصيره.

هذا هو السبب وراء هذا التعبير الفريد، الكيان الفلسطيني، إنه تعبير مفجع ينطلق من الفاجعة التي حلت بفلسطين، ولكن يجب أن يكون واضحاً أن هذا الكيان ليس كياناً انفصالياً فنحن دعاة وحدة، ولا كياناً انعزالياً فنحن رسل تضامن وإخاء، وإنه لمن يمْن الطالع لمؤتمرنا أننا نعقده في أيام نتبادل فيها التهاني لاتفاق الوحدة الذي تم أخيراً بين الجمهورية العربية المتحدة والجمهورية العراقية، فإن الوحدة.. هي أعز آمال شعب فلسطين، إننا لندعو الله أن يكون اتفاق القاهرة ـ

بغداد له ما بعده، وأن تزداد رقعة الوحدة العربية سعة وعمقاً، فإن الوحدة هي الطريق إلى فلسطين.

ومن معاني هذه الوحدة أن انبثاق الكيان الفلسطيني في مدينة القدس لا يهدف إلى سلخ الضفة الغربية عن المملكة الأردنية الهاشمية ولكننا نهدف إلى تحرير وطننا المغتصب غرب الضفة الغربية. ونحن لا نتعرض للكيان الأردني من قريب أو بعيد، فقد كانت هذه الديار على مر التاريخ وطناً واحداً وشعباً واحداً وما وضعه الاستعمار من حواجز على مدى ثلاثين عاماً أعجز من أن يفصم روابط السنين والأجيال، وإننا لن ننسى أبداً أن القرون الوسطى قد شهدت معارك فلسطين لا على أسوار عكا والقدس ولكن على أسوار الكرك، ونحن في عهد الصواريخ، أجدر بأن نرفض التفريق والتجزئة، ويجب أن يكون شعارنا الوحدة الآن وفي كل آن وزمان، ومن أجل ذلك فإن أي عون عسكري أو سياسي أو اقتصادي للمملكة الأردنية إنما هو عون عسكري لفلسطين، وإننا لندعو الأمة العربية بأسرها حكومات وشعوباً أن تعتبر أن الأردن هو المنطلق الكبير لتحرير فلسطين فهنا الهضاب المشرفة، وهنا الجبال المطلة، وفوق هذا وذاك هنا الشعب المتعطش للثأر، المتلهف إلى الجهاد والاستشهاد.

وإننا إذ نجتمع لبناء الكيان الفلسطيني إنما نهدف أن نضيف قوة جديدة في الساحة العربية عامة والكيان الأردني خاصة، ونحن شعب كان لنا كيان يوم كنا في وطننا، وقد تمثل هذا الكيان في أحزابنا ومنظماتنا ولجاننا القومية، تمثل في الفلاحين الذين استشهدوا وفي العمال الذين علقوا على أعواد المشانق، وفي الطلاب والشباب، في الرجال والنساء الذين حصدوا قتلاً، واضطهدوا سجناً واعتقالاً وتعذيباً، تمثل في كفاح مرير نهض به الشعب بكل فئاته قرابة ثلاثين عاماً وبذل في سبيله المهج والأرواح.

تلك كانت سيرتنا أيام كنا في وطننا نكافح الصهيونية والاستعمار معاً، إلى أن خرجنا من ديارنا، لا جبناً ولا استكانة، ولكن لأن القوة العربية لم تكن يومئذ على مستوى المعركة. وإذا كان الركب العربي قد خطا خطوات واسعة في ميدان القوة العسكرية والاقتصادية فقد بقي علينا نحن الشعب الفلسطيني أن نسير في موازاة هذا الزحف العربي، فنبني كياننا ونجمع صفوفنا ونعبئ كل طاقاتنا وكفاءاتنا فتعود القضية لشعبها ويعود الشعب لقضيته.

أقول هذا لأن الشعب الفلسطيني منذ أن حلت الكارثة بوطنه قد أفلت الزمام

من يده، ولم يعد يمارس مسؤولياته القومية بشأن قضيته على حين كنا نرى في هذه الحقبة الأخيرة جميع القضايا التحررية في العالم تقوم عليها شعوبها، منظمة في ميدان التحرير، على خير ما تكون التعبئة والتنظيم.

ولقد كان لي شرف الدفاع عن كثير من القضايا التحررية العربية والدولية إلى جانب الوفود العربية، سواء حين كنت رئيساً للوفد السوري أو رئيساً للوفد السعودي، وكانت كل هذه القضايا تتجسد أمام الأسرة الدولية بشخصية شعوبها، عقلاً وضميراً، ولحماً ودماً، إلا قضية فلسطين فلم يكن شعبها متجسداً فيها، وكان السؤال الرهيب الخطير الذي يدوي خلال تسعة عشر عاماً في أروقة الأمم المتحدة وخارجها، أين هذا الشعب الفلسطيني الذي تتحدث المحافل الدولية عن قضيته؟

لذلك كانت الحاجة ملحة في أن يقوم الكيان الفلسطيني وأن تهيأ الفرصة كاملة أمام الشعب الفلسطيني لينهض بتبعاته الوطنية في تحرير وطنه.

ولقد جرت محاولات متعددة في الماضي داخل الجامعة العربية وخارجها لإنشاء الكيان الفلسطيني، فلم تفلح تلك المجهودات لأسباب متعددة، إلى أن انعقد مؤتمر الملوك والرؤساء في القاهرة فأقرّ بالإجماع العمل على إنشاء الكيان الفلسطيني.

ومنذ أن صدر ذلك القرار بإنشاء الكيان أخذ الاستعمار والصهيونية وأعوانهما، يطلقون الأراجيف من حوله، ويشنون عليه الدسائس، ولكن الأمة العربية ومنها شعب فلسطين لا تجوز عليها هذه المكائد، وكان طبيعياً أن يقف الاستعمار هذا الموقف فهو يريد أن يصفّي قضية فلسطين ويعفّى عليها. .

وإنكم لتجدون أيها الاخوة الهيكل العام للكيان الفلسطيني في مشروعين: **الأول** الميثاق القومي، و**الثاني** النظام الأساسي لمنظمة التحرير، وقد وضعت في هاتين الوثيقتين خلاصة تجاربي المتواضعة بشأن قضية فلسطين بالنسبة لشعب فلسطين وبالنسبة للأمة العربية حكومات وشعوباً وبالنسبة للعالم الدولي. وهذان المشروعان مطروحان أمام المؤتمر الوطني للدرس والمناقشة، والتعديل والتبديل، إنهما مطروحان للقبول أو للرفض، فاقبلوا ما شئتم وارفضوا ما شئتم، فإن قضية فلسطين هي ملك شعب فلسطين، وإن شعب فلسطين هو صاحب الكلمة الأولى والأخيرة بشأن قضية فلسطين.

ولهذا فإني أتقدم إليكم بهذا الهيكل العام للكيان، أعرضه ولا أفرشه، ومن كان لديه مشروع آخر يمكن تحقيقه ويستطيع أن يضع يده على الوسائل التي تيسر الإنجاز والتنفيذ فإني مستعد أن أسير وراءه بأن أعمل في خدمته وأن أضع نفسي تحت تصرفه، فإن قضية فلسطين تتطلب منا جميعاً التجرد والإخلاص والتفاني وإنكار الذات

ولست أدّعي أن هيكل الكيان كما وضعته أمامكم هو الكمال والمثال، ولكني أدّعي مخلصاً وصادقاً أنه خير بداية نستطيع أن ننهجها على ضوء الظروف التي تحيط بقضية فلسطين سواء من ناحية فلسطينية أو عربية أو دولية.

ولكن كائنة ما كانت البداية، فإن هنالك أمراً ثابتاً لا يرقى إليه الشك، ذلك أن الكيان الفلسطيني يجب أن يبنيه شعب فلسطين، يبنيه بعقله وإرادته وعزيمته. إن شعب فلسطين غني بالكفاءات والطاقات. وإخواننا المهاجرون هنا يساهمون في بناء وطنهم العربي الكبير بإخلاصهم وقدراتهم الخلاقة وهم قادرون على بناء كيانهم بأنفسهم، ومن حق شعب فلسطين أن يبني كيان فلسطين. إن كيان فلسطين لا تبنيه الدول العربية لا متجمّعه ولا منفردة، وليس دور الدول العربية إلا أن تيسّر قيامه وتدعم كفاحه، ذلك هو حقنا وذلك هو واجب الدول العربية.

غير أن الحقيقة الصارخة التي يجب ألا تغيب عن بالنا هي أن الكيان الفلسطيني لا يكون قوياً وثورياً بقوة التعابير التي نكتبها، ولا بثورية الشعارات التي نطلقها ولكنه يكون قوياً وثورياً بالإمكانات الثورية التي تضعها الدول العربية تحت تصرف الشعب الفلسطيني.

وهنا يبرز جسد الكيان وروحه، يبرز عقله وضميره، فإن الكيان الفلسطيني، فلسطيني وعربي، فلسطيني البناء، ولكنه عربي الوسائل والإمكانات، تقدمها الدول العربية، فإذا كانت الوسائل هزيلة كان الكيان هزيلاً وإذا كانت الوسائل قوية كان الكيان قوياً ثورياً، وإن شعب فلسطين سيبذل لوطنه الأرواح والأموال، ولكن مصير الكيان مرهون في النهاية بالدول العربية، والدول العربية جميعها، فإن بذلت ويسّرت ودعّمت نهض الكيان بكل أعباء التحرير.

وهنا لا بد لي أن أعلن بصراحة أننا نحن أهل فلسطين سنرفض السير في أي طريق إلا طريق الكفاح والسلاح، فقد سئم شعب فلسطين ومعه الأمة

العربية، القرارات التي لا تنفذ والتصريحات التي لا تطبق.

وإني كواحد من هذا الشعب الباسل أعلن في مؤتمرنا هذا أنه يجب أن يجند القادرون منا على حمل السلاح رجالاً ونساءً وهذا في نظري هو جوهر الكيان الفلسطيني، وإذا خلا الكيان من الناحية العسكرية كان كلاماً في كلام وكياناً من غير كيان.

وإن الشعب الفلسطيني يريد منظمة التحرير الفلسطينية أن تكون ثورية نضالية، فإن شعب فلسطين هو شعب من الثوار والأحرار، قد نختلف في قدراتنا وطاقاتنا شأن جميع الشعوب، ولكننا في مجموعنا شعب ثائر، وكل فلسطيني منا هو إنسان ثائر فمن لم يكن ثائرا بفطرته ونشأته، فهو ثائر بكارثته ونكبته وهو ثائر بخبرته وتجربته.

أقول بتجربته وخبرته لأن الشعب الفلسطيني قد رأى في التسعة عشر عاماً الماضية أن قضية فلسطين ليس لها حل سياسي أو دبلوماسي، وليس لها حل في الأمم المتحدة ولا في المحافل الدولية الأخرى. إن قضية فلسطين لا تحل إلا في فلسطين ولا تحل في فلسطين إلا بالسلاح والكفاح، ولا تحل في فلسطين إلا بتعبئة الأمة العربية حكومات وشعوباً وفي مقدمتها شعب فلسطين.

وعلى هذا اصبح واجباً لزاماً أن يهيأ ابن فلسطين لتحرير فلسطين، وأن يهيأ جندياً وفدائياً، فحرام أن تظل طاقات هذا الشعب مهدرة، حرام أن يموت اللاجئون في الخيام بدلاً من أن يستشهدوا في ميدان الشرف، وحرام أن تمضي السنوات وكل الذي نفعله في أيار/ مايو من كل عام أن نبكي وطننا الضائع ونندب حظنا العاثر.

وإنا لنعلم أن قضية فلسطين باعتبارها قضية تحريرية لا تحل إلا كما حلت جميع القضايا التحررية في العالم، ولذلك نعلن من هذا المؤتمر أننا نأبى أنصاف الحلول، نحن نرفض التقسيم، نحن نرفض التدويل، نحن نرفض التوطين، وعهدنا وميثاقنا أن نمضي في الكفاح إلى أن تعود فلسطين وأن نعود إلى فلسطين.

وتحقيقاً لهذه الغاية المقدسة وجب علينا نحن الشعب الفلسطيني أن نعبئ كل طاقاتنا ومواردنا إلى جانب طاقات الأمة العربية ومواردها، ففي معركة تحرير فلسطين لا غنى عن أهل فلسطين ولا غنى لأهل فلسطين عن الأمة العربية، فنحن في هذه المعركة سواء بسواء.

أما بالنسبة لشعب فلسطين فلا بد لكياننا أن تكون له بداية، بداية نستطيع أن نسير بها من غير انتظار طويل، لهذا فإن صورة الكيان الفلسطيني كما أضعها أمامكم ترسم البداية، البداية التي يمكن السير بها في عامنا هذا فنحن لا نحتمل تسعة عشر عاماً آخر.

إن أمامنا فرصة العمر فيجب ألا تضيع في الجدل بل يجب أن نبنيها بالعمل وبالصبر على العمل.

وصورة الكيان تتمثل حية في حقائق حية، وهذا هو الميثاق أمامكم، والنظام أمامكم، الكيان الفلسطيني كتائب فلسطينية مسلحة تشكلها القيادة العربية الموحدة بالتعاون مع الدول العربية.

الكيان الفلسطيني صندوق فلسطيني يجبي الأموال بأمانة وينفقها بأمانة وحساباته مفتوحة للشعب.

الكيان الفلسطيني مكاتب سياسية في جميع أرجاء العالم لكسب الأصدقاء والتماس العون والمدد أينما وجدناه.

الكيان الفلسطيني تنظيم سياسي لجميع فئات الشعب اللاجئ والمقيم، الطلاب والشباب، الرجال والنساء، فالكيان للشعب وفي خدمة الشعب ومفتوح لكل أفراد الشعب. ومن شاء أن يعمل ومن شاء أن يبني فليتفضل، إن ميدان العمل رحب فسيح للذين يعملون، للذين يعزمون على البناء.

وإنني على يقين ونحن اليوم على بداية الطريق أننا لن نقف وحدنا، فمعنا **أولاً** الأمة العربية ونحن معها، ومعنا **ثانياً** الدول المتحررة في أوروبا وآسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية وخاصة الدول الاشتراكية، ومعنا **ثالثاً** أحرار العقل والضمير في كل أرجاء العالم، ومعنا أخيراً قوى الحرية والسلام والعدل في جميع الشعوب التي تناصر الحرية والسلام والعدل.

وإنكم لترون أنني لم أشر إلى الدول الغربية، فالسياسة الغربية هي سبب هذه الكارثة الرهيبة وهذا الظلم الصارخ، السياسة الغربية هي التي أوجدت إسرائيل وما تزال تمدها بالمال والسلاح، والسياسة الغربية هي التي ما فتئت تعلن أن إسرائيل وجدت لتبقى.

هذه هي معالم الطريق أيها الإخوان نسير فيها جميعاً، يسير فيها الشعب الفلسطيني بأسره، إن الكيان الفلسطيني مفتوح أمامنا جميعاً، لكل فلسطيني

مكان في هذا الكيان، إن شرف الكفاح حق لنا جميعاً وواجب علينا جميعاً، لا استئثار ولا احتكار، الشعب كله في المعركة، لأن الوطن للشعب والشعب للوطن.

إن العالم يتطلع إلينا، الأعداء والأصدقاء فلنحقق رجاء الأصدقاء ولنخيّب أمل الأعداء. إن التاريخ يطل علينا، فلنكتب أمجد صفحاته، ولنكتب اليوم في أول هذه الصفحات أن شعب الكفاح يعود اليوم إلى طريق الكفاح وهذا هو الكيان.

(٧)

كلمة الشقيري في الجلسة الرابعة للمؤتمر الوطني في القدس أواخر أيار/مايو ١٩٦٤

حضرات الإخوان:

هنالك طريقة واحدة لأشكركم على هذه الثقة، لا بالكلام المنمق ولا بالعبارات الموشاة، وإنما بعهد إليكم وميثاق بين أيديكم، أن أسير معكم إلى النهاية في منظمة التحرير إلى آخر نفس من حياتي.

وحين أقول أسير معكم إلى النهاية، لا أعني أن أكون رئيس اللجنة التنفيذية إلى النهاية، وإنما أعني أن أظل في منظمة التحرير رئيساً أو عضواً إلى النهاية، وسأعمل كل جهدي ما بقي من عمري لأن أعمل بإرشاداتكم وتوجيهكم لتحقيق كل مطالب الشعب العربي الفلسطيني في الكفاح ومن أجل تحرير وطننا.

أيها الإخوان:

الذي يعرف تاريخ الكيان للسنين التسعة عشر الماضية وينظر لما حققناه إلى دقيقتنا هذه، من حقه أن يعجب ومن حقه أن يعتز ومن حقه أن يفخر، لقد كانت هنالك صعوبات ضخمة في الطريق، صعوبات أكثرها صادرة عن الجهات الأجنبية وعن الجهات الدولية التي لا تريد لهذا الكيان أن يولد ولا تريد له إذا ولد أن يكبر وأن ينمو لأنها تعلم أن هذا الكيان إذا ولد وإذا كبر وإذا نما معناه تحرير فلسطين وزوال إسرائيل.

أيها الإخوان:

أرى أن علي أمانة أرجو أن أستطيع حملها ولكني أريد معاونتكم لحملها، أريد معاونتكم جميعاً: المؤتمر كله والشعب العربي الفلسطيني كله وأعضاء اللجنة التنفيذية الذين سيقع الاختيار عليهم في النهاية، ومن غير هذه المعاونة ومن غير هذه الوحدة الوطنية التي تشمل الشعب الفلسطيني كله يكون الطريق طويلاً ويكون الطريق صعباً، ولكن بتعاوننا وتضامننا ووحدتنا الوطنية وحدة الكفاح ووحدة ثورية نضالية نستطيع أن نقصر الدرب إلى فلسطين وأن نبلغ أرضنا المغتصبة ونعود إليها وتعود فلسطين إلينا.

إن أول واجباتي أيها الإخوان بعد انتهاء هذا المؤتمر أن أقوم بالاتصالات بالدول العربية كلها وبطبيعة الحال بإخواني الشعب الفلسطيني، ولن أفتر عن الاتصال بإخواني الشعب الفلسطيني حيثما كانوا لأن هذه القضية ليست لرئيس اللجنة التنفيذية ولا للجنة التنفيذية ولا للمؤتمر الوطني هذا، ولكنها للشعب العربي الفلسطيني كله مقيمه ومهاجره.

إن هذه القضية يجب أن تظل بين يدي الشعب، لقد كان من أسباب كارثتنا، الأسباب الماضية، أن الشعب كان بعيداً عن القضية والقضية كانت بعيدة عن الشعب.

هذه القضية لا تفلح إلا إذا انبثق الدفع الثوري فيها من صفوف الشعب، من صفوف العمال والشباب والطلاب والمقيمين والعائدين والأساتذة والشيوخ والعلماء والشعراء والوزراء وكل طبقات الأمة، لا فرق بين مقيم وعائد ولا فرق بين من هم في الأردن ومن هم في الكويت، أو في العراق، أو في العربية السعودية، كلنا شعب واحد ولنا هدف واحد هو تحرير فلسطين.

وإن واجبي الثاني بعد الاتصال بالدول العربية هو أن أعبر عن رغبات الشعب الفلسطيني ورغبات مؤتمركم إلى مؤتمر الملوك والرؤساء. لقد كنت في اجتماع الذروة الأول الذي انعقد في القاهرة، وقد كان وجودي يومئذ في ذلك المؤتمر وجود واحد منكم اختارته جامعة الدول العربية ليمثل الشعب الفلسطيني لدى مؤتمر الملوك والرؤساء.

ولكني اليوم سأذهب إلى الإسكندرية لا مندوباً من جامعة الدول العربية

ولكن ممثلاً لشعب فلسطين، وثقوا أيها الإخوان أني حين أمثل الشعب الفلسطيني في مؤتمر الملوك والرؤساء في الإسكندرية، ذلك الاجتماع المقبل لن أكون فيه خانعاً ولا خاضعاً وإنما أجلس كعربي بكل عزة الشعب الفلسطيني كتفاً إلى كتف.

ليس للشعب الفلسطيني الآن دولة وليس للشعب الفلسطيني ملك ولا رئيس، ولكني مع هذا كممثل للشعب الفلسطيني سأحك كتفي إلى جانب أكتاف الملوك والرؤساء.

أيها الإخوان:

إن لغتي هناك ستكون لغتكم وإن لهجتي هناك ستكون لهجتكم بكل مرارتها وبكل قسوتها، بكل شدتها وبكل عمقها، لن أكون دبلوماسياً ولا سياسياً ذلك لأني أمثل نضال شعب بكامله له إرادة ثورية إرادة حرة لا إرادة دبلوماسية أو سياسية.

أيها الإخوان:

أنا لا أتكلم الآن بالحماسة وقد تجاوزت الخمسين وما هي بعمر الحماسة ولكني أتكلم بشعوركم وعاطفتكم وإيماننا بقضيتنا. وكونوا على ثقة أيها الإخوان حينما أتحدث في مؤتمر الملوك والرؤساء في الإسكندرية سيكون في طليعة حديثي الجانب العسكري للكيان.

لقد بنينا حتى الآن الشيء الكثير من كياننا الفلسطيني؛ تذكروا أيها الإخوان أن الكيان كان محالاً، أن الكيان أمامه المصاعب، الكيان السياسي لم يكن أمامه ظروف تسمح بانبثاقه وقيامه، الشخصية الفلسطينية لم يكن أمامها ظروف تأذن بقيامها، العمل العسكري لم يكن هنالك أي مجال للتفكير فيه.

أنتم الآن قد قررتم في جملة ما قررتموه الكيان السياسي والشخصية الفلسطينية وقررتم كذلك التجنيد لكل الفلسطينيين، والتدريب لكل الفلسطينيين والكتائب الفلسطينية المسلحة تشكلها القيادة العربية الموحدة، وأنا أعلم أنكم تريدون المزيد، أنا أعلم أنكم تريدون أكثر من هذا. لقد وصلنا إلى هذا ولكن ما يزال على أوراقنا حتى هذا الذي وصلنا إليه، ونحتاج إلى جهد مضن وإلى عرق وإلى سهر لننقل قراراتنا وأوراقنا إلى الأرض حتى نرى الجندي الفلسطيني والبندقية على كتفه في معركة التحرير.

أيها الإخوان:

إن عهدي إليكم معكم، ونحن كلنا الشعبُ الفلسطيني بجهدي المتواضع ولكنه الكبير بكم والمعتز بكم. إن هذا الذي قررناه وأنتم تريدون أكثر منه والمزيد منه، أنا أعمل له كل جهدي وكل طاقتي لأنقله من الورق إلى الميدان، ولن نقف عند هذا الحد فلا بد لنا من مرحلة أخرى نحقق المزيد من آمالكم، وهي في عيونكم وقلوبكم وهي مستقرة في ضميري والسلام عليكم.

(٨)

كلمة الشقيري في مؤتمر القمة العربي الثاني في الإسكندريّة، أيلول/سبتمبر ١٩٦٤

في مطلع هذا العام كان لي شرف المشاركة في اجتماعكم التاريخي الأول بوصفي ممثلاً لفلسطين مختاراً من قبل الجامعة العربية، ويسعدني في هذا اليوم أن يكون لي شرف المشاركة في اجتماعكم الثاني بوصفي رئيساً للجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية مختاراً من المؤتمر الفلسطيني الأول، الممثل لإرادة الشعب الفلسطيني في تصميمه على الكفاح لتحرير وطنه وتقرير مصيره.

والواقع أن هذا الأمر هو بذاته تجسيد لقرار صدر عنكم، وهو بدوره تجسيد لأمنية أصيلة ملحة طالما تطلع إلى تحقيقها شعب فلسطين، فلقد كان إنشاء الكيان الفلسطيني في اجتماعكم الأول قراراً صاغه الأمل والتمني، وهو الآن في اجتماعكم هذا، اجتماعكم الثاني، حقيقة قائمة، وحقيقة حية تنبض بمشاعر الشعب الفلسطيني، وتترجم عزمه الثابت على النضال من أجل استرداد وطنه السليب.

وإني إذ أنهي إليكم في هذا اليوم ماتم بصدد إنشاء الكيان الفلسطيني يجب أن أقرر بادئ ذي بدء أن الحقيقة الأولى التي استلهمتها في تنفيذ المهمة التي عهدتم بها إليّ هي أن الكيان الفلسطيني كيان لفلسطين، وكيان لشعب فلسطين، يبنيه لنفسه بعقله وإرادته، ويختار نهجه وطريقه وشكله، بمحض مشيئته واختياره، وأن دور الدول العربية بالنسبة إلى الكيان، أعني بهذا دوركم أنتم بالنسبة إلى هذا الكيان، لا بناءه ولا إنشاءه، بل التيسير والتسهيل قبل قيامه.

والحقيقة الثانية هي أن شعب فلسطين كأي شعب عربي آخر، له مقوماته القومية الكاملة تعززها طاقات مبدعة، وكفاءات خلاّقة، وبطولات تثير الإعجاب، وأنه

يجب أن يكون لكيانه الوطني شخصية مستقلة، متعاونة غير منعزلة، تشترك مع الأمة العربية، ونحن شعب فلسطين جزء لا يتجزأ منها، في آمالها وآلامها وفي إرادتها الهادفة المصممة على الوحدة العربية الشاملة.

وعلى أساس هاتين الحقيقتين مضيت في طريقي أسعى لإنشاء الكيان الفلسطيني، فأعددت قبل كل شيء مشروعين أحدهما ميثاق قومي يحدد الأهداف العامة والمبادئ الأساسية لقضية فلسطين بالنسبة إلى شعب فلسطين، بالنسبة إلى الأمة العربية، وبالنسبة إلى العالم الدولي.

والمشروع الثاني هو النظام الأساسي لقيام منظمة التحرير الفلسطينية. وقد عرضت هذين المشروعين، الميثاق والنظام على الدول العربية، وعرضتهما على الشعب الفلسطيني في مواطنه وفي مهاجره، وعقدت ندوات دراسة ومؤتمرات شعبية كبرى في العالم العربي كله ضمت الآلاف والآلاف من أبناء فلسطين، فكانت أكبر حملة توعية قومية لقضية فلسطين لا لشعب فلسطين وحده بل للأمة العربية بأسرها. وكانت النتيجة القاطعة التي ارتسمت في ذهني، وأقولها بكل جوارحي ومن أعماق ضميري، أن التجاوب الرسمي والتجاوب الشعبي كان صادقاً وعميقاً ومشجعاً. وبهذا انتهى ما يجدر أن يسمى بالمرحلة الأولى، مرحلة الاستفتاء العام لإنشاء الكيان الفلسطيني.

ثم انتقل سعيي بعدها إلى المرحلة الثانية وهي المرحلة التي يجدر أن أسميها مرحلة البناء والإنشاء، ففي اليوم الثامن والعشرين من شهر أيار/ مايو ١٩٦٤ انعقد المؤتمر الفلسطيني الأول الذي ضم ما يزيد على أربعمائة من مندوبي الشعب الفلسطيني توافدوا على مدينتهم الخالدة لأول مرة بعد الكارثة ولأول مرة بعد تسعة عشر عاماً.

ولقد كان هذا المؤتمر بمن شهده من أبناء فلسطين، ومن شهده من ممثلي الملوك والرؤساء، حدثاً تاريخياُ دفع قضية فلسطين من الركود والجمود إلى النشاط وإلى الحركة، وتجلّى به أكبر معاني الكيان الفلسطيني، وهذا المعنى الكبير، هو تجمّع الشعب الفلسطيني على قضيته لأول مرة بعد تشتت وتشرد، وتصميمه على تنظيم صفوفه وتعبئة طاقاته وموارده الروحية والمادية لخوض معركة التحرير التي يتطلع إليها منذ أن حلّت به الكارثة.

ولقد أعلن المؤتمر قيام منظمة التحرير الفلسطينية، وأقر ميثاقاً قومياً ونظاماً أساسياً، ولم يكن كله الميثاق الذي وضعته، ولم يكن كله النظام الذي أعددته، فأقرّ

من الميثاق ما أراد أن يقر، وأقر من النظام ما أراد أن يقر. وكنت أريد من ميثاقي هذا ومن النظام، أن أعرضه لا أن أفرضه، وأنا لا أستطيع أن أفرضه ولا يستطيع إنسان أن يفرضه على الشعب الفلسطيني.

كل هذه التفصيلات يا سيدي الرئيس موجودة أمامكم في ثلاثة تقارير قدمتها إلى لجنة المتابعة تناولت الكيان الفلسطيني منذ صدر قراركم، إلى اليوم الذي انتهى فيه تأليف اللجنة التنفيذية، وبهذا تم ما أردتم وتحقق ما طلبتم.

والآن وقد تم إنشاء الكيان الفلسطيني فإن أمامكم في هذه الساعة، وأقول هذه الساعة بكل ضبط وبكل تحديد، أمامكم مرحلة أهم وأعظم، أهم من الكيان الفلسطيني وإنشائه، أعظم من التنظيم الذي انتهينا إليه بانبثاق منظمة التحرير الفلسطينية، لقد انتهى البناء والإنشاء، ونحن نقف اليوم أمام مرحلة التنظيم والعمل، وهذا هو المطروح أمامكم الآن.

إن منظمة التحرير ليست غاية في ذاتها، إن التحرير هو الغاية، والمنظمة هي الأداة وهي الوسيلة، لقد فرغنا من الأداة والوسيلة، وبقي علينا أن نبدأ في تحقيق الغاية، وأن نسير فيها مرحلة بعد مرحلة، معززين بالأمة العربية بأسرها حكومات وشعوباً، وهذا ما هو أمامكم الآن في هذه الساعة فإن الغاية التي نحن هنا معكم من أجلها، هي أن تتيسر لنا جميع الأسباب المادية والمعنوية التي تمكن شعب فلسطين من القيام بدوره التاريخي الكبير في تحرير وطنه.

وتحقيقاً لهذه الغاية المقدسة وضعت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية خطة عامة، وأرفقنا بها مذكرات مفصلة ومدروسة تتناول مختلف جوانب القضية الفلسطينية، العسكرية والسياسية والتنظيمية والمالية والإعلامية، رجاء أن تقرها الدول العربية، فمن الناحية العسكرية أكدت خطتنا ضرورة المبادرة لإنشاء قوات فلسطينية مسلحة ومعسكرات تدريب شعبية وتعزيز الأوضاع العسكرية في القرى الأمامية من فلسطين.

ومن الناحية المالية وضعت الخطة المبادئ الرئيسية لتمويل حركة الكفاح العربي لتحرير فلسطين ضمن إطار شامل، وعلى أسس مالية لا تتناول الميزانيات الرسمية لأن هذا هو شأنكم، ولكنها تتناول موارد الشعوب العربية الكريمة السخية.

ومن النواحي السياسية والتنظيمية والدعائية والإعلامية جددت الخطة بصورة مفصلة طريقة العمل تحقيقاً لهذه الأهداف.

ولقد ذكرت يا سيادة الرئيس الناحية العسكرية أولاً لأن مقترحاتنا بشأنها تؤلف الحد الأدنى لمطالب الشعب الفلسطيني، مطالب الشعب الفلسطيني الذي يستمع إليكم وينتظرنا جميعاً، لأن منظمة التحرير الفلسطينية من غير إنجاز لهذه المطالب في جوهرها تصبح جسداً من غير روح. وبالتالي يصبح وجود اللجنة التنفيذية واستمرارها، بل منظمة التحرير كلها، أمراً لا مبرر له.

ولا أريد الآن في هذه اللحظة أن أتعرض لتفصيلات هذه الخطة فهي بين أيديكم جملة وتفصيلاً، ولكن الذي أريد أن أؤكده لمجلسكم الموقر أن خطتنا تنبع من بديهيات أساسية:

الأولى: إن شعب فلسطين مصمم تصميماً قاطعاً لا ينثني على تحرير وطنه، وهو يعلن بين يديكم الآن استعداده بكل طاقاته وفئاته حيثما كان في مدنه وقراه أو في مخيماته ومعسكراته، لبذل كل طاقاته الروحية والمادية تحقيقاً لهذه الغاية المقدسة.

الثانية: إنه كائنة ما كانت احتمالات الخطة العربية، وقد استمعتم إلى احتمالات متعددة لهذه الخطة العربية من فم القائد العام للقيادة العربية الموحدة، أقول كائنة ما كانت هذه الخطة، وكائنة ما كانت احتمالاتها المتعددة، لا غنى عن شعب فلسطين في تحرير فلسطين، ولا بد لتحرير فلسطين من إعداد شعب فلسطين عسكرياً وروحياً.

الثالثة: إن احتلال فلسطين على أيدي إسرائيل ومن ورائها الاستعمار، فضلاً عما فيه من أخطار مصيرية على الأمة العربية بأسرها، هو أكبر عار لحق الأمة العربية كلها منذ بدأ الإنسان الأول يستشعر معنى العار، لهذا فإن تحرير فلسطين تبعة قومية كبرى تقع على عاتق الأمة العربية بأسرها حكومات وشعوباً، ونحن مستعدون أن نكون طليعتها.

الرابعة: إن قضية فلسطين، من غير انتقاص للجهود السياسية والدعائية، ليس لها في نظرنا حل سياسي أو دبلوماسي لا داخل الأمم المتحدة ولا خارجها.

الخامسة: إن كارثة فلسطين يجب أن تكون عامل وحدة بين الدول العربية. إن كارثة فلسطين يجب ألا تكون عامل فرقة، بل يجب أن تكون عامل وحدة، وحدة حقيقية عميقة الجذور، وحدة وجدان وحدة ضمير، لا وحدة مظهر ووحدة شكل، وحدة تعبئ تعبئة عميقة وصادقة كل طاقات الأمة العربية وكل ثرواتها المادية والروحية في معركة التحرير. وتفرض هذه الكارثة عليكم أنتم المجتمعين حول هذه

المائدة، أن تخرجوا بقضية فلسطين بالنسبة إلى الكيان الفلسطيني بقرار إجماعي، فنسمو بقضية فلسطين عن الاعتبارات الشكلية وعن الاعتبارات الشخصية كائنة ما كانت.

هذه هي الخطة التي تقدمنا بها إليكم وهذه هي بديهياتها الأساسية، وإنها في الواقع لتعبر تعبيراً عميقاً لا عن إرادة شعب فلسطين فحسب بل عن إرادة الأمة العربية جمعاء. أنا لا أتحدث عن إرادة الأمة العربية، عبثاً أو لهواً أو عفواً، وإنما أتحدث حديث العارف، حديث الواثق، ولقد مارست بنفسي الشعار الحبيب «من المحيط إلى الخليج» ما مارسته بالنداء والهتاف، ولكن مارسته بالتطواف والتجوال في الوطن العربي كله، في حواضره وفي بواديه مع الشعب العربي كله في كل مستوياته، في هذه الأشهر الثمانية التي قضيتها في الوطن العربي، وكان آخر مطافنا الإسكندرية ثغرنا العربي الكبير.

وأنا أتحدث عن مشاعر الأمة العربية بعد هذه الزيارات لثمانية أشهر خلت ولا تزال انطباعاتها حية في نفسي، خضراء في فؤادي، فإن كل الأمة العربية مفجوعة على فلسطين متلهفة لتحرير فلسطين، وفي هذه اللحظة التاريخية تعيش معكم الأمة العربية، ويعيش معكم شعب فلسطين، كلهم يعيشون معكم وأجهزة الراديو في مضاجعهم وتحت وسائدهم، في الحواضر وفي المدن وفي القرى، وفي المخيمات، وفي الكهوف، وفي جحيم فلسطين المحتلة. إنهم يتابعونكم ويستمعون إليكم، يستمعون إليكم بأمل وقلق، ولكن بلهفة وشوق، لهفة إلى حمل السلاح، وشوق إلى الكفاح.

لقد انبثق عن مؤتمركم الأول جهازان رئيسيان لتحرير فلسطين. الأول القيادة العربية الموحدة، وقد أسندت إلى رجل كفء يحسن تقدير المسؤوليّة كما شاهدناه في اجتماعنا هذا، لا ينطق عن هوى، إنما ينطق عن مسؤوليّة وهو يريد أن يكون القائد المنتصر لا القائد المتخاذل، ومن ورائه مجموعة متخاذلة متفككة، لا إرادة ولا عزيمة.

هذا هو الجهاز الأول الذي أعددتموه لخوض معركة التحرير، والجهاز الثاني هو منظمة التحرير الفلسطينية.

إن منظمة التحرير الفلسطينية لها دور في تحرير فلسطين لا يقل عن دور القائد العربي، وإذا كانت القيادة العربية الموحدة متكفلة بتنسيق الجهود العسكرية وتوحيدها فإن منظمة التحرير الفلسطينية تعلن على مستوى المسؤولية، أنها مستعدة إذا تيسرت

كل الأسباب، أن تعبئ شعب فلسطين تعبئة ثورية، وروحية ومادية، ليؤدي هذا الدور شعب فلسطين في معركة التحرير.

أمامكم أيها الرؤساء كيان شعب فلسطين كحقيقة واقعة بل إن أمامكم شعب فلسطين بأسره بأرواحه وأمواله نذرها لفلسطين ولتحرير فلسطين، وقد بقي على الدول العربية، الدول العربية جميعها، أن تمد شعبنا الباسل البطل بكل أسباب النصر والتأييد، أن تمدنا بالسلاح وأن تمدنا بالمال وهذا هو حقنا وهذا هو واجبكم، وأرجو أن تصبح نجواكم في فندق فلسطين عهداً وعزماً وعملاً على تحرير فلسطين، وهذا هو الطريق إلى فلسطين.

(٩)

كلمة الشقيري إلى أبناء فلسطين:
في ذكرى وعد بلفور، ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٤

إخواني أبناء فلسطين:

في اليوم الثاني من شهر تشرين الثاني/ نوفمبر عام ١٩١٧، أصدرت الحكومة البريطانية تصريحاً مشؤوماً عرف بوعد بلفور، أعلنت فيه عن عطفها على إنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين وبعد ثلاثين عاماً من ذلك التاريخ البغيض قامت على أرض وطننا فلسطين ما يسمى بدولة إسرائيل، وبذلك وقع أفدح ظلم عرفته الإنسانية في تاريخها الطويل منذ كان الإنسان الأول إلى يومنا هذا.

ولست أقول ذلك غلواً في المجاز أو إغراقاً في الخيال، فإن الكارثة التي حلت بفلسطين وشعب فلسطين قد تجاوزت كل ما سجل التاريخ القديم والحديث من مظالم ومغارم نزلت عبر العصور بالأمم والشعوب، فما عرف التاريخ، حتى ولا أساطير التاريخ، أن شعباً آمناً وادعاً قد اقتلع من وطنه الأصيل، وأخرج من مدنه وقراه، من مزارعه ومصانعه، وبعيداً عن معابده ومراقد آبائه وأجداده.

وإذا كانت الحكومة البريطانية قد وضعت في مثل هذا اليوم الحجر الأساسي لهذه الكارثة العارمة التي أدت إلى قيام الوطن القومي اليهودي، فإن الحكومة الأمريكية وفي مثل هذا الشهر من عام ١٩٤٧ قد استكملت معالم الكارثة بإقامة دولة يهودية في فلسطين، ولا تزال الأمة العربية تعاني من شرورها ما يملك عليها، كل جوارحها، بل كل آفاق حياتها ووجودها.

ومن حقنا لذلك، أن يكون هذا الشهر من كل عام ذكرى الكارثة بجميع آلامها

وفواجعها نرفع فيه صيحاتنا ونعقد فيه عزائمنا، صيحاتنا في وجه الاستعمار الغربي لأبشع جريمة نكراء ارتكبتها بريطانيا وأمريكا مجتمعتين، وعزائمنا على أن نحرر وطننا السليب مهما تعاظمت التضحيات وتكاثرت المصاعب.

ولسنا نتجنّى على بريطانيا في ما نقول، فقد عملت في خلال ثلاثين عاماً، وبالحديد والنار، على إغراق وطننا بالآلاف من المهاجرين اليهود، وأمدتهم بكل أسباب القوة والمنعة، وجعلت لهم جيشاً مدرباً على التقتيل والتدمير، في حين بذلت قصارى جهدها لإفقار الشعب العربي في فلسطين، وجردته من أسباب الدفاع، ولم تغادر البلاد إلا بعد أن تركت قراه مفتوحة ومدنه عزلاء.

ولا نتجنّى كذلك على أمريكا، فقد وضعت في أروقة الأمم المتحدة عام ١٩٤٧ كل ثقلها وجميع إمكانياتها السياسية والاقتصادية لإنشاء دولة يهودية على أرضنا الطاهرة.

وها نحن نقف اليوم أمام هذه الذكريات الدامية، وقد خلفنا وراءنا تسعة عشر عاماً من الكارثة، تعيش فينا ونعيش فيها ليلنا ونهارنا حيثما كنا في مواطننا أو مهاجرنا.

وإن جيل الرجال والكهول من شعبنا البطل قد عاش هذه الكارثة منذ مولدها في أعقاب الحرب العالمية الأولى، ورافق أحداثها الرهيبة، فشهد اليهود في بلادنا خمسين ألفاً ثم أصبحوا سبعمائة وخمسين ألفاً في عام ١٩٤٧، وإلى أن أصبحوا ما يزيد على مليونين في يومنا هذا.

لقد شهد هذا الجيل ثوراتنا المسلحة على الاستعمار والصهيونية في أعوام ١٩١٩، ١٩٢٠، ١٩٢١، وكذلك في عام ١٩٢٩ ثم شهد الإضراب الكبير الذي امتد ستة أشهر بكاملها ثم الثورة الكبرى التي امتدت من ١٩٣٦ إلى ١٩٤٠.

وشهدت الأجيال المتلاحقة بعد ذلك من عام ١٩٤٢ إلى عام ١٩٤٧ الإرهاب الدموي اليهودي مسلحاً ومدرباً على أيدي الاستعمار، ينزل على شعب أعزل جرده الاستعمار نفسه من كل قوة وسلاح.

وشهدت أجيال أخرى بعد ذلك حرب فلسطين في عام ١٩٤٨ حين كانت القيادات العربية الرسمية على غير مستوى الجد والنضال.

تلك هي معالم الكارثة كما نذكرها في مثل هذا اليوم من كل عام، نذكرها

بالأسى العميق، ولكن من غير ذلّ ولا انكسار، نذكرها بالفجيعة الموجعة ولكن من غير ضعف ولا وهن فلقد كافح شعبنا الباسل عن وطنه المقدس بالأموال والمهج والأرواح.

لقد حملنا السلاح ثلاثين عاماً فسقط منا الشهداء بالألوف، وغصّت بنا المعتقلات والسجون، ودمرت السلطات البريطانية الغاشمة قرانا ومدننا وبيوتنا، وأحرقت مزارعنا ومصانعنا ـ كل ذلك قبل أن تصبح الصهيونية دولة على أرضنا، فلما أصبحت دولة تولتها أمريكا بالرعاية والحصانة وأمدتها بالسلاح والمال، وما تزال.

وفي مثل هذا اليوم، بل وفي كل عام يرسلها الشعب الفلسطيني مدوية صائحة، أننا ما خرجنا من وطننا هاربين ولا جبناء، ولا فرّطنا في أرضنا ولكن تألبت علينا الصهيونية والاستعمار، وهما شر القوى الباغية في التاريخ الحديث وانتهت بنا الكارثة إلى التشريد والتشتت. وكان من أفدح نتائجها أن فقد الشعب كيانه وتراخت الصلة بينه وبين قضيته المقدسة فبات بعيداً عنها وأصبحت بعيدة عنه.

ولكن التاريخ قد انفتح على صفحة جديدة: ففي مطلع هذا العام أقر الملوك والرؤساء في اجتماعهم التاريخي في القاهرة إنشاء الكيان الفلسطيني. وفي شهر أيار/مايو اجتمع المؤتمر الفلسطيني الأول في بيت المقدس في مدينتنا الخالدة، وأعلن قيام منظمة التحرير الفلسطينية تعبيراً عن إرادة الشعب الفلسطيني وتصميمه على تحرير وطنه، وفي أيلول/سبتمبر اجتمع الملوك والرؤساء في الإسكندرية واتفقوا على الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلة للشعب الفلسطيني، واعتمدوا إنشاء جيش التحرير الفلسطيني ليؤدي دوره الطليعي في تحرير الوطن السليب، وبهذا أصبح عام ١٩٦٤ في تاريخ الكفاح العربي عام فلسطين وشعب فلسطين، يشق طريقه بالتنظيم والتصميم بأخوة السلاح ووحدة الكفاح.

ثم تلا ذلك انعقاد مؤتمر الدول غير المنحازة فأعلن تأييده لحق شعب فلسطين في وطنه وكفاحه التحريري ضد الاستعمار والصهيونية.

إخواني أبناء فلسطين

هذا هو سجل العام ونحن نقترب من نهايته أضعه أمامكم لننطلق منه إلى

العمل الدائب والتفكير الهادف والتخطيط الواضح، فلقد ألفنا في مثل هذا اليوم في السنين التسع عشرة الماضية أن نذكره بالتوجع والبكاء، بالخطب والمراثي، بالحداد والسواد. ولكن شؤم هذا اليوم لا يسمح بالدموع والرثاء، ولكن بالكفاح والسلاح.

شؤم هذا اليوم لا يزول بالاحتجاج والاستنكار ولكن بالتصميم والتنظيم، بالتوعية والتعليم، وبالتسليح والتدريب. وها نحن نقف عند هذه الذكرى وأمامنا كفاح ينتظرنا وننتظره، كفاح في ميدان متعدد الجهات، متعدد الأسلحة والأسباب.

أمامنا أولاً وقبل كل شيء جيش التحرير الفلسطيني تعمل منظمة التحرير في هذه الأيام على بنائه وإنشائه. وإن لجنتنا العسكرية هي الآن في اجتماعات متصلة مع القيادة العربية الموحدة في القاهرة لوضع الخطة الكاملة لإعداد شعبنا الباسل لمعركة التحرير. وبعد أن ننتهي من وضع الخطة سنبدأ بإنشاء الجيش في سيناء وغزة وسورية والعراق.

إن إنشاء الجيش هو شغلنا الشاغل ونحن نكرس له كل فكرنا وجهدنا ووقتنا، فإن منظمة التحرير من غير جيش التحرير جسد من غير روح وكيان من غير كيان. ولقد قلتها عالية باسمكم جميعاً في اجتماع الملوك والرؤساء في الإسكندرية: إننا لن نكون في منظمة التحرير من غير جيش التحرير.

ثم يأتي بعد ذلك التنظيم الشعبي. وقد بدأت منظمة التحرير في تنظيم الشعب، فإن إيماننا الذي لا يتزعزع هو أن المنظمة هي الشعب وأن الشعب هو المنظمة. وهانحن آخذون في إنشاء مكاتب تمثل المنظمة لدى الدول العربية وتعنى بشؤون إخواننا أبناء فلسطين.

وإلى جانب ذلك فإن المنظمة ستنشئ قريباً مكاتبها الإعلامية في الخارج مبتدئة بمكتب نيويورك ليساهم إلى جانب الوفود العربية في الدفاع عن قضية فلسطين في الأمم المتحدة.

وفي يوم الشؤم هذا، يعزينا أن خمسة وفود من أبناء فلسطين يطوفون في أرجاء العالم ويشرحون الظلامة الكبرى التي حلّت بشعب فلسطين، ويناشدون جميع الدول المحبة للعدل والحرية أن يؤيدوا كفاح شعبنا البطل في تحرير وطنه الغالي.

هذا هو الميدان الرحيب الذي تضرب المنظمة في كل جهاته، فلن نترك ميداناً واحداً إلا وننازل فيه إسرائيل. إنه كفاح شاق ومرير نبدأه من مهاوي الكارثة، من العدم، ولكننا نبدأه بإيمان وعزم.

لم يكن لنا كيان منذ خرجنا من ديارنا، ولكن هاهو الكيان قد أصبح قائماً. ولقد كان مولده محفوفاً بالمكاره والدسائس، ولكن وعي الشعب وتصميمه قد انتصر في النهاية فقام كيان الشعب وهو الآن حقيقة حية تنبض بكل آمال الشعب.

ومنذ وقعت الكارثة والشعب الأبيّ يطالب بأن يعود زمام القضية إلى يديه. يطالب بالتدريب وبالمال والسلاح، يطالب بأن تهيأ له فرصة الكفاح. وها نحن أخيراً أمام فرصة العمر وجهاً لوجه، فقد أجمعت الدول العربية كلمتها وأخذت نفسها بالعهد الوثيق على أن تستجيب لمطالب الشعب، ومن أجل ذلك فقد أصبحنا أمام مسؤولياتنا القومية، أمام واجباتنا الوطنية وأنا على يقين بأن شعب فلسطين سينهض بمسؤولياته وواجباته. نحن طليعة الأمة العربية لتحرير فلسطين، وستكون أول قوافل الشهداء منا، ومنا سيكون البذل والفداء.

إخواني أبناء فلسطين

إن الاستعمار وأعوانه يقفون لمنظمة التحرير بالمرصاد، لقد أخذوا يناصبونها العداء، إنهم يكيدون لها بالأراجيف وحرب الأعصاب، إنهم يدبرون لها الدسائس والمؤامرات. ولكنهم لن يفلحوا أبداً، ذلك بأن منظمة التحرير ليست أحمد شقيري ولا رفاقه من أعضاء اللجنة التنفيذية، فنحن أشخاص زائلون.

ولكن منظمة التحرير هي الشعب كله، أبناء فلسطين جميعاً، المقيمون واللاجئون، العمال والفلاحون، الطلاب والشباب، الرجال والنساء، وسيكافح الشعب لبقاء المنظمة ونموها كما كافح لقيامها ونشوئها. وإن إسرائيل وهذه إذاعتها وصحفها تكشف عن خباياها، ليسعدها أن ينهدم الكيان الفلسطيني، يسعدها أن تزول منظمة التحرير، يسعدها أن يقضى على جيش التحرير قبل أن يرى النور.

هذا ما تريده إسرائيل وأنصار إسرائيل، ولكن الأمة العربية قد قالت كلمتها وأجمعت أمرها فسيحيا كيان فلسطين لأهل فلسطين وستظل منظمة التحرير ومعها جيش التحرير في خدمة الهدف الكبير. التحرير وتقرير المصير.

في هذا اليوم المشؤوم من هذا العام الذي ينبض بالحياة والحركة، نحس لأول مرة، بعد تسعة عشر عاماً من النكبة أننا نتجمع، نحس أننا نتهيأ وأننا نستعد لليوم الكبير، للزحف إلى فلسطين. إلى الوطن الحبيب.

هذا هو شعارنا العظيم في هذا اليوم المشؤوم، وإنا على موعد مع النصر، والنصر على موعد معنا، وسنعود إلى فلسطين وتعود فلسطين إلينا.

(١٠)

كلمة الشقيري في افتتاح إذاعة فلسطين في القاهرة، ١ آذار/مارس ١٩٦٥

باسم الله العلي القدير، ناصر الحق وهازم الباطل.

باسم شعب فلسطين الثائر، المتلهف لحمل السلاح، المتحفز للكفاح، لتحرير وطنه.

باسم الأمة العربية المناضلة لاستكمال حريتها وسيادتها واستقلالها في الوطن العربي الكبير.

باسم الحرية الإنسانية الزاحفة في مسيرتها الظافرة، لا تعرف جنساً ولا لوناً ولا أرضاً.

باسم هذا كله، افتتح إذاعة منظمة التحرير، من القاهرة حاضرة العرب الكبرى.

ومنذ هذه اللحظة التاريخية، ينطلق على أمواج الأثير، صوت فلسطين صوت الكفاح والنضال لا سترداد الوطن السليب.

سينطلق هذا الصوت، إلى أهل فلسطين، في المدن والقرى، في ما بقي من فلسطين، وهم يبرون أمامهم مرابعهم الجميلة، متحفزين لإجلاء العصابة الدولة، والدولة العصابة بكل ما يملكون من المهج والأرواح.

سينطلق هذا الصوت، إلى العائدين، الرابضين في الخيام، المرابطين في الكهوف ما هدّهم البؤس والحرمان، بل زادهم على مر السنين إيماناً على إيمان.

سينطلق هذا الصوت إلى أبناء فلسطين في سوريا ولبنان والعراق والسعودية والكويت وحيثما كانوا في دنيا العرب وفي المهاجر، يتطلعون إلى الزحف المقدس بإرادة ماضية وعزيمة صادقة..

سينطلق هذا الصوت إلى فلسطين المحتلة، ومن فيها من رجالنا ونسائنا وشيوخنا وشبابنا وأطفالنا، المقيمين على العهد، الصابرين المصابرين، التائقين إلى الوعد واللقاء، اللقاء مع السلاح، والموعد مع النصر.

وسينطلق هذا الصوت كذلك، إلى الأمة العربية جمعاء، في حواضرها وبواديها، من المحيط إلى الخليج، فكلنا في المعركة سواء، نلقي في الميدان بكل الطاقات والعزمات.

إلى هؤلاء جميعاً، سترسل هذه الإذاعة، صيحاتها الهادرة، وأصواتها الثائرة لتهز الأسماع كل الأسماع، والقلوب كل القلوب، فها قد انقضى تسعة عشر عاماً وشعب فلسطين يتحدث بالهمسات والحسرات، في الكهوف وبين الحجرات، حديثاً شارداً كتشريده، حائراً كتشتيته.

ولكن منذ هذا اليوم، سيطلق الشعب البطل، شعب فلسطين، إلى الفضاء الرحيب إلى أرجاء الوطن العربي الكبير، كل آماله الزاخرة، وآلامه المتوثبة، يبعثها عالية مدوية بنبرته ولهجته، بل بغضبته وثورته.

وإذا كانت الإذاعة، أي إذاعة، حاجة قوية ملحّة، في حياة الأمة المستقرة في وطنها، الآمنة في ديارها، الرافلة في نعماء الحرية والسيادة والاستقلال، فإنها أدعى وأوجب، بل إنها أحتم وألزم، لأهل فلسطين وقد تمزق جمعهم، وتشتت شملهم، وتباعدت ديارهم ومنازلهم، لهذا أصبح لا بد لأهل فلسطين من إذاعة تتلاقى أرواحهم حولها، وتتجمع أسماعهم على أخبارها وأحاديثها، وبهذا يلتقي الشعب دوماً على آماله، ويحيا مع وطنه ويظل مشدوداً إليه بروحه ووجدانه يعيشه بعقله وضميره، وقدماه على عتبات الكفاح.

وإن السبيل إليكم يا إخواني أبناء فلسطين، هو هذا المذياع القائم أمامي الآن، يناجيكم ويناديكم، يتحدث إليكم، بأمانيكم وآمالكم، في ليلكم ونهاركم في المنازل والأكواخ، في الخيام وفي الكهوف، في المصانع والمزارع، في المكاتب والمعاهد، وليدعوكم جميعاً إلى تحقيق شعاراتنا الثلاثة، إلى الوحدة الوطنية، إلى التعبئة القومية، وإلى التحرير.

وهكذا يعيش معكم هذا المذياع، على ذكر فلسطين، وتعيشون معه على ذكر

فلسطين، فإن فلسطين عندنا هي كل جوارحنا، بل هي كل حياتنا، نحيا لها، ونموت من أجلها.

واعلموا يا إخواني أبناء فلسطين، أن إذاعتكم هذه ستكون إذاعة ثورية، جديرة بأمة ثورية، لها قضية ثورية:

أخبارها: أولاً أخبار فلسطين وشعب فلسطين، دائماً وأبداً، حتى تظل قضيتنا المقدسة ملتهبة الحياة، مشتملة الوجود، متوهجة النضال.

أحاديثها: مجابهة الاستعمار، وعميلته الصهيونية العصابة الدولة، وفضح مناوراته ودسائسه وتعزيز للحق في كل ميدان، وتنديد بالباطل في كل مجال.

القصة فيها: سيرة شعب فلسطين في بطولات الفلاحين، وبسالة العمال، وأمجاد الشهداء من الرجال والنساء، من الشباب والطلاب، لنجدد هذه السيرة ونحن أشد نظاماً وأقوى عزماً.

الشعر فيها: التغني بمرابع الوطن الفاتنة، وخمائله الرائعة، بأغواره وأنجاده، بوهاده وجباله بشواطئه وأنهاره، بالكروم التي أنشأها الآباء، والحدائق التي غرسها الأجداد، بالمدن التي بنتها أكتاف الرجال، بالقرى التي أنشأتها سواعد الشباب أجيالاً بعد أجيال.

الرواية فيه: مسرحية التحرير كما نريدها حقيقة حية نابضة، أبطالها رجالنا ونساؤنا وشبابنا، حوارها التوعية والتوجيه، ومشهدها التعبئة والتنظيم، وختامها ﴿**نصر من الله وفتح قريب**﴾[1].

الغناء فيها: صيحات المجاهدين وتكبيرات المناضلين، لا بكاء ولا رثاء ولا ذل ولا انكسار، النغم عزم والإيقاع اندفاع، واللحن هادر ثائر.

هذه هي إذاعتكم يا أبناء فلسطين، لن تكون تسلية ولا لهواً ولا عبثاً، فحرام علينا اللهو والعبث ونحن في غير فلسطين.

هكذا ستكون إذاعتكم في يومنا هذا، وهكذا ستكون مناهجها، أما في الغد القريب المرتقب، فستنهض إذاعتكم بأخبار جيش التحرير، بأخبار المعركة من أرض المعركة.

وإني إذ أفتتح هذه الإذاعة باسم منظمة التحرير، إنما أفتتح جبهة رئيسية في

---

(١) **القرآن الكريم**، «سورة الصف،» الآية ١٣.

الميدان الكبير، ميدان التحرير، وإنها لجبهة حقاً، لها استراتيجية ذكية، ولها سلاحها وعتادها.

وان معركة التحرير متعددة الجبهات، متنوعة الأسلحة، كثيرة المقاتل، وفي زماننا هذا لم يعد القتال فارساً لفارس، ولا حتى جيشاً لجيش، ولكن القتال اليوم، هو أمة بكاملها أمام أمة بكاملها، بكل طاقاتها وإمكانياتها، تقاتل بالكلمة المرسلة كما تقاتل بالقذيفة الموجهة.

ولقد اخترع الإنسان أفتك الأسلحة وأشدها تدميراً، على الأرض وفي البحر والفضاء ولكن هذا الإنسان لم يستطع، ولن يستطع، أن يجد سلاحاً أمضى من الكلمة، وستظل الكلمة في قداستها وسحرها، وأثرها وخطوها، أقوى ما في الوجود على مر الزمان والأجيال.

وهذه هي الرسالات والنبوات، والحروب الاستقلالية والحركات التحررية كلها بدأت بالكلمة، ومن أجل ذلك فإن هذا المذياع الصغير أمامي، وذلك الراديو الصغير بين أيديكم، يؤلفان قوة هائلة في معركة التحرير، فإن الكفاح، لابد فيه من الأرواح قبل السلاح، فكم من أمة في الحربين العالميتين الماضيتين، شهدناها تستسلم وهي كاملة السلاح والعتاد، وكم من أمة انتصرت وقد قاربت على النفاد من السلاح والعتاد.

ويكفينا أن نذكر، أن العدوان الثلاثي على مصر، قد استهدف في طليعة ما استهدف أن يضرب أبراج صوت العرب، من الجو، جاعلاً منها هدفاً عسكرياً يجب تدميره حتى تخرس تلك النبضات الحية الدافقة، بين القاهرة والأمة العربية.

بل علينا أن نذكر كذلك أن الأحداث العسكرية، داخلية وخارجية، تبادر أول ما تبادر أن تضع يدها على دار الإذاعة حين تضع يدها على المنشآت الحربية.

تلك هي الكلمة بكل أبعادها وأعماقها، وستكون إذاعتكم يا أبناء فلسطين، كلمة الثورة والنضال، كلمة التحرير والكفاح، سنظل نرددها ونجسدها، بعناد وإصرار حتى يكتب الله لنا النصر.

ويومئذ سنحمل معنا، مذياعنا هذا، ومعه شعرنا وغناؤنا ونشيدنا وقصصنا إلى فلسطين الحبيبة، إلى متحف النصر إلى متحف التحرير، يرونه بعيداً ونراه قريباً وكل آت قريب.

(١١)

كلمة الشقيري في افتتاح الندوة العالمية للاتحاد العام لطلاب فلسطين في القاهرة، ٣١ آذار/مارس ١٩٦٥

أيها الأصدقاء والرفاق:

سارعت في العودة من بكين، عاصمة الشعب الصيني العظيم، لأصل إلى القاهرة قلعة النضال العربي، وأبادر للترحيب بكم، باسم منظمة التحرير الفلسطينية الممثلة لإرادة الشعب الفلسطيني في كفاحه لتحرير وطنه.

وإنه ليطيب لي أن أوجه إليكم أجمل عبارات التحية وأصدق مشاعر التقدير والامتنان لتلبيتكم دعوة الاتحاد العام لطلبة فلسطين، فالاتحاد إحدى القواعد الشعبية لمنظمة التحرير، والطلاب هم الذين ينتظرهم المستقبل القريب لحمل أمانة النضال العربي لاستكمال السياسة وتحقيق الوحدة العربية الشاملة.

ولقد كانت فكرة جليلة حقاً أن تنعقد هذه الندوة لدراسة مختلف جوانب القضية الفلسطينية وأن يدعى إليها هذه النخبة الممتازة من رجال الفكر الحر في عالمنا المعاصر، وفيهم من ساهم في تأييد الحركات التحررية في آسيا وأفريقيا وأمريكيا اللاتينية.

ويزيد من أهمية هذه الندوة أن تنعقد بعد قيام منظمة التحرير الفلسطينية وتجمع الشعب الفلسطيني على قضيته، وانطلاقه لتنظيم صفوفه، وإعداد طاقاته وكفاءاته القومية لخوض معركة التحرير معززاً بجهود الأمة العربية حكومات وشعوباً.

ولهذا فإن دراساتكم وأبحاثكم لن تكون مكرسة للعلم وحده، على جلاله وقدره، فلستم أمام مسألة أكاديمية ولكنكم ستجدون أنفسكم أمام قضية حية، تفور بالآمال والآلام، وراءها شعب عريق أخذ الآن يهيئ نفسه للكفاح المسلح من أجل تحرير وطنه واسترداد حريته وكرامته الإنسانية.

وإنكم تعلمون أن قضية فلسطين قد شغلت أذهان العالم الدولي زمناً طويلاً، فقد

تعاقبت على بحثها عصبة الأمم ومنظمة الأمم المتحدة، وتناولتها بالدرس المستفيض عشرات من اللجان البرلمانية والدولية والفنية كما ناقشها كثير من المؤتمرات الدولية، العالمية والإقليمية، وانطلقت من أجلها أقلام المئات من الكتاب والساسة والقادة العسكريين. ولعلّني لا أكون مبالغاً إذا قلت إن ما كتب عن قضية فلسطين يؤلف مكتبة بكاملها، لم تظفر بمثلها أية قضية دولية في تاريخنا الحديث. وخلال عملي في الأمم المتحدة تسعة عشر عاماً متوالية، لم أجد قضية أغرقت سجلات الأمم المتحدة أكثر من قضية فلسطين إلا موضوع نزع السلاح. ومع هذا فإن قضية فلسطين ما تزال في حاجة إلى مزيد من البحث والدرس، ومزيد من التأليف والنشر، ذلك لأن الكثير مما كتب ونشر قد طمس معالم الحق. وليس سراً أن الاستعمار والصهيونية وإسرائيل قد عبأت جهوداً هائلة وأموالاً وافرة لإبراز وجهة النظر الإسرائيلية وحجب وجهة النظر العربية.

وأكثر ما تجلت هذه الظاهرة الرهيبة في العالم الغربي، في الصحافة والإذاعة والتلفزيون، وفي المؤسسات البرلمانية حيث ينشط أنصار الصهيونية في تأييد إسرائيل وتجاهل حق العرب في فلسطين، حتى بدا أن حرية النشر في العالم الغربي بالنسبة لقضية فلسطين، لها معنى واحد وهو الحرية في تأييد الباطل والتنديد بالحق، وأن هذا الذي يسمي نفسه بالعالم الحر يفهم الحرية على أنها حرية الكذب والتضليل من غير مبالاة بالقيم الإنسانية والمثل العليا.

ولذلك كان من الطبيعي أن تنعقد هذه الندوة تطلعاً إلى العقول الحرة، والضمائر الحية، وإلى أصحاب الأقلام الذين كرسوا أنفسهم للبحث عن الحقيقة المطلقة، بعيداً عن مغريات الصهيونية والاستعمار.

ومن هنا جاءت القيمة الأدبية الرفيعة لهذه الندوة التي اجتمعتم لها من كل أنحاء الأرض، لتتدارسوا في ما بينكم قضية فريدة، ليس لها مَثَل في التاريخ الإنساني في كل ما عرفه من أحداث دامية، وسجله من كوارث رهيبة، قضية شعب آمن مسالم، اقتلع من وطن آبائه وأجداده، وكل ذنبه أنّه يريد أن يعيش في وطنه، كما تعيش الشعوب في أوطانها، آمنة مطمئنة، متمتعة بحريتها وسيادتها واستقلالها.

ولا أريد أن أضع أمامكم الآن، تاريخ هذه القضية، وما رافقها من تطورات ومضاعفات، فستجدون أمامكم دراسات مستفيضة، تتسم بروح البحث العلمي، ولكني أريد أن أؤكد لكم بما لا يرقى إليه الشك، أن قضية فلسطين لا تستند إلى العواطف القومية فحسب، ولكن وراءها فيضاً زاخراً من واقع التاريخ، والحق الطبيعي، ومبادئ القانون الدولي، وشرعة العدل والإنصاف، ففيها يلتقي العلم والحق، يعززهما تنظيم لا ينثني، عزمت عليه الأمة العربية وفي طليعتها شعب فلسطين، من أجل تحرير الوطن السليب.

أقول هذا أمامكم، وعلى أمواج الأثير، ليكون واضحاً وقاطعاً أن تحرير فلسطين هو أكبر أهداف الأمة العربية، عليه يتوقف مصيرها ووجودها، ومن أجل ذلك فإنه لا يمثل أنصاف الحلول، ولا يخضع لتسويات تقوم على أساس المساومة أو سياسة الأخذ والعطاء.

وليس هذا الموقف نابعاً من عاطفة متطرفة وإنما أملاه التفكير الهادئ، والحساب الدقيق لحياة الأمة العربية في حاضرها ومستقبلها القريب والبعيد.

وإن هذا التحديد الواضح لموقفنا، هو تحديد مسؤول، أعلنه باسم منظمة التحرير الفلسطينية، نيابة عن شعب فلسطين، وتشترك معنا في كل مسؤولياته الأمة العربية جمعاء. ويستند هذا الموقف إلى حقيقة تاريخية هي أن فلسطين جزء لا يتجزأ من الوطن العربي الكبير، وأن شعبها جزء لا يتجزأ من الأمة العربية، ولذلك فإن قيام إسرائيل على تراب فلسطين وإجلاء أهلها الشرعيين إنما هو عدوان صارخ على شعب فلسطين وعلى الأمة العربية، وأن دفع هذا العدوان وتصفية آثاره لا بد فيه من الكفاح، كفاح السلاح.

وفي خلال التسعة عشر عاماً الماضية دخلت قضية فلسطين في غمرة واسعة من مناقشات الأمم المتحدة على غير طائل، فزاد ذلك من إيمان الأمة العربية بأن قضية فلسطين ليس لها حل سياسي أو دبلوماسي داخل الأمم المتحدة أو خارجها، وأن حرب التحرير هي الطريق الوحيد لإعادة الوطن إلى الشعب، وعودة الشعب إلى الوطن.

وإني أحذر أن يظن أحد أن النزاع بيننا وبين إسرائيل يقوم على أساس عنصري أو كراهية دينية أو صراع عقائدي أو خلاف على حدود ترسم هنا أو هناك، فإن النزاع أعمق من ذلك كله، وأكثر أبعاداً وآماداً.

إن النزاع مع إسرائيل يتصل بوجود إسرائيل، فنحن نرى، عن حق وتصميم، أن وجود إسرائيل في حقيقته وجوهره باطل من أساسه، وأنه يجب أن يزول من جذوره كما زال الوجود الاستعماري في كثير من أقطار آسيا وأفريقيا وأمريكيا اللاتينية.

بل إن قضية فلسطين أشد هولاً من جميع القضايا الاستعمارية التي ابتليت بها الشعوب المضطهدة: فإن التمييز العنصري في أفريقيا الجنوبية، وهو المشكلة التي هزت الضمير العالمي، قد ترك الشعب في وطنه، أما في فلسطين فإن الشعب قد اقتلع من وطنه. وستشهدون يوم زياراتكم مخيمات اللاجئين أبشع ظلم حل بالإنسان منذ كان الإنسان، كما ستشهدون هول الكارثة التي أنزلتها كل من بريطانيا والولايات المتحدة بهذا الشعب البطل.

وهاتان الدولتان تعلنان إلى هذا اليوم أنّ إسرائيل وجدت لتبقى، ونحن نعلن من جانبنا أن لا مكان لإسرائيل في وطننا، وعلى الذين يريدون لإسرائيل البقاء، أن

يحملوها على أكتافهم من جذورها ويغرسوها في أوطانهم، فإن وطن العرب للعرب.

ذلك هو موقفنا الذي لا نحيد عنه، فلسطين لنا ونحن لها، طال الزمن أو قصر، وما إسرائيل إلا غزوة من الغزوات التي اجتاحت فلسطين على مر التاريخ ثم زالت أو أزيلت، وهذا هو منطق الثوار الأحرار، منذ كان الثوار الأحرار في هذا العالم. هذا هو منطق الثورة الافرنسية منطق الثورة الدستورية الإنجليزية، منطق الثورة الأمريكية، منطق الثورة الروسية، منطق الثورة الصينية، ولكن الغرب قد خان ثوراته. وقضية فلسطين تقع في صميم هذه الروح الثورية الإنسانية، كما تقع في صميم المفاهيم التحررية التي تمضي في مسيرتها المناضلة نحو النصر.

ونحن أمة سلام، ولكن لا سلام مع إسرائيل وفيها تتمثل النازية بأبشع صورها. نحن نؤمن بالتعايش السلمي، ولكن لا تعايش مع إسرائيل وفيها تجمعت عوامل الاستعمار والتمييز العنصري بأقبح مظاهره.

ونحن نؤمن بالمفاوضات، ولكن لا مفاوضات مع إسرائيل، فالشعوب لا تفاوض على أوطانها ولا تساوم على حريتها وسيادتها.

ونحن نؤمن بحق الشعوب في تقرير مصيرها، ولكن إسرائيل أشتات من مواطني جميع الدول، يقررون مصيرهم في مواطنهم الأولى.

ونحن نؤمن بالفكر الحر والحركات التقدمية، أمّا الصهيونية فهي حركة عدوانية عنصرية تعصبية، لا بد أن تلاقي المصير الذي لقيته النازية والفاشستية سواء بسواء.

تلك هي المعالم الرئيسية لقضية فلسطين كما يراها شعب فلسطين ومعه الأمة العربية جمعاء، وكما تراها معنا الشعوب الحرة المناضلة، المتطلعة إلى عالم يسوده الحق والعدل، والسيادة الوطنية وكرامة الإنسانية.

وإننا على ثقة بأن ندوتكم وفيها هذا العدد الوافر من أعلام الفكر وأحرار الضمير ستكشف عن جوانب الحق والعدل في هذه القضية التي طال عليها الظلم والعدوان.

ونحن الأمة العربية وفي طليعتها الشعب الفلسطيني، سيقع على أكتافنا الشرف الكبير في أن نحمل دراساتكم من الندوة إلى الميدان، إلى ميدان الشرف والنضال. وإن الحرية الإنسانية وحدة لا تتجزأ، وكلنا نشترك في حمل أمانتها السامية، أنتم رواد الحق، ونحن طلائع التحرير. والنصر محتوم كالقدر. ومن أجل هذا الهدف المقدس، سنحمل السلاح، وسننتصر، وموعدنا في فلسطين.

(١٢)

كلمة الشقيري في افتتاح المؤتمر الأول لعمال فلسطين المنعقد في غزة في ١٤ نيسان/أبريل ١٩٦٥

باسم الله العظيم القاهر

باسم رسوله المهاجر الثائر

باسم شعب فلسطين بعزمه الهادر وإيمانه العامر

أفتتح هذا المؤتمر، مؤتمر عمال فلسطين، ينعقد على هذه التربة الغالية من أرض فلسطين، وقد نذرنا أنفسنا جميعاً، أن نكون الطلائع الثورية الشعبية، نحمل الأمانة الكبرى، أمانة الكفاح، ونجاهد لتحقيق الهدف الأقدس، تحرير فلسطين الوطن السليب.

ومن غير ديباجة ولا مقدمة، قفزت إلى هدف التحرير، لأنّني أعلم علم اليقين أنكم اجتمعتم اليوم، لتنظيم صفوفكم ولا يحدوكم إلا هدف واحد، ليس لكم سواه، ألا وهو تحرير فلسطين.

وأرى لزاماً عليّ بادئ ذي بدء، أن أحييكم جميعاً وفداً وفداً، وتحيتي الأولى إلى الوفود العمالية من الدول الصديقة، تحية مملوءة بالحب والتقدير والإعجاب فقد تجشموا مشاق السفر إلى هذه المدينة العربية الأصيلة، ليروا جانباً من تمزيق الوطن وتشتيت الشعب، والعمال حيثما كانوا أنصار الحرية حيث كانت، فالحرية الإنسانية وحدة لا تتجزأ، وما انبثقت الحركة العمالية إلا صوتاً للحق ودفاعاً عن العدل، وقضية فلسطين هي صفوة الحق والعدل.

وأحيي كذلك التنظيمات العمالية العربية، والاتحادات الاشتراكية، والجبهات التحررية، وقد تنادت من الوطن العربي الكبير لشهود هذا المؤتمر العتيد، فإن تحرير

فلسطين لا يقع على عمال فلسطين ولا على شعب فلسطين فحسب، ولكنه واجب العروبة الأول تحمله الأمة العربية كلها، وفي طليعتها ثوارها الأحرار، وشعبنا طليعة الطليعة.

وختام التحية إلى عمال فلسطين أحييهم جميعاً، عمال القطاع وعمالنا القادمين من الوطن العربي الكبير، وعمالنا الوافدين من الأقطار الأجنبية، فإذا كانت الكارثة قد ذهبت بنا كل مذهب، وشردتنا تحت كل سماء وكوكب، فإن التحرير يجمعنا مهما طال الزمان وتباعدت الديار.

وإن هذا المؤتمر يثير كثيراً من الذكريات، ذكريات النضال والكفاح في فلسطين، فليس مؤتمركم هذا بداية الوجود لعمال فلسطين، ليس هذا اليوم هو مولد الحركة العمالية لأبناء فلسطين.

صحيح أن مؤتمركم هذا هو المؤتمر الأول، ولكنه الأول بعد الكارثة، فلقد نشأت الحركة العمالية في فلسطين، أيام كنا في فلسطين، وإن بينكم من عمال فلسطين، من رافق هذه الحركة وساهم في نشاطها، وإن ننسَ فلا ننسى منظمات العمال في حيفا ويافا وعكا والناصرة وطبريا وصفد وبيسان وبئر السبع. وأنا أذكر الآن مدننا الغالية في الوطن السليب، نذكرها ولا ننساها، وكيف ننسى ماضينا المجيد في ديارنا، ونحن أمة لنا ماض عريق أصيل، في وطن عريق أصيل. وعلينا أن نذكر كذلك أن عمالنا في فلسطين كانوا دائماً وأبداً يعيشون لفلسطين، لقد كافحوا طويلاً من أجل عروبة فلسطين، لقد وقفوا مع الشعب كله، مع الفلاحين والمثقفين، مع الطلاب والشباب، مع أصحاب المصانع والمعامل، ناضلوا جميعاً للحفاظ على الوطن، غصت بهم المعتقلات والسجون، حملوا السلاح في الساحات والميادين، في الجبال والوديان، في المدن والقرى، فمنهم من قضى نحبه، ومنهم من ينتظر وما بدّلوا تبديلا.

ذلك كان دور جماهير العمال في فلسطين أثناء الانتداب البريطاني، سيرة بطولات رائعة، وبسالة ماجدة، امتدت ثلاثين عاماً، ما عرف العمال فيها كللاً ولا مللاً، كفاح ضد بريطانيا ونضال ضد الصهيونية، فما وهنت عزائمهم ولا تقاعست إرادتهم، شأنهم في ذلك شأن الشعب، فما أعظم هذا الشعب وما أعظم عمال الشعب.

وأنا أثني على العمال بكل جدارة واستحقاق، بكل تقدير وإعجاب، والذين هم في مثل عمري من أهل فلسطين، يذكرون بطولة بحارة يافا عام ١٩١٩، لقد تفتحت آذاننا في ذلك العهد على دوي القنابل يفجرها بحارة يافا، يفجرونها في وجه

المهاجرين اليهود الوافدين على أرضنا تسندهم الحراب البريطانية، وبهذا كان بحارة يافا أولى طلائع الثورة في فلسطين، ضربوا المثل الأعلى في التضحية والفداء.

ثم تعاقبت السنون، والشعب الفلسطيني يشنها ثورة بعد ثورة، ينازل القوات البريطانية بكل إيمان وعزم، حتى جاء الإضراب الكبير عام ١٩٣٦، هذا الإضراب الذي امتد ستة أشهر بكاملها، توقفت خلالها كل مرافق الحياة، الإضراب التاريخي الذي لم يشهد له التاريخ مثيلاً في جميع الحركات التحررية في العالم، ذلك الإضراب كان للعمال فيه نصيب كبير، فتحملوا تبعاته بأرزاقهم وما أضيقها، وبأرواحهم وما أعزها وأغلاها.

هذا هو التراث الكريم لعمالنا في فلسطين، وهذا هو سجل كفاحكم ونضالكم يا عمال فلسطين، ومن أجل ذلك فإن مؤتمركم هذا وراءه تاريخ حافل مجيد، إن مؤتمركم هذا هو امتداد لنضال عمالي طويل، وإذا كان الحزن يملأ قلوبنا أن بين الماضي والحاضر تسعة عشر عاماً من الفراغ المرير عاشها عمال فلسطين، كما عاشها شعب فلسطين بعيداً عن قضيته، لا يمارس نشاطاً بل لا يمارس وجوداً، فإننا اليوم نتطلع بالأمل والثقة والعزم إلى الحاضر، نربطه بالماضي ونشده إلى المستقبل، فنتدافع إلى التنظيم والإعداد، إلى التدريب والتجنيد، إلى السلاح والكفاح، فذلك كله هو الطريق إلى فلسطين.

وفي هذا الطريق، طريق الكفاح والنضال، درب عريض لعمال فلسطين، يسيرون جنباً إلى جنب وكتفاً إلى كتف، بل قلباً إلى قلب مع جميع أبناء فلسطين، ليؤدوا ضريبة البذل والفداء، بالمهج والأرواح، ذلك هو ميثاق منظمة التحرير: سلاح وكفاح.

وإن منظمة التحرير تفتح أبوابها على مصراعيها لجماهير العمال، كما تفتح أبوابها لجميع أبناء الشعب، فليست المنظمة برئيسها ولا بأعضائها، ولكنها لكم جميعاً، فالمنظمة للشعب، والشعب هو القاعدة الكبرى للمنظمة.

ومن أجل هذا فإني أعلن لمؤتمركم أن جميع ميادين النشاط القومي ميسرة بين أيديكم. إن أبواب جيش التحرير مفتوحة أمامكم، إن معسكرات التدريب مهيأة لكم، ونحن معكم في المجالات العالمية، في الحركات العمالية الدولية، انطلقوا إليها إننا معكم لمنطلقون. ولو أن مؤتمركم هذا قد انعقد منذ أسابيع، لوجب أن يكون أحد ممثليكم رفيقي إلى الصين، في تلك الزيارة التاريخية الناجحة، ولا بد لي أن أذكر في هذا المقام بأن قادة العمال في الصين قد أعربوا عن تأييدهم لكفاحنا من أجل تحرير فلسطين، وإني لعلى ثقة بأنّ وفود الدول الصديقة ووراءهم شعوبهم

هم معنا في نضالنا، فإننا تجمعُنا وإياهم رفاقة الكفاح وزمالة السلاح.

وإني واثق بأن مؤتمركم هذا سيضع الأساس المتين، في التنظيم العمالي الكبير الذي نتطلع إليه بكل أمل ورجاء، إنكم تمثلون قطاعاً كبيراً من الشعب الفلسطيني، وإني أدعوكم إلى ثلاث، هي شعاراتنا الوطنية في ميثاقنا التاريخي: أدعوكم إلى الوحدة الوطنية، وحدة الهدف، ووحدة الصف، فإن معركة التحرير ترفض الخلاف والشقاق، بل إن معركة التحرير تأبى الجدال، إن معركة التحرير تسمو عن القيل والقال، إن الوحدة الوطنية هي مفتاح النصر، ولا نصر إلا بالحرب الجماعية، فلا نحارب زرافات ووحداناً، ولا شرازم وشيعاً، ولا أحزاباً وأشتاتاً، ولكن نحارب شعباً واحداً وقلباً واحداً.

و أدعوكم إلى التعبئة القومية، نضع في الميدان كل طاقاتنا الروحية والمادية، فإن عدونا مسلح منظم ووراءه الاستعمار بكل مكائده ودسائسه، بكل زبانيته وعماله، ومعه الرجعية بكل أراجيفها وأموالها، وعلينا أن نعبئ كل إمكانياتنا في المعركة، وأن يكون عيشنا بعد اليوم إعداداً للنضال واستعداداً للقتال.

وأدعوكم أن يكون هدفنا الأول والأخير، التحرير ثم التحرير، فلا يشغلنا عنه شاغل، فالأمة التي سلبت وطنها وأخرجت من ديارها، تنام وتستيقظ على التحرير، تسمو إلى مستواه بالقول والفكر والعمل، فالتحرير قدس الأقداس، وهو القبلة والمحراب.

هذه هي شعاراتنا، نؤمن بها، ونعمل لها، وندعو إلى تحقيقها.

إخواني العمال:

لقد اجتمعتم اليوم في غزة، أما في غدنا المرتقب، فنحن على موعد في فلسطين، فما أعظم الموعد وما أسعد اللقاء..

(١٣)

خطاب الشقيري في ذكرى النكبة في ١٥ أيار/مايو ١٩٦٥ في جامعة القاهرة

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على رسوله الأمين

باسم الله العلي القدير . . . وباسم نبيه محمد الثائر المهاجر. افتتح باسم الله . . لأن الله هو القوة وهو الحق . . لأن القوة من أسمائه والحق من صفاته، ونحن في يومنا هذا ما جئنا لحفلنا هذا للبكاء ولا للرثاء.

ما جئنا في يومنا هذا إلى حفلنا هذا للندب أو العويل أو لنرسل الكلام دمعا والشعر بكاء فإن الوطن لا يسترد بالبكاء وأن الأرض لا تستنقذ بالرثاء وإنما اجتمعنا هنا في قلعة العرب الكبرى، اجتمعنا لا لنرسل الحسرات والزفرات على وطن ضائع وعلى حظ عاثر وعلى ماض للنكبة مرير سرت أقداره إلى كل قلوبنا وفي أفئدتنا وأصبح الشهر الحزين لهذا الشعب لـ سبعة عشر عاماً طوالاً في الكهوف وفي الخيام، ما اجتمعنا من أجل الندب والرثاء، لكننا اجتمعنا هنا لنتعاهد على القوة والعزة سبيلاً إلى تحرير فلسطين.

وافتتح باسم محمد بن عبد الله ذلك له لأنه وطن مسراه ووطن معراجه يذكرنا بجلائل شمائله وما أكثرها وبعظيم صفاته وخلاله وما أوفرها وأعزها، ولكن في يومنا هذا وفي عامنا هذا علينا أن نستذكر أول ما نستذكر . . أن محمداً بن عبد الله كان الرسول الثائر المهاجر وهذا هو يوم الشعب الثائر المهاجر.

وليس لنا أن نتساءل فيمَ ثورة هذا الشعب الثائر؟ ليس لنا أن نتساءل فيمَ هجرة هذا الشعب المهاجر؟ فإن سبعة عشر عاماً من النكبة لتشتت شعبنا تحت كل سماء وكوكب.

إن سبعة عشر عاماً من هذه النكبة تجيب عن سؤالنا هذا: فيمَ ثورة الشعب الثائر وفيم هجرة الشعب المهاجر؟

في مثل هذا اليوم منذ سبعة عشر عاماً تجمعت العصابات اليهودية في وطننا... في مرابعنا وفي مدننا التي بنيناها أجيالاً بعد أجيال.. في عكا بمروجها وفي حيفا والأمواج تضرب شواطئها حنيناً إلى الأهل وحنيناً إلى الإخوان... في يافا بأزاهيرها وشذاها في اللد وفي صفد برباها الشامخة وفي بيسان بكرومها بنخيلها وفي كل شبر من أرجائها، في كل بقعة غالية من بقاعها مدّ الإجرام الصهيوني سيادته وسلطانه على ديارنا. سبعة عشر عاماً وكل ربوة من رباها وكل جبل من جبالها يضج بالحنين والشوق إلينا ونحن نضج بالحنين والشوق إليها.. وليس علينا غير أن تعصر قلوبنا عواطف الشوق والحنين إلى الديار، فلنا أسوة في رسول الله، لنا أسوة حسنة في محمد بن عبد الله حين كان مهاجراً إلى المدينة المنورة وقد جاءه أصيل الفغاري من مكة يحدثه عن بطاحها يحدثه عن سهولها وجبالها يحدثه عن أهلها وبطونها وأرجائها والرسول يبكي شوقاً إلى مكة وحنيناً إلى مكة، فيقول: «قف يا غفاري لا تشوقنا يا غفاري فإن الوطن هو الحبيب إلينا». لنا أسوة بمحمد بن عبد الله... إذا كانت عيناه قد دمعت حنيناً إلى الوطن وإلى الديار فلا ضرر علينا أن تعصف بنا عواطف الحنين إلى الوطن والشوق إلى الوطن، ولكننا في حنيننا هذا وفي يومنا هذا في شوق إلى السلاح وشوق إلى الكفاح.

وفي مثل هذا اليوم أيها الإخوان، منذ سبعة عشر عاماً بعد أن أعلنت إسرائيل قيام دولتها في وطننا، وقف عدو الإنسانية رئيس الولايات المتحدة الأمريكية هاري ترومان بعد دقيقة واحدة من إعلان قيام إسرائيل وقف في البيت الأبيض، حاشا لله في البيت الأسود، يعلن اعترافه بالدولة الباغية العاتية على وطننا وأرضنا، وبهذا يعلن رئيس الولايات المتحدة أكبر خيانة إنسانية في تاريخ الإنسانية.

إن الولايات المتحدة لها صفات مشرفة في ثورتها يوم قامت على الاستعمار البريطاني، وقامت بتلك الثورة الخالدة تطرد الإنكليز من ديارها وتعلن السيادة والاستقلال للشعب الأمريكي، لكن ترومان قد لطخها بالعار.. وسيظل هذا العار إلى أن تزول إسرائيل ويزول معها الاستعمار.. لا أقول هذا تجنياً على الولايات المتحدة ولا إسرافاً في الحكم عليها... ليس في الشعب العربي عداء عريق أصيل... عداء تقليدي للولايات المتحدة.. على العكس من ذلك... كان بيننا وبين الولايات المتحدة الأمريكية ود وصفاء، كان شعب فلسطين والأمة العربية يعربان عن إعجابهما بالولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الأولى... الرئيس ولسون يوم إعلان المبادئ الأربعة عشر يوم أعلن حرية الشعب.. يوم أعلن تقرير

المصير . . . للشعوب صغيرها وكبيرها هللت الأمة العربية بالإعجاب والإكبار والإجلال للولايات المتحدة، وغمرت العالم موجة من الفرح والحبور والإكبار لسياسة الولايات المتحدة التي تعلن حرية الشعوب.

وإني لأذكر كما يذكر جيلي في الديار الشامية بعد عام ١٩١٩، كنا صبياناً في الشوارع ورأينا كبارنا يطوفون في الشوارع بالعرائض . . وكانت لجنة تعرف باسم لجنة (كنج كرين) أوفدها الرئيس ويلسون للتعرف على رغبات الأمة العربية في ديار الشام . . . وكانت الكلمة مجمعة على أن عرب ديار الشام يريدون الاستقلال أولاً . . . فإذا لم يكن الاستقلال فالانتداب الأمريكي بديلاً من الاستقلال . . . كانت هذه عاطفة الشعب العربي نحو الولايات المتحدة . . . عاطفة الحب لأننا كنا نريد يومئذ في الولايات المتحدة الديمقراطية الصحيحة والتسامح والوفاء لمبادئ العدل والإنسانية والديمقراطية الصحيحة . . ولكن ما لبثت الولايات المتحدة بساستها وزعمائها أن أيدوا الصهيونية وساروا في ركابها زمناً طويلاً يؤيدونها . . . فانقلب هذا الود إلى عداء. ولا أريد أن أذكر التاريخ الطويل لسياسة الولايات المتحدة إزاء عرب فلسطين في ما يتعلق بوطنهم وديارهم وفي ما يتعلق بالوطن اليهودي . . . فقد ملأته صحائف التاريخ . . . لكن علينا أن نذكر دائماً أن الولايات المتحدة هي التي أيدت الصهيونية، وألقت جانباً عواطف العرب وصداقتها مع العرب، وألقت أيضاً مبادئ العدالة فما بالت بها.

أذكرُ أنه في عام ١٩٤٥ طلب الرئيس ترومان من بريطانيا، وهي الدولة المنتدبة على فلسطين، أن تدخل ١٠٠ ألف يهودي مهاجر إلى فلسطين وأهل فلسطين لا رأي لهم . . والقارة الأمريكية المترامية الأطراف من البحر إلى البحر فيها كل الموارد الروحية والمادية وكل الكنوز التي تستطيع أن تستوعب هذا العدد.

تخلت الولايات المتحدة عن إدخال يهودي واحد إلى القارة الأمريكية، وأرادت أن تقذف بهذا العدد الضخم إلى وطننا الصغير . . هنالك أيها الاخوان بدا العدوان سافراً من الولايات المتحدة على شعب فلسطين . . ولم يقتصر الأمر على هذا . . ولكنها ما عتمت أن أرسلت في عام ١٩٤٦ اللجنة التي عرفت بلجنة التحقيق الأنجلو أمريكية، وقد أغروا يومئذ العرب بأن هذه اللجنة فيها القضاة والعلماء والأساتذة الجامعيين وتريد أن تستوفي العدالة . . . فتقدمنا وكنا نخبة من الشباب في مدينة القدس . . . أخذنا ندرس قضية فلسطين درساً مليّاً من كل جوانبها وأعددنا لها الكتب والنشرات والدراسات، قدمنا في يوم واحد ملفاً فيه ألف صفحة.

وكل أملنا أن هؤلاء الرجال الجامعيين رجال القانون هؤلاء الذين يغارون على العدالة، يدرسون هذه الملفات الكبرى فإذا بهم يضربون بها عرض الحائط . . وإذا بهم

يعودون والرئيس ترومان يلح عليهم في أن يوصوا بإقامة دولة يهودية في بلدنا . . ويومئذ تذكرت أننا أخطأنا الطريق . . وتذكرت قول شاعرنا العربي :

السيف أصدق أنباء من الكتب في حده الحد بين الجد واللعب

ودخلت فترة الأمم المتحدة وعرضت قضية فلسطين على الأمم المتحدة في عام ١٩٤٧ وكان الظن يومئذ أن الأمم المتحدة لها ميثاق وأن هذا الميثاق فيه كثير من الحق والعدل . . . لقد نص هذا الميثاق على حقوق الشعوب صغيرها وكبيرها . . ونص على حرية تقرير المصير ، فذهبت وفودنا إلى الولايات المتحدة وإذا بنا نرى الولايات المتحدة وقد ألقت بكل ثقلها على الأمم المتحدة لكي تقر التقسيم . . . الشعب الفلسطيني في كفة ومعه الدول العربية . . وتعرفون ما هو حال الدول العربية في ذلك الحين . . تواجه الولايات المتحدة بكل جبروتها وبكل قوتها . . فتلقي بأحمالها تريد أن تقرّ التقسيم.

داسوا الديمقراطية بأقدامهم وما اكترثوا برغبة الشعب وركبوا رؤوسهم . . . لا بد من التقسيم . . . وطلبنا اللجوء إلى محكمة العدل بعد أن تبيَّن أن الأمم المتحدة تستلقي على أقدام أمريكا . . . وقلنا هنالك العدل هنالك القانون . . فليفزع الشعب الفلسطيني إلى محكمة العدل . . . وليلق هنالك سؤاله الكبير . . هل من حق الأمم المتحدة أن تقسم وطننا على غير ارادة أهله وأصحابه؟ . . ولكن الولايات المتحدة مرة أخرى صوتت ضد هذا الاقتراع . . . ضد العدالة أقفلت أبواب محكمة العدالة في وجه شعب فلسطين وحالت دون أن تجيب العدالة عن هذا السؤال . . ولكن الكارثة لم تقف عند هذا الحد فحسب . . لم يكن التقسيم هو الأمر المقبول فقط لابد من حدود تريدها إسرائيل . . لابد من تقسيم كما تستهويه إسرائيل كما تتمناه إسرائيل . . كانت إسرائيل عام ١٩٤٦ تملك ٦ في المئة من وطن فلسطين وقدّمنا يومها إلى الأمم المتحدة كلام بن غوريون نفسه إلى لجنة التحقيق الأنجلو أمريكية وقال فيها : إن اليهود يملكون ٦ في المئة ، ٤ في المئة منها أخذوها في عهد الانتداب . . مئة عام من الرشاوي والانتداب البريطاني لم تستطع إسرائيل أن تحوز على أكثر من ٦ في المئة . قلنا للجنة يومئذ كيف تريدون أن تقسموا . . احسبوها مزرعة . . . احسبوها حديقة . . . كيف تريدون أن تقسموا . . وألقت الولايات المتحدة مرة ثانية بثقلها.

مطار اللد . . . لم يكن في فلسطين يومئذ إلا مطار اللد . . وقيل يومئذ والعرب . . . وكان الكلام الساخر في اللجنة . . . العرب ليسوا في حاجة إلى مطار فعندهم ألف ليلة وليلة . . . وعندهم بساط الريح . . يطيرون في بساط الريح . . . هذه هي السخرية التي قيلت في وسط الأمم المتحدة . . وأعطي اليهود مطار اللد . .

وأرادت إسرائيل أن يكون لها رقعة واسعة في شرق الجليل حيث روافد نهر

الأردن. . مشروعات نهر الأردن التي نحن أمامها الآن ونواجهها الآن بكل ما فيها من خطر. زرع ذلك الخطر في عام ١٩٤٧ فقالت الولايات المتحدة حباً وكرامة. . فيجب أن ييسر لكم جر المياه إلى النقب. . ثم انتقلوا إلى البحر الميت. . وفي البحر الميت مشروعات البوتاس، وقالت الصهيونية إن هذه المشروعات كبيرة وضخمة ويجب أن توسع رقعتنا حول البحر الميت لأن العرب لا يحسنون استخراج المعادن. . ولا يعرفون المعادن وقالت الولايات المتحدة حباً وكرامة. . تكون لكم الأرض التي حول البحر الميت. . ولم يبق بعد ذلك إلا النقب. . وهنا وجدت اللجنة نفسها أمام واقعة رهيبة. . . فلم يكن اليهود يملكون من النقب سوى نصف في المئة. . ودار حوار وحوار. . وذهب وايزمان إلى ترومان في البيت الأبيض، وحاشا لله في البيت الأسود، وجرى هناك كلام وأصر ترومان أن يكون النقب لليهود. . ويتصل ترومان في الساعة الثانية في الأمم المتحدة بليك سكسيس. . ويقول المندوب اليهوي فليكن النقب لليهود. . وها نحن الآن نعاني ما زرعت الولايات المتحدة عام ١٩٤٧.

انتهى الأمر هكذا أيها الأخوان في الأمم المتحدة. . ذهلت الولايات المتحدة. . لا يزال في الدنيا بقية من ضمير في اللجنة السياسية، قرار التقسيم نال ٢٦ صوتاً لا يؤلف هذا ثلثي الأصوات. . فالقرار لا يكون نافذاً إلا بالثلثين. . ٢٦ صوتاً لا يكفون لابد من سبعة أصوات أخرى وإذا بالولايات المتحدة بكل قواها في كل مكان تتصل بهذه الدول السبع وماذا كانت النتيجة. . . استطاعت الولايات المتحدة. . . أمريكا الديمقراطية. . أمريكا العدالة. . أمريكا التي تحترم ميثاق الأمم المتحدة تتصل برؤساء الوفود. . عُزِل بعض رؤساء الوفود من وفودهم وركبوا الباخرة في اليوم الثاني إلى بلادهم ليأتي بدلاً منهم رؤساء وفود جدد صوتوا مع التقسيم. . وهكذا وفداً بعد وفد دولة بعد دولة وعزلاً بعد عزل. . ومع هذا جاء يوم السادس والعشرين من شهر تشرين الثاني/ نوفمبر أحست الولايات المتحدة أن الأكثرية لا تزال غير مضمونة ويومئذ كان هنالك في الولايات المتحدة عيد الشكران. . عيد الشكر يأكلون فيه الديك الرومي. . عيد الشكر هذا اتخذوه وسيلة وأجّلوا الجلسات بحجة أنهم لا يعملون في هذا اليوم وتأجلت الجلسة إلى التاسع والعشرين، واستطاعوا بهذا أن يذبحوا الشعب الفلسطيني. . وانقلب عيد الشكر إلى عيد الكفر. . واستطاعوا أن يحوزوا ثلاثة وثلاثين صوتاً. . . صوت واحد هو الذي فاز به التقسيم. ويومئذ كان لا بد للتاريخ أن يسجل أن الأمم المتحدة وميثاقها نصيبهما سلة المهملات بعد أن خضعت للولايات المتحدة.

وكان للكارثة جانب آخر هو الجانب الدولي. . لم نكن في عملنا في الأمم المتحدة باستثناء نفر منا. . جادين مؤمنين. . كان لقاء بعض الوفود العربية مع الوفود الأمريكية والبريطانية لقاء مجاملة ومودة. . كانت أمريكا تبيت الدمار لشعبنا والتمزيق

لوطننا وبالرغم من ذلك نخرج من قاعات الأمم المتحدة نسير مع الوفود الأمريكية والبريطانية كتفاً إلى كتف. . . ويداً في يد. . ونخباً إلى نخب وأقداحاً إلى أقداح. . . لو علمت أمريكا في الأمم المتحدة أن غضبتنا صحيحة. . أن غضبتنا مضرية. . أن وراءنا البترول يجفّ. . والقواعد العسكرية تدمّر. . والسفارات تغلق لما استهترت الولايات المتحدة بالأمة العربية. .

كنا نحسن الظن بأمريكا. . ودفعنا ذلك (الوفود العربية) إلى الابتعاد عن روسيا. . . ولم نتصل بالاتحاد السوفيتي لا في موسكو ولا في الأمم المتحدة. . . اتصالاً جدياً. . . إخواننا عرب فلسطين المهاجرون في نيويورك كانوا مرابطين في شارع يقع فيه مكتب وفد أمريكا. . ومكتب الاتحاد السوفيتي وكانوا يرون الوفد اليهودي يخرج من الوفد الأمريكي إلى الوفد الروسي، وفي اليوم الثاني يخرج من الوفد الروسي إلى الوفد الأمريكي. . ونحن الشعوب العربية نخشى الشيوعية. . . ونخشى الاتحاد السوفيتي. . نخشى أمريكا وبريطانيا. . . ولا نجرؤ أن نكلم روسيا في قضيتنا وفي حقنا. . . وبهذا وقف الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة المرة الوحيدة في تاريخ الأمم المتحدة التي يلتقيان فيها على التقسيم، على قيام الدولة اليهودية. . ويجب على الجانب العربي للتاريخ أن يتحمل مسؤلية بعده عن الاتحاد السوفيتي. . لقد بدأ الاتحاد السوفيتي بعد سنة ١٩٥٢ يرى وجهة النظر العربية بدأ يعاين الوفود العربية. . . بدأ يؤيد القضية الفلسطينية في الجمعية العامة، وفي مجلس الأمن كثير من الفيتو الذي أنقذ به شرف الأمة العربية في كثير من المآزق كان الفضل فيه للاتحاد السوفيتي.

إن الاتحاد السوفيتي الآن يرى طريقه إلينا ويؤيدنا مرحلة بعد مرحلة. . وخطوة بعد خطوة. . ويرى أن إسرائيل هذه قاعدة الرأسمالية الكبرى في الشرق الأوسط وهي قاعدة الاستعمار الكبرى. . وعلى أمل هذا التلاقي بين وجهة نظرنا العربية وبين الاتحاد السوفيتي أبعث باسم شعب فلسطين بتحياتنا إلى الاتحاد السوفيتي وإلى زعمائه.

أيها الإخوان:

ذلك هو الجانب الدولي. . . ولا أريد أن أحدثكم عن الجانب العربي لأنكم جميعاً تعرفونه. . تعرفون الكارثة في الوطن العربي. . تعرفون النكبة وأسبابها في حرب فلسطين. . لا أريد أن أتحدث إليكم عن الأسلحة الفاسدة. . لا أريد أن أتحدث عن انسحاب اللد والرملة. . وخروج أهلنا حفاة عراة في الطرقات إلى أن وصلوا إلى مدينة القدس. . . لا أريد أن أتحدث عن كل هذا فهو معروف لديكم هنا.

وبارك الله في الرئيس جمال عبد الناصر الذي كشف في محكمة العدل هنا في القاهرة عن الخائنين. . عن المسؤولين عن فساد الأسلحة. . والأمة العربية وهي على

فطرة سليمة وعلى ذكاء سليم عرفت كيف تحاكم الخائنين فأخذهم الله أخذ عزيز مقتدر فمنهم من ضاع ومنهم من قتل ومنهم من صرع.. وما كان ربك بظلاّم للعبيد. ذلك هو الماضي أيها الاخوان ولا أريد أن أطيل في الكلام هنا، على أرض فلسطين ولدت الثورات... عبد الناصر ورفاقه حاربوا على أرض فلسطين...

لا نريد أن نتحدث عن الماضي ولكننا سنتحدث عن الحاضر.. والحاضر يبدأ عندما دعا الرئيس جمال عبد الناصر إلى مؤتمر الذروة العربي الأول... وقبل مؤتمر الذروة كانت الجهود مبعثرة دون فائدة ذلك.

إن الأمم المتحدة لا ترى في قضيتنا جديداً.. فالجديد هو الكفاح وهو السلاح.. كانت قضيتنا تعيش في فراغ رهيب الحكومات العربية تحمل مسؤلياتها لسبعة عشر عاماً.. لكن السؤال أين شعب فلسطين.. الدول العربية بوفودها في الأمم المتحدة تدافع عن فلسطين.. في كل المؤتمرات في باندونج وفي الأمم المتحدة.. كان دائماً يطرح علينا هذا السؤال.. أين هو شعب فلسطين؟

سبعة عشر عاماً ضاعت علينا ويجب أن يتحمل مسؤوليّة ذلك أولئك الذين يخافون من الكيان الصهيوني وظلوا يخافون عاماً بعد عام حتى وصلنا إلى مؤتمر الذروة.. كثرت التساؤلات عمّا هو الكيان الفلسطيني..؟ وما الذي يقصد بالكيان؟

والذي كان يجب أن أوضحه أن شعب فلسطين لا يريد إقامة حكومة فلسطينية لا في الوطن ولا في المهجر.. إن شعب فلسطين لا يريد أن يجدد مأساة حكومة عموم فلسطين التي انتهت بعد أربعة عشر عاماً إلى غير حكومة وغير عموم وغير فلسطين.. إن شعب فلسطين يريد جهازاً تحررياً ثورياً لا يطمع فلسطيني أن يكون ملكاً أو رئيساً.. من يحكم كان سبباً من أسباب مأساة فلسطين.. اختلفوا سنة ١٩٤٨ على هذا الجواب، فلسطين من يحكمها هذا أم ذاك؟ وحكمها وايزمان وبن وجوريون.

من يحكم فلسطين بعد تحرير فلسطين؟ هذا السؤال لا يشغل أذهاننا.. إن للشعب لفلسطيني همّاً واحداً هو أن يحرر فلسطين.

هكذا خرجنا من مؤتمر الإسكندرية... منظمة التحرير ممثلة لإرادة الشعب، جيش التحرير هو جيش لفلسطين.. وبدأت منظمة التحرير تعمل وسط المصاعب والمتاعب.. متاعب القضية الفلسطينية وما أكثرها.. الشعب المشتت في كل مكان.. الشعب الذي يعيش تحت ظروف متباينة في كل مكان... منظمة التحرير تبدأ من لاشيء تبدأ من الصفر، عليها أن تنشئ الجيش ولا قانون للجيش ولا مال ولا سلاح ولا ثكنات ولا معسكرات، ولا كل هذه التفصيلات الجزئية المريرة المضنية لمن يعمل في منظمة التحرير الليل والنهار وهو يفكر في هذه المصاعب: كيف

ينتزعها من الأنياب ومن المخالب؟ كيف نقيم جيش التحرير؟ كيف نقيم منظمة التحرير في مكاتبها في مقرها العام في القدس؟ لتكون ناشطة وعاملة ومكافحة مناضلة مع شعبنا في الأردن مع أبناء فلسطين، كيف تكون مكاتبنا في العالم الخارجي؟ وجودنا في كل مكان؟ بدأنا هذا كله خطوة خطوة مرحلة مرحلة نبني شيئاً فشيئاً، من الصفر فصاعداً أمام مصاعب رهيبة، لا أقولها يأساً منها ولا ضعفاً ولا خوراً أمامها ولكني أقولها لتعرفوا مدى المصاعب التي اجتازتها منظمة التحرير الفلسطينية وتقف أمامها السياسة العربية كلها.. تريد أن لا يكون جيش تحرير لفلسطين... ولا للشعب الفلسطيني شخصية قائمة.

ظنت الولايات المتحدة أن خمسة عشر عاماً من وكالة الإغاثة قد أضاعت الشعب العربي الفلسطيني... وأنه من الميسور تصفية هذه القضية.. فإذا بالشعب الفلسطيني يطل برأسه.. وإذا به يجسد شخصيته.. وإذا بجيشنا يبنى في سيناء ويبنى في غزة.. ونحن هنا نجد التسهيلات التي قدمها لنا الرئيس عبد الناصر، ثم بعد ذلك ننشئ جيشنا في سوريا والعراق ونطمع أن نجعل كل فلسطين تحت السلاح ونطمع أن نجعل فلسطين وأهلها معبأين تحت السلاح من أجل معركة التحرير... قمنا بهذا في المجال العسكري وفي السياسي وفي التنظيمي وفي الإداري، وخطونا لأول مرة الخطوة الأولى إلى خارج الصعيد العربي.. وذهب وفد منظمة التحرير الفلسطينية إلى الصين الشعبية ووجدنا هناك التأييد الكامل.. ولا أريد أن أحدثكم عن تفاصيل هذه الزيارة ولا عن النجاح الباهر الذي بلغته في المجالات الواقعية.. ولا عن البيان المشترك الذي وقعه شواين لاي عن الشعب الصيني، ومواطن فلسطيني هو رئيس منظمة التحرير الفلسطينية عن الشعب الفلسطيني.

ولا أريد أن أتحدث عن تفاصيل ماجرى بيننا وبين الصين ولكن الدوائر الغربية قد أقضّ مضاجعها أن تذهب فلسطين إلى الصين وأن تعترف الصين بحقوق الشعب الفلسطيني.

الولايات المتحدة تزوّد إسرائيل بالسلاح مباشرة وعن طريق ألمانيا الغربية وأخيراً بصواريخ هوك.. ومن حق شعب فلسطين أن يبحث عن السلاح حيثما وجد السلاح.

في هذا الوقت بالذات.. الذي ينمو فيه العمل في تحويل الروافد... والذي تنمو فيه القيادة الموحدة ومنظمة التحرير ويقوم فيه جيش التحرير الفلسطيني... في هذا الوقت بالذات خرج علينا واحد منا... رئيس من رؤسائنا.. الحبيب بورقيبة.. خرج علينا في طوافه في البلاد العربية، جاء إلى القاهرة.... واحتُفل فيه احتفالاً عظيماً في القاهرة المضيافة. والقاهرة الكريمة التي فتحت ذراعيها له

ولقيت الحبيب بورقيبة في أكثر من مرة. ولم أجد حديثاً حول اقتراحاته لحلول القضية الفلسطينية، لم يكن هنالك كلام حول القضية الفلسطينية. . . وأنا على ثقة بأن الحبيب بورقيبة لم يكاشف أحداً بأي حل للقضية الفلسطينية. . . وخرج من القاهرة إلى الأردن. . . وكنا في سرور عظيم أنه ذهب إلى الأردن لأن هناك وطن النكبة. . . وكنا نريد أن يرى الحبيب بورقيبة زيتوننا ونخيلنا وأعنابنا. . . يرى الخطوط الأمامية. . . ويرى بيوتنا وقرانا ومدننا. . ليشهد قضية فلسطين على الطبيعة التي تضج بالمظالم الصارخة بالمظالم. . . وإذ به كما قال الرئيس عبد الناصر يخاطبه في أول مايو. . . وإذا به ينزل عليه الوحي في أريحا. . أيّ وحي هذا. . . أي ظلم هذا. . . أية خيانة هذه. . ضجّ إخواننا الفلسطينيون في المعسكرات وفي الخيام. . . صرخوا في وجهه أنت تشفق علينا سبعة عشر عاماً في نكبتنا، نحن صبرنا لايقلّ وعزمنا لا ينثني. . . وذهب إلى الكويت وبيروت وغير الكويت ولقى من الشعب الفلسطيني الاحتجاج الصارخ، ولو أنه ظفر به لا أريد أن أقول ماذا كان يفعل به.

أيها الإخوان:

وحينما خرج بورقيبة بتصريحاته كانت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير منعقدة في القاهرة. . . وتساءلنا ما العمل وكان الرأي الذي سادنا يومئذ أن نرد على بورقيبة بغير أن نذكر اسمه، فنحن مرتبطون برفاق لنا يحملون المسؤولية نفسها، الملوك والرؤساء، علينا أن نصبر قليلاً لعلها كبوة جواد وان لم يكن بجواد. . لعلها زلّة لسان فيا لهذه الزلّة، وذهبت بنفسي إلى إذاعة منظمة التحرير الفلسطينية وألقيت ببيان نرفض فيه المقترحات ونقول فيه إنّنا لا نريد التقسيم ولا التوطين ولا التدويل. . وأبينا من أجل وحدة الصف العربي. . أن نذكر اسم بورقيبة. . . وظننا أن الأمر سينتهي عند هذا الحد. . وإذ بورقيبة في طوافه يدلي بتصريحات أخرى. . . وكانت أيامها الندوة العالمية ندوة فلسطين ووقفت في حفل الافتتاح أخطب وأرد على الحبيب بورقيبة مرة ثانية دون أن أذكر اسمه. . وأردنا أن نعطيه الفرصة ليصلح هذه الزلة. . وأعلنت باسم منظمة التحرير الفلسطينية أن شعب فلسطين يرفض التوطين والتقسيم والتدويل ويريد فلسطين عربية خالصة لأهلها يعيشون فيها كراماً وأعزة.

كان هذا موقفنا في المرحلة الثانية، ولكن بورقيبة عاد إلى تونس وإذا به من تونس يصدر تلك التصريحات العجيبة الغريبة، التصريحات المذهلة يطلب فيها أن يجلس زعماء فلسطين في روما مع اليهود يتفاوضون من أجل حل القضية الفلسطينية على أساس الأمر الواقع، ويدعو إلى التعايش السلمي مع إسرائيل وإلى علاقات دبلوماسية واقتصاديّة مع إسرائيل، ويدعو إلى أن نهز بأيدينا بعضنا ببعض مع إسرائيل، ويقول كلاماً ويا لهذا الكلام المذهل تضج معه الأمة العربية. وهذا

حمل منظمة التحرير ساعتئذ أن تكشف القناع وعقدتُ مؤتمراً صحفياً هنا في القاهرة، وأعلنت فيه بتصريح أن الحبيب بورقيبة بما قال قد خرج على إجماع الأمة العربية، وأنه خان القضية الفلسطينية وأنّنا نرفض مقترحاته جملة وتفصيلاً وأنه لا فلسطيني على ظهر الأرض يقبل أن يتفاوض مع إسرائيل لا في روما ولا في غير روما. وثارت الأمة العربية بزعمائها ورجالها غاضبة وما أشدها من غضبة لا تعرف ملكاً ولا تعرف رئيساً.

أيها الإخوان:

نُتهم بأننا عاطفيون سلبيون همّنا الرفض وحياتنا السياسية كلها لسنين طويلة كانت الرفض، وأننا نحن نرفض مقترحات بورقيبة لعاطفة قومية. صحيح أنّ العاطفة القومية موجودة ولا يمكن إلا أن تكون موجودة عاطفة المرء نحو وطنه، حتى من ناحية موضوعية حتى بالجدل الهادئ حتى بالروية والبصيرة العاقلة لا يمكننا أن نقبل مقترحات بورقيبة إطلاقا، فهو يدعو إلى مفاوضات مع إسرائيل وإلى تعايش سلمي مع إسرائيل... قضية فلسطين في طبيعتها تأبى المفاوضات... هنالك الكثير من القضايا التي تقبل المفاوضات ولكن قضية فلسطين بطبيعتها، بتركيزها، بنشوئها، تأبى المفاوضات وبالطبيعة تأبى التعايش السلمي مع إسرائيل... الحبيب بورقيبة أراد أن يشبه قضية فلسطين بقضية تونس وما أبعد النسبة.

تعايش سلمي بين تونس وفرنسا هذا صحيح، مفاوضات بين تونس وفرنسا هذا صحيح.

خروج فرنسا من بنزرت كآخر قاعدة عسكرية بالمراحل أو التوقيت هذا صحيح أيضاً، لكن فرنسا تبقى في فرنسا وشعب تونس يبقى في تونس، لم تكن المفاوضات ولا التعايش السلمي بين تونس وفرنسا أن تبقى فرنسا في تونس وأن يكون لفرنسا وطن قومي في تونس، أن يكون لفرنسا دولة صغيرة فرنسية في تونس. كل القضايا العربية تقبل المفاوضات: قضية مصر لسنين طويلة كان الهدف دائماً الجلاء والمفاوضات على أساس الجلاء، قضية الجزائر ١٣٠ عاماً التعايش السلمي والمفاوضات على أساس الجلاء والاستقلال، وبعد استقلال الجزائر خرجت فرنسا من الجزائر وخرجت من المغرب ومن تونس وخرجت فرنسا من سوريا ولبنان وبريطانيا خرجت من العراق وأخيراً من الأردن. كل هذا بالمفاوضات وبالتعايش السلمي وبالتعامل الاقتصادي والدبلوماسي لأنها كانت تقوم على حقيقة صارخة حقيقة خالدة إنه لا فرنسا في شمال أفريقيا ولا بريطانيا في الشرق العربي. أما بالنسبة لإسرائيل وشعب فلسطين كيف يمكن أن يكون الجلاء؟ هل الحبيب بورقيبة يطمع من وراء هذه المفاوضات أن تجلو إسرائيل

عن فلسطين؟ هذا خيال ما بعده خيال وهذا خيال مابعده خيال، فإسرائيل كما تقول أمريكا وجدت هنا لتبقى، ونحن نقول لا لتبقى ولكن لتعتدي ولتتوسع.

أية مفاوضات هذه وأي تعايش سلمي هذا يقوم بين شعب فلسطين وبين الأمة العربية من جانب وإسرائيل من جانب؟ صدقوني أيها الإخوان إن اللغة العربية على غناء مفرداتها وألفاظها لم تسعفني في أن أجد لفظاً مهذباً أصف به مقترحات بورقيبة، ونحن شعب فلسطين شعب مهذب جداً، وربما كنا مهذبين أكثر من اللازم في كثير من الأحيان.. هذه مقترحات بورقيبة الحقيقية: إن قضية فلسطين لا يصلح فيها التعايش السلمي ولا المفاوضات السياسية ولا الصلح مع إسرائيل ولا تصلح فيها الأمم المتحدة، فلقد أفنيت حياتي وزهرة عمري في الأمم المتحدة وما رأيت فيها خيراً ستة عشر عاماً، وأنا والوفود العربية ما تركنا قانوناً ولا حقاً ولا عدلاً إلا واستطرقناه، وكانت النتيجة أن القضية تنزوي عاماً بعد عام، كانت قضية قومية ثم صارت قضية سياسية وبعدئذ أصبحت قضية لاجئين ثم أصبحت قضية العدس والبصل والفول ثم هذا يتناقص يوماً بعد يوم.. الأمم المتحدة لا يصلح منبرها لتحرير فلسطين، إن تحرير فلسطين لا يتم إلا بالكفاح وعلى أرض فلسطين.. الأمم المتحدة ترى ٤٠ ألف جندي أمريكي في الدومينكان ولا تحرك ساكناً.. الولايات المتحدة تقول نحن لا نطيق جمهورية شيوعية قريبة منا.. الشعب الدومنيكي في أرض الدومنيك.. وإذا أرادوا النظام الشيوعي أحراراً مختارين كان لهم أن يصبحوا جمهورية شيوعية... كيف تريد أمريكا منا أن نطيق دولة إسرائيل لا قريبة منا ولكن في عقر دارنا وفي قلب وطننا... وهذا ما تأباه الأمة العربية.

تقدمت منظمة التحرير الفلسطينية بمقترحات إلى لجنة الممثلين الشخصيين للملوك والرؤساء.. تلك المقترحات التي تعرفونها بفصل تونس عن الجامعة العربية.. وإسقاط عضوية الحبيب بورقيبة من مؤتمر الذروة العربي..

إن منظمة التحرير لم تفعل هذا للتشهير.. ليس من رأينا أن نشهر.. ليس التشهير سياستنا.. لكن بورقيبة يحمل آراء إسرائيل والولايات المتحدة.. كيف يمكن أن تكون آراء إسرائيل وأمريكا في مؤتمر الملوك والرؤساء.. وفي الجامعة العربية... هذا هو السؤال الكبير الذي يجب أن تجيب عنه الدول العربية جميعاً.. إن هذه المقترحات لم تقبل.. ولأسباب ذُكرت ولا أريد مناقشتها الآن... ونحن مؤمنون بأننا كنا على حق بكل ما اقترحناه فإذا كانت اللجنة غير قادرة على الوصول إلى قرار فنحن نخالف في هذا وموعدنا ٢٦ أيار/ مايو اجتماع رؤساء الحكومات العربية هذا مستوى عالٍ معهم وزراء الخارجية ووزراء الدفاع.. و٢٦ أيار/ مايو ليس بعيداً منا... ومنظمة التحرير ستظل متمسكة بمقترحاتها، بورقيبة يتهمنا بأننا عملاء للقاهرة...

وهذا باطل. . . وأنا أقولها هنا بحضور أخي وصديقي كمال رفعت مندوب الرئيس عبد الناصر. . . القاهرة ليس لها عملاء وترفض أن يكون لها عملاء. . . والشعب الفلسطيني ليس من العملاء ويرفض أن يكون من العملاء. . . نحن هنا في القاهرة لسنا عملاء ولكننا مع عبد الناصر ومع القاهرة زملاء السلاح ورفاق النضال، هذه عدوى العمالة هذا الكلام التافه أن منظمة التحرير عميلة وأنها أداة.

نحن نعبر عن مشيئة الشعب الفلسطيني، نحن مع كل ملك وكل رئيس مع قضية فلسطين، فمن كان مع قضية فلسطين ملكاً أو رئيساً فنحن معه. . انتقلت عدوى العمالة إلى الشرق العربي وسمعت كلاماً يقال عن أبناء فلسطين أن بينهم مخرّبين وبينهم مشوّشين. . أي قول هذا. . . ليس بين الشعب الفلسطيني مخرّبون ولا خائنون. . . نحن شعب من الثوار الأحرار.

في كفر قاسم قريتنا العربية في الأرض المحتلة. . . والتي أصبحت ذكرى مذبحة في التاريخ منذ بضع سنوات. . أخيراً نقلت وكالات الأنباء أن شبابنا في كفر قاسم مزقوا الأعلام اليهودية في إسرائيل. . . إن شعبنا هذا شبابه تحت الإرهاب اليهودي ليس فيه خائنون ولا مخربون إن الخيانة ليست في صفوف الشعب. . . نحن على موعد مع ٢٦ أيار/ مايو. . . وهو يوم المصير للعمل العربي كله. . ولمنظمة التحرير. . ستكون أمامه مشاكل منظمة التحرير وموضوع الحبيب بورقيبة. . . وألمانيا الغربية. . . كلها تتصل بقضية فلسطين، ونحن منظمة التحرير الفريق الأول لإبداء الرأي في ما يتعلق بقضية فلسطين. . وإذا كانت القرارات في ٢٦ أيار/ مايو جدية وصادقة فنحن في هذا الطريق إلى النهاية. . وإذا لم تكن جدية وصادقة فسنستنفر الثوار في الأمة العربية من زعماء الأمة العربية. . لنسير معهم في طريق غير هذا الطريق في طريقٍ ثوري، الثوار يسيرون معاً ويعملون معاً. . . وينتصرون معاً ونحن في الطريق.

(١٤)

رسالة الشقيري إلى مؤتمر الطلاب الرابع عشر في الولايات المتحدة، أيار/مايو ١٩٦٥

أيها المؤتمر الكريم . . .

باسم شعب فلسطين المتحفز لتحرير وطنه السليب، المتطلع إلى الوحدة العربية الشاملة، أبعث إلى مؤتمركم بتحية العروبة والتحرير، وفيكم يتمثل أمل الأمة العربية في استكمال حريتها وسيادتها، والاضطلاع بدورها الحضاري في بناء عالم يسوده الأمن والسلام على أساس مكين من العدل والحرية والكرامة الإنسانية. ولقد كنت أوثر لو أسعفتني ارتباطاتي العديدة أن أكون معكم في ندوتكم لأحدثكم في اجتماعات مقفلة ومفتوحة عن قضية فلسطين وهي أخطر وأقدس ما يواجه الأمة العربية في تاريخها المعاصر، بل لعلها أعظم ما واجهته الأمة العربية في تاريخها الطويل المليء بالأحداث الجسام. ومن أجل ذلك فقد حرصت وأنا أوجه إليكم هذه الرسالة أن يكون حديثي إليكم عن منظمة التحرير الفلسطينية وعن إنجازاتها بدلاً من إطلاق الشعارات المثيرة مقرونة بالأماني العذاب، وقبل عام مضى كان الحديث عن العمل الفلسطيني باسم شعب فلسطين، كان الحديث عن الكيان الفلسطيني بضم شتات شعب فلسطين، كان الحديث عن ذلك كله ضرباً من الخيال، أما الآن فإن منظمة التحرير الفلسطينية حقيقة قائمة تنبض بالإرادة والحياة، وكذلك فإن إنجازات المنظمة حقائق قائمة يتمثل فيها تصميم الشعب الفلسطيني على تحرير وطنه وتقرير مصيره واسترداد حريته وكرامته. وإنجازات المنظمة تتجسد على خير ما تتجسد في الميدان النضالي والثوري دون إغفال للجوانب السياسية والإعلامية، ومن غير أن أقترب من التفاصيل المحظورة عن الأمور العسكرية نستطيع أن نبرز الوثائق الآتية:

١ ـ وضعت منظمة التحرير الفلسطينية بالاشتراك مع القيادة العربية الموحدة

خطة كاملة لإنشاء جيش التحرير الفلسطيني، تستهدف تمكين الشعب الفلسطيني من القيام بدوره الطليعي في تحرير وطنه.

٢ ـ قطعت المنظمة شوطاً كبيراً في تنفيذ هذه الخطة، فإن وحدات جيش التحرير الفلسطيني يجري الآن تشكيلها وتدريبها وتسليحها في غزة وفي الجمهورية العربية المتحدة وفي سوريا وفي العراق، وهي ليست وحدات نظامية بالمعنى الكلاسيكي المعروف، فالطابع الفدائي التحريري هو الذي يغلب عليها.

٣ ـ أنشأت المنظمة قيادة مستقلة لجيش التحرير، جميع عناصرها من الضباط الفلسطينيين مقرها في القاهرة إلى جوار القيادة العربية الموحدة، ولها مكتبان إداريان في كل من دمشق وبغداد.

٤ ـ وضع قانون التجنيد الإجباري في قطاع غزة، والذين يدعون لخدمة العلم يقبلون على التجنيد بحماسة مثيرة للإعجاب وتسعى المنظمة لتطبيق قانون التجنيد الإجباري على أبناء فلسطين في العراق وسوريا.

٥ ـ افتتحت المنظمة معسكرات للتدريب الشعبي، في قطاع غزة وفي الجمهورية العربية المتحدة وفي الكويت، فقد بلغ عدد المدربين في قطاع غزة وحده في هذا الصيف ٩٠٠٠ شاب وطالب.

٦ ـ عملت المنظمة على إدخال العشرات من أبناء فلسطين في المعاهد العسكرية في القاهرة وبغداد ودمشق.

٧ ـ شرعت المنظمة في اتخاذ التدابير اللازمة لإيفاد بعثات فلسطينية إلى إحدى الدول الصديقة للدخول في دورات عسكرية متخصصة.

٨ ـ توكيداً لدور الكفاح المسلح في تحرير فلسطين فقد حرصت المنظمة أن تكون ميزانية جيش التحرير بما لا يقل عن ٨٠ في المئة من الموارد المالية للمنظمة، وفي مجال التنظيم الإداري أنشأت المنظمة في مقرها العام في القدس ٦ دوائر عامة هي:

الدائرة العسكرية

دائرة الشؤون السياسية العربية

دائرة الإعلام والتوجيه القومي

دائرة التنظيم الشعبي

الدائرة المالية

وقد افتتحت المنظمة مكاتب لها في معظم الدول العربية للعناية بشؤون الفلسطينيين ولتكون الصلة بين المنظمة والحكومات والشعوب العربية في كل ما يتصل بقضية فلسطين.

ومن الناحية المالية، أنشأت المنظمة مؤسسة مالية تعرف بالصندوق القومي لتمويل حركة الكفاح الفلسطيني من موارد فلسطينية وعربية، ويقوم على إدارة الصندوق نخبة من رجال المال والأعمال من أبناء فلسطين، ويعتبر هذا الصندوق أول تنظيم مالي صحيح منذ كانت القضية الفلسطينية، بما توافر له من ضمانات المحاسبة والتدقيق والأمانة.

وفي المجال الإعلامي أنشأت المنظمة بعض المكاتب في الدول الأجنبية وهي ساعية لإنشاء مكاتب أخرى لدى الدول الصديقة، وقد أوفدت المنظمة خمسة وفود إلى دول عدم الانحياز في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية للتعريف بحقائق القضية الفلسطينية كما اشتركت المنظمة في عدد من المؤتمرات العربية والدولية.

وللمنظمة إذاعة خاصة تعرف بصوت منظمة التحرير الفلسطينية يتولى العمل فيها نخبة من الإذاعيين من أبناء فلسطين، وبرامجها مركزة على القضية الفلسطينية تستهدف التعبئة الوطنية لشعب فلسطين خاصة وللأمة العربية عامة.

وفي ميدان البحث العلمي أنشأت المنظمة مركزاً لإعداد الأبحاث والدراسات عن القضية الفلسطينية على مستوى علمي رفيع ليسد النقص الكبير الذي تشكو منه قضية فلسطين منذ زمن طويل.

أما على الصعيد الدولي فإن أعظم إنجازات المنظمة الزيارة الرسمية التي قام بها وفد منظمة التحرير الفلسطينية إلى جمهورية الصين الشعبية وكانت بمثابة اعتراف رسمي بمنظمة التحرير ممثلة لكفاح الشعب الفلسطيني، كما تجلى ذلك في البلاغ الرسمي الذي وقعه رئيس المنظمة ورئيس وزراء الصين، وقد جرى خلال هذه الزيارة الاتفاق على أمور هامة في المجال السياسي وغير السياسي، وقد أصبح للمنظمة بعثة فلسطينية في بكين تتمتع بجميع المزايا الدبلوماسية.

تلك هي الإنجازات التي استطاعت المنظمة أن تحققها في عام واحد وسط مصاعب جمة، ناشئة عن طبيعة القضية الفلسطينية وتطورها، وعن الظروف القاسية التي يعيشها شعب فلسطين في مواطنه ومهاجره.

وإن من اليسير أن توجه الانتقادات إلى المنظمة، فإن النقد حتى لو كان بناء هو من أيسر الأمور الوطنية النظرية، ولكن إقامة كيان لشعب فلسطين وإنشاء جيش

التحرير مع جميع المؤسسات القومية الأخرى، مبتدئاً من العدم، هو نفسه عمل ثوري مسؤول يعتبر المرحلة الأولى في تحرير فلسطين. ولكن أية حكومة عربية تقوم في وطنها مع شعب مستقر ومالكة لجميع المقومات والإمكانات، قد خلت من النقائص والمعايب؟ والواقع أن من حق شعب فلسطين أن يعتز بأن منظمة التحرير الفلسطينية قد حققت أكثر مما حققته أية حكومة عربية في عامها الأول بعد الاستقلال، وبين شعب فلسطين والاستقلال مرحلة أخطر وأعظم هي مرحلة الكفاح المرير لاسترداد الوطن السليب.

وعلى كل حال فإن هذه المقارنة بين منظمة التحرير وأية حكومة عربية لا تهدف إلى التفاخر فنحن من الأمة العربية وفينا معايبها، وفينا محاسنها، ولكنها تهدف إلى إدراك جسامة الأعباء الضخمة.

ولو شئنا أن نذهب قليلاً في ميدان المقارنة لوجدنا أن مؤسسات المنظمة التي تتألف من المجلس الوطني، واللجنة التنفيذية، ومجلس إدارة الصندوق القومي لا تقل في كفاءتها عن مثيلاتها في المؤسسات القومية لأية دولة عربية. ومع هذا فإن المنظمة تتطلع دوماً إلى دعوة الكفاءات الفلسطينية التي تستطيع أن تتفرغ للمسؤولية القومية، فلا بد أن تبلغ المنظمة أعلى مستوى من القدرة في التخطيط والتنفيذ، أمام عدو مجهز بالعديد من الكفاءات والإمكانات.

أما في عامنا المقبل فستكون خطة المنظمة توطيد إنجازاتها عمقاً واتساعاً، وفتح آفاق جديدة من العمل الوطني، وخاصة بصدد مشروعين هامين الأول التنظيم الشعبي والثاني الانتخابات العامة.

ويجب أن نعترف أن المنظمة لم تستطع أن تحقق نشاطاً ما بين تجمعات فلسطينية معينة، ولم يكن ذلك قصوراً أو إهمالاً من جانب المنظمة، فإن ذلك ناشئ عن مواقف عربية رسمية، ليس للمنظمة يد فيها ولا قدرة على مجابهتها، وستظل المنظمة مصابرة مثابرة حتى يتيسر الطريق أمامها، بوسيلة أو بأخرى.

وعلى أهمية إنجازات المنظمة ما تم منها وما نتطلع إليه، يأتي السؤال الكبير الخطير، متى يبدأ يوم التحرير؟ وإني أضع هذا السؤال أمامكم لأثير فكركم وعاطفتكم فأنتم تعيشون دفء العاطفة في عمركم، وحياة العلم في معاهدكم.

وللإجابة عن هذا السؤال لابد لنا أن نجعل نصب أعيننا أربع حقائق أساسية كل منها بديهية مستقلة بذاتها: الأولى، أنه كائنة ما كانت الخطة العسكرية لتحرير فلسطين، فلا بد أن يكون شعب فلسطين منظماً، ومهيأ بجميع الوسائل والأسباب ليخوض بنفسه معركة تحرير وطنه، فلا يمكن أن نتصور قضية تحريرية من غير شعبها

ممسكاً بزمام قضيته والسلاح بيده. الثانية، أن قضية فلسطين بالظروف العربية والدولية التي تلاحمت في صميمها منذ عام ١٩٤٧ قد تجاوزت حدود الشعب الفلسطيني وجعلت الأمة العربية بأسرها حكومات وشعوباً فريقاً أساسياً في معركة التحرير، فقد بات محتوماً كمصلحة عربية عليا، أن تعبأ في هذه المعركة جميع طاقات الأمة العربية وفي طليعتها شعب فلسطين. والثالثة، أن الكفاح المسلح، وإن يكن الحل الحاسم لتحرير فلسطين، إلا أن الجهود السياسية والإعلامية أمور لا يصح أن نزهد فيها، بل يجب أن نعطيها حقها الأوفى، رغماً عن أن العدو قد تقدمنا في الزمن وهو متفوق علينا في خبراته وإمكاناته. والرابعة، هي أن العرب قد أصيبوا بعد كارثة فلسطين بعقدة المبالغة في الحساب الدقيق، فكلما اجتمعنا نبالغ في حساب الضعف في القوى العربية. وقد أثبتت الحرب في فيتنام أن التصميم الثوري هو العامل الحاسم حتى حين يكون التكافؤ العسكري مفقوداً.

والحقيقة الأولى بالنسبة إلى كفاح شعب فلسطين تواجه صعوبة كبرى أريد أن أطرحها أمامكم لتكون محور تفكيركم ومداولاتكم اليوم وغداً، فإن حلها ليس ميسوراً بين عشية وضحاها. ونحن على عزم في أن نجد لها حلاً قريباً «يطلق منظمة التحرير من عقالها».

وفي اختياري هذا التعبير بالذات، «يطلق منظمة التحرير من عقالها»، أكون في الواقع قد عبرت عن هذه الصعوبة الكبرى التي تعانيها منظمة التحرير الفلسطينية، بل يعانيها شعب فلسطين بأسره.

ومن غير أن أحاول تحديد هذه الصعوبة وتعريفها يكفي أن أشير إلى أن كارثة فلسطين قد نجم عنها:

أولاً: انهيار الكيان القومي لشعب فلسطين.

ثانياً: خروج أرض فلسطين من حوزة شعب فلسطين، فالقسم الغربي وقع فريسة لاغتصاب إسرائيل والأجزاء الأخرى ألحقت بالإدارات العربية المجاورة.

ثالثاً: ما نتج عن ذلك من عزل شعب فلسطين عن ممارسة أية إرادة على أرض فلسطين.

رابعاً: تشتت الشعب الفلسطيني وقيام تجمعات فلسطينية متباعدة تتحكم فيها ظروف متباينة سواء ما تعلق بالسفر أو الإقامة أو العمل أو الحريات العامة. . .

ولهذا فقد نشأت منظمة التحرير لتعمل من غير أرض، من غير تجمع شعبي، من غير إرادة حرة. ومن أجل هذه الأسباب كان طبيعياً أن تولد منظمة التحرير

الفلسطينية «بقرار» من الدول العربية، ولو كانت الظروف عادية لكان من الطبيعي أن لا ينتظر الشعب الفلسطيني في قيام كيانه، صدور «قرار» من الدول العربية. . وبدأت الحركة الفلسطينية بداءة ذاتية، تماماً كما بدأت الحركات العربية الأخرى بداءة ذاتية، دور الدول العربية فيها دور المعاونة والمساندة لا دور المبادأة.

أقول هذا لا لأضع حداً فاصلاً بين شعب فلسطين والدول العربية الشقيقة، فإن شعب فلسطين يؤمن بالوحدة العربية وقد دعا إليها منذ نشأت القضية الفلسطينية، ولكن لأوضح أن منظمة التحرير قد حققت ما حققت من الإنجازات في هذا العام بترخيص من الدول العربية وإلى المدى الذي سار إليه هذا الترخيص.

ولا شك أن الدول العربية الشقيقة، وخاصة المتاخمة منها لإسرائيل، تتحمل مسؤوليات ضخمة في سبيل قضية فلسطين، ولكن هنالك فارقاً كبيراً في نشاط منظمة التحرير بين «الترخيص» وهو يتفاوت من دولة لأخرى، وبين «الإرادة الحرة» القادرة على التخطيط الحر والتنفيذ الحر على أرض الوطن ومع الشعب. وهذا هو الفارق الكبير بين قضية الجزائر وقضية فلسطين، بل لعل قضية فلسطين بالنسبة إلى هذه الظاهرة الفريدة، فريدة حقاً ليس لها شبيه في جميع القضايا التحريرية في العالم.

ولقد وضعت أمامكم المصاعب التي يكابدها العمل الفلسطيني، لا لنفزع أو نجزع ولا لنرتد أمامها، ولكن لندرك أبعاد المسؤوليّة القومية، ولنضاعف من فكرنا وعزمنا لتذليلها والتغلب عليها، وأنه من سبق الوقت أن أحدثكم عما يجول في خاطري للخروج من «العقال» الذي يحيط بنا، فإن الأمر لا يتصل بمشيئة الشعب الفلسطيني وحده، وقضية فلسطين لم تعد تتصل بالشعب الفلسطيني وحده. إن قضية فلسطين قد أصبحت وستظل ملتحمة بالأمة العربية بأسرها، أمناً وسلاماً، وتقدماً وحضارة، بل مصيراً ووجوداً. إنه كفاح قاس مرير، على كل صعيد وفي كل ميدان.

وفي يومكم هذا تستطيعون، أيها الطلاب المناضلون، أن تؤدوا الكثير في خدمة القضية العربية، وقضية فلسطين سداها ولحمتها، وإن منظمة التحرير مستعدة أن تدعم عملكم بكل ما تستطيع.

أما في غدكم فإن الأمة العربية تنتظركم لحمل رسالتها الكبرى، وتنتظركم كذلك منظمة التحرير، فأنتم الطلائع، وكلنا في الميدان.

(١٥)

خطاب الشـــقيري في المجلس الوطني الفلسطيني في دور انعقاده الثاني في القاهرة، ٣١ أيار/مايو ١٩٦٥

من الصفات الكثيرة التي تردد عن الرئيس عبد الناصر أنه قائد ملهم، وليست صفة القائد الملهم بالصفة التي تنطلق عفواً، فالإلهام يأتي في الدقائق الأخيرة وبهذا يعرف الرجل بأنه قائد ملهم. لقد قال لنا الرئيس عبد الناصر: إنّه قرر المجيء في آخر دقيقة، وأثبت بهذا مرة أخرى أنه القائد الملهم لأن مجيء الرئيس عبد الناصر إلى حفلنا هذا، هو الأمر الطبيعي، وعندما يجتمع المجلس الوطني لمنظمة التحرير الفلسطينية في القاهرة قلعة النضال العربي، فمن الطبيعي أن يكون الرئيس عبد الناصر معنا وأن نكون مع عبد الناصر.

إن منظمة التحرير الفلسطينية قد انبثقت قيادة نضالية ثورية كجزء من العمل الثوري العربي الذي تحدث الرئيس عبد الناصر عنه طويلاً في مسائنا هذا، ولذلك من الطبيعي أن يكون البطل الثوري العربي مع منظمة التحرير الفلسطينية في حفلها هذا.

إنه قائد ملهم حقاً وقد تكلم كثيراً عن حملة التشكيك التي تسري في أجواء العالم العربي في بعض الصحف وفي بعض الإذاعات، تلك الأراجيف والإشاعات التي تنتشر من هنا وهناك. حملة التشكيك هذه التي تحدث عنها في قوة وفي حزم، كان الرئيس عبد الناصر القائد الملهم في مجيئه إلى حفلنا هذا حتى لا تنتشر حملة التشكيك، بأن الرئيس عبد الناصر لم يحضر حفل منظمة التحرير الفلسطينية. هذا الإلهام في الدقائق الأخيرة أراد به الرئيس عبد الناصر عملياً أن يقف بكل حزم أمام حملة التشكيك ويقف هنا معنا يتحدث معنا عن قضيتنا في يوم المجلس الوطني لأن شعبنا هو الشعب الثائر وهذا هو بطلنا الثائر.

هناك سبب آخر لضرورة مجيء الرئيس عبد الناصر ـ وأنا أقولها ضرورة ـ إلى اجتماع المجلس الوطني في دورته الثانية هنا في هذه القاعة.. فوق رأسي... تجدون هنا صورة الرئيس جمال عبد الناصر وشارة منظمة التحرير الفلسطينية وليس هذا بالأمر العفو، وليست هذه مصادفة أن تكون شارة منظمة التحرير إلى جوار صورة الرئيس عبد الناصر.. لقد استمعتم إلى الرئيس عبد الناصر وهو يحدثكم أن الكيان الفلسطيني كان يفكر فيه من سنين، الكيان الفلسطيني سبع سنوات وهو يترنح في الجامعة العربية، من مجلس الجامعة إلى اللجنة السياسية إلى لجنة الخبراء، الكيان الفلسطيني ذهب في كل أجواء العرب وعاش في كل مناخ من مناخات العرب.

اجتمعنا من أجل الكيان الفلسطيني في القاهرة وفي الرباط وفي بغداد، وبقي موضوع الكيان، ثمّ في الرياض وفي شتورة وبقي الكيان الفلسطيني يترنح سنة بعد سنة وعاماً بعد عام من مجلس الجامعة إلى لجنة السياسة إلى لجنة الخبراء، يطوف العالم العربي كله فلا يجد إلا الأبواب الموصدة. ولم يفتح باب الكيان الفلسطيني إلا يوم دعا الرئيس عبد الناصر إلى مؤتمر الذروة العربي، وهنالك في مؤتمر القاهرة الذي دعا إليه الرئيس عبد الناصر واستجاب إليه الملوك والرؤساء، هنالك وفي ذلك المؤتمر كان الحديث حول الكيان الفلسطيني، وتبددت الشكوك الكثيرة والمخاوف الكثيرة التي كانت تحيط بالكيان الفلسطيني، وهنالك ولد الكيان الفلسطيني تحت قبة مؤتمر الذروة العربي الأول الذي عقد في القاهرة، ولذلك من الطبيعي أن يكون معنا الرئيس عبد الناصر الذي كان العامل الأكبر في انبثاق منظمة التحرير الفلسطينية.

في مثل هذه الأيام منذ عام مضى، في يوم نزل مع التاريخ، في يوم نذكره ولا ننساه، في الثامن والعشرين من شهر أيار/ مايو وفي مدينتنا الخالدة في بيت المقدس، بعد ستة عشر عاماً من النكبة، ستة عشرة عاماً من البؤس والحرمان والتشريد والتشتيت، بعد كل هذا انعقد المؤتمر الفلسطيني الأول في مدينتنا في بيت المقدس، وأعلن أبناء فلسطين الذين وفدوا من كل أرجاء الوطن العربي الكبير والتقوا في مدينة القدس ـ أعلنوا ـ قيام منظمة التحرير الفلسطينية، وما أرادوا إلا أن تكون طليعة نضالية وأن تحتل مكاناً في العمل العربي الثوري الكبير الذي تحدث عنه الرئيس عبد الناصر.

وما أرادوها هيئة إعلامية أو سياسية فحسب، على رغم أنّ للإعلام فوائده وللسياسة فوائدها.

لقد أرادوها فوق هذا وقبل هذا أن تكون قائدة رائدة، أن تكون طليعة نضالية ثورية، أن تكافح وتنافح كما أشار الرئيس عبد الناصر، فمنظّمة التحرير ليس الغرض منها أن تزعج هذه الدولة أو تلك، ولا أن تدخل في خلافات بين هذه الدولة أو تلك إنما منظمة التحرير لا همّ لها ولا هدف لها إلا تحرير الوطن السليب هذا هو هدفنا.

لقد التقينا نحن الشعب المشتت المشرد، التقينا يوم التقينا على جبل المكبّر في مدينة القدس بكل ذكريات تكبيرات الفتح وما أغلاها وما أعزها، التقينا نحن جميعاً أبناء النكبة بكل أجيالها رجالاً ونساءً وشيوخاً وكهولاً، التقينا هنالك على جبل من أروع جبالنا ومن حولنا موطن الإسراء والمعراج، وفي الطرف الآخر كنيسة القيامة يضم ذلك جميعه كله أسوارنا العظيمة الشامخة أسوار التاريخ التي سقط الشهداء من حولها، جيلاً بعد جيل وقافلة بعد قافلة، من على ذلك الجبل وأجيال النكبة جميعاً يطلون على وطننا، هنالك عند الساحل الخصيب، يطلون على قرانا التي شهدت شبابنا على مدننا التي أنشأها رجالنا، على مرابع الصبا ومرابع الشباب، على كرومنا وزيتوننا ونخيلنا، على مروجنا الخضراء، على ذلك الوطن الذي يعجّ بالأمجاد والتاريخ والذكريات. نحن نلقي النظرات يوم كنا على جبلنا في مؤتمرنا ذاك وراء خطوط الهدنة ونرى بلادنا على مرمى البصر منا، فأوحى ذلك أيضاً ميثاقنا، ونحن يوم كتبنا ميثاقنا ذاك ما كتبناه بالحبر والمداد ولكن كتبنا ميثاقنا ووطننا السليب المغتصب على مرمى البصر منا فأوحى هذا البيان بأن الستة عشر عاماً التي قضاها الشعب الفلسطيني بالأنين وبالرثاء وبالدموع، كان ميثاقاً يومئذ بالعزم الأكيد وبالموقف القاطع.

إن وطننا هذا المستباح لا يرد بالنواح، لكن يرد كما قال الرئيس عبد الناصر بالكفاح المسلح.

التقينا أيها الإخوان في مؤتمرنا ذلك في أيام قضيناها أربعة بلياليها. . وكلنا الذين اجتمعنا في ذلك المؤتمر، نلتقي الوجوه بالوجوه والعيون بالعيون، بعد ذلك التشتت الطويل وبعد ذلك الحرمان نلتقي في جو رهيب، خليط من الرجاء واليأس، خليط من حس الفشل وحس النجاح، إخوتنا معنا وزراء خارجية الدول العربية وأمين عام الجامعة العربية مشفقون علينا، فما هو مصيرنا، وأعداؤنا يتربصون بنا، شامتون بما يمكن أن ينتهي إليه فشلنا، وإذا كانت إسرائيل على مقربة منا هي وصحفها فإن إذاعات الغرب وصحف الغرب وكل الدنيا كانت تتطلع إلى الشعب الفلسطيني.

وأعداؤنا يظنون بنا الظنون، ويرجف المرجفون بأنّ أهل فلسطين لن يلتقوا، وبأنّهم أصبحوا شيعاً وأحزاباً، شتتتهم الكارثة ودمرتهم وذهبت بهم كل مذهب فلن يكون بينهم لقاء ولن تجمعهم جامعة. كان هذا هو ما يتربص به العدو وما يرجف به المرجفون والمنافقون. ولكن الشعب الفلسطيني قد بدد هذه الأراجيف وهذه الأكاذيب، فالشعب الفلسطيني قد انتصر على كل هذه الشكوك وكل هذه الريب، الشعب الفلسطيني بدد السحب والغيوم الثقيلة منها والخفيفة. وكانت الأسئلة في كل مكان: هل يستطيع هذا المؤتمر أن ينجح؟ هل يمكن أن تقوم منظمة التحرير الفلسطينية؟ هل يستطيع الشعب الفلسطيني أن يلتئم بجمعه ويعود مرة ثانية إلى حمل مشعل قضيته ورسالتها وأمانتها؟ هل يستطيع الشعب الفلسطيني، بعد ما أصابه في ستة عشر عاماً من كل عوامل التبديد والتشتيت، أن يعود إلى التجمع إلى الراية إلى الثورية ليستأنف عمله وكفاحه من أجل تحرير فلسطين؟ أسئلة ملؤها الشك والريب، ملؤها الدس والكيد ولكن الشعب قد أجاب عليها بشعاراته الثلاثة: **الوحدة القومية، التعبئة الوطنية، التحرير**، كان هذا هو جواب الشعب.

وها نحن اليوم ينعقد المجلس الوطني في دورته الثانية في القاهرة في قلعة النضال العربي، نجتمع هنا لا لنخطب ولكن لنخطط، نجتمع هنا لننظر في المسيرة التي أمامنا نجتمع هنا لننظر في الزحف الذي ينتظرنا، نجتمع في غدنا في جلسة عمل كلها تصميم وكلها عزم. هنا في القاهرة نستعيد ما كان للقاهرة من تاريخ في تحرير فلسطين في عهد صلاح الدين الأيوبي والقاهرة ودمشق وبغداد كلها أسماء مقرونة بصلاح الدين الأيوبي في تحرير فلسطين.. نجتمع في يومنا لننظر فيما أنجزنا، ونبحث في ما يجب أن ننجز. والسؤال الكبير الذي سيعرض علينا في الغد، ماذا أنجزت منظمة التحرير الفلسطينية وما عليها أن تنجز في عامها المقبل؟ ننظر في عام مضى ونعد لعام مقبل.. إن منظمة التحرير الفلسطينية، ولا أريد أن أتحدث كثيراً عن إنجازاتها، لها الآن قيادة فلسطينية صغيرة من غير شك ولكننا نرجو أن تكبر وتنمو، لها الآن جيش تحرير فلسطين ينشأ ويسلح ويدرب في سيناء وفي غزة وفي سوريا وفي العراق، وإنا لنرجو أن يزداد هذا الجيش عدداً ويزداد تدريباً وكفاءةً. إن لمنظمة التحرير الفلسطينية صندوقاً قومياً يجمع من الأمة العربية والشعب الفلسطيني، وإننا لنرجو أن يمتد نشاطه ويتسع،إن لمنظمة التحرير الفلسطينية مقراً عاماً في مدينة القدس نرجو أن يصبح عاملاً مناضلاً ناشطاً إذا لم يكن الآن عاملاً وناشطاً ومناضلاً.

إن منظمة التحرير لها مكاتب في العالم العربي وفي الدول الأجنبية، ونطمح أن

تستطيع هذه المكاتب أن ترفع صيحة الشعب الفلسطيني وتشرح ظلامته. لا أريد أن أتحدث عن هذه الإنجازات سترونها في التقارير التي تقرأونها في غدكم، لكني أريد أن أتحدث عن إنجاز فوق كل هذه الإنجازات، إنجاز فوق إنشاء الجيش، إنشاء فوق انجاز المكاتب وإنشاء الصندوق القومي. فوق كل هذه الإنجازات على أهميتها وعلى قيمتها هنالك إنجاز أكبر من كل هذه الإنجازات هو أن منظمة التحرير الفلسطينية قد تجسدت فيها الشخصية الفلسطينية المستقلة.

الشخصية الفلسطينية، ضاعت بعد النكبة، الشعب الفلسطيني بقي شعباً، لقد هالته النكبة وأذهلته، وبحث إخواننا بعد النكبة في الرزق وفي الكساء وفي الغذاء وفي المأوى، ولكن الشخصية القومية الوطنية العاملة المناضلة قد انهدمت بعد النكبة، ولهذا فإننا نعتبر أكبر إنجازات منظمة التحرير الفلسطينية هي قيام الشخصية الوطنية الفلسطينية، فشعب فلسطين شعب عربي له مقوماته، وهذه الشخصية يجب أن تتجسد، والإرادة الفلسطينية في المجموعة العربية يجب أن تتجسد ويجب على الشعب الفلسطيني أن يُشعر كل إنسان في هذه الدنيا أننا هاهنا، نحن شعب من الشعوب العربية بإرادتنا المستقلة وشخصيتنا المتعاملة، ما هي بالشخصية المنعزلة المنطوية، وما هي بالشخصية الانفصالية، ولكنها شخصية قائمة مستقلة بذاتها وحدوية في صميم الوحدة العربية.

نحن شعب عريق كبقية الشعوب العربية، ولنا وطن أصيل كبقية الأوطان العربية، وتاريخنا هو تاريخ الأمة العربية اشتركنا في حضارتها وفي أمجادها، نحن منها وهي منا، هكذا كان حالنا وتاريخنا مع الأمة العربية في وطننا بشخصيتنا القائمة المستقلة. وفي عهد الانتداب امتدت هذه الشخصية لفلسطين قائمة بأحزابها وقادتها قائمة بمؤسساتها القومية، قائمة بكفاحها ونضالها، قائمة بإضراب الستة أشهر الذي أعلنته عام ١٩٣٦ قائمة بقوافل الشهداء الذين أرسلتهم في خلال ثلاثين عاماً والشعب الفلسطيني يقارع الاستعمار البريطاني.

الشخصية الفلسطينية قائمة على مدى ثلاثين عاماً متجسدة في أحزابنا ونوادينا في لجاننا القومية في كل أعمالنا وكفاحنا، وبقيت هذه الشخصية كاملة متكاملة عاملة ومناضلة. الشعب الفلسطيني كان يناضل في سنة ١٩١٩ ضد قوى الاستعمار البريطاني، وفي كثير من الأقطار في آسيا وفي أفريقيا ما أطلقت رصاصة واحدة في سبيل حريتها واستقلالها. هذا هو الشعب الفلسطيني، وهذه هي الشخصية الفلسطينية، لقد تهدمت بعد النكبة وبقي هذا الحال مع الشعب الفلسطيني سائراً

هكذا على غرار لا يدل على أن هنالك قضية فلسطينية، على الصعيد الفلسطيني لا عمل فلسطيني. على الصعيد العربي لا عمل فلسطيني قد يكون هنالك لفلسطين صوت أو صوت خافت في الجامعة العربية على مدى سنين طوال، كل شيء موجود إلا الشعب الفلسطيني، قضية فلسطين تتناولها الوفود العربية وذلك واجبها وهي مشكورة على هذا، ولكن الشعب الفلسطيني لم يكن موجوداً، كل القضايا التحررية في الأمم المتحدة كان شعبها وراءها منظماً في المحافل الدولية ومكافحاً في أرض الوطن، قضايا إفريقيا، القضايا العربية، القضايا الآسيوية كلها كانت موجودة في الأمم المتحدة وشعوبها وراءها منظمة مكافحة مناضلة.

الوفود العربية كانت تدافع عن القضية الفلسطينية، والجميع يسألون أين الشعب الفلسطيني؟ أين وفد فلسطين؟ أين هذا الشعب الذي تتحدثون عن قضيته في المحافل الدولية كلها أينما ذهبنا؟ الحكومات العربية مشكورة وهذا واجبها تتولى الدفاع عن قضية فلسطين لكن السؤال الرهيب السؤال الحزين أين شعب فلسطين هذا الذي تتحدثون عنه؟ إذا كانت هنالك قضية اسمها قضية فلسطين فلا بد أن يكون هنالك شعب هو الشعب الفلسطيني قائم بواجب النضال منظم أحسن تنظيم مدرب أحسن تدريب. كان هذا كله غائباً مغيباً، كان هذا كله بيننا وبينه حجاب، كان هذا يسير وكأنما الخطة الاستعمارية متوائمة مع هذا كله، كانت الخطة الاستعمارية في إسرائيل أو في أمريكا أو بريطانيا ترى سير هذه القضية والشعب الفلسطيني يمضي نحو التصفية. الشعب الفلسطيني يذوب شيئاً فشيئاً، وكان لهم منطق عجيب في الأمم المتحدة.

هذا المنطق سمعناه من أمريكا ومن بريطانيا ومن إسرائيل ومن الاستعمار الغربي كله: أنه لاشيء هنالك يعرف بالقضية الفلسطينية لا شيء هنالك يعرف بفلسطين، كلمة فلسطين كلمة جغرافية قديمة تاريخية قديمة، ارجعوا فيها إلى كتب التاريخ الماضية، إلى التوراة، فلسطين هذه انتهت بعد عهد الانتداب مغربها أصبح إسرائيل ومشرقها أصبح جزءاً من المملكة الأردنية الهاشمية، وشعبها أصبح مشتتاً مشرداً فلا الأرض موجودة ولا الشعب موجود. القضية إذاً غير موجودة.

هذا هو تخطيط الاستعمار في أن تصفى القضية الفلسطينية في أن يذوب الشعب الفلسطيني، ولكن مؤتمر القاهرة الذي دعا إليه الرئيس عبد الناصر قد قال للاستعمار لا.. وانبثقت منظمة التحرير الفلسطينية، ولذلك فإن الرئيس عبد الناصر على حق حينما قال لكم قبل هنيهة إن أمريكا والدوائر الغربية أكثر ما تخشى هو قيام

منظمة التحرير الفلسطينية، ولم؟ لأنهم ظنوا أن الشعب الفلسطيني قد انتهى وإذا انتهى الشعب فقد انتهت القضية، حتى لو بقيت الدول العربية تطالب بالحق السليب من أجل شعب فلسطين، لا فلسطين من غير شعب فلسطين، وأقولها لا تحرير لفلسطين من غير شعب فلسطين ولذلك الدوائر الغربية خشيت قيام منظمة التحرير الفلسطينية وأرادت لهذا الوليد الصغير، قبل أن يكبر وأن ينمو قبل أن يحمل السلاح قبل أن يكافح قبل أن يدخل إلى إسرائيل مدمراً ومخرباً أرادت أن تصهر منظمة التحرير وهي وليدة صغيرة، فأطلقت عناناً من الإشاعات والأراجيف، وأطلقت عناناً من المقالات والنشرات، وأطلقت عناناً من المكائد والدسائس، وقع ضحيتها كثير من البسطاء وكثير من الأقلام وكثير من الألسنة.

كانت هذه هي خطة أمريكا وبريطانيا والاستعمار الغربي كله: أن تذهب القضية الفلسطينية هباءً وتذهب هدراً ويذوب الشعب الفلسطيني، ولكن هذا الشعب حينما رأى الفرصة أمامه بعد مؤتمر القاهرة الأول، أقبل على إنشاء الكيان الفلسطيني ذلك الكيان الذي ما بناه الملوك والرؤساء ولا بنته الجامعة العربية وإنما بناه الشعب العربي بفعله وإرادته.

وهكذا أيها الإخوان إن أعظم إنجازات منظمة التحرير الفلسطينية، وان أعظم إنجازات يجب أن نحققها هي استمرار الشخصية الفلسطينية، هي تكامل الشخصية الفلسطينية. أمامنا لا يزال الطريق طويلاً لتتكامل الشخصية الفلسطينية لتستطيع الشخصية الفلسطينية، أن تعمل بإرادة حرة مستمدة من ذاتها ومن كيانها ومن وجودها.

إن أعظم إنجازاتنا بعد سبعة عشر عاماً أن نقول للعالم نحن هنا وشعب فلسطين هنا ومنظمة التحرير هنا، هذه أكبر إنجازاتنا على الصعيد الفلسطيني وعلى الصعيد الدولي، ومن أجل ذلك استطاعت هذه الشخصية الفلسطينية أن تجد مكاناً لها على الصعيد الدولي.

مؤتمر عدم الانحياز الذي انعقد في القاهرة كيف عالج قضية فلسطين؟ عالجها على أساس وجود الشعب الفلسطيني وجود الشخصية الفلسطينية، الذاتية الفلسطينية، وجود الكفاح الفلسطيني وحق الشعب الفلسطيني في تحرير وطنه، في المؤتمرات السابقة ابتداءً من مؤتمر باندونغ فما بعد، كان يشير إلى قضية فلسطين على أنها قضية لاجئين، على أنها قضية إنسانية بل على أنها قضية قرارات الأمم المتحدة. ولكن مؤتمر دول عدم الانحياز الذي انعقد في القاهرة قد حقق أكبر انتصارات

للقضية الفلسطينية لأنه اعترف بوجود الشخصية الفلسطينية، الذاتية الفلسطينية، القرار الذي أصدره مؤتمر دول عدم الانحياز: نص على تأييد الشعب الفلسطيني، اعترف بوجود الشعب وحق الشعب الفلسطيني في تحرير وطنه، اعترف بوجود الوطن وحقه في التحرير ضد الاستعمار والعنصرية المتمثلين في إسرائيل. وبهذا شجب على إسرائيل على أنها قاعدة استعمارية، وعلى أنها وجود استعماري. هذا النصر الكبير الذي تجسد لمنظمة التحرير الفلسطينية في مؤتمر عدم الانحياز يجب أن نرد فيه الفضل إلى الرئيس عبد الناصر الذي قام بالجهد الكبير في ذلك.

ثم استطاعت منظمة التحرير الفلسطينية في مجال إثبات الشخصية الفلسطينية أن تضمن خطوة أوسع، خطوة كبيرة لا نستقل من شأنها.

زيارة وفد منظمة التحرير الفلسطينية إلى جمهورية الصين الشعبية، هذه الزيارة أيها الإخوان تجسدت فيها شخصية الشعب الفلسطيني تجسدت فيها إرادة الشعب الفلسطيني من أجل كفاحه لتحرير وطنه، وفد منظمة التحرير الفلسطينية استقبل في الصين الشعبية استقبالاً رائعاً شعبياً ورسمياً وحكومياً. والذي استقبل ليس العشرة أو الاثني عشر الذين كانوا في الوفد، ولكن استقبل الشعب كله وآمال الشعب وحق الشعب في تحرير وطنه. هذا هو الذي استقبل في الصين.

كان للوفد لقاء مع زعيم الصين ماوتسي تونج، كان للوفد لقاء مع رئيس الجمهورية ومع شواين لاي رئيس الوزراء.

ولا أريد الآن وأنا أتحدث على أمواج الأثير وكثير من الأعداء يلتقطون هذه الإذاعات، لا أريد أن أتحدث عن تفاصيل ما جرى بيننا وبين الصين، لكن البلاغ المشترك الذي صدر عن وفد منظمة التحرير الفلسطينية وجمهورية الصين الشعبية فيه الدلالة الكافية، هذا البلاغ المشترك أولاً فيه اعتراف بشخصية الشعب الفلسطيني: شواين لاى يوقع على الميمنة وأحمد الشقيري يوقع على الميسرة.

في هذا البلاغ المشترك تأييد قاطع لحق الشعب الفلسطيني في وطنه، لحق الشعب الفلسطيني في تحرير وطنه.

في هذا البلاغ المشترك إدانة كاملة قاطعة لإسرائيل على أنها قائمة على البغي والعدوان، وفي هذا البلاغ المشترك التزام من الصين الشعبية بمساعدة الشعب الفلسطيني في كفاحه من أجل تحرير وطنه، لا مساعدة سياسية فحسب، ولكن مساعدة واقعية فعلية، فالصين الشعبية تمدّنا بما ينفعنا في كفاحنا، هذا حقنا وما كان

هنالك من شرط في هذه المعونة وما كانت هنالك من قيود في هذه المعونة، معونة حرة غير مشروطة إلا بشرط واحد: لقد ارتضينا شرطاً واحداً على أنفسنا هو شرط حبيب علينا ما هو بغلّ في أعناقنا، شرط بيننا وبينهم أن يكون بيننا وبينهم النضال المشترك ضد الاستعمار وحيثما كان الاستعمار.

وكذلك الشخصية الفلسطينية تمد يدها إلى الدول الاشتراكية، وعلى رأسها الاتحاد السوفيتي، فالدول الاشتراكية بدأت تنظر إلى قضية فلسطين نظرة جديدة ابتداءً من عام ١٩٥٢. الاتحاد السوفيتي من عام ١٩٥٢ إلى يومنا هذا وهو يرد عنا غارات أمريكا وبريطانيا في مجلس الأمن: كم مرة أمريكا وبريطانيا تقدمت بمشروعات لمجلس الأمن، فيها إهانة لكرامتنا، فيها إهانة لشرفنا، في مجلس الأمن يتقدمون بمشروعات تدعو إلى الصلح بين العرب واليهود. .إلى إهدار حق الشعب الفلسطيني فلا نجد إلا الاتحاد السوفيتي بحق الفيتو، يرفع يده حتى يدفع هذا العار عن شرف الأمة العربية. ومن أجل هذا فإن منظمة التحرير الفلسطينية تمد يدها إلى الدول الاشتراكية حيث كانت في هذه الدنيا، إلى الاتحاد السوفيتي والدول المرافقة والمشاركة في هذا الطريق الكبير. نمد يدنا إليها لكن مد يد الأحرار إلى الأحرار والثوار إلى الثوار.

في هذا الوقت بالذات الذي كانت فيه الشخصية الفلسطينية تكبر وتنمو، في هذا الوقت الذي كانت تتحرك فيه القضية الفلسطينية على يد الشعب الفلسطيني، في هذا الوقت الذي كان فيه العمل العربي يتحرك بخطى ثابتة، طلع علينا بورقيبة بمقترحاته التي بدأ فيها في المشرق هنا، بعد أن خرج من القاهرة، وقد كان عجيباً غريباً أن الحبيب بورقيبة وقد استقبل هنا في البلد الذي يستقبل فيه الأحرار والذي يستقبل فيه الناس بكل ضيافة لم يكن له كلام حول القضية الفلسطينية من قريب أو من بعيد، وحتى إذا ما خرج من هنا، من القاهرة، من الجمهورية العربية المتحدة، إذ به يرسل التصريحات تلو التصريحات حول القضية الفلسطينية، وتساءل كثير من الناس وقرأت كثيراً من المقالات: لم ثار الشعب الفلسطيني على تصريحات بورقيبة؟ ولم تثور منظمة التحرير الفلسطينية على تصريحات بورقيبة؟ ولِمَ تأخذ منظمة التحرير الفلسطينية زمام المبادرة في طلب فصل تونس من الجامعة العربية، وإسقاط عضوية بورقيبة من مؤتمر الذروة العربي؟ سؤال عجيب غريب، من يطلب هذه المطالب إلا الشعب الفلسطيني صاحب قضية فلسطين أولاً وأخيراً.

نحن رفعنا هذه الصرخات ورفعتها معنا الدول العربية، إن موقف الشعب

الفلسطيني واضح وصريح، إن الشعب الفلسطيني لا يقبل أنصاف الحلول، إن الشعب الفلسطيني لا يقبل التقسيم ولا التوطين، الشعب الفلسطيني يرفض التعايش السلمي مع إسرائيل، ولا نرفضه من عاطفة فوّارة وانما نرفض ذلك عن رويّة وعن بصير، نرفض ذلك عن تفكير هادئ.

كيف يمكن أن يكون هنالك مصالحة بيننا وبين إسرائيل والنزاع القائم بيننا وبين إسرائيل ليس نزاعاً على حدود وليس نزاعاً عقائدياً، ليس نزاعاً على اتفاقية تجارية؟ بين تونس وبين فرنسا كان النزاع حول بنزرت وحول الجلاء وحول القواعد العسكرية، لكن النزاع بيننا وبين إسرائيل هو نزاع الوطن وهو نزاع الأرض.. هل هذه الأرض للأمة العربية؟ هل هذا الوطن هو للأمة العربية وللشعب الفلسطيني؟ الحبيب بورقيبة يقول إننا إذا حاولنا أن نأخذ شبراً واحداً من إسرائيل فإن ذلك مناف للأخلاق. أي قاموس للأخلاق، أخلاق بورقيبة هذه التي تمنعنا من تحرير أرضنا شبراً بعد شبر وجبلاً بعد جبل وقريةً بعد قرية حتى نطهرها خالصة للأمة العربية.. ثم من أين لبورقيبة أن يقرر مصير الشعب الفلسطيني؟ القضية لنا.. تحرير فلسطين يقع على عاتق الأمة العربية من غير شك، ولكن تقرير المصير هو لشعب فلسطين، شعب فلسطين هو الذي يقرر مصير فلسطين وليس بورقيبة، إن قضية فلسطين هي لنا، نحن أصحابها وفينا كثير من الكفاءات، فشعب فلسطين غني بالكفاءات والعبقريات. بعد التشريد وبعد النكبة تشتتت كفاءاتنا في الوطن العربي الكبير، أبناؤنا في الكويت يقومون بعبقريتهم وكفاءاتهم في بناء وطننا في الكويت وهو وطننا، أبناء فلسطين في ليبيا كذلك يعملون في ليبيا يساهمون في البناء والإنشاء، على أكتافنا نحن أبناء فلسطين نبني الوطن العربي.. إذا كانت الكفاءات الفلسطينية قادرة على بناء الوطن العربي الكبير، أفليست قادرة على تقرير المصير في الوطن الصغير.

ثم طلعت بعد ذلك الإذاعات التونسية تقول إن منظمة التحرير الفلسطينية قد وقفت موقفها هذا تبعاً لموقف القاهرة، وإن منظمة التحرير الفلسطينية ومن يعملون في منظمة التحرير الفلسطينية هم عملاء للقاهرة، وحاشا لله أن يكون في هذا الكفر من الكلام أو هذا الفجر من الكلام قليل أو كثير من الحق.

أولاً إن القاهرة معقل ثوار وحولها ثوار، ما حولها من عملاء. قال لكم الرئيس جمال عبد الناصر متواضعاً، وهي صفة عظيمة من صفات الرجل العظيم، قال لكم: إنه واحد من الثوار ولكننا نعلم أنه أكبر الثوار.. وحوله لا يكون مرتزقة

ومأجورون وعملاء، ولكن يكون حوله ثوار وأحرار، هذا بالنسبة إلى الرئيس وإلى القاهرة. أما بالنسبة إلينا فالحق كذلك قاطع ثابت: نحن شعب فلسطين لسنا شعب عملاء ولكننا أبطال وثوار وأحرار، وليس بين الفلسطينيين عميل واحد وليس فينا عملاء، وأقول هنا والرئيس عبد الناصر حاضر هنا: نحن مع الرئيس عبد الناصر زملاء سلاح ورفاق نضال.

يطالبنا الرئيس بورقيبة أن نكون على الحياد في الخلافات العربية، نحن نعلم أن هناك خلافاً بين تونس والقاهرة، وأن موقفنا هذا لم ينبع من خلاف بين تونس والقاهرة سواء كان هذا الخلاف قائماً أو موهوماً، نحن على الحياد حقاً إذا وقعت خلافات بين الدول العربية، فليس من شأننا أن يكون لنا موقف منها، مع أننا نطمع أن لا تكون قضية فلسطين عامل تفرقه، بل نريد أن تكون قضية فلسطين عامل توحيد، لا تهدر الدماء داخل الوطن، ولكن تهدر على حدود إسرائيل. هكذا يجب أن تكون قضية فلسطين، وهذا ما تفرضه قضية فلسطين. نحن على الحياد حقاً في الخلاف العربي لكننا لسنا على الحياد في قضية فلسطين، لا يمكن أن نكون على الحياد بالنسبة إلى قضية فلسطين، فإذا كان الخلاف بين دولتين فنحن نكون مع الدولة التي تكون مع فلسطين. وكل ملك يمشي مع فلسطين فنحن نمشي معه ومن لا يمشي مع فلسطين نرفض أن نمشي معه..

ونحن نجتمع في هذه الأيام أيها الإخوان، وأحداث الاغارات الإسرائيلية على وطننا في الأردن، تلك الأحداث التي أشار إليها الرئيس عبد الناصر بكل عزم وبكل ثقة محذراً ألا تنال من أعصابنا وألا تفت من عضدنا. ونحن منظمة التحرير الفلسطينية نعي عمق هذه الأحداث وأبعادها وأغوارها، نحن في يومنا هذا في اجتماعنا هذا في المجلس الوطني وفي دورته الثانية، نرد على هذه الغارات الإسرائيلية بأن نرسلها تحية صادقة إلى الجيش الأردني الباسل.

وأقول الجيش الأردني الباسل، وأنا أعني بمعناه وبلفظه ومبناه جيش فلسطين الباسل.

إن منظمة التحرير الفلسطينية لا تعرف هذه النعوت والصفات، لا تعرف الاقليميات الضيقة، فنحن أمة واحدة وننادي بالوحدة ونعمل لها، ولا نعرف هذه الصفات والنعوت. وعندما يقال في بعض الأوقات: إن الجيش الأردني ٥٥ في المئة منه فلسطينيون و٤٥ في المئة منه أردنيون، نحن نرفض هذه التجزئة ونرفض هذه النسبة. الجيش الأردني فلسطيني وجيش فلسطين هو أردني، نحن نعتبر كل ضابط في

الجيش الأردني كل جندي في الجيش الأردني أنه فلسطيني، ونعتبر كل أردني فلسطينياً وكل فلسطيني أردنياً. هذا هو موقف منظمة التحرير.

إن نهر الأردن هو نهر من أنهار فلسطين نهر من أنهار الأردن إذا شئتم وحاشا لساقية صغيرة. وأنا أعلم وأنا هنا في مجرى وادى النيل أن نهر الأردن ليس أكبر من ساقية من سواقي النيل أو ترعة من ترع النيل.

هذا النهر الصغير لا يفصل الوطن الواحد ولا نعرف ضفة شرقية ولا غربية، نحن نعرف أن هنالك وطناً واحداً وشعباً واحداً وجيشاً واحداً.

هذه مسألة شرق الأردن، النعت الجديد النعت الاستعماري الذي نعته تشرشل في سنة ١٩٢١، وسماها يومئذ البريطانيون ترانس جوردون، وجاء المترجم العربي ولم يستطع أن يترجمها (عبر الأردن) فترجمها (شرق الأردن) وبهذا أصبح اللفظ هجيناً في ترجمته وفي أصله، ونحن لا نعرف جوردون ولا شرق الأردن، نحن نعرف أنه وطن واحد وأنه شعب واحد، ونحن نطمع قريباً في مجلسنا الوطني هذا أن يكون بيننا من أعضائه وصفى التلي وبهجت التلهوني، هذا الذي تفهمه منظمة التحرير.

ولكن علينا أن نذكر في هذه الغارات عدونا، علينا أن نذكر حين نذكر الضحايا الذين سقطوا حين نذكر المنازل التي نسفت حين نذكر الأطفال الذين تهشموا تحت الأنقاض وتحت الردم، علينا أن نذكر من هو عدونا؟ من الذي فجر هذه الألغام؟ من أين هذه الألغام التي فجرت؟ من أين هذه الأسلحة والذخائر التي حملها الغادرون الإسرائيليون من جاء بالإسرائيليين؟ إلى أرضنا ووطننا؟ علينا أن نرى الصورة في أبعادها الحقيقية وفي أعماقها وأغوارها، من الذي جاء باليهود وبالهجرة اليهودية لثلاثين عاماً؟ وراء الحراب البريطانية وبالتشريعات البريطانية الجائرة حتى ملأوا فلسطين بثلاثة أرباع مليون من اليهود جاؤا من كل أقطار الأرض إلى أرض لا يعرفونها ولا يملكونها، هم شذّاذ تجمعوا وجاء بهم الاستعمار البريطاني. إنّ الذين دخلوا على قرانا وأغاروا تلك الغارات، جاءت بهم بريطانيا وهي التي أنشأت الوطن القومي سنة بعد سنة بكل هذا الجور وهذا العسف وهذا الظلم، وهذه الأسلحة والذخائر التي أطلقوها وفجروها، من أين جاءوا بها؟ لقد جاءوا بها، من الولايات المتحدة من أمريكا ومن ألمانيا الغربية ومن المصادر التي سردها لنا الرئيس عبد الناصر.

إن دم أطفالنا هو في عنق أمريكا، إن ذبح رجالنا ونسائنا ونسف منازلنا

يقع عاتقه على الولايات المتحدة التي جاءت بهذا الشر من البداية، وزير خارجية الولايات المتحدة دين راسك قبل ثلاثة أو أربعة أيام استدعى سفير إسرائيل وأنبّه على هذه الغارات. ما أكذب هذه الأحاديث، هذا تشويه للحقيقة صارخ على الحق، الولايات المتحدة أرسلت إلى إسرائيل قبل ثلاثة أسابيع صواريخ هوك، الولايات المتحدة بواخرها أنزلت مراسيها في ميناء حيفا صواريخ هوك وذهب رئيس وزراء العصابة الإسرائيلية واستقبل صواريخ هوك، أمريكا ترسل الصواريخ إلى إسرائيل ووزير خارجية الولايات المتحدة يستدعي السفير الإسرائيلي ويندد بهذه الغارات.

هذه سخرية على الحق وأكذوبة على العدل. لا تستطيع أن تفعل مثل هذه الأكذوبة ومثل هذا الظلم الصارخ إلا دولة كالولايات المتحدة ألفت هذه المظالم فهي فوق هذا وبعد كل هذا، الولايات المتحدة نفسها ترسل جيشاً عرمرماً على جمهورية الدومنيك، لماذا؟ لأن حكومة الدومنيك الجديدة ليست على مزاج الولايات المتحدة، حكومة من الشعب ليسوا من المهاجرين ولا من الغرباء كالإسرائيليين، ليسوا من الباغين الذين دخلوا على غير أرضهم وعلى غير ديارهم. أبناء جمهورية الدومنيك غيّروا الحكومة غيّروا لونها غيّروا دستورها، فبعثت الولايات المتحدة بجيش عرمرم لأنها لا تريد أن يكون قريباً منها حكومة ليست على مزاجها ولا على شهيتها.

نحن يطلب منا أن يكون في عقر دارنا حكومة ليست على مزاجنا وإنما حكومة باغية تدخل ديارنا وتستبيح أرضنا وتعتدي على كل حقوقنا. والولايات المتحدة بعد هذا تقول إن إسرائيل قد وجدت لتبقى وكان حقاً علينا أن نقول للولايات المتحدة ما دمتم تحبون إسرائيل هذا الحب العجيب وفي هذه الفتنة العجيبة المدللة فخذوا إسرائيل وضعوها حول البيت الأبيض إذا شئتم دون أن تعتدوا على حق الشعب الفلسطيني.

أيها الإخوان:

غداً يجتمع مجلسكم لنحاسب أنفسنا في ما فرّطنا وفي ما قصّرنا وفي العثرات التي وقعنا فيها. إنّ عمر منظمة التحرير الفلسطينية ثمانية أشهر لأن حياتها بدأت بعد مؤتمر الإسكندرية ولقد وقفت أمام صعوبات ولا أريد الآن أن أتحدث عنها، ووقفت أمام عثرات ولا أريد أن أتحدث عنها، يجب أن نحاسب أنفسنا جميعاً في ما قصرنا وأن ننظر في خطيئاتنا، وأن نعرف أين خطيئاتنا وأنا أبدأ بنفسي وأنا الآن أخاطب

المجلس الوطني. أنا أمامكم أمام الحساب حاسبوني في كل خطأ ترونه وقوّموا اعوجاجي في كل خطأ وقعت فيه. فإذا رأيتموني غير جدير بثقتكم ولا حمل أمانتكم فجنبوني جانباً وأتوا برجل آخر يحمل أمانتكم..

لا نريد أن نكرر مآسي القضية الفلسطينية في ماضيها ونتستر على عيوبنا وعلى عوراتنا، فإذا كانت فينا عيوب أو عورات فلنكشف عنها ونعرف مكان الصواب ونَسِرْ فيه. أمامنا أمور تتصل بالميزانية، وأمور تتصل بالمكاتب وبالرواتب وقد يكون هنالك كثير من الخطأ، وكثير من العثرات، وكل هذا يجب أن يستحوذ على اهتمامنا، ولكن شيئاً واحداً يجب ألا تشغلنا عنه هذه الأمور على أهميتها، فنحن في منظمة التحرير الفلسطينية أمام هدف كبير، هدفنا الكبير الذي يجب ألا يغيب عن أبصارنا لحظة واحدة هو تعبئة الشعب الفلسطيني في معركته من أجل تحرير وطنه.

يجب أن نعدّ الشعب الفلسطيني لمعركته، الأمة العربية تعد نفسها لمعركتها الكبيرة، ذكر لكم الرئيس جمال عبد الناصر ما تعانيه الجامعة العربية والعمل العربي الموحد.

ما تعانيه اجتماعات الرؤساء والملوك والوزراء، وأنه لابد هنالك من العمل الثوري العربي الكبير. نحن منظمة التحرير الفلسطينية سنجتمع غداً أيها الرئيس عبد الناصر لنرى أين مكاننا في هذا العمل الثوري العربي الكبير؟ نحن نعد أنفسنا لمعركة التحرير نجند شبابنا ورجالنا ونساءنا، والعمل الثوري الكبير يعد نفسه للمعركة الكبرى، كل ما نريده من الجيوش العربية أن تقف على الحدود ثابتة الخطى، كل ما نريده من الجيوش العربية ألا ترجع خطوة واحدة إلى الوراء بعد أن تستكمل عتادها وسلاحها وتدريبها، كل ما نريده من الجيوش العربية أن ترد الثارات والغارات، كل ما نريده من الجيوش العربية أن تقف وقفة رجل واحد وينطلق الشعب الفلسطيني وهو قادر على تحرير وطنه.

(١٦)

بيان الشقيري لشعب فلسطين حول مؤتمر القمة في الدار البيضاء، أيلول/سبتمبر ١٩٦٥

إخواني أبناء فلسطين:

تقف منظمة التحرير الفلسطينية هذه الأيام على عتبات عامها الثاني، فلقد بدأت عامها الأول في مؤتمر القمة العربي في الإسكندرية وبعد أيام قلائل ستقدم المنظمة إلى مؤتمر الملوك والرؤساء في الدار البيضاء تقريراً عن الإنجازات التي تم تحقيقها والتي نتطلع إلى بلوغها. إنَّ من حق الشعب الفلسطيني أن يعرف حقائق هذا التقرير قبل أن يعرفها الملوك والرؤساء، فإن قضية فلسطين هي ملك شعب فلسطين ومن حق الشعب أن يعرف أين وصلت قضيته المقدسة.

لقد انتهى إلى غير رجعة ذلك الزمان الذي كانت تعالج فيه قضية فلسطين في الاجتماعات المقفلة محجبة وراء الأستار، تكتنفها أشباح من الأسرار، ثم تصرف أمورها بالإشارات والبسمات بعيدة عن الشعب والشعب بعيد عنها.

وفي طليعة إنجازات المنظمة، أريد اليوم أن أضع أمامكم الأمور العسكرية أولاً: فنحن منظمة تحرير ولا تحرير من غير تنظيم ولا كفاح من غير تدريب وسلاح. ولقد قطعنا شوطاً بعيداً في إنشاء جيش التحرير، فوحداتنا العسكرية تدرب أحسن تدريب وعلى أيدي أعلى الخبرات العربية، والسلاح بأيدي جنودنا أمضى سلاح والنظام أبدع نظام، ثكناتنا ومراكزنا في قطاع غزة، في الجمهورية العربية المتحدة، في العراق، وفي سوريا، والعشرات من شبابنا يتعلمون صناعة التحرير فناً وتدريباً في القاهرة ودمشق وبغداد.

جيشكم هذا، يا أبناء فلسطين، يشكل ويبني ويسلح ويدرب ليكون جيش تحرير بكل ما في التحرير من معنى، جيشكم هذا يا أبناء فلسطين ليس الجيش النظامي الرابع عشر بين جيوش الدول العربية، ولكنه جيش نظامي ثوري كتائبه من الفدائيين الذين ينتظرون ساعة الصفر ليكونوا طلائع الفداء في معركة التحرير. . . وقد افتتحت المنظمة معسكرات للتدريب الشعبي في قطاع غزة والجمهورية العربية المتحدة والكويت، فلا بد لجيش التحرير من قاعدة شعبية مدربة يستمد منها على الدوام قوافل أبطاله.

ولقد أقبل شبابنا وطلابنا على التدريب العسكري بحماسة بالغة مثيرة للإعجاب والتقدير، وبلغ عدد الذين أتموا فترة التدريب ثمانية آلاف بين شاب وطالب. هذه هي انجازات المنظمة من الناحية العسكرية، أمّا في مجال التنظيم العام فقد أنشأت المنظمة مقرها الرئيسي في مدينة القدس وفيه الدوائر الست الآتية:

١ ـ الدائرة العسكرية

٢ ـ دائرة الشؤون السياسية العربية

٣ ـ دائرة الشؤون السياسية الخارجية

٤ ـ دائرة الإعلام والتوجيه الوطني

٥ ـ دائرة التنظيم الشعبي

٦ ـ وأخيراً الدائرة المالية

وكل هذه الدوائر مجمّعة في مقر المنظمة حيث يرفرف علم فلسطين توكيداً لشخصية شعب فلسطين، وارتباطه بأرض فلسطين، وتعلقه بمدينته الخالدة بيت المقدس، الحاضرة الأولى لفلسطين. وافتتحت المنظمة مكاتب لها في معظم العواصم العربية لا لتكون سفارات دبلوماسية أو لتؤدي عملاً مكتبياً روتينياً ولكنها لتحمل رسالة الكفاح والنضال إلى الأمة العربية ولتكون الصلة الدائمة مع الحكومات العربية في كل ما يتعلق بقضية فلسطين، ولتعنى هذه المكاتب بشؤون أبناء فلسطين، وما أكثر هذه الشؤون بل ما أكثر هذه الشجون، ولتعينهم في ما يواجهون من مصاعب، وما أقسى هذه المصاعب وأعسرها.

ومن الناحية المالية أنشأت المنظمة الصندوق القومي لتمويل حركة الكفاح الفلسطيني، ويقوم على إدارة الصندوق نخبة من أبناء فلسطين الذين عرفوا

بالكفاءة الممتازة في ميدان الأعمال العامة، وأن حسابات هذا الصندوق مفتوحة أمامكم جميعاً، يا أبناء فلسطين، على من شاء أن يحاسب ومن شاء أن يدقق ومن شاء أن يفتش، فإن أبواب الصندوق مفتوحة على مصراعيها، وهذه هي أول مرة في تاريخ القضية الفلسطينية تكون فيها أموال الشعب تحت مراقبة الشعب. وفي مجال الإعلام قامت المنظمة بنشاط بارز: فقد أسست مكاتب في عدد من الدول الصديقة، واشتركت في عدد من المؤتمرات الدولية والعربية، وأرسلت عدة وفود إلى كل آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية والفاتيكان للتعريف بحقائق القضية الفلسطينية.

وفي هذا الميدان تصارع المنظمة عدوها إسرائيل، وهي تتفوق علينا في الخبرات وفي الإمكانيات ولها سبق طويل الزمان. وأنشأت المنظمة إذاعة مستقلة ترفع صوت فلسطين عالياً على أمواج الأثير، وهي تجعل الفن واللحن والكلمة في خدمة فلسطين، وبهذا تلتقي أسماع الشعب وأفئدة الشعب على أمله الكبير أمل العودة والتحرير.

وفي ميدان البحث العلمي أنشأت المنظمة مركزاً للأبحاث والدراسات عن القضية الفلسطينية في جميع مراحلها وتطوراتها، ولطالما كانت الشكوى الصارخة والحاجة الملحة إلى معهد علمي تتجمع فيه كل الدراسات عن قضية فلسطين لنستطيع أن نؤكد عن حق أن العالم والحق يلتقيان في قضية فلسطين. ولا بد لي في ختام إنجازات المنظمة إلا أن أشير إلى ذلك النصر الدولي الكبير الذي حققته زيارة وفد المنظمة إلى الصين الشعبية: ولست أريد أن أتحدث عن الاستقبالات الشعبية تلك الاستقبالات الشعبية الكبرى التي لقيناها، ولا أريد أن أتحدث عن الاجتماعات الرسمية التي عقدناها مع زعماء الصين الشعبية، ولا أريد أن أتحدث عن البلاغ المشترك الذي وقعه رئيس وزراء الصين من جانب، ورئيس المنظمة من الجانب الآخر، تأييداً لكفاح الشعب الفلسطيني في تحرير وطنه. ولكني أكتفي أن أقولها كلمة موجزة كلمة مليئة بالمعاني: إنّ الاتفاق الذي تم بيننا وبين الصين الشعبية تناول أموراً هامة، أموراً غير سياسية لا أبيح لنفسي أن أكشف عن تفاصيلها من وراء هذا المذياع، وشعب فلسطين شعب ذكي الفؤاد تغنيه الإشارة عن العبارة.

هذه هي إنجازات منظمتكم يا أبناء فلسطين، إنجازات استطعنا تحقيقها في عام واحد فقط مع أننا نبني على أرض مملوءة بالخرائب والدمار. بدأنا على العدم لا نملك

من قضيتنا إلا الدموع والحسرات ولا نملك من قضيتنا إلا الأماني والتمنيات، وعلى ظهورنا تركة حزينة مثقلة بالمغارم والمظالم، مرهقة بالكارثة بأمراضها وأعراضها. هذه هي إنجازات المنظمة لو تحدثنا عنها قبل عام لكان الحديث خيالاً من خيال، ولقد كان الكيان عن الكلام الفلسطيني مشبوهاً أو حراماً، وكان إنشاء جيش التحرير حلماً طريفاً غارقاً في دنيا الأحلام، وكان إنشاء صندوق فلسطين نظيفاً كريماً من الأطياف، وكانت إقامة مكاتب لفلسطين في العالم العربي والعالم الدولي أملاً من أعذب الآمال. أما الاعظم والأهمّ فهو إعادة بناء الشخصية الفلسطينية وتجسيد الإرادة الفلسطينية، واسترداد الكرامة الفلسطينية وقد حققناها بعد أن كانت أمراً بعيد المنال يقف دونه التشتيت والتشرد والضياع.

اليوم وقد تحقق كل هذا.. فإن منظمة التحرير حقيقة قائمة ومعها جميع مؤسساتنا القومية، وجيش التحرير الفلسطيني حقيقة قائمة بقيادته بضباطه بجنوده بثكناته وبأسلحته، وفي هذا كله تتمثل إرادتنا وشخصيتنا وتتمثل آمالنا وعزائمنا، ونقف على أول الطريق لتحرير الوطن السليب. ولم تكن هذه الإنجازات يا أبناء فلسطين سهلة أو لينة، فنحن لم نجد هذه الإنجازات على قارعة الطريق لقية أو لقطة، لقد انتزعت هذه الإنجازات من مخالب النكبة ومن أنياب الكارثة: كل شيء كان معدوماً ومفقوداً ولكنه أصبح الآن قائماً وموجوداً، وإن لم يكن إيجاده بالأمر اليسير، وكان لابد من سهر وصبر وكان لابد من دهاء ومكر ﴿**والله خير الماكرين**﴾.

أجل يا أبناء فلسطين، لم تكن هذه الإنجازات سهلة فقد وجدنا أنفسنا بعد الكارثة أمام كوارث ثلاث:

الأولى أننا فقدنا وطننا وسيادتنا على وطننا.

الثانية أن شعبنا تشتت في الوطن العربي ليعيش تحت ظروف مريرة وقاسية.

الثالثة: أن إرادتنا الشعبية قد احتجبت وقد سقط زمام القضية من أيدينا. ولما قامت المنظمة لتعدّ شعب فلسطين لمعركة العودة والتحرير، رأت نفسها وجهاً لوجه أمام المشكلة الكبرى: منظمة تحرير ومن غير وطن من غير شعب متجمع ومن غير إرادة حرة. ولم يسبق لأي حركة تحريرية، أي حركة تحريرية في التاريخ أن واجهت مثل هذا التحدي الكبير، فقد قاتل كل شعب أي شعب على وطنه من جباله وشواطئه ووهاده ولم يكن قتاله مشدوداً بإرادة غيره أو مربوطاً بمشيئة سواه.

ومن أجل ذلك فإن منظمة التحرير لم تكن تملك منذ البداية الإرادة الحرة في التخطيط والتنفيذ.

لقد نشأت المنظمة أسيرة لظروف الكارثة التي ولدت على فراشها. وكان لا بد للمنظمة كي تحرر الأرض السليبة أن تحرر الإرادة الحبيسة، إرادة الشعب العربي الفلسطيني. ويوم يكتب تاريخ الكيان الفلسطيني بكل أسراره وتفاصيله ستعرف أيها الشعب أن قيام منظمة التحرير كان أعظم عمل نضالي ثوري أمكن تحقيقه بعد تسعة عشر عاماً من النكبة.

ويوم يحقق الله العودة الكريمة إلى الوطن الحبيب، سيكتب التاريخ أن قيام منظمة التحرير كان المرحلة الأولى في تحرير الوطن السليب. ولكن ليس معنى هذا أن نقعد عند هذه الإنجازات نفاخر بها ونطرب على أمجادها، فإن هذه الإنجازات يجب أن تزداد رسوخاً واتساعاً. العام الذي مضى.. بإنجازاته، فماذا أعددنا لعامنا المقبل؟ ما هي خططنا لعامنا المقبل؟ بعد بضعة أيام سيبدأ مؤتمر الملوك والرؤساء اجتماعاته في الدار البيضاء وسيشترك وفد المنظمة في هذه الاجتماعات فماذا نريد من الملوك والرؤساء في الدار البيضاء؟ سندخل الدار البيضاء وعلى سيارة وفدنا علم فلسطين مرفرفاً، سنجد أنفسنا إلى جوار الملوك والرؤساء كتفاً إلى كتف نأكل على موائدهم ونساهم في اجتماعاتهم ونخط توقيعنا بين تواقيعهم. وقد يكون في ذلك إشباع لضعفنا الإنساني أو لغرورنا الإنساني، ولكن ما لهذا ذاهبون إلى الدار البيضاء...

إن تمثيل الشخصية الفلسطينية في مؤتمر الملوك والرؤساء يحمل معنى رحباً سامياً وما في ذلك شك ولا ريب، بعد أن لم يكن لفلسطين كلمة تقال أو صوت يسمع في السنين التي جاءت بعد الكارثة، ولكن ما لهذا نحن ذاهبون إلى الدار البيضاء. إن مظاهر الحفاوة والتكريم التي سنلقاها في الدار البيضاء ستطلق ألسنتنا بالحمد والشكر، وإن كانت ستملأ قلوبنا أسى وحزناً، فلا كرامة لإنسان من غير وطنه الصغير، وإن كان يعيش في وطنه الكبير، ولكن ما للتكريم ولا للحفاوة نحن ذاهبون إلى الدار البيضاء.

نحن ذاهبون إلى الدار البيضاء لتحقيق خطتنا وتذليل مصاعبنا، فما هي خططنا وما هي مصاعبنا؟ إن جيش التحرير العربي الفلسطيني يجب أن يزداد عدداً وعدداً، جيش التحرير يجب أن تنشأ كتائبه على أرض فلسطين حيثما كانت أرض فلسطين وعلى طول خطوط الهدنة من الناقورة حتى رفح، فهناك المنطلق

الكبير إلى التحرير. ونظام التجنيد، ولا أسميه الإجباري لأن أبناء فلسطين جميعاً في شوق إلى السلاح، ونظام التجنيد هذا يجب أن يشمل جميع القادرين على حمل السلاح من شعب فلسطين، الشعب كله مصمم أن يكون في الميدان في قلب المعركة.

نظام التجنيد يطبق الآن في قطاع غزة على العائدين وعلى المقيمين على السواء، وجميعهم يقبلون على التجنيد بكل حماسة وحمية تلاحقهم تهاليل الآباء وزغاريد الأمهات. ولكن شرف الجندية الذي حمله قطاع غزة بكل إمكان وإيمان يجب أن يشمل أبناء فلسطين جميعاً حيثما أقاموا في الوطن العربي الكبير في سوريا، وفي لبنان، وفي الأردن شعبنا، وفي الأردن وطننا، وكل رابية في الضفة الغربية هي جيش بذاته. إن فلسطين ليست لأبناء غزة وحدهم ولكن فلسطين هي لشعب فلسطين بأسره، والشعب كله يجب أن يتساوى أمام الحقوق والواجبات وفي ميدان البذل والتضحيات.

وهذا أول ما سندعو الملوك والرؤساء إلى تحقيقه. هذا بالنسبة إلى جيش التحرير، أما بالنسبة إلى حياتنا القومية العامة فهناك موضوع توليه المنظمة كل اهتمامها وكل عنايتها، وهو السفر والإقامة والعمل لأبناء فلسطين.

إن منظمة التحرير تدرك إدراكاً عميقاً جميع المتاعب التي يعانيها أبناء فلسطين من حيث السفر والإقامة والعمل، وإنها مصاعب قد طال عليها الزمن ولا يمكن أن ترضى المنظمة بقاءها واستمرارها. ولقد صدرت بشأن هذا الموضوع عدة توصيات من الجامعة العربية خلال التسعة عشر عاماً الماضية ولكن بقيت المصاعب وبقي أهل فلسطين يقاسون ويعانون.

منذ بدأت المنظمة أعمالها وهي تتابع موضوع السفر والإقامة والعمل تلاحقه من لجنة إلى لجنة ومن اجتماع إلى اجتماع ومن دولة إلى دولة، حتى استطعنا إدراجه أخيراً على جدول أعمال الملوك والرؤساء في الدار البيضاء، وستتقدم المنظمة بمطالب حازمة تدعو إلى معاملة أبناء فلسطين معاملة المواطنين يسافرون ويقيمون تماماً كما يفعل المواطنون.

يدخل في هذا المجال أيضاً موضوع التنظيم الشعبي وإجراء الانتخابات العامة للمجلس الوطني المقبل. وفي هذه الأمور كذلك ستطالب المنظمة بأن تيسر الطريق أمامنا للعمل القومي البناء بعيداً عن التدخل في الشؤون الداخلية لأية دولة عربية،

فإن لكل فلسطيني أن يمارس حقه القومي كاملاً في جميع النشاطات الشعبية. إن قيام تنظيم شعبي وإنشاء مجلس وطني منتخب انتخاباً حراً يؤلفان خطوة كبرى في إعداد الشعب الفلسطيني لتحرير وطنه، ومنظمة التحرير لا تقوم من غير شعب والشعب لا ينهض من غير تنظيم، ولا تنظيم إلا إذا توافرت حرية الحركة والعمل والاجتماع بعيداً عن أية مؤثرات وإغراءات.

والواقع أن هذه الأمور كلها تنبع من موضوع كبير هو حرية المنظمة في مجال العمل القومي، لقد ولدت المنظمة بترخيص من الدول العربية، ولم يكن هذا ما اختاره الشعب الفلسطيني، ولكن هذا ما فرضته الكارثة التي حلت بوطنه، وهذا ما انتهى إليه أمر المنظمة بعد مؤتمر الإسكندرية إلى يومنا هذا.

المنظمة تمارس نشاطها بقدر ما سمحت الدول العربية، وهذا السماح يتفاوت ليناً وشدة من دولة إلى دولة أخرى، لكننا نطمع في مؤتمر الدار البيضاء أن ننتقل إلى مرحلة أخرى إلى مرحلة الحرية الكاملة في مجال النشاط القومي.

إذا كنا قد فقدنا أرضنا فلا يجوز أن نفقد إرادتنا، ولا يجوز أن نفقد حرية العمل من أجل قضيتنا، تلك هي مطالبنا سنطرحها أمام المؤتمر بكل صدق وبكل صراحة وعزيمة وسندافع عنها ما في وسعنا بالجهد من غير مواربة أو مجاملة.

لقد ضاعت فلسطين في مؤتمرات حافلة بالمواربة وفي اجتماعات غارقة بالمجاملة، ولكن ماذا لو رفضت مطالب المنظمة كلها أو بعضها؟ ماذا لو قبلتها بعض الدول العربية ورفضها البعض وتحفظ عليها البعض الآخر؟ ذلك هو السؤال الكبير ذلك هو السؤال الخطير هذا السؤال إلى أبناء فلسطين يجب أن يعيشه كل فلسطيني في عقله وفي فؤاده، ولست أسمح لنفسي بالإجابة عن هذا السؤال بالقول المشهور لكل حادث حديث. هذا القول صحيح في الأيام الرخوة من الحياة الرغيدة ولكنه ليس جديراً بقضية فلسطين ولا شعب فلسطين ولا كارثة فلسطين، وعلينا أن نفكر في الحديث قبل الحادث.

ولهذا فإني أدعوكم يا أبناء فلسطين جميعاً إلى التقدير وإلى التفكير، وقدروا أن تفشل مطالبنا كلها أو بعضها بل قدروا أن ينهار مؤتمر الملوك من أساسه ثم فكروا ماذا يجب أن نعمل، ويجب أن نقدر جميعاً يجب أن نفكر جميعاً، فإن منظمة التحرير ليست رئيس منظمة ولا أعضاءها ولا مدراء ها ولا موظفيها، إن المنظمة هي للشعب وأن المنظمة هي أمل الشعب.

في ذهني أيها الإخوان أفكار متعددة وخواطر شتى للإجابة عن هذا السؤال الكبير الخطير: ماذا نعمل إذا فشلت مطالبنا أو فشل المؤتمر؟ سأبقي ما في نفسي في نفسي لأزيده نضجاً وتفكيراً وتأملاً، ثم لأضعه في ميزان النتائج التي نصل إليها في مؤتمر الدار البيضاء. ومن أجل ذلك فسأعلن رأيي إلى الشعب سأعلن موقفي إلى الشعب من الدار البيضاء أو بعد الدار البيضاء ويومئذ يقول الشعب كلمته!!...

(١٧)

بيان الشقيري بعد عودته من مؤتمر الدار البيضاء، أيلول/سبتمبر ١٩٦٥

يا أبناء فلسطين، يا رجالها ونساءها، يا شبابها وطلابها، يا فلاحيها وعمالها، استمعوا إلي.

يا أبناء فلسطين في الأردن، حيث أرضنا الطيبة وشعبنا البطل.

يا أبناء فلسطين في قطاع غزة، حيث الرقعة الغالية تضم المقيمين والعائدين.

يا أبناء فلسطين، في سوريا ولبنان، في العراق والكويت والخليج ـ في السعودية والعربية المتحدة.

يا أبناء فلسطين، في الشمال الأفريقي من الوطن العربي حتى المحيط.

أنصتوا إليّ جميعاً، أعيروني سمعكم وعقلكم وضميركم، لأحدثكم عن القضية المقدسة التي تملك عليكم سمعكم وعقلكم وضميركم وجوارحكم وكل حياتكم.

ولست أحدثكم عن ماضي قضيتكم، فأنتم تعيشون إلى يومكم هذا قضية فلسطين، وكارثة فلسطين: تعيشونها في الخيام المهلهلة التي مزقتها السنون، وفي الكهوف التي احتوتكم الأعوام تلو الأعوام، في مدننا المشرفة على أرضنا السليبة، وفي قرانا المطلة على شاطئنا الخصيب وقد احتله الغاصب الدخيل.

ولكني أحدثكم عن حاضر قضية فلسطين إلى المرحلة التي بلغتها: أحدثكم عن مؤتمر الدار البيضاء، وفيمَ نجح وفيمَ فشل وأخفق؟

وسأحدثكم يا إخواني أبناء فلسطين، حديثاً واضحاً صريحاً كما أحدث نفسي

في نجواتي، لا أخفي عنكم أمراً إلا ما ينفع العدو أو يشمت له، فعند ذلك الحد وقوفي وصمتي.

لقد انعقد مؤتمر الدار البيضاء على شواطئ المحيط، وانعقدت حوله آمال الأمة العربية من المحيط إلى الخليج، وكان على جدول أعماله، عدة مواضيع لو جمعنا أطرافها لالتقت كلها تحت عنوان واحد عمره تسعة عشر عاماً، ألا وهو تحرير فلسطين.

وتحرير فلسطين، في أبسط بديهياته، يقوم على حقيقتين راسختين، تسيران جنباً إلى جنب في ترابط وانسجام: الأولى إعداد الشعب الفلسطيني إعداداً روحياً وعسكرياً ليخوض بنفسه معركة التحرير كطليعة للبذل والفداء.

والحقيقة الثانية تعبئة طاقات الأمة العربية، الروحية والمادية والعسكرية، منسقة منظمة موحدة تناضل كلها في ميدان التحرير.

ومن هنا كان إنشاء القيادة العربية الموحدة لتكون الأداة الفعالة للكفاح العربي، ومن هنا كان إنشاء منظمة التحرير، بجيش التحرير، لتكون الأداة المنفذة لحشد طاقات شعب فلسطين، استعداداً لتحرير فلسطين.

وقد أمضى مؤتمر القمة العربي في الدار البيضاء، كل أيامه وبعض لياليه وهو يبحث موضوع تحرير فلسطين، ولو أننا استثنينا الأمور العسكرية، فإن الحوار الذي دار في الجلسات المقفلة ليس سراً نخشى إذاعته، فإنه الحوار الذي يدور على ألسنة الملايين من الأمة العربية، في الحواضر والبوادي، إنه السؤال القديم الذي انطلق منذ النكبة: متى يكون تحرير فلسطين وكيف؟

ولقد دخل السؤال إلى الغرفة المقفلة التي التقى فيها الملوك والرؤساء، فهو سؤال كالموت يقتحم على الناس خلوتهم ولو كانوا في بروج مشيدة، فماذا كان الجواب؟

على الصعيد العربي أجاب مؤتمر القمة في الدار البيضاء عن هذا السؤال الكبير، بتوقيع التضامن العربي وإقرار خطة القيادة الموحدة لتحرير فلسطين.

والتضامن العربي وثيقة لا يمكن أن تنتقص من قدر المبادئ التي تضمنتها، والجديد فيها توكيد التوكيد، فجميع هذه المبادئ مودعة في ميثاق الجامعة وقراراتها، في أجمل عبارة وأكرم صياغة. ولقد مضى على الدول العربية عشرون عاماً منذ وقعوا ميثاق الجامعة، ولم يستطيعوا أن يحققوا التضامن العربي فيما بينهم، ومع هذا فإن

منظمة التحرير لا تستطيع أن تنكر أن هذه الخطوة الجليلة إذا نفذت بروح من الجد والإخلاص، يصح اعتبارها من أروع إنجازات مؤتمر القمة العربي، فإن تضافر الجهود العربية هو بداية الطريق لتحرير فلسطين.

وحين تحدثت باسم منظمة التحرير عن موضوع التضامن العربي أعربت عن الرجاء الملح والدعاء الحار، أن يشطب هذا الموضوع من جدول أعمال القمة العربي وإلى الأبد. وأكدت أن قضية فلسطين، بقداستها وفداحتها، تدعو إلى التضامن من غير شك، ولكن تكرار هذا الموضوع على جدول أعمال الملوك والرؤساء، ليس دليل خير، بل إنه دليل شر. إن وجود هذا الموضوع على جدول الأعمال ينبئ أننا مختلفون على الدوام، وأننا كلما التقينا تعاهدنا على التضامن لنلتقي في العام التالي، ونتعاهد على التضامن مرة أخرى.

ولقد ناشدت مؤتمر القمة بأن نبطل الشعار المألوف (فلسطين فوق الخلافات) فهذا الشعار جميل حقاً ولكن ما هو أسمى وأروع أن نرفع شعاراً أحق وأجدر (. . . لا خلافات وفلسطين محتلة).

أما بالنسبة للخطة العربية لتحرير فلسطين، فإن الذي تم الاتفاق عليه في هذه المرحلة أدنى بكثير من الإمكانات الضخمة التي تملكها الأمة العربية، إنها ليست في مستوى الذروة حقاً، ومع هذا، إذ استطاع الجهد العربي الموحد أن ينقل هذه الخطة من الورق إلى الميدان، يكون مؤتمر الدار البيضاء قد حقق إنجازاً جديراً بالتقدير، وستظل الأمة العربية ومعها شعب فلسطين، على موعد حاسم مع مؤتمر القمة المقبل في الجزائر نتطلع يوماً بعد يوم خلال العام كله، لنرى من الذين صدقوا في ما عاهدوا ومن الذين تخلفوا.

والواقع أن التخلف قد بدأ يتسلل إلى مؤتمر القمة العربي بعد أن أنهك الجامعة العربية منذ أن نشأت الجامعة العربية.

ولقد أصبح معروفاً أن الأردن عارض دخول القوات العراقية والسعودية، وبهذا أصبح المشروع العربي لتحويل الروافد من غير حماية عسكرية. لقد بدأنا المشروع بجلجلة صارخة، ثم تركناه تحت رحمة القدر فتحول التمويل إلى طريق آخر!! نعرف نهايته.

ولم يكن التخلف وحده هو الذي تسلل إلى مؤتمر القمة، فقد أخذ الروتين يزحف إليه زحفاً، ولقد ناشدت باسم منظمة التحرير، أن لا تقع مؤتمرات القمة

ضحية الروتين كما وقعت المنظمة العربية، وقد ضربت على ذلك مثلاً حياً يتجسد في ما وصل إليه مشروع المؤسسة المالية لتحرير فلسطين. هذا المشروع تقدمت به المنظمة إلى مؤتمر القمة في الإسكندرية، وهو مشروع وضعه نفر من الأخصائيين العرب، يهدف إلى إنشاء مؤسسة مالية ذات موارد ثابتة تتولى تمويل حركة الكفاح العربي لتحرير فلسطين، ومؤتمر الإسكندرية أحال المشروع لدراسته إلى لجنة متخصصة تؤلفها الجامعة، وقد قامت تلك اللجنة بدرسه فعلاً ووافقت على الكثير من الأسس التي اقترحتها المنظمة، فماذا كان مصير المشروع في الدار البيضاء؟ أحيل مرة ثانية لدراسته ثانية.

هذا هو أسلوب الروتين الذي نخر العمل العربي خلال تسعة عشر عاماً طوالاً ونحن في سباق مع الزمن، والزمن لا يرحم ولا يهمل.

ليس هذا أسلوب الثورة، وليس هذا أسلوب التحرير، وإذا دخل الروتين إلى مؤتمرات القمة، تهاوت القمة إلى القاع وهوى معها تحرير فلسطين.

والروتين لا يحول دون تحرير فلسطين فحسب، بل إنه في النهاية يؤول إلى تحقيق أطماع إسرائيل وأحلامها في عدوان جديد، وتوسع جديد، ذلك أن الزمن يسير في صالح إسرائيل وليس يسير في صالح العرب. وإذا لم نبادر إلى اختزال الزمن بمضاعفة الجهد، فسيقع تحرير فلسطين تحت رحمة الأسلحة الذرية، حين لا ينفك من قبضتها إلا بصنع السماء.

هذا هو الموقف العربي كما انتهى إليه مؤتمر القمة في الدار البيضاء، موقف إذا رافقه التنفيذ الجاد المخلص، لا نستطيع إلا أن نباركه ونفرح له، وإن كانت الكارثة لم تترك في قلوبنا مكاناً للفرح والسرور.

وأنتقل بكم الآن، يا إخواني أبناء فلسطين، إلى شؤوننا المباشرة، إلى مطالب منظمة التحرير الفلسطينية، التي تقدمت بها إلى مؤتمر القمة في الدار البيضاء.

ولقد كنت على حسرة في نفسي، أن أتقدم بهذه المطالب إلى مؤتمر الملوك والرؤساء. كان ينبغي أن لا يكون لشعب فلسطين في الوطن العربي أية مصاعب وأية مطالب، فقضية فلسطين هي قضية الأمة العربية بأسرها مصيراً ووجوداً، وشعب فلسطين فلذة من الأمة العربية التي تعيش في الوطن العربي الكبير، ومن حقنا أن تلبى مطالبنا من غير طلب، فما هي مطالبنا وماذا كان مصيرها؟ خدمة العلم، التجنيد العسكري كان أول مطالبنا، والأمر واضح بذاته لا يحتاج لإيضاح. . شعب

فلسطين تواق لحمل السلاح، شعب فلسطين متلهف لخوض معركة التحرير فلم لا تيسر له أسباب التجنيد في جميع الدول العربية؟ لقد تشتت شعب فلسطين بعد الكارثة، وشاء القدر أن تكون تجمعاته الكبيرة وراء خطوط الهدنة، في قطاع غزة، في الأردن وفي سوريا وفي لبنان. ومنذ أن وقعت الكارثة وشعب فلسطين يطالب الدول العربية بأن تفتح أمامه أبواب التجنيد، وحين قامت منظمة التحرير أخذت على عاتقها المسؤولية القومية في تعبئة الشعب الفلسطيني، فكان طبيعياً بل واجباً أن تتقدم إلى مؤتمر القمة في الدار البيضاء تطالب بالتجنيد العسكري للشعب الفلسطيني حيثما كان في الوطن العربي الكبير. وقد تحدثت طويلاً في هذا الموضوع أمام الملوك والرؤساء وتركز الحوار في الدرجة الأولى مع الأردن، فإن الأردن هو المنطلق الكبير للتحرر.

وإذا كان لدى بعض الدول العربية أسباب تحول دون التجنيد، ومنظمة التحرير لا تقرها، فإن موقف الأردن ليس له ما يبرره، ففي الأردن بقية وطننا أو بقية شعبنا، وحرام أن يحرم أبناء فلسطين من شرف التحرير، كائنة ما كانت الأسباب، فإن كل الأسباب يجب أن تخضع لهدف التحرير.

أما مطلبنا الثاني فهو حرية السفر والإقامة والعمل لأبناء فلسطين، ولقد كاشفت الملوك والرؤساء بالقيود الثقيلة التي فرضت على أبناء فلسطين بشأن سفرهم وإقامتهم وعملهم في عدد من الدول العربية، وتلوت على المؤتمر بعض الرسائل التي تلقيتها من أبناء فلسطين تشرح ما يعانونه من متاعب. وقد أكدت للملوك والرؤساء الأهمية البالغة لهذا الموضوع لكل فلسطيني في حياته اليومية، وأنه إذا كانت الكارثة قد شردت هذا الشعب البطل، فإنها كارثة أخرى أن يرسف الشعب في هذا العناء تسعة عشر عاماً وفي الوطن العربي الرحيب. وأوضحت بعد ذلك أن تحرير الأرض السليبة لابد له من تحرير إرادة الإنسان الفلسطيني، فيعمل ويسافر ويقيم كأي مواطن في بلده، ذلك لأن تسعة عشر عاماً، تحت أي قانون في العالم مهما كان صارماً، تكفي لتمنحه حقوق المواطن، ونحن لا نطالب من هذه الحقوق إلا بحرية السفر والإقامة والعمل. ولكن هذا المطلب الأساسي لم يجد استجابة كاملة فقد تحفظت عدة دول، ولم يكن يصح لمؤتمر القمة العربي وهو الذي يخطط لتحرير فلسطين، بكل ما ينطوي عليه من تضحيات جسام ومسؤوليات عظام، يواجه شعب فلسطين في هذا الأمر اليسير بهذه التحفظات.

ثم جاءت بعد ذلك المطالب الأخرى المتصلة بالتنظيم الشعبي وضمان الحرية

لانتخابات المجلس الوطني المقبل وما تبع ذلك. والواقع أن هذه المطالب تقع تحت عنوان واحد ألا وهو حرية الشعب الفلسطيني في ممارسة نشاطه القومي، شأنه في ذلك شأن جميع الشعوب العربية الأخرى في مراحل كفاحها.

ولم أدخر جهداً في شرح الضرورة القومية لتيسير الطريق أمام الشعب الفلسطيني لتعبئة طاقاته وتنظيم صفوفه، وأنه كائنة من كانت الخطة لتحرير فلسطين، لا بد لشعب فلسطين أن يكون منظماً معبأ وراء قضيته. وناشدت مؤتمر القمة أن ييسر جميع الأسباب للتنظيم الشعبي، فإذا كانت الشعوب الآمنة في ديارها، المستقرة في وطنها تلجأ للتنظيم الشعبي سبيلاً لحماية مكاسبها القومية، فإن الشعب الفلسطيني المشرد عن وطنه، المتشتت في مهاجره، ليس في حاجة إلى التنظيم الشعبي فحسب، بل إلى الحرية الكاملة للعمل القومي الكامل، وفي جميع مجالات النشاط العسكري والسياسي على السواء.

ولكن هذا الموضوع الخطير، لم يجد استجابة من بعض الدول العربية، وفي مقدمتها الأردن، وحين أخصص الأردن لا أفعل ذلك عن حسد وضغينة، ولكن إدراكاً كاملاً لدوره الكبير الذي هيأته النكبة لإزالة النكبة.

وقد بدا واضحاً بعد أن رفضت مطالب المنظمة في مجموعها، أن منظمة التحرير في حاجة إلى تحرير قبل أن تدخل معركة التحرير، بل وضح فوق ذلك أن شعب فلسطين في حاجة إلى تحرير إرادته قبل تحرير أرضه.

ولقد عدت من مؤتمر القمة في الدار البيضاء، وفي ضميري سؤال كبير: ماذا حققت منظمة التحرير في هذا المؤتمر؟ لقد عاد كل ملك ورئيس إلى شعبه يحدثه عن إنجازات المؤتمر، وساءلت نفسي ماذا أقول، أنا اللاجئ، للشعب اللاجئ للشعب الشريد للشعب الطريد؟ وعزمت ألا أقول إلا الحق، فإذا كنا قد فقدنا في هذه الكارثة، الوطن ومعه الكثير والكثير، فليس لنا أن نفقد كلمة الحق.

وكلمة الحق أن منظمة التحرير لم تجد في مؤتمر الذروة ما كانت تطمح في تحقيقه، فإن مطالبها، وهي مطالب الشعب لم تجد الاستجابة الجديرة بالتحرير وأهداف التحرير.

لقد رفض الأردن التجنيد والتنظيم الشعبي وكل نشاط قومي لمنظمة التحرير، ولم يعد يسيراً أن نحاسب دولاً عربية أخرى على مواقفها السلبية، فإذا كان حراماً على منظمة التحرير أن تعمل في وطنها ومع شعبها في الأردن، فماذا نقول لأطراف المحيط وأطراف الخليج؟

أما بالنسبة للسفر والإقامة والعمل لأبناء فلسطين، فالأمر باق على حاله ولم يستطع مؤتمر القمة العربي أن يقدم لشعب فلسطين أكثر من الأمر الواقع ماله من دافع.

ولهذا فمنظمة التحرير تواجه في عامها الثالث مصاعب كان ينبغي ألا تجدها في طريقها، حتى تستطيع بكل جهودها أن تتفرغ للمهمة الكبرى، مهمة التحرير، بدلاً من أن تستنزف وقتها ونشاطها في معالجة أمور السفر والإقامة والعمل وما إليها. أليس يكفي أن منظمة التحرير تعمل من غير أرض، ومن غير سقف متجمع، على غير ما تعمل كل الشعوب المناضلة لتحرير أوطانها؟

إذا كانت لدينا قضية اسمها قضية فلسطين، فيجب أن يكون لها شعب اسمه شعب فلسطين، فلا يمكن أن نتحدث عن قضية فلسطين دون أن يكون لها شعب، يحمل اسمها وعلمها ويكافح من أجلها. كان هنالك شعب اسمه شعب فلسطين، فيجب أن يكون هذا الشعب حراً في ممارسة نشاطه القومي لا وصاية عليه، لا أغلال تكبله، ولا قيود تكتفه.

إن انطلاق الشعب الفلسطيني في تعبئة طاقاته هو أول الطريق لتحرير فلسطين ومن غير شعب فلسطين، حراً منظماً معبأً، فإن أية خطة عربية لتحرير فلسطين هي خطة مبتورة، لا تؤدي إلى نهاية ظافرة.

ولقد اعتمد الملوك والرؤساء في الإسكندرية منظمة التحرير ممثلة لإرادة الشعب الفلسطيني في كفاحه لتحرير وطنه، وتعاهدوا في ما بينهم بأن ييسروا للمنظمة مهمتها القومية، ولكن المنظمة تجد بعد مؤتمر الدار البيضاء، أن مقرها العام في القدس قد أصبح سجيناً بين الجدران الأربعة، بعيداً عن الشعب والشعب بعيد عنه، وأصبح لابد من تحديد الموقف تحديداً واضحاً.

وتحديد الموقف هو حق الشعب وواجبه، والأمر مطروح على الشعب ليقول كلمته.

فليست المنظمة هي رئيس المنظمة ولا أعضاؤها ولا من وراءها، المنظمة هي الشعب والشعب هو المنظمة.

وإن رئاسة المنظمة ليست عندي وظيفة أتقاضى عنها راتباً أو أتطلع من ورائها إلى جاه أو مغنم.

هذا المنصب كله متاعب ومصاعب، كله عناء وابتلاء.

هذا المنصب هو الأرق الممضّ في وحشة الليل البهيم.

هذا المنصب هو الصراع الرهيب في أعماق النفس عن يوم التحرير، متى وكيف؟

هذا المنصب تلتقي فيه الآن الهجرة وذكريات الوطن.

وهذا المنصب، فوق كل ذلك تتجسد فيه نكبة شعب وكارثة وطن.

وإن المرء لو لم يتعذَّب هذا العذاب كله لما بقي الميدان قائماً للنضال، ولما بقي الطريق مفتوحاً للكفاح.

إن تجربة حكومة عموم فلسطين ما تزال ماثلة في خواطرنا وأن شعب فلسطين يرفض أن تتكرر هذه المأساة، ويرفض أن تصبح المنظمة دمية يلهو بها وقد ضاع من عمره تسعة عشر عاماً طوالاً.

وإذا كان الطريق مسدوداً أمام المنظمة هنا أو هناك، فإن هذا الشعب البطل الذي ألف الكفاح والنضال، لا يعدم أن يجد كل وسيلة ليشق للمنظمة طريقاً ثابتاً خارج مؤتمر القمة وستكون الأمة العربية يومئذ في هذا الطريق، لأنه طريق الكفاح والنضال.

(١٨)

خطـــاب الشقيري في المؤتمر الشعبي لأبناء فلسطين في جامعة الاسكندرية، ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦٥

في هذا الجمع الشعبي الحافل، في هذا الجمع الرائع تتجسد معان رائعة، وأول هذه المعاني أنكم لم تحشدوا لهذا الحشد، ولم تحشروا إليه حشراً، إن هذا الجمع الذي نلتقي فيه لم يُدْعَ إليه الناس بغير الوسائل الشعبية، وانما استنفروا إليه بوسائل الشعب ومن أجل الشعب ومن أجل قضية فلسطين. . في هذا الجمع الرائع يتجسد المعنى الأكبر. . . إنه لم يكن وراء هذا الجمع شرطة يسوقون الناس إلى هذا الحفل، ولا كان هنالك اجراءات مصطنعة لتزوير إرادة الشعب، ولكنكم جئتم وقد استنفرتم أنفسكم لنلتقي في هذا اليوم لقاء الشعب ومن أجل قضية الشعب، ومن أجل تحرير وطن الشعب وحقيقياً ما هتفتم أيها الاخوان. . . فلسطين وشعب فلسطين شعب جبار، حقاً إن شعبنا شعب جبار، لا لا تزّيف إرادته، وتظل إرادته وكلمته هي العليا، ما تستطيع قوة على وجه البسيطة أن تزّور إرادة هذا الشعب.

ومما يزيد في روعة اجتماعنا هذا أننا نلتقي هنا في مدينة الإسكندرية وهي من أعز مدائن العرب وأمنعها وأمنع ثغورها على شاطئ البحر الأبيض المتوسط من كل أطرافه، هنا مدينة العزة والمنعة وهنا يلتقي شعبنا، ومما يزيد من روعة هذا اللقاء أننا نلتقي هنا في أعز معهد من معاهد الأمة العربية. . جامعة الإسكندرية التي وقفت كما قال لي قبل هنيهة أحد أساتذة الجامعة، جامعة الإسكندرية التي وقفت مع الثورة. . ثورة الرئيس عبد الناصر، وقفت مع الثورة قبل أن يستبين الخيط الأبيض من الخيط الأسود، يوم كان الظلام والضباب محيطاً بالثورة يوم كانت الظلمات تحوم فوق سماء الإسكندرية.

في تلك الأيام المدلهمة، يوم لم يكن النصر بادياً للعيون كلها. . . وقفت هذه

الجامعة المنيعة إلى جانب الثورة، وبهذا أثبتت أن العلم والثورة أخوان وشقيقان. . ومما يزيد في روعة هذا اللقاء، أن بيننا هنا من رجال وأبناء مصر بيننا هنا أعضاء مجلس الأمة، بيننا هنا من أعضاء الاتحاد الاشتراكي، بيننا هنا من عمداء وأساتذة جامعة الاسكندرية، بيننا هنا من أبناء مصر. . ليكون ذلك رمزاً سرمدياً خالداً أن بين مصر وفلسطين من الروابط مالا ينفصم أبد الدهر. . وسنسير معاً حتى نحرر فلسطين.

لم يكن لقاؤنا مع أبناء مصر وليد الساعة. . إن لقاء مصر وفلسطين ليس وليد هذه الأيام. . . ليس وليد التاريخ في عصوره الحديثة، ولا وليد التاريخ في عصوره المتوسطة، إن مابين مصر وفلسطين لم يكن في عهد محمد علي وإبراهيم أو أيام نابليون لم يكن في ذلك العهد. . . لقد كان اللقاء بيننا وبين مصر وفلسطين في حطين، ويوم كانت الحملات الصليبية في ديارنا هنا. . . في المنصورة، وفي بيت المقدس، فتلاقت قوات مصر وقوات فلسطين وحررت فلسطين من الصليبين، ونقف الآن لنجدد الذكريات وما أشبه الليلة بالبارحة.

ومما يزيد من روعة هذا اللقاء، أن معنا هنا في هذا الجمع الكريم طلابنا العرب. . من الوطن العربي الكبير من المحيط إلى الخليج. . وفي ذلك رمز كبير، أننا هنا نصنع الوحدة العربية بأبنائنا وطلابنا ليحملوا رايتها وتصبح حقيقة راسخة لا شعاراً ينطلق من الأفواه إلى الهواء، ذلكم لأنكم تجتمعون هنا وقد أخذتم أنفسكم بالعهد المكين لتحملوا الوحدة في قلوبكم وعلى سواعدكم وفي عزماتكم. . .

سأحدثكم أيها الاخوان كما طلبتم عن موقف الأردن. . ولكن أيها الاخوان إن في جمعكم هذا دليلاً أعظم من خطب البلغاء والفصحاء، عن موقف الأردن هنا بينكم من يستطيع أن يحدثكم عن موقف الأردن أبلغ من حديثي. . لا ليحدثكم باللسان ولا بالخطابة والبيان. . إنما يحدثكم بحضوره هنا، معكم هنا مئة طالب أردني من أبناء الضفة الشرقية، وإن وجود أبنائنا من الضفة الشرقية طلابنا الأعزاء من الضفة الشرقية، من الكرك كانوا أو من معان أو من إربد أو من الزرقا ء أبناؤنا هؤلاء الأعزاء الموجودون معكم هنا في هذه القائمة هو دليل كبير على أننا وإياهم نحن أبناء فلسطين رفاق الطريق وزملاء السلاح والكفاح، وليس أبناء الضفة الشرقية معنا وحدهم. . معنا هنا أبناء سورية الحبيبة، طلاب القطر الشمالي قطر سوريا. . . الجزء الغالي والفلذة الغالية من الأمة العربية.

إن وجودهم هنا في هذا الجمع من أجل فلسطين يحمل معنى كبيراً وكبيراً جداً. . . إن أبناء سوريا الشمالية يلتقون هنا معنا، مع أبناء فلسطين. . أبناء سوريا الجنوبية، لقد عاشت ديار الشام وطناً واحداً وأرضاً واحدة وشعباً واحداً، وإن

الوطن القومي اليهودي لم ينشأ يوم صدر تصريح وعد بلفور، ولكنه أنشئ يوم تفكك الوطن السوري، ونزلت التجزئة بالشعب السوري. . نزلت الفرقة في ديار الشام، يوم أنشئت الدويلات ويومها أنشئت الامارات ويومها سلخت فلسطين الصغيرة عن جسمها الوطن الأم سوريا. . ديار الشام ويومها استطاع الاستعمار والصهيونية أن ينفرد بفلسطين الصغرى. . ولو كانت الصهيونية والاستعمار الغربي أمامها سوريا الكبرى بحدودها الكبرى. . وأمامها شعب الديار الشامية ما أنشئ الوطن القومي وما قامت دولة إسرائيل. . ولكن الوطن القومي اليهودي قد أسس يوم وقعت التجزئة في الشعب السوري والفرقة في ديار الشام فلقاؤنا هنا اليوم مع أبناء سوريا هو تجديد العهد على وحدة ديار الشام لا لتكون النهاية بل لتكون البداية. . . . بداية الوحدة العربية الكبرى ومعنا هنا غيركم. . . غيركم جميعاً من الحاضرين. . . لسنا هنا وحدنا. . . هنا نخبة من شباب العرب وطلابها. . . .ونخبة من رجال مصر وأساتذتها ولكننا لسنا وحدنا إن معنا غيرنا كثيرين وكثيرين. . . معنا كما تلاحظون صوت منظمة التحرير الفسطينية. . . معنا هنا اذاعة منظمة التحرير تنقل حفلنا هذا، جمعنا هذا، على أمواج الأثير إلى الأمة العربية كلها، معنا من خلال أمواج الأثير ومن خلال إذاعة منظمة التحرير الفلسطينية في هذه اللحظات يستمع إلينا شعب فلسطين الثائر. . . في هذه اللحظات شعب فلسطين متجمع حول أجهزة الراديو ليعيش معكم بجوارحه وضميره. . . بعقله وفؤاده، بأحاسيسه كلها حول أجهزة الراديو في هذه الدقائق التي أتكلم فيها. . إخوانكم أبناء فلسطين في الكويت وفي العربية السعودية، وفي سوريا، وفي لبنان، وفي الأردن. . . إخوانكم أبناء فلسطين يستمعون في الأردن وفي مدننا وقرانا ما بقي من فلسطين، ما بقي من ترابها المقدس الغالي. . .في مدنها وقراها ومضاربها، في مخيماتها المهلهلة حيث يجلس المهاجرون العائدون الآن مع أولادهم وبناتهم وأجهزة الراديو مسلطة لا إلى آذانهم ولكن إلى قلوبهم وإلى ضمائرهم، كل هؤلاء يستمعون إلينا ويعيشون معنا.

أنا هنا شاهدت بعض الأطفال من أبنائنا الصبيان، والبنات، ها أنا أراهم يجلسون هنا ويستمعون إلينا بكل آذانهم وجوارحهم. . . ثقوا كذلك أن بناتنا وأولادنا يسستمعون إلينا ويعيشون معكم هذه اللحظات من حياتنا ومن قضيتنا التي تقف على مفارق الطرق. وتقف على طريق التحرير، ولا طريق إلا التحرير. . وهنا وقفت السيدة بصوت عالٍ. . تهتف السيدات قبل الرجال في المعركة وصوت السيدة هذا قد نقله صوت منظمة التحرير إلى شعبنا البطل. . . إلى شعبنا الشجاع. . . إلى شعبنا الباسل. . وصوت المرأة هذا تردده نساؤنا في القرى الأمامية من الخطوط الأمامية متحفزات إلى السلاح وإلى الكفاح.

لقد جئت أيها الإخوان لأحدثكم عما يجري في ندواتنا وعما يجري في خلواتنا من حديث ومن حوار، وليس هو حديثنا وحدنا، ولا حوارنا وحدنا... نحن شعب فلسطين، ولكنه حوار الأمة العربية... وحديث الأمة العربية في الوطن الكبير، جئت أحدثكم عن مؤتمر القمة العربي في الدار البيضاء، إنه حديث الجد الذي يجول في ضمائر الأمة العربية كلها، منذ أن انعقد مؤتمر القمة العربي في الدار البيضاء والأمة العربية تعيش بعقلها وفكرها بضميرها وأحاسيسها ما انتهى إليه مؤتمر القمة العربي.

وإذا كان لأحد أن يتحدث حديثاً صريحاً عن مؤتمر القمة العربي، فأوْلى الناس بالحديث منظمة التحرير الفلسطينية... ليست منظمة التحرير الحكومة الرابعة عشرة في مؤتمر القمة العربي... ليست منظمة التحرير حكومة في الوطن ولا في المهجر.. لا تربطنا روابط الأعراف السياسية والدبلوماسية والسياسية نحن نمثل شعباً ثائراً مهاجراً... ولغتنا هي لغة الثورة... ولغة السلاح والكفاح فالسؤال الكبير... الذي يدور على لسان الملايين من العرب لا لسان أهل فلسطين وحدهم... هل نجح مؤتمر القمة العربي... أو فشل؟

هذا السؤال يدور على ألسنة الأمة العربية منذ أن انصرف مؤتمر القمة الذي انعقد في الدار البيضاء... والسؤال لا يزال مطروحاً إلى يومنا هذا... فيمَ نجح مؤتمر القمة؟.. وفيمَ فشل مؤتمر القمة؟... وليس لنا أن نخشى هذا السؤال... ليس لنا أن نخشى طرح هذا السؤال على الأمة وعلى الشعب، ذلك لأن مؤتمر القمة ليس لثلاثة عشر ملكاً ورئيساً، ولكنه ملك الأمة العربية.... ليس لنا أن نخشى طرح مؤتمر القمة تحت الضياء الساطعة، هذه الأنوار المسلطة على قاعتنا هذه، يجب أن نسلط أنوار الفكر الحر... أنوار الفكر الثائر على مؤتمر القمة العربي في الدار البيضاء، لأن هذا المؤتمر الذي اجتمع هنالك في أقاصي المغرب على شواطئ الأطلنطي كان يبحث قضية هامة... كان يبحث مصير الأمة العربية ووجودها... كان يبحث قضية فلسطين وتحرير فلسطين، وإنه حق لشعب فلسطين ومعه أمته العربية أن ينزل إلى الغرف ويشق الأستار ويعرف الأسرار وأن يكون هنالك الأمر في وضح النهار... كان أمام مؤتمر القمة قضية هي أقدس قضايا الأمة العربية... كان للأمة العربية قضية كبرى... هي قضية الجزائر، نحن نحمد الله أن شعب الجزائر بدمائه ورجاله وأطفاله وشهدائه قد استطاع أن يحقق الحرية الكاملة والنصر المؤزر لشعب الجزائر.

وبهذا التفتت الأمة العربية بعد استقلال الجزائر بكل أبصارها وضمائرها وأحاسيسها صوب فلسطين، وكل همها وكل عزائمها صوب فلسطين من أجل تحرير

فلسطين. ومؤتمر الدار البيضاء كانت عنده مواضيع شتى. . . كانت عنده عناوين متعددة وعلى جدول أعماله طائفة من الأمور، لكنها كلها تقع إطار واحد. . . إطار قضية فلسطين وإطار تحرير فلسطين وليست قضية فلسطين هي ملك الشعب الفلسطيني.

إن قضية فلسطين منذ عام ١٩٤٨ قد أصبحت قضية الأمة العربية حضارة ووجوداً. . . قد أصبحت قضية الأمة العربية مصيراً وعرفاناً. . ليست قضية فلسطين بالأمر اليسير الهين العادي الذي يترك للزمان ويجري الزمان في فلكه. . . ما قضية فلسطين بالقضية الثانوية الفرعية. قضية فلسطين أحدثت تفجيرات هائلة في حياة العرب الكبرى. . . قضية فلسطين نكبة، ولكنها سطرت تاريخاً حديثاً في أمة العرب. . . إن على تراب فلسطين ولدت ثورة ٢٣ تموز/ يوليو التي قام بها الرئيس عبد الناصر. . . كل أحداث العرب في تاريخهم الحديث. . كل الأحداث الكبرى التي سجلها تاريخ العرب الحديث كانت وراءها قضية فلسطين بصورة مباشرة أو غير مباشرة. . الثورات والانقلابات في سوريا العزيزة كانت وراءها قضية فلسطين. . الثورات والانقلابات في العراق كانت وراءها قضية فلسطين. . . كل أحداث الأمة العربية الكبرى كانت وراءها قضية فلسطين تدفعها وتوجهها وتستخدمها من أجل هذا. . إن مؤتمر القمة العربية يعالج أخطر قضية. . . يعالج أفدح قضية يعالج أقدس قضية. . . لأنه يعالج أكبر عار لحق بالأمة العربية منذ التاريخ القديم، ومنذ عرف الانسان وصمة العار لم يلحق بالأمة العربية عار، كإنشاء إسرائيل على وطننا الجاثمة على ديارنا القائمة في وطننا خلال السبعة عشر عاماً. . . هذا ومؤتمر القمة الذي انعقد في الدار البيضاء قد التقى من أجل هدف مقدس هو تحرير فلسطين. . . لقد كان حقاً المؤتمر الثالث وسبقه مؤتمر الاسكندرية وسبقه مؤتمر القاهرة. . . مؤتمر الذروة العربي الذي دعا إليه الرئيس عبد الناصر، وماذا كان حول هذه المؤتمرات الثلاث؟

مؤتمر القمة الأول الذي عقد في القاهرة. . مؤتمر القمة العربي الأول. . . شعب القاهرة شعب مصر وقف خمسة أيام بلياليها. . من المطار إلى حيث يجتمع الملوك والرؤساء، وقف شعب مصر على الأرصفة. . في الميادين وفي الساحات العامة، ما وقف ليستجلي طلعة الملوك والرؤساء. . . ليس في طلعتهم شيء غير طلعة البشر، فلا همْ ظل الله على الأرض، ولكن شعب مصر من المطار إلى حيث الاجتماع قد وقف يرى آماله في الملوك والرؤساء. . . أمله الكبير في تحرير فلسطين.

وهنا في الاسكندرية. . . أنتم هنا شعب الاسكندرية، حينما انعقد مؤتمر الاسكندرية. . مؤتمر الذروة العربي في فندق فلسطين. . . على شاطئ البحر في سراي

المنتزه، وشعب الاسكندرية، وشعب مصر في الساحات والميادين، في الشوارع وفي كل مكان، وأنا أذكر وسيارتي كانت في آخر الركب، سيارتي في آخر ركب الملوك والرؤساء ولست أنا ضجراً ولا قلقاً من أن أكون أنا في آخر هذه القافلة. . .

لقد كان على مدى الطريق من سراي المنتزه إلى سراي رأس التين شعب الاسكندرية كله يقف على جانبي الطريق ويحدق ببصره في وجوه الملوك والرؤساء. لم يكن في وجوههم شيء غريب ولا عجيب، فهم من طينتنا. . . ولكنهم كانوا يتفرّسون في وجوه الملوك والرؤساء. . . هل هنا تحرير فلسطين؟. . هل في هذا المؤتمر تحرير فلسطين؟ وفي الدار البيضاء وفي مؤتمر القمة العربي. . . في الدار البيضاء وقف شعب المغرب. . . شعب المغرب إخوانكم كلهم. . . شعب البطولات والرجولات. . . شعب الكفاح، بالضراوة التي وقف فيها أمام الاستعمار الفرنسي، ثلاثون عاماً وقف شعب المغرب الليل والنهار ومعهم أطفالهم كهؤلاء الأطفال الذين يملأوننا هنا امتلاء الأزاهير والبراعم. . . وقف شعب المغرب الليل والنهار على الأرصفة وفي الميادين وفي الشوارع وليس له هتاف وليس له صيحة في وجه الملوك والرؤساء إلا صيحة تحرير فلسطين. . . لقد حققت هذه المؤتمرات الثلاث أشياء، ولم تحقق أشياء. . . لقد كان للرئيس عبد الناصر فضل عظيم. . . في الدعوة إلى هذه المؤتمرات. . . وكذلك لا ننسى أيضاً أن الاستجابة لهذه المؤتمرات هي محل تفكيرنا ومحل تقديرنا. . . وكان لهذا الإنسان المتواضع العاجز الواقف بين أيديكم. . . شرف المشاركة في هذه المؤتمرات الثلاث.

باسم فلسطين وباسم منظمة التحرير الفلسطينية، لقد شهدت مؤتمرات القمة الثلاثة، ولكن كان هنالك مؤتمر قمة أروع وأرفع. . . مؤتمر قمة هو قمة آمال الأمة العربية. . . مؤتمر ذروة هو ذروة آمال الأمة العربية. . . مؤتمر قمة فوق المؤتمرات التي عقدت كلها، مؤتمر القمة في تجمع الأمة العربية حول مؤتمرات القمة ومحاسبتها ومراقبتها. . . ذلك هو مؤتمر القمة الأروع حين تتجمع الأمة العربية في أرصفتها وشوارعها تراقب وتحاسب مؤتمر القمة الذي يعقده الملوك والرؤساء، ويوم ينقطع الحساب وتنقطع الرقابة عن مؤتمرات القمة. . . يوم لا تقف الشعوب في الشوارع تراقب وتحاسب وتصيح وتسأل، حينئذ لا تكون مؤتمرات القمة في الذروة ولكنها تكون بعيدة عن الذروة. . . بعيدة عن القمة ولا يكون في القمة إلا الأمة العربية وآمال الأمة العربية.

وأما الشقيري فإنه يجيبكم. . . إن روحي وأرواحكم هي فداء فلسطين. . . وأرجوكم ألا يكون هتافكم بعد دقيقتنا هذه لشخص ولكن لفلسطين ولتحرير فلسطين، وحين أتحدث عن مؤتمر القمة العربي لابد لي من أن أتحدث عن ميثاق

التضامن العربي وهو أول انجازات القمة: وقع الملوك والرؤساء ميثاقاً عُرف بميثاق التضامن العربي يدعو إلى وقف الحملات والمهاترات يدعو إلى التضامن العربي من أجل القضية العربية ومن أجل تحرير فلسطين... لقد مضت حقبة من الزمن والمهاترة قائمة وسائدة بين صفوف العرب... ومن أجل هذا يصح أن نقول إنّ ميثاق التضامن العربي هو من خير إنجازات مؤتمر القمة... إنه يوقف الحملات... إنه يوقف المهاترات ويدعو إلى التصافي ويدعو إلى التضامن من أجل القضية العربية ومن أجل قضية فلسطين، كل هذا حق وكل هذا صدق. ولم تنكب القضية العربية، ولم تنكب الوحدة العربية، ولم تنكب قضية فلسطين بأشد من المهاترات، بأشد من الاسفاف، بأشد من الجدل الكلامي والكلام الجانبي. لم تُبْتلَ القضية العربية ولا الوحدة العربية ولا قضية فلسطين بأشد من هذا ولا أتعس من هذا.

ومن أجل ذلك يمكننا أن نقول بأن ميثاق التضامن العربي هو من الانجازات التي تفتح الطريق للوحدة العربية، تفتح الطريق واسعاً وعريضاً والأبواب على مصاريعها أمام القضية العربية الكبرى وأمام تحرير فلسطين... ولكن ماهي أبعاد هذا التضامن العربي.. ما هي حدود هذا التضامن العربي؟.. هل معنى التضامن العربي الصمت الرهيب العميق على أحداث العرب الكبرى... على قضية الوحدة الكبرى.. على قضية فلسطين؟ هل معنى التضامن العربي أن نخرس الألسنة الحرة؟... هل معنى التضامن العربي أن تتكسر الأقلام الثائرة؟ هل معنى هذا أن تقف العقول وهي ترى الاعوجاج؟... هل معنى هذا أن نرى الباطل ونسكت عن الباطل؟... هل معنى هذا أن يحتجب الحق ولا تثور عقولنا؟... وألسنتنا وضمائرنا؟ ليس هذا هو ميثاق التضامن العربي... منظمة التحرير الفلسطينية بعد مؤتمر الدار البيضاء، كشفت كثيراً من الحقائق عن ذلك المؤتمر... منظمة التحرير الفلسطينية في بيان أذيع بواسطة منظمة التحرير وصوت منظمة التحرير تعرضت لما نجح المؤتمر ولما أخفق فيه المؤتمر... وقال قائل... الشقيري يوقّع على ميثاق التضامن العربي.. وكيف ينقض هذا الميثاق.. هل الميثاق أن يسكت على المعايب... هل الميثاق أن يخرس النقد الذاتي الشجاع؟.. الميثاق نفسه نص على النقد الباني... وأنا أقول الباني... لأنه كان هناك حوار صرفي ونحوي، دخل الصرف والنحو إلى الغرفة المقفلة للملوك والرؤساء.. أن يقال النقد الباني أو النقد البناء... واقترح أن يكون اللفظ النقد البناء توكيداً لا مبالغة ثقيلة، لنقتصر على لفظ النقد الباني وهكذا وردت في ميثاق التضامن النقد الباني، فميثاق التضامن العربي لا يحول دون النقد الباني أو النقد البناء إذا شئتم.

إنها تكون كارثة حقاً إذا كانت الألسنة الحرة والأقلام الثائرة تخرس أمام الباطل وتخرس حين يحتجب الحق.. قلت لكم إن قائلاً قد انتقد رئيس منظمة التحرير...

كيف وقّع الشقيري على ميثاق التضامن في الدار البيضاء ورجع إلى الوطن العربي يتكلم عن مواطن الضعف في مؤتمر القمة العربي. . هذا القائل انتقدني في مؤتمر صحفي وهو رئيس وزراء الأردن السيد وصفي التل. . في مؤتمر صحفي في عمان تساءل. . . كيف يوقع الشقيري على ميثاق التضامن ثم يخرق ميثاق التضامن وينتقد مؤتمر الدار البيضاء. . . أنا هنا أنتقد مؤتمر الدار البيضاء. . أمام مؤتمر الشعب أنا لا أنكر توقيعي على الميثاق أنا لا أنكر أني وقعت على الميثاق. . . ولكني أقولها بكل شجاعة وبكل صراحة. . . ليس الملوك والرؤساء منزلين من السماء. . . ليس الملوك ولا الرؤساء ولا مؤتمر القمة العربي قطعة نزلت من السماء معصومة من الزلل والخطأ، إن الملوك والرؤساء يروحون ويغدون ولكن الشعب باق. . . والحق باق. . . . ويحاسبون ويراقبون.

إن التضامن العربي هو سلاح للوحدة العربية. . . التضامن العربي سلاح للقضية العربية الكبرى. . . التضامن العربي سلاح لتحرير فلسطين. . . والذين وقعوا على ميثاق التضامن العربي قد نذروا أنفسهم أن يكونوا إلى جانب الوحدة العربية وإلى جانب تحرير فلسطين. . . لقد وقعنا على ميثاق تضامن وما وقعنا على ميثاق تهاون وتخاذل، والأمة تأبى أن تقع فريسة التخاذل. . والتهاون. . . تناول مؤتمر القمة العربي موضوعاً خطيراً. . . وموضوعاً مقدساً هو أمانة الأمة العربية الكبرى. . هو أمل الشعوب العربية الكبرى. . تناول قضية مقدسة للأمة العربية تعيش من أجلها. . من أعماق ضميرها. . تناول موضوع تحرير فلسطين.

ومثُل في الغرفة المقفلة حيث التقى الملوك والرؤساء، مثُل أمامهم إنسان مستقيم. . . أمين، يتسم بالصدق والصراحة والشجاعة. . مثل أمامهم واضع خطة عربية لتحرير فلسطين. . . الفريق علي عامر ووضع بين أيديهم تقريراً فيه أحسن الخبرة العربية متمثلةً بالقيادة العربية الموحدة. . . خطة لتحرير فلسطين، ولست أسمح لنفسي أن أخوض في تفاصيلها وأسرارها وأجزائها، ذلك عهد مضى وانقضى. . . يوم كانت خطة تحرير فلسطين في عام ١٩٤٧، ١٩٤٨ عناوين حمراء في الصحف وفي الإذاعات وأدى ذلك إلى الكارثة التي تعرفونها، يوم كانت الخطة بكل دقائقها وأجزائها، تحت يد العدو والاستعمار والصهيونية، ولذلك لا أسمح لنفسي أن أخوض في تفاصيلها وأجزائها سوى أن أقول إن الرجل رفع الأمانة عن كتفيه ووضعها على مائدة المؤتمر بكل صدق وعزيمة أمام الملوك والرؤساء.

وإذا كان لنا نحن أن نحزن لشيء يوم كنا نستمع إلى تقدير الموقف وإلى الخطة العسكرية. . . وإذا كان لنا أن نحزن بكل قلوبنا هو أننا في عام ١٩٦٥ نلتقي لوضع خطة عربية لتحرير فلسطين، لقد وقعت الكارثة في ١٩٤٧، و١٩٤٨، والدول

العربية منذ ذلك التاريخ قد زادت من قوتها العسكرية ومن طاقاتها الاقتصادية والفنية وصحيح أن المستوى الاجتماعي في العالم العربي قد ارتقى مرات ومرات حتى نستطيع الصمود أمام عدو منظم.. مسلح... مدرب... صحيح أنه تم كل هذا خلال سبعة عشر عاماً ماضية لكن الكارثة التي وقعت بعد الكارثة هي أن تمر سبعة عشر عاماً وليست أمام الأمة العربية خطة واحدة لتحرير فلسطين... وسيسجل التاريخ من بعدنا أن الأجيال التي كانت في سبعة عشر عاماً بعد الكارثة هي لم تضع خطة لتحرير فلسطين.. خطة مشتركة عربية... خطة موحدة عربية... وإن كنت أعلم أن دولة عربية واحدة على الأقل لا أذكر اسمها، تتصدى لإسرائيل وحدها... أنا أعلم أن دولة عربية واحدة تضع حياتها وخططها واقتصادها وكل إمكانياتها على فرضية واحدة هي أنها في الميدان وحدها. أنا أعلم هذا ولكن التاريخ سيسجل بعدنا... أن سبعة عشر عاماً قد مضت على أجيالنا ولم يلتق ملوك العرب ورؤساؤهم على خطة عربية واحدة إلا في عام ١٩٦٥... تلك الكارثة الثانية بعد كارثة قيام إسرائيل.. والملاحظة الحزينة الأخرى أن ما تمّ الاتفاق عليه في مؤتمر الدار البيضاء... ولست أكشف عن أسراره ودقائقه.. ولكن أقولها صريحة وداوية.. إن الخطة التي وضعت في الدار البيضاء أقل بكثير من الإمكانات الضخمة التي تملكها الأمة العربية.

إن إمكانات الأمة العربية أكبر بكثير مما وضع على مائدة المؤتمر.. إن ثرواتنا الكبرى... إن أسلحتنا الكثيرة من بترول ومن غير بترول.. إن مواقعنا الاستراتيجية إن طاقاتنا البشرية.. إن كل ما فينا من قدرات روحية ومادية وإنسانية.. كل هذا أكبر بكثير من الخطة التي وضعت لتحرير فلسطين... ولقد قلتها صريحة أمام الملوك والرؤساء... وأعيدها هنا... قلتها صريحة، لو أن الحكومات العربية تضع إمكانات الأمة العربية كلها على مائدة الملوك والرؤساء في الدار البيضاء لخرجنا من المؤتمر إلى طريق تحرير فلسطين... وهناك أمر لا بد من أن أضيفه إلى الخطة هو دور شعب فلسطين... فتحرير فلسطين لا بد فيه من شعب فلسطين منظماً ومدرباً ومسلحاً، ولا يمكننا أن نتخيل تحرير فلسطين بعيداً عن شعب فلسطين.. وفي معزل عن شعب فلسطين.... وإن الذين يعزلون شعب فلسطين عن معركة التحرير لا يضعون قلوبهم وسواعدهم وراء معركة التحرير لا بد لشعب فلسطين أن يكون منظماً ومدرباً ومسلحاً.. نحن نؤمن بطاقات شعبنا البطل... نحن نؤمن بقدرات شعبنا الباسل... شعب فلسطين حارب الاستعمار والصهيونية على مدى ثلاثين عاماً، في عهد الانتداب البريطاني قبل أن تقوم حركات التحرر في الكثير من أقطار آسيا وفي كثير من أقطار إفريقيا.

شعب فلسطين قادر على حمل تبعات التحرير.. شعب فلسطين مصمم على أن

يقود معركة التحرير . . . شعب فلسطين كله في كل تجمعاته في الوطن العربي مستعد أن يلتقي على هدف التحرير وفي طريق التحرير، ونحن نؤمن إيماناً قاطعاً بأن التحرير له طريق واحد . . . لا خطة واحدة لا سواها ولا غيرها . . . خطة ذات شقين . . . خطة ذات جبهتين . . . ميدان التحرير يتطلب من الدول العربية القوة والمنعة لتقف على حدودها لتقف عند أرضها تدافع عن سيادتها . . . تقف على خطوط الهدنة بأقدام ثابته راسخة . . . الدول العربية قادرة على رد غارات إسرائيل وعدوان إسرائيل، الدول العربية تتخذ من خطوط الهدنة . . . من الناقورة إلى رفح خطاً واحداً . . . وتقف عنده وقفة الطود . . . وحينئذ يدخل شعب فلسطين وهو كفيل بتحرير فلسطين بالسلاح . . . بالسلاح هو النداء الذي استمعت إليه الآن . . يسوقني إلى موضوع شيق للسلاح . . . إلى موضوع لا يقوم إلا بالسلاح . . . وهو موضوع تحويل روافد الأردن . . . تحويل روافد الأردن كان من بين الموضوعات التي بحثها مؤتمر الملوك والرؤساء . . تحويل الروافد وضع خطوطاً زرقاء وحمراء على المخططات وعلى الخرائط، ولكن السلاح الذي ناديتم به هو الذي يعني تحويل الروافد، ومن غير سلاح، ستظل هذه المخططات . . . التحويل في الروافد أوراق زرقاء وحمراء على الخرائط لاقيمة لها . . . يدوسها الأعداء ويستهينوا بها وبكرامتنا . . . فتحويل الروافد الجواب عليه هو هتاف شبابنا السلاح وتحويل الروافد.

وأنتم تعلمون أيها الاخوان أن مؤتمر القاهرة قد اجتمع لينظر في موضوع تحويل إسرائيل لمجرى نهر الأردن، ولأسباب لا أذكرها . . . لم يكن هناك بديل أمام الأمة العربية إلا أن تضع مشروعاً لتحويل الروافد . . . مشروعاً عربياً لتحويل روافد الأردن في الأرض العربية، لقد كان مشروعاً له مبرراته، ليس لمنظمة التحرير الفلسطينية أية مسؤولية بالنسبة إلى هذا المشروع، ليست عندنا قدرات عسكرية ولا فنية ولا مالية . . . ولذلك لم يكن لنا رأي في موضوع تحويل الروافد في مؤتمر القاهرة الأول ولا في مؤتمر الإسكندرية، موضوع أقره الملوك والرؤساء في خطة فنية ومالية وعسكرية.

وطلب إلى القيادة العربية وعلى رأسها الرجل الحصيف الحازم . . وعلى رأسها الرجل الأمين المستقيم علي عامر . . . كلُّف من قبل القيادة العربية، كُلّف من قبل مؤتمر القمة أن يحمي تحويل الروافد، وقال علي عامر . . . أنا حاضر لحماية تحويل الروافد، أنا حاضر لحماية العمل العربي في الأرض العربية وفي الوطن العربي . . . أنا حاضر لأرد عدوان إسرائيل وتدمير إسرائيل لأي عمل عربي تقوم به في الأرض العربية . . . ولكن لي مطالب ولي خطة . . . إذا أنجزتم مطالبي وإذا نفذتم خطتي فأنا كرجل عسكري حاضر لحماية تحويل الروافد . . . . حاضر لحماية المشروع العربي،

والتقينا في مؤتمر الدار البيضاء فماذا كانت النتيجة. . . ليس هذا سراً عسكرياً يذاع. . في زماننا هذا تبحث أمور الأسلحة الذرية في أوروبا على نطاق الصحف والإذاعة وليس هذا من الأسرار العسكرية. . . تناقش هذه الأمور وتطرح على الشعب، ولا نخشى أن تطرح هذه الأمور على الشعب ولكن نخشى أن يظل الشعب بعيداً عنها. . نخشى أن تظل سراً على الشعب. . . نخشى أن يظل الشعب في عزلة عن هذه العنايات والغوايات التي تجري وراء الأستار ووراء الأسوار. . ماذا كانت النتيجة. . النتيجة أن القوات العراقية. . . أن القوات السعودية التي طلب إليها القائد علي عامر أن تأخذ مراكزها في داخل الأردن لحماية تحويل الروافد. . لم تدخل إلى الأرض الأردنية. . . وبقيت بعيدة عن حدود الأردن في الصحراء. . . سنة كاملة، القوات العراقية والقوات السعودية لا يؤذن لها بالدخول إلى مراكزها لتحتشد هناك وتحمي العمل العربي والمشروع العربي. . .

أنا لا أتهجم على الأردن، لا أتعرض للأردن. . . بسفه أو بمهاترة. . ولكني أكشف عن حقيقة يجب أن تعرفها الأمة العربية. . . إن القوات العراقية بقيت شهوراً في الصحراء والقوات السعودية بقيت شهوراً طوالاً في الصحراء لا يؤذن لها بالدخول لحماية العمل العربي. . . ولكن في الوقت المناسب وعند الضرورة قد فات المسؤولين في عمان أن إسرائيل لا تنتظر الضرورة. . . وأن إسرائيل لا تنتظر الوقت المناسب وأن علي عامر ليس موظفاً عند هذه الدولة أو تلك. . . ليس موظفاً عند هذا الملك أو ذاك. . . ليس أجيراً عند هذا الرئيس أو ذاك. . . ولكنه موظف عند الأمة العربية ليحمي روافدها وليحمي مشروعها.

إن جيش الأردن هو جيش عربي بضباطه وجنوده وهو مثال حي للبطولة العربية وللبسالة العربية. . . أنا هنا أحيي الجيش الأردني. . . أحيي جيشنا. . الجيش الأردني بضباطه وجنوده بكل أسلحته بكل وحداته. . وأنا أعلم أن ضباط الجيش الأردني وجنوده يستمعون إلينا بواسطة أجهزة الراديو في وحداتهم. . . ليسمعوا كلام منظمة التحرير الفلسطينية، ذلك أن جيش الأردن هو إلى جانب منظمة التحرير الفلسطينية وجيشنا مفطور على البسالة العربية، ونحن نعرف المعارك التي خاضها في عام ١٩٤٧، ١٩٤٨. إن في الأردن ثروة كبرى، ثروة شعبية كبرى. . . ثروة روحية كبرى، ثروة في جيشه البطل الباسل، ثروة في الضفة الغربية بجبالها المطلة، في روابيها المدمرة. . . بجبالها المشرفة على إسرائيل. . كل هذه ثروات لنا وكل طاقات الأردن محدودة، الأردن أمامه ٦٥٠ كيلو متراً من خطوط الهدنة، جيشنا على بسالته محدود الطاقات ومحدود السلاح والعتاد. . . جيشنا العربي الباسل في الأردن أمامه جبهة كبيرة: لا يستطيع أن يحميها وحده وجيشنا الأردني الباسل لو استشفيت ضميره

لرأيته يقول أهلاً بالقوات العراقية والسعودية، أهلاً بزملاء السلاح ورفاق النضال.

ولو دخلت القوات العراقية والسعودية كما أمر الفريق علي عامر لأصبح خط الدفاع الأول الـ ٦٥٠ كيلو متراً خط الدفاع الذي تقول عنه عمان. .خط الدفاع عن دنيا العرب. . . خط الدفاع عن دنيا العرب قد أصبح خطاً حقيقياً خطاً أصيلاً. . . ولاستطاعت هذه الجيوش العربية مجتمعة أن ترد عدوان إسرائيل خلال الأشهر الثلاثة الماضية. لقد استطاعت قوى البغي والعدوان أن تتسلل عدة كيلو مترات داخل الأرض الأردنية، أن تتسلل عدة كيلو مترات وراء قرانا الأمامية العزلاء المكشوفة، استطاعت القوات الإسرائيلية أن تدخل على قلقيلية مدينة الرجال والأطفال. . . دخلت قوات البغي والعدوان قلقيلية ودمرت إحدى عشرة بئراً بأعصاب هادئة، اختارت هذا البئر ثم ذاك البئر ثم ذاك البئر. . . ولم تنطلق من قليقلية رصاصة واحدة لأنه ليس في قلقيلية رصاصة واحدة ولا بندقية واحدة. . . دمرت إحدى عشرة بئراً. . إحدى عشرة بئراً دمرت واحدة واحدة ولو كانت القوات العراقية والسعودية في مراكزها، في مراكز تحشدها حيث يأمرها الفريق علي عامر لاستطاعت القوة العربية والبسالة العربية أن ترد إسرائيل على أعقابها مدحورة خاسئة خاسرة، ورئيس الوزراء الأردني في مؤتمره الصحفي قبل بضعة أيام يقول سنبني سد المخيبة وأرجو أن لا نقع في خيبة ونحن نبني سد المخيبة.

إن جيش الأردن قادر على الدفاع ما وسعه الدفاع. . . إن بطولات الجيش الأردني لا حدود لها. . إن بسالات الجيش الأردني لا حدود لها ولكن سلاحه. . ذو حدود. . . وذخائره ذات حدود. . . والسياسات التي وراءه ذات حدود، ومن أجل هذا إذا كنا نريد أن ندافع عن سد المخيبة فلنقل للقوات السورية والعراقية والسعودية أن تحتشد على خط النار، على خط الهدنة، ويومئذ نستطيع أن نرد عن سد المخيبة ونصونه ونحميه وننقل الخيبة إلى اسرائيل.

هذا قول ليس فيه إهانة لأحد في الأردن، ليس فيه إهانة لشعبنا البطل. . شعب الأردن كله شعب فولاذ. . . الضفة الشرقية كلها أبطال. . . الضفة الغربية كلها أبطال. . . نساؤنا، بناتنا، رجالنا أطفالنا كل هؤلاء سجلوا بطولات عديدة على مر التاريخ، هم قادرون على أن يؤدّوا ضريبة الدم وأن يؤدوا خدمة العلم. . قادرون كلهم ما وسعتهم القدرة. . ولكن تحويل الروافد هذا وقد بدا موقف الأردن كما بدا، ونحن نقولها حقائق صارخة، حقائق لا مجال لانكارها أو لجحودها، نرى في موقف الأردن عبرة لنا نحن العرب جميعاً، عبرة لإخواننا في الأردن.

لا نقول هذا لنلقي الفزع في نفوسهم، ولكن ندعوهم إلى مضاعفة الهمة وإلى

مضاعفة العزيمة، لندعو إخواننا في عمان بأن يرجعوا إلى الحق والرجوع إلى الحق فضيلة. . لنقول لإخواننا في عمان أن يرجعوا إلى صف الكفاح، لنقول لإخواننا في عمان إن تحويل الروافد في النهر يجب أن يسبقه تحويل في روافد الفكر لتصب في المجرى الكبير. . مجرى التحرير. . . ولنعرف كيف نفدي فلسطين في الأرواح كما يهتف شبابنا. . لنعرف كيف نفدي فلسطين بالأرواح يجب أن نعرف ما دور شعب فلسطين في معركة التحرير؟.

هذا السؤال طرح بعد أن بدأ مؤتمر القاهرة مؤتمر القمة العربي الأول، أمّا قبل ذلك فكان شعب فلسطين من غير كيان ومن غير منظمة تحرير. . كان شعب فلسطين بعيداً عن قضية فلسطين. لم يكن زمام قضية فلسطين في يد شعب فلسطين، فشعب فلسطين بعد الكارثة تهدم كيانه وتهدمت مؤسساته القومية والدول العربية تدافع عن قضية فلسطين، على الصعيد العربي والصعيد الدولي، ولكن الشخصية الفلسطينية كانت محتجبة عن الميدان، كانت غائبة عن الساحة. كل الدول العربية تدافع مشكورة عن قضية فلسطين، في الجامعة العربية وفي الأمم المتحدة وفي المؤتمرات الدولية، لكن شعب فلسطين كان غائباً عن ميدان قضية فلسطين، وكان السؤال الرهيب في المحافل الدولية في كل مكان ذهبت إليه. في موسكو يوم كنت في زيارة في موسكو تحدثت عن قضية فلسطين فطرح علي السؤال أين شعب فلسطين؟. . . في الأمم المتحدة يوم كنت رئيساً للوفد السوري وللوفد السعودي أو نائباً عن الجامعة العربية ونخطب ورفاقي عن القضية الفلسطينية وما أشهر الخطب وما أغناها هناك، كان السؤال أين شعب فلسطين؟ وفي مؤتمر باندونج حينما كنت في الوفد السوري أتحدث عن قضية فلسطين كان السؤال في الأروقة والردهات أين شعب فلسطين؟

قضية الجزائر كان شعبها وراءها، قضية ليبيا كان شعبها وراءها مهيأ ومنظماً، لكن قضية فلسطين قضية الشعب المشتت الشعب المشرد في تجمعاته المختلفة. . . أين هذا الشعب؟. . . إلى أن جاء مؤتمر الذروة العربي الأول، وبرز كيان فلسطين وبرزت شخصية الشعب الفلسطيني وانبثقت منظمة التحرير تمسك بقضية فلسطين وبزمام التحرير وتشق للشعب الفلسطيني طريق التحرير، وشعب فلسطين كي يؤدي دوره في المعركة يجب أن يكون شعباً منظماً والتنظيم الشعبي حاجة قصوى ومسؤولية كبرى لشعب فلسطين، التنظيم الشعبي لكل أمة في ديارها وفي أوطانها ضرورة قومية ملحة وهو ألزم وأجدى وأجدر لشعب فلسطين المشتت المشرد إذا أهمل شعب أن ينظم نفسه وهو في وطنه فليس يصح لشعب فلسطين وهو المشرد المشتت أن يهمل تنظيم صفوفه وتجميع قواه وطاقاته.

التنظيم الشعبي هو حياة التحرير هو بداية طريق التحرير لابد لشعبنا أن ينظم

نفسه ولا بد للدول العربية أن تفتح الطريق أمام الشعب الفلسطيني لينظم نفسه بنفسه، إن شعب فلسطين ليؤدي دوره في معركة التحرير يجب أن يخضع للتجنيد، يجب أن يخضع للتدريب، يجب أن يخضع للتعبئة الروحية.

إن شعب فلسطين لا يمكنه أن يحرر وطنه إلا إذا كان معبأ للمعركة إلا إذا كان مهيأ للمعركة ومهيأ بالسلاح، وأنا أعلم أن رجالنا وبناتنا ونساءنا وشيوخنا وكهولنا يريدون ويتشوقون ويتلهفون إلى حمل السلاح. إن إخواننا العائدين اللاجئين الألوف الألوف الذين يعيشون وعاشوا سبعة عشر عاماً في الخيام المهلهلة، وفي الكهوف يموتون من الحرمان ومن الجوع ومن الضنى ومن الشوق والحنين إلى الأوطان وإلى الديار، هؤلاء يريدون أن يموتوا جهاداً واستشهاداً لا جوعاً ولا حرماناً، هذا هو شعبنا.

وتقدمنا بمطالبنا إلى مؤتمر القمة العربي: التجنيد والتدريب والتنظيم الشعبي وحرية الإقامة وحرية العمل، كل هذه المطالب تقدمت بها منظمة التحرير الفلسطينية إلى مؤتمر القمة العربي، وكان أيسر المطالب حرية السفر للانسان الفلسطيني في الوطن العربي، حرية الاقامة للانسان الفلسطيني في الوطن العربي، في زمن القضية العربية ففي زمن الوحدة العربية، في الزمن الذي يرفع فيه الشعار عالياً من المحيط إلى الخليج، يجب أن يكون الانسان الفلسطيني حراً في سفره وإقامته وعمله في الوطن العربي حيثما كان، وهنا أريد صبركم قليلاً وهدوءكم كثيراً.

هذا الموضوع بالنسبة للسفر والاقامة والعمل، هو الموضوع الذي عاش سبعة عشر عاماً في ردهات الجامعة العربية، ينتقل من لجنة إلى لجنة وينتقل من دورة إلى دورة، فظلَّ هذا الموضوع الحزين التعيس البائس يرقى سلماً فسلّماً حتى وصل إلى مؤتمر الذروة في أعلى ذرواته، السفر والإقامة والعمل أيسر مطالب الشعب الفلسطيني، الأمة العربية تهيئ نفسها لتضحيات كبرى في تحرير فلسطين، لا تضن الشعوب العربية على أبناء فلسطين المهاجرين أن يعيشوا مع الأمة العربية كما عاش المهاجرون من الأنصار في المدينة المنورة، أيسر المطالب وأسهلها ظل يرتقي سلّم الجامعة العربية إلى مؤتمر الذروة. ولقد ظننت أنه حين يصل الذروة ستصل آمالنا إلى الذروة وأمانينا إلى القمة، أيها أيسر عندنا السفر والإقامة والعمل أو حجب الإنسان الفلسطيني عن السفر والإقامة والعمل، وهنا لا أريدكم.. الهدوء الكامل والصبر الكامل.

لقد تحفظت عدة دول على البروتوكول الذي هيأته الجامعة لتنظيم السفر والإقامة والعمل، خمسُ دول. بعضها تحفظات جزئية، بعضها تحفظات خفيفة،

بعضها طلب إلينا أن نفاوضه بعد انتهاء مؤتمر الذروة العربي مفاوضات مباشرة لتيسير السبيل أمام أبناء فلسطين فيسافرون، ويقيمون ويعملون، إذ كيف يستطيع الشعب الفلسطيني أن يحرر وطنه قبل أن يكسر هذه القيود من أقدامه ومن يديه التي تشده عن السفر والإقامة والعمل في الوطن العربي الكبير. عدة دول تحفظت، وأنا لا زلت أطمع بالمفاوضات المباشرة ونحن مقبلون عليها ونحن قريبون منها، أنا أطمع أن تزول هذه التحفظات التي تتفاوت من دولة إلى دولة خفة وشدة وحدة، أنا أطمع أن تزول هذه التحفظات لأنه لايمكن لشعب فلسطين أن يحرر وطنه وأرضه قبل أن يحرر ارادته وقبل أن يحرر شخصيته في وطنه الكبير ونحن جزء من الأمة العربية وفلذة من فلذاتها وفلسطين ما هي إلا جزء من الوطن العربي الكبير ويجب أن يعيش هذا الجزء في كنف الكل بصراحة الأخوة ويقين الإيمان وحرارة التحرير. . .

ولكن العجب في هذا الأمر كله. . الغريب في هذا الأمر كله، بل المريب في هذا الأمر كله، أنه حينما كانت المفاوضات دائرة بين سوريا والأردن لعقد اتفاقية تسهل السفر والانتقال بين سوريا والأردن توصل الطرفان إلى اتفاق بموجبه يستطيع المواطنون من الشعبين الانتقال إلى البلدين، بلا إجراءات ولا ميزات ولا تصريحات ولكن بمجرد ورقة هوية وهذه خطوة نحمدها لسوريا ونحمدها للأردن، فكل اهدار للحواجز هو خطوة في الوحدة العربية، كل اهدار في إزالة هذه التصريحات هو خطوة في سبيل الوحدة العربية، نحمد لعمان ونحمد لدمشق هذه الخطوة الكبرى، ولكن الغريب العجيب هو ما أكشفه الآن عليكم ولأول مرة، أنه أثناء المفاوضات هذه بين سوريا والأردن أصرّ الوفد السوري أن يوضع في الاتفاق بند ينص على أنه يشمل أبناء فلسطين في الجمهورية السورية.

الجمهورية السورية أرادت أن تعامل أبناء فلسطين المهاجرين إلى سوريا معاملة السوريين، سيدخلون عمان كما يدخل السوريون ويعملون في عمان كما يعمل السوريون، وأصر الوفد السوري أن يوضع نص يجعل الفلسطيني في مقام السوري مشمولاً في هذا الاتفاق، غير أن الوفد الأردني رفض أن يجعل للفلسطينيين الموجودين في سوريا هذا الحق الذي يمارسه السوريون. وكان رفضاً مريباً، رفضاً غريباً وعجيباً أن يسمح لخمسة ملايين سوري أن يدخلوا عمان وأن لا يسمح لـ١٤٠ ألف فلسطيني أن يدخلوا إلى عمان، وعمان تصيح بأعلى صوتها كل فلسطيني أردني وكل أردني فلسطيني، وأنا لا أحمل على عمان، أنا لا أحمل على عمان، وإن كانت قهقهاتكم تحمل على عمان. . ولا أتهجم كذلك على عمان لأن عمان بلدنا وشعبها إخواننا ومن فيها هم إخوتنا ورفاقنا في الطريق وزملاؤنا في السلاح.

أنا أتحدث هنا على أمواج الأثير لا لاتهجم على عمان، ليس السباب طريق

منظمة التحرير ليست المهاترات طريق منظمة التحرير، ليس السفه طريق منظمة التحرير، لغتنا لغة مهذبة وإن تكن ثائرة، لغتنا لغة سديدة وإن تكن شديدة، لغتنا هذه ندعو فيها عمان أن تعود إلى الحق فإن العودة إلى الحق فضيلة، ومن أجل فلسطين فهو واجب مقدس. وليكن هتافنا تعيش فلسطين ويعيش شعب الأردن.

أيها الاخوان:

لكي تعيش فلسطين كما يهتف الهاتفون، يطرح السؤال وما هو دور منظمة التحرير لنسير جميعاً في طريق التحرير، السؤال بسيط والجواب بسيط، ليس تحرير فلسطين بحاجة إلى فلسفة كبرى ولا إلى عبقرية خارقة ولا إلى نبوغ آخاذ، التحرير هو أبسط أولويات الحياة، التحرير هو بديهيات الشعوب المناضلة، التحرير هدف واضح، وطريق واضح، فدور منظمة التحرير أن تعد شعب فلسطين لمعركة التحرير وإعداد شعب فلسطين لا بد فيه من التجنيد ولا بد فيه من التدريب ولا بد فيه من التنظيم: وقد شرعت منظمة التحرير في التجنيد وفي التدريب وفي التنظيم. كتائب جيش التحرير تنشأ الآن في سيناء وفي غزة، شبابنا بالعشرات هنا في الكليات الحربية بالجمهورية العربية المتحدة، كتائب جيش التحرير تنشأفي دمشق وشبابنا في المعاهد العسكرية في الجمهورية السورية، كتيبة الصاعقة تنشأ في العراق وشبابنا في معسكر الرشيد في كلية ضباط الاحتياط. ولكن إنشاء كتائب الصاعقة في العراق بعيد ألف كيلو متر عن ميدان المعركة، يطرح السؤال الكبير، ولم لاتكون كتائب التحرير في الأردن بلدنا؟

لقد تقدمنا بهذه المطالب إلى مؤتمر القمة: تجنيد رجالنا وشبابنا وراء خطوط الهدنة.. الشعب الفلسطيني بعد الكارثة تشتت في تجمعات وراء خطوط الهدنة في غزة وفي الأردن وفي سوريا... وفي لبنان، أرادت الكارثة أن يكون شعبنا واقفاً على خطوط الهدنة لينطلق من هذه الخطوط إلى معركة التحرير ونخوض معركة التحرير، ولقد رفض الأردن في مؤتمر القمة مطالب لمنظمة التحرير تتعلق بالتجنيد وبالتدريب وبالتنظيم. وزاد على ذلك رئيس وزراء الأردن ونحن في حوار عنيف معه في مؤتمر القمة بأن قال: «سنعيد النظر في مفهومنا لمنظمة التحرير الفلسطينية». وأنتم أيها الاخوان لقد أجبتم على هذا الكلام بالصيحات والهتافات، وقد انطلقت من حناجركم وكنت أتمنى لو انعقد هذا الاجتماع قبل مؤتمر القمة حتى يستمع الملوك والرؤساء إلى هذه القهقهات تنطلق من حناجر الشعب الفلسطيني، وأنا هنا أقول بكل احترام وبكل تهذيب وبكل تقدير لأن شعبنا شعب مهذب مؤدب يحسن لكلام ويحسن اختيار المعنى والألفاظ، أنا أردّ هنا على رئيس وزراء الأردن باسم الشعب الفلسطيني، إن الذي يعيد النظر في منظمة التحرير هو شعب فلسطين لا رئيس

وزراء الأردن. وأريد أن أزيد على ذلك، فلست أقف الآن أمام رئيس وزراء الأردن فقط في ما يتعلق بدور منظمة التحرير ومفهوم دور منظمة التحرير إذْ ليس لأي رئيس وزراء دولة عربية أن يعيد النظر في مفهوم منظمة التحرير، لأن منظمة التحرير هي لشعب فلسطين.

في مؤتمره الصحفي الأخير في عمان قال السيد وصفي التل كلمة.. قال كلمة بعضها حق وبعضها ليس بحق... أيها الاخوان، منظمة التحرير تدعوكم إلى الصبر وإلى السمع وإلى النظام، إستمعوا إلى ما أقول وستوافقوني أن بعض ما قاله حق وأن بعض ما قاله ليس بحق....، في مؤتمره الصحفي أخيراً قال: «.. إن المنظمة ليست منظمة الشقيري إن المنظمة هي منظمتنا»،، القسم الأول من هذا الكلام حق،، المنظمة ليست منظمة الشقيري، وإنها إهانة لشعب فلسطين أن تكون هذه المنظمة للشقيري، الشقيري خادم هذه الأمة والمنظمة لشعب فلسطين، ولكن لست أفهم ماذا يراد حين يقول إن المنظمة منظمتنا، أفيكم من الشباب من عهده قريب في الصرف والنحو، أنا نسيته من عهد بعيد، هذه منظمتنا، (النا) تعود لمن؟ أنتم أجبتم لمن يعود الضمير.. لأنه نابع من ضمير الشعب الفلسطيني.. إن منظمتنا.. إن كلمة منظمتنا هذا الضمير لا يعود إلى رئيس وزراء الأردن لأن هذه المنظمة ليست للأردن... ولا لرئيس وزراء الأردن، هذه المنظمة هي للشعب الفلسطيني، هذه المنظمة ليست لأي حكومة عربية، هذه المنظمة تمثل الشعب الفلسطيني... الشعب الفلسطيني له شخصيته المستقلة وهذه المنظمة هي ملك الشعب الفلسطيني، ليست ملك عمان، ولا غير عمان... وقضية فلسطين، ليعلم الجميع أنها فوق الملوك وفوق الرؤساء...

وأضاف رئيس وزراء الأردن بأن مطالب منظمة التحرير الفلسطينية هي دعوة للتجزئة، وللتفريق، أليس هذا عجباً؟ متى كان التجنيد دعوة للتفريق متى كان التدريب والتنظيم للتفريق؟.. نحن شعب فلسطين أمة الوحدة... لقد دعونا إليها وكافحنا من أجلها وسقط الشهداء ضحايا من أجل تحقيقها منذ عام ١٩١٩ والشعب الفلسطيني يدعو إلى الوحدة العربية، لقد كان شعارنا ونحن يومئذ أطفال نجري في الشوارع كان أباؤنا وأعمامنا يطوفون في الشوارع وبهتاف واحد فلسطين عربية ضمن إطار الوحدة العربية، كان هذا هو شعارنا، ويومئذ جاءت لجنة أمريكية في عام ١٩١٩ عرفت بلجنة كنج كرين، طافت في ديار الشام في سوريا وفي لبنان والأردن وفلسطين، وشعب فلسطين كان له مطلب واحد الوحدة السورية وحدة ديار الشام، هذا هو شعارنا وهذا هو مطلبنا يومئذ لم يكن الشعار من المحيط إلى الخليج، كان الشعار أصغر لظروفنا يومئذ كان الشعار من طوروس إلى رفح، هذه هي الوحدة التي دعونا

إليها ونادينا بها، كيف يمكن أن يكون التنظيم الشعبي فرقة؟ نحن لسنا دعاة انطواء.

لسنا دعاة انفصال ولا دعاة انطواء وانعزالية، نحن أمة واحدة، وناضلنا من أجل هذه الوحدة نحن ما نبغي سلخ الضفة الغربية عن الضفة الشرقية، نحن ما نبغي إقامة حكومة فلسطينية لا في الوطن ولا في المهجر، قلتها مائة مرة ومرة وأقولها اليوم عبر أمواج الأثير لتسمعها عمان المرة بعد المرة، منظمة التحرير الفلسطينية لا تدعو إلى الفرقة لا تدعو إلى الانفصال لا تدعو إلى الانعزالية، وإنما تدعو إلى الوحدة، الوحدة العربية الكاملة فهذا هو شعارنا، وهذا هو كفاحنا. ويوم تتحرر فلسطين سيقرر الشعب مصيره بعد التحرير. . . وإذا كنت يومئذ على قيد الحياة وأرجو أن أراها حياً بعيني، سأدعو كمواطن من المواطنين، أن تنضم فلسطين إلى أي اتحاد عربي قائم، إلى أي وحدة عربية قائمة.

يقولون في عمان: إن الاستجابة لمطالب منظمة التحرير، إن التجنيد للشعب الفلسطيني، إن التدريب، إن التنظيم فيه ازدواجية، وأنا الذي قضيت عمري في المحافل الدولية لم أفهم معنى لهذه الازدواجية، هل ازدواجية ولاء؟. . أو ازدواجية عمل؟. . الشعب الفلسطيني يسأل ومنظمة التحرير الفلسطينية تسأل ما معنى الازدواجية؟. . نحن لا نعرف الازدواجيات ولا الثنائيات. . . ولا الثلاثيات. . . نحن نعرف ولاء واحداً ولا ولاء سواه، هو تحرير فلسطين، ولا ازدواجية في تحرير فلسطين وإذا لم تكن ازدواجية ولاء فماذا تكون؟. هل هي ازدواجية عمل؟ وكيف يمكن أن تكون هنالك ازدواجية عمل؟ إن جيش الأردن يتطلع بكل ضميره إلى أن يرى أبناء فلسطين كتفاً إلى كتف، معه في الخنادق وتحت السلاح، ليست هنالك ازدواجية عمل، فأيام الثورة الجزائرية كان جيش الجزائر في المغرب فما شعر واحد بالازدواجية، وكان جيش الجزائر في تونس. ولم تكن هنالك ازدواجية. . . في بريطانيا العظمى وحيث التعابير المرنة، حيث الدبلوماسية الرفيعة، في بريطانيا العظمى نفسها هنالك جيش انكليزي وجيش ايرلندي وجيش اسكتلندي، الجيش الاسكتلندي جنوده اسكتلنديون وضباطه اسكتلنديون وقادته اسكتلنديون، فهل عجباً أن يكون في الأردن جيش فلسطيني أفراده فلسطينيون وضباطه فلسطينيون. .

ولكن أيها الاخوان، هذه الازدواجيات وهذه الحساسيات، هذه الحساسيات الشفافة الرفيعة، هذه الحساسيات الرقيقة ليست موجودة في صفوف الشعب، ليست موجودة في الضفة الشرقية ولا في الضفة الغربية، هذه المعاني ليست في ضمير أبناء الضفة الشرقية وأنا أحيي أبناء الضفة الشرقية، لأن هذه المعاني ليست في قلوبهم. أبناء الضفة الغربية شبابها طلابها ورجالها ونساؤها، كلهم يقفون إلى جانب منظمة

التحرير. هذه الحساسيات ليست موجودة في صفوف الشعب هذه الحساسيات والمعاني ليست في صفوف الجيش لأن الجيش يريد أن يرى إخوانه أبناء فلسطين في زمالة السلاح وفي إخوة الدم. هذه ليست على صعيد الشعب، هذه ليست على صعيد الجيش، في اربد مثلاً وهي في الضفة الشرقية هنالك ٦٠ ألف فلسطيني من العائدين من اللاجئين ينزلون منزلا كريماً عند اخوانهم في اربد من أبناء الضفة الشرقية، أبناؤنا هؤلاء اللاجئون الستون ألفاً يمكن أن نخرج منهم بخمسة آلاف مقاتل قادرين على حمل السلاح لو أن منظمة التحرير الفلسطينية أقامت هنالك معسكراً لأبناء فلسطين.

أنا أثق أن نساء اربد يحملن الطعام إلى اخوانهم أبناء فلسطين في المخيمات. يقول من في عمان إن مؤتمر القمة العربي قد أعفى الأردن من نشاط منظمة التحرير الفلسطينية. مؤتمر القمة العربي يعفى الأردن من نشاط منظمة التحرير الفلسطينية، من قال هذا؟ أين القرار الذي يعفي الأردن من التجنيد والتدريب والتنظيم؟ أي قرار هذا يعفي الأردن من مهام التحرير في طريق التحرير لأهداف التحرير هل مؤتمر القمة العربي يصدر شهادات إعفاء؟ هي مصلحة جمارك؟ وحقاً أنكم ضحكتم حقاً وسخرتم حقاً، ولو كان مؤتمر القمة يصدر شهادات إعفاء من الواجبات الوطنية ومن واجبات التحرير فإنه بالفعل جدير بالسخرية والضحك، ولكن حاشا لله أن يصدر مثل هذه الشهادات المنطوية على السخرية، سخرية الشعب وسخرية الأمة العربية.. أنا الذي أعلم أن مؤتمر القمة يفرض أعباء ولا يعفي من الأعباء، وإن كان قد أعفى ليبيا من أعباء التحرير لأنها بعيدة عن خط النار، وقد أفهم هذا لو أنه أعفى المغرب على الأطلنطي من أعباء التحرير لأنها بعيدة عن خط النار، قد أفهم هذا وان كنت أعلم أن ليبيا والمغرب لا يدخران جهداً في سبيل تحرير فلسطين، لكن يعفي الأردن.. يعفي خط النار.. يعفي الضفة الغربية.. يعفي الشعب البطل يعفي الشعب المجاهد المناضل من أعباء التحرير، لو أن إعفاء صدر من مؤتمر القمة ما كان مؤتمر تحرير، ولكنه كان مؤتمر تخدير.

أريد أن أقول إلى إخواني في عمان، حتى ولو كان هنالك شهادة إعفاء لعمان يجب أن ترفض عمان هذا الإعفاء بكل شمم واباء، من الذي يقبل إعفاء من واجبات التحرير وأعباء التحرير، لو أن مؤتمر القمة قد أصدر شهادة الغفران هذه إلى عمان حتى لايجند الشعب الفلسطيني لانتظرت من عمان أن تأخذ زمام المبادرة بنفسها وأن تلقي الأعباء على الشعب الفلسطيني في مهمات التحرير، بل إني أقول أكثر من هذا لو لم تكن منظمة التحرير قائمة، لو لم تكن منظمة التحرير منشأة، لوجب على عمان أن تنشئ منظمة التحرير، ما هي إلا قوة من طلائع التحرير. وشعب فلسطين طليعة ثورية من طلائع التحرير، وأنا أريد أن أستطرد إلى مثل غير بعيد، فقد أنشأنا معسكراً

للتدريب الشعبي في الكويت، أبناء فلسطين تلهفوا لأن يدخلوا التدريب الشعبي في الكويت، نساؤنا سيداتنا الفلسطينيات في الكويت أردن أن يدربن على اسعاف الميدان، ولكن لم يكن هذا أصلاً في الخطة العربية التي أقرها مؤتمر القمة، فمؤتمر القمة لم يصرّ على إنشاء معسكر تدريب شعبي في الكويت ولا أن ينشئ معسكراً لتدريب سيداتنا على اسعاف الميدان، ولذا يمكن للكويت حقاً وصدقاً أن يقول إن مؤتمر القمة قد أعفاني من هذه الأعباء، وذهبنا إلى الكويت وتحدثنا مع أمير الكويت ومع وزير الدفاع، ومع كبار المسؤولين، قلنا له إخوانكم وأخواتكم هنا في الكويت الرجال يريدون مركزاً للتدريب على السلاح والسيدات يردن مركزاً للتدريب على اسعاف الميدان، فقال الكويت أهلا وسهلا ومرحبا. تقول عمان إن منظمة التحرير تخوض الآن في اذاعة منظمة التحرير، معركة كلامية بعيدة عن خط النار، هل هذا الكلام صحيح؟

إنني لا أجيب عليه إذا أجبتم. . كلا. . وإنما أجيب عليه بالوقائع والأرقام، منظمة التحرير لا تخوض معركة كلامية. . . منظمة التحرير أنشأت وحداتها في سيناء وفي غزة وفي سوريا، وفي العراق وفي الكويت، ومنكم أنتم الطلاب والشباب هذا العام في فصل الصيف، منظمة التحرير دربت ثمانية آلاف طالب بارك الله في هؤلاء، نحن لا نخوض معركة كلامية ولكننا نسير في التجنيد وفي التدريب وفي التنظيم، لو أن الأبواب قد فتحت أمامنا لطلابنا وشبابنا في الصيف الماضي لأقمنا معسكرات شبابنا وطلابنا على ربى الخليل الجميلة وعلى هضاب القدس الفاتنة، وفي رام الله الخلابة وفي وديان نابلس وفي جنين وفي كل مكان، لو فتحنا المعسكرات لشبابنا وطلابنا في الأردن لكانت النسبة بين قطاع غزة وبين الأردن، اذا كنا قد دربنا ثمانية آلاف في غزة فنحن قادرون على أن ندرب ثلاثين ألف طالب وشاب من أبناء فلسطين في الأردن. هذه ليست معارك كلامية فمعركة التنظيم والتدريب والتجنيد هي معركة في صميم التحرير، ليست معركة كلام نحن هجرنا الكلام، شعب فسطين هجر منذ زمن طويل، الخطب الكثيرة والقصائد والشعر والنثر على مافيه من جمال وروعة، لكنه بعد اليوم نَظْمنا من أجل التحرير وخُطَبنا من أجل التحرير، هاهو الشقيري هنا أمامكم من أجل التحرير لا للخطب، ولا للبلاغة، ولا للفصاحة والبيان، ليست معركة كلامية، منظمة التحرير الفلسطينية لا تخوض معركة كلامية، قبل بضعة شهور وعلى أمواج الأثير ومن صوت منظمة التحرير عرضت منظمة التحرير الفلسطينية أن تقدم السلاح والعتاد والمعدات والذخائر للقرى الأمامية كلها، وأريد أن أكرر هذا العرض الآن وعلى مسمع منكم، وعلى مسمع من الشعب الفلسطيني وعلى مسمع من القرى الأمامية التي ألصقت أذانها وأفئدتها إلى أجهزة الراديو في هذه الساعة.

إن منظمة التحرير الفلسطينية مستعدة أن تسلح القرى الأمامية بالسلاح الخفيف

والمتوسط بذخائرها ومعداتها وبكامل أجهزتها، ونحن لا نحرص على أنانية وعلى ذاتية منا، لا لا نريد أن نقدم هذا السلاح بأيدينا نحن ندعو جلالة الملك حسين أن يقدم هذا السلاح بكلتا يديه إلى القرى الأمامية، وكذلك نحن لا نرى حرجاً لا في الأسماء ولا في النعوت ولا في الصفات. إذا شاء الأردن فليقل ولينقش على ذلك السلاح كلمة الأردن، وهي حبيبة إلى قلوبنا بشرط أن تقدم إلى القرى الأمامية، ليدافعوا فيها ويصبح خط النار خطاً حقيقياً مملوءاً بالنار لا خالياً من السلاح والعتاد، هذا أيها الاخوان ليس تفكير المراهقين، لقد قيل إن الكلام هو كلام المراهقين، كلام منظمة التحرير الفلسطينية وعرضها هذا كلام مراهقين ومرتجل بعيد عن الخطة وعن التنظيم، وأنا أعلم أن التنظيم ليس معناه الارتجال، التنظيم هو نقيض الارتجال، نحن نتهم بالارتجال ولكننا ندعو إلى التجنيد ندعو إلى التنظيم، ندعو إلى التجنيد هل هذه الدعوات ارتجال، هذا ليس بارتجال إنما هو إعداد للمعركة ليست هذه أفكاراً لمراهقين. . ولكنها عزيمة صادقة ونحن نعني ما نقول، ليس في الشعب الفلسطيني مراهقون لا في الفكر ولا في الضمير.

ليعلم كل من يريد أن يعلم وليسمع من له أذنان للسمع أن يسمع، شعبنا ليس شعب المراهقين ولكنه شعب الغرّ الميامين، وبرروا إذا شئتم أيها الإخوان، لا أريد أن أسترسل طويلاً، أرجو أيها الاخوان أن تثقوا أن حديثنا عن الأردن وتركيزنا على الأردن ليس له إلا هدف واحد ومعنى واحد هو هدف التحرير، لم لا نتكلم عن الدول العربية الأخرى، الجواب بسيط وبسيط لأن في الأردن الضفة الغربية أكبر منطلق للتحرير، وفيها شعب مصمم على التحرير، تسألوني عن الوساطة، وكما قلت لكم أيها الاخوان بالنسبة للدول التي تحفظت ومن جملتها لبنان، نحن انتهينا في مؤتمر الذروة إلى أن نتصل بهذه الحكومات واحدة واحدة لإزالة هذه التحفظات. . . وثقوا أن منظمة التحرير لن ترجع عن مطالب الشعب وإذا لم تتحقّق فستحقق على أيدي الشعب.

وإذا سألتموني عن الطريق فالشعب الفلسطيني ذكي الفؤاد وعارف بالهدف وبالطريق، إن طريقنا دون أن أشير إليه من قريب أو بعيد هو طريق الشعب ولا طريق سواه، هذا الذي يحقق مطالب الشعب، كل الذي أريد أن أنهي إليه حديثي أيها الاخوان أننا هنا حاسبنا الأردن على موقفه، ولا نريد من هذا الحساب إلا أن نتفق مع الأردن على الاستجابة الكاملة لمطالب منظمة التحرير الفلسطينية. هنالك وساطة طلبت من الجمهورية العربية المتحدة، وهي وساطة على الرأس والعين وساطة نرحب بها من الجمهورية العربية المتحدة ومن كل حكومة عربية على أساس الاستجابة الكاملة لمطالب منظمة التحرير الفلسطينية.

لن نتراجع، لن نتردد ولن نلتفت يميناً ولا يساراً، فالشعب بدأ طريقه، الشعب شق طريقه وسيظل الشعب ومنظمة التحرير بكل عزيمة لتحقيق مطالب التحرير بالتدريب وبالتجنيد وبالتسليح حتى يصبح شعبنا كله تحت السلاح وفي الخنادق استعداداً لمعركة التحرير. لقد وصلت إليّ ظهر هذا اليوم قصاصة من صحيفة إسرائيلية تصدر باللغة الإنجليزية اسمها **الجروسالم بوست** تعليقاً على ما بيننا وبين عمان، ما بين منظمة التحرير وعمان والعنوان مفجع حقاً ومفزع حقاً، يقول العنوان وأقرأه أولاً بالإنجليزية:

«لا مكان للشقيري في الأردن»، هذا ما تقوله إسرائيل، وهذا ما تريده إسرائيل وماتتمناه إسرائيل، لكن تخسأ إسرائيل لأن الأردن هي بلدنا وهي وطننا ولا تستطيع أية قوة قاهرة أن تحول بيننا وبين الأردن. وأنا أدعو عمان أن تقرأ هذا العنوان، فيه العبرة البالغة، فيه العظة الكبيرة.. أدعو عمان بالإخاء وبالجد وبالعزيمة، أدعو عمان بهدف التحرير المقدس، أدعو عمان إلى الطريق، إلى الطريق معاً منظمة التحرير وعمان، لها دورها، لها دورها كحكومة ولنا دورنا كشعب، نحن نجنّد شعبنا وننظم شعبنا وندرب شعبنا، ونلتقي معاً على الطريق. هذا العنوان يكفي أن تعود عمان إلى الطريق، أن تعود عمان إلى الحق... وأنا أدعو ناصحاً وأخاً أن تعود عمان إلى الطريق وأن تعود عمان إلى الحق.... فإن طريقنا هو التحرير لا نريد الخصام مع أية حكومة عربية، و لا نريد المعارك الجانبية، لا نريد جريدة إسرائيلية أن تكتب هذا العنوان، «لا مكان للشقيري في الأردن».. يجب أن نتعاون نحن وعمان حتى يكون مكاني لا في الأردن ولكن في يافا وفي عكا وفي حيفا وفي الناصرة.

(١٩)

طريق التحرير... طريق بورسعيد: خطاب الشقيري في المؤتمر الشعبي الذي أقيم في بورسعيد، ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦٥

أخي اللواء حسن رشدي . .

إخواني أبطال بورسعيد

إخواني أبناء فلسطين

منذ غادرت القاهرة صبيحة هذا اليوم لأمثل أمامكم، لأمثل أمام الشعب وأؤدي حساب الأمانة، منذ غادرت القاهرة إليكم لأتحدث إليكم عن القضية الغالية على قلوبنا جميعاً العزيزة على أفئدة الأمة العربية بأسرها، وأنا أرى في طريقي إلهام التحرير ووحي التحرير يتعاقب وحياً بعد وحي، وإلهاماً بعد إلهام، رأيت كل هذا وأنا في طريقي إليكم وكأنما هذا اليوم مصادفة تاريخية أن يكون لقاؤنا هنا في بور سعيد في يوم جيش مصر، في هذا اليوم الذي تحتفل فيه الجمهورية العربية المتحدة بيوم القوات البرية . . يلتقي شعب فلسطين، وكنت في طريقي إليكم في السيارة أستمع إذاعة مصر بنبرة التحرير . . . أستمع إلى إذاعة مصر وهي تحتفل بيوم القوات البرية، من جيش مصر البطل الباسل . . أستمع إلى حديث بين المذيع وبين الفريق الأول المرتجى وسمعت حديثه وهو يتحدث عن قضية فلسطين .

هذا القائد المرتجى يتحدث عن جيش مصر وعن سلاح مصر وعن تدريب جيش مصر وعن الروح المعنوية في كتائب جيش مصر . . . يتحدث عن المعارك التي خاضها جيش مصر في اليمن ويسأل المذيع ذلك السؤال إلى القائد الكبير . . .

وما هي معركة المستقبل؟ وكان جواب القائد الفريق المرتجى جواباً فيه كل الفصاحة والبلاغة.. من غير أن تكون هنالك زخارف الفصاحة ولا بهارج البيان والبلاغة، قال: تسألني عن نوع المعركة المقبلة؟ الأطفال يعرفون المعركة المقبلة.. أطفال مصر، هي معركة فلسطين؟.. ومضيت في طريقي وهذا إلهام التحرير والوحدة، ووحي التحرير يتعاقب عليّ وأنا في سيري بالسيارة وجهاز الترانزستور إلى جانبي وأنا أستمع إلى أحاديث ضباط جيش مصر، كلهم يتعاقبون في الحديث عن الجيش وسلاح الجيش وقوة الجيش وروح الجيش، ورأيت في هذا الحديث كله وفي هذا الإعداد الروحي كله إعداداً لمعركتنا الكبرى معركة تحرير فلسطين معركة الأمة العربية.

لم يكن هذا الإلهام لي وحدي ولا هذا الوحي وحي التحرير وحياً لي وحدي، ولكنه كان وحياً وإلهاماً أيضاً للواء وجيه المدني قائد جيش التحرير ورئيس أركان الحرب السيد الجابي، كان هذا وحياً من الجيش إلى الجيش.. من جيش مصر إلى جيش فلسطين، ونحن لا نعد جيش فلسطين ليكون جيش الاستعراض في أيام أعيادنا القومية ولا نعده كذلك ليكون في هذه المناسبات أمام الشعب، يغدو ويروح ولكن نعده ليخوض المعركة بفدائية الشعب وطلائعية الشعب وقومية شعب فلسطين، هذا هو جيش تحرير فلسطين.. ومضيت في طريقي إلى أن بلغت المدينة مدينة الأبطال ومدينة الرجال مدينة الجهاد والاستشهاد مدينة بور سعيد التي نلتقي فيها الآن... ورأيت في طريقي إليها وحي التحرير، يلاحقني ويتابعني ورأيت نفسي وجهاً لوجه أمام قبر الجندي المجهول، أقف أمامه خاشعاً، أقف أمامه خاضعاً بالفاتحة الكريمة أترحم فيها على شهداء هذا البلد الذي أخرج البطولات والبسالات. وسار السؤال الكبير في نفسي من هذا الجندي المجهول؟.. ولمن سقط هذا الجندي المجهول؟..

ولقد تصدت بور سعيد للعدوان الثلاثي وردته خاسراً مدحوراً لقد فعلت هذا من أجل فلسطين ومن أجل تحرير فلسطين.. ثم جئت إليكم أيها الإخوان في هذا الحفل الحاشد في هذا الحفل الرائع، وأنا أستمع إلى هتافات الشباب وأنا أرى على وجوههم قسمات الإيمان والعزيمة والتحفز إلى البطولة والجهاد والاستشهاد..ورأيت الوحي يتابعني ويلاحقني.. هنا من حول هذه المائدة أرى اثنين من شبابنا.. هنا على ميسرتي وهنا على ميمنتي اثنان من شباب فلسطين يرتدون على رأسهم الكوفيه والعقال التي يلبسها إخواننا في الضفة الشرقية من الأردن. وكان ذلك أيها الإخوان، كان ذلك دليلاً قاطعاً ساطعاً بان منظمة التحرير لا تقوم بالفرقة ولا تدعو إليها، كان ذلك آية ساطعة بأن شعب فلسطين ليس

شعب تجزئة ولا شعب تفرقة ولكنه شعب قاتل من أجلها، وسقط شهداؤه من أجلها وهانحن هنا لنقدم الدليل القاطع لنضعه على رؤوسنا وعلى رؤوس شبابنا بأننا هنا لا نفرق بين شرقية وبين غربية، نحن رفاق السلاح، نحن رفاق الجهاد طريق السلاح وطريق الكفاح ولا يفرقن أحد شعبنا المجاهد ولا يعدلن أحد شعبنا عن طريق الكفاح والنضال، منظمة التحرير للوحدة وشعب فلسطين للوحدة وهي وحدة للتحرير ووحدة للكفاح. .

وتعاقب وحي التحرير حتى شرعنا في حفلنا هذا. رأيت أن وحي التحرير يلاحقني ويلاحقنا جميعاً ويتعقب آثارنا، رأيت رئيس مكتب المنظمة في بور سعيد وهو يتقدم بوثيقة كتبت بالدم وليس هذا بالأمر الغريب أو العجيب. . شعب فلسطين شعب متلهف أن يحرر وطنه بالدماء، شعب فلسطين يتلهف إلى السلاح، شعب فلسطين قاتل من أجل وطنه ثلاثين عاماً أيام الانتداب البريطاني قوات من غير تكافؤ وغصت السجون والمعتقلات، وغصت بنا أراجيح الأطفال بمن علق على أعوادها من رجالنا وشبابنا وأبطالنا.

ليس غريباً على شعب فلسطين أن يكتبوا على طريق التحرير بالدم وليس غريباً أن تقدم وثيقة التحرير بالدم لأنهم مقبلون على طريق التحرير، وليس غريباً أن تقدم وثيقة الدم هنا في بور سعيد، وأرضها قد رويت بدماء الشهداء والرجال والنساء. . . ومضى هذا الوحي يتعاقب علينا جميعاً، الوحي هذا لم يسقط عليّ وحدي، ولكنه تهاوى أنتم عليكم جميعاً في ضمائركم وفي أفئدتكم وألقي على أكتافكم جميعاً. . . اللواء المحافظ تقدم إليّ بهدية غالية، هدية ذكية هي ذكية بذاتها ولكن تزداد ذكاوتها وتزداد قداستها، إنها تقدم إليّ من محافظ بور سيد وباسم شعب بور سعيد إلى شعب فلسطين. . . وهذه هدية غالية وتحمل ذكريات غالية وتنطوي على آمالنا جميعاً آمال الآمة العربية، سأصون هذه الهدية، سأحتفظ بها كما أحتفظ بأغلى مقتنياتي لكنها لن تظل في بيتي ولن تظل في حرزي، أرجو أن أظل على قيد الحياة يوم تحرير فلسطين لنضعها في متحف تحرير فلسطين.

أيها الإخوان. .

منذ ثلاثة أيام تنادى إخواننا من أبناء فلسطين إلى الإسكندرية والتقى أبناء فلسطين في اجتماع شعبي كبير في جامعة الإسكندرية، ولم يكن الاجتماع قاصراً على أبناء فلسطين، فقد خف إليه ثقالاً وخفافاً أبناء الإسكندرية رجال الدولة في الإسكندرية، ورجال الاتحاد الاشتراكي في الإسكندرية، خف كل هؤلاء جميعاً ومعهم طلاب العرب جميعاً من الأردن ومن سوريا ومن لبنان. ولم يعد ذلك

الاجتماع مؤتمراً شعبياً فلسطينياً وإنما انقلب اجتماعاً شعبياً عربياً كبيراً تتجسد فيه آمال الأمة العربية وتتمثل فيه أغلى وأعز أمانيها. ومثلت أمام ذلك المؤتمر أتحدث عن قضية فلسطين وعن مؤتمر القمة وعن مطالب منظمة التحرير الفلسطينية في التجنيد والتسليح والتدريب وبالتنظيم، فاندفع صوت الشعب عالياً مدوياً مؤيداً لشعب فلسطين، ومؤيداً لمطالب منظمة التحرير لأنها مطالب الشعب الفلسطيني.

الشعب الفلسطيني مصمم على الكفاح، الشعب مهيء نفسه لخوض معركة التحرير، الشعب الفلسطيني قادر على أن يخوض معركة التحرير، لكن لابد للشعب الفلسطيني من تنظيم ومن تدريب ومن تسليح.. من أجل هذا فقد علا صوت مؤتمر الإسكندرية مؤيداً لشعب فلسطين، مؤيداً لمطالب منظمة التحرير الفلسطينية، لقد كان صوتاً عالياً وعلى يقيني أن هذا الصوت العالي قد وصل إلى الملوك والرؤساء. نحن على يقين أن صوت الشعب لا يعلو عليه شيء لأن صوت الشعب يعلو ولا يُعلى عليه.

نحن هنا الآن في مؤتمر شعبي آخر... نحن هنا بعد الإسكندرية في بور سعيد... بور سعيد أيها الإخوان حافلة بتاريخ جليل كتبه أيام العدوان الثلاثي، كل شارع في هذه المدينة الخالدة يضج بالتاريخ، كل منزل وكل دار وكل حي من أحيائها سقط فيه الشهداء وكتب آيات من البطولة العزيزة كتب آيات من البسالة العجيبة هي بسالة الأمة العربية وهي بطولة هذه الأمة العربية، ذلك أن شعب بور سعيد تتمثل فيه الفلذة الغالية والقطعة الغالية من شعب الأمة العربية وبور سعيد أرضها من تراب هذا الوطن الزكي الذي حفل ترابه على مر العصور والأجيال بأزكى أريج للشهداء والأبطال الشجعان. ينعقد مؤتمرنا هذا ولا يحضره أبناء فلسطين وحدهم ولكن يلتف من حولهم أبناء بور سعيد من رجال الدولة ومن رجال الشعب وفي هذا الرمز الكبير على أن الأمة العربية كلها في طريق التحرير وإلى هدف التحرير... وانعقاد هذا المؤتمر الشعبي الكبير في بور سعيد يحمل في طياته معنى كبيراً، هذه المعاني التي تحتفلون بها أنتم الآن.

بور سعيد أيها الإخوان لم تعد ثغرة من ثغور العرب فحسب، بور سعيد أيها الإخوان لم تعد أساساً جغرافياً نراه على الأطلس والخرائط.. بور سعيد أصبحت معنى خالداً من المعاني العربية الخالدة.. بور سعيد أصبحت رمزاً لقوة الشعب وقضية فلسطين وراءها قوة الشعب، وحين نلتقي هنا كما هتف الشباب في الصفوف الخلفية حينما قلتم سننتصر... سننتصر وكما انتصرت بور سعيد ستنتصر الأمة العربية في تحرير فلسطين.

قبل يومين وأنا عازم المجيء إلى بور سعيد تلقيت برقية من مكتبنا، مكتب المنظمة في نيويورك، وتلح هذه البرقية بكل إصرار على أن أسافر فوراً إلى نيويورك إلى الأمم المتحدة. . . لشهود جلساتها التي تنظر الآن وفي المساء قضية فلسطين ولن تكون هناك حيرة في نفسي، أذهب إلى نيويورك؟ أذهب إلى بور سعيد؟ لم تكن هنالك حيرة في نفسي لأنه كان هنالك أمامي خيار واحد لا ثاني له ذلك الخيار أن لا أذهب إلى نيويورك ولا إلى الأمم المتحدة، ولكن أذهب إلى بور سعيد لألقى إخواني في بور سعيد. . . وساءلت نفسي أيها الإخوان في لحظة من لحظات التأمل والتفكير، سألت نفسي لم أذهب إلى الأمم المتحدة؟ وهي التي ظلمت شعباً وأخرجته من دياره ومن وطنه، لم أذهب إلى الأمم المتحدة، وقد ذهبت إليها سبعة عشر عاماً طوالاً وأنا ورفاقي في الأمم المتحدة من أجل قضية فلسطين بكل عدالتها بكل قداستها بكل فداحتها، نستبكي من السامعين ونستصرخ ضمير الحاضرين. . . ما تركنا قانوناً إلا وأشرنا إليه ولا حجة إلا ووضعناها أمام الأمم المتحدة، ولا تاريخاً ولا جغرافية ولا منطقاً يمكن أن يخطر على البال وأن يجول على اللسان إلا وقلناه طوال سبعة عشر عاماً، متعاقباً دورة بعد دورة، فما أعدنا لاجئاً إلى وطنه ولا استنقذنا شبراً من أرضنا السليبة. قلت لن أذهب إلى الأمم المتحدة، ليست الأمم المتحدة الطريق إلى تحرير فلسطين لكن تحرير فلسطين هو هنا على أرضنا في بلدنا وفي الوطن العربي.

ومن أجل هذا أيها الإخوان أرسلت الجواب على البرقية إلى إخواننا في نيويورك أنتم هناك امضوا في طريقكم في الجبل الذي لا نهاية له. . . احضروا جلسة الأمم المتحدة وتحدثوا للمرة الثامنة عشرة ثم للمرة التاسعة عشرة، أضيفوا إلى سجلات الأمم المتحدة خطباً أخرى، ولكن ثقوا أن تحرير فلسطين ليس له إلا طريق واحد ليس طريق نيويورك ليس طريق الأمم المتحدة لكنه طريق بور سعيد، إنه أقصر إلى فلسطين.

أنا أرى أن النظام لا يضبطكم ولكني أعذركم لأن الثورة فوق النظام وأنتم الثوار. من أجل هذا رأيت أن أكون أمامكم هذه الليلة وأن أمثل أمامكم وأؤدي الحساب عن الأمانة الغالية. . أمانة قضية فلسطين وقضية فلسطين لا تحرر على منابر الأمم المتحدة ولكنها تحرر من أرضنا: تحرر من الخليل حين تكون الخليل كلها ثكنة عسكرية، تحرر من القدس ورجالها وشبابها كلهم تحت السلاح، تحرر من جنين ومن طولكرم ومن قلقيلية ومن قرانا الأمامية وكل رجالنا ونسائنا حاملون للسلاح مرابطون في الخنادق متحفزون للكفاح ينتظرون ساعة الصفر وينتظرون ساعة النصر، هذا طريق التحرير وليس طريق الأمم المتحدة ومن أجل هذا نلتقي هنا في

بور سعيد. . . ولست أقول هذا للأمم المتحدة وحدها، لست أقول هذا جواباً على برقية وردتني من نيويورك ولكني أقول هنا وأنا في بور سعيد، في بلد الرجال وفي بلد الأبطال وأنحني هنا أمام جهاد المجاهدين، وكفاح المكافحين. . وأنا أقف هنا في بور سعيد لا لأقول لا للأمم المتحدة ولكن لأقول لمؤتمر القمة العربي بكل ملوكه ورؤسائه أن طريق التحرير هو طريق بور سعيد ولا طريق سواه.

جئت لأحدثكم عن قضية فلسطين. . قضية فلسطين في ساعاتها التي نعيشها في يومنا هذا في مسائنا هذا. . جئت لأحدثكم عن قضية فلسطين ولا بد لذلك من حديث عن مؤتمر القمة العربي في الدار البيضاء، لأن الحديث عن قضية فلسطين لا يمكن أن ينعزل عن الحديث عن مؤتمر الدار البيضاء وما أنجز وما لم ينجز. وقضية فلسطين يجب أن تطرح أمام الشعب، أمام الأمة العربية بأسرها. . هي القضية الباقية هي القضية الكبرى. . . نحمد الله على أن إخواننا في الجزائر قد حققوا استقلالهم بعد جهاد طويل مرير دام مائة وثلاثين عاماً نحمد الله أن شعب تونس وأنا هنا أمجد شعب تونس وقد استطاع أن يحقق استقلال وطنه بعد سبعين عاماً من الكفاح. .

نحمد الله أن إخواننا في ليبيا قد استطاعوا بعد أربعين عاماً من الجهاد والاستشهاد أن يحققوا لبلادهم الاستقلال وهكذا شأن المغرب بعد ثلاثين عاماً من النضال ومن الجهاد ومن الاستشهاد، ونحن في يومنا هذا أمام كفاح إخواننا في عدن نحمد الله على أن الكفاح قائم على ساق وقدم في عدن ونحن مؤمنون بأن النصر لا بد أن يأتي لأهل عدن نتيجة لازمة لكفاحهم. فإذا كانت البداية كفاحاً كانت النهاية نصراً. . نحمد الله على ذلك كله لأن ذلك قد أزاح من طريقنا كثيراً من أحمال التحرير وأعباء الكفاح للأمة العربية في مشرقها وفي مغربها تستكمل سيادتها وحريتها واستقلالها، نحمد الله أن كفاح الأمة العربية قد أنجز الكثير وأمامنا الاستقلال نراه ونجتني طلعته وحين نسافر من المشرق إلى المغرب ونرفع الشعار الكبير من المحيط إلى الخليج نحس بأعماق ضميرنا أن تحت هذا الشعار حقائق عزيزة نشهدها في استقلال بلادنا وشعوبنا حامدين لله وشاكرين أن النصر الموفور قد جاء في أعقاب هذا الكفاح الطويل المرير، حامدين الله أن اتفاق جدة الأخير بين الرئيس عبد الناصر وبين الملك فيصل قد أمكن الوصول إليه لأن ذلك قد أزاح لنا من الطريق أيضاً أعباء وأعباء ووراء تلك الأعباء كثير من المصاعب والعقبات.

ولقد أصبحنا نحس من قرارة ضميرنا أن القوة العربية ستصبح قريبة من

ميدانها وفي جبهتها وفي خط النار. نحن حامدون لله كل ذلك لنقول لأمتنا العربية وليعلم كل إنسان واعٍ في هذه الأمة العربية أنه لم يبق لنا إلا القضية الكبرى القضية الغالية القضية المقدسةً، لم يبق للأمة العربية إلا تحرير فلسطين. ليست هذه قضية شعب بمفرده ليست هذه رقعة واحدة من رقاع الوطن العربي الكبير، لم تعد قضية فلسطين قضية شعب فلسطين لقد كانت إلى أعوام ١٩٤٧ قضية الشعب الفلسطيني وقضية الوطن الفلسطيني ولكن بعد عام ١٩٤٨ أصبحت قضية فلسطين ملك الأمة العربية بأسرها، وأصبحت قضية فلسطين هي قضية الأمة العربية لحماً ودماً ومصيراً ووجوداً، هي معركة الفناء والبقاء هي معركة الأمة العربية لأزمان طويلة مقبلة.

الأمة العربية يتهدد وجودها ومصيرها خطر داهم عليها فلم تعد القضية قضية اللاجئين من أبناء فلسطين ولا قضية الشعب الفلسطيني، وإنما هي قضية الأمة العربية. هذه القضية التي التقى من أجلها مؤتمر القمة ومن أجل هذا لا يمكن أن يكون مؤتمر القمة إلا شامخاً في القمة فوق السحاب وفوق الضباب وفوق الغمام تسطع عليه شمس الحقيقة فلا مداورة ولا لف ولا مجادلة، ولكن كلام واضح صريح لأن القمة لا تكون في الكهوف ولا في المغاور ولا في الدهاليز ولا في الغرف المعتمة الباردة بعيداً عن أبصار الشعب وعن أفئدة الشعب وأسماع الشعب، ومن أجل هذا يجب أن يكون مؤتمر القمة تحت بصر الشعب. ونحن شعب فلسطين هنا في بور سعيد لا نتكلم باللغة الدبلوماسية ذلك أن بور سعيد لا تعرف الدبلوماسية ولغتها لغة الثورة، ولغتنا هذا المساء يجب أن تكون لغة الثورة ولا لغة سواها من أجل هذا أيها الإخوان سأكلمكم عن مؤتمر القمة.

أيها الإخوان من أجل هذا سأحدثكم هذه الليلة حديث الصدق والأمانة والصراحة سأحدثكم بصدق هذه المدينة الخالدة وبصراحة رجالها وأمانة شجعانها.

سبب آخر يدعو إلى الصراحة في الحديث عن مؤتمر القمة في بور سعيد، تذكرون ولايغيب عن ذاكرتكم أن الرئيس عبد الناصر في أعياد النصر وقف هنا في بور سعيد يخطب عن الظروف التي تلم بالأمة العربية، عن الانقسامات التي تسودها وتسود علاقاتها، عن الموقف العسكري عن الموقف السياسي، يخطب عن تحويل إسرائيل لمجرى الأردن عن سرقة العصابة الإسرائيلية لنهرنا لمائنا بروافده ومجراه، يخطب هنا في بور سعيد. ومن بور سعيد هنا دعا الرئيس عبد الناصر الملوك والرؤساء إلى اجتماع القمة العربي الأول في القاهرة... ومؤتمر القمة يا

أهل بور سعيد قد ورد هنا في بور سعيد وعلينا هنا أن نكشف عن مواطن القوة وعن مواطن الضعف في مؤتمر القمة. والتقى مؤتمر القمة العربي الأول في القاهرة والثاني في الإسكندرية والثالث في الدار البيضاء والسؤال مطروح الآن على الأمة العربية هل أفلح مؤتمر القمة العربي في الدار البيضاء أو فشل؟ ولتجيبوا عن هذا السؤال ولتعلموا إذا كان مؤتمر الدار البيضاء قد نجح أو قد أخفق لابد أن تعودوا بالأمور إلى بدايتها في القاهرة مؤتمر الذروة العربي الأول بالقاهرة من أجل ماذا؟

لقد انعقد من أجل موضوع تحويل إسرائيل لمجرى نهر الأردن. مؤتمر القمة العربي وضع خطة لمشروع عربي مشروع مضاد لتحويل إسرائيل، مشروع تحويل الروافد العربية في الأرض العربية، وضع خطة عسكرية وخطة مالية وخطة فنية. وطلب من القيادة العربية الموحدة أن تمضي قدماً في حماية مشروع تحويل الروافد العربية وكلف هذه المهمة إلى رجل من خيرة أبناء مصر هو مثال الاستقامة والخبرة العسكرية الفريق أول علي عامر. . . . وضع علي عامر الخطة لحماية المشروع العربي وقال لمؤتمر القمة أنا كرجل عسكري قادر على حماية العمل العربي وقادر على الدفاع ضد غارات إسرائيل، أنا قادر إذا نفذت مطالبي أن أحمي العمل العربي في الأرض العربية على التراب العربي وأنا كإنسان مسؤول أقول هذا للملوك والرؤساء. هذا ما قاله علي عامر أنا قادر على هذه الحماية إذا كنتم توفرون لي المطالب التي أريدها، وتقدّم بمطالبه وأقرّت تلك المطالب.

ماذا كان مصير المشروع في الدار البيضاء؟ بدأ المشروع في القاهرة كما وصفت لكم ثم استكمل مرحلته في الاسكندرية كما ذكرت لكم وحينما التقينا في الدار البيضاء وجدنا القوات العراقية. . . والقوات السعودية التي طلب علي عامر أن تأخذ مراكزها وتحشد قواتها على الأرض الأردنية لم تدخل الأرض الأردنية ولم يؤذن لها بدخول الأراضي الأردنية، بل هي في الصحراء بعيدة عن الخطوط الأردنية عاماً بكامله وهي تنتظر الأذن بالدخول وما استطاعت الدخول، وبهذا أصبح تحويل روافد الأردن من غير حماية عسكرية ورأى القائد علي عامر صاحب المطالب، رأى نفسه من غير مطالب وبهذا نحن أمام تجربة خطيرة.

نحن نرى أنفسنا أمام هدف كبير لا يجوز أن تغفل عنه الأمة العربية، لايجوز أن يحجب عن الأمة العربية، ليس هذا من الأسرار العسكرية فالصحف هنا في القاهرة وفي غير القاهرة نشرت الأنباء عن منع الأردن دخول القوات العربية العراقية إلى

الأراضي الأردنية لحماية المشروع العربي على الأرض الأردنية وبهذا أيها الاخوان ثار سؤال كبير في نفس كل عربي: اذا كان هذا هو مصير التحويل فما هو مصير التحرير؟ هذه تجربة صغيرة لوحدة الأمة العربية.. لوحدة قيادتها. القيادة العربية الموحدة ليست تحت أمر ملك أو رئيس، القيادة العربية تنفذ خطة التحرير والقيادة العربية الموحدة لا تلقى فيتو من هذا الملك أو ذاك الملك، من هذا الرئيس أو ذلك الرئيس، القيادة العربية اذا كانت أثناء المعركة وفي خضم القتال وقعقعة السلاح ولعلعة المدافع وصواريخ الطائرات يقال لها مزاجاً هذه الخطة لا تعجبني وهذا الطريق لا يلزمني، إذا كان كل ملك أو رئيس يترك تحرير فلسطين على مزاجه وعلى هواه ولا يدع يد قائدنا علي عامر سليطة في معركة التحرير فعلى الأمة العربية أن تبحث لها عن طريق آخر لتحرير فلسطين. والأمة العربية لا تبخل بهذا الطريق لأنها أمة جواد أمة كرم وأمة شجاعة وبطولة، فاذا لم يكن التحرير بالقمة فإن الأمة العربية تستطيع أن تبني قمة تكون في الذروة وقادرة على حمل الأمانة وحمل هذا التحرير إلى نهايته وإلى النصر الذي نبتغيه.

أيها الاخوان...

أيها الاخوان الهتاف الذي استمعتم إليه «جيش عربي واحد» هو الطريق الوحيد إلى تحرير فلسطين. الأمة العربية منذ نكبة فلسطين مرت في تجارب كثيرة كانت التجربة الأولى القيادة العربية المشتركة ثم انتقلنا إلى القيادة العربية الموحدة وها أنتم ترون أننا في هذا الموضوع الخطير، أنا لا أقول إن تحويل الروافد هو تحرير فلسطين إنه مسألة هامة من غير شك، مسألة خطيرة من غير شك، ولكن إذا كنا بهذا الأمر اليسير نتلكأ أثناء الطريق ونقيم العقبات في طريق علي عامر فحينئذ... هذه ليست قيادة عربية موحدة، هذه بلاد عربية لا هي قيادة ولا هي عربية ولا هي موحدة وإذا كنا نسير في طريق تحرير فلسطين على غرار ما نجري فيه في تحويل مجرى الأردن... أنعم بطول سلامة يا مربع... نحن نريد كما قال الشاعر...

زعم الفرزدق أنه سيقتل مربعاً أنعم بطول سلامة يا مربع

انعم يا إسرائيل بطول سلامة ولكن نريد الفرزدق في الأردن أن يقتل مربعاً في إسرائيل وتكون هذه هي بداية التحرير.

أيها الاخوان...

أنا حين أتحدث عن تحويل الروافد وتقاعس الأردن في موضوع تحويل

الروافد لا أفعل هذا حقداً على الأردن، ولكن حباً بالأردن وتقديراً للأردن. لو كان لأيّة دولة عربية أن لا تهتم بتحويل الروافد سواء أكانت في المغرب العربي أو في المشرق العربي فليس للأردن أن تغمض له جفن عن موضوع تحويل مجرى الأردن، فإن إسرائيل قد حولت مجرى الأردن لتعمير النقب، إن إسرائيل قد فعلت هذا لتستزيد من الطاقة البشرية، لتستزيد من المهاجرين بالملايين يقيمون على النقب لتقيم المصانع والمزارع في النقب، لتقيم القلاع بالمستعمرات في النقب، ولكن ينبغي أن تعلم كل الأمة العربية وفي طليعتها الأردن أن معركة النقب هذه ليست موجهة إلى مصر..

صحيح ما قاله الرئيس عبد الناصر في خطابه الأخير يوم أبرز الخريطة أمام الجماهير، تلك الخريطة التي بعث بها واحد من أبناء العروبة من لندن وهي تقول بأن حلم إسرائيل هو من النيل إلى الفرات... صحيح ما قاله الرئيس عبد الناصر لكن هذه معركة النقب ليست موجهة إلى مصر في المرحلة الحاضرة. إن معركة النقب ليست من أجل النقب، عين إسرائيل في النقب، معول إسرائيل في النقب لكن هواها وفؤادها على الضفة الغربية لأنها ترى أنها أكبر موقع استراتيجي من الثروة الاستراتيجية الكبرى التي تدمر إسرائيل، وأرادت إسرائيل أن تسد الدرب على الضفة الغربية على الأردن... مصر عبر التاريخ لها درب تاريخي عبر سيناء وعبر النقب إلى المشرق العربي...تاريخ مصر لم يكن مع المغرب العربي كان مع المشرق العربي كله وتاريخ المغرب العربي مع مصر هو الطريق التاريخي... مصر تروح وتغدو إلى المشرق العربي عن طريق سيناء وعن طريق النقب، وإسرائيل أرادت أن تضع حائلاً وسداً منيعاً يحول دون نجدة القوات المصرية والجيش المصري حينما تنقض إسرائيل على الضفة الغربية، لذلك فإن معركة النقب ليست موجهة إلى مصر، وإنها تعلم أن مصر قادرة على التدمير وعلى رد العدوان وعلى صدّ إسرائيل مدحورة خاسئة، ولكن إسرائيل أرادت أن تبني هذا السد الكبير بين مصر ونجدة الضفة الغربية حينما تنفرد بها وتضع يدها عليها، ولكن ليعلم الأردن أن معركة النقب هي من أجل الضفة الغربية، ليعلم الأردن أننا نريده أردنياً قوياً عزيزاً متيناً.

نحن الآن لا نحقد عليه لا نحقد على بلدنا ولا على وطننا وعلى شعبنا، الضفة الغربية هي منطلق التحرير ولا نريد أن تقع في قبضة إسرائيل، وعلى الأردن أن يعلم أن تحويل مشروع الروافد إنما يهدف إلى خير الأردن وإنما يهدف إلى الدفاع عن الأردن وإنما يهدف قبل الدفاع عن سوريا وقبل الدفاع عن لبنان وقبل الدفاع عن

مصر إنما يراد به أن يتمكن الأردن من الدفاع عن نفسه، وأن يحتفظ بهذه الأرض الطيبة منطلقاً للتحرير، ولهذا فنحن ندعو الأردن لا أن يصد القوات السعودية لا أن يصد القوات العراقية ولكن أن يأخذ زمام المبادرة بيديه.

نحن ندعو الأردن أن يذهب إلى دمشق ويقول للجيش السوري المحتشد على ٧٥ كيلو متراً، الجيش السوري بقواته الكثيرة قواته البرية محشودة على ٧٥ كيلو متراً ونحن هنا نحيي الجيش الأردني الباسل بضباطه وجنوده وأفراده وكل وحداته وأسلحته، فعليه عبء كبير يمتد ٦٥٠ كيلو متراً، نحن نريد من عمان أن يأخذ زمام المبادرة إلى ديار الشام إلى دمشق يستحث جندها بأن ينقلوا سلاحهم وعتادهم وقواتهم ليفرشوا هنالك الأرض بالجيش السوري على مسافة ٦٥٠ كم، وهذه البلاد كانت عبر التاريخ هي بلاد الشام وأحرى بجيش الشام أن يحمي ديار الشام كلها، نطلب من الأردن أن يذهب إلى الرياض إلى القوات السعودية والملك فيصل بيده الآن جيش قوي وهذا الجيش يجب أن يكون في خدمة فلسطين في خدمة تحرير فلسطين، يذهب إلى العراق ويطلب من القوات العراقية أن تعسكر في الأرض العربية والجيش الأردني لا يرى حرجاً من أن يلقى زملاءه في السلاح العراقيين والسوريين والسعوديين على أرض المعركة وبهذا نستطيع أن نحمي الأرض العربية لا لنكون فيها موقف الدفاع ولكن لنطلق فيها انطلاقة التحرير ونكون حينئذ قد حققنا النصر الذي نبتغيه، هذا مانريده من عمان ومنظمة التحرير الفلسطينية تعد الآن أمام الشعب، وتستمع لنا الأمة العربية عن طريق إذاعة منظمة التحرير، أننا مستعدون أن نسند الأردن في دمشق وفي بغداد وفي الرياض وفي كل عاصمة عربية نستنفر القوة العربية ونحمي الأرض العربية والكرامة العربية.

وكانت لنا في مؤتمر القمة نحن منظمة التحرير الفلسطينية مطالب لدى الأردن وغير الأردن بالنسبة إلى التجنيد والتدريب والتسليح.. كيف يمكن لشعب فلسطين أن يحرر وطنه من دون أن يقع تحت التجنيد وأعباء التجنيد؟ كيف يستطيع شعب فلسطين من غير تنظيم شعبي أن يكون مهيأ للمعركة؟ كيف يمكن لشعب فلسطين أن يؤدي ضريبة الدم من غير تدريب شعبنا كله؟... يريد التجنيد والتدريب والتسليح في كل تجمعاته، شعبنا في الأردن وفي سوريا وفي لبنان وفي الكويت وفي كل البلاد العربية مطلبه الأسمى التجنيد والتدريب والتنظيم الشعبي.. الأردن وقف موقفاً سلبياً أمام مطالب منظمة التحرير الفلسطينية وكان حواراً عنيفاً بيننا وبين الأردن في مؤتمر القمة العربي، ولم نستطع أن نصل من وراء هذا الحوار إلى نتيجة إيجابية، وقلنا لعلنا حين نعود إلى الوطن نعود إلى الناس نلقى الطريق مفتوحاً أمامنا

من أجل التدريب والتنظيم الشعبي وإذا بنا نسمع في مؤتمر صحفي كلاماً غريباً عجيباً ما ظننت في حياتي أن تستمع أذناي لمثل هذا الكلام، في مؤتمر صحفي يقول رئيس وزراء الأردن إن مؤتمر القمة العربي الأول قد أعفى الأردن من أي نشاط لمنظمة التحرير الفلسطينية، فذهلت لهذا القول كيف يمكن أن يعفى الأردن من نشاط منظمة التحرير الفلسطينية، منظمة التحرير الفلسطينية لمن؟ . . . منظمة التحرير الفلسطينية لشعب فلسطين . . . لتدريب شعب فلسطين . . لتنظيم شعب فلسطين ولتجنيد شعب فلسطين.

إنني أسأل: هل منظمة التحرير الفلسطينية مكتب إسرائيلي . . حرام عليه العمل والنشاط في أرضنا ومع شعبنا في وطننا الأردن . . .؟ منظمة التحرير الفلسطينية يكون لها نشاط في غزة وفي سوريا وفي الكويت وفي العراق ولا يكون لها نشاط في وطننا وفي بلدنا ومع شعبنا؟ لقد ذهلت من هذا القول وتساءلت لم لا يكون لنا نشاط؟ أليس شعبنا الفلسطيني في الأردن . . . هل شطب الشعب شعب فلسطين في الأردن؟ منذ بضعة أيام وأنا أستمع إلى إذاعة الأمم المتحدة وكان مندوب العصابة الاسرائيلية في الأمم المتحدة يقول بكل وقاحة لقد شطب اسم فلسطين من جغرافية العالم في سنة ١٩٤٨ لقد شطب اسم فلسطين وشعب فلسطين، مندوب إسرائيل أيها الاخوان يقول في الأمم المتحدة لقد شطب اسم فلسطين من جغرافية العالم، ثم ينتقل بعد ذلك إلى القول إن الفلسطينيين قد أصبحوا مواطنين في الأوطان العربية . . . أصبحوا في الأردن أردنيين وبهذا الفلسطيني في الأردن هل انمحى؟ انتهت شخصيته ولم تعد موجودة والشعب لم يعد موجوداً؟ وإني أنصح عمان ألا تتفيأ خلال هذا المنطق العجيب منطق إسرائيل . . يجب على عمان أن ترفض هذا المنطق وأنا أعلم أن عمان واجبها الوطني يدعوها أن ترفض هذا المنطق لا بالكلام ولكن، بالأعمال، وبأن تفتح الطريق أمام منظمة التحرير الفلسطينية.

لقد سرني يوم قال رئيس وزراء الأردن إن الأردن هو وطن المنظمة. لقد سرني هذا ولكن ساءني أن أرى في ما بعد أن الأردن لم يعد وطن المنظمة ولكنه قد أصبح سجن المنظمة. وأنا أدعو عمان إلى أن تخرج المنظمة من سجنها، وإذا كنا في وطننا فيجب أن نكون أحراراً في تنظيم شعبنا وفي تجنيد شعبنا، وفي تنظيم شعبنا نحن لا نريد سيادة على أرضنا نحن لا نريد حكماً نحن لا نريد أن نتنافس مع الأردن ولا أن نزعج الأردن ولا أن نقلق، ليس لنا كلام على الكيان الأردني ولا على النظام الأردني ولا على الأوضاع الأردنية: أوضاع الأردن للأردن لا شأن لنا في أموره الداخلية ولا

في سياساته، كل مانطلبه أن منظمة التحرير تسير في عمان كتفاً إلى كتف وجنباً إلى جنب ولكن سيراً ثورياً بالسلاح وبالخنادق هذا هو طريق التحرير ولا طريق للتحرير سواه

نحن والأردن نريد أن نثور فعلاً. . . ولكن ثورة على طريق التحرير، ثورة لتحرير وطننا السليب، ثورة لتحرير وطننا المغتصب. . . منظمة التحرير الفلسطينية تحمل للثورة معنى واحداً. . ولا معنى سواه. . الثورة على الظلم الكائن على أرضنا. . الجاثم على وطننا. . . الذي أنزل العار بديارنا. . . ونحن حين نركز على الأردن كما قلت لكم. . . لا نفعل هذا عن حقد ولا عن ضغينة، ولكن نفعل هذا لأننا نعرف دور الأردن الكبير في التحرير، نعرف دوره، نحن نعرف دوره بشعبه نحن نعرف دوره بجيشه، نحن نعرف دوره بكل شبر من أرضه، نعرف دوره بالضفة الغربية بتلالها وهضابها وجبالها المشرفة على اسرائيل. . المطلة عليها اطلالة التدمير والتخريب، نحن نعرف دور الأردن في معركة التحرير. . . إسرائيل تعرف دور الأردن في معركة التحرير. . ومن أجل هذا هي واضعة خطتها على أساس دور الأردن في معركة التحرير. . . الولايات المتحدة تعرف دور الأردن في معركة التحرير، ومن أجل هذا تضع الأردن في افتقار دائم واضطرار دائم، العرب يعرفون دور الأردن ويجب أن يعرفوا دور الأردن.

إنّ على العرب أن يدفعوا كل ما يستطيعون من غال ورخيص من أجل تركيز الدفاع في الأردن وتمكين الأردن، كل بندقية ترسل للأردن هي من أجل القيام بواجب التحرير هي بندقية للتحرير. . .وكل سنبلة تزرع في الأردن هي سنبلة مردودها للتحرير، نحن نعرف دور الأردن في التحرير ولكن نريد عمان أن تعرف دور الأردن في التحرير. . . ولأن منظمة التحرير تعرف دور الأردن ترى نفسها ملزمة بواجب التحرير أن تقدم كل ما عندها عوناً للأردن. . .وأقول هنا باسم منظمة التحرير: إن منظمة التحرير حاضرة لتضع كل امكانياتها. . كل مالها. . كل سلاحها وعتادها وذخائرها للأردن ولقد عرضنا نحن ونكرر العرض الآن. . إن منظمة التحرير مستعدة أن تسلح القرى الأمامية كلها بسلاحنا الخفيف والمتوسط وأن نحمل على أكتافنا ذخائرها وعتادها ونضعها بين يدي الملك حسين ليقدمها بكلتا يديه إلى قرانا إلى رجالنا إلى نسائنا إلى شبابنا وأطفالنا المتحفزين للسلاح المرابطين على الحدود ينتظرون الانطلاق للتحرير. . منظمة التحرير حاضرة لأن تكون في عمان مع عمان وفي طريق التحرير. . ومن أجل هدف التحرير، هذا هو طريقنا. . وهذا هو هدفنا فمن أراد أن يسير معنا فنحن معه،

ومن لا يريد أن يسير معنا فالشعب يعرف طريقه ويعرف كيف يشق طريقه..

لقد هتفتم الآن للرئيس جمال عبد الناصر... وحقاً ما هتفتم لأننا في مؤتمر القاهرة الأول.. وفي مؤتمر الإسكندرية الثاني وفي مؤتمر الدار البيضاء قالها الرئيس عبد الناصر إن مصر كلها وسيناء كلها تحت تصرف منظمة التحرير الفلسطينية، نحن كذلك أيها الإخوان واجدون كل تأييد لمنظمة التحرير الفلسطينية..

في ما يتعلق بجيش منظمة التحرير واجدون كل تأييد من مكة وبغداد والكويت ونحن شاكرون لهم جميعاً وشاكرون لكل ملك ورئيس يقف إلى جانب منظمة التحرير في طريق التحرير وعلى هدف التحرير...

وكما تعلمون بعد مؤتمر القاهرة في الدار البيضاء، أصدرت منظمة التحرير الفلسطينية بياناً كشفت فيه عن جوانب كثيرة مما تم الاتفاق عليه وهناك أمور لن نستطيع أن ننكر أنها كانت إنجازات رائعة كشفنا عن الجوانب كلها.. أمام الشعب الفلسطيني لأن هذه الأمانة ليست لرئيس منظمة التحرير الفلسطينية ولا لرفاقه أعضاء اللجنة التنفيذية.. هذه أمانة الشعب.. يجب أن يعلم الشعب مصير هذه الأمانة.

لقد ذهب الزمان وولى بعيداً حين كانت قضية فلسطين بعيدة عن الشعب... وأما اليوم فيجب أن تكون بين يدي الشعب تحت أسماع الشعب وبصر الشعب.. هذا حساب من المنظمة إلى الشعب. ومن أجل هذا كله للبيان جوانب كشف عنها وهذه الجوانب كان لابد أن يعلمها شعب فلسطين وأن تعلمها الأمة العربية.. بيان أذيع بالإذاعة بكل صدق.. وبكل أمانة لا يحمل مهاترة ولا سفها ولا بذاءة.. لأن هذا ليس طريقنا ليس طريق الشعب الفلسطيني، فالقضية المقدسة أسمى من أن تنزل في وحول الرذالات والمهانات والمهاترات، قضيتنا فوق هذا كله عرض البيان بكل أمانة فماذا كان الجواب في العشية الأولى في عمان لهذا البيان الذي طرحته منظمة التحرير الفلسطينية على الشعب؟ لقد استنفر مدراء مكاتب البرق والبريد ليلاً من منازلهم حتى يتقبلوا برقيات استنكار لمنظمة التحرير الفلسطينية على البيان الذي أصدرته وطرحت فيه الأمانة للشعب الفلسطيني، وذهلت وحزنت من أعماق نفسي وتمنيت بدلاً من أن تفتح مكاتب البريد أن تفتح مكاتب التدريب والتجنيد وذلك أولى بعمان من فتح مكاتب البريد أن تفتح على مصراعيها مكاتب التجنيد لتتلقى الشباب والرجال... ولكن استنكار ماذا؟ يستنكرون ماذا؟ هل دعت منظمة التحرير إلى الحرام؟ هل دعت إلى المفاوضات مع إسرائيل.. والتعايش

السلمي مع إسرائيل؟ كما دعا واحد من الدعاة ولا أريد أن أذكر اسمه لأنه قد مضى مع التاريخ.. هل دعت منظمة التحرير إلى الموبقات حتى يستنكر موقف منظمة التحرير الفلسطينية.. تستنفر البرقيات بالليل والنهار ضد منظمة التحرير الفلسطينية تستنكرون ماذا؟ تستنكرون التجنيد؟ تستنكرون التدريب تستنكرون؟ التنظيم الشعبي الذي هو حياة التحرير؟ تستنكرون إنساناً قال ربي الله.. والتحرير هو هدفنا شعارنا وطريقنا... ماذا تستنكرون؟ هذه وسائل بالية لا تتفق مع سمو التحرير.

أنا لا ألوم الذين أبرقوا.... ولا ألوم الذين استنكروا ولا ألوم الذين كتبوا والذين خطبوا، نحن نعرف ظروف أولئك الذين استنكروا وأولئك الذين خطبوا... نحن نغتفر لهم ما فعلوا لأننا نعرف الظروف التي وقعوا تحتها.. نحن نعرف أن كثيراً منهم، وهم يستمعون الآن عن طريق إذاعة منظمة التحرير يعيشون منذ وقعوا برقيات الاستنكار في قلق عظيم، ونفوسهم وأرواحهم هي في حسرة وفي ندامة. أبدى هذا الشعب الفلسطيني بسالة وعناداً في موقفه.. لم يقبل بالضغط ولا بالإغراء ولا بالإرهاب... هذا الشعب صامد رغم الكارثة التي حلت به وأخرجته من دياره لكنها لم تخرج عقله، وما أخرجت كرامته من نفسه.. بقي بكرامته وعقله وضميره، كثيرون وكثيرون قد رفضوا وأبوا بكل عناد وبسالة أن يبرقوا وأن يستنكروا إذ كيف يمكن أن يستنكر المرء ذاته وكيف يستنكر المرء تحرير وطنه... وكيف يستنكر التجنيد والتدريب والتنظيم الشعبي... نحن نغتفر الذين استنكروا لأننا نعلم الظروف التي وقعوا تحتها، وأنا لا أعلم إذا كان جلالة الملك حسين على علم بتلك الظروف التي اتبعت لاستنفار تلك البرقيات، وأنا أتمنى الآن أن الملك حسين لا يلقي بالاً لهذه البرقيات وإنما ينزل إلى الشعب في جنين في طولكرم في نابلس في القدس في قلقيلية في القرى الأمامية ويسأل شعبنا هل أنتم مع المستنكرين أو أنكم مع المؤيدين؟ لعل جلالة الملك حسين يومئذ يعلم أن الشعب الفلسطيني هو مع منظمة التحرير الفلسطينية بقلبه وبعزيمته. هذه البرقيات ما هي إلا أعراض زائلة ولا يبقى إلا الشعب وإرادة الشعب وكلمة الشعب هي العليا.

ونحن ماذا نريد الآن؟... ماذا يريد الشعب الفلسطيني في هذه المرحلة من كفاحه؟.. نحن نعلنها صريحة بأننا لا نريد أن نتدخل في شؤون الدول العربية... الدول العربية وأنظمتها الاجتماعية والسياسية هي ملكها ولا شأن لنا بها.. نحن نرجو من الله أن لا تكون هنالك خلافات بين الدول العربية، ولكن

إذا وقع خلاف فقد نذرنا أنفسنا أن لا نكون في جانب الخلافات مع أي دولة عربية... ضد أي دولة عربية أخرى... نحن مع كل دولة عربية مع كل ملك ومع كل رئيس.. يسير إلى جانب قضية فلسطين.. ومن كان ملكاً أو رئيساً لا يسير مع منظمة التحرير.. فمنظمة التحرير ليست معه، ولا نبالي لأننا نعلم أن الأمة العربية كلها إلى جانب منظمة التحرير الفلسطينية فهذا هو سندنا... وهذا هو كنزنا. قضية فلسطين هي قضية الأمة العربية ما دامت الأمة العربية معنا وإلى جانبنا تشد أزرنا فلا نبالي من الملوك والرؤساء من كان علينا.. ذلك لأن الأمة معنا.. ومن كانت الأمة معه فإن الله معه.. ومن كان الله معه فإن النصر إلى جانبه والنصر هو للمؤمنين.

أبناء فلسطين مصممون وعازمون على خوض معركة التحرير، نحن نأبى أن تدخل الجيوش العربية وطننا محررة ونحن متخلفون قواعد.. نحن نأبى أن نسمح لأي ملك أو رئيس ولأي جيش عربي أن يدخل إلى يافا وإلى عكا وإلى حيفا قبل أهل يافا وقبل أهل حيفا وقبل أهل عكا، نحن طلائع الأمة العربية... وأبناؤنا يريدون أن يحملوا السلاح ليكونوا طلائع التحرير للأمة العربية، لا نسمح لجيش عربي أن يدخل أرضنا.. حتى ندخلها نحن... ونكون طليعة لها، وإن كنت كما قلت في هذا اليوم مداعباً لأخي المحافظ ورفاقه على مأدبة الطعام.. نحن الآن ضيوفك هنا لكننا سنكون ضيوفك إن شاء الله في فلسطين... وأبناء فلسطين قادرون على الكفاح. أبناء فلسطين تمرسوا في الكفاح... هم شعب كفاح.. شعب تخشّن وتمرن على دروب القتال والنزال يوم كان قليلاً في العدد يوم كانت مدنه عزلاء.. يوم كانت قراه مكشوفة.. والصهاينة والاستعمار على مدى ثلاثين عاماً وهم يرهقون هذا الشعب بكل عنت وإرهاق والشعب بصلابته وبيأسه ظل محتفظاً بوطنه.. إلى أن أصبح عدم التكافؤ قائماً... وفي قدرة أهل فلسطين أن يصمدوا لهذا الطغيان.. وأن يصمدوا لهذا البغض ولكنهم نذروا بعد أن خرجوا من ديارهم نذروا أنفسهم للسلاح.. هم قادرون على هذا.

أنتم تعلمون أيها الإخوان أن أبناءنا هنا أبناء فلسطين في بور سعيد كانوا رفاقاً تحت السلاح في الدفاع عن بور سعيد أيام العدوان الثلاثي.. لأنهم رأوا أن واجبهم المقدس أن يقفوا إلى جانب اخوانهم في بور سعيد إخوة السلاح.. وهذا عهدنا لأن عهد بور سعيد أن تقف إلى جانب أهل فلسطين بالسلاح من أجل تحرير فلسطين. أبناؤنا قادرون على هذا في كل مكان أذهب إليه يطلب شبابنا معسكرات للتدريب لا أرى نساءنا وبناتنا يردن لا التمريض والإسعاف الميداني ولكن يردن السلاح، هؤلاء

هم أبناء فلسطين وأنتم تعرفون أثناء العدوان الثلاثي وتعرفون مقامهم في ساحات القتال. . تعرفون أنه أثناء العدوان الثلاثي، وهذه الشهادة للرئيس عبد الناصر نفسه وشهادة من الفريق يوسف العجرودي. . في هذه المدينة البطلة الباسلة. . ونحن نحيي العجرودي، الآن وقفت الوحدات الفلسطينية في سيناء وفي غزة وقفة الرجال الأبطال على قليل سلاحها وعلى قليل عتادها. . . وعلى قليل عددها، وقفت تصد القوات الإسرائيلية. وأضاف إلى ذلك الفريق العجرودي حينما رأيته في العام الماضي. . قال لي أنا هاوٍ للرماية وأنا من الرماة المعروفين وأدرك مداها وأبعادها، قال خذها مني شهادة، بعد التجربة المباركة أن شباب فلسطين قد قاموا في الرماية. . ضربوا الرقم القياسي في الرماية، قلت أنعم وأكرم بهذه الشهادة لأن أبناءنا هؤلاء يدربون أنفسهم لا لرماية الأهداف الوهمية ولكن رماية هدفها تدمير تل أبيب. . ذلك هو الهدف الذي سيرمي إليه شبابنا ورجالنا. . وأينما ذهبت فبي الوطن العربي أسمع الكثير من وقائع هذه البطولة.

لقد كنت في بغداد منذ عام مضى وحدثني رجل من الجيش العراقي. . وهو يتحدث عن حروب الشمال التي كانت منذ أربع سنوات. . وروى لي قصة رائعة في البطولة عن شاب فلسطيني. . . هو من قطاع غزة. . في عمر الورود في العشرين من عمره. . وقع تحت الحصار في قمة من القمم في الشمال أربعين يوماً ومن حوله الجند يرمون بالنار وقد نفذت الذخيرة والزاد وبقي في هذا الحصار بكل شجاعة إلى أن نزلت عليه هليوكوبتر بالذخيرة والعتاد والماء، وبهذا استطاع هذا الشاب من أبناء قطاع غزة في العشرين من عمره أن يخرج من وراء طوق الحصار حراً ويعود منتصراً إلى بغداد وعلى رأسه إكليل من أكاليل البطولة والرجولة، هؤلاء هم شبابنا. . ولو شئت لحدثتكم كثيراً. . لكن لا أريد أن أتهم. . . لا أريد أن أتهم بالعصبية والعنصرية ولا عنصرية لأن أبناء فلسطين وشعب فلسطين هم جزء من طينة الأمة العربية وبسالتنا هي بسالتكم وبسالة بور سعيد بسالة الأمة العربية كلها. . ما هو بالعنصرية ولا بالعصبية ولا هو بالغرور. . لكن هذه شجاعة الأمة العربية. . ليس لي أن أزيدكم من الوقائع والشواهد. . سوى أن أشير إلى ما جرى أخيراً. . درع الرئيس عبد الناصر في الكلية الحربية قدم لشاب فلسطيني من الفالوجا وكان من الخير أن يقدم لرجل من الفالوجا. . الفالوجا التي وقعت تحت الحصار. .الفالوجا التي تقع الآن تحت أقدام الاحتلال الصهيوني. . وذلك نذير بأن إبن الفالوجا مع إخوانه أبناء فلسطين سيخرجون إسرائيل من ديارنا ومن وطننا فنعود إليها أعزة كراماً إن شاء الله.

أيها الإخوان

إن قضية فلسطين تسجل كل يوم مكاسب جديدة وانتصارات جديدة. وعلى الصعيد الدولي فإنكم تعلمون مؤتمر عدم الانحياز الذي انعقد في القاهرة في العام الماضي قد أصدر قراره المشهور الذي نعتبره أكبر نصر سياسي لفلسطين على الصعيد الدولي.. لقد أدان إسرائيل بالعنصرية أدانها بالاستعمار وأيد شعب فلسطين وكفاح شعب فلسطين من أجل التحرير.. كان هذا النصر على الصعيد الدولي والنصر يتلاحق بعد النصر... وفي صبيحة أمس كنت أستمع إلى الإذاعة أستمع إلى مندوب الاتحاد السوفيتي في الأمم المتحدة.. في لجنة حقوق الإنسان وهو يتقدم بمشروع يطلب فيه أن تدان الصهيونية.. والفاشستية والنازية.. لقد فعل حقاً فالصهيونيّة شر وهي كالفاشستية خطر... ولقد أحسن مندوب الاتحاد السوفيتي بأن وضع الصهيونية على المستوى نفسه الذي يضع فيه الفاشستية، هؤلاء هم أعداء الإنسانية الثلاثة الصهيونية والنازية والفاشستية.. وأنا من هنا باسم شعب فلسطين.. أحيي الاتحاد السوفيتي لمشروع القرار هذا.. الذي تقدم به بطلب شجب الصهيونية كشقيقة للنازية كشقيقة للفاشستية.

قضية فلسطين تسجل انتصارات على الصعيد الدولي.. ولكن لا نطمع من وراء تلك الانتصارات الدولية في تحرير فلسطين.. إن تحرير فلسطين لن يكون في لجنة حقوق الإنسان.. ولن يكون في الأمم المتحدة.. ولا على الصعيد الدولي.. إن تحرير فلسطين سيكون من أرض فلسطين بشعب فلسطين وبالأمة العربية.. ونحن طلائعها... والنصر أمامنا إن شاء الله.

(٢٠)

خطاب الشقيري في وفود ٧٤ دولة إسلامية في مؤتمر أبي بكر الصديق في الإسكندرية، ٢٥ آب/أغسطس ١٩٦٦

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على سيد المرسلين

أخواتي المسلمات المؤمنات . .

و إخواني المسلمين المؤمنين . .

الإسلام يهدم حواجز اللون والدم والجنس

هذا يوم رائع حقاً، إنه يوم مجيد حقاً، وأستطيع أن أقول بملء جوارحي ومن أعماق ضميري إنه مشهد جليل وبهيج حقاً . . . المشهد الذي أراه أمامي هذه العشية مليء بالوحي ومليء بالإلهام. هنا على مقربة مني أرى أمامي أخواتنا المسلمات المؤمنات من الأوطان الإسلامية جميعاً، وفي الجانب الآخر أرى كذلك إخواني المسلمين المؤمنين من أوطان الإسلام جميعاً. وهذا معنى كبير من معاني الإسلام لأننا نلتقي كلنا تحت راية الإسلام، نلتقي كلنا تحت كلمة الإسلام. وفي هذا المشهد الذي أراه من الصور الرائعة ما يجعلنا نفتخر بإسلامنا ونعتز بديننا . . فهنا يلتقي شباب العالم الإسلامي بمختلف لغاته وبمختلف لهجاته، من متعدد أوطانه ودياره، ومن شتيت ألوانه، هنا الأسود والأبيض . . هنا الأصفر والأحمر . . وهذا هو معنى الوحدة الإسلامية التي لا تفرق بين لون ولون، ولا دم ودم، ولا جنس وجنس.

إن العالم اليوم يئن من التمييز العنصري: يئن من التمييز العنصري في قلب أفريقيا، ويئن من التمييز العنصري في قلب أمريكا التي تدعي لنفسها ذروة الحضارة وقمة العرفان، وما زال العالم يئن من ويلات التمييز الديني والعنصري والعرقي.

ولقد حفلت الأمم المتحدة بشكاوى الشعوب المعذبة، الشعوب المضطهدة ولم يستطيعوا أن يجدوا حلاً لهذه الشكاوى، يخطبون ويخطبون على منبر الأمم المتحدة ويصدرون القرارات من الجمعية العامة ومجلس الأمن، وكل هذه القرارات تدعو إلى المساواة والأخوة ولكن من غير جدوى. ليأت رجال الأمم المتحدة هنا إلى مؤتمر أبي بكر الصديق، ليروا الأصفر والأحمر والأسود والأبيض من إخواننا وأخواتنا المسلمين والمسلمات يجلسون على سرر متقابلين، لا فرق بين عربي ولا أعجمي إلا بالعافية والتقوى.

فالواقع أنه ما نَفَعَ العالم المتمدن المتحضر ميثاقه ولا قوانينه ولا دساتيره.. كثرت الدساتير وكثرت المواثيق ولكن ما نفعت الدساتير ولا المواثيق وما زال العالم يئن من التمييز العنصري.. ومعنا هنا كثير من إخواننا وأخواتنا من أفريقيا ومن غيرها، وهم يعرفون الكثير عن ظلم الإنسان للإنسان لأن بشرته سوداء، ولأن شعره مجعد، ولأن فيه سمات وملامح تختلف عن سماته وملامحه، فما نفعت المواثيق وما نفعت الدساتير، ولكن إسلامنا، ولكن ديننا هو الذي يهدم هذه الحواجز ويهتك هذه الحدود.. لا فرق بين مسلم ومسلم، كائناً ما كان لونه. إنما المؤمنون إخوة، وكلكم من تراب، كلكم لآدم وآدم من تراب و﴿**إن أكرمكم عند الله أتقاكم**﴾[1].

شعارنا ممارسة الأخوة... لا مجرد الدعوة إليها بالكلام

ذلك هو شعار الإسلام وقرآن الإسلام ووحي الإسلام، لا ندعو إلى الأخوة المحمدية، ولا ندعو إلى المساواة الإسلامية بالكلام الموشى والعبارات المزخرفة، ولكننا نمارس هذه الأخوة، ونعيش هذه الأخوة، لأنها تعيش في قلوبنا... في لندن حيث الحضارة في ذروتها، يمارس التمييز العنصري.. وفي الولايات المتحدة حيث ذروة المعرفة.. وصل الأمريكان إلى الأفلاك وإلى النجوم، لكنهم لا يزالون في الحضيض وفي القاع في التمييز بين الإنسان والإنسان، أما نحن فإننا نعيش الأخوة في قلوبنا وفي ضمائرنا، نمارسها في تلك البلاد.. لا يستطيع زنجي أن يدخل بعض النوادي ولا أن يجلس إلى جانب الأبيض ولا أن يدخل إلى مطعم ويتناول الطعام مع أبيض.. ألا فلتأت المدنية الأمريكية والأوربية لتتعلم من ديننا الإخوة الإنسانية متمثلة في هذه الصور الرائعة التي أراها أمامي في هذه الموائد الممدودة أمامنا نجلس كلنا على سرر متقابلين، لا يفصل بيننا لون، ولا يفصل بيننا وطن، وإنما نلتقي تحت شعار الإسلام وأخوة الإسلام.

---

(١) **القرآن الكريم**، «سورة الحجرات،» الآية ١٣.

لقد كان للإسلام خصوم كثيرون في القرون الأخيرة التي مرت وخاصة أمام الغزو الاستعماري في آسيا وأفريقيا. . ولقد أرادوا أن يضعفوا الإسلام وأن يوهنوا المسلمين وأن يبعدوا بين المسلمين والدين وأن يبعدوا بين الإسلام وقرآن المسلمين، ولكن بالرغم من كل هذه المعارك الضخمة، ومن كل الخصومات المريرة ها نحن نرى الإسلام بخير ونلتقي تحت راية الإسلام. وستظل هذه الراية مرفوعة ويظل المسلمون مرابطين إلى يوم القيامة يحملون راية الجهاد في كل أوطان الإسلام حتى يحرروا ديار الإسلام للمسلمين ويرفعوا كلمة الله، كلمة الله هي العليا، وسنظل في هذا الدرب، درب الكفاح، نرفع راية الإسلام حتى ترفرف أعلامها في جميع أقطار الأرض.

قضية فلسطين. . . لا نظير لها ولا شبيه

قضية فلسطين أخواتي وإخواني. . قضية فريدة. . . قضية منقطعة النظير، لا أحسب أن لها شبيهاً أو نظيراً لا في نشوئها ولا في تطورها، وما أحسب أنه سيكون لها نظير في ماضيها أو شبيه في حاضرها ومستقبلها، ولذلك فإن الحديث عن هذه القضية سهل يسير، وإنما هو إلى جانب ذلك صعب مرير. . إنه سهل يسير حين يكون تحت تصرفنا أيام بل شهور لندرس هذه القضية من كل جوانبها ونستعرض كل مراحلها، وقضية فلسطين متعددة الجوانب، كثيرة الأبعاد، مترامية الأطراف، وإنه ليصح أن تكون مادة مستقلة. . مادة علمية تدرس كما يدرس أي موضوع علمي مستقل، كما يدرس تاريخ القرون الوسطى مثلاً، أو تاريخ الحضارة المصرية القديمة. . هذه القضية كتبت فيها عشرات المؤلفات والكتب، عشرات المؤلفات في مجلدات وفي لغات متعددة، لغات حية بل أحسب أن بعضها لغات ميتة. . . وفي قضية فلسطين وضعت كثير من الدراسات في كلّ أقطار الأرض حتى لقد أصبحت مكتبة كاملة بذاتها، مكتبة فلسطينية، مكتبة عربية ومكتبة دولية إذا شئتم، عقدت لقضية فلسطين مئات الندوات ومئات المؤتمرات الدولية، فنوقشت وبحثت ودرست، وقتلت نقاشاً وبحثاً ودرساً، عشرات الاجتماعات عقدت في البرلمان البريطاني وفي الكونجرس الأمريكي وفي المجالس الأوربية، وخلال سنين طويلة منذ الحرب العالمية الأولى، وعبر الحرب العالمية الثانية إلى يومنا هذا وقضية فلسطين تقتحم طريقها إلى برلمانات العالم أجمع في المشرق وفي المغرب على السواء. . أيام الانتداب البريطاني.

وأحسب أن بيننا هنا نفراً من إخواننا أبناء فلسطين يعلمون أنه في عهد الانتداب البريطاني الذي دام ثلاثين عاماً، مالا يقل عن عشرين لجنة برلمانية، دخلت إلى فلسطين وقامت بتحقيق وتدقيق، وقامت بدراسة وتحليل، كلما وقعت ثورة. . .

وكلما نزل حادث أوفدت الحكومة البريطانية إلى الديار المقدسة، إلى فلسطين، لجنة تحقيق أو أوفدت خبيراً عن الأراضي أو خبيراً عن شؤون الهجرة. . . وبهذا أضيف إلى مكتبة فلسطين فيض كبير من المؤلفات والكتب والمجلدات. قضية فلسطين كذلك عام ١٩١٩ بعد الحرب العالمية الأولى، اقتحمت طريقها إلى مؤتمر الصلح. وهنالك في الأروقة السرية، وهنالك في الغرف المقفلة، وهنالك وراء الكواليس، كم دبرت من مؤامرات ودسائس على شعب فلسطين وعلى قضية فلسطين.

في عهد العصبة البائدة. . . والهيئة القائمة

في عهد عصبة الأمم البائدة أمام لجنة الانتدابات الدائمة احتلت قضية فلسطين حيزاً كبيراً من مناقشات عصبة الأمم إلى جانب القضايا الدولية الأخرى، وبهذا شاركت عصبة الأمم كذلك في تدبير كثير من المؤامرات والدسائس على شعب فلسطين المسالم الوادع في أرضه وفي وطنه، وانتقل الأمر بعد ذلك إلى الأمم المتحدة. وبعد الحرب العالمية الثانية اشتغلت الأمم المتحدة بجمعيتها العامة ومجلس الأمن ومنظماتها المختلفة في قضية فلسطين منذ كانت قضية فلسطين إلى يومنا هذا، في عشرين دورة من دورات الأمم المتحدة، الدورات العادية والدورات الاستثنائية الخاصة. . في عشرين دورة متعاقبة وقضية فلسطين على جدول أعمال الأمم المتحدة دورة بعد دورة، وعاماً بعد عام، ويقولون إن الأرقام والإحصاءات باردة، وقد تكون بعض المرات سمجة فاترة، لكنها في قضية فلسطين حارة مثيرة، لأنها تظهر بأجلى وضوح عمق الظلم الواقع على إخوانكم شعب فلسطين، وهذه هي الأرقام أضعها أمامكم عن علاقة قضية فلسطين بالأمم المتحدة.

الأرقام ودلالاتها. . . في قضية فلسطين

عقدت الأمم المتحدة، الجمعية العامة أو مجلس الأمن أو مؤسساتها المختلفة، ولا تذهلوا للرقم الذي سأضعه أمامكم ومن كان معه ورق فليكتب، ٩٨٥ جلسة عقدتها الأمم المتحدة لمناقشة قضية فلسطين في خلال عشرين دورة، تصوروا أن العالم الدولي في منظمته، المنظمة الدولية، ينعقد ٩٨٥ مرة، الجمعية العامة أو مجلس الأمن وآخرها انعقاد مجلس الأمن لمناسبة العدوان الإسرائيلي الأخير على سوريا، تلك الجلسة التي انتهت بأن مجلس الأمن قد أخفق في اتخاذ أي تدبير إجرائي، أي تدبير إيجابي. . . أي تدبير فعال لمواجهة العدوان الصارخ. . عدوان إسرائيل على سوريا وعلى شواطئ بحيرة طبريا.

ثم بعد ذلك أيها الإخوان قد تتساءلون: وكم مشروع قرار قدم إلى الأمم المتحدة؟ وتعلمون أن قضايا الأمم المتحدة تقدم لها مشروعات قرارات لمناقشتها

وبحثها، هذه القضية وحدها قدم فيها أربعمائة مشروع قرار للجمعية العامة وإلى مجلس الأمن، أما القرارات الموضوعية التي اتخذتها الأمم المتحدة بشأن عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى وطنهم، إلى ديارهم، فقد بلغت تلك القرارات سبعين قراراً أصدرتها الأمم المتحدة ولا يزال الظلم قائماً على شعب فلسطين، من غير أن تستطيع هذه المنظمة الدولية أن تعيد الحق إلى أصحابه وأن تعيد العدل إلى نصابه وأن تعيد الشعب إلى وطنه. . . وترون من هذه الأرقام الباردة الحارة، ترون من هذه الأرقام الفاترة المثيرة أن الأمم المتحدة لم تشغل بقضية أكثر من انشغالها بقضية فلسطين عبر السنين منذ كانت الأمم المتحدة إلى يومنا هذا.

إنكم تعلمون أن الأسلحة الذرية، تعلمون أن موضوع نزع السلاح يتوقف عليه مصير العالم، مصير الأمن والسلم في الدنيا بأسرها، ولكن من حيث الحيز خذوها عني، أخواتي وإخواني بخبرتي المتواضعة في الأمم المتحدة لسنين طويلة، أن قضية فلسطين قد شغلت الأمم المتحدة أكثر من نزع السلاح وأكثر من الأسلحة النووية، ولم؟! قد تعجبون وخاصة أخواتي وإخواني، من الذين لا يعرفون دقائق هذه القضية وحقائقها، لأن أوطانهم بعيدة عن فلسطين وعن شعب فلسطين. . .

قضية تجمعت فيها. . . كلّ الآثام والشرور

الجواب على ذلك أن هذه القضية فريدة بذاتها من حيث جوهرها ومن حيث موضوعها، الأمم المتحدة حفلت كثيراً بالقضايا الدولية، قدمت شكاوى كثيرة من شعوب متعددة من أفريقيا ومن آسيا، قضية أندونيسيا كانت أمام مجلس الأمن في سنة ١٩٤٧، القضايا العربية، تونس والجزائر وليبيا كانت أمام الأمم المتحدة، قضية أنغولا في الأمم المتحدة، قضية الكونجو في الأمم المتحدة، قضية التمييز العنصري في جنوب أفريقيا في الأمم المتحدة، وكانت هنالك قضايا أخرى من أمريكا اللاتينية وكذلك من أوروبا، ولكن كل قضية من هذه القضايا كانت ترتكز على موضوع واحد.

وهنا أريد انتباهكم وأن تعيروني سمعكم وعقولكم وضمائركم. . . قضية ما، كانت ترتكز على حقوق الإنسان، شعب من الشعوب يشكو لأنه خرقت مبادئ حقوق الإنسان في بلده، قضية أخرى كانت تستند على خرق تقرير المصير، ثم قضايا كانت تأتي إلى الأمم المتحدة من أجل إزالة القواعد العسكرية الأجنبية باعتبارها مهددة للسلم الدولي وللأمن العالمي، قضايا أخرى كانت تأتي وهي تطالب بمكافحة الاستعمار بكل ألوانه وأشكاله، اقتصادياً كان أو سياسياً أو ثقافياً. . ولكن قضية فلسطين. . وما هذه بأنانية مني كفلسطيني أو كعربي، ولكنها

حقيقة موضوعية أرجو أن تعوها جميعكم، وأن تنقلوها إلى أهليكم وإلى أوطانكم وإلى شعوبكم.

قضية فلسطين كانت فيها كل هذه الشرور: تقرير المصير، قضية فلسطين جرى فيها مخالفة لتقرير المصير، حقوق الإنسان، قضية فلسطين تمت فيها مخالفة كبرى لحقوق الإنسان، التمييز العنصري كذلك جرى هذا على أبشع صوره بالنسبة إلى أخواتكم وإخوانكم الذين يعرفون بالأقلية العربية في داخل منطقة فلسطين المحتلة، القواعد العسكرية، كذلك نحن نعتبر أن إسرائيل كلها هي قاعدة عسكرية للولايات المتحدة يجب أن تقتلع من جذورها، ففي قضية فلسطين تجمعت هذه الشرور.

أخواتنا وإخواننا الوافدون من أفريقيا يعرفون أن قضايا أفريقيا كل واحدة منها تستند على شكوى، لكن قضية فلسطين تجمعت فيها كل المساوئ، هي استعمار، وهي تمييز عنصري، وهي خرق لحقوق الإنسان، وهي مخالفة لتقرير المصير. ولكن هنالك بعد ذلك شيء أكبر، هنالك شيء أخطر، لم يقع مثله في أية قضية من قضايا الأمم المتحدة التي شهدتها منذ نشأت إلى يومنا هذا. في قضية فلسطين شر أكبر وشر أخطر، هنالك احتلال الوطن وهنالك إجلاء شعب. ما عرفت الأمم المتحدة بين كل قضاياها الوافدة من آسيا أو من أفريقيا أو من أمريكا اللاتينية، ما عرفت قضية تجمعت فيها كل هذه الشرور وأضيف إليها اقتلاع الشعب من وطنه واحتلال الوطن، ومن أجل هذا فقضيّة فلسطين، كما قال أحد الإخوان الخطباء الذين سبقوني، قضية فريدة في التاريخ الإنساني. ما عرف التاريخ في قديمه ولا في متوسطه ولا في حاضره قضية فيها هذه الشناعة، وفيها هذا الظلم الفريد، كما جرى في قضية فلسطين. وما أحسب أن التاريخ في مستقبله سيسجل قضية فيها شرور ما في قضية فلسطين، فيها هذه المظالم البشعة، فيها هذه المغارم بكل شناعتها كما تتجلى في قضية فلسطين.

قضية إسلامية . . . بلا خشية ولا حرج

من أجل ذلك أيها الإخوان والأخوات فإن الحديث عن قضية فلسطين صعب مرير، لتعدد جوانبها، وكثرة ما فيها من بلاء ومن ظلم، ويحبس الإنسان نفسه أن تنجرف عاطفته في الحديث عن قضية فلسطين، ويحرص أن يكون حديثه للعلم، لأنه في قضية فلسطين العلم وفلسطين يلتقيان، يحرص كل من يتكلم عن قضية فلسطين أن يكتشف جوانب العدل في قضية فلسطين، من غير إثارة عاطفية، لأن العدل وفلسطين يلتقيان ولا يبتعدان، في قضية فلسطين يلتقي العلم ويلتقي العدل. ولكني

أجد الحديث عن قضية فلسطين يسيراً أمامكم وإن كان صعباً مريراً. . . يسيراً أمامكم لأن هذه القضية هي قضيتكم جميعاً، يسيراً لأن هذه القضية هي قضية إسلامية، لأن هذه القضية هي قضية الشعوب الإسلامية قضية العالم الإسلامي، الحديث يسير أمامكم بشأن قضية فلسطين، لأنها قضية كل واحد منكم، لأنها قضية كل مسلم في جميع آفاق الأرض. وأنا هنا أعلنها صريحة دون أن نخشى أو نستحي، هذه قضية إسلامية من غير خشية ولا وجل ولا حياء لأن الإسلام دين الحق ودين الحرية، ودين العدالة، وقضية فلسطين هي قضية الحق وقضية العدالة وقضية الحرية. ولماذا تعتبر هذه القضية إسلامية، بالعاطفة وحدها، والعاطفة مجيدة؟ إنها قضية إسلامية بالعاطفة وبالواقع، إنها قضية إسلامية بالعلم وبالدين، إنها قضية إسلامية بمصير العالم الإسلامي. . . تعلمون أن فلسطين هي الديار المقدسة وقدسيتها تقف إلى جانب الديار الحجازية.

مقدسات الإسلام. . . في وطن الإسراء

مقدسات العالم الإسلامي وكنوزه الروحية وتاريخه الرائع المجيد مركّز ومكثّف في الديار الحجازية بما تحتوى من مكة والمدينة وما حولهما، وكذلك فإنها مكثفة ومركّزة في الديار المقدسة في فلسطين كلها، وأنتم تعلمون بما قرأتم من القرآن والحديث النبوي الشريف أن فلسطين هي وطن الإسراء والمعراج، إليه أسرى الرسول عليه الصلاة والسلام ومنها عرج إلى السماء، فهنالك وطن الإسراء والمعراج.

إنكم لتعلمون أن الشعوب تحمي مقدساتها وتصونها بمهجها وأرواحها، إن الأمم تختلف على عالم كبير أينتسب إلى هذا الشعب أو ذاك، إن الأمم تختلف على قبر أهو قبر لهذا الشعب أو لذاك، تصون قبورها وتصون متاحفها وتصون مسارح ذكرياتها، لكن موطن الإسراء والمعراج، هو أجلّ وأروع، وهو أسمى وأرفع لأنه يتصل بحياة الرسول صاحب هذه الرسالة، يتصل بسيرة الرسول عليه الصلاة والسلام. وسواء كان الإسراء والمعراج بالجسد أو بالروح وكائناً ما كان قول الفقهاء والعلماء في هذا، فإن الثابت الذي لا مراء فيه أن الإسراء والمعراج له وطن واحد في العالم الإسلامي من مشرقه إلى مغربه، إنه فلسطين.

إنّ الأمم الحية تحرص على رجالها وعلى آثار رجالها وتصون مكتباتهم وتصون منازلهم وتصون أثاثهم. وتعرفون من المتاحف في أوروبا وفي غيرها كم تحرص الشعوب على هذا التراث الحضاري الذي تملكه لرجال لا يقاسون إلى جانب خاتم النبيين والمرسلين، فوطن الإسراء والمعراج هذا يجب أن يستقر في نفوسنا جميعاً نحن الشعوب الإسلامية تقديساً ما بعده تقديس، وإجلالاً ما بعده إجلال. وليس

هذا فحسب فإلى فلسطين كان الرسول عليه الصلاة والسلام يصلي في قبلته الأولى، فلسطين هي أولى القبلتين وفيها ثالث الحرمين، الحرم المكي والحرم المدني والمسجد الأقصى، هذه الثلاثة هي مساجدنا الكبرى، التي تتصل بديننا وبتاريخنا وبتراثنا وبحضارتنا. المسجد الأقصى هو ثالث الحرمين وفيه أولى القبلتين، ومحمد عليه الصلاة والسلام صلى إلى بيت المقدس ستة عشر شهراً ثم توجه صوب مكة، فأولى القبلتين فيها صور رائعة من حياتنا ومن تراثنا. ولست أتحدث عن العمارة الرفيعة التي يفاخر بها العالم الإسلامي لمبنى المسجد الأقصى وما حوله، وعسى أن تتاح فرصة لكم لزيارة هذه التحفة الرائعة في هندسة العمارة الإسلامية، لا أشير إلى هذا لأن هذا عارض ولكن الخالد الخالد هي القدسية الكبرى لأولى القبلتين وثالث الحرمين.

ومعنى من معاني هذا التمجيد، برز يوم توفي الرسول، عليه الصلاة والسلام، رأى بعض أصحابه أن يدفن في المدينة المنورة، ورأى البعض الآخر من أصحابه أن يدفن في بيت المقدس، اختلف صحابة رسول الله: أين يدفن الرسول؟ أفي المدينة مهجره، حيث هاجر إليها، أم في بيت المقدس مسراه ومعراجه؟ ولكن ترجح أن يدفن في المدينة في الحجرة النبوية حيث يثوى الآن جسده الطاهر، كان بعض صحابة رسول الله يرى أن يدفن في بيت المقدس، وأحسب أنهم رجحوا المدينة المنورة للمواصلات الطويلة في نقل جثمانه الطاهر من المدينة المنورة إلى المسجد الأقصى. ولكن هذا يعطي الشعوب الإسلامية والعالم الإسلامي فكرة التقديس الكبير لفلسطين فيما ذهب إليه صحابة رسول الله من أن يكون جسده الطاهر في جنبات المسجد الأقصى في جوار أهل فلسطين وشعب فلسطين. والرسول عليه الصلاة والسلام حين تحدث عن ساحل فلسطين وعن سواحل ديار الشام قال: «من أقام في سواحل الشام أو في سواحل القدس فإنهم مرابطون إلى يوم القيامة»، وشعب فلسطين أيها الإخوان قد نذر نفسه أصالة عن ذاته ونيابة عن العالم الإسلامي أن يظل من المرابطين والمجاهدين إلى يوم القيامة. . .

عهد الخليفة العادل عمر. . . وجحود أوروبا المسيحية

ثم إن لنا في فلسطين ذكريات رائعة مجيدة. . ارتبطت فيها مسيرة عمر بن الخطاب رضي الله عنه فاتح بيت المقدس، الخليفة الذي دخل بيت المقدس ومولاه على الجمل وهو يأخذ بالزمام يقود الجمل ماشياً على قدميه في شوارع بيت المقدس، هذه المسيرة الرائعة الفريدة شهدتها بيت المقدس حين دخل سيدنا عمر بن الخطاب، وهنالك أعطى العهد، وما أقدسه من عهد! وأنا أشير إلى العهد، ومعنا نفر من

إخواننا أبناء فلسطين، نصارى فلسطين العرب معنا هنا على هذه الموائد. . . سيدنا عمر أعطى إلى البطريرك سوفرانيوس عهداً إلى النصارى بالأمن والسلام والمحبة والحماية. . عهداً إلى نصارى فلسطين حفظه أهل فلسطين إلى يومنا هذا، وهؤلاء إخواننا من نصارى فلسطين معنا من أيام عمر، يعيشون معنا في الكفاح وفي النضال من عهد عمر الذي سبق ميثاق الأمم المتحدة، الميثاق الكاذب الفاجر، عهد عمر الذي سبق ميثاق حقوق الإنسان وقد أهدرت على مسمع وعلى بصر من الدنيا. . . أهدرت حقوق الإنسان.

عهد سيدنا عمر وما أقدسه وما أروعه كتب في بيت المقدس، وهو أعظم تراث حضاري بعد القرآن والسنة يحفظه المسلمون جيلاً بعد جيل ليمدوا يد الولاء ويد المودة إلى إخواننا نصارى العرب في فلسطين. ولكن حين دار التاريخ دورته وقعت فلسطين فريسة لإسرائيل بتأييد من الاستعمار الغربي. . . ونسيت أوروبا المسيحية عهد عمر وما ردت الجميل إلى المسلمين بل ما ردته إلى أبناء دينهم من نصارى العرب، فهاجر إخواننا نصارى العرب من فلسطين مشردين مشتتين، كما شرد إخوانهم المسلمون. وهانحن في الإسكندرية في الثغر الإسلامي الكبير، الثغر العربي الكبير، يحتوي أبناء فلسطين في الملجأ والمأوى، لا فرق بين مسلم ونصراني.

مأمن الله. . . مثوى علماء المسلمين وشهدائهم

وفي فلسطين أخواتي وإخواني، قبور الصحابة والشهداء والأولياء لا من أبناء فلسطين وحدهم أبداً، بل من الصحابة والتابعين من العالم الإسلامي كله، العلماء والصلحاء من الشعوب الإسلامية كلها وفدوا إلى فلسطين عبر الأجيال، واستقرت مضاجعهم في فلسطين، وطهرت فلسطين بأجداثهم ورقدوا فيها ليزيدوها أريجاً على أريج وعطراً على عطر، وقداسة على قداسة، وأحسب أن من شعوبكم أنتم جميعاً إخواناً وأخوات لكم من بلادكم ومن شعوبكم ممن وفدوا عبر التاريخ إلى فلسطين دفنوا فيها: هنالك أجدادكم أولياؤكم وعلماؤكم وصلحاؤكم ضمتهم جنبات الأرض المقدسة، فأنتم مع فلسطين في وشائج كريمة وفي روابط مقدسة تبتدئ من عهد الرسول عليه الصلاة والسلام إلى يومنا هذا. . . في غزة التي تعرف بمدينة هاشم، قبر جد الرسول عليه الصلاة والسلام. . . جده هاشم دفن فيها في سفرة من أسفاره إلى ديار الشام لقيته المنون في غزة ورقد فيها، ولايزال جثمانه الطاهر في غزة إلى يومنا هذا.

أبناء عمومة الرسول عليه الصلاة والسلام، العديد منهم، مراقدهم وأضرحتهم

في فلسطين وعلى ثرى فلسطين، الفضل بن عباس بن عبد المطلب إبن عم الرسول عليه الصلاة والسلام في مدينة الرملة قبره فيها، أمين هذه الأمة عبيدة بن الجراح الصحابي الكبير ضريحه في أرض فلسطين. ولو شئت أن أحصر لكم العشرات من صحابة رسول الله والتابعين بإحسان من الذين ضمهم ثرى فلسطين لمضى الوقت بنا طويلاً. وحين نسرد هذه الأسماء الضخمة التي ساهمت في بناء الإسلام وفي بناء الحياة الإسلامية، علينا أن نذكر أن هنالك مقبرة، أبناء فلسطين يعرفونها ولا أدري إذا كان معنا أحد من بيت المقدس، مقبرة اسمها مأمن الله، وبالعامية تعرف بماميلا. . مقبرة مأمن الله هذه أكبر متحف إنساني على وجه الأرض. نحن نعرف كثيراً من المقابر في العالم، فيها ضريح كبير أو ضريح عالم أو ضريح مؤرخ، أو ضريح مخترع، لكن مقبرة مأمن الله فيها قبور العلماء لأجيال، علماء العالم الإسلامي كله، فيها سبعون ألف شهيد مدفونون في مقبرة مأمن الله من الذين سقطوا في جنبات المسجد الأقصى أيام الحروب الصليبية.

أيام الحروب الصليبية، القتال في مدينة القدس كان في الشوارع كان في الأزقة الضيقة، كان في الدهاليز، كان في ساحة المسجد الأقصى، كان في ساحة الحرم، كان في داخل المصلى. وهناك سقط الشهداء، ومنهم علماء حملوا السلاح جهاداً في سبيل الله، لم يكن هنالك جند فقط، ولا كانت جحافل إسلامية فحسب، ولكن جلة الأعلام الأفذاذ حملوا السلاح في سبيل الله وقاتلوا. ويقول المؤرخون المسلمون إن شوارع المدينة أصبحت الدماء فيها قريباً من الركبة، وسبعون ألف شهيد من صلحائنا وشهدائنا وعلمائنا دفنوا في مقبرة مأمن الله في مدينة القدس. هذا على الصعيد الديني، وأنتم طلاب علم لعلكم تريدون أن تعرفوا على الصعيد العلمي وعلى الصعيد الحضاري: ما هو دور فلسطين في حضارة الإسلام وفي تراث الإسلام وفي علوم الإسلام؟

المسجد الأقصى وجنباته، المسجد الأقصى وأروقته كلها كانت مدارس ومكتبات، مدارس للمسلمين من كل حدب ومن كل صوب. الزاهدون في العالم الإسلامي يتجاورون في المسجد الأقصى، الرحالون في العالم الإسلامي لابد لهم من أن ينزلوا في الزوايا والتكايا، وما أكثرها، بالمئات والعشرات في فلسطين، لابد أن ينزلوا في الرباطات. والرباطات هي مراكز المجاهدين، مراكز المرابطين، كم من رباط في فلسطين كان مركزاً للجهاد وللنضال، وللكفاح عن دنيا الإسلام. . . ولا أطيل الكلام على الصعيد الحضاري العلمي، فيكفي أن تعلموا أن الإمام الغزالي حجة الإسلام قد جاور في المسجد الأقصى وعاش في القدس سنين، وهنالك أخرج خيرة كتبه. . . إحياء علوم الدين.

موطن أمجاد الإسلام . . . ومواقعه الحاسمة

أخواتي وإخواني.

لعلكم قرأتم عنه أو قرأتموه . . . إنه أنفس ذخائر الإمام الغزالي حجة الإسلام، كتب في بيت المقدس، الإمام الشافعي ولد في مدينة غزة، أحد الأئمة الأربعة، بفقهه ودراسته وعلمه النير، هذا إبن غزة، هذا من أبناء فلسطين. فلسطين لم تكن على الصعيد الديني مقدسة فحسب لدى المسلمين، ولكنها ساهمت بقسط كبير في حضارة الإسلام، وفي تراث الإسلام، كانت مشعلاً من مشاعل المعرفة الإسلامية.

في فلسطين أخواتي وإخواني ما يزيد على ألف مسجد، مساجد تاريخية قديمة، من بناها؟. ما بناها أبناء فلسطين وحدهم، وقد بنوا كثيراً، ولكن بناها ملوك المسلمين، بناها أمراء المسلمين، الشعوب الإسلامية ساهمت في بناء هذه المساجد القديمة الدينية التاريخية الأثرية، ففلسطين ما بناها أهلها وحدهم، ولكن بنتها الشعوب الإسلامية كلها عبر التاريخ وفي مختلف أحقاب التاريخ . . . الأوقاف الإسلامية الخيرية من تكايا، من زوايا، من مستشفيات، من مدارس، من أراض موقوفة على الخيرات، من حبسها على الخير؟ من حبسها لله؟ والوقف عندنا هو حبس العين لله ومن أجل الخيرات، من فعل هذا؟ أنتم، شعوبكم، ملوككم، أمراؤكم، الصلحاء من الشعوب الإسلامية هم الذين حبسوا تلك الحبوس ووقفوا تلك الأوقاف. وما يقرب من مليون دونم من أخصب الأراضي في فلسطين أراضي وقف، وقف إسلامي ملك الله، ليست ملك أبناء فلسطين، الوقف هو ملك الله، من بنى هذا وحبسه؟ أنتم، شعوبكم عبر التاريخ والأجيال. إن فلسطين ليست لنا وحدنا، ليست لأبناء فلسطين وحدهم، ليست للأمة العربية وحدها، ولكن فلسطين هي تراث العالم الإسلامي وموئل العلوم الإسلامية وفيها أمجاد العالم الإسلامي كله.

وليس هذا فحسب، فلسطين قررت مصير العالم الإسلامي عدة مرات . . . فلسطين الصغيرة التي لا تتجاوز عشرة آلاف ميل مربع قررت مصير العالم الإسلامي عدة مرات، لم تقرر مصير فلسطين وحدها، ولا مصير الأمة العربية وحدها، ولكنها قررت مصير العالم الإسلامي كله، قررت مصير وجوده، وقررت مصير حضارته. لولا تلك الوقفات الحاسمة في فلسطين ما التقينا هنا في هذه الندوة هذه العشية كمسلمين، وربما لم يكن هنالك عالم إسلامي، وربما لم تكن هنالك أوطان إسلامية، وربما لم تكن هنالك حضارة إسلامية، ليس هذا مبالغة ولا زخرفاً في القول، التاريخ ينبئ بهذا، تاريخ الإسلام ينبئ بهذا.

كانت أول وقعة فاصلة حاسمة في تاريخ العروبة والإسلام في عام ٦٣٦

ميلادية، موقعة اليرموك التي فتح المسلمون فيها فلسطين، ولم يفتحوا بها فلسطين فحسب ولكنها فتحت مصر، معركة اليرموك فتحت شمال أفريقيا، معركة اليرموك فتحت العراق، معركة اليرموك فتحت الأقطار البعيدة النائية إلى السند، إلى الهند، إلى الصين. . كانت البداية، الباب الأكبر في الإنتصارات الإسلامية، في الفتوح الإسلامية. ولولا معركة اليرموك لبقي الإسلام في الجزيرة العربية، وربما وهن الإسلام في الجزيرة العربية ولكن الله أراد، وإن لله عباداً إذا أرادوا أراد، منهم خالد بن الوليد وأبو عبيدة بن الجراح، فانتصروا في معركة اليرموك، وأين كانت معركة اليرموك؟ في فلسطين، في المثلث الصغير الذي يقع بين سوريا والأردن وفلسطين، في واد خالد، المعروف إلى يومنا هذا، هنالك وقعت المعركة، يومها انهزم هرقل الروم وولى الأدبار وهو يقول: سلام عليك يا سوريا سلاماً لا لقاء بعده.

إنَّ معركة اليرموك هي التي قررت مصير العالم الإسلامي وحضارة العالم الإسلامي. وليس هذا فحسب ولكنها كانت مسرحاً لأروع حدث عرفته البشرية في أحقابها الطويلة إلى يومنا هذا، هل عرفتم في حروب البشرية كلها قائداً يخلع ويقاتل؟ هل عرفتم أن قائداً قد خلع وقاتل؟ أبداً، كل التاريخ في الحرب العالمية الأولى والثانية، وكل الحروب التي سبقت، حينما كان يفشل القائد أو يهزم القائد، يخلع القائد، ويعود إلى منزله. ولكن إنساناً واحداً في هذه البشرية قد خلع من القيادة وقاتل جندياً، وقال: أنا لا أحارب من أجل عمر ولكني أحارب من أجل الله، ذلكم هو خالد بن الوليد.

الوقعة الثانية في تاريخ فلسطين التي قررت مصير العالم الإسلامي، معركة حطين، وقد ذكرها أحد اخواننا الخطباء، في عام ١١٨٧ ميلادية. . .وحطين تقع بين طبريا والناصرة كانت فيها الوقعة الكبرى التي انتصر فيها صلاح الدين الأيوبي. . . انتصر لا بأبناء فلسطين وحدهم ولا بأبناء العروبة وحدهم ولكنه انتصر بالجحافل الإسلامية، بالجحافل الإسلامية من مصر ومن سوريا ومن العراق ومن كل الديار الإسلامية. . . صلاح الدين الأيوبي في معركة حطين ردّ الصليبيين وردّهم إلى الأبد عن فلسطين. لولا حطين لما التقينا هذه العشية في هذه الندوة مسلمين ولما التقينا عرباً ولا التقينا فلسطينيين. . . لو انتصرت الحروب والحملات الصليبية في فلسطين وامتدت إلى شرق الأردن كما كانت المعارك في الكرك ومنها امتدت إلى سوريا وإلى لبنان لانفصم العالم الإسلامي والأمة العربية ووقع الدمار، ووقع الاندثار. ولكن الله كانت له إرادة أخرى ولا رادّ لإرادته، إن لله عباداً إذا أرادوا أراد، وكان صلاح الدين هو الذي أراد وأراد الله له، فكتب الله النصر للمسلمين.

وهنالك المعركة الثالثة في فلسطين وعلى أرض فلسطين: هذا البلد الصغير،

على مشارف البحر الأبيض المتوسط كان يمسك بزمام العالم الإسلامي كله، ومصائره بين يدي هذه التربة الغالية المقدسة. . معركة عين جالوت أين كانت؟ قريباً من بيسان، شرق فلسطين في أواسط فلسطين، التتار، المغول جنكيزخان تيمورلنك حرقوا وهدموا وأتلفوا في العراق، فما تركوا أقنية ولا حضارة ولا مستشفيات ولا مؤسسات عامة، كلما دخلوا بلداً حرقوها ودمروها وشردوا أهلها. وبهذا كانت الحضارة الإسلامية والوجود الإسلامي كله بل الوجود العربي كله يهتز أمام تيمورلنك وأمام جنكيزخان، وكانت الموقعة الكبرى مرة ثالثة في فلسطين، في عين جالوت في عام ١٢٦٠م. هذه المرة الظاهر بيبرس بجيوشه الإسلامية وبطلائعه من جيش مصر ومن أبناء مصر رد المغول عن ديار العروبة والإسلام، وكانت فلسطين هي الساحة التي قررت مصير العروبة والإسلام.

هذا العرض القصير الموجز ترون منه، أخواتي وإخواني، أن فلسطين ليست وحدها، وأن فلسطين ليست للأمة العربية وحدها. إن فلسطين لكم جميعاً، وعلى كل واحد منكم واجب من أجل فلسطين، لأن فلسطين التي حملت مصير العالم الإسلامي في الماضي، تقف الآن مرة ثانية أمام المصير. . . مرة ثانية فلسطين تغزوها الآن إسرائيل، وما هي التي تغزوها وحدها، إن وراء إسرائيل الصهيونية العالمية ووراء الصهيونية العالمية الاستعمار الغربي بكل مكره ودسائسه وخداعه، أمام هذا كله يقف هذا الشعب المشرد المشتت الوديع المسالم. ولكن الواقع أن العالم الإسلامي يواجه مصيره مرةً ثانية: إن أفلحت إسرائيل وأفلحت الصهيونية وأفلح الاستعمار الغربي، فحينئذ يهتز مصير الأمة العربية كلها ويهتز مصير العالم الإسلامي كله. وكما انتصرنا في حطين، وفي اليرموك، وفي عين جالوت، فإن شعب فلسطين مسنوداً بالأمة العربية، ومسنوداً بالشعوب الإسلامية، سينتصر مرة أخرى.

دعوى اليهود. . . مجرد أوهام ومتاهات مزيفة

وإذا كانت فلسطين وطن الإسلام فهي وطن عربي، وإني أريد أن أعرفكم بأن فلسطين وطن عربي، أعرفكم أنتم البعيدون عن الوطن. . . أنتم الذين كنتم مشغولين بقضاياكم وما أكثرها، وما أعزها. . أنتم الذين تتوارد عليكم الكتب والمجلات والنشرات باللغات المختلفة دساً على القضية الفلسطينية، لابد أن تعرفوا أن فلسطين ليست وطناً إسلاميا فحسب. . . هي وطن إسلامي، ولكنها وطن عربي أيضاً. الجغرافيا كثيراً ما تصنع التاريخ، جغرافية البلد تصنع تاريخه وتصنع شعبه. ولو نظرتم إلى خريطة فلسطين بالنسبة إلى العالم العربي لحكمتم أن فلسطين جزء لا يتجزأ من الوطن العربي الكبير، أنظروا إلى الخريطة أنظروا إلى الجزيرة العربية كلها، تروا في

الشمال أرض فلسطين، متنفس الجزيرة العربية. وأنتم، من درس منكم تاريخ الجزيرة العربية وتاريخ العرب، تعلمون أن الجزيرة العربية كانت تبعث بالهجرات موجة بعد موجة صوب الشمال، في كل ألف عام يقع طوفان، أو يدمر سد من السدود، أو تنزل نكبة أو زلزال، فتقذف الجزيرة العربية بقبائلها صوب الشمال.

وهكذا ظلت فلسطين وديار الشام على مدى أحقاب بعيدة في القدم تستقبل القبائل العربية المهاجرة من الجزيرة العربية وتستقر في فلسطين، فهي أرضنا وبلدنا، وأهلها هم من الشعوب العربية المهاجرة القديمة. ولعلنا لو رجعنا إلى كتاب العهد القديم لرأينا أن فلسطين اسمها أرض كنعان، ومن هو كنعان هذا؟ كنعان هذا جد من أجداد العرب، ومن كانت له منكم خبرة في تركيب الألفاظ باللغة العربية، يعلم أن كنعان على وزن فعلان، مثل غسان وهو جد نصارى العرب، قحطان هو جد مسلمي العرب بل هو جد العرب جميعاً. فإذا كان في العهد القديم عند اليهود أن هذه البلاد اسمها أرض كنعان وهو جد من أجداد العرب فلا بد أن تكون قبل ذلك العهد القديم جزء من الوطن العربي الكبير وشعبها جزء من الأمة العربية. وفلسطين جزء من ديار الشام. . .لو تساءلتم وما معنى لفظ الشام أو ما هو بعض معاني لفظ الشام؟ الشام تعني في بعض معانيها الشمال من الجزيرة العربية وجنوبها اليمن. وما أدري إذا كان معنا هنا من إخواننا أحد من اليمن، وسميت اليمن لأنها تقع من الجزيرة العربية في ميمنتها، ونحن ديار الشام نقع من الجزيرة العربية في شمالها أي على ميسرتها، وفلسطين جزء من ديار الشام فإذا كانت اليمن عربية ففلسطين عربية.

إنّني أكلمكم الآن بالعلم وبالتاريخ لأن العرب متهمون في المحافل الدولية بأن كلامهم عاطفي وأن قضيتهم ليست لها وقائع علمية وأنهم يتحدثون بالأصوات العالية بعيداً عن العلم وعن التاريخ، فمن أراد العلم والتاريخ، فهذا هو العلم وهذا هو التاريخ. هذا وطن عربي منذ القدم، نعترف أنه قد غزاه الكثيرون، غزاه اليونان، وغزاه الرومان وغزاه الفرس، وغزاه الأتراك والسلاجقة، وغزاه البريطانيون كذلك في العهد الأخير، غزوات بعد غزوات. ولم هذه الغزوات في فلسطين وليست في غير فلسطين؟ لأن فلسطين تقع على مفارق الطرق، تقع بين أوربا وآسيا وأفريقيا، هي على مفرق الطريق، هي الطريق إلى الهند، الإسكندر أراد أن يصل إلى الهند فلا بد له من فلسطين، الفرس يريدون أن يصلوا إلى أفريقيا وإلى آسيا الصغرى فلا بد لهم من فلسطين.

ولقد قلت لكم إن الجغرافيا تصنع التاريخ وتصنع الشعب، وجغرافية فلسطين على مفارق الطرق هي التي جعلتها مناط أمل الغزاة على أعقاب التاريخ. ومن جملة هؤلاء الغزاة العبرانيون القدامى، القبائل السائحة التائهة في الوطن العربي، غزوا

هذه البلاد، وعبروا النهر، وسمّوا عبرانيين لأنهم عبروا نهر الأردن، وعبوره يعني غزو البلاد، فهم غزاة ليسوا من أهل البلاد القدامى، ومن أجل هذا فدعوى اليهود في فلسطين تقوم على متاهات الأوهام، لا سند لها من الحقيقة، ولا سند لها من التاريخ. ولو شئنا أن نرجع بالتاريخ أحقاباً طويلة إلى الوراء، لنرى أين حل هذا الشعب أو ذاك، وكيف غزا هذا الشعب أو ذاك، لوجدنا أنه لابد لنا من أن نقلب خريطة الدنيا رأساً على عقب، فما استقر شعب في وطنه إلا وكان عليه غزو، وكان عليه عدوان، فالغزوة اليهودية عادية باغية ترون أخبارها في التلمود، وترون أخبارها في العهد القديم، يبدو فيها الغزو ويبدو فيها العدوان، وتبدو فيها وحشية التقتيل، ووحشية الترويع، وتبدو فيها الحرائق التي أشعلوها في المدن والقرى.

ولقد أعاد التاريخ نفسه، لأن إسرائيل قد قامت مرة ثانية على التدمير والتقتيل والترويع، كما فعل الغزاة القدامى، العبرانيون عبر التاريخ القديم. . . وإذا جاز الزعم بأن لليهود حقاً في فلسطين، فعلينا أن نعترف بهذا الحق لأهل كريت. . . كريت الجزيرة المعروفة بالبحر الأبيض المتوسط التي يسميها المؤرخون العرب «أقريطش»، قبائل من كريت اسمهم «فلستين» نزحوا إلى أرضنا فسميت فلسطين من ذلك اليوم، وفي كتاب العهد القديم تردد ذكر هذه القبائل وسموا «الفلسطينيون» وقد ورد أنهم جاءوا من كريت. فإذا كان لليهود حق فأهل أقريطش أو كريت لهم حق في فلسطين، هذه هي الدعوى الصهيونية المزيفة الكاذبة.

اليهود ليسوا شعباً. . . ولا قومية

إن اليهود ليسوا شعباً، وأحب أن تعرفوا هذا للتاريخ، يقول هذا علم الأنساب، و«الأنتروبولوجيا» تقول هذا، مؤسسة اليونسكو في مؤلفاتها الأخيرة تقول هذا: إن اليهودية دين، اليهودية ليست قومية. وليس علينا إلا أن نرجع إلى دائرة المعارف لا البريطانية ولا الأمريكية ولكني أردكم إلى **دائرة المعارف اليهودية**. من يعرف منكم الإنكليزية أو الفرنسية فليذهب إلى مكتبة عالمية ويطلب دائرة المعارف اليهودية، «الجويش أنسايكلوبيديا»، ويفتح تحت مادة «جو» بالانجليزية أو «يهودي» ماذا يرى هناك؟ يرى فعلاً أن اليهود ليسوا شعباً، ولا قوماً، اليهودية دين، واليهودية حضارة.

في القرن السابع للميلاد، كان هنالك مغول بالملايين قد جاؤوا من أواسط آسيا ودخلوا على ما نعرفه اليوم بالاتحاد السوفيتي قريباً من بحر خزر، هؤلاء الملايين من التتار والمغول استقروا هنالك على شواطئ بحر الخزر، وأقاموا دولة اسمها دولة الخزر، وأميرها كان يبحث عن دين له، أيختار المسيحية، أيختار الإسلام، أم يختار

اليهودية؟ وصادف في ذلك الوقت أن بعض تجار اليهود كانوا في تركيا وسافروا إلى مناطق الخزر واتصلوا بأمير المغول التتاري الوثني واستمالوه لدينهم واعتنق اليهودية. هذا ليس كلامي ولا كلام أبناء فلسطين، هذا كلام دائرة المعارف اليهودية. . . وهكذا فرض أمير الخزر على شعبه كله اليهودية، وأصبحوا يهوداً، هؤلاء ليسوا ساميين، ليسوا من الساميين القدامى أبناء عمومة العرب. . . ليسوا من القبائل العبرانية التائهة الغازية وراء موسى أو قبل موسى، هؤلاء المغول والتتار بالملايين الذين اعتنقوا الدين اليهودي بإمرة أميرهم، يهود أوربا الشرقية كلهم مغول تتار، اعتنقوا الدين اليهودي، ليسوا عبرانيين، ليسوا ساميين، ليسوا من اليهود الذين قطنوا في فلسطين أو غزوها، يهود أوربا الشرقية كلهم، من المغول وقد نشأت الفكرة الصهيونية في أوربا الشرقية. ومن العجيب أن الصهيونية حمل لواءها من أصلهم مغول وتتار من دولة الخزر، ولذلك فالحديث عن القومية اليهودية حديث فارغ وحديث سخيف.

إنّني أكلمكم الآن بلغة العلم، لأنكم ستعودون إلى أوطانكم، وكل واحد منكم يجب أن يكون داعية علم، وداعية معرفة. . . لا تنقلوا إلى شعوبكم دعاية عاطفية فحسب ولكن العلم معكم، ولكن التاريخ معكم، ولكن العدل والحق معكم، وهؤلاء من دولة الخزر، كثيرون من أحفادهم هم الذين جاءوا إلى فلسطين مهاجرين، وهذه ليست وطنهم، إذا كان لهم من وطن فوطن المغول والتتار.

إن شعب فلسطين لن يقف عند هذه الحقائق العلمية فحسب، ولكنه سيكافح، سيكافح بالدماء، بالمهج والأرواح. . . من أجل وطنه. لن يقف عند الحقائق العلمية. . . لن يقف أمام الإنسيكلوبيديا البريطانية أو اليهودية ويظن أنها ستعيده إلى فلسطين، لا بد لشعب فلسطين من كفاح وحينئذ سيعود أبناء فلسطين إلى فلسطين، وأبناء الخزر إلى الخزر، وستمزق إسرائيل شذر مذر.

الاستعمار يضرب العالم. . . العربي والإسلامي في فلسطين

أخواتي إخواني

الموضوع ليس موضوع حق تاريخي، هذه أوهام تاريخية هذه أساطير وخرافات، اعتمدها الاستعمار الغربي، الاستعمار الغربي هو الذي خلق الصهيونية، إسرائيل هي ربيبة الاستعمار الغربي. الاستعمار الغربي في القرن التاسع عشر وفي القرن الثامن عشر ركز مصيره حول شواطئ البحر الأبيض المتوسط ونظر في حال الأمة العربية وما حولها من العالم الإسلامي، وصمم أن يضع يده على الأمة العربية. . . وأن يضع يده على العالم الإسلامي بما فيه من الثروات والكنوز. . . الكنوز الروحية والكنوز

البشرية. . . وماذا رأى أمامه؟ وضع أمامه الخرائط يستطلع ما في الأرض من دفائن ومن كنوز. . ماذا رأى؟. . رأى العالم العربي أشبه بنصف دائرة، ورأى حوله العالم الإسلامي يحتضن العالم العربي بنصف دائرة أخرى، وفي وسط كل هذا فلسطين. . . فلسطين في وسط العالم العربي، وحول العالم العربي ملفوفاً بذراعيه العالم الإسلامي. . . وماذا في العالم العربي؟ مبتدأ من الغرب، تجدون مضيق جبل طارق. . . مفتاح حيوي للمواصلات. . . هذه شواطئ عربية، ثم ننتقل إلى الشرق. . الثغور العربية من الدار البيضاء إلى الجزائر إلى تونس إلى ليبيا إلى ثغر الإسكندرية إلى ثغر بيروت إلى اللاذقية، هذه ثغور حيوية. البحر الأحمر مجرى مائي دولي عظيم، قناة السويس، شريان المواصلات، باب المندب في الجنوب مفتاح المواصلات إلى آسيا.

هذا العالم العربي بيده مفاتيح الدنيا، الثغور والموانئ والممرات الدولية. وهذا من ناحية جغرافية. لكن ماذا في الوطن؟ الوطن فيه ثروات وكنوز، فيه بترول، فيه أسواق، فيه خامات، كل هذا في الأرض. أما على الصعيد الإنساني فهنالك أمة عربية، أمة مبدعة أمة خلاقة صنعت حضارة فيها قدرة هائلة، كيف يسمح الاستعمار للعالم العربي بمواقعه الإستراتيجية بثرواته في أرضه، هذه الثروات والكنوز الروحية في هذه الأمة العربية ذات الحضارة، كيف يسمح لها بأن تتحد، بأن تكون موجودة بأن تعود إلى رسالتها الحضارية مرة ثانية. ثم إن الاستعمار الغربي وجد نفسه أمام السؤال الكبير من الذي يحمي العالم الإسلامي، من يحميكم؟ يحميكم العالم العربي، وإذا ذل العرب ذل الإسلام، والعرب مادة الإسلام كما كان يقول الرسول عليه الصلاة والسلام. ولهذا وضع الاستعمار الغربي هدفاً بعيداً بأن يضرب العالم الإسلامي وأن يضرب العالم العربي ورأس الرمح في هذه الخطة الجهنمية أن تحتل إسرائيل فلسطين، لأن فلسطين هي قلب العالم العربي والعالم العربي قلب العالم الإسلامي. وهكذا راح الاستعمار الغربي يضرب العالم العربي والعالم الإسلامي من فلسطين من قطب الدائرة، من مركز حياتها، ولتكن إسرائيل فيها قائمة، هذا ما أراده الاستعمار الغربي.

خرافة الحق التاريخي وأوهامه هذه كلها مساخر إنما أرادوا بها أن يضربوا الأمة العربية والشعوب الإسلامية، ولهذا أخواتي إخواني إعلموا أن معركتنا الآن مع إسرائيل هي معركة الأمة العربية بمصيرها، ومعركة الشعوب الإسلامية بمصيرها ومستقبلها. وإذا كان الاستعمار قد جمع جموعه وهيأ صفوفه ودفع إسرائيل لتكون رأس الرمح فعلى الأمة العربية والشعوب الإسلامية من ورائها أن تسند شعب فلسطين ليكون رأس الرمح في هذه المعركة الضاربة، معركة الحق والحرية.

الاستعمار . . وتنفيذاً لخططه الاستعمارية، وأرجو ألا نضجر إذا عدنا قليلاً إلى التاريخ، إلى الوقائع، إلى الأرقام . . فقضيّة فلسطين تشكو ظلم الجهل، لأن فلسطين تشكو ظلم الكذب والتزوير والتزييف من الاستعمار والصهيونية وإسرائيل.

الاستعمار هذا متمثلاً في بريطانيا أصدر وعد بلفور: ووعد بلفور هذا كانت كلماته قليلة ولكن الكارثة بعده جاءت كبيرة، وأصدر بعده صك الانتداب البريطاني، فقد تعهدت الحكومة البريطانية أن تضع فلسطين تحت ظروف سياسية واقتصادية واجتماعية تسهل الهجرة اليهودية وشراء الأراضي العربية لإقامة وطن قومي يهودي في فلسطين، بريطانيا سلبت من يملك ووهبت مالا تملك، ويوم أصدرت بريطانيا وعد بلفور، إعلموا ماذا كان الوضع الطبيعي في البلاد: لما وعدت اليهود أن يقيموا وطناً قومياً لهم في فلسطين كان اليهود في فلسطين ٥٪ (خمسة في المائة) من سكان البلاد . . . من كان عنده ورقة وقلم فليكتب، لترجعوا بهذه الحقائق الأساسية إلى أوطانكم وإلى شعوبكم لتعيدوها على الشعوب الإسلامية في المساجد، في النوادي، في الشوارع، في الميادين.

صمدنا ثلاثين عاماً . . . بعزم وإيمان

حينما أصدرت بريطانيا وعد بلفور كان يهود فلسطين ٥ في المئة وإخوانكم مسلمو فلسطين ٩٥ في المئة من سكان فلسطين. وماذا كان اليهود يملكون من الأراضي؟ كانوا يملكون ٢,٥ في المئة من أراضي فلسطين كلها . . اشتروها بالزور والرشوة وفساد الأخلاق أيام الدولة العثمانية لسبعين عاماً مضت. كان هذا بداية الظلم ثم امتد ثلاثين عاماً زمن الحكومة البريطانية بالتشريع وبالقسر وبالمظالم، وتدفقت قوافل الهجرة اليهودية تسندها الحراب البريطانية بالألوف حتى أصبح اليهود في عام ١٩٤٧ ثلث السكان . . . واشتروا ماذا؟ اشتروا ٣,٥ في المئة على مدى ثلاثين عاماً . . بريطانيا، وبتجاربها الاستعمارية الضخمة استطاعت في مدى ثلاثين عاماً أن تجعل اليهود يشترون ٣,٥ في المئة وأن يصبح اليهود ثلث السكان، وبهذا أصبحت الملكية اليهودية إلى عام ١٩٤٨، ٦ في المئة من أراضي فلسطين.

وأريد أن أقول لكم هنا، إرفعوا أيديكم تحية لشعب فلسطين، وأريد أن أقول لكم أيها المسلمون والمسلمات، يجب أن تعتزوا بشعب فلسطين، شعب فلسطين صمد ثلاثين عاماً من غير تكافؤ في القوى . . لقد كنا في المعركة وصمدنا على فقرنا وشدة إيماننا، على قلة سلاحنا ووفرة عزمنا وصبرنا وشجاعتنا وبسالتنا . . . صمدنا ثلاثين عاماً، والصهيونية والاستعمار بكل ما عندهما من أموال وقوى وبكل ما عندهما من سند دولي وضعا ثقلهما على هذا الشعب الوديع المسلم الأعزل. وكان يفترض أن

نسقط من العام الأول، كان يفترض أن نسقط من العام الخامس لأنه لا تكافؤ في القوى. شعب فلسطين حين كان يقاتل الصهيونية والاستعمار يوم كان العالم العربي من حوله كله تحت الاحتلال. . كان الوعي قليلاً لم تكن هناك مؤسسات دولية، ولا رأي عام دولي، ولا صحافة حرة في العالم، ولا العالم الثالث، ولا عالم دول عدم الانحياز، ولا الدول المتحررة، أبداً، كل هذا لم يكن موجوداً في الساحة الدولية، شعب فلسطين كان وحده في المعركة، ولكننا صمدنا ثلاثين عاماً.

على الصعيد السياسي عقدنا مؤتمرات فلسطينية كثيرة، ومؤتمرات عربية كثيرة، ومؤتمرات إسلامية كثيرة، وأرسلنا وفوداً إلى لندن وإلى جنيف وإلى العالم العربي والعالم الإسلامي، وهذا الكفاح السياسي كان وراءه الشعب الفلسطيني كله، بموارده القليلة لكن بوعيه الكبير، وعزمه الأصيل. وعلى صعيد الكفاح السياسي لابد لي أن أذكر لكم أمراً خارقاً هو المعجزة بنفسها، شعب فلسطين في عام ١٩٣٦ أضرب ستة أشهر متوالية، ستة أشهر بأيامها ولياليها، توقفت مرافق الحياة، الموانئ، المتاجر، المزارع، المصانع. . . أضرب الشعب كله في الليل والنهار، ستة أشهر متوالية. أخواتنا وإخواننا، القادمون من الهند أو الباكستان عرفوا الإضراب لأيام، لأسابيع، لكن التاريخ كله، ما عرف إضراباً يستمر ستة أشهر. لكن شعب فلسطين قد صنع المعجزة، واستطاع أن يضرب عن أعماله ومرافقه ستة أشهر، وبهذا قدم إلى تاريخ الكفاح البشري أروع صفحة من صفحاته في هذا الإضراب الطويل.

افتراء وإرجاف. . . روجت لهما إسرائيل ضدنا

وهنا لابد أن أقف معكم هنيهة. . . لعلكم سمعتم الكذبة الكبرى على شعب فلسطين. . لعلكم سمعتم الإرجاف الكبير أن أهل فلسطين باعوا أرضيهم وخانوا وطنهم وخرجوا. . . الصهيونية كتبت مؤلفات في هذا، وإن بعض الألسنة والأقلام العربية الخائرة كذلك روجت هذا الكلام الفاجر، هذا الكلام الداعر.

وإني آسف لاستعمال هذه العبارات القاسية النابية، حين يقولون إن أهل فلسطين باعوا أراضيهم، هذا الكلام يشيع في أفريقيا، ويشيع في آسيا وأمريكا اللاتينية، وسفراء إسرائيل في الاجتماعات وفي حفلات الشاي يفترون على شعب فلسطين ويقولون «نعمل إيه باعوا أراضيهم وطلعوا من البلد: هذا كذب وزور، هذا كذب وفجور، خلال ثلاثين عاماً ما استطاعت اليهودية أن تشتري أكثر من ٣,٥ من أرض فلسطين، ومِنْ مَنْ؟ ليست من فلاحينا، ليست من عمالنا، أكثرها باعها مالكون بعيدون وغائبون، وإقطاعيون، باعوها وكانوا بعيدين عن البلاد، وما عرفوا الأرض. ويوم اشتراها اليهود وجدوا فيها فلاحين من العرب من أبناء فلسطين، وقد

عشت تلك الأيام، كانت المصفحات البريطانية وكانت الدبابات البريطانية في وادي الحوارث ووادي القباني، ووادي التيان ومرج إبن عامر أصحابها مالكون غائبون، دخلت المصفحات البريطانية على فلاحينا، على رجالنا وعلى نسائنا، هدمت أكواخنا وخيامنا، لكن فلاحنا بقي باسلاً وبطلاً، فما خرج من الأرض إلا على أسنة الرماح وعلى أفواه المصفحات والدبابات.

قد يظن بعض الناس ممن لا يعرف ذلك التاريخ الطويل المرير، أن أهل فلسطين حملوا على أكتافهم أولادهم وحقائبهم وأخذوا طريقهم في البحار، وطريقهم بالبراري والقفار، ونزحوا إلى سوريا ولبنان والأردن، وهكذا هربوا من بلادهم. أبداً هذا زور كبير، ما خرجنا مستسلمين ولا جبناء ولا خائفين، لقد خضناها معارك طويلة على مدى ثلاثين عاماً: في القدس كانت لنا ثورة في عام ١٩٢٠، في يافا كانت لنا ثورة، في الخليل كانت لنا ثورة سنة ١٩٢٩، في صفد كانت لنا ثورة سنة ١٩٢٩، في كل مدينة في كل قرية: رجالنا، نساؤنا، طلابنا، عمالنا فلاحونا حملوا السلاح كلهم وخرجوا إلى الجبال والوديان، يقفون أمام الجيش البريطاني وأمام العصابات اليهودية. وكانت آخر ثوراتنا التي امتدت ثلاثة أعوام من سنة ١٩٣٦ إلى ١٩٣٩، وسلاحنا البنادق القديمة، سلاحنا الذخائر والعتاد القديم ممّا يقع تحت أيدينا، كان فلاحنا يبيع بقرته ليشتري بندقية حتى ينزل إلى معركة الوغى. ونحن ما خرجنا جبناً ولا استكانة، خرجنا لأنه لم يكن هناك تكافؤ بالقوى أمام تلك القوى الطاغية الباغية من بريطانيا بكل ما عندها من جيوش.

أخواتي وإخواني

إن المسلمين والنصارى الذين خرجوا من فلسطين ما وضعوا على أكتافهم أطفالهم وهاجروا مستسلمين، كان وراء ذلك جهاد طويل مرير وكفاح صعب امتد ثلاثين عاماً. وقد صنع شعب فلسطين المعجزة في أنه صمد ثلاثين عاماً، وكان عليه أن يسقط في العام الخامس، أو العام الخامس عشر، ولكنه لم يسقط وبقي يقاتل ويناضل، وشعب فلسطين.. شعب فلسطين.. لا يفاخر بالأمجاد القديمة، شعب فلسطين لا يعتز بالذكريات الماضية، شعب فلسطين يقف الآن على عتبات الكفاح، شعب فلسطين يقف الآن على عتبات النضال.. إن الأمم المتحدة قد قسمت وطننا وشردت أهلنا، وكانت الولايات المتحدة وراء هذه المؤامرة الكبرى ولا تزال.. إن الولايات المتحدة قد اعترفت بإسرائيل بعد إحدى عشرة دقيقة من قيام إسرائيل. ومن منكم يدرس القانون الدولي وتاريخ العلاقات السياسية لن يجد حادثة واحدة وقع فيها اعتراف بعد إحدى عشرة دقيقة من إعلان قيام أي دولة. ولعل ترومان كان جالساً على تليفون مع تل أبيب فسمع بقيام إسرائيل وأصدر الأمر بالاعتراف.

منظمة التحرير الفلسطينية . . . طليعة التحرير

كانت مؤامرة كبرى وتشتت شعبنا وتشرد أهلنا في الوطن العربي، وعشنا الكارثة سنين طوالاً، وعاشت قضية فلسطين في فراغ كبير إلى أن قامت منظمة التحرير الفلسطينية، وكانت بداية تاريخ . . . تاريخ نضال وتاريخ كفاح. شعب فلسطين لسنين طويلة كان من غير منظمة، كان من غير قيادة، حتى عقد مؤتمر الإسكندرية في هذا الثغر العربي الكبير، المؤتمر الذي دعا إليه الرئيس جمال عبد الناصر، وأعلن قيام منظمة التحرير الفلسطينية لتعالج كارثة ولتعالج نكبة.

حمداً لله . . انتهى الفراغ . . لم تعد قضية فلسطين تعيش في فراغ، أصبح لنا منظمة تحرير، ومنظمة التحرير ليست أحمد الشقيري الذي يقف أمامكم على هذا المنبر . . إن الشقيري قضى سنين طويلة وراء المنابر في الأمم المتحدة فما تقدمت قضية فلسطين خطوة واحدة. إن قضية فلسطين ليست منبراً، ولا خطباً ولا مقالات، قضية فلسطين اليوم على عتبة الكفاح وعتبة النضال، أكبر إنجازات منظمة التحرير الفلسطينية هو قيام منظمة التحرير الفلسطينية ممثلة لكفاح الشعب الفلسطيني وإرادته في التحرير.

منظمة التحرير الفلسطينية لها جيش اسمه جيش التحرير، ألوف من شبابنا مثلكم، في قطاع غزة، في سوريا في العراق، وحدات جيش التحرير الفلسطيني، ولا نذكر لكم العدد بالألوف من شبابنا، هم الآن في جيش التحرير الفلسطيني.

والعشرات من شبابنا في الكليات الحربية في بغداد، وفي القاهرة وفي دمشق، غداً صباحاً الساعة التاسعة وفي الكلية الحربية في القاهرة، يحتفل بتخريج عدد كبير من الضباط العرب وفي طليعتهم أبناء فلسطين . . الشعب الفلسطيني الذي كان يبحث عن خرطوشة واحدة ويتمناها بأحلام الليل والنهار، أصبح الآن يملك السلاح، ويملك العتاد ويملك الذخائر . . وألقينا مراسينا في العالم الدولي . . منظمة التحرير لا تعيش وحدها في غرفتها المغلقة متقوقعة على ذاتها . . . إنها ألقت مراسيها في العالم الدولي.

إن السلاح يأتينا من أصدقائنا: بعضه يأتينا بالمال وبعضه من غير مال ولا ثمن. ومن الذين يعطون من غير مال ولا ثمن إلى جيش التحرير؟ جمهورية الصين الشعبية الديمقراطية، ليس الأمر مقصوراً على السلاح ولكنه تعدى ذلك إلى التدريب . . . أفواج من أبناء فلسطين من شباب فلسطين ذهبوا إلى الصين الشعبية ليتدربوا على الصناعة المقدسة صناعة الموت في سبيل الوطن . . . صناعة البذل والفداء . . صناعة الشهادة في سبيل الله . . ذهب فوج من شبابنا إلى الصين الشعبية ليتلقى الخبرة الكبرى

في حرب التحرير . . . ومنذ خمسة أيام عاد شبابنا المدربون المسلحون إلى أرض الوطن في مكان ما، من الوطن العربي.

إن منظمة التحرير الفلسطينية ليست كلاماً وليست خطباً . . ولم ينشأ جيشها ليقيم في الثكنات والمعسكرات أبداً . . . جيشنا ما أنشئ ليقيم في المعسكرات في غزة، وفي سيناء، وفي سوريا والعراق . . جيشنا للكفاح جيشنا للنضال. وجواباً على خطاب واحد من إخواننا في الصفوف الوسطى . . أريد أن أقول له . . بعد أن بدأ الاصطدام المسلح بين سوريا وبين إسرائيل . . أصدرت المنظمة الأوامر إلى كتائب جيش التحرير المتمركزة في سوريا بأن تكون طليعة الجيش السوري.

دور الشعوب الإسلامية . . . في معركة فلسطين

لا أطيل عليكم كثيراً . . أنتم عائدون إلى شعوبكم . . وإلى أوطانكم احملوا معكم صورة مشرفة عن شعب فلسطين . . وبسالة شعب فلسطين . . عن منظمة التحرير . . وعن جيش التحرير . . وقد تتساءلون أيها الأخوات والإخوان . . ما هو دوركم . . ما هو دور الشعوب الإسلامية في هذه المعركة؟ أقول لكم بكل صدق وصراحة المعركة معركتكم جميعاً . . أنتم الجالسون والجالسات أمامي وشعوبكم من ورائكم، هذه المعركة هي معركة كل امرأة مسلمة كل فتاة مسلمة، كل رجل مسلم، كل شاب مسلم . . معركة الشعوب الإسلامية في الأوطان الإسلامية كلها هي معركة جهاد في سبيل الله . . . في سبيل رقعة مقدسة من ديار الإسلام، فيها حضارتنا وتاريخنا، وفيها مصيرنا، فيها حاضرنا من أجل مستقبلنا.

يوم تعودون إلى شعوبكم . . احملوها إلى شعوبكم . . . كلمة فلسطين . . واستنجاد فلسطين . . بإخوانهم المسلمين . . الشعوب الإسلامية كلها. ولابد لكم حين تعودون أن توضحوا حقائق القضية الفلسطينية . . . وكثير من شعوب العالم لا يعرفها . . وأريد أن أوجز ما عليكم من واجبات لقضية فلسطين: هي واجبات الجهاد والكفاح . . والجهاد هو فرض عين . . ليس فرض كفاية، إذا قام به البعض سقط عن الباقين، إنه فريضة على كل مسلم ومسلمة . . وهذه المعركة هي معركة كل مسلم في الأرض . . كل مسلمة في الأرض. لا أقول هذا تعصباً ولا تزمتاً، وإن الإسلام دين الشمول ودين الإنسانية كافة . . وقد أرسل محمد إلى الناس كافة، وأنا أضع أمامكم الآن هذه المقترحات لتعملوا على هديها . . أريدكم أن تنهضوا بواجبكم الإسلامي في إفهام الشعوب الإسلامية حقيقة القضية الفلسطينية، جوهرها وموضوعها، كقضية إسلامية، ليست قضية فلسطينية لشعب فلسطين وحده ولا قضية عربية للأمة العربية وحدها ولكنها قضية الإسلام بأسره.

عندنا أيام شؤم ثلاثة اذكروها دائماً.. واعقدوا لها الندوات.. اعقدوا لها الاجتماعات في المساجد، في المعابد في الشوارع، في الطرقات، في الميادين العامة: ٢ تشرين الثاني/ نوفمبر يوم صدور وعد بلفور المشؤوم، ١٥ أيار/ مايو يوم قيام إسرائيل، ٢٩ تشرين الثاني/ نوفمبر يوم تقسيم فلسطين. هذه الأيام الثلاثة هي أيام الكارثة.. اعقدوا لها الندوات، واعقدوا لها الاجتماعات، في هذه الأيام الثلاثة، تجمعوا أنتم وأهلوكم وأقاربكم وأحباؤكم، واذكروا فلسطين في تلك الأيام، أذكروها بالكلمة، فإن الكلمة مقدسة، واذكروها بالمال، لأن المال ذكره الله سبحانه وتعالى في قرآنه الكريم قبل النفس ﴿**وجاهدوا بأموالكم وأنفسكم**﴾[٢]. ما ذكر الجهاد في القرآن، وقد ذكر أكثر من عشرين مرة، إلا وذكر الجهاد بالمال قبل الجهاد بالنفس. الجهاد بالنفس يتناول فرداً بذاته وأما الجهاد بالمال فإنه جهاد يشمل الجماعة، والرسول عليه الصلاة والسلام يقول من جهز غازياُ فقد غزا.

واذكروا شعب فلسطين بالسلاح، إن استراتيجية هذا الزمان ليست كأيام صلاح الدين، إن المعركة ليست في حاجة إلى جحافل إسلامية من العالم الإسلامي، ليست في حاجة إلى متطوعين بالملايين من العالم الإسلامي أبداً.. استراتيجية المعركة تغيرت في زماننا هذا، استراتيجية المعركة في تحرير فلسطين، نحن نتصورها على صورة واحدة ولا صورة سواها.. أن يعبأ شعب فلسطين في معركة الكفاح، وأن تكون فلسطين هي فيتنام الشرق الأوسط ومن حولها الأمة العربية ومن حولها الشعوب الإسلامية.

الواجب الثاني.. واجب العالم الإسلامي: إن العالم الإسلامي على علاقات جيدة مع الغرب.. مع أمريكا ومع بريطانيا ومع الدول الغربية الأخرى.. ما أغنى العالم الإسلامي بأسواقه وبخاماته.. كم هي عديدة العلاقات الكبرى بين العالم الإسلامي والمعسكر الغربي.. الصهيونية تضع كل ثقلها لتضغط على واشنطن ونيويورك وعلى لندن وسائر العواصم الغربية، ضغطاً اقتصادياً وسياسياً، والشعوب الإسلامية قادرة على أن تمارس نفس الضغط. العالم الإسلامي أغنى من الصهيونية على غناها.. العالم الإسلامي بثرواته المادية وبأسواقه الكبيرة وببتروله وخاماته وحديده وسائر مواده قادر على أن يتحكم بسياسة الدول الغربية وأن يسيطر على المعسكر الغربي: إذا كان صلاح الدين الأيوبي قد استنفر الجحافل الإسلامية من العالم الإسلامي كله، فنحن نطالب بأن نستنفر ما عندكم من سيطرة ومن قوة سياسية واقتصادية وأدبية على الغرب حتى يمنع المدد، يمنع السلاح، يمنع الذخيرة عن

---

(٢) **القرآن الكريم**، «سورة التوبة،» الآية ٤١.

إسرائيل.. ومعركتنا مع إسرائيل ووراءها الاستعمار كله بما يمدها من سلاح.. وبما يمدها من مال.. وبما يمدها من عون.. والعالم الإسلامي مطالب بأن يقول لواشنطن وأن يقول للندن.. هذه فلسطين بلدنا ووطننا.

الواجب الثالث أيها الإخوان.. ألا يقوم تعاون مع إسرائيل أبداً.. لا يصح لمسلم أن يتعاون مع إسرائيل.. لا يصح لدولة إسلامية أن تتعاون مع إسرائيل.. إسرائيل اجتاحت دياركم المقدسة.. استباحت حرمات إخوانكم المسلمين وأخواتكم المسلمات اللاجئات في الخيام وفي الكهوف وهم يستمعون إلى هذه الندوات، يتطلعون إليكم، أخواتكم وإخوانكم المسلمون والمسلمات يعيشون بالذل ويعيشون بالحرمان.. يعيشون بالبؤس والشقاء. إسرائيل استباحت مدننا وقرانا، وطننا ومزارعنا وكرومنا، كيف يجوز لمسلم أن يتعاون مع إسرائيل؟ أنا أعلم أن هنالك بعض العلاقات الاقتصادية بين إسرائيل وبعض الشعوب الإسلامية.. هنالك علاقات ثقافية وسياسية بين إسرائيل وبين بعض الشعوب الإسلامية.. كيف يجوز هذا.. ليس مسلماً من يتعاون مع إسرائيل ملكاً كان أو رئيساً، أميراً كان أو سفيراً.. لا يصح أن تكون هذه العلاقات.. بعض المسلمين من أفريقيا، بعض المسلمين من آسيا يزورون إسرائيل.. وأنا أستمع إلى إسرائيل ويهتز جناني وترتعد فرائضي.. كيف يجوز لمسلم أن يدخل إسرائيل التي استباحت أرضنا وهدمت مساجدنا ومقابرنا... لا يجوز هذا أبداً، الإسلام وإسرائيل لا يلتقيان ولا يجتمعان فاحملوا هذه الرسالة احملوها إلى شعبكم.. ولا تسمحوا لمسلم أبداً من أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية أو أوروبا أن تكون بينه وبين إسرائيل علاقات أو زيارات.

لا يحزنكم أيها الأخوات والإخوان وأنا أقترب من نهاية حديثي، أن تسمعوا أن بعض ملوك المسلمين يخونون الإسلام.. لا يحزنكم أن تسمعوا أن بعض أفراد المسلمين يخونون الإسلام.. أبداً.. وقع مثل هذا في الماضي، زمن الحروب الصليبية، كان بعض أمراء المسلمين يكاتبون الصليبيين ويستعدونهم على إخوانهم الأمراء.. ملك اسمه الكامل، وما هو بكامل لأنه ناقص وناقص، اسمه الكامل في زمن الحروب الصليبية عقد صلحاً مشيناً مع فريدريك الثاني أحد قادة الحملات الصليبية، عقد معه اتفاقاً يشبه حالنا الحاضر الذي تعيشه قضية فلسطين.. سلمه القدس.. سلمه الشقة الساحلية من القدس إلى عكا.. الشقة الساحلية من القدس إلى عكا الآن مع إسرائيل.. التاريخ يكرر نفسه.. لا يحزنكم إذا سمعتم أن بعض الملوك المسلمين يخونون في هذه الأيام قضية فلسطين وشعب فلسطين. لا يحزنكم أن الجهاد تقف في طريقه العقبات.. أبداً.. صلاح الدين الأيوبي وجد كثيراً من

العقبات في زمانه من أولئك الخونة الذين كانوا يداورون ويحاورون ويكاتبون الصليبيين.

من أجل هذا فإن الأحرار في الأمة العربية ماضون في طريقهم، وفي العرب وفي المسلمين ملوك أخيار وفيهم أمراء أخيار. كما إن هنالك ملوكاً أحراراً وملوكاً أشراراً خونة ولن تضرنا الخيانة أبداً، بل سنسير في الدرب ويكرر التاريخ نفسه.. التاريخ سيعيد نفسه، وكما انتصر صلاح الدين غير مبال بالأمراء الخونة سننتصر غير مبالين بالملوك والأمراء الخونة... سبيل الخداع كذلك لن يخدعنا.. لا ينخدع المسلمون في كلِّ أقطارهم وأنصارهم بالدعوات الخادعة والشعارات الزائفة.

الاسلام... الثورة الانسانية المتجددة

الإسلام ليس له شعارات براقة، الإسلام إيمان.. الإسلام عزيمة.. الإسلام صبر على الكفاح.. الإسلام لا يخدع والمسلمون لا يخدعون..

اذهبوا ثواراً وأحراراً.. أنتم جميعاً إلى أوطانكم.. إخواني وأخواتي.. إذهبوا وأنتم تحملون راية الثورة.. راية الحق.. الإسلام دين الثورة.. الثورة المتجددة.. الثورة المتجددة أبداً.. المتجددة سرمداً.. ليس الإسلام في حاجة إلى تجديد لأنه كل يوم هو في جديد.. نحن المسلمين في حاجة إلى تجديد إيماننا وتجديد إسلامنا.. بتجديد ثورتنا.. الإسلام ثورة إنسانية كبرى متجددة على كر السنين والأيام فلنعد إلى بلادنا وإلى أوطاننا ثواراً.. نحمل الثورة.. كلمة الحق.. كلمة الإسلام.. جهاداً في سبيل الله.. وأنتم هنا في معهد أبي بكر الصديق.. في مؤتمر أبي بكر الصديق أول ثائر بعد الرسول. لقد قضيتم أيامكم ولياليكم في ندوات أبي بكر الصديق.. في معسكر أبي بكر.. احملوا رسالة أبي بكر في ثورته.. في خلافة أبي بكر بعد وفاة الرسول عليه الصلاة والسلام.. امتنع بعض القبائل عن دفع الزكاة فحاربهم وقاتلهم، وقال كلمته المشهورة: والله لو منعوا عني عقال بعير لقاتلتهم وحاربتهم من أجله.. ومن هنا في مؤتمر أبي بكر احملوا معكم راية الثورة.. الثورة على الباطل.. الثورة على الكذب.. الثورة على الزور.. ثورة حيثما وجدتم باطلاً وظلماً. ليكون عالمنا الإسلامي عالماً ثائراً.

وهذه الثورة إخواني وأخواتي ما جاء بها أبو بكر من بيته ولا من تحت إبطه ولا من عقله ولا من وجدانه إنما جاء بها من القرآن، ميثاق الثورة الإنسانية الأكبر.. يعيبون على المسلم جموده وعلى الإسلام ركوده، وما بنا جمود ولا ركود لأن الإسلام حيّ يقظ دائماً. لو رجعنا إلى قرآننا وإلى ديننا لوجدنا أن القرآن فيه ميثاق الثورة

الإنسانية الرفيعة. واسمعوا قول الله ﴿**قل إن كان آباؤكم وأبناؤكم وإخوانكم وأزواجكم وعشيرتكم وأموال اقترفتموها وتجارة تخشون كسادها ومساكن ترضونها أحب إليكم من الله ورسوله وجهاد في سبيله فتربصوا حتى يأتي الله بأمره والله لا يهدي القوم الفاسقين**﴾[٣]. . أرأيتم أطايب الحياة التي ذكرها القرآن الكريم في هذه الآية. . الأبناء وما أعزهم والآباء وما أكرمهم والأزواج وما أقربهم إلى قلوبنا والعشيرة والصحب والأموال وما أطيبها والتجارة وما أغلاها. . كل هذا مهدور. . الآباء مهدورون والأبناء مهدورون. . . والأزواج مهدورون والإخوان والعشيرة والمساكن التي ترضونها والتجارة التي تخشون كسادها، كل هذا مهدور في سبيل الجهاد من أجل الله. . هذه هي الثورة الإنسانية الرفيعة التي علينا أن نعتز بها ونفاخر بها. . نفاخر بها في زماننا هذا حيث العقائد الكثيرة. . حيث المبادئ الكثيرة. . وعندنا العقيدة الكبرى وعندنا المبدأ الأسمى. . . ثورة الإسلام، من ليس بثائر فليس بمسلم. . لأن الثورة جهاد والجهاد جهاد النفس وجهاد البيئة، وأن ترفع راية الجهاد في كل أوطان الإسلام.

عودوا واحملوا معكم رسالة أبي بكر من مؤتمر أبي بكر. عودوا واحملوا معكم كلمة فلسطين إلى إخوانكم وأخواتكم في الشعوب الإسلامية، واحملوا معكم الثورية التي تهدم وتدمر حيثما تكون الساحة مملوءة بالأباطيل والأكاذيب. . . عودوا إلى أوطانكم وأولادكم وعشيرتكم والأقربين وإلى تجارتكم ومساكنكم، لكن ليكن الجهاد فوق كل هذا، ولتكن راية الثورة وكلمة الحق هي العليا. . . عودوا إلى بلادكم وقولوا: ﴿**جاء الحق وزهق الباطل، إن الباطل كان زهوقاً**﴾[٤]. صدق الله العظيم.

---

(٣) **القرآن الكريم**، «سورة التوبة،» الآية ٢٤.

(٤) المصدر نفسه، «سورة الإسراء،» الآية ٨١.

(٢١)

مذكرة الشقيري إلى مؤتمر القمة الأفريقي في أديس أبابا، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٦

بمناسبة انعقاد مؤتمر القمة الأفريقي، يتشرف رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، أن يتقدم بالمذكرة التالية، باسطاً فيها، باختصار، حقيقة القضية الفلسطينية التي يرجو باسم شعب فلسطين، أن تلقى التفهم المأمول من قبل السادة رؤساء دول أفريقيا المناضلة.

لقد عرفت شعوب آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية كل ألوان الغزو الاستعماري، إلا أن الغزو الذي حدث في فلسطين يتميز، بصورة خاصة، أنه اتخذ شكل طرد شعب بأسره من أرض آبائه وأجداده، وأحل محله شعباً آخر حرم السكان الأصليين حتى من حق العيش في أوطانهم.

أ ـ عندما دخلت القوات الانكليزية أرض فلسطين عام ١٩١٧، كان أكثر من ٩٠ في المئة من سكانها عرباً، ولم يكن عدد اليهود يزيد على ٥٦,٠٠٠ نسمة، نصفهم كان قد هاجر إليها في العقود القليلة المنصرمة. وبهذا يكون عدد السكان الأصليين من اليهود في فلسطين عام ١٩١٧ يشكل ٥ في المئة فقط من عدد السكان.

ب ـ كان العرب عام ١٩١٧ يمتلكون ٩٧,٥ في المئة من أراضي فلسطين، في حين لم يكن السكان اليهود، بمن فيهم المهاجرون حديثاً، يمتلكون سوى ٢,٥ في المئة من مجموع تلك الأراضي.

ج ـ عندما صدر قرار التقسيم في عام ١٩٤٧، لم يكن بحوزة الصهيونيين سوى ٦ في المئة من أرض فلسطين معظمها كانت قد وهبتها إياهم حكومة الانتداب من أملاك الدولة.

(هذه الأرقام مقتبسه من التقارير الرسمية لحكومة الانتداب البريطاني في فلسطين).

وعلى الرغم من هذه الوقائع أوصت الأمم المتحدة بتقسيم فلسطين، مانحة إسرائيل ٥٤ في المئة من البلاد. مع أن اليهود لم يكونوا يملكون من هذه الـ ٥٤ في المئة إلا ١٠ في المئة. ولكن إسرائيل لم تقنع بما أعطاها إياه قرار التقسيم، فأخذت تحتل بالقوة المسلحة أراضي إضافية، وتطرد السكان الأصليين، حتى بلغ ما احتلته ٨٠,٤٨ في المئة من مجموع مساحة أراضي فلسطين، وهي ما تزال تحتله حتى الآن. كما بلغ عدد العرب الذين طردتهم من ديارهم أكثر من مليون عربي، يعيشون منذ ١٨ عاماً لاجئين بلا وطن وبلا عمل.

ويمكن ملاحظة ما يلي على قرار التقسيم:

أ ـ بلغ عدد الدول التي وافقت على قرار التقسيم (٣٣) دولة فقط معظمها واقع تحت تأثير الامبريالية الأمريكية التي لعبت الدور الرئيسي في ضمان الموافقة على هذا القرار الظالم. وعارضه (١٣) دولة، وامتنع عن التصويت (١٣) دولة.

ب ـ أُخذ القرار بمعزل عن موافقة آسيا وأفريقيا بأسرهما. إذ لم يوافق عليه من آسيا غير الفيليبين، ومن أفريقيا غير جمهورية ليبيريا، وحتى هاتان الدولتان كانتا معارضتين للقرار، ثم تراجعتا ووافقتا عليه تحت تأثير الضغط الأمريكي المباشر.

لم نذكر موافقة حكومة جنوب أفريقيا على القرار لأنه من الخطأ اعتبارها دولة أفريقية، رغم قيامها على أرض أفريقية، وذلك لأنها دولة أقلية أوروبية بيضاء عنصرية، كان من منطق الأمور أن توافق على قيام دولة أقلية بيضاء عنصرية مثلها في فلسطين.

يجب أن نستنتج من هذه الحقائق ما يلي:

١ ـ إن اليهود جاؤوا إلى فلسطين «كمعمرين».

٢ ـ إن إسرائيل اغتصبت فلسطين من سكانها الأصليين.

٣ ـ الخلاف بين العرب وبين إسرائيل ليس خلافاً ايديولوجيا أو دينياً أو قومياً، وليس نزاعاً على حدود بين دولتين متجاورتين. إنما هو خلاف بين شعب هو صاحب الحق في فلسطين منذ فجر التاريخ وبين أقلية من المستوطنين الأوروبيين استولوا على وطنه وطردوه منه. شعب فلسطين سكن هذه البلاد منذ أقدم الأزمان وقد تعرض، في تاريخه الطويل، إلى غزوات الآشوريين والرومان والفرس والعبرانيين والسلاجقة والصليبيين والأتراك والانكليز وغيرهم. ولكنه بقي على الدوام يشكل الأغلبية

الساحقة من سكان فلسطين وصاحب الحق فيها، بينما أولئك الغزاة ومن ضمنهم اليهود، كانت علاقتهم بفلسطين لا تتعدى المرور بها لفترة من الزمان ثم ينتهي أمرهم بمغادرتها. اليهود مثلاً جاؤوا إلى فلسطين كقبيلة هاربة من مصر، واستقروا فيها كأقلية، ثم انتهت علاقتهم بها عام ١٣٥م كما يقول المؤرخ البريطاني توينبي.

إن المأساة العربية في فلسطين، لم تتوقف عند حد استيلاء إسرائيل على وطن بأسره، وطرد أبنائه الشرعيين خارج حدوده، إنما أيضاً بما يعنيه قيام دولة إسرائيل من خطر مستمر على حركات التحرر الوطني في الشرق الأوسط وأفريقيا:

أولاً: إن دولة إسرائيل قد ولدت في أحضان الإمبريالية التي تعهدت رعايتها وحمايتها ليس فقط تحقيقاً لأطماع الصهيونية، وإنما أيضاً تحقيقاً لمصالح الامبريالية العالمية، وبصورة خاصة الامبريالية الأمريكية. وإن ما بذله الاستعمار من أجل قيام إسرائيل، وللمحافظة على بقائها، آن له أن يجني ثماره، لذلك على إسرائيل أن تكون جيباً استعمارياً يعتدي على حركات التحرر الوطني في البلدان العربية.

في عام ١٩٥٣ هاجمت إسرائيل قريتين أردنيتين، محدثة مجزرة رهيبة فيها، وفي عام ١٩٥٦ هاجمت قلقيلية وحوسان الأردنيتين. وقد جاء توقيت هذين العدوانين مع انتفاضتين لشعب الأردن للقضاء على النفوذ الأنكلو أمريكي في بلاده، وفعلاً كاد الشعب أن ينتصر، لولا تدخل إسرائيل وتمكنها من تحويل المعركة والأنظار إليها بدلاً من الإمبريالية. هذا وقد أعلن المسؤولون الإسرائيليون مراراً أنهم لن يسمحوا بإحداث أي تغيير في الأردن.

وفي عام ١٩٥٨ عقب انتصار ثورة ١٤ تموز/ يوليو في العراق التي وجهت ضربة قاصمة لحلف بغداد الاستعماري، أعلنت إسرائيل حالة الطوارئ وسمحت للطائرات الانكليزية المحملة بالجنود والدبابات أن تنزل إلى الأردن عبر أجوائها، لضرب شعب الأردن والاستعداد للتدخل المسلح في العراق.

ونفس ما قيل عن توقيت إعتداءات إسرائيل على الأردن مع اشتداد النضال الشعبي ضد الإمبريالية يمكن أن يقال بالحرف الواحد عن اعتداءات إسرائيل على سوريا العربية كلما تعرضت الأخيرة، بسبب مواقفها الوطنية، إلى مؤامرات الامبريالية العالمية. وإن قصة اشتراك إسرائيل بمؤامرة هندرسون عام ١٩٥٧/ ١٩٥٨ على سوريا، التي حاكها حلف بغداد بالتعاون مع الإمبريالية الأمريكية، لمشهورة جداً.

ولعل تحرك إسرائيل ضد مصر عام ١٩٥٦ عقب تأميم قناة السويس واشتراكها الفعلي في العدوان الثلاثي الذي استهدف القضاء على الحكومة الوطنية في مصر التي

تلعب دوراً بارزاً في النضال العربي والأفريقي ضد الإمبريالية والعنصرية، لدليل دامغ على الدور الذي تلعبه إسرائيل بوصفها جيباً استعمارياً مستعداً أبداً لمقاومة قوى الحرية والتقدم في الوطن العربي وأفريقيا.

أوضح مكنمارا وزير الدفاع الأمريكي في خطاب له في مونتريال في شهر أيار/ مايو من عام ١٩٦٦، أن أحد الأسباب التي حدت بالولايات المتحدة لتسليح إسرائيل، هو قناعة وزارة الدفاع الأمريكية بضرورة التخلص من سياسة الاعتماد على الأسطول السادس في الشرق الأوسط بإقامة «شبكة دفاعية من الدول الصديقة للولايات المتحدة في المنطقة».

وفي تلك الفترة ذاتها صرح مسؤول بوزارة الخارجية الأمريكية، في معرض تعليقه على تسليح أمريكا لإسرائيل، قائلاً: «لقد وصلت الولايات المتحدة إلى نتيجة هي أنها لم تعد قادرة على أن تستجيب لكل حادث يقع حول العالم، وأنها يجب أن تعتمد على القوة الرادعة لدولة صديقة في المنطقة، كخط أول يجنب أمريكا التدخل بطريقة مباشرة».

إن إسرائيل منذ توقيع اتفاقية الهدنة عام ١٩٤٩ شنت مجموعة كبيرة من الاعتداءات على جيرانها، الأمر الذي جعل الجمعية العامة ومجلس الأمن يوبخانها أو يدينانها أو يلومانها إحدى عشرة مرة: خمس مرات من مجلس الأمن، وست مرات من الجمعية العمومية، وبهذا تكون إسرائيل أكثر دولة في العالم أدينت بالعدوان من قبل الهيئة الدولية.

ثانياً: إن إسرائيل هي أداة الاستعمار الجديد في أفريقيا:

أ ـ إن دراسة المدى الذي تغلغل فيه الرأسمال الإمبريالي في اقتصاد إسرائيل، يعطي صورة فاضحة للشراكة بين إسرائيل وبين الامبريالية، وهذه بدورها تكشف أولئك الذين يقفون وراء إسرائيل حين تتقدم بالمساعدة لدول أفريقية الفتية. ففي عام ١٩٥٦ بلغت رؤوس الأموال الأمريكية ٥٦ في المئة من مجموع إجمالي المبالغ التي تستغل في إسرائيل. وفي عام ١٩٥٧ وصلت النسبة إلى ٧٣ في المئة، وهي تزداد كل سنة. (مختار الصحافة والأنباء للوكالة اليهودية، الجزء الحادي عشر، صفحة ١٠٣٦).

ب ـ إن ما تلقته إسرائيل من مساعدات، بعضها أمريكية، وبعضها من جبايات المنظمات الصهيونية الرأسمالية في العالم، وبعضها من التعويضات الألمانية، بلغ بمجموعه بحسب التقارير الرسمية (٧٠٠٠) مليون دولار.

ج ـ إن «المعهد الأفرو ـ آسيوي « للدراسات العمالية والتعاونية في تل أبيب،

الذي أسسه الهستدروت واتحاد العمل الأمريكي المعروف بـ AFL-CIO أي إندماج «الاتحاد الأمريكي للعمل» و«مجلس المنظمات الصناعية» الذي يقوم بنشاط واسع للتغلغل الإسرائيلي في أفريقيا. كان هذا المعهد قد تلقى من اتحاد العمل الأمريكي مبلغ ١٨٠,٠٠٠ دولار عام ١٩٦٠/ ١٩٦١، و٢٢٠,٠٠٠ دولار عام ١٩٦١/ ١٩٦٢. وقدم له إتحاد عمال السيارات في الولايات المتحدة مبلغ ٢٠,٠٠٠ دولار عام ١٩٦٢/ ١٩٦٣. وابتداءً من عام ١٩٦٣ تعهدت المؤسسة الأمريكية لتنمية العمل الحر بتمويل برامج تدريس العمال من أمريكا اللاتينية في المعهد المذكور.

وبديهي أن دولة يخضع اقتصادها، إلى هذا الحد، لتغلغل رأس المال الامبريالي، وتتلقى هذا القدر من المساعدات المقدمة من الحكومات والمؤسسات الامبريالية، من المحال أن تقدم مساعدة نزيهة لدول آسيا وأفريقيا. إنها على العكس، لا تستطيع إلا أن تكون أداة لتسرب الاستعمار الجديد إلى البلدان النامية.

ثالثاً: إن إسرائيل بؤرة العنصرية والشوفينية في أبشع صورها:

أ ـ لو تتبعنا الجذور الفلسفية للصهيونية نجدها تقوم على أساس تمييز اليهود عن كل شعوب الأرض بوصفهم « الشعب المختار». إن هذه الفكرة بالذات هي التي حالت دون أن يمتزج اليهود بالشعوب الأخرى وهي التي سوغت لهم التجمع في فلسطين وخلق مأساتها.

ب ـ يوجد في إسرائيل الآن أكثر من (٢٥٠) ألف عربي يمارس ضدهم التمييز العنصري: فلا يمنحون أجوراً مساوية لأجور اليهود بالنسبة لنفس العمل، ويمارس ضدهم في التعليم والوظائف. إن المناطق التي يسكنها العرب يطبق عليها الحكم العسكري منذ (١٨) عاماً، فمثلاً لا يستطيع العربي أن يتنقل من قرية إلى أخرى أو من مدينة إلى مدينة، إلا بإذن خاص لا يأخذه إلا بعد تحقيق واستجواب. وأكثر من ذلك، هنالك آلاف العرب في إسرائيل يعتبرون كغائبين، لأنهم غادروا أماكن سكناهم إلى أماكن أخرى في نفس إسرائيل، وقد صودرت أملاكهم ووضعت تحت إمرة حارس أملاك العدو. وكلما دخلت أفواج جديدة من المهاجرين اليهود، يُرحل سكان قرية عربية ما، لكي يحل محلهم المهاجرون الجدد. هذا بالإضافة إلى ممارسة إسرائيل ضغطاً مستمراً على العرب لإجبارهم على مغادرة بيوتهم والهروب من إسرائيل. إن المادة (١٠١) من قوانين الطوارئ تخوّل رئيس أركان الجيش الإسرائيلي اعتقال أي عربي لمدة سنة دون حاجة لإبداء الأسباب. وتطبق هذه المادة بنشاط كبير الأمر الذي جعل سجون إسرائيل مكتظة، باستمرار، بمئات الشباب العرب.

ج ـ إن العنصرية الشوفينية في إسرائيل قد وضعت نصب أعينها توسيع رقعة

دولتها العنصرية، لتشمل الأرض العربية من النيل إلى الفرات، وقد عُبّر عن هذه النيات في تصريحات علنية عديدة للمسؤولين الإسرائيليين الذين كتبوا بأحرف بارزة على مدخل الكنيست (البرلمان اليهودي) عبارة «من الفرات إلى النيل أرضكم يا بني إسرائيل».

لقد أعلن المسؤولون الإسرائيليون بأنهم يسعون لرفع عدد السكان إلى خمسة أو ستة ملايين نسمة في السنوات القليلة القادمة، رغم إدراكهم أن فلسطين بلد صغير وفقير لا يتسع لملايين جديدة من المهاجرين. وما سرقة مياه نهر الأردن الذي حولوا مجراه إلى إسرائيل وحرموا آلاف الفلاحين العرب من مصدر معيشتهم، إلا جزء من هذا المخطط في التوسع السكاني الذي يعني أن إسرائيل قد أسقطت من حسابها نهائياً عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى وطنهم، والذي يعني أيضاً أنها ستواجه اختناقاً سكانياً لا يحل إلا بالتوسع على حساب البلدان العربية المجاورة مع ضرورة إخلائها من سكانها العرب.

ولا شك في أن هذا المخطط الذي يستهدف إحلال شعب مكان شعب آخر هو أبشع أنواع التمييز العنصري والسياسة الشوفينية اللذين عرفهما التاريخ.

د ـ ومن الوقائع التي تكشف إسرائيل كدولة عنصرية تؤيد العنصريين في كل مكان، مواقفها في دعم منظمة الجيش السرية في الجزائر، وفي دعم المستعمرين في الكونغو وأنغولا وموزمبيق وجنوب أفريقيا. هذا إلى جانب مواقفها في هيئة الأمم إلى جانب العنصريين والمستعمرين في لجنة تصفية الاستعمار، وفي امتناعها عن التصويت لمصلحة استقلال بلدان أفريقيا المستعمرة. أما محاولاتها الأخيرة في المجال الدولي لمسايرة السياسة الأفريقية ما هي إلا خداع يقصد منه تسهيل مهمتها في خدمة الاستعمار الجديد.

أعلن ممثل موريتانيا في هيئة الأمم عام ١٩٦٢ ما يلي: «إن إسرائيل أكثر عنصرية حتى من حكومة جنوب أفريقيا. إن قادتها اليهود الأوروبيين يمارسون التمييز العنصري ليس فقط ضد العرب بل أيضاً ضد اليهود الشرقيين أو المنحدرين من أصل أفريقي. وعلى الرغم من أن إسرائيل تقوم بنشاط سياسي واسع في أفريقيا إلا أن الأمر الملفت للنظر أنها لم تقبل قط مهاجرين من آلاف اليهود السود في الحبشة».

رابعاً: إن كيان إسرائيل مصطنع وغير طبيعي الأمر الذي خلق منها دولة شاذة لا مثيل لها في العالم:

أ ـ تقوم الدول عادة لتمثل شعباً سكن أرضاً محددة خلال مئات أو آلاف السنين، أما إسرائيل فقد قامت لتمثل خليطاً من البشر لا أرض لهم جاؤوا من

مختلف أنحاء العالم، ولا يربط في ما بينهم سوى رابطة الدين، ولا يجمعهم إلا الاستعمار والأطماع العنصرية الصهيونية.

ب ـ قام العنصريون في روديسيا وجنوب أفريقيا باغتصاب الأرض واستعباد السكان الأصليين، ولكن العنصريين في إسرائيل اغتصبوا وطناً بأسره وطردوا السكان الأصليين منه.

ج ـ إن الدول الداخلة في الأحلاف الاستعمارية أو الخاضعة للنفوذ الإمبريالي، تأتمر بأوامر الاستعمار كحكومات عميلة، ولكن إسرائيل وإن كانت هي الأخرى تأتمر بأوامر الاستعمار كحكومة عميلة، إلا أنها شريكة للاستعمار أيضاً، بوصفها ذات أطماع استعمارية لحسابها الخاص، وبوصفها طليعة الصهيونية العالمية التي تشارك بنصيب وافر في رؤوس الأموال العامله في التروستات والكارتيلات الامبريالية. لذلك فإن إسرائيل أداة بيد الاستعمار، وفي الوقت نفسه كيان استعماري شريك للاستعمار، مصالحه مندمجة بمصالح الاستعمار اندماجاً عضوياً.

د ـ إن الدول الاستعمارية تطمع لاكتساب الأسواق الجديدة والسيطرة على مصادر الثروة في البلدان الأخرى، أما إسرائيل فهي بالإضافة إلى ذلك تطمح لاكتساب أراض جديدة مع إخلائها من سكانها الأصليين. فهي ليست استعماراً بقصد النهب المادي فحسب، بل أيضاً استعمار سكاني عنصري.

إن الدول الاستعمارية أصبحت مكشوفة لدى الشعوب المتخلفة، أما إسرائيل فما زال بمقدورها أن تلبس ثوب الحمل، وتخفي حقيقتها الاستعمارية العنصرية، مما يجعلها أخطر من الاستعمار على شعوب آسيا وأفريقيا، لأن ذلك يتيح لها فرصة النجاح في التضليل والخداع إلى أبعد الحدود.

من كل هذه الوقائع يتبين أن هذا الكيان جعل شعب فلسطين يواجه خطراً لا مثيل له، فبعض الشعوب واجهت خطر الاستعمار المباشر، وبعضها واجه خطر المستوطنين المعمرين. . وبعضها واجه مؤامرات الاستعمار الجديد الخ. . . أما شعب فلسطين فيواجه كل هذه الأخطار مجتمعة لأن دولة إسرائيل جمعت في آن واحد كل ألوان الشرور التي عرفتها الشعوب. لذلك لا يمكن أن تحل قضية فلسطين إلا على الطريقة التي حلت وتحل بها أفريقيا مشاكلها مع الاستعمار والعنصرية، أي تصفية المواقع الاستعمارية والعنصرية.

لقد حاول شعب فلسطين العربية بكل الطرق السلمية، في هيئة الأمم وفي غيرها من المجالات الدولية، أن يحل قضيته بصورة عادلة ولكنه فشل، فلم يبق أمامه من سبيل سوى حرب التحرير، وهو ماض في هذا السبيل بعزيمة لا تردد فيها، ولا

تراجع عنها، ومنذ عام ١٩٦٤ عام ولادة منظمة التحرير الفلسطينية، بدأت فصائل جيش التحرير تستعد لتحقيق هذا الهدف المقدس، وهي الآن كامنة في مواقعها السرية في غزة وسيناء وسوريا والعراق تتأهب لأن يقترن اسمها في معارك التحرير مع شعوب أنغولا وموزمبيق وفيتنام.

إن كل ما تقدم من حقائق في هذه المذكرة هو الذي يحدد موقف العرب من إسرائيل، وهو الذي يجب أن يحدد موقف كل قوى الحرية والسلام في العالم منها. ولقد اتخذ المؤتمر الثاني لرؤساء دول وحكومات البلدان غير المنحازة، المنعقد في القاهرة من ٥ إلى ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦٤، القرار التالي:

«إن المؤتمر إذ يندد بالسياسة الاستعمارية، يقرر وفقاً لميثاق الأمم المتحدة:

١ ـ تأييد استعادة حقوق الشعب العربي الفلسطيني في وطنه استعادة كاملة وكذلك حقه الطبيعي في تقرير مصيره.

٢ ـ إعلان تأييده التام للشعب العربي في فلسطين في كفاحه للتحرر من الاستعمار والصهيونية».

لذلك، فإن رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية يناشد السادة رؤساء دول أفريقيا أن يدعموا ويؤيدوا كفاح شعب فلسطين من أجل تصفية إسرائيل:

١ ـ بوصفها دولة قامت على اغتصاب فلسطين، وتشريد أهلها العرب.

٢ ـ باعتبارها جيباً استعمارياً للغزو والعدوان.

٣ ـ بوصفها بؤرة عنصرية وشوفينية مثل حكومتي روديسيا وجنوب أفريقيا .

٤ ـ لكونها تشكل خطراً على أفريقيا يتسرب الاستعمار الجديد من خلالها إلى البلدان (المتخلفة).

٥ ـ ولكونها تسعى لتهجير ملايين جديدة من الصهيونيين العنصريين إلى فلسطين الأمر الذي يهدد السلم، ويزيد من عدوانيتها وأطماعها التوسعية.

إن منظمة التحرير الفلسطينية التي أخذت على عاتقها العمل من أجل تحرير فلسطين، تهيب بالسادة رؤساء دول أفريقيا أن يؤيدوها باعتبارها إحدى حركات التحرير الوطنية في العالم.

(٢٢)

الرسالة التي وجهها الشقيري، رئيس منظمة التحرير الفلسطينية، إلى شعب فلسطين والأمة العربية بمناسبة الذكرى الخمسين لوعد بلفور، ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٧

نحن اليوم، في الثاني من تشرين الثاني/ نوفمبر من عام ١٩٦٧ إنه يوم واحد حقاً، ولكنه يضعنا وجهاً لوجه أمام خمسين عاماً طوالاً شداداً.

ففي الثاني من تشرين الثاني/ نوفمبر من عام١٩١٧، أصدرت الحكومة البريطانية وعدها المشؤوم بإقامة وطن قومي يهودي في فلسطين، ومنذ ذلك التاريخ، وشعب فلسطين يقف في هذا اليوم من كل عام أمام هذه الذكرى السوداء، يجدد العهد والإيمان، ويؤكد الثبات والعزم عنيداً في كفاحه صابراً مثابراً على نضاله.

ولم يكن شعبنا في مثل هذا اليوم، يقتصر على المؤتمرات الوطنية أو المهرجانات الشعبية يعلن فيها عروبة فلسطين واستنكار الاستعمار والصهيونية.

لم يكن يقتصر على الجهود السياسية يحرك العالمين العربي والإسلامي، بل لم يقتصر على إرسال الوفود إلى الحواضر الدولية يستنكر الباطل ويعلي كلمة الحق. ولكنه كان يخوض غمرات كفاح رهيب يواجه الصهيونية العالمية بكل طاقاتها والاستعمار بكل قدراته وخبراته.

أجل لقد خاض شعبنا كفاحاً مريراً من غير تكافؤ، بيننا وبين عدونا، خضناه عاماً بعد عام بل يوماً بعد يوم، وقاتلنا معركة بعد معركة ومرحلة بعد مرحلة،

وخسرنا أرضنا قرية بعد قرية بل شبراً بعد شبر، ولكن لم ينكسر إيماننا بالله ولا وهنت ثقتنا بالوطن، ولا ضعف استمساكنا بالحق.

وفي عهد الانتداب البريطاني منذ ١٩١٨ حتى ١٩٤٨، خاض الشعب خمس عشرة ثورة مسلحة، حملت أعباءها جماهير الشعب من العمال والفلاحين، والطلاب والشباب، والرجال والنساء، وسقط الشهداء بالآلاف، ونسفت المدن، وهدمت القرى، وغصّت السجون والمعتقلات، وأعلنت الجماهير عصياناً مدنياً واضطرابات متواليات، كان آخرها إضراب الأشهر الستة، بما لم يشهد التاريخ له مثيلاً منذ كان تاريخ النضال.

تلك سيرة كفاح طويل، في كلام قليل، لو شئنا أن ننصفه إلى آخر مداه لانتهى بنا إلى تاريخ جليل، كل صفحاته آيات بيّنات من ضروب الشجاعة والبطولة.

ولقد شهد عام ١٩٤٨ تقسيم وطننا، وقيام إسرائيل على ساحله الجميل، وتشرد شعبنا، وانتقل زمام القضية إلى الأيدي العربية في حقبة امتدت عشرين عاماً تخللتها مؤتمرات وانقلابات، وأحداث عربية ودولية، تدور كلها في فلك قضية فلسطين، من قريب أو من بعيد.

وها نحن نقف الآن أمام الذكرى الخمسين للوعد المشؤوم والسؤال الصارخ، صارخ في آذاننا: ماذا نرى، أين نحن اليوم، أين نسير، وإلى أين المصير؟

يوم صدر وعد بلفور كان خيالاً عريقاً في خيال، لم يصدقه واضعوه، واعتبروه تجربة عابرة، بل مقامرة مغامرة.

وعد بلفور، كتب يوم كتب مسربلاً بالقيود مكبلاً بالشروط، العطف لغته، والتمني لهجته، ولم يكن في فلسطين يومئذ إلا خمسون ألف يهودي، يملكون اثنين في المائة من أرض فلسطين، ومضت ثلاثون عاماً من الانتداب البريطاني حاشداً كل قوته حتى أصبح اليهود في ١٩٤٧ ثلاثة أرباع المليون، يملكون ستة في المائة من أرض فلسطين. ومع هذا بقي شعب فلسطين صامداً مرابطاً، لا تلين قناته، ولا تنثني عزيمته. وجاءت بعد ذلك مرحلة الأمم المتحدة فقامت إسرائيل، واغتصبت ما يزيد على نصف فلسطين، وشرّدت شعب فلسطين وأصبح اليهود يزيدون على مليونين، احتلوا مدننا وقرانا، ومزارعنا ومصانعنا، واستباحوا معابدنا ومقابرنا وكل مقدساتنا.

ثم جاء العدوان الإسرائيلي الأخير، فأصبحت فلسطين كلها تحت الاحتلال،

من البحر إلى النهر، وشمل العدوان أرضاً عربية غالية، في مصر وسوريا، وأصبح شعب فلسطين كله بين أسير ومشرد، وامتدت كارثة النزوح إلى أبناء العروبة فأصبحوا يعدّون بآلاف الآلاف.

هذه هي الصورة بعد خمسين عاماً من الصراع في مرحلتين حاسمتين، الأولى مع شعب فلسطين والثانية مع الأمة العربية بأسرها. صورة واضحة يبدو فيها خطان متوازيان يسيران جنباً إلى جنب حتى النكسة الأخيرة، الأول يجسد الهزيمة العربية عاماً بعد عام والثاني يجسد الانتصار الصهيوني عاماً بعد عام.

وهذان الخطان ما يزالان يسيران بانتظام: نصر إسرائيلي متلاحق، وانكسار عربي متلاحق. والسؤال الصارخ الثائر، لماذا كان الانتصار لعدونا ولماذا الانكسار لنا؟ لماذا تتوالى علينا هذه الكوارث منذ خمسين عاماً حتى الآن؟ لماذا أصبحت تجربة وعد بلفور حقيقة ثابتة؟ لماذا قام الوطن القومي اليهودي في فلسطين؟ لماذا تحول الوطن القومي اليهودي إلى دولة يهودية، تهدد حاضرنا وتنذر مستقبلنا؟ لماذا انكسرنا أمام إسرائيل في الخامس من حزيران/ يونيو؟ ولماذا أصبحنا نواجه هذا البلاء الأكبر يطالعنا كل صباح وكل مساء؟

سؤال كبير على لسان كل عربي، على لسان مئة مليون عربي، بل السؤال على لسان الملايين من الشعوب الصديقة، كلها مثلنا في لهفة وحسرة، في ذهول ودهشة، كيف انهزمنا وكيف انتصر عدونا؟ وكيف انتصرت إسرائيل المحصورة في الرقعة الصغيرة، كيف انهزمت الأمة العربية في أرضها الرحبة الكبيرة؟ عددها مئة مليون، فيها الثروات المادية والبشرية والروحية، أمة تملك المواقع الاستراتيجية الهائلة، تملك شواطئ البحر الأبيض وقناة السويس، والبحر الأحمر والبحر العربي حتى الخليج، أمة ذات حضارة عريقة، أمة ذات تاريخ مجيد بالفتح والنصر، أمة طموحة شجاعة، أمة حققت الاستقلال لأوطانها بالكفاح والنضال، أمة هذا شأنها وهذا أمرها كيف انكسرت وكيف هزمت؟.

ولعل الباحث عن جواب يجد كثيراً من الأسباب، يسردها ويشرحها ويؤكد أثرها وخطرها، أسباب امتدت وتراكمت على مدى خمسين عاماً، وحين نرجع بالذاكرة عبر هذه السنين تبرز أمامنا هذه الأسباب، واحداً بعد واحد.

يبرز أمامنا **أولاً**: أن الصهيونية ولدت على فراش الاستعمار وترعرعت في أحضانه، غذاها بالمال ودعّمها بالسلاح.

يبرز أمامنا **ثانياً**: الخديعة الاستعمارية كما تجلّت في المفاوضات العربية البريطانية أثناء الحرب العالمية الأولى.

يبرز أمامنا **ثالثاً**: أن الأمة العربية لم تكن قد تكامل وعيها، وقد شنت معارك ضارية في كل أوطانها لترفع الاحتلال وتظفر بالاستقلال.

يبرز أمامنا **رابعاً**: دور ألمانيا الهتلرية على غير إرادتها، في تصعيد الهجرة اليهودية إلى فلسطين.

يبرز أمامنا **خامساً**: إنتصار الحلفاء في الحرب العالمية الثانية، وهم ملتزمون بتأييد القضية الصهيونية.

يبرز أمامنا **سادساً**: الاستهتار القومي والخيانة العظمى في حرب فلسطين عام ١٩٤٨.

يبرز أمامنا **سابعاً**: أن الكيان الفلسطيني قد تصدع عام ١٩٤٧ وأن منظمة التحرير الفلسطينية قد نشأت عام ١٩٦٤ بدلاً من عام ١٩٤٨.

يبرز أمامنا **ثامناً**: أن التجنيد الإجباري لم يطبق على أبناء فلسطين في الأردن وأن الضفة الغربية قد بقيت مكشوفة عزلاء وأن القرى الأمامية كانت من غير تسليح ولا تحصين.

يبرز أمامنا **تاسعاً**: أن معاهدة الدفاع المشترك مع الأردن قد تمت قبل العدوان بخمسة أيام، وأن هذه المعاهدة قد تمت مع العراق ليلة العدوان، وأن الجيش العراقي قد دخل الأراضي الأردنية يوم العدوان.

يبرز أمامنا **عاشراً وأخيراً**: أن الإعداد الشعبي لم يكن على مستوى الأحداث فإن المسارح والملاهي والأندية الاجتماعية في الوطن العربي تفوق أضعافاً مضاعفة معسكرات التدريب العسكري.

وتبرز كذلك أسباب فرعية أو جانبية إلى جانب هذه الأسباب التي وصلت بنا إلى هذا اليوم الكريه الذي نعيشه، الثاني من تشرين الثاني/ نوفمبر عام ١٩٦٧. ولكن سبباً واحداً يقع في رأس هذه الأسباب، هو أصل هذه الكوارث والنكبات. . . إنه السبب الأول والأخير، عاش معنا في هذه الخمسين عاماً ولا يزال يعيش معنا حتى الآن. . . وسيظل سبب الكوارث والنكبات التي تحل بنا، ما بقي هذا السبب يعيش معنا ونعيش معه.

ولنرجع إلى الماضي لنعرف السبب، حين صدر وعد بلفور في عام ١٩١٧ كانت بلاد الشام وطناً واحداً وقد تساند الاستعمار والصهيونية على تجزئة ديار الشام، فقامت فلسطين وشرق الأردن وسوريا، وكانت هذه التجزئة أول خطوة في بناء الوطن القومي اليهودي.

وفي عام ١٩٤٨ قامت إسرائيل في ظل التجزئة وكانت من حولها حكومات عربية متعددة، وجيوش عربية متعددة، وحين انطلق العدوان الثلاثي عام ١٩٥٦ على مصر كان في حساب الدول المعتدية أنهم يواجهون حكومات عربية متعددة وجيوشاً عربية متعددة.

وفي هذا العدوان الإسرائيلي الأخير في شهر حزيران/ يونيو، ضربت إسرائيل في مصر والأردن وسوريا، أين تشاء وكيف تشاء، وهي لا تواجه جبهة عربية واحدة، ذات خطة واحدة على رأسها قيادة واحدة.

في هذا كله يتجلى الجواب عن السؤال الكبير، لقد انهزمنا في ظل التجزئة، لقد انهزمنا لأننا لم نحقق الوحدة، والوحدة التي أعنيها ليست لفظاً لغوياً، أو معنى عاطفياً أو تعبيراً حماسياً، وإنما أعنيها وحدة حقيقية قومية دستورية ذات سيادة كاملة وسلطة شاملة.

ومما يدعو إلى هذه الوحدة الكاملة، ذات السيادة الشاملة، أن التجارب الماضية، أن تجارب التنسيق الماضية، تجارب العمل المشترك، قد قصرت عن بلوغ الغاية.

أمامنا **أولاً**: تجربة الجامعة العربية، لو قيست بعمرها الطويل لرأينا جهداً قليلاً وضئيلاً دون مستوى الأحداث.

أمامنا **ثانياً**: تجربة مجلس الدفاع المشترك، كل ما أنجزه أنه أضاف إلى الملفات العربية ملفات إضافية.

أمامنا **ثالثاً**: القيادة العربية الموحدة، رُمي بتوصياتها وطلباتها في أكثر من مناسبة.

أمامنا **رابعاً**: تجربة مؤتمرات القمة، كان جهدها الأقصى أنها وضعت العمل العربي في حده الأدنى.

ولقد كشف العدوان الإسرائيلي الأخير أكثر من أي وقت مضى، أن هذه

التجارب الماضية قد فشلت، وأن هذا الفشل دفعناه ثمناً غالياً، أصاب كرامتنا وشرفنا، وأدى إلى احتلال أرضنا وتشريد أهلنا.

ولهذا أصبح لابد لنا من الوحدة الحقيقية، تبادر إليها الدول العربية التي تتشابه في ظروفها وأوضاعها. إن إسرائيل تمثل جماعات من شعوب مختلفة على رأسها حكومة واحدة، ونحن أمة واحدة على رأسنا ثلاث عشرة حكومة.

ولقد انتصرت إسرائيل لأن لديها وزيراً واحداً لشؤون الخارجية وعندنا ثلاثة عشر وزيراً.

إن إسرائيل لها وزير واحد للدفاع ولنا ثلاثة عشر وزيراً.

إن إسرائيل لها وزير واحد للاقتصاد ولنا ثلاثة عشر وزيراً.

إن إسرائيل لها وزير واحد للشؤون الإعلامية ولنا ثلاثة عشر وزيراً.

هذه هي أسباب انتصار إسرائيل، وانكسار العرب ببداهة وبساطة.

ونحن لو نظرنا إلى مقومات الوحدة في الأمة العربية لوجدناها متوافرة متكاثرة أكثر منها في أية أمة أخرى بلا استثناء:

الاتحاد السوفيتي شعوب متعددة، ولغات متعددة، ومن أعظم أسباب قوتها الصناعية والعلمية والعسكرية وإنجازاتها النووية أنها دولة واحدة، ولو كان كل إقليم فيها دولة مستقلة في مثل حالنا، لغدت ضعيفة واهنة لا تطمع في بلوغ كوكب الزهرة.

وهذه الولايات المتحدة، شعوب مهاجرة من مختلف أقطار الأرض، ومن أسباب طاقاتها الصناعية الضخمة، وتقدمها العلمي وتفوقها في المجالات الذرية وآفاق الفضاء، أنها دولة واحدة، ولو أصبحت كل ولاية فيها دولة مستقلة لأصبحت من الدول النامية تلتمس العون والمدد.

وهكذا الأمثلة عديدة، في مجال سردها، وكلها يقين ما بعدها يقين تثبت أن مشاكل العرب الرئيسية ليس لها حل إلا بالوحدة، فالتجزئة هي سبب كل المشاكل العربية، والوحدة علاجها ولا علاج سواها.

والواقع أن الوحدة بالنسبة إلى الأمة العربية ليست حدثاً جديداً، فإن إقامة الوحدة هي عودة إلى الأصل، وهي عودة إلى الأمر الطبيعي وأن قيام ثلاث عشرة

حكومة على أمة واحدة، هو الأمر الطارئ، هو الأمر غير الطبيعي، هو الأمر الذي لا داعي لبقائه أو دوامه.

فما الذي يفرق بين السوري والعراقي، وبين السعودي، والكويتي، بين الأردني والفلسطيني، بين الليبي والتونسي، بين الجزائري والمغربي، بين السوداني والمصري، وما الذي يفرق بين هؤلاء جميعاً في ما بينهم، كلهم أمة واحدة مصالحهم واحدة، ثقافتهم واحدة، إرادتهم واحدة، ومصائرهم واحدة.

وهذه الحدود المصطنعة في الوطن العربي، من الذي صنعها؟ الاستعمار الدخيل البغيض: وأسماء الأقطار هي أسماء لأقاليم جغرافية، تماماً كأسماء المحافظات أو المديريات أو المقاطعات في الدولة الواحدة، وما سوريا والعراق والحجاز ونجد وتونس والمغرب والجزائر وليبية والسودان وفلسطين إلا أسماء لأقطار متعددة في الوطن الواحد.

وما من تصريح أو حديث أو خطاب يصدر عن قادة العرب إلا ويصف هذه الحدود بأنها حدود مصطنعة، فإذا كانت كذلك، لماذا تبقى؟ لماذا تظل قائمة؟ ثم من الذي يحمي هذه الحدود المصطنعة؟ من يبني عليها المخافر؟ ومن يراقب فيها جوازات السفر؟ من يستوفي فيها الجمارك؟ إنها الحكومات العربية التي تتحدث عن الحدود المصطنعة، وتخطب عن الحدود المصطنعة.

إن الاستعمار الذي صنع هذه الحدود قد ولّى إلى غير رجعة، ولكننا نحن الذين نحتفظ بهذه الحدود المصطنعة، نبنيها ونحميها، ثم نستنكرها كلاماً، شعراً أو نثراً.

في اليوم الثاني من شهر تشرين الثاني/ نوفمبر من كل عام تثور هذه المعاني من مكامنها، ولكن بعد الخامس من حزيران/ يونيو من هذا العام، يجب أن تصبح هذه المعاني منطلقاً للثورة العربية الكبرى، ثورة تغّير كل حياتنا إلا أهدافنا الكبرى، وكنوزنا الروحية والفكرية، بل إن الثورة الكبرى مطلوبة اليوم لحماية هذه الأهداف وهذه الكنوز.

لقد قامت في الوطن العربي في القرنين السابقين ثورات إقليمية مجيدة انتزعت الاستقلال وحققت الحرية، ولكن نكسة حزيران/ يونيو يجب أن تفجر في الأمة العربية ثورة فوق كل الثورات، يجب أن تفجر الثورة الأم التي تحتضن جميع الانتفاضات والثورات.

وإن هذه الثورة الأم هي قيام الدولة العربية المتحدة، تبادر إلى إنشائها الدول العربية التي تتشابه في ظروفها، وتظل مفتوحة للدول العربية الأخرى تدخلها حين تشاء.

هذه الدولة العربية المتحدة يكون لها رئيس واحد، وبرلمان واحد، للسياسة الخارجية وزير واحد، للدفاع وزير واحد، للمال وزير واحد، للثقافة وزير واحد، للإعلام وزير واحد، للبحث العلمي والطاقة النووية وزير واحد، جميعهم تختارهم كفاءتهم وترشحهم قدرتهم على النضال، فلا حرج أن يكونوا جميعاً من الجزائر أو من مصر أو من سوريا أو العراق، فالوزراء في أمريكا لايختارون بحسب الولايات، والوزراء في روسيا لا يختارون بحسب الأقاليم، وإنما تؤهلهم مؤهلاتهم وكفى.

الوحدة عمل جبار، والطريق إليها مليء بالمصاعب والمتاعب، ولكن هذه المصاعب والمتاعب أهون من النكبة الكبرى التي حلّت بنا، وأيسر من النكبات التي تنتظرنا.

ورب مجادل يجادل، إن الوقت ليس وقت الوحدة، إنه وقت إزالة آثار العدوان، بعد ذلك ندرس ونبحث ونخطط وننفذ، للوحدة وغير الوحدة. . ذلك وهم عريق في الوهم. إن إزالة آثار العدوان لا تتم بهذا الجهد المبدد في ساحة العمل العربي، ولا بالخطب الرائعة التي تلقى في الأمم المتحدة، ولا بهذه الأسفار العربية التي ضجت منها الطائرات.

إن العدوان قد تّم بالقوة، ولا يزول إلا بالقوة، إن القوة العربية الموحدة هي كفيلة بإزالة آثار العدوان، اللاحق والسابق، وإن الجيش العربي الواحد على رأسه قائد واحد، في دولة عربية واحدة، هو الذي يستطيع أن يحرر سيناء، والضفة الغربية، والمرتفعات السورية، وأن يكون بعد ذلك قادراً على تحرير الوطن السليب.

ورب سائل يتساءل، وما شأن منظمة التحرير الفلسطينية في أمر الوحدة؟ وما شأن اليوم الثاني من شهر تشرين الثاني/ نوفمبر في قيام الدولة العربية المتحدة؟

والجواب عن السؤالين في غاية البساطة واليسر: إن شعب فلسطين كأي شعب من الشعوب العربية، من حقه الكامل وواجبه المقدس أن يدعو للوحدة ويعمل لها، إن شعب فلسطين هو وحدوي العقيدة وقد نادى بها منذ عام ١٩١٩ وناضل من

أجلها، وسقط شهداؤه بين جزرها ومدّها، وقد أعلنها شعب فلسطين غير مرة أنه غداة التحرير لا يطمع في أن يقيم الدولة الرابعة عشرة، وإنما يتطلع أن يكون عضواً أصيلاً في دولة الوحدة.

أما شأن هذا اليوم من تشرين الثاني/ نوفمبر في قيام الدولة الاتحادية، فإنه لا مرية فيه ولا ريب: إن وعد بلفور الذي نص على إقامة وطن قومي يهودي، وما تبع ذلك من قيام إسرائيل، وما تلا ذلك من الكوارث القومية والنكبات العسكرية. حدث ذلك كله لأن إسرائيل لا تجد من حولها الدولة العربية المتحدة التي تعرف كيف تصفي حسابها معها، ثأراً لشرف الأمة العربية وكرامتها، واستئصالاً لشأفتها، وتحريراً للوطن المستباح والقدس الجريحة، ونجداً للعربي النازح، العربي الشريد الطريد.

إن منظمة التحرير الفلسطينية التي تدعو في هذا اليوم إلى الوحدة، ليست متخلفة عن النهوض بواجباتها القومية في ميدان النضال، في ميدان الكفاح بالسلاح.

إن منظمة التحرير الفلسطينية تقود النضال الشعبي في داخل الوطن، في جميع الساحات، فلقد خرجت المنظمة من مؤتمر الخرطوم إلى ميدان النضال المسلح. إن شعب فلسطين داخل وطننا المحتل يتحدى العصابة الإسرائيلية بكل طرق المجابهة وكل صنوف التحدي، بالمقاومة السلبية وبالمقاومة المسلحة.

وقد أصبحت المنظمات الفدائية سواء كانت قواعدها في الداخل أو الخارج، كلها تعمل تحت راية المنظمة.

بالإضراب السلمي وبعدم التعاون في جميع ميادين الحياة، يتصدّى شعبنا للعصابة الإسرائيلية.

بالأعمال الفدائية الشجاعة ينزل شعبنا الخسائر في الأهداف العسكرية للعدو، ومنشآته وخطوط مواصلاته.

بالصبر وبالإيمان يصمد شعبنا أمام حملة التجويع والإفقار التي تتعرض لها جماهير العمال والفلاحين، والتجار والموظفين.

وفي هذه الغمرة من النضال يتساقط الشهداء من أبطال منظمة التحرير وتغصّ السجون والمعتقلات بالمئات من شبابنا وطلابنا المناضلين.

وتقف منظمة التحرير في هذه المعركة، لتضع فيها كل طاقاتها النضالية والمالية والفكرية حتى تتحول إلى حرب شعبية شاملة.

هذا هو اليوم الثاني من شهر تشرين الثاني/ نوفمبر في وحيه إلى شعب فلسطين، وفي إلهامه للأمة العربية، ليس يوم نواح ولا بكاء، ولا دموع ولا رثاء، ولا حسرات ولا زفرات، ولكنه يوم عزم وإيمان، يوم دعوة صارخة إلى الوحدة، يوم تحية إلى الشعب البطل الذي يناضل في الضفة الغربية وفي قطاع غزة وفي المنطقة المحتلة، في فلسطين من البحر إلى النهر.

تحية إلى الفدائيين، تحية إلى المناضلين، وتقديساً للشهداء الأبرار، فمقامهم مع الصديقّين والأنبياء، ﴿**وحَسُنَ أولئك رفيقاً**﴾[1] . . . صدق الله العظيم.

(١) **القرآن الكريم**، «سورة النساء،» الآية ٦٩.

مركز
دراسات الوحدة العربية

لجنة تخليد ذكرى
المجاهد أحمد الشقيري

خطب أحمد الشقيري في الأمم المتحدة

أحمد الشقيري

المحتويـــــــــــات

القســم الأول(*)

١ ـ اللاجئون (الدورة الثانية عشرة عام ١٩٥٧-١٩٥٨) ٧

أولاً : مشكلة اللاجئين والأمم المتحدة ٧

ثانياً : بيان عن موضوع التعويضات ٣٥

ثالثاً : المظاهر العامة لمشكلة اللاجئين ٤٥

٢ ـ منشة الذباب . . والاستعمار الإفرنسي (تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٥٧) ٦٧

٣ ـ قضايا عالمية : البيان الاستهلالي للشقيري . . في افتتاح الدورة الثالثة عشرة (١٩٥٨-١٩٥٩) ٩٣

٤ ـ نزع السلاح (٢٤ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٥٨) ١١١

٥ ـ قضية قبرص (٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٥٨) ١٢٩

٦ ـ الجزائر : الرئيس ديغول . . . خيب آمالنا في الجنرال ديغول (١٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٥٨) ١٤١

(*) تم توزيع خطب أحمد الشقيري في الأمم المتحدة في مجلدين بحيث يرد في هذا المجلد القسم الأول من خطبه في الأمم المتحدة على أن يستكمل القسمان الثاني والثالث في المجلد السادس والأخير من الأعمال الكاملة.

٧ ـ مقتطفات من خطاب الشقيري في المناقشة العامة
(٢٥ أيلول/ سبتمبر ١٩٥٩) ١٦١

٨ ـ الشقيري يدحض بيان الممثل الإسرائيلي
(٦ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٥٩) ١٦٧

٩ ـ خطاب الشقيري عن قضية اللاجئين في اللجنة السياسية الخاصة
(١١ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥٩) ١٧٣

١٠ ـ بيان الشقيري حول قضية اللاجئين أمام اللجنة السياسية الخاصة
(١٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥٩) ١٩٩

١١ ـ الشقيري يتقدم ببيان ختامي حول قضية اللاجئين الفلسطينيين
(٣٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥٩) ٢٢١

١٢ ـ الرئيس ديغول . . يخون الجنرال ديغول
(١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٥٩) ٢٣٩

القســم الأول

١٧ / ٣٩٠٥

(١)

اللاجئون (الدورة الثانية عشرة عام ١٩٥٧ ــ ١٩٥٨)(*)

الخطب التي ألقاها الشقيري عن موضوع اللاجئين الفلسطينيين في اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة في الدورة الثانية عشرة.

أولاً: مشكلة اللاجئين والأمم المتحدة

أرى من الضروري، عند عرضنا للتقرير الذي قدمته وكالة الأمم المتحدة لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين، أن ألفت الانتباه، إلى جزء متواضع كل التواضع من هذا التقرير، الذي ينقل إلينا أنباء غير سارة، عندما يتحدث في عبارة مقتضبة عن استقالة المستر لابويس من منصبه كمدير لهذه الوكالة. ويجدر بنا أن لا نمر بقرار المستر لابويس، مرور الكرام، من دون أي تعليق. وإني لأرى في هذه الاستقالة الباعثة على الأسى، ما يصلح ليكون خير مقدمة لخطابي هذا، فقد خدم المستر لابويس قضية اللاجئين من صميم فؤاده. ولا ريب في أن عدم التمهل قليلاً، للإعراب عن كلمة تقدير وإطراء، يعتبر نكراناً صارخاً للجميل، إذ على الرغم من خلافنا في الرأي مع المستر لابويس، أحياناً، حول بعض النقاط، التي ترد في تقاريره، فقد كنا دائماً، نرقب أعماله، بكثير من التقدير والاحترام. وسنذكر دائماً وإلى أمد طويل، إخلاصه، وصدقه، واهتمامه العميق، بأوضاع اللاجئين وأحوالهم، ونحن جد واثقين من أن استقالته، لم تصدر، عن افتقار إلى الاهتمام بقضيتهم، بل إنها، على

(*) هذه المجموعة من خطب الشقيري في الأمم المتحدة باستثناء الخطبة الأخيرة رقم (١٢)، مأخوذة من: أحمد الشقيري، **قضايا عربية: مجموعة خطب وبيانات**، نقلها إلى العربية خيري حماد (بيروت: المكتب التجاري، ١٩٦١).

العكس، ناشئة عن قلب كسير، محطم، وعن جهود استنزفت إلى أقصى حدود الطاقة. إنها وليدة الصبر الذي فرغ، والآمال التي انهارت. ولا ريب في أن الاصطراع مع مشكلة اللاجئين، ورؤية شقائهم في مخيماتهم، ومشاهدة ما يحمله حنينهم إلى أوطانهم من لوعة، كلها أمور تتعدى حدود الطاقة البشرية. وليس من السهل، على الإنسان أن يحاول معالجة هذه المأساة الإنسانية، وأن يرى الشقاء والشجن، يخيمان على وجوه الألوف والألوف من الأطفال اليافعين والنسوة البريئات والرجال العاجزين. وكان المستر لابويس، طيلة مدة عمله، يعيش هذه المأساة المؤلمة، وكان في جميع التقارير التي قدمها سنة بعد أخرى، يؤكد أن إعادة اللاجئين إلى أوطانهم يجب أن تكون مفتاح حل المشكلة، والسبيل الموصل إلى تسويتها. ولستم في حاجة إلى تذكّر بياناته المتعددة إلى هذه اللجنة، مناشداً بصوته الذي يغمره الحزن، أعضاءها العمل على أساس عودة اللاجئين. وكان ينافح بروح المحارب الصليبي وبكل ما وسعه الجهد للوصول إلى هذا الهدف. ولكن المحارب الصليبي، أذعن أخيراً لغريزة الحنق، التي تسيطر على البشر، ونحن إذ نطري مدى احتماله، نفهم تمام الفهم، فروغ صبره، ونفاد طاقته.

ولا ريب في أن لاستقالة المستر لابويس وجهة نظر أخرى، ليست بعديمة الأهمية، إذ إنها حلقة واحدة في سلسلة طويلة من استقالات المديرين الذين سبقوه إلى هذا المنصب. وقد غدت هذه الاستقالات، على الرغم من أنها تجاوب بشري مع الأوضاع، نظاماً، للنهج والسلوك، يقضي، بأن لا تكون استقالة المستر لابويس، الأولى من نوعها، أو الأخيرة. فقد غدت الوكالة مسرحاً للمديرين الذين يستقيلون. وقد خبرنا قبل المستر لابوس، سلسلة طويلة من الشخصيات البارزة، التي ساهمت، على اختلاف مدى إمكاناتها، في رفع أوضاع اللاجئين الحياتية. وفي وسعنا أن نذكر بين هذه الشخصيات رجالاً كالكونت برنادوت، والدكتور بانش، والسير رافائيل سيللينو، والمستر غريفيس، والمستر كندي، والمستر بلاند فورد، وإذا ما استثنينا الكونت برنادوت، الذي اغتاله الإرهابيون اليهود، على مقربة من كنيسة القيامة في القدس، ففي وسعنا أن نقول، إن جميع الموظفين الدوليين الذين ذكرت، إما أن يكونوا قد استقالوا، أو أرغموا على الاستقالة. ولا ريب في أن هذه الظاهرة الطبيعية، من الاستقالات المتعاقبة، تردّ بنفسها على العديد من الأسئلة المتعلقة بماذا؟ ولماذا؟ إنها في الحقيقة، احتجاج صامت على الظلم. وعلى الاستخذاء، وعلى تلك الحياة المستمرة من النفي والتشريد.

ومع ذلك، فهناك إلى جانب هؤلاء الموظفين الدوليين المستسلمين، واحداً بعد آخر، رغم ما في استسلامهم من مبرر، يقف شعب من اللاجئين، صمم على أن لا

يستسلم أبداً، وأقسم على أن لا يخضع. وها هم اللاجئون يدخلون الآن الحقبة الثانية، منذ أن أُبعدوا عن أوطانهم التي كانوا يعيشون فيها وادعين آمنين، يعتزون بشرفهم القومي وكرامتهم الإنسانية. وها قد مضى أحد عشر عاماً، منذ أن أخرجت هذه الكارثة الإنسانية شعباً عن بكرة أبيه من وطنه الأصلي العريق. فقد نزح اللاجئون عن مدنهم المكشوفة، وقراهم المفتقرة إلى وسائل الدفاع، وقد سيطر عليهم الفزع والرعب؛ ينتشرون في كل اتجاه، باحثين عن الملجأ، في البلاد المجاورة. وقد خلفوا وراءهم كل شيء، متاعهم، وثرواتهم، وكل ما هو عزيز عليهم، حتى الكنائس التي كانوا يقيمون فيها صلواتهم؛ والمساجد التي كانوا يتعبدون فيها، والأضرحة التي كانوا يحبونها ويسكبون عليها الدموع، ويسمعونها التأوهات.

وأخذ ذلك الشعب، منذ بدء رحلته، التي تقطع نياط القلوب، يعيش حياة النفي والتشريد، متعرضاً للتدهور الخلقي، وللحرمان المادي، والمحنة الروحية. وقد يكون من السهل علينا أن نفكر بحياة النفي والتشريد، وقد يكون أسهل علينا أن نفكر بنفي يدوم عشر سنوات، أما أن يكون المرء لاجئاً، وان يكون لاجئاً سنوات وسنوات، فمحنة تهدّ الحيل، وتجربة، تتجاوز حدود الطاقة والاحتمال. وإذا أراد الواحد منكم، أن يأخذ لمحة، أجل مجرد لمحة، عن آلام اللاجئين، فعليه أن يراهم يعيشون في مخيماتهم، وأن يعيش بين ظهرانيهم بعض الوقت. يحسن بي أن أعيد على مسامعكم فقرة وردت في تقرير مدير الوكالة إلى الاجتماع الخامس للجمعية العامة عندما قال: «من الضروري، لكي يقدر المرء، تمام التقدير، الوضع اليائس، الذي وجد فيه هؤلاء التعساء، المساكين، أنفسهم، أن يزور مخيمات اللاجئين، والأماكن المؤقتة التي يقيمون فيها كالمساجد القديمة والمدارس والثكنات المهجورة وغيرها من الأبنية القديمة. وفي وسعنا القول بصورة عامة، إن الملابس، التي تمكنوا من إخراجها معهم، قد وصلت نهاية حياتها الطبيعية، وتجاوزت مدى الاستعمال. فالوضع الذي كان من المتوقع استمراره بضعة اشهر، يدخل الآن سنته الثالثة».

وها هو الوضع يستمر الآن سنوات، لا أشهراً معدودات. وها هم اللاجئون يدخلون الآن، لا سنتهم الثالثة بل الحادية عشرة من الألم والقلق، وهم طيلة هذه المدة لم ينجوا من أية من المشاق العديدة، التي يعانيها المنفيون عادة. لقد كانت حياتهم سلسلة متصلة من الألم، النابع من الألم. فقد عاشوا في الخيام والمنازل المهدمة، يحرقهم الحر، وتنقعهم الرطوبة، ويعضهم القرّ بنابه. وكم من مرة أطاحت الزوابع بخيامهم، وأغرقت الفيضانات مخيماتهم. وحياتهم هي الحد الأقصى من المشاق، في ظروف هي الحد الأدنى مما تتطلبه الكرامة الإنسانية، وتفتقر إلى جميع مقومات الحياة الأساسية. وسأسرد على مسامعكم فقرة جاءت في تقرير مدير الوكالة، عام ١٩٥١

لتدركوا خطورة هذا الوضع اليائس. جاء فيها: إنه لسبب ما يعانيه اللاجئون من إملاق، وعزلة: «اضطروا إلى بيع أبواب بيوتهم، وحتى درفات نوافذهم، ليحصلوا على بعض المال». ومع ذلك، فإن الناحية غير المادية من حياة اللاجئين، هي التي تقطع نياط أشد القلوب قسوة: فحنينهم للعودة إلى الوطن، هو الأمل العذب الذي يعيشون عليه، والذي هم على استعداد للموت من أجله. فالعودة هي أنشودتهم، وهي حلمهم، وهي صلاتهم في كل يوم، ودعاؤهم في كل حين، وهي الرؤيا المقدسة، التي يتطلعون إليها مستمدين منها الوحي والعزاء والهداية.

وإن مما يمزق قلوب اللاجئين، أن يروا، عبر خطوط الهدنة، بيوتهم ومزارعهم، وأن يكونوا عاجزين عن التنعم بهذه المزارع، والعودة إلى هذه البيوت. إنهم يرون أمامهم، مدنهم وقراهم، ولكنهم لا يستطيعون الوصول إلى هذه المدن والقرى، فإذا عادوا إلى حقولهم، فهم من المتسللين، وجزاؤهم القتل والنار. إنهم يقتلون على الأراضي نفسها التي عملوا فيها بدموعهم وعرقهم. يا لها من سخرية الأقدار، ومن مفارقات المآسي، فالمتسلّلون يسلبون الأرض من أصحابها، وأصحابها يصبحون من المتسلّلين. ومع ذلك، رغم جميع هذه المشاق والمصاعب، فإن اللاجئين لم يستكينوا ولم يخضعوا، على الرغم من جميع هذه العوامل التي تؤدي إلى إضعاف المعنويات، صمدت روحهم المعنوية قوية ثابتة. وستظل هذه الروح عالية لتسمو على آلام الحاضر. ويشرفني، أن أعرض عليكم هذه الناحية من الموضوع، لافتاً نظركم ونظر العالم إليها.

قد يكون من الصحيح أن اللاجئين كانوا مرغمين، تحت وطأة الإرهاب والفزع، على هجر بيوتهم. ولكنهم، شأنهم في ذلك أي شعب باسل، لم يستكينوا لأي إرغام بالتخلي عن آمالهم. وقد يبدو هذا لكم غريباً. فقد شعر مدير وكالة الإغاثة نفسه بالدهشة من ذلك، فكتب في عام ١٩٥١ في تقريره إلى الجمعية العامة يقول:

«ومن الغريب أن تكون الروح المعنوية عند اللاجئين بصورة عامة أعلى مما كان متوقعاً، بالنسبة إلى تشردهم، وأوضاعهم، المضنية للغاية».

وإن مما يثير العجب حقاً، بل قد يبلغ الإعجاز، أن تكون روح اللاجئين المعنوية في عام ١٩٥٨، على ما هي عليه من علو وعظمة. فما زالت الأوضاع المضنية على حالها حتى اليوم، وما زالت المعنويات على ما كانت عليه ولكن لا داعي للدهشة والاستغراب. فمن طبيعة شعبنا الاحتمال، والصمود، والتمسك بالتصميم. وكما أطْريت المدير على استقالته، فإنني اسمح لنفسي الآن بالوقوف إجلالاً للاجئين، على تصميمهم.

لكن أعظم إجلال يمكن منظمتنا تقديمه إلى اللاجئين هو تفهم مشكلتهم تفهماً أصيلاً وكاملاً. ولعل إدراككم لحنينهم إلى إعادة بناء حياتهم السياسية، واستعادة مجتمعهم القومي في مقره القديم الأول، أهم بكثير، من هذا الغوث الذي تقدمونه إليهم عن طريق وكالتكم. فمن حقهم، أن يحملوكم على الفهم، ومن واجبكم إذا سمحتم لي بالقول، أن تفهموا. أما حقهم فينبع من الميثاق، الذي خاطب جميع الشعوب كبيرها وصغيرها، وليس الشعب الفلسطيني إلا واحداً منها. وأما واجبكم، فيبرز من طبيعة المشكلة، ومن علاقتها بالأمم المتحدة، ومن تأثيرها على السلام والأمن في الشرق الأوسط خاصة، والعالم عامة. ولن أضع أمامكم مجلداً ضخماً من الوثائق والبراهين، لتأييد هذا التقرير الذي أعرضه عليكم. وقد يكفيني أن أعيد إلى ذاكرتكم ما جاء في تقرير مدير الوكالة إلى الجمعية العامة عام ١٩٥١ عندما قال:

«ونود أن نؤكد مرة أخرى، أن ضخامة مشكلة اللاجئين في الشرق الأوسط، والأخطار التي تنطوي عليها، تتطلب، التفهم الكامل من جميع شعوب العالم، وعونها».

وهكذا فإن المدير، الموظف الذي اخترتموه، قد حثّكم، لا على أن تتفهموا المشكلة تفهماً كاملاً فحسب، بل على أن تبذلوا الجهود العملية للمعاونة على حلها. وهذا يشرح حق اللاجئين في أن تتفهموا مشكلتهم. وواجبكم، في أن تؤيدوا قضيتهم.

وهنا قد يتوارد إلى الأذهان، السؤال عن حقيقة مشكلة اللاجئين ولماذا استعصت على الحل، طيلة أحد عشر عاماً، من الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة، وكيف يمكن، هذه المشكلة، أن تظل خطراً يهدد السلام العالمي.

وعلى الرغم من جميع ما قيل، أو نشر، أو أذيع على شاشة التلفزيون عن موضوع مشكلة فلسطين، فإن هذه الأسئلة تظل على حالة من السداد والرشد بحيث تستحق الرد والجواب. وما زالت إثارة هذه الأسئلة، والرد عليها، أمراً لا مندوحة عنه، وما زالت الحاجة ملحة، إلى المعلومات والمزيد من هذه المعلومات.

والدوافع إلى ذلك جمة وكثيرة: والدافع الأول، أن ثمة عدداً من الدول الأعضاء اشتركت في هذه المنظمة مؤخراً، ولم تسهم في مناقشة القضية الفلسطينية عندما عرضت على الأمم المتحدة لأول مرة. وقد يكون، مما يريح ضمير هذه الدول، إلى حد كبير، أنها لم تكن ذات ضلع في هذه المأساة الإنسانية. ولعل من سوء حظ

شعب فلسطين، أنها لم تشترك، في مناقشة هذه القضية، إذ كان من المتوقع منها، وهي الخارجة من حروب تحررها، وكفاحها في سبيل الاستقلال، أن لا تقف ضد حق شعب في وطنه.

وأما الدافع الثاني، فهو ما تبذله الصهيونية من جهود متواصلة، لتسوية القضية، وإذا كانت الصهيونية لا تكلّ ولا تملّ، من حملاتها وأضاليلها، فهناك كل ما يبرر لنا، أن لا نكلّ من سرد الحقيقة وتكرارها.

والدافع الثالث، هو ما يدور الآن في الجو من تكهنات واسعة النطاق، عن حلول توضع لمشكلة اللاجئين: فقد سمعنا عن لجان، وجماعات ومنظمات وما أشبه ذلك، تقترح حلولاً للمشكلة، كلها تقوم إما على الجهل، أو المصلحة أو الحقد والضغينة، أو على جميع هذه الدوافع، بصورة مشتركة.

أما الدافع الأخير، لإثارتنا هذه الأسئلة، والرد عليها، فهو أن تقرير الوكالة المعروض عليكم الآن، يستلفت انتباهكم، إلى أن المدة المقررة لأعمال الوكالة ستنتهي في حزيران/ يونيو عام ١٩٦٠.

وهكذا، فإننا إذا استعرضنا الموضوع من جميع زواياه، فسيظل السؤال الرئيسي قائماً، وبارزاً، ينشد جواباً صادقاً وشريفاً، وهذا السؤال، هو: ما هي حقيقة مشكلة اللاجئين؟

لكن الرد على هذا السؤال، يتطلب، دروساً لجذور المشكلة، وأسسها. أما واجهتها، ونواحيها الظاهرية، فهي تبدو لنا، من تقرير الوكالة الحالي، المعروض عليكم. فأمامنا عرض لأوضاع اللاجئين، وأحوالهم الصحية والتعليمية، والمساكن التي يقيمون فيها، وحصص المواد الغذائية التي يعيشون عليها. لكن مشكلة اللاجئين، من الناحية الرئيسية، ليست موضوع إغاثة، إنها ليست قضية ما يعطى لهم من الخبز أو البصل، ذلك لأنها قضية حقوق أساسية، بل حقوق إنسانية. وإني لاجتزئ من تقرير مدير الوكالة، المقدم إلى الدورة الحادية عشرة للجمعية العامة، هذه الفقرة، وأعرضها عليكم. قال المدير:

«من الواجب أن ندرس عمل الوكالة، بالنسبة إلى طبيعة الأمور الصحيحة، على ضوء الأسس السياسية للقضية الفلسطينية، التي ترتبط معها مشكلة اللاجئين ارتباطاً وثيقاً لا تفصم عراه. . .».

وقال المدير أيضاً في تقريره المقدم إلى الدورة الثانية عشرة، والذي عرض على هذه اللجنة، مفصلاً، هذه النظرية التي سبق له أن أوردها في تقريره السابق ما يلي:

«كانت الوكالة، منظمة إنسانية، غير سياسية، ولكن عملها يجب أن يدرس ويقرر على ضوء الأسس السياسية للقضية الفلسطينية. . .».

فما هي هذه الأسس السياسية، التي أكدها مدير الوكالة أكثر من مرة، عند بحثه للمشكلة وتقديره لها؟

سأمتنع، في هذه المرحلة من المناقشة، امتناعاً مقصوداً، عن الإشارة إلى مسؤولية اللاجئين الفلسطينيين، كما سأمتنع أيضاً عن الإفاضة في الحديث عن مسؤولية إسرائيل عن حرب عام ١٩٤٨. فلدينا براهين مطولة، تثبت أن الصراع المسلح كان من خلْق إسرائيل، من بدايته حتى نهايته. ولكننا نرغب في عدم الخوض في بحث هذا الموضوع لسببين، أولهما: اعتقادنا، بأن هذا الموضوع خارج عن نطاق صلاحيات هذه اللجنة، وعن نطاق جدول أعمالها الحالي. وثانيهما: أن مسؤولية حرب عام ١٩٤٨، ومن كان فيها، في موقف المدافع، أو المهاجم، لا تمت بصلة مطلقاً إلى موضوع اللاجئين، فمشكلة اللاجئين قائمة وموجودة، وهم قائمون وموجودون، ولا يهمنا من هو المذنب ومن هو البريء. ومن الواضح أن مشاكل اللاجئين لا توجد، إلا عندما توجد الحرب أو النزاع، وحقهم في العودة لا يتأثر مطلقاً، ولا بشكل من الأشكال، بتحديد مسؤولية الخطأ والصواب، على هذا الفريق أو ذاك. فاللاجئ لاجئ، سواء أكان مصيباً أو مخطئاً، مذنباً أو بريئاً. وسواء أكان هذا الجانب هو الذي أثار الحرب أو ذاك، فلا يمكن حرمان اللاجئ من حقه في العودة، ولا يمكن اغتصاب ما يملكه منه، إلا لأولئك الذين يريدون حرمان اللاجئ من حقه في وطنه والذين يحاولون إغراق المشكلة الحقيقية في محيطٍ لجب، من المناقشات غير المجدية، التي تتناول من هجم أولاً، ومن كان السابق إلى إطلاق النار، ومن هو الذي زحف.

وإذا ما أبعدنا هذه المواضيع التي لا تمت إلى المشكلة الرئيسية بصلة، ففي وسعنا أن نبدأ في دراسة أسس المشكلة، التي هي، في الوقت نفسه، أسس التقرير، المعروض علينا الآن لبحثه ودراسته:

لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين، يا سيدي الرئيس، كما لغيرها من مآسي المشاكل، تقويم ينطوي على المأساة، ويحمل شهر تشرين الثاني/ نوفمبر تاريخ بدايته. ولم أختر هذا الشهر، شهر تشرين الثاني/ نوفمبر، لأن الصدفة تشاء أن تكون مناقشاتنا الدائمة عن هذا الموضوع دائرة فيه. ولكن الاختيار، ينبع من تاريخين، قدَريين، يبرزان بروزاً كبيراً، في شهر تشرين الثاني/ نوفمبر. وكان السبب في خلق مشكلة اللاجئين، بل في هذا الغليان الكلي الذي يجتاح الشرق الأوسط بأسره.

وكان التاريخ الأول، هو اليوم الثاني من تشرين الثاني/ نوفمبر لعام ١٩١٧. ولن أطيل الحديث عن هذا الموضوع، بل سأكتفي بإشارة عابرة إليه: ففي الثاني من تشرين الثاني/ نوفمبر عام ١٩١٧، أصدرت الحكومة البريطانية، وعد بلفور المشؤوم، متعهدة، بإقامة وطن قومي لليهود في فلسطين. ومنذ اللحظة التي بدأت فيها الحكومة البريطانية بتشجيع هجرة اليهود الجماعية إلى فلسطين، بدأت مشكلة اللاجئين في فلسطين، في التجمع، والاختزان للمستقبل. وقد صدر الوعد لليهود بإقامة وطنهم القومي، بينما لم يكن عددهم ليربو على الخمسة في المائة، من مجموع عدد سكان البلاد، ولم يكن ما يملكونه من أراض فيها ليتجاوز الاثنين في المائة، ولم تألُ حكومة الانتداب البريطاني جهداً، طيلة ثلاثين عاماً، في تسهيل أمر الهجرة اليهودية، وانتزاع ملكية بلاد العرب منهم.

وكان من طبيعة هذه السياسة أن تحيل عرب فلسطين، حتماً، إلى شعب لاجئ. فهذه هي النتيجة البديهية، لإسكان اليهود وهجرتهم في حماية الحراب البريطانية. ويصح هذا القول أكثر فأكثر، إذا ما تذكرنا أن الصهيونية في مبناها ومعناها، وسيْرها وسلوكها، وأهدافها ومقاصدها، واستراتيجيتها وتكتيكها، الخفي منه والظاهر، لا يمكنها أن تصل إلى أغراضها، إلا عن طريق اجتثاث أهل البلاد من جذورهم.

ويقتضي إفساح المجال، لإقامة الوطن القومي اليهودي أو الدولة اليهودية أو ما شئتم إطلاقه من أسماء، القذف عملياً بشعب فلسطين، إلى خارجها. ذلك أن إسكان اليهود، يتطلب انتزاع المساكن من العرب، وهي معادلة، لا تحتاج إلى بيان أو شرح طويلين. ومع ذلك، فهذه فرصة، لتذكير من يقتضي تذكيرهم، بإنذار تاريخي تجاهلوه غير آبهين، فتم الوصول إلى هذه الكارثة. وقد جاء هذا الإنذار، على شكل إعلان صدر عن لجنة كينغ كرين الأمريكية، بعد أن أتمت طوافها في الشرق الأوسط، في بداية الحقبة التي تلت عام ١٩٢٠، أعربت فيه عما يخالج ضميرها وعقول أعضائها في العبارات الطنانة التالية: «لقد تبين للجنة بصورة متكررة، أثناء مشاوراتها مع الممثلين اليهود، أن الصهيونيين يتطلعون عملياً إلى انتزاع ملكية فلسطين من سكانها الحاليين من غير اليهود».

إن الصهيونية وتشريد سكان فلسطين هما اسمان مترادفان لمسمى واحد: فالصهيونية، نظرياً، لا تعني إلا قيام مشكلة اللاجئين العرب، وهي مشكلة كانت في حيز الاحتمال، تنتظر الانتقال إلى مرحلة التنفيذ. وقد بدأ هذا الخطر يتخذ صورة عملية، عندما أخذت الصهيونية تتسلل إلى البلاد المقدسة، وهذا التسلل الذي يرمز إلى المرحلة الأولى من مشكلة اللاجئين .

أما التاريخ الثاني، في المأساة، فهو التاسع والعشرون من تشرين الثاني/ نوفمبر عام ١٩٤٧. ومن المؤسف أن يكون هذا اليوم، ويا له من يوم كارثة، من أيام الأمم المتحدة: ففي ذلك اليوم، وبعد ثلاثين عاماً من الموجات المتعاقبة من الهجرة اليهودية، والحملات المتواصلة لشراء الأراضي، كان اليهود، لا يزالون أقلية في البلاد من حيث تعدادهم، ولم يتجاوز ما يملكونه من الأراضي، الستة في المائة من مساحة البلاد. ومع ذلك فقد قررت الأمم المتحدة مجافاة منها للحكمة، ومن دون أي مبرر سياسي أو قانوني أو دولي، تقسيم البلاد المقدسة، وإقامة دولة يهودية، دولة تتحكم في مصير شعب غريب عنها، وتسيطر على أرض لا تملكها.

لقد كان هذا القرار ظلماً صارخاً، لا مثيل له في التاريخ، استُخلص من الأمم المتحدة، تحت ضغط هائل لا داعي له ولا مبرر. ويرمز قرار الجمعية العمومية هذا، إلى بداية المرحلة الثانية في مشكلة اللاجئين. ولا داعي هنا أيضاً إلى الكثير من العبقرية، ليرى الإنسان العلاقة بين إقامة إسرائيل وبين خلق مشكلة اللاجئين، أنها علاقة السبب بالنتيجة، بل إنها معادلة يكون الطرف الواحد فيها مساوياً للآخر.

فالطرف الأول يؤدي بصورة آلية رتيبة، وبشكل حتمي، إلى الطرف الثاني، فإذا أردت إقامة دولة يهودية، الأغلبية فيها للعرب، ولا يملك اليهود فيها إلا النزر اليسير، تحتم عليك لتتمكن من خلقها، إرغام أهلها الشرعيين على الجلاء عن وطنهم، باختلاس مساكنهم منهم، وتوطيد أقدام جماهير اليهود على أشلائهم. وقد قامت إسرائيل بجميع هذه الشرور في الحقبة الأخيرة، وتاريخ هذه الحقبة، هو أساس مشكلة اللاجئين.

أمّا وقد انتهينا من بحث مشكلة الأساس، ففي وسعنا أن ننتقل الآن إلى بحث الناحية الظاهرية، وأن نرى كيف عالجت الأمم المتحدة قضية اللاجئين. ولا ريب في أن هذه المأساة الإنسانية معروفة ومشهورة، بحيث لا تتطلب أي قصص تاريخي. ولكن كلمة مقتضبة عنها أمر تحتمه الضرورة: فقد هرع الألوف والألوف من عرب فلسطين في عام ١٩٤٧، وقد سيطر عليهم الرعب والفزع، يبحثون عن الملجأ الأمين في البلاد المجاورة. وأخذ هذا العدد يزداد يوماً بعد آخر، من جراء العذاب الذي حاق بهم في صراع ١٩٤٨. وليس في وسعنا أن نسرد تفاصيل هذا الفرار، لما ينطوي عليه من خوف وفزع.

وكانت قوافل من الأبرياء الذين حاقت بهم المصائب، يطوفون في كل اتجاه، بحثاً عن المأوى. وكان الكونت برنادوت، قد وصل إلى الشرق الأوسط، كوسيط

للأمم المتحدة ليعمل على إيجاد تسوية سلمية لمشكلة فلسطين. وقد شن وسيط الأمم المتحدة بعد أن تأثر تأثراً عميقاً بما في فرار هؤلاء الألوف من المواطنين الأبرياء من مأساة، ما أسماه بحملة تستهدف إيجاد «برنامج للإغاثة من النازلة»، ليضمن للاجئين المأوى، ويساعدهم، على البقاء والحياة. ولا أود الآن أن اسرد بالتفصيل، أوضاع اللاجئين المرعبة والباعثة على الأسى. فإن اصطلاح «برنامج الإغاثة من النازلة»، الذي ابتدعه برنادوت يحمل الإيضاح الكافي. وقد قال الوسيط في تقريره الذي قدمه إلى الجمعية العمومية والذي شرح فيه أوضاع اللاجئين، ما نصه:

«عليّ أن أؤكد ثانية، ما في المشكلة، من إلحاف يائس. وعلينا أن نختار الآن بين أحد أمرين، إما أن ننقذ الآن أرواح الألوف الكثيرة من الناس، أو نسمح لهم بالموت».

حقاً لقد كان الخيار بين الموت والحياة. ولكن من المؤسف جداً أن الوسيط في محاولاته النبيلة لإنقاذ أرواح الألوف من اللاجئين قد أضاع هو حياته، في مؤامرة خسيسة، تتصف بالجبن والانحطاط. ولعل بعض التعزية تقوم في أن اغتيال، الوسيط، لم يستطع الحيلولة، دون وصول التقرير، الذي كان قد كتبه، والمتعلق بمشكلة اللاجئين.

يظهر تقرير الكونت برنادوت، أن الوسيط الدولي، قد جعل من حالة اللاجئين الموضوع الرئيسي، الذي تلتف حوله، قضايا السلام والأمن في الشرق الأوسط كافة.. وكانت هذه الفكرة تسيطر على الكونت عندما أبرق إلى السلطات الإسرائيلية، حاثّاً إياها على إعادة اللاجئين إلى بيوتهم. ولكن إسرائيل أطلقت ردها من دون تأخير أو تردد، فقالت، ومن المهم لكم أن تذكروا قولها، على اعتبار أنه حجة إسرائيلية: «إنه بالنسبة إلى عوامل الأمن والاستقرار الاقتصادي، فليس في وسعها أن تقبل بهذه العودة». وقد أوضح وسيط الأمم المتحدة موقفه من هذه النقطة على الشكل التالي الذي أنقل نصه:

«عندما تسلمت الرد اليهودي، رفعت تقريري إلى مجلس الأمن عن الموضوع مؤكداً فيه، أنه على الرغم من وجهات النظر التي أعربت عنها حكومة إسرائيل المؤقتة، فإنني أجزم بوجوب تأكيد حق اللاجئين في العودة إلى بيوتهم».

وقد أوردت هذا الجزء من تقرير الوسيط، لأظهر لكم أن هذه الذريعة، ذريعة الأمن والاستقرار الاقتصادي، قد جاءت على لسان إسرائيل، لأول مرة في عام ١٩٤٨. ولم يستطع وسيط الأمم المتحدة، أن يقبل بهذه الذرائع، رغم إلحاف تلك الآونة، ولذا رفضها ورفض مسبباتها. وقد رأينا إسرائيل، طيلة حقبة كاملة،

تثير الذريعة نفسها، بمناسبة أو بغير مناسبة، فلا تلقى في كل مرة إلا الهزيمة والرفض. والمهم، مع ذلك، هو أن الكونت برنادوت، في تقريره، الذي يستثير الإعجاب، قد وضع عدداً من التوصيات والنتائج التي توصل إليها، والتي تنقض قضية إسرائيل، من جذورها، وتبطل مسبباتها، إذا أمكننا أن ندعوها بالمسببات. ولا تزال بيانات الوسيط الدولي، تحتفظ بجدتها، وحيويتها حتى اليوم، وكأنها، قد أعدت لهذا الوقت بالذات الذي تجري فيه مناقشاتنا. فقد قال متحدثاً عن طبيعة المشكلة ما نصه:

«لقد نجم خروج العرب الجماعي من فلسطين، عن الفزع الذي خلقه القتال. . لأسباب تتعلق بأعمال من الإرهاب والطرد، قد تكون صحيحة وقد تكون مزعومة».

إن هذا القول يوضح المسؤولية في فرار اللاجئين. أما عن تدمير إسرائيل لممتلكات العرب، فقد قال الوسيط ما نصه:

«لقد تكاثرت التقارير من المصادر الموثوقة، عن وجود سلب واسع النطاق، ونهب وسرقات، وأعمال تخريب للقرى دون أية ضرورة عسكرية ظاهرة. وإن مسؤولية إسرائيل في إعادة الممتلكات الخاصة إلى أصحابها العرب، والتعويض على من لحقت بممتلكاته الأضرار بصورة تنم عن إشباع الرغبات، أمر واضح كل الوضوح».

إن هذا القول، يلصق بإسرائيل، بوضوح، جريمة التخريب، ويمضي التقرير فيتحدث عن عودة اللاجئين قائلاً:

«ستكون جريمة في حق مبادئ العدالة البدهية، أن يحال بين ضحايا النزاع الأبرياء وبين حقهم في العودة إلى بيوتهم، بينما يستمر المهاجرون اليهود في التدفق على فلسطين. . .».

ويصوّر هذا القول، تصويراً صادقاً، ما هي الأوضاع الآن، من إبعاد لأهل البلاد عن وطنهم، ليحلّ محلهم فيه جماهير المهاجرين اليهود، الذين لم يعرفوا قط في حياتهم هذا الوطن.

ويتحدث التقرير عن دور الأمم المتحدة فيقول:

«على الهيئة أن تؤكد حق اللاجئين في العودة إلى بيوتهم وأن تنفذ هذا الحق، مع إعطاء الضمانات الكافية لتقديم التعويضات المناسبة عن ممتلكات أولئك الذين يؤثرون أن لا يعودوا».

وكان هذا القول العمود الفقري لجميع القرارات التي اتخذتها الأمم المتحدة

في موضوع اللاجئين. ويقول الوسيط عن مسؤولية الأمم المتحدة ما نصه:

«لا ريب في أن من حق اللاجئين العرب، بوصفهم من سكان فلسطين، التي كانت أرضاً منتدبة، تتحمل الهيئة الدولية المسؤولية تجاهها إلى ان يصبح في الإمكان الوصول إلى حل نهائي لقضيتها، من حقهم أن يتطلعوا إلى الأمم المتحدة آملين في عونها الفعال».

ولا شك في أن هذا القول، كان أساساً في برامج الإغاثة التي أقرتها الأمم المتحدة، والتي تمدد العمل بها من وقت إلى آخر.

لقد سردت، يا سيدي الرئيس، هذه الفقرات لأظهر لكم، أنه منذ عام ١٩٤٨ لم يترك سؤال يتعلق بقضية اللاجئين، من دون رد أو جواب. ولا شيء يوجد الآن، موضعاً للجدل والخصام. فقد دُرِست جميع النواحي دراسة وافية واتخذت القرارات اللازمة بصددها. بحيث إن المشكلة قد أضحت مقررة حتى حدودها النهائية. ومع أن إسرائيل حشدت جميع ألوان الحجج وأشكالها، فقد رفضها الوسيط الدولي واحدة إثر أخرى، مفنداً إياها. وقد قال الكونت برنادوت القول الفصل، في ما يتعلق بطبيعة المشكلة، وفي حق اللاجئين في العودة والتعويض، وفي مسؤولية الأمم المتحدة ودحض جميع حجج إسرائيل وذرائعها، وهذا ما فعلته الأمم المتحدة نفسها بالنسبة إلى جميع قراراتها المتعلقة بالقضية. وكان في وسعنا، أن نقدم إيضاحات أوفى عن الموضوع، ولكنني آثرت أن أعطي الكلمة لشهيد الأمم المتحدة (برنادوت)، وكانت كلمته من الوضوح، بحيث لم تترك شيئاً يحتاج إلى إيضاح أو شرح.

ولم تظل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين محصورة في حدود تقرير الوسيط الدولي، بل غدت من مشاكل الأمم المتحدة منذ بدايتها. فقد كانت تظهر في جدول أعمالنا، في كل دورة من دورات الجمعية العمومية. وكانت دائماً موضع اهتمام العديد من لجان الجمعية وفروعها. ونوقشت هذه القضية بكل تفصيل وإسهاب، وجزّئت إلى كل ذرة من الذرات.

وقد ظهرت مشكلة اللاجئين، لأول مرة، أمام الدورة الثالثة للأمم المتحدة. ونوقشت، في تلك الدورة، النواحي المتعددة من المشكلة. كأسباب الفرار ومسؤولية الحرب، وسلامة إسرائيل واقتصادها، وعودة اللاجئين، والتعويض عليهم، وإغاثتهم. أجل لقد نوقشت جميع هذه المواضيع، ومجموعة أخرى من القضايا الثانية، في بحث دقيق تناول كل شيء. وقد أثارت إسرائيل جميع الاعتراضات القائمة تحت الشمس، وهي عين الاعتراضات التي تثيرها في كل سنة، ولكن الجمعية العامة رفضت كل هذه الاعتراضات، جماعة، وفرادى. واتخذت الجمعية في تلك الدورة،

بعد إنهاء مناقشاتها، قرارين هامين، ظلا طيلة هذه السنوات الطويلة الهدي الذي تهتدي به الأمم المتحدة في موضوع اللاجئين: وقد خوّلت الجمعية العامة في قرارها الأول رقم ٢١٢ (٣)، الأمين العام، إنشاء، صندوق خاص، وناشدت جميع الدول، سواء أكانت من أعضاء الأمم المتحدة أو لم تكن، الإسهام في غوث اللاجئين، والمساعدة على خلق وكالة الأمم المتحدة لغوث اللاجئين الفلسطينيين.

وعلى الرغم من أن القرار الثاني رقم ١٩٤ (٣) كان ذا طابع عام، إلا أنه أوضح قضايا معينة: أولها أنه قرر أن من الواجب السماح للاجئين الراغبين في العودة إلى بيوتهم، بهذه العودة، في أقرب موعد عملي وأن من الواجب دفع التعويضات لأولئك الذين يؤثرون عدم العودة.

وثاني هذه القضايا أن القرار، قد نص على القيام بعمل معين لتدويل مدينة القدس ونزع الصبغة العسكرية عنها، وتأمين سلامة الأماكن المقدسة. وعلى الرغم من رفض إسرائيل تنفيذ هذه الإجراءات، فإنني لن أثير هذا الموضوع لأنه يخرج عن مدار بحثنا الحالي.

وثالث هذه القضايا أن القرار عين لجنة للتوفيق خولها صلاحيات معينة، لتسهل أمر عودة اللاجئين والتعويض عليهم، وهكذا كان سجل الدورة الثالثة مثالياً وحافلاً، إذ إن الجمعية العامة قررت قيام الأمم المتحدة بغوث اللاجئين كما قررت عودتهم والتعويض عليهم، وإقامة جهاز خاص للأمم المتحدة يتولى الإسراع بتنفيذ موضوعي العودة والتعويض. وعلينا أن نتذكر، أن تلك الدورة نفسها، قد شهدت مولد الإعلان العالمي عن حقوق الإنسان الذي نصت مادته الثالثة عشرة على «أن من حق كل إنسان أن يترك كل بلاد يقيم فيها، حتى بلاده، وأن من حقه أن يعود إلى بلاده»، بينما نصت المادة السابعة عشرة من الصك نفسه على «عدم جواز حرمان أي إنسان من ممتلكاته بالقوة». ومن الغريب جداً، أن إعلان حقوق الإنسان قد أقرته الجمعية العامة في العاشر من كانون الأول/ ديسمبر عام ١٩٤٨، أي قبل يوم واحد، من قرار العودة.، يا لها من مصادفة. لقد جاء الصكان في وقت واحد تقريباً، بينما ظلت إسرائيل تتجاهلهما معاً طيلة الوقت.

وتمسكت الجمعية العامة في دورتها الرابعة بالتقارير التي قدمتها لجنة التوفيق الدولية، والتي تظهر رفض إسرائيل إعادة اللاجئين، وتسليمهم ممتلكاتهم وريعها، واتخذت القرار رقم ٣٠٢ (٤)، الذي استعادت فيه ذكر قراراتها السابقة، وأكدت بصورة خاصة حق العودة والتعويض، وأقامت، دون أي إجحاف بهذه الحقوق، وكالة جديدة تدعى وكالة الأمم المتحدة لغوث اللاجئين الفلسطينيين في الشرق

الأوسط وتشغيلهم. وقد امتازت تلك الدورة بتأكيد الأمم المتحدة لموقفها، مع الأمل الصادق، في أن تتمكن لجنة التوفيق، من إقناع إسرائيل، بتنفيذ قرارات الجمعية العامة.

وواجهت الدورة الخامسة للجمعية العامة من جديد رفض إسرائيل، عودة اللاجئين، وتسليمهم ممتلكاتهم وريعها. ودارت مناقشة طويلة، عادت إسرائيل إبانها إلى تكرار حججها المعهودة عن السلامة والاستقرار الاقتصادي. ورفضت الجمعية العامة دفاع إسرائيل، الذي لا يستحق مطلقاً هذه التسمية، واتخذت هذه المرة قرارين جديدين:

يقول القرار الأول، رقم ٥١٢ (٤)، إن الجمعية العامة تقرر استمرار أعمال الغوث دون مساس بحقوق اللاجئين في العودة والتعويض، كما تقرر امتداد عمل الوكالة حتى حزيران/ يونيو عام ١٩٥٢.

وأشار القرار الثاني، رقم ٣٩٤ (٥) إلى أن الجمعية العامة تلاحظ بقلق زائد أن «قرار العودة» ودفع التعويضات لم ينفذ بعد، وإلى أن «مصلحة السلم، تقضي معالجة هذا الموضوع، بمنتهى الإلحاف والسرعة» ولم تقتصر الجمعية العامة هذه المرة في محاولاتها، على إصدار قرار، ذي طابع بياني، بل تجاوزته إلى أبعد من ذلك فقد نصت الفقرة الثانية من القرار نفسه، على أن الجمعية العامة تتولى إنشاء مكتب يقوم باتخاذ الإجراءات اللازمة لأعمال التعويض والعودة، وحماية حقوق اللاجئين وممتلكاتهم ومصالحهم.

وكانت فكرة التنفيذ عميقة في تفكير الجمعية العامة وعزمها، حتى إن القرار في فقرته الثالثة، حثّ على اتخاذ إجراءات «تضمن أن يعامل اللاجئون العائدون من دون أي تمييز قانوني أو واقعي». وهكذا تضمنت ثمرة أعمال الدورة الخامسة الإغاثة، وتنفيذ الخطوات اللازمة للوقاية من أي تمييز بعد العودة. وكانت هذه هي التوصيات التي اتخذتها الجمعية العامة ووجهتها بصورة خاصة إلى إسرائيل، لوضع حد لتحديها.

وواجهت الدورة السادسة، من جديد، استمرار تحدي إسرائيل لقرارات الأمم المتحدة، واتخذت قرارين جديدين، أعلن أولهما وهو القرار رقم ٥١٣ (٦)، عن عزم الأمم المتحدة على استمرار أعمال الغوث دون المساس بحقوق اللاجئين في العودة والتعويض.

ودحض القرار الثاني، مرة وإلى الأبد، كل نقطة من نقط الخلاف والجدال. إذ رفض للمرة الأخيرة والنهائية حجج إسرائيل التقليدية عن الأمن وغيره، وإني أصفها

بالتقليدية، على الرغم من افتقارها إلى كل ما يجعلها قريبة من نبل التقاليد وسموها. وهكذا فقد استعادت الجمعية العامة ذكر «جميع القرارات التي اتخذتها في الدورات السابقة عن مشكلة فلسطين».

وحثت القرارات في أجزائها الإجرائية، على وجوب «الوصول إلى تسوية تتفق مع قرارات الجمعية العامة حول قضية فلسطين». ونصت القرارات أيضاً على «أن تواصل لجنة التوفيق محاولاتها لضمان تنفيذ مقررات الجمعية حول فضية فلسطين». والمهم في تلك الدورة أن الجمعية العامة قررت تنفيذ مقرراتها، المتعلقة بالقضية الفلسطينية جميعها، لا بموضوع اللاجئين وحدهم، وكان هذا القرار شاملاً محيطاً بحيث لم يترك أية ناحية في القضية الفلسطينية من دون حل. لقد كانت تلك الدورة دورة تنفيذ شامل، ولا شيء دونه أو اقل منه.

أجل، واجهت الدورة السادسة للجمعية العامة مرة أخرى موقف العصيان الذي اتخذته إسرائيل، تجاه جميع القرارات التي اتخذتها الجمعية بصدد القضية الفلسطينية بصورة عامة، وموضوع اللاجئين بشكل خاص. وانتقلت الجمعية بعد ذلك إلى اتخاذ القرار رقم ٥١٣ (٦)، الذي تبنى ميزانية وكالة الأمم المتحدة لغوث اللاجئين، والذي تضمن التعبير عن شرط إضافي يؤكد العودة والتعويض.

وعندما التأمت الدورة السابعة للجمعية العامة، أخذت من جديد بالحقيقة السافرة، وهي أن إسرائيل، لم تسمح بعودة اللاجئين، كما لم تعوض عليهم. ولذا فقد اتخذت الجمعية قرارها رقم ٦١٤(٧)، الذي دعا إلى تأكيد قرار العودة، ووافق على ميزانية الوكالة، دون المساس من جديد بالعودة أو التعويض.

وظهرت إسرائيل في الدورة الثامنة من جديد، كمتحدية دائماً لقرارات الأمم المتحدة. وقررت الجمعية العامة مرة أخرى في قرارها رقم ٧٢٠ (٧) تأكيد القرارات السابقة، وتمديد أعمال الوكالة حتى حزيران/ يونيو عام ١٩٥٥.

ووجدت الجمعية في دورتها التاسعة نفسها، تواجه عين الظروف، من تحدي إسرائيل، ورفضها للعودة والتعويض. وأكدت الجمعية في قرارها رقم ٨١٨ (٩)، موقفها من استمرار أعمال الغوث؛ **فمددت** مهمة الوكالة حتى حزيران/ يونيو عام ١٩٦٠. وطلبت في غضون ذلك من الوكالة «مواصلة التشاور مع لجنة التوفيق تحقيقاً للأهداف المتوخاة منها ومن اللجنة، مع الإشارة بوجه خاص إلى الفقرة الثانية من القرار رقم ١٤٩ (المادة الثالثة)، المتعلقة بالعودة والتعويض»، وهكذا، استمرت الجمعية العامة، في وضع العودة، كهدفها الأول، ومددت عمل الوكالة، كوسيلة للغوث إلى أن تتحقق العودة.

وكانت إسرائيل لا تزال في موقف المتحدي، عندما التأمت الدورة العاشرة، واتخذت الجمعية العامة قرارها رقم ٩١٦(١٠)، المتضمن عبارات تتفق تماماً مع القرارات السابقة.

وقابلت الجمعية العامة، في دورتها الحادية عشرة، تحدي إسرائيل، باتخاذ القرار رقم ١٠١٣(١١)، الذي أشار إلى أن «العودة أو التعويض على اللاجئين اللذين نص عليهما القرار رقم ١٩٤ في فقرته الثانية ومادته الثالثة، لم يوضعا بعد موضع التنفيذ». وبعد أن احتفظ القرار بحقوق اللاجئين طلب إلى الوكالة المضي في برنامجها في غوث اللاجئين وإسكانهم، مع مواصلة التشاور مع لجنة التوفيق لتنفيذ العودة والتعويض.

ووجد الوضع نفسه في الدورة الثانية عشرة. واتخذت الجمعية العامة قرارها رقم ١١٩١ (١٢) الذي يتفق في نصه وتعبيره مع القرارات السابقة.

أما في هذه الدورة الحالية، الثالثة عشرة، فلن أتحدث بنفسي، إذ إن التقرير الراهن الذي قدمه مدير الوكالة، والمعروض عليكم، يتحدث عن نفسه. فقد جاء في مقدمته «أنه لم تقع تطورات جديدة، تستحق التسجيل هذا العام». ويمضي التقرير فيقول: «ولم يبد من حكومة إسرائيل أي عمل إيجابي لتسهيل تنفيذ قرار الجمعية العامة المتعلق بالعودة والتعويض». وهكذا فإن الوضع يبدو أمام الأمم المتحدة هذا العام، من دون أي تغيير أو تبدل، مهما كان نوعه. وإسرائيل تستمر في تحديها وليست هناك من عودة أو تعويض.

هذا، يا سيدي الرئيس، عرض لقرارات الأمم المتحدة في السنوات الإحدى عشرة الماضية. وها نحن نأتي مرة أخرى، لمناقشة مشكلة اللاجئين.

وهنا قد يتبادر إلى الذهن، سؤال عن رصيد جميع الجهود التي بذلتها الأمم المتحدة عن طريق مقرراتها ولجنة توفيقها ووكالة غوثها. وليس الغرض من هذا السؤال، التسجيل أو استكمال القصة، وإنما الغرض منه بالتحديد، علاقته المباشرة بشعب كامل، اقتلع من جذوره في وطنه. إنها ليست مجرد مشكلة بسيطة، وخالصة للاجئين، بل هي مشكلة شعب، قذف به بأسره إلى حياة النفي والتشريد، تحت سمع الأمم المتحدة وبصرها، وفي ظل عبارات ميثاقها الرنانة الطنانة.

وإذا أردنا التعبير بكلمة واحدة. قلنا إن الرد «لا شيء».

فلم يعد لاجئ واحد إلى وطنه، ولم يجر التعويض على لاجئ فرد. ومع ذلك فها هي إسرائيل، تأتي إلى الأمم المتحدة، وهي تقف على أقدام ليست أقدامها، وعلى وطن لا تملكه، وتتمتع بثروة لا حق لها فيها. لتعرض قضية لا تستطيع الدفاع عنها.

ويدعم هذه القرارات الثلاثة عشر، التي قدمتها إليكم في «برشامة»، أقر وأعترف بمرارتها الفائقة، نحواً من ستة عشر تقريراً، أخرى، قدمتها لجنة التوفيق الدولية إلى الجمعية العامة عن تقدم أعمالها. لكن كلمة «التقدم» في معناها اللغوي، لا يمكن أن تتفق مع أعمال اللجنة. فقد قامت لجنة التوفيق عبثاً منذ إنشائها في عام ١٩٤٨، بكل جهد ممكن لتنفيذ قرار العودة، فسبرت كل غور، وارتحلت في كل اتجاه، وتبنت كل إجراء ووضعت كل اقتراح ولكن جهودها ذهبت جميعها أدراج الرياح. وقد لجأت اللجنة، إلى كل سبيل ممكن، لترويض إسرائيل على قبول قرارات الجمعية، وتذليل مقاومتها لرغبات المجموعة الدولية، وتهذيب طباعها لتقبل الفروض الإنسانية التي أملتها مجموعة الشعوب، ولكن إسرائيل صمّت أذنيها عن الإصغاء للجنة، أو للأمم المتحدة أو للآداب الدولية.

وعقدت لجنة التوفيق الدولية، في مستهل أعمالها، جلساتها في بيروت في شهر آذار/ مارس عام ١٩٤٩، في محاولة منها لسبر أغوار الفرقاء المعنيين. واستمعت اللجنة إلى وجهات نظر الوفود العربية، وإلى ممثلي اللاجئين أنفسهم. وطارت بعد ذلك إلى تل أبيب، حيث اجتمعت إلى السلطات الإسرائيلية. وعلى الرغم من أن المحاولات كانت ذات طابع استطلاعي، فقد اتضح منذ البداية أن إسرائيل قد أخذت تعد دفاعاً ضد عودة اللاجئين. ولم تؤد محادثات بيروت إلى أية نتيجة ملموسة.

وطلبت اللجنة على الأثر إلى الفرقاء المعنيين إيفاد ممثليهم إلى (لوزان) للشروع في بداية جديدة، في جو حيادي جديد. وقبلت الدعوة، وامتدت المحادثات أسابيع وأسابيع. وتم التوقيع في ١٢ أيار/ مايو عام ١٩٤٩ على بروتوكول لوزان، بين الفرقاء المعنيين ولجنة التوفيق، متخذاً من قرار التقسيم لعام ١٩٤٧، قاعدة للمباحثات. وقد وقع الوفد الإسرائيلي هذا البروتوكول، الذي أعلن ان الغرض منه «الوصول في أسرع وقت ممكن إلى الأهداف التي حددها قرار الجمعية العامة الصادر في ١١ كانون الأول/ ديسمبر عام ١٩٤٨ بالنسبة إلى اللاجئين، واحترام حقوقهم والحفاظ على ممتلكاتهم. . .». ولكن ما كادت إسرائيل توقع على هذا البروتوكول حتى رفضت قبول عودة اللاجئين، ومُني مؤتمر لوزان يفشل ذريع.

وبذلت لجنة التوفيق محاولة أخرى. فدعت الفرقاء المعنيين إلى الاجتماع في نيويورك، للاشتراك في محادثات أخرى. واستمرت الاجتماعات طيلة صيف عام ١٩٤٩، وتناولت المحادثات كل ناحية من نواحي مشكلة اللاجئين. وطلبت الوفود العربية إلى اللجنة استئناف دورها في الوساطة، ولكن إسرائيل استخدمت كل الطرق، التي تخلو من الكياسة للحيلولة دون الوساطة، وانتهت محادثات نيويورك إلى الفشل أيضاً.

لكن صبر اللجنة لم يفرغ قط، فدعت الفرقاء من جديد إلى اجتماعات في جنيف هذه المرة، وطافت المباحثات بكل ميدان ومجال، واستمرت طيلة الشتاء والربيع، ومعظم صيف عام ١٩٥٠. لكن محاولات التوفيق مع إسرائيل لم تؤت أية ثمرة من ثمار هذه الفصول المتلاحقة، فلم تزهر المحادثات ولم تثمر، ولم تكن ثمة إلا الأشواك، وفشلت محادثات جنيف من جديد.

وبذلت لجنة التوفيق محاولة جديدة، على الرغم من هذه الظروف المضنية، فدعت الفرقاء إلى اجتماع يعقد في ليك سكسس، في تشرين الأول/ أكتوبر من عام ١٩٥٠. وبدأت المحادثات كالمعتاد، فرفضت إسرائيل عودة اللاجئين على عادتها، وفشل الاجتماع.

ولم تستكن اللجنة إلى هذا الفشل المتواصل المستمر، فدعت إلى مؤتمر جديد يعقد هذه المرة في باريس. وبدأت الاجتماعات في أواسط أيلول/ سبتمبر عام ١٩٥١، واستمرت حتى نهاية تشرين الثاني/ نوفمبر. ولم يشهد فندق دي غريون الزاهر في غضون الأشهر الثلاثة، التي استغرقتها المباحثات، أي ازدهار في الآمال، إذ ظلت إسرائيل صامدة كالصخر في موقفها من العودة والتعويض، وتفرّق المؤتمر إثر هذا الفشل الذريع.

وكان مؤتمر باريس آخر حلقة في سلسلة هذه الاجتماعات التي رتبت لها لجنة التوفيق الدولية، منذ قررت الجمعية العامة قيامها في عام ١٩٤٨. فقد فرغ صبر اللجنة من إسرائيل، بعد أن وصل حدّه، ولم تعقد أية اجتماعات منذ ذلك اليوم حتى تاريخنا هذا.

ولكن اللجنة، رغبة منها في معالجة الأهون والأسهل، انتقلت إلى موضوع التعويضات، وحصرت عملها، في السنوات الأخيرة، بعد أن حددت إقامتها في مقر الأمم المتحدة، في موضوع ممتلكات العرب. وكان أمامها حشد كبير من الأعمال الكتابية، والأوراق، كتحديد ممتلكات العرب، ووضع الأسس لتقييم أثمانها، والعناوين وسندات الملكية (الطابو)، وغير ذلك من الأمور المماثلة. ولكن عملها في التعويضات، مني بالفشل أيضاً.

وهكذا لم يجر التعويض على لاجئ واحد، على الرغم من مضي عشرة أعوام من التوفيق المستمر، وتكررت القصة السابقة نفسها، ولا سيما أن إسرائيل شغوفة بمثل هذه القصص فخلقت ألوف المبرّرات والذرائع لفشل اللجنة لكن السبب الحقيقي، هو عدم رغبة إسرائيل في دفع التعويضات. وهكذا فقد قادت إسرائيل لجنة التوفيق الدولية مرة أخرى إلى الفشل في هذا الموضوع أيضاً.

ومع ذلك، فإن لهذه الاتهامات التي أوجهها، بل أجرؤ فأسميها بالإدانات لإسرائيل، ما يبررها، وإني لأؤكد أنها لم تنبع عن الكراهية أو الغرض، فالكراهية ليست من شيمنا ولا من تقاليدنا. وقد صدرت هذه الأحكام والإدانات على إسرائيل من لجنة التوفيق الدولية ووكالة الأمم المتحدة: وعلى الرغم من صياغة تقارير هاتين الهيئتين الدوليتين، في عبارة ناعمة، ورقيقة، إلا أنها تدين إسرائيل بالتنكر الفاضح لقرارات الأمم المتحدة المتعلقة باللاجئين.

فقد أعلنت لجنة التوفيق في تقريرها الثالث عن «تقدم» أعمالها في حزيران/ يونيو عام ١٩٤٩، في عبارة جلية واضحة ما أنقله بالحرف الواحد، وهذا نصه: «لم تنجح اللجنة في حمل حكومة إسرائيل على قبول هذا المبدأ المتعلق بالعودة أو التعويض». وأنا لا أريد ان أكون مدينا في حكمي، ولكني، لا أرى أكثر إدانة لإسرائيل، من رفضها قبول مبدأ العودة، إن لم نقل العودة نفسها. ولم يكن إعلان اللجنة هذا، في الحقيقة، قائماً على الاستنتاج أو الفرض، وإنما على بيانات إسرائيل، الشفوي منها والكتابي. إن إسرائيل هي التي أدانت نفسها بنفسها: ففي تموز/ يوليو عام ١٩٤٩، قدمت إسرائيل إلى لجنة التوفيق الدولية مذكرة رسمية تقول فيها: «إن عقارب الساعة لا يمكن أن تعود إلى الوراء. . . فالعودة الفردية بالنسبة للاجئين العرب، إلى أماكن إقامتهم السابقة أمر مستحيل». ولا ريب في أن هذا البيان يكشف عن عصيان إسرائيل لقرارات الأمم المتحدة، في عبارات صارخة واضحة.

فالعودة بالنسبة إلى إسرائيل، هي إعادة عقارب الساعة إلى الوراء. والمنطق في هذه الحجة يقوم على استحالة إصلاح أي عدوان أو خرق للمبادئ، لأن هذا الإصلاح يعني العودة بعقارب الساعة إلى الوراء. وإذا ما استخدمت هذه الحجة في مناقشات الأمم المتحدة كقاعدة، أمكن كل موضوع أن يُمنى بالهزيمة والفشل. وفي وسع أي عضو من الأعضاء أن يكتفي بالجلوس في مقعده، وأن يستخدم التعبير الإسرائيلي، فيقول إن عقارب الساعة لا يمكن أن تعود إلى الوراء، وهذا هو القول الفصل في كل شيء. وموقف إسرائيل هذا لا يعتبر مجرد خرق لميثاق الأمم المتحدة فحسب، بل مغالطة غير معقولة، وإلحاداً سياسياً. إذ إن من واجبنا في الأمم المتحدة أن نعود بالساعة إلى الوراء، عندما نرى هناك اعتداء أو إجحافاً، وما تدخل الأمم المتحدة، إلا للعودة بالساعة إلى الوراء، وإعادة الأوضاع، إلى ما كانت عليه، قبل قيام الوضع الراهن.

أما عندما يكون الموضوع متعلقاً بالتوسع الإقليمي، فإننا نرى أن في وسع إسرائيل تقديم عقارب الساعة إلى الأمام بشكل سريع، حتى ولو كان ذلك على

حساب شقاء اللاجئين أنفسهم، وإسرائيل مثلاً، تستطيع قبول العودة عندما يكون الموضوع مرتبطاً بتوسع إقليمي. فقد جاء في تقرير لجنة التوفيق الدولية، ما أنقله بالحرف الواحد: «لقد أعلن وفد إسرائيل، أنه في حالة ضم غزة إلى دولة إسرائيل، فإن حكومتها على استعداد لقبول جميع سكان المنطقة العرب من أصليين ولاجئين كمواطنين في إسرائيل». ولا ريب في أن هذا العرض ينطوي على السخاء والشعور الإنساني! فإسرائيل ليست مستعدة لقبول اللاجئين إلى منطقة غزة فحسب، بل لقبول أهلها أيضاً! وقد يكون من الطريف أن نلاحظ، أن إسرائيل في اقتراحها هذا، بدت غير مكترثة بموضوع سلامتها، إذ إنها لم تشر إلى هذه السلامة. وما دام الموضوع يتعلق بضم أراض جديدة إلى دولة إسرائيل: ففي وسعها أن تقلب موضوع سلامتها بأسره، رأساً على عقب. ولا ريب في أن هذا المثال، يظهر بجلاء، من دون أن يكون ثمة أية ومضة من الشك، حقيقة سياسة إسرائيل. فهي بعد أن طردت العرب من وطنهم، وبعد أن سلبت منهم أملاكهم، استهدفت تجميد مشكلة اللاجئين، لتحيل الوضع القائم إلى وضع مشروع، ولتحقق توسعات جديدة. ولكن إسرائيل، أعجز من أن تحقق أيّاً من هذه الأهداف، وعلينا أن ننتظر لنرى.

وإذا ما عدنا من جديد إلى تقارير لجنة التوفيق الدولية، فإننا نجد في تقريرها الذي قدمته على إثر انتهاء مؤتمر باريس عام ١٩٥١ العبارة التالية: «ليست حكومة إسرائيل، على استعداد بصورة خاصة، لتنفيذ ذلك الجزء من الفقرة الثانية من قرار الجمعية العامة الذي ينص على السماح لمن يود العودة من اللاجئين بالعودة».

ولم تكتف إسرائيل، يا سيدي الرئيس، برفض تنفيذ القرارات، بل خطت كل خطوة ممكنة لسد الطريق على لجنة التوفيق ومنعها من أداء مهمتها. فقد أبلغت اللجنة إسرائيل في رسالة بعثت إليها بها في الخامس عشر من أيار/مايو عام ١٩٥١، إنشاءها مكتب اللاجئين، وطلبت من إسرائيل تأكيدات، بأن لا تقوم بأية خطوات، تعيق المكتب عن أداء المهمة التي أوكلت إليه. ولا ريب في أن كلاً منا يتوقع أن تكون رسالة اللجنة، مجرد عمل من أعمال الكياسة، ولكن إسرائيل تنكرت للكياسة أيضاً. وها نحن نرى لجنة التوفيق، تبلغ الجمعية العامة في تقريرها هذا الحادث، بعبارات بسيطة وموجزة، مستخدمة أقصى ما يمكن من التحفظ، والكرامة، إذ تقول: «ولم نتلق رداً على هذا الإبلاغ». وسأترك هذه القصة تمر دون تعليق، إذ عندما يصل سلوك إسرائيل تجاه اللجنة إلى هذا المستوى، فإن أي تعليق يكون مجرد هدر للكرامة.

هذا هو مجمل موقف إسرائيل من قضية اللاجئين. لقد كان تنكراً مستمراً

ومتواصلاً لشرعة الأمم المتحدة، وتحدياً سافراً لجميع القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة، وإحباطاً كلياً لجميع جهود لجنة التوفيق، وكان بكلمة أدق، تنكراً متعمداً للكرامة الإنسانية، والحقوق البشرية الأساسية.

وإذا أردنا تحديد موقف إسرائيل من وكالة الأمم المتحدة، فمن الكفاية أن نصفه بأنه «موقف إسرائيلي». وأعتقد أن هذا الوصف كاف لتفهم اللجنة الحقيقة، فقد أبلغ جميع مديري الوكالة، الأمم المتحدة، أن إسرائيل لا تنفذ قراراتها. ووردت في جميع هذه التقارير عبارة واحدة لم تتغير وهذا نصها: «ولم يشعر المدير بأي تبدل في موقف حكومة إسرائيل السلبي، من موضوع العودة، كما لم يتلق أية معلومات عن أي عمل إيجابي قامت به تلك الحكومة لتسوية مشكلة التعويضات. . .». وقد صورت التقارير العشرة التي قدمها مديرو الوكالة، في عبارات كهذه أو ما يشبهها، موقف إسرائيل من هذه القضية. وقد كرر التقرير المعروض عليكم في الوقت الحاضر، هذه العبارات نفسها.

وأود أن أذكّر اللجنة، في هذا الصدد، بأن إسرائيل قد رفضت أيضاً، الاقتراح الذي قدمه المستر لابويس مدير الوكالة، والذي ينص على إعطاء اللاجئين حرية الاختيار بين التعويض والعودة. ولقد قال المندوب الإسرائيلي في بيانه أمام هذه اللجنة في تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٩٥٥ إن «حكومتي لا تستطيع تبني اقتراح السفير لابويس الذي يقضي بإعطاء الخيار للاجئين بين العودة والتعويض أو قبوله. ونحن نرى، بل إن ضميرنا لا يرتاح إلى بعث أي أمل لا يمكن تحقيقه، إذ إن ذلك مجاف للرحمة.. ولا يجوز مطلقاً أن يبحث موضوع السماح لهؤلاء الناس بدخول إسرائيل أو عدم السماح لهم بذلك، خارج نطاق موافقة إسرائيل السيادية».

ومن حق المندوب الإسرائيلي، يا سيدي الرئيس، أن يدلي بأي بيان يختار الإدلاء به. ولكن في هذا الموضوع بالذات، يعتبر الحديث عن الضمير تنكراً للضمير نفسه، بل لكل ضمير إنساني. يضاف إلى هذا أن الربط بين عودة هؤلاء الناس وبين موافقة إسرائيل السيادية، أمر مفزع، إذ إن اللاجئين الذين تصفهم إسرائيل، «بهؤلاء الناس»، كانت لهم جذور في هذه البلاد أعمق بكثير من سيادة إسرائيل المزعومة.

أما والحالة هذه، فإن سيادة إسرائيل، قد تم التعبير عنها أخيراً بصورة استفزازية عنيفة. ولا ريب في أنكم تدركون أن موضوع التعويضات قد أثار الكثير من الأقاويل والأحاديث. وكان كل إنسان يقول، إن هذا الموضوع بسيط وسهل،

ويجب أن لا يثير الكثير من الجدل والنقاش. وقد أعلنت إسرائيل في أكثر من مناسبة، عن استعداها لدفع التعويضات، وكنت أستمع إلى جميع هذه الأقوال، وأقابلها بالابتسام. فأنا أعرف ما تفكر به إسرائيل في موضوع التعويضات، وأعرف كيف تعد حساباتها وأرقامها، فتصل بالرصيد إلى «لا شيء».

وقد يكون من حسن حظ اللاجئين أن حسابات إسرائيل لم تجعلهم مدينين لها في النهاية، ويبدو من الصعب عليكم أن تصدقوا ذلك، ولكن جميع هذه الاستنتاجات تقوم على أسس سليمة. ولن أشير إلى اقتراح إسرائيل بأن جهة ما يجب أن تتولى دفع التعويضات، قد تكون الأمم المتحدة، أو الولايات المتحدة، أو أية جهة أخرى، باستثناء إسرائيل. ولكنني أود أن الفت انتباهكم إلى الفقرات (١٢، ١٣، ١٤، ١٦) من التقرير الخامس عشر عن «تقدم» أعمال لجنة التوفيق الدولية، فقد بينت إسرائيل، في معرض الرد على سؤال من اللجنة، في الحادي عشر من شهر آذار/مارس عام ١٩٥٦، عدم رغبتها «في التقدم بأي برنامج للتعويضات».

وأبلغت اللجنة الجمعية العامة بأنها «ترى في رد إسرائيل لسوء الحظ، رداً سلبياً». وأوضحت اللجنة أيضاً أنها «نقلت إلى حكومة إسرائيل خيبة أملها وأسفها من هذا الموقف الجديد». ولكي توضح اللجنة موقفها بصراحة، وجهت في أيلول/سبتمبر عام ١٩٥٦، رسالة حول هذا الموضوع إلى إسرائيل، أقتطف لكم منها ما يلي: «يبدو. . . أن حكومة إسرائيل قد بدلت موقفها السابق من موضوع التعويض على ممتلكات اللاجئين العرب. .».

ومضت اللجنة تقول: «وإن مما تأسف له اللجنة، هذا الموقف الذي اتخذته حكومتكم، والذي يتناقض في رأيها، مع بيانات إسرائيل السالفة بصدد التعويض على اللاجئين العرب الذي يختارون عدم العودة إلى. . . إسرائيل». وقالت اللجنة في الرسالة نفسها عن موضوع عائدات الممتلكات العربية ما نصه: «وقد قام ممثل اللجنة، ببعض الاستيضاحات من حكومتكم عن الطريقة التي تدار بها ممتلكات اللاجئين العرب، ولكنه لم يتلق رداً عليها. .».

وقد يكون هذا الموقف من إسرائيل جديداً بالنسبة إلى اللجنة وإلى بعض الناس الآخرين، ولكنه بالنسبة إلى أولئك الذين يعرفون إسرائيل، ويعرفون أساليبها، واستراتيجيتها، فإنه لا يبدو جديداً ولا غريباً: فإسرائيل، في تركيبتها، وفي الطريقة التي أنشئت فيها، هي تحقيق لاغتصاب وطن، مصحوباً بتشريد شعب وسلب أفراده بيوتهم وأراضيهم وثرواتهم. ولا ريب في أن هذه الحقيقة

توضح أكثر من أي تقرير، سياسة إسرائيل تجاه هذه القضية، ودوافعها وأهدافها وأساليبها ووسائلها.

ولما كنت قد صوّرت لكم مشكلة اللاجئين في ضوء أسسها المطوّلة، من إجراءات الأمم المتحدة، وأعمال لجنة التوفيق ووكالة الغوث، فإننا نصل الآن إلى السؤال الدقيق التالي: ما هي الخطوة التالية، بل ما هو الحل؟

وإني لأرى بكل تواضع، أن هذا الموضوع، هو الذي يجب أن يسترعي اهتمامنا وأن يستفزنا للعمل. وسأحاول الرد على هذا السؤال، بصورة تخلو من كل زخرف واصطناع، إذ عندما يكون مصير شعب بأسره، موضوع البحث، وعندما تكون الحقوق الإنسانية الأساسية مدار التساؤل، وأخيراً عندما يكون سلام العالم بأسره مهدداً بالخطر، يجدر بنا أن لا نضع في بحثنا أي تزويق أو زخرف. والضرورة تقضي بأن يكون حديثنا مبسطاً، طابعه الصراحة، والصراحة الصارخة.

ولهذه الأسباب كلها يجدر بنا، بل إن من واجبنا، أن يكون ردنا على هذا السؤال، بكل ما تحت تصرفنا من صراحة وصدق. وبهذه الروح، أقترح يا سيدي الرئيس، أن أعالج ثلاث قضايا: أولاها حل المشكلة، وثانيتها المبادئ الرئيسية لهذا الحل، وثالثتها الإجراءات والعقوبات التي يجب أن ترافق تنفيذ الحل.

ولأبدأ أولاً بالمبدأ الأساسي للحل: أود قبل كل شيء، أن أؤكد، حتى وإن اتهمت بالترداد والتكرار، أن هذه المبادئ الأساسية تؤلف القاعدة الوحيدة لحل مشكلة اللاجئين. ومهما تكن الطريقة التي نتطلع بها إلى المشكلة، فإن أي حلّ لا يمكن أن يتيح الفرصة لإيجاد تسوية سلمية، إلا إذا راعى مراعاة كاملة المبادئ الخمسة التالية:

أولاً: لا يمكن قبول الأمر الواقع الذي خلقته إسرائيل، بأية صورة من الصور قاعدة لحل مشكلة فلسطين بصورة عامة، ومشكلة اللاجئين بصورة خاصة. فهذا الأمر الواقع الذي فرضته الأعمال العسكرية، لا يمكنه أن يضفي حقوقاً غير قائمة، أو ينتزع حقوقاً قائمة منذ أمد بعيد.

ثانياً: إن حقوق اللاجئين في وطنهم وفي بيوتهم، لا تتعلق ولا تعتمد بأية صورة من الصور على موافقة إسرائيل أو امتناعها، فهذه الحقوق، طبيعية، وفطرية، وقائمة بذاتها. وليس من حق الأمم المتحدة نفسها أن تمنحها، فكيف يكون ذلك من حق إسرائيل! إنها حقوق راسخة عند اللاجئين، بل إنها جزء من كيانها. وسواء أوافقت إسرائيل أو لم توافق، فإن هذه الحقوق، ملك للاجئين، لا يلحق بها وهن، ولا يقف أمامها حائل، ولا تحتمل أية تجزئة.

ثالثاً: إن إعادة الإسكان أو الإدماج، أو ردّ الاعتبار أو ما شابهها من مشاريع مماثلة، مهما اختلفت مفاهيمها أو معانيها، لا يمكن أن تعتبر بأية حالة من الأحوال، حلولاً قائمة بنفسها. ويجب أن لا يكون التخطيط لهذه المشاريع أو تنفيذها، هدفاً من الأهداف بل مجرد وسيلة، لتحقيق أهداف اللاجئين المشروعة. وأن تكون في مدى تنفيذ حقهم الفطري في العودة إلى وطنهم.

رابعاً: إن مشاريع الغوث لا تعتبر حلاً للمشكلة، ولا بديلاً عن هذا الحل، مهما طال أمد العمل بها. إنها إجراء إنساني لا يحمل أية تفسيرات سياسية.

خامساً: إن مشاريع التشغيل، وبرامج تحقيق اتّكال اللاجئين على أنفسهم، لا تعتبر حلاً، ولا وسيلة لتجنب الحل. وسواء أكان اللاجئ معيلاً لنفسه أم معتمداً على الوكالة، فسيظل لاجئاً، وسيظل وضعه مشكلة دولية، إلى أن تحل حلاً نهائياً ومرضياً.

وقد شعرت بضرورة سرد هذه الأسس بعد أن استمعنا بالأمس إلى البيان الذي ألقاه مندوب الولايات المتحدة الأمريكية: فقد حاول المندوب المعتبر، في تحديده لأسس مشكلة اللاجئين، أن يحذف حقائق معينة حذفاً كلياً، وأن يسرد أنصاف الحقائق المتعلقة بنواحٍ معينة، فتوصل أخيراً إلى نتائج خاطئة تتعلق بمادة المشكلة وجوهرها.

أما بالنسبة إلى اقتراح المندوب الأمريكي، إنهاء أعمال الوكالة، والاستعاضة عنها بجهاز أحسن، فإننا نرى فيه ما يثير الريب والشكوك. وأود ان أؤكد لممثل الولايات المتحدة المحترم، أن ليست هناك من دولة عربية، ولا من لاجئ واحد، تشعر، أو يشعر، إذا استعملنا عبارة الممثل الأمريكي المحترم، «بأن من الخير أن تمضي الأمور على الشكل الذي سارت فيه في الماضي». ذلك أن استمرار الإغاثة بالنسبة إلى اللاجئين مصدر عظيم من مصادر الإذلال، وأما بالنسبة إلى الدول العربية فإن هذا الاستمرار مصدر للشقاء والأسى. وإذا كان هناك «من أناس» يشعرون بخلاف هذا الشعور، فأود ان أؤكد للممثل الأمريكي المحترم، أنهم من غير العرب بأية حالة من الأحوال.

وهؤلاء اللاجئون الذين يكلّف الواحد منهم سبعة سنتات في اليوم الواحد، يملكون عقارات وواردات، وثروات في وطنهم، وهم في اللحظة الأولى التي يضعون فيها أيديهم على ممتلكاتهم، سيكونون أول من يفكر بتوجيه الشكر إليكم، والطلب منكم، أن تقطعوا غوثكم. وفي هذه اللحظة بالذات، يجوز أن تتوقف مسؤولية الأمم المتحدة، لا قبلها.

وعليّ، تبعاً لذلك، أن أوضّح للجنة بصورة عامة، ولممثل الولايات المتحدة المحترم، بصورة خاصة، أننا سنقاوم كل محاولة، ستؤدي إلى إضعاف حق اللاجئين بصورة مباشرة أو غير مباشرة في العودة. وسأبيّن في مرحلة متأخرة من المناقشة، الخطأ في التفكير، الذي يستند إليه موقف الولايات المتحدة من الموضوع. وأود ان أقول هنا الآن، إننا سنقاوم في اللجنة وفي العالم العربي، كل إجراء قد يتجه حتى إلى المسّ بحق اللاجئين في العودة، أو تحلّل الأمم المتحدة من التزاماتها.

أما إذا وضعنا هذه المبادئ الخمسة نصب أعيننا، ففي وسعي الآن، أن اتجه إلى الطريقة التي تحل بها المشكلة. وأود أن أقول هنا، إننا لسنا في حاجة إلى البحث عن حل، فالحل موجود وقائم: إنه العودة، ولا شيء غير العودة، فهو الحل الوحيد الذي لا يحطّ من قدّر شرعة الأمم المتحدة، بل يضفي عليها شرفاً، وكرماً. إنها الحل الوحيد، الذي لا يخذل قرارات الأمم المتحدة، بل يؤكدها، ويتبناها؛ وهو الحل الوحيد الذي لا يلحق العار بإعلان حقوق الإنسان بل يضفي عليه شهرة قيّمة. وأخيراً، إنه الحل الوحيد، الذي يشكل استثماراً للسلام، ورأس مال للثقة بهذه المنظمة.

وأخيراً، فإن العودة، هي أحد المبادئ التي لا يمكن الأمم المتحدة مناقشتها، فهي لا تعتمد في وجودها على قبولنا، ولا يؤدي رفضنا لها، إلى زوالها. وأود هنا أن استعير اصطلاحاً قانونياً، فأقول إن العودة حق جماعي، يمكن تطبيقه رغم إرادة العالم بأسره، إذا اقتضت الضرورة ذلك. إنه ينبع من الحق في الوطن، وهو حق لا يخضع للتنازل، أو التسليم أو التعويض، فالتعويض علاج يستخدم لحقوق الملكية الفردية، أما حقوق الملكية في الوطن، فلا تخضع للتعويض حتى ولو قدمنا ثمناً لها كل ما في الكرة الأرضية من ممتلكات ثمينة، وكل ما في الكون من ثروات خرافية. إنني لا أبالغ في قولي هذا، إلا إذا كنت أبالغ في مشاعركم الخاصة تجاه أوطانكم.

ومع ذلك، فقد أفهمونا أن ثمة اعتراضات، قد أثيرت ضد موضوع العودة. ولا ريب في أن هذه الاعتراضات مغالطات، أياً كان مصدرها، إنها مجموعة من السخافات.

يقال لنا، إن المساحة التي تسيطر عليها إسرائيل لا تتسع الآن للاجئين، لكن هذا القول لا يصمد أمام المنطق، حتى أمام منطقه هو. وعندما نعرف أن إسرائيل تتلقى الألوف المؤلفة من اليهود، تنفيذاً للخطة الرامية إلى حشد مليوني يهودي في

غضون بضع سنوات، فإن هذه الحجة القائلة «بعدم وجود متسع» تتهاوى من نفسها. وفي الحق فإن نظرية «عدم وجود فراغ»، يجب أن لا يكون لها محل في أي مجتمع دولي محترم، فلهؤلاء اللاجئين مدنهم وقراهم وبيوتهم ومزارعهم، إنهم أصحاب الأرض، وبالطبع فإن لهم حق الأولوية في ممتلكاتهم. وهل في وسع أي متطفل، أن يقول لصاحب المُلْك، أن ليس له مكان في ملكه.. وهل هذا هو مفهومنا للعدالة، والمساواة والكرامة الإنسانية؟ إن الرد قائم في السؤال نفسه، ولا أريد جواباً عنه.

ويقولون لنا أيضاً إن العودة تهدّد سلامة إسرائيل واستقرارها الاقتصادي، ولكن هذه الحجة أيضاً واهية، ولا تصمد للمنطق، فأهل فلسطين قد نبتوا في تربتها قبل مئات السنين من انتقال إسرائيل إليها من الخارج. وإذا كانت سلامة إسرائيل مهددة، وإذا كانت إسرائيل نفسها، غير قادرة على الحياة، فإن اللوم في ذلك لا يقع إلا على إسرائيل نفسها دون غيرها. إن أحداً لم يدعُ إسرائيل للمجيء إلى المنطقة، وقد شاءت هي، أن تدق نفسها كإسفين في منطقة تعادي وجودها. ومن الواضح أن كل دولة، أية دولة، تعتمد في حفاظها على سلامتها، على تهجير أهل البلاد، لا يمكن ان يطلق عليها تعبير الدولة، وليست جديرة بعضوية مجموعة الأمم.

ويقال لنا أيضاً، إن الظروف قد تبدلت، وإن اللاجئين لن يسعدوا بالعودة، وإن الأوضاع في إسرائيل، ليست الآن، كما كانت عليه، عندما غادروا منازلهم. ولا ريب في أن هذا القول مضحك للغاية، لأن المبادئ والحقوق الأساسية لا تتبدل بتبدل الظروف، إذ إن لها طابعاً سرمدياً خالداً. وعندما يُعتدى على الحقوق الإنسانية، لا تكون الذريعة باأن يقال: «إن الأوضاع قد تبدلت». وعندما تنحرف أهداف شرعة الأمم المتحدة، فليس دفاعاً أن نقول، بأن الأوضاع قد تبدلت، قد يؤثّر تبدل الأوضاع على السياسات، ولكنه لا يؤثر قط على المبادئ الأساسية والحقوق الجوهرية. وعلينا تبعاً لذلك، أن لا نحاول تحت ستار هذه الحجة الواهية من تبدل الأوضاع، تبديل ما لا يمكن تبديله قط. وعلينا أن لا نتولى حق الاختيار بالنيابة عن اللاجئين، فهذا الاختيار من حقهم، كما هو من حقكم.

وإذا ما انتقلنا الآن، إلى الإجراءات اللازمة لتنفيذ العودة، فإن علي أن أسارع بالوصول إلى النتائج، من دون البحث في أية مقدمات:

ولا ريب في أن الحقيقة المرتّجة التي تدعو إلى الأسف، هي أن الأمم المتحدة مع

الوضع الدولي السائد لم تتمكن من التصرف بمشكلة اللاجئين. ولا ريب أيضاً في أن العرض الذي تقدمت به إليكم، والذي رسمت فيه خطوط العمل الذي قامت به الأمم المتحدة والهيئات التابعة لها، يقيم الدليل على عجز الأمم المتحدة عن تنفيذ مقرراتها.

ويبدو أن الأمم المتحدة، عند مواجهتها المشاكل الدولية، تتخذ موقف المراقب السلبي الذي لا يعمل شيئاً، إلا إذا تعرض السلام للخطر. وبدأت الدول الصغرى في العالم ترى، أن العالم لا ينظر إليها نظرة جدية، إلا إذا أقدمت على تنفيذ القانون بيدها. لأن الأمم المتحدة لا تتحرك، لتعمل، إلا إذا وجد خطر الحرب. وهذا هو الانطباع العام الذي تركته الأمم المتحدة رغم ما فيه من خطورة، في الرأي العام العالمي، بسبب تقاعسها عن العمل وسلبيتها.

وهكذا بدأنا نصل إلى الاستنتاج، بأنه ما دامت الظروف الراهنة سائدة، فإن حل مشكلة اللاجئين، يجب أن يتم البحث عنه خارج نطاق إجراءات الأمم المتحدة المألوفة، فقد استنفدت الأمم المتحدة، جميع إجراءاتها والتسهيلات المتيسرة لها، بما في ضمنها الوساطة والتوفيق. ولذا يجب أن تظل الأمم المتحدة منبراً، بينما تتخذ إجراءات التنفيذ في الوقت نفسه خارج نطاقها. ولما كانت الأمم المتحدة، عاجزة عن اتخاذ إجراءات جماعية، لضمان التنفيذ، فإن المشكلة تتوقف على اتخاذ عقوبات من جانب واحد ضد إسرائيل، ولا يتعارض هذا الإجراء مع شرعة الأمم المتحدة. ذلك أن من مقومات السيادة للدول ان تفرض أية عقوبات مشروعة من جانب واحد لمواجهة أي موقف دولي. وقد يكون هذا أكثر انطباقاً، على قضية اللاجئين خاصة، إذ إن إجراءات التنفيذ، بصدد القضية، تختلف باختلاف الدول: فقد تلجأ دولة معينة إلى تطبيق إجراء ما، لكن طبيعة هذا الإجراء قد لا تصلح للتطبيق في دولة أخرى.

وهكذا فإن هذا الافتقار إلى الانسجام، وتنوع العقوبات يتطلبان أعمالاً من جانب واحد. وبالطبع فإن هذه الطريقة حديثة عهد، بالنسبة إلى الأمم المتحدة، ولكن لها كل ما يبررها، وفي وسعنا أن نجعل منها سابقة لإجراءات مماثلة في المستقبل، لمعالجة المشاكل ذات الصبغة الخاصة، ولا سيما أن هذا الإجراء لا يتعارض مع نصوص شرعة الأمم المتحدة وروحها.

ولهذه الأسباب، فإنني أتقدم الآن باقتراح، يتضمن العقوبات التي أرى تطبيقها، بالنسبة إلى قضية اللاجئين. ولا يقصد من هذا الاقتراح إجراء التصويت

عليه، بل نقله عن طريق الممثلين المحترمين في هذه اللجنة إلى حكوماتهم، لدرسه وتنفيذه. والإجراءات التي نقترحها هي كما يلي:

١ ـ لما كانت الصهيونية، في مفهومها وسياستها وإجراءاتها، حركة توسعية وعدوانية، فمن الواجب اعتبارها حركة غير مشروعة، وحل جميع منظماتها، وتحويل أموالها إلى المؤسسات الخيرية اليهودية.

٢ ـ ولما كانت الهجرة اليهودية الجماعية، هي رأس رمح الصهيونية، لتحقيق خططها في العدوان والتوسع، فمن الواجب منعها، لإزالة سبب رئيسي من أسباب تهديد السلام والأمن.

٣ ـ يجب وقف المعونة الاقتصادية إلى إسرائيل، من فنية ومالية، وكذلك وقف الحملات لجمع الأموال لها، سواء أكانت على شكل قروض أم إعانات. فهذا الفيض، من القروض والمنح والإعانات لإسرائيل، لا يخدم قضية السلام، وليست الغاية منه أيضاً، وبصورة رئيسية، تنفيذ المشاريع الإنسانية أو الاقتصادية. إنه يرمي فقط إلى تغذية العدوان، ومدّ التوسع بالوقود، وتشجيع التحدي لحقوق اللاجئين الشرعية.

هذه هي الإجراءات التي نعتقد حقاً، أنها الحل لموضوع التنفيذ. وإذا قُبِلت هذه الاقتراحات، فإن الإجراءات، ستحمل إسرائيل على الركوع على عتبة الأمم المتحدة، وإظهار الطاعة العمياء لإرادة الهيئة الدولية. واقتراحنا هذا المتعلق بإجراءات التنفيذ، نوجهه إلى جميع دول العالم، ما كان منها عضواً في الأمم المتحدة أو لم يكن.

ويجب علي أن أوضح تماماً، في الختام، يا سيدي الرئيس، بأن الامتناع عن تنفيذ هذه الإجراءات، لسبب أو لآخر لا يترك قضية اللاجئين معلقة في الهواء. وبالطبع، سنشعر بفضل كل دولة، تتقبل هذه الإجراءات، جميعها أو بعضها، ولا ريب في أن قبولها، سيكون خدمة جلّى لقضية السلام، وأساساً متيناً للصداقة الوثيقة مع الدول العربية وحكوماتها وشعبها. أما إذا لم نحصل على مثل هذا التأييد، فإن مشكلة اللاجئين، ستظل سائرة في طريقها نحو الحل الطبيعي.

إن القومية العربية، هي القوة المطلقة، التي ستحقق أهدافها، ونحن عازمون، كل العزم، على تطهير الوطن العربي من كل أثر للاستعمار، مهما يكن، ونحن ما زلنا في الطريق، ولكننا نقترب شيئاً فشيئاً من أهدافنا. وها هي جميع القلاع، التي خلّفتها القوات الاستعمارية المنهزمة، تتهاوى واحدة إثر أخرى، والصهيونية ليست مستثناة من ذلك. إنها ستستسلم أيضاً، وسيعود اللاجئون إلى وطنهم، كما أن وطنهم سيعود إليهم.

ثانياً: بيان عن موضوع التعويضات

خطاب واحد، ألقي في جلستنا بالأمس، جعل من هذه الجلسة تمريناً دائماً لطبيعة مستمرة. فقد أظهر هذا الخطاب، كالمعتاد، التحدي المألوف، مستخدماً عين الحجج الدفاعية، إنها القصة نفسها، يعاد سردها في كل عام، وتتكرر تلاوتها في كل دورة، ولا شيء جديداً فيها، إلا الدفاع المتكرر عن التحدي المستمر. وقد لا يكون الواحد منكم في حاجة إلى السؤال عن ذلك الخطاب، وأيها كان، إذ إن في وسعه التخمين من دون أن يخطئ، فالخطاب نفسه يفصح عن هويته، إنه خطاب مندوب إسرائيل.

وستتاح لي الفرصة في مرحلة متأخرة من النقاش، أن أدحض البيان الإسرائيلي في لبابه، وأن أفند مواده، واحدة إثر أخرى، وحججه الواحدة تلو الثانية. فقد اختارت إسرائيل، أن تتحدى الأمم المتحدة، وأن تستنكر شرعتها، وأن تشكك في صلاحيتها، وتعطل قراراتها. ولن نترك هذا البيان الإسرائيلي من دون رد ومن دون دحض، وسنظهر أن قواعد المندوب الإسرائيلي الجدلية لا أساس لها، وأن حججه تفتقر إلى المنطق، وإلى الإقناع والقوة، وأن قواعده لا قواعد لها، وأن مقتطفاته من قرارات الأمم المتحدة ليست إلا مغالطات وأضاليل، وأن ترديده للبيانات التي ألقاها ممثلو الأمم المتحدة، إنما اختار تجزئتها من أصولها، فغدت لا تعدو المغالطات، وأن جماع بيانه، ليس إلا قلباً لمفاهيم القانون، والحقيقة والمبادئ.

وسأحاول أن أعرض عليكم، كل ذلك، في الوقت المناسب، أثناء مناقشاتنا. ولكنني أرى، أن أحصر نفسي في هذه المرحلة، في نقطة إيضاحية، أثق تمام الثقة بأنها ستساعد على شرح موقف العرب من موضوع التعويضات. وكان في مكنتي طلب الكلمة بالأمس، لأبيّن موقفنا من هذا الموضوع، ولكنني آثرت عدم التسرع، في رد الفعل على البيان الإسرائيلي، مفسحاً للجنة المجال، للتفكير فيه ليلة واحدة. وقد أحس زميلنا المحترم، مندوب بيرو، بالفعل بالحاجة إلى التفكير في الموضوع، بهدوء، وتريّث، وله الحق في ذلك كل الحق، وإننا لنفهم موقفه كل الفهم، إذ إن إسرائيل بعد أن نامت على قضية التعويضات أحد عشر عاماً، جاءتنا الآن بإعلان عنها، وهذا مما يحمل كل إنسان على التساؤل، والرغبة في الفهم.

وأشعر لذا بضرورة الكشف عن الدعائم، التي يستند إليها الإعلان الإسرائيلي. ولكن علينا قبل الشروع في دراسة هذا الإعلان، أن نتذكر من جديد قرارات الأمم المتحدة، بهذا الصدد، ولن أحاول تحليل البيان الإسرائيلي، في ضوء وجهات نظرنا، أو في ضوء القواعد التي يقوم عليها موقفنا، أو حتى في ضوء

الأسس التي يقوم عليها تاريخ تحدّي إسرائيل، طيلة أحد عشر عاماً، بل سأقتصر على دراسة البيان في ضوء القواعد التي يقوم عليها قرار الأمم المتحدة نفسه. فماذا يقول ذلك القرار؟ وما هو نص فقرته الثانية؟إنني أستميح صبركم العذر، وأسمح لنفسي بتلاوته من جديد. لقد قرأناه المرة تلو المرة طيلة أحد عشر عاماً، ويبدو لنا أن بيان إسرائيل يطلب إلينا إعادة قراءته اليوم. وها نحن نلبي هذا الطلب. تقول الفقرة الثانية ما نصه:

«إن الجمعية العمومية. . .

«تقرر أنه بالنسبة إلى اللاجئين الراغبين في العودة إلى بيوتهم، والعيش بأمان وسلام مع جيرانهم. . .».

وها أنا أعيد تلاوة الكلمات الخمس: «والعيش بأمان وسلام مع جيرانهم»، فقد احتجت إسرائيل في جلستنا الأخيرة، بأنني تجاهلت قراءة هذه الكلمات الخمس وكأنها الوصايا العشر. حسناً، لقد أخطأت، وكأي إنسان كان يقرأ تلك الفقرة عشرات المرات، طيلة الأحد عشر عاماً المنصرمة من دورات الأمم المتحدة، فإن من المنتظر أن يحذف بعض الكلمات. وقد لا يكون من المحزن، أن نحذف بعض الكلمات، ولكن من المحزن حقاً، أن لا نطبق تلك الكلمات وأن لا ننفذها. وقد احتجت إسرائيل بأني حذفت تلك الكلمات، وأنني غالطت في قراءة القرارات، فدعتني بذلك، إلى إعادة تلاوتها كما أقرتها الأمم المتحدة. ووقعت تحت الانطباع، بأنني لو قرأت القرار، بالصورة الصحيحة، فإن إسرائيل ستكون آنذاك مستعدة لتنفيذه بعد إدخال هذه الكلمات الخمس فيه. حسناً، فها أنا اقرأ هذه الكلمات الخمس، وأدعو إسرائيل إلى قبول الفقرة الثانية، مع الكلمات الخمس أيضاً.

ونحن لم نأت إلى هنا، لنبحث في الكلمات المحذوفة، بل لنبحث في سلوك الدول الأعضاء، وسيرتها وتصرفها تجاه قرارات الأمم المتحدة.

ولنعد الآن إلى القرار، إنه ينص على ما يلي:

«وهذا التعويض. . .»، وهذا هو الجزء الأهم من الفقرة. . .

«وهذا التعويض، يجب أن يدفع، بالنسبة إلى ممتلكات أولئك، الذين يختارون عدم العودة».

أرجوكم أيها السادة، أن تحفظوا هذه الكلمات، وأن تذكروها.

هذا هو قول الأمم المتحدة الفصل في موضوع التعويض. ولنرَ إذا بسّطنا هذه الكلمات، ما الذي تعنيه حقيقة: إنها تعني أن من الواجب التعويض على هؤلاء

اللاجئين الذين يختارون عدم العودة. وقد جزّأت هذه الفقرة اللاجئين إلى مجموعتين أو فئتين أو طبقتين، إحداهما فئة أولئك الراغبين في العيش بأمان ودعة مع جيرانهم، وهؤلاء يجب أن يعودوا.

أما الفئة الثانية فهي فئة أولئك الذين لا يرغبون في العودة والعيش بأمان ودعة مع جيرانهم، وهؤلاء يجب أن يعوّض عليهم. إنهما فئتان منفصلتان، لهما علاجان منفصلان وواضحان وحلّان منفصلان وواضحان أيضاً، لا يتجاوز أحدهما على الآخر، ولا ينسخه. ومن الواجب تطبيق كل من الحلين على حدة، وبصورة منفصلة وواضحة، بالنسبة إلى الطبقة أو المجموعة أو الفئة، التي نشدت حقوقها الخاصة، عن طريق تنفيذ تلك الفقرة من قرار الأمم المتحدة.

وهكذا فإن الأمر موكول، بصورة رئيسية، ومبدئية، إلى اختيار اللاجئ نفسه، إنه حقه، وإن له أن يمارس هذا الحق. فلا تعقيد في القرار، ولا لبس فعندما يختار اللاجئ عدم العودة، فإن حقه في التعويض يصبح سارياً على الفور، ومن الواجب تقدير ممتلكاته فوراً، ودفع التعويض إليه. إنها عملية بسيطة، لا ذيول لها، ولا تعتمد على أي شروط مسبقة، أو تحفظات من أي نوع أو صورة، ولا تتأثر بأية ظروف مهما كان وصفها.

أما موضوع السلام في الشرق الأوسط، وأود أن أجازف فأقول، بأنه سلام العالم بأسره، فلا مساس له مطلقاً، بالنسبة إلى التعويضات، وإلى حق كل لاجئ فرد، في ممارسة حقه في التعويض. العلاقات بين إسرائيل والدول العربية ليست عاملاً في هذا الموضوع، وحتى نيات اللاجئين الطيبة، ليست بذات صلة، أو علاقة. ولو استخدمنا عبارات القرار نفسه لتبين لنا، أن اللاجئ الذي لا يرغب في العودة، ولا يرغب في العيش بأمان ودعة مع جيرانه، والذي لا يملك نيات سلمية، بل أسوأ النيات وأكثرها شيطانية، هو الذي مُنح حق الاختيار، بموجب قرار الأمم المتحدة، لينال التعويض، أما الغوص، بحثاً عن دوافعه، وهذا أمر لا يتيسر إلا للشيطان نفسه، فموضوع ينطبق على فئة اللاجئين الذين يرغبون في العودة. وقد يجوز التساؤل عن اللاجئ الراغب في العودة «وعما إذا كانت له نيات سلمية تضمن السماح له بالعودة».

أما بالنسبة إلى فئة الراغبين في التعويض، فإن من حق كل لاجئ، حتى ولو كانت دوافعه ونياته من أسوأ ما يكون، أن يأخذ ممتلكاته، فالمجرمون أنفسهم ذوو لهم حق في أملاكهم، ولا تنتزع منهم. وهكذا، فسواء أكانت النيات طيبة أو سيئة، فمن حق اللاجئين ممارسة حقهم في التعويض، فهو الاختيار الذي أرادوه. وكُل ما

يطلب إلى اللاجئ قوله، على الصورة التي يختارها من تعبير: (أنا لا أريد العودة، ولا أريد العيش بسلام مع جيراني، أريد التعويض». وهذا كل ما يطلب من تلك الفئة من اللاجئين، وأعتقد أن في قولي هذا أكثر من الكفاية.

وعلى إسرائيل، إذن، أن تدفع، أو ترغم على الدفع. هذا هو قرار الأمم المتحدة، وليس في وسع أية بلاغة، مهما كان شأنها، أن تضيف شيئاً، أو تنقص شيئاً، من المبدأ الذي أعلنه قرار الجمعية العامة، وهو عين القرار الذي تأيّد طيلة الأحد عشر عاماً التالية.

وحتى لو تركنا قرارات الجمعية العامة جانباً، فإن من حق كلّ إنسان أن يحصل على التعويضات عن ممتلكاته، ولا يمكن بأية حالة من الأحوال، أن تنزع مُلْكيتها منه من دون تعويض. وحتى قرارات نزع المُلْكية، التي تلجأ إليها الدول أحياناً، والتي تعتبر جزءاً من سيادتها، لا يمكن أن تتخذ إلا بعد التعويض اللائق والمناسب على أصحاب الأملاك المنتزعة، ولا يمكن أبداً أن تتم هذه العملية من دون أية تعويضات.

ولنبدأ الآن، برؤية ما احتواه البيان الإسرائيلي أمس من عروض للتعويض. وأود ان أتلو عليكم البيان الإسرائيلي وهذا نصه:

«إن الحل الأساسي لمشكلة اللاجئين يقوم في إدماجهم في البلاد التي كانوا يعيشون فيها خلال الحقبة الأخيرة، حيث يحيون جنباً إلى جنب مع أبناء عمومتهم». هذا هو المخطط العام لحل مشكلة اللاجئين، كما يضعه البيان الإسرائيلي، وهو يقضي بإدماج اللاجئين كلياً مع أبناء عمومتهم في البلاد التي يقيمون فيها. ويمضي البيان فيقول:

«وإذا نفذ فعلاً هذا الحل عن طريق الإدماج. وإذا. . .» وهنا يردد البيان كلمة إذا، وهي كلمة صغيرة رقيقة تتألف من حروف قليلة، ولكنها تنطوي على أهمية خطيرة. «وإذا توافرت المساعدة الدولية التي عرضت في عام ١٩٥٥، فإن إسرائيل تكون مستعدة لدفع التعويضات، حتى قبل الوصول إلى تسوية سلمية نهائية، أو قبل حل أي من المشاكل البارزة الأخرى».

وثمة شرط آخر، وهنا نسرد فقرة أخرى، إذ يمضي البيان فيقول. . .

«ونحن على استعداد الآن، لتصوّر تسوية لتعهدنا بالتعويض، حتى قبل تسوية أية قضية بارزة أخرى شريطة أن. . . «والكلمة المستعملة هنا لم تكن «إذا» وإنما استعيض عنها بكلمة أخرى أكثر حروفاً وهي «شريطة أن». . . «يتم تنفيذ حل جذري لمشكلة اللاجئين بصورة فعالة».

وهناك شرط ثالث في البيان، فقد جاء فيه ما نصه:

«وعند تحديد مستوى التعويضات التي يطلب إلى إسرائيل دفعها، يجب ان تؤخذ بعين الاعتبار، مطالب مواطني إسرائيل، الذين يحق لهم التعويض على الممتلكات التي تركوها في البلاد العربية».

ونحن مدينون لإسرائيل بالفضل، لأنها لم تجعل التعويضات مشروطة بدفع ما للإسرائيليين من مطالب عند العهد النازي، بل حصرت اشتراطها، في ادعاءاتهم، بالنسبة إلى ممتلكاتهم في البلاد العربية.

ومن السهل قراءة هذا البيان الإسرائيلي، كما أن من السهل تفهّمه. فكل ما فيه واضح كل الوضوح، سواء ما ظهر منه أو بطن. فإسرائيل على استعداد لدفع التعويضات شريطة أن يتم إدماج جميع اللاجئين في البلاد التي يقيمون فيها. وإسرائيل على استعداد لدفع التعويضات، إذا توافرت لديها المساعدات الدولية التي عرضت عليها في عام ١٩٥٥. وإسرائيل على أهبة لدفع التعويضات إذا جرى التعويض على المواطنين الإسرائيليين الذين هاجروا من البلاد العربية. وهكذا فقد وضعت إسرائيل ثلاثة شروط لدفع التعويضات، وهي شروط لم ينطو عليها قرار عام ١٩٤٨، أو أي قرار آخر تلاه، اتخذته هذه الجمعية العامة. إنه من الواجب التعويض على اللاجئ سواء اندمج في حياة البلاد التي يقيم فيها أو لم يندمج. وإذا ما تسلم اللاجئ تعويضه، فهو حر في أن يفعل به ما يشاء، إنه سيد نفسه، وليس من شأن إنسان ان يتدخل في شؤونه. وعلينا أن لا نربط بين اللاجئين الذين يختارون العودة، وبين أولئك الذين لا يختارونها. إنهما فئتان مختلفتان، ومجموعتان متباينتان، وطبقتان متغايرتان. ومن الواجب معاملة كل فئة منهما بطريقة تغاير الطريقة التي تعامل بها الأخرى: فالفئة التي تختار العودة يجب أن تعود، والفئة التي تختار التعويض، يجب أن يعوض عليها.

ولكن إسرائيل غير مستعدة لدفع التعويضات، إلا إذا تم إدماج جميع اللاجئين، وبموجب هذا البيان، يتضح أن ليست هناك من عودة لأي لاجئ، إذ من الواجب أوّلاً دمج جميع اللاجئين، وبعد أن يتم هذا الدمج، فقط، سيجري التعويض عليهم. وهذا يعني إرغامهم على الاندماج. أي إن الإذعان للاندماج شرط للحصول على التعويض، وعليهم أن يتخلوا عن حقهم في العودة كي يحصلوا على التعويض. وهكذا فإن إسرائيل قد تنكرت للعودة، وجعلت من التعويض العلاج الوحيد المتيسر للاجئ، دون أن تترك له خياراً آخر، على الرغم من أن قرار الأمم المتحدة، قد أعطى اللاجئ الخيار، فمن حقه أن يختار، وهو وحده صاحب هذا الحق.

ثمّ، وهذا أمر بالغ الأهمية، اعتبرت إسرائيل قضية التعويض أمراً جماعياً، لا فردياً، وعاملت اللاجئين لا على أساس أنهم أشخاص وأفراد، بل على أساس أنهم حشد كبير. إنها صفقة بالجملة: أسكنوا حيث أنتم، جميعاً! ومثل هذه الصفقة لا تستحق منا، هنا في الأمم المتحدة، الدرس والعناية. إن مكانها اللائق بها عالم الغاب، المليء بقطعان الحيوانات، وجماعات الوحوش، التي يمكن أن تعامل على أساس أنها جماعات بالجملة. ولا موضع لمثل هذه الاقتراحات المعوجّة في مكان كالندوة الدولية.

وليست هذه هي النهاية: فإسرائيل تضع شرطاً آخر، لدفع التعويض، وهو أن تتوافر لها المساعدات الدولية التي عرضت عليها في عام ١٩٥٥. ولقد كانت إسرائيل حقاً متواضعة وخجولة للغاية، في وضع هذا الشرط، فهي لم تذكّر اللجنة بتلك المساعدة الدولية. وإني أترك للمندوب الإسرائيلي، بأن يتخلى عن حياء إسرائيل، وأن يوضح للجنة ذلك الاقتراح. فما هي تلك المساعدة الدولية؟ ومن سيقدمها؟ وما هي الطريقة في دفعها؟ وإلى من ستدفع؟ هذه جميعها أسئلة، لا أريد إزعاجكم بالرد عليها، إنها مجرد أسلوب من أساليب إسرائيل، بل هي مناورة نموذجية من مناوراتها. فقد سارت إسرائيل، منذ قيامها، بصورة دائمة ومستمرة، على مثل هذا الإجراء، وهو أن تأخذ ما تستطيع أخذه، وأن تعمل ما تريد عمله، وأن تحمل الآخرين على الدفع. لقد أرادت إسرائيل أن تقوم، وكان على الأمم المتحدة أن تنشئها.

إن إسرائيل غير قابلة للحياة، وعلى المجتمع الدولي أن يساعدها على العيش. وإسرائيل إسفين، دقّ في عالم معادٍ لها، وعلى العالم أن يدافع عنها. وإسرائيل تطرد اللاجئين من بيوتهم، وعلى العالم بأسره أن يتولى إطعامهم. وتغتصب إسرائيل أملاك اللاجئين، وها نحن نسمع الآن بوجوب توافر المساعدة الدولية لمساعدة إسرائيل على دفع التعويضات. هذا هو الأسلوب الذي خبرناه منذ عام ١٩٤٨: يجب أن يعمل كل شيء لإسرائيل، فهي تريد أن تفعل كل شيء لتحصل على كل شيء وتغتصب كل شيء، وعلى المجتمع الدولي، وفقاً لأهواء إسرائيل ورغباتها، أن يصلح الأمور، وأن يعوض عن الأضرار. هذه هي طبيعة إسرائيل، ولا شيء آخر غير إسرائيل.

ومع ذلك، فثمة شرط ثالث في الإعلان الإسرائيلي، هو ما وصفه البيان الإسرائيلي، مستخدماً نفس كلماته وعباراتها، بمطالب الرعايا الإسرائيليين، في التعويض على ممتلكاتهم في البلاد العربية.

ولا أود الخوض في أهلية هذا الموضوع مطلقاً، لأنه يتناول عدداً من المواضيع. ولكن هل هؤلاء الإسرائيليون، لاجئون حقاً؟

هذا هو السؤال الأول، وهل أخرج هؤلاء الإسرائيليون من بيوتهم؟ هذا هو السؤال الثاني. وكيف نزعت من هؤلاء الناس ممتلكاتهم؟ وما هي هذه الممتلكات؟ إنها مجموعة من الأسئلة يمكن أن تثار، وليس في نيتي أن أجيب عنها بأية صورة من الصور. إن الموضوع، وهذا هو المهم، ليس من المشاكل المعروضة على الأمم المتحدة، لأنه لم يدرج قط على جدول أعمالنا، ولم يدر حوله أي بحث في أية هيئة من الهيئات التابعة للأمم المتحدة، كما لم يُتخذ بصدده أي قرار أو أي جزء من قرار. إنه ادعاء فقط ورد في بيان ممثل إسرائيل.

ولندرس الناحية الأخرى، من الجانب الثاني: فالتعويض على اللاجئين من المشاكل التي تواجهها الأمم المتحدة، وقد جرى درسها والنقاش حولها، والبحث فيها، واتخاذ القرارات بشأنها. واجتازت جميع مراحل الجدال والنقاش والإقرار، وأصبحت كما يسمونه، قراراً ملزماً، وإسرائيل هي المدينة بموجب هذا القرار، وفقاً للعرف القانوني المعتاد، في قضايا الديون الفردية، إنه قرار بإيفاء الدين المستحق للاجئين، وإسرائيل هي المدين الذي أدانه القرار.

والآن، يجيء هذا المدين، وهو إسرائيل، فيحاول التستر وراء شروط، لم تقرها الأمم المتحدة مطلقاً، والاختفاء وراء ادعاءات، لم تسمع بها الأمم المتحدة من قبل. وهكذا تقف إسرائيل في بيانها، معارضة لقرار الأمم المتحدة في نصه وروحه. وأود أن أؤكد من جديد، بأن بيان التعويضات هذا لا يعرض أية تعويضات، بل إنه إعلان قصد منه طمس موضوع التعويضات، وإدراج قائمة طويلة من الشروط، التي تقضي على التعويضات في مفهومها ومبادئها، وهي بالتالي وسيلة مقصودة للتخلص من دفع التعويضات.

ومن هذا يتضح أن الإعلان الإسرائيلي لا يعرض أية تعويضات. وهو لا يعرض في الحقيقة أي شيء يستحق من اللجنة الدراسة أو البحث، إذ إن إسرائيل ما زالت صامدة كالجلمود، ضد أية عودة وأية تعويضات.

ومع ذلك، عليّ أن لا أترك اللجنة من دون أن أحدّد لها طريق الخلاص من هذا العناد والصمود: فقد قيل في هذه اللجنة، إن من الواجب اتخاذ إجراء لمصلحة اللاجئين هذا العام. وقد استخدمت البلاغة في منتهاها، عند تقديم الاقتراح بوجوب عمل شيء للاجئين هذا العام، وأن إغاثة اللاجئين يجب ان تنتهي في أسرع وقت ممكن، وكان هذا هو الاقتراح الرئيسي الذي تقدمت به وفود معينة. ونحن بدورنا،

لا نرى شيئاً أكرم على اللاجئين، وأشرف، بل وأدعى إلى السرور من ان تتخلص الهيئة الدولية من هذا العبء. ولكنكم تدفعون، يا سادتي، ثمن عصيان إسرائيل وتكاليفه، وإذا أوقفتم أعمال وكالة الأمم المتحدة، فإنكم تفرضون بذلك العقوبة على اللاجئين لا على المسيئين. وهذه هي النتيجة، إذا توطدت أقدام تلك الفكرة وسمح لجذورها بالتأصل في الأمم المتحدة. لأنكم إذا كنتم ستقررون وقف أعمال الوكالة فإنكم بذلك تفرضون العقوبة على الأبرياء، وأعني بهم اللاجئين. بينما يجب أن تحل العقوبة بالمسيء، قبل غيره. وإذا كانت إحدى الدول الأعضاء، تتذمر من استمرار إسهامها في التبرع للوكالة، فإن شكواها يجب أن تتجه ضد موقف العصيان الذي اتخذته إسرائيل، وهو السبب الرئيسي في استمرار أعمال الغوث التي تتطلب إسهام الدول المتبرعة.

ولا ريب عندي في أن اللاجئين أنفسهم سيكونون أول من يرحب بذلك اليوم الذي يتخلصون فيه، وأقول يتخلصون فيه مع احترامي للدول المسهمة، من الاستجداء الخُلقي، الذي تنطوي عليه الإغاثة. ويبدو أننا نفهم تماماً لماذا أعربت بعض الوفود عن رغبتها في عمل شيء. أجل إننا نريد بدرونا عمل شيء، ونريد أن نساعدكم، على أن تعملوا شيئاً. ولكننا واثقون من شيء واحد فقط، فالدراسة، التي يقوم بها فرد أو جماعة، قد لا تقودنا إلى أي مكان، بل إنها قد تكون خطرة، وخطرة جداً، إذ سنقاومها. فليس في المشكلة ما يتطلب الدرس. ولنكن صريحين جداً، وجديين في معالجتنا للأمور، هل ثمة شيء يجب أن يدرس في هذه المشكلة؟ لقد تم درس كل شيء، ولم يبق هناك ما يتطلب التمحيص والدراسة. وقد قلب كل حجر، للبحث عما تحته، كما سُبر غوْر كل طريق.

أية دراسة نتحدث عنها الآن؟ لقد مضى أحد عشر عاماً من المعلومات والتقارير والمناقشات في الأمم المتحدة ولجانها مع وجود تقارير الوكالة المستمرة. ومع ذلك، نأتي الآن، وبعد مضي هذه السنوات الإحدى عشرة، ونقول إننا بحاجة إلى درس مشكلة قد درست في عهد الانتداب، من قبل الدولة المنتدبة، عن طريق ما يربو على العشرين لجنة من برلمانية وغير برلمانية. ولا ريب في أن زميلي ممثل المملكة المتحدة، الذي، أراه أمامي الآن سيشهد إلى جانبي في هذه النقطة بالذات، فقد كانت المشكلة دائماً موضع الدراسة المستمرة والمتواصلة، الدراسة الدقيقة المستفيضة، التي لا تترك شيئاً من دون بحث أو تمحيص، فأي شيء نريد أن ندرسه الآن؟وما الذي بقي علينا أن ندرسه؟

إن المشكلة لا تشكو نقصاً في الدراسة. ولماذا نلجأ إلى مثل هذه الذرائع والمبررات؟ إننا لا نشكو من افتقار إلى المعلومات، فهناك فيض منها، يغوص فيه هذا

الموضوع المدرج على جدول الأعمال كل عام. لكن المشكلة تشكو، ولنكن صريحين وجريئين في مواجهة الحقيقة، من الافتقار إلى العمل، بل من الجمود والسلبية، والحاجة إلى الشجاعة. ومع ذلك، فنحن على استعداد لتقديم عوننا، لعمل أي شيء، حتى ولو كان هذا الشيء في حدود الأقل مما يمكن عمله.

إنكم تريدون من اللاجئين أن يصبحوا متكلين على أنفسهم، ونحن نريد ذلك بالطبع أيضاً. إنكم تريدون إحراز بعض التقدم في هذا الاتجاه، ونحن نريده أيضاً. وانتم تريدون تخفيض عدد اللاجئين الذين يعتمدون على الغوث، وهذا ما نريده نحن أيضاً. إنكم تريدون تخفيض ميزانية الإغاثة بأسرع وقت ممكن، ونحن نريد ذلك أيضاً بكل تأكيد.

وللوصول إلى هذه الأهداف، لدينا اقتراح واحد نقدمه، مجرد اقتراح واحد: إنه الاقتراح الوحيد الذي يمكنه أن يخلص الدول المتبرعة من مسؤولية استمرار الإغاثة. أما هذا الاقتراح، فعلى الرغم من أنني أعرضه الآن بصورة غير رسمية، يمكن تلخيصه بالعبارات المقتضبة التالية:

ليس لدينا من شك في أن المستر لابويس، مدير الوكالة المستقيل، رجل يتمتع بالكثير من الكفاءة والنبل، وقد اعترف بذلك معظم أعضاء الوفود، الذين تحدثوا في اجتماعات اللجنة. وأكاد افترض، أن الآخرين الذين لم يلقوا كلماتهم بعد، سيؤيدون ذلك، إذ إنه قد استحق تقدير جميع الجالسين حول هذه المائدة واحترامهم، بجدارة وكفاءة. وفي وسعنا أن نعهد إليه بمهمة بسيطة، لا سيما أن تجاربه الواسعة، ومعرفته بدقائق المشكلة، تخوّلانه من دون تحفظ، القيام بهذا الواجب.

ولا شأن لهذه المهمة بالدراسة، لأنه لا علاقة لها بالدرس مطلقاً، بل بشيء آخر أكثر من الدرس. إنها مهمة تتعلق بالعمل، وهو عمل رغم ضآلته، ذو أهمية كبيرة.

إنني اقترح أن تقوم الأمم المتحدة بتعيين المستر لابويس، أميناً على ممتلكات اللاجئين، هي خطوة، وإجراء عملي، ولا شأن لها بالدرس مطلقاً، إذ ستكون له الصلاحيات الكافية، لتسلّم ممتلكات اللاجئين، وإدارتها، والعناية بها، وأخيراً وليس آخراً، تلقي عائداتها وأجورها، ودفعها إلى اللاجئين أنفسهم.

فما هي النتيجة النهائية المتوخاة من هذا التعيين؟ إن في وسعنا رؤية هذه النتيجة بقليل من التأكيد والإيجابية: فهناك ألوف من اللاجئين المدونة أسماؤهم الآن في سجلات الوكالة، سيصبحون قادرين على إعالة أنفسهم. وقد يكون في وسع المستر كارفر، في هذه اللحظة بالذات، أن يؤيدني في قولي هذا. وقد تذكرت الآن أحد

هؤلاء اللاجئين، فهو صاحب أملاك في بلاده، تبلغ قيمتها المليون جنيه، ومع ذلك، فهو يعمل الآن مع المستر كارفر، في مقر رئاسة الوكالة كسائق سيارة، أجل سائق سيارة، ليعيل زوجته وأطفاله، ووالدته، وعائلته. هذا الشاب، الذي يملك ثروة تقدر بمليون جنيه في وطنه، قَبل الآن الإذلال ليصبح سائقاً، هناك في مقر رئاسة الوكالة مع المستر كارفر.

وهناك الألوف من اللاجئين، الذين لو دفعت إليهم أجور ممتلكاتهم وعائداتها، فإنهم يصبحون قادرين على إعالة أنفسهم وإعالة إخوانهم وإعالة الكثيرين من رفاقهم اللاجئين. ولو تمّ هذا، لمحيت أسماء الألوف، من بطاقات الحصص، ومخصصات الإغاثة، ولوفّرنا على الممثل الإسرائيلي، الحديث عن زيادة أعداد اللاجئين سنة بعد أخرى. أجل، هذه وسيلة لتخفيض عدد اللاجئين في سجلات الإغاثة وجداولها. أعطوهم وارداتهم، وإيجاراتهم، ودخل ممتلكاتهم، عن طريق الأمين الذين تختاره الأمم المتحدة، وهو المستر لابويس. وإذا ما تم ذلك، فسيتوفر الألوف من المنتجين؛ لا لأنفسهم فحسب، بل لزملائهم اللاجئين الآخرين أيضاً.

وإذا ما دفعت العائدات، أمكن البدء بالعديد من المشاريع، وها نحن نكاد نموت تعطّشاً لإيجاد مشاريع، ونستخدم كل ما في الكون من عبقرية لنرى أيّاً من المشاريع يمكنه ان يؤدي إلى تشغيل اللاجئين. ها هو مشروع أضعه أمامكم، يؤدي إلى خلق مشاريع أخرى، يموّلها اللاجئون أنفسهم، ويديرونها، لمنفعة اللاجئين ليس إلا. فهل ثمة أمر أكثر بعثاً للأمل، ومدعاة للإقناع، وأكثر إنسانية وتواضعاً وعدالة، من أن نطلب إلى الأمم المتحدة، السماح للاجئين الحصول على عائداتهم وإيجارات ممتلكاتهم، ليعيشوا عليها، وليعيلوا غيرهم من فوائدها؟هذا اقتراح بنّاء، إذا كنا حقاً جادين في الحديث عن الواقعية والاقتراحات البناءة.

لماذا نحلّق في سماوات وأجواء من الخيال؟ إنه اقتراح بناء، نستطيع أن نبدأ به، وأن نمضي فيه، لنخفف من غلواء هذه المشكلة العظيمة، ونهوّن من آلام الناس، لا عن طريق الإحسان، بل عن طريق ما يملكونه، وعلى ما يملكونه.

وإذا كان المستر لابويس يعتذر عن قبول هذه المهمة، فقد تكون له دوافعه الخاصة، أو إذا كان ثمة من يعترض عليه، ولكل إنسان الحق في الاعتراض، فسنكون على استعداد دائم لقبول أي شخص، أجل أي شخص، يختاره الأمين العام للأمم المتحدة ليكون أميناً على ممتلكات اللاجئين ومتسلّماً لها. هذا أقل ما يمكننا أن نطلبه من هذه المنظمة، وأنا أضع هذا الاقتراح أمامكم، من دون أية اشتراطات، أو ارتباطات سياسية، وأنا لا اطلب أية اعترافات، أو أي تغيير في المواقف والأوضاع.

ولنترك كل موقف على حاله، وعلى ما هو عليه من عناد وصلابة. وقد قيل إن موضوع العودة مسالة معقدة شائكة. ومع أني لا اعترف بصحة هذا القول، فلنفترض صحته. وقد يقال إن مسألة التعويضات، قضية ضخمة، تنطوي على تعقيدات وذات شعب وفروع مختلفة، فلنفترض صحة هذا القول أيضاً. ولكن ما قولنا في ذهاب المستر لابويس إلى المنطقة، ليتسلم ممتلكات اللاجئين، ويشرف على حساباتها، ويدفع إليهم، رصيد عائداتها، ليبدأوا بهذا الرصيد، حياة مشرقة، حياة كريمة، بل حياة إنسانية. . إننا جميعاً قد مللنا هذه الإعانات واستمرار أعمال الإغاثة. حسناً، هذا سبيل للخلاص منها، وهو سبيل أضعه أمام أولئك الذين يعتقدون حقاً بهذه الشعارات التي ينطقون بها من الإنشائية والواقعية.

ولهذا السبب، فسأترك أمامكم هذا الاقتراح لتدرسوه، أجل لتدرسه اللجنة، ولهذا السبب نفسه، أرى من المناسب أن أتوقف عند هذه النقطة، مترقباً ملاحظاتكم وانطباعاتكم.

ودعونا الآن، نسمع شيئاً من هؤلاء التوّاقين لرؤية شيء يعمل للاجئين في هذا العام، وقد أعطيتكم وسيلة متواضعة وإنسانية ومقبولة، لعمل شيء للاجئين. دعونا نرتفع هذا العام إلى مستوى هذه البيانات الطنانة، التي ندلي بها في هذه اللجنة. وإلى أن يتم ذلك، فسننتظر، وسأنتظر، وسنكون على أتم الاهبة للاستماع.

ثالثاً: المظاهر العامة لمشكلة اللاجئين

أشعر بواجبي في مستهل كلمتي هذه، أن أعرب عن اعتذاري إليكم بمنتهى الجدية والوقار، فأنا أتدخل في هذه المناقشة للمرة الثالثة بحافز الضرورة، لا بدافع الرغبة في التسلية. إذ كيف يمكن الإنسان أن يتسلى بالحديث عن مشكلة تنضح بالأسى، وتنطق بالألم، وتنزف الشقاء. ولكنني طلبت الكلمة، لأسجل الحقائق، أجل الحقائق الصارخة. نعم لقد طلبت الكلمة، لأدحض مغالطات إسرائيل، التي تستفز المشاعر. وكنت في كلمتي الثانية، قد تحديت إسرائيل تحدياً واضحاً معيناً، إذ أكدت أن موقف إسرائيل يخلو من القواعد ويفتقر إلى الأسس: فالحقائق، التي أوردتها إسرائيل، ما هي إلا تشويه وتضليل، والقرارات التي اقتطفت منها ما هي إلا مغالطة مفضوحة، والبيانات التي قلت فقرات منها، ما هي إلا تزوير في التصوير، والمبادئ التي أثارتها، ما هي أخيراً إلا إساءة في التفسير. وقد تكون هذه الاتهامات، يا سيدي، خطيرة حقاً، ولكنني أشعر بواجبي في استرعاء انتباه أعضاء اللجنة إليها.

لكن الأمر الذي يفوقها خطورة، أن توقع المظالم الصارخة وأن تَرْتكب أبشع الآثام الدولية، وأن تأتي بعد ذلك، فتبكي على ضحاياك، وتقذف بالملامة عن جريمتك على أبواب الآخرين. هذا في الحق هو دور إسرائيل في هذه المأساة الإنسانية في غضون الأحد عشر عاماً الأخيرة.

وما أقوله، يا سيدي، ليس بالبدعة أو الأسطورة، إنها تمثيلية حية، قوامها الشقاء وقصائدها التعاسة، وأغانيها أنّات الأطفال والعجزة من الرجال والنساء، من أهل الحضر وأبناء المدن.

وأخشى، يا سيدي الرئيس، أنني إذا أردت الكشف عن تضليل إسرائيل، فإن الحقائق التي أتناولها، ستربو على كل إمكانية. ولو أردت استعراض السلسلة كلها من الأضاليل، لأخذت من وقت اللجنة الزمن الطويل، وأضنيتها بالإسهاب. فقد كفاكم مضايقة ما استمعتم إليه من مزاعم، تدفق بها المندوب الإسرائيلي، ولذا فسأقتصر في حديثي على صورة واحدة تمثل الصور كلها. ولا ريب في أننا نحتاج لتحطيمها كلها إلى معالجة أكثرها تناقضاً مع العقل، ويقيني أن أكثرها تناقضاً مع العقل هي المسؤولية في خلق مشكلة اللاجئين.

لا ريب في أن اللجنة تذكر جيداً أنني تجنبت في البداية الخوض في موضوع المسؤولية، لقد أكدت آنذاك أن هذه النقطة خارجة عن نطاق جدول الأعمال ولا تمتّ بصلة إلى الموضوع، وليس لهذه اللجنة شأن بها. وقد توسع مندوب نيوزيلندة المحترم، في بحث هذه النظرية، بكل مقدرة ومهارة. لكن المندوب الإسرائيلي، عمل جاهداً في الجولة الثانية، على أن يرفع الجريمة عن إسرائيل، وأن يلصق مسؤولية الحرب بالدول العربية، ولم تكن هذه المحاولة من جانبه إلا تضليلاً في تضليل، فالحرب لم تكن إلا من صنع إسرائيل، كما أن إسرائيل لم تكن إلا من صنع الحرب، فلم يكن في وسع إسرائيل أن تقوم إلا بعد حرب، ولو اتبعت الوسائل السلمية، لما ظهرت إسرائيل إلى حيز الوجود.

لقد كانت الحرب ضرورة لإسرائيل، أجل ضرورة معنية. ذلك أن التوصية بخلق إسرائيل قد أعطيت على الرغم من مشيئة أغلبية السكان. ولذا كان من الضروري أن تلجأ إسرائيل إلى الحرب لتقهر إرادة الشعب. لقد أُوصي بخلق إسرائيل في أرض لا تملكها، وكان من المحتوم أن تمضي إلى الحرب لتحتل هذه الأرض، والحرب كانت ضرورة بالنسبة إلى الصهيونية، لأنه حان أخيراً، الوقت المناسب، لتحقيق حلم الدولة اليهودية. وكانت الصهيونية تنتظر فرصة، بل كانت تكاد تموت جوعاً وتذبل حنيناً في سبيل الحصول على فرصة، تختصر فيها الطريق، إلى تحقيق

حلمها. وإني لاستخدم كلمة «اختصار الطريق» لأن الصهيونية قد فشلت حتى عام ١٩٤٧، في إقامة دولة، على الرغم من جهودها طيلة ثلاثين عاماً في شراء الأراضي وتشجيع الهجرة. وقد انتهى الانتداب في عام ١٩٤٨، وكانت البلاد لا تزال عربية في غالبيتها من ناحية عدد السكان وملكية الأراضي. وهكذا وجد الصهاينة أنفسهم أمام معضلة، وكان السؤال الذي واجههم: كيف يمكنهم أن يقيموا الدولة اليهودية. والبديهية هنا حكيمة ومبدئية، فعن طريق السلام لا يمكن إقامة الدولة اليهودية، وكانت الحرب والحرب وحدها، هي الطريق الوحيد لإقامة الدولة اليهودية، ولا يمكن قرار الجمعية العامة بخلق إسرائيل، وحده، أن يخلق إسرائيل. وعليك أن تسحق أولاً مقاومة شعب فلسطين، وأن تجتثّ أفراده من جذورهم، وأن ترهبهم وتلقي في قلوبهم الرعب.

وهكذا غدت العملية العسكرية أمراً لازماً، وقامت إسرائيل، بشن هذه الحملة العسكرية. وليس من الغريب أن نسمع من الكونت برنادوت، في تقريره إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة، عن تقدم مهمته ما يلي بالحرف الواحد: «لم تخلق الدولة اليهودية، في جو من السلام، كما كان من المأمول في قرار التاسع والعشرين من تشرين الثاني/ نوفمبر، بل خُلقت في جو من العنف وسفك الدماء». ولم يكن هذا التقدير من جانب الكونت برنادوت، أمراً صعب المنال، ذلك لأنه ينبع من الطبيعة الحقيقية للمشكلة: فإذا اعتزمت الأقلية، أية أقلية، إقامة دولة، فعليها أولاً أن تزيح من طريقها الأغلبية بقوة الحراب.

وقد يرى البعض في هذا القول استنتاجاً، أو فرضاً، أو تسلسلاً منطقياً، وقد يكون في هذا الاعتبار بعض الحق، ولكن استراتيجية إسرائيل وسياساتها، لم تعد بعد في ملكوت الفرضيات، بل تقف عارية، في وضح النهار، بحيث يستطيع كل إنسان أن يراها، وأن يحكم عليها. وقد قال المستر بن غوريون، في خطاب وجّهه إلى اللجنة المركزية لحزب العمال الإسرائيلي، ما نصه بالحرف الواحد:

«إن قوة السلاح، لا القرارات الشكلية هي التي ستقرر المصير». ولا ريب في أن هذا الإعلان من جانب المستر بن غوريون مهم للغاية. فهو يكشف عن سياسة، بل يزيح الستار عن وجهة نظر وتفكير. وإذا أردنا تفسير عبارة المستر بن غوريون، تبين لنا، أنها لا تعني إلا أن خلق إسرائيل لا يقرر بالقرارات الشكلية، وإنما بقوة السلاح.

ولعل التاريخ الذي قيلت فيه هذه العبارة، على جانب كبير من الأهمية أيضاً. وليس في نيتي أن أحذف تاريخها، بل على العكس، إنني اعتزم لفت نظركم إليه: لقد

قيلت هذه العبارة في الثامن من كانون الثاني/ يناير عام ١٩٤٨. وهذا التاريخ نفسه يقوم دليلاً لا على اعتزام الحرب فحسب، بل على العمل الحربي أيضاً. ويقع هذا التاريخ بعد التقسيم، وقبل ظهور إسرائيل، بل قبل دخول الجيوش العربية بأربعة أشهر. وهكذا يُبدي هذا الاعتراف بقوة، أن الحرب قد صنعت إسرائيل، وأن إسرائيل هي التي خلقت الحرب.

ومع ذلك، يجب يا سيدي الرئيس أن نعرّي ادعاءً إسرائيلياً مزمناً، مرة وإلى الأبد: فقد تحدث الممثل الإسرائيلي حديثاً مسهباً عن دخول الجيوش العربية إلى فلسطين عام ١٩٤٨، ولقد عزف هذا المندوب، اللحن نفسه، برتابة لا تنقطع حقبة كاملة، من دون أن يُدخل عليه أي تحسن، ولم يمتنع عن إثارة هذه النقطة في أية دورة من دورات الأمم المتحدة.

وقد يكون هذا أمراً مفهوماً من ناحية، إذ من دونها لا يبقى أمام المندوب الإسرائيلي ما يقوله، فكيف يمكن له أن يتحدى قضية اللاجئين؟ لا مناص له، إلا بمحاولة بعث نقطة التدخل العربي عام ١٩٤٨، وهذه هي الفكرة المسيطرة عليه منذ ذلك الحين، حتى يومنا هذا، وإسرائيل تحاول المتاجرة بهذه النظرية. وفي هذه الدورة بالذات، عاد المندوب الإسرائيلي من جديد، فأبرز دليله، وليبرهن على التهمة التي وجهها عن التدخل العربي، أخذ يقرأ قصاصات مهلهلة، وتقارير ممزقة، ومقتطفات تالفة. لماذا هذا التعب كله؟ إن في وسعنا تجنيبه كل هذه المشقة: فالتدخل العسكري العربي في الخامس عشر من أيار/ مايو عام ١٩٤٨، حقيقة ثابتة، وليست لك من حاجة لعرض أدلتك. فالتدخل المسلح، حقيقة نعترف بها ونقرّ، وهي حقيقة ظاهرة، وليست بالخفية. يضاف إلى هذا، أن تدخلنا العسكري، قد أبلغ إلى مجلس الأمن، في اللحظة نفسها التي بدأت فيها الجيوش العربية دخول فلسطين.

ولكن لماذا أقدمنا على هذه المغامرة العسكرية؟ وما هي الدوافع لها؟ وما هي أهدافها؟ وما هي أسسها؟ الحرب، على كل حال، لا يمكن أن تفهم إلا في محتواها، والنتيجة ليست في الصراع المسلح، إذ يجب ان يكون في الحرب، أية حرب، فريقان على الأقل. والشيء المهم، بل الشيء الحقيقي، هو خلفية هذه الحرب، أجل خلفيتها الحقيقية. الدافع والهدف، هما اللذان يقرران طبيعة الحرب، الحرب في معناها المطلق، لعنة، مقيتة، ولكنها في حالة الدفاع، حق، بل حق مشروع ومقدس، إنها واجب، وواجب مقدس. ولنتوقف هنيهة هنا، لنقرر طبيعة هذا التدخل المسلح الذي أقدمت عليه الجيوش العربية.

إن الحقيقية الواقعة، يا سيدي الرئيس، أن الحرب كانت قائمة في فلسطين قبل

سنوات عدة من دخول الجيوش العربية إلى أرضها، فقد كانت فلسطين ميداناً لحرب، أطلق الصهاينة عليها اسم «حرب التحرير». وسواء أكان هناك تحرير أو لم يكن، فقد كانت ثمة حرب شنتها الجيوش الصهيونية على الجيش البريطاني في فلسطين. وكانت هذه الحرب موجهة أيضاً ضد مدن العرب وقراهم، وكان عنصر «التحرير» الوحيد في هذه الحرب، أنها كانت متحررة من قوانين الحرب وشجاعتها.

وقد بدأت الحرب، يا سيدي الرئيس، عام ١٩٣٩، عندما أعلن الكتاب الأبيض البريطاني سياسة بريطانيّة ترمي إلى إقامة حكومة فلسطينية، لا هي باليهودية ولا بالعربية. وكان هذا الكتاب بمثابة شرارة البلقان التي أدت إلى الحرب، فقد أعلن الصهيونيون في فلسطين، وخارجها، الحرب على هذه السياسة؛ وكانت تلك الحرب، أكثر من مجرد حرب سياسية. وقد شنت القوى الصهيونية، بين عامي ١٩٣٩ و١٩٤٨، الحرب في جميع الجبهات، وتمثلت في فلسطين في شكل حملة من عصيان القوانين والإرهاب وإطلاق النار والدمار، وكانت في خارجها ممثلة في حملة للتسلل الجماعي غير المشروع والهجرة. وكانت في العالم الغربي، هجوماً سياسياً لا مثيل له في العنف، والشدة.

وقد بدأت جميع هذه العمليات، في السنوات المرهقة من الحرب العالمية الثانية، وعلى الرغم من هذه الحرب، فقد أطلق بن غوريون صيحة القتال عندما قال: «سنحارب الكتاب الأبيض، وكأن الحرب ليست دائرة» وهنا في نيويورك، وفي برنامج بلتيمور لعام ١٩٤٢ نسبة إلى فندق بلتيمور، حيث عقد المؤتمر الصهيوني العالمي، تقرّر أن تكون فلسطين بأسرها، دولة يهودية لها جيشها وعلمها. وقد تم إعداد العمل، وتنظيم الجيش، وظلت الدولة اليهودية تنتظر، وأخذت الهاغانا والإرغون واشتيرن، تؤلف القوة الرئيسية في الجيش الصهيوني في فلسطين، وأود أن ألفت انتباهكم، إلى أن هذا الجيش غير النظامي، قد تم إعداده وتدريبه وتجهيزه، في وقت كانت البلاد فيه لا تزال، تحت إدارة الدولة البريطانية المنتدبة.

وقد تكون هذه الحقائق مدعاة للاستغراب، ولكن أرجو أن لا تشكوا في صحتها. ولكي أبدد دهشتكم فإنني أدعوكم لتلاوة ما جاء في التقرير الرسمي الذي قدمته لجنة التحقيق التي أوفدتها إلى فلسطين عام ١٩٤٦ كل من المملكة المتحدة والولايات المتحدة. وها أنا أضع أمام أعينكم، الأحداث المهمة التي تناولتها تقارير اللجنة. قالت اللجنة:

«إن فلسطين ثكنة مسلحة»، «لقد انتعشت من جديد حركة الهجرة غير المشروعة، بعد انتهاء الحرب»، «من الظواهر المشؤومة في السنوات الأخيرة، تطور

قوات عسكرية غير مشروعة على نطاق كبير».. «تسمى المنظمة العامة بالهاغانا، وهي قوة منظمة تمام التنظيم تحت إشراف مركزي موحد، ولها قيادات إقليمية فرعية... وكانت تأتي بالسلاح طيلة سنوات طويلة». ووصف جزء آخر من التقرير الهاغانا بأنها: «منظمة عسكرية يربو عدد أفرادها على الستين ألفاً.. وهي حسنة التسلح، وجيدة التنظيم، وتشرف على جهاز اذاعتها السري الخاص بها». وليست هذه الجمل التي أوردتها أنباء صحفية، بل حقائق عثرت عليها اللجنة وأعلنتها بعد تحقيق وافر قامت به في المنطقة بنفسها.

ويتحدث التقرير عن موضوع الأمن العام فيقول: «جاءت التهديدات المباشرة للأمن العام منذ عام ١٩٤٦ من اليهود، «احتجاجاً منهم على سياسة الكتاب الأبيض». ويفيض التقرير في الحديث بإسهاب عن حملة الإرهاب والمذابح التي شنتها القوات اليهودية في الفترة الواقعة بين عامي ١٩٣٩ و١٩٤٦. إنه سجل طويل من سفك الدماء والدمار، فقد هوجمت مدن وقرى عربية، وكانت حرباً لا تتبع فيها قواعد الحرب وأصولها، كما كانت حملة من الإرهاب تفجرت ضد الإنسانية والأخلاق. وقد امتدت هذه الحرب بجزْرها ومدّها، سنوات طويلة، قبل أن يتدخل العرب. وأعتقد أن الوقت غير مناسب وغير كاف لمتابعة مجرى الأحداث.

وقد لخص تقرير اللجنة الأنكلو ـ أمريكية، الحرب الصهيونية من عام ١٩٣٩ حتى عام ١٩٤٦، وسأقتصر هنا على ذكر عناوين بعض هذه الأحداث: سرقات ضخمة تقوم بها الهاغانا للأسلحة والمتفجرات، تدمير وكالة المواصلات، التحرش بكاتدرائية القديس جورج في محاولة لاغتيال المندوب السامي، مهاجمة دائرة المهاجرة، قصف مقر قيادة الشرطة، تدمير مكاتب دائرة ضريبة الدخل، قتل شرطة بريطانيين، الهجوم على دار الإذاعة، إطلاق القنابل على دوائر الحكومة وبيوتها، محاولة قتل المندوب السامي وعقيلته، مهاجمة بناية للشرطة، غزو دائرة الصناعات الخفيفة، اغتيال اللورد موين وزير الدولة البريطاني في الشرق الأوسط، مهاجمة سكك حديد فلسطين، مداهمة مراكز الشرطة، قتل الجنود البريطانيين وذبحهم، خطف الضباط، نسف فندق الملك داود ومصرع تسعين شخصاً وإصابة عشرات بجراح، نسف عربة قطار لرجال الشرطة، قتل بالجملة في حيفا بواسطة المتفجرات، خطف قاضي من المحكمة، نسف نادي البوليس، الهجوم على مصافي البترول، نسف عيادات الصليب الأحمر، إخراج القطارات عن الخطوط الحديدية، مهاجمة مدن العرب وقراهم، رسائل تحوي المتفجرات إلى المستر تشرشل والمستر أتلي والمستر بيفن والمستر هربرت موريسون وغيرهم من الزعماء البريطان، نسف سيارة إسعاف، إحراق دار عربية للسينما، إشعال النار في مصفاة البترول، إطلاق القنابل على

الأحياء العربية، نسف مركز الشؤون الاجتماعية في يافا، تدمير فندق سميراميس في القدس، مهاجمة القرى العربية، نسف البيوت العربية، دحرجة براميل المتفجرات على الأحياء العربية، قتل المرضى البريطانيين في المستشفيات، قصف مستشفى الولادة، الهجوم على دار الحاكم، خطف القنصل البولندي وأحد رجال الصحافة، وقتلهما، نسف منشآت السكك الحديد.

هذه مجرد عناوين، يا سيدي الرئيس، وهي كثيرة الإثارة، لكن أحداثها تبعث الرعب والفزع، وتقطع الأنفاس، وكان الضحايا فيها من مشوهين وقتلى وجرحى يعدّون بالألوف من الرجال والنساء الأبرياء. وكانت الصورة في ظلالها وتفاصيلها قصة لا مثيل لها من الوحشية التي لا توصف، والبربرية التي لم يعرف التاريخ لها شبيهاً، والفظاعة التي تفوق حدود التصور. وقد يكون من الكفاية، أن تستمعوا إلى السكرتير العام لحكومة فلسطين، وهو يندب مصرع مائة موظف في فندق الملك داود، ولتعرفوا لماذا دخلت الجيوش العربية إلى فلسطين، أرجو أن تُصغوا قليلاً إليه وهو يقول: «كرئيس لدائرة السكرتارية، فإن غالبية القتلى والجرحى، كانوا من موظفيَّ، وقد عرفت الكثيرين منهم حق المعرفة، طيلة الأحد عشر عاماً الماضية. إنهم أكثر من زملاء في الوظيفة، إن بينهم البريطانيين والعرب واليهود واليونان والأرمن، وبعضهم من كبار الموظفين، وبعضهم من واضعي السياسة، وبينهم خادمي وسائق سيارتي، وأذنة دائرتي وحراسي، وبينهم الرجال والنساء، والشيوخ والشبان، لقد كانوا جميعاً من أصدقائي». هذا طراز من الحرب التي شنها الصهيونيون في فلسطين، واستمرت هذه الحرب، التي لا تعرف الشرائع، ضد الجميع طيلة سنوات الحرب العالمية الثانية، من دون أن أي اكتراث بحراجة الظروف.

وقد ذكر القائد البريطاني العام في الشرق الأوسط، في بلاغ رسمي أصدره في العاشر من تشرين الأول/ أكتوبر عام ١٩٤٤، أن «الإرهابيين اليهود ومن يؤيدهم تأييداً فعالاً أو سلبياً، يعرقلون بصورة مباشرة مجهود بريطانيا الحربي، ويساعدون أعداءها». ومضى البلاغ يدين هذه الأعمال فيصفها بأنها: «لا تأتي إلى الشعب اليهودي إلا بالعار، والخجل».

لكن هذا التحذير، مضى من دون أي يأبه به أحد، واستمرت الحرب الصهيونية عنيفة قوية. وجاءت نهاية الحرب العالمية الثانية، ببداية جديدة للحرب الصهيونية في فلسطين. وقد ذكرت اللجنة الأنكلو ـ أمريكية في تقريرها، أن الجيش الصهيوني أعلن: «بأن يوم النصر للعالم، سيكون يوم الغزو بالنسبة لنا».

وهكذا وسع الصهيونيون حربهم الهجومية. وأعلنت عملية نسف القطارات

والسكك الحديد بدء عمليات التسلل الصهيوني من أوروبا إلى فلسطين، وحملت القوات الصهيونية، في غضون السنوات الأربع المتوالية، حربها التي أعلنتها إلى كل زاوية في فلسطين.

ولم تكن هذه العمليات العسكرية مجرد أعمال إرهابية. وقد أظهر **الكتاب الأبيض** الذي أصدرته حكومة المملكة المتحدة عام ١٩٤٦، أن البرقيات التي التُقطت بين الوكالة اليهودية وقواتها المسلحة تبدي أن العملية كلها، كانت خطة منظمة، دبّرت على مستوى الزعامة اليهودية العالية. وقدمت الحكومة البريطانية المنتدبة في تموز/ يوليو عام ١٩٤٧ مذكرة إلى الأمم المتحدة، ألقت فيها مسؤولية الحرب في فلسطين، مباشرة على عاتق السكان اليهود في البلاد. وقد جاء في هذه المذكرة ما يلي: «منذ مطلع عام ١٩٤٥، ادّعت الجماعة اليهودية لنفسها بصورة واضحة هذا الحق (وهو حق الإرهاب السياسي)، وكان يؤيدها في ذلك، حملة منظمة من عصيان القوانين والقتل والتدمير، وحجتها في ذلك، أنه مهما كانت الأهداف التي قد تخدمها هذه الحملة، فمن الواجب أن لا يسمح قط، لأي شيء، بأن يقف حجر عثرة في طريق الدولة اليهودية، والهجرة اليهودية إلى فلسطين».

ومن الجدير بالملاحظة، يا سيدي الرئيس، أن هذه الحرب الصهيونية، التي تستهدف إقامة الدولة اليهودية، في جميع أرجاء فلسطين قد استمرت، حتى اتخذت الأمم المتحدة قرارها في تشرين الثاني/ نوفمبر عام ١٩٤٧. وهنا تطلّب الوضع أو الاستراتيجية، توسيع نطاق هذه الحرب: فقيام الدولة اليهودية يتطلب تدمير الجماعات العربية فيها، ومن الواجب عمل شيء لتحقيق ما أسماه الدكتور وايزمن «تبسيط مهمة إسرائيل»، والتبسيط يقتضي من الصهيونيين التوسيع. وهكذا اتسع نطاق الحرب التي يشنونها، وكانت العملية لا تخرج عن نطاق مذبحة، وبذلك قامت المذابح على نطاق واسع.

ولكي تعرفوا لماذا تدخلت الجيوش العربية، إليكم ما قاله المؤرخ الكبير توينبي في وصف هذه المذابح «إن الأعمال الشريرة التي اقترفها اليهود الصهيونيون ضد عرب فلسطين، والتي يمكن مقارنتها مع الجرائم التي اقترفها النازيون ضد اليهود، يمكن تصويرها في ذبح النساء والرجال والأطفال في دير ياسين في التاسع من نيسان/ أبريل عام ١٩٤٨، مما أسفر عن هروب السكان العرب في أعداد كبيرة من المناطق التي تقع ضمن نطاق أعمال القوات اليهودية المسلحة». وكانت هذه المذبحة، يا سيدي الرئيس، في شهر نيسان/ أبريل، أي قبل دخول الجيوش العربية، وهي مذبحة واحدة من مذابح كُثُر.

ولكي تعرفوا يا سيدي الرئيس، لماذا تدخلت الجيوش العربية، إليكم مرة أخرى ما قاله المؤرخ الكبير توينبي «لم تكن لليهود مبررات في عام ١٩٤٨، لتشريد عرب فلسطين من بيوتهم، بقدر ما لم تكن هناك من مبررات عند نبوخذ نصر وتيتوس وهادريان ومحاكم التفتيش الإسبانية والبرتغالية. . وكان اليهود في عام ١٩٤٨ يعرفون من تجاربهم الخاصة، ماذا يعملون. ولعلها مأساتهم الكبيرة، أن الدرس الذي تعلموه من اختباراتهم مع السادة الألمان، لم يجنبهم الوقوع في ذلك، بل دعاهم إلى تقليد بعض الأعمال الشريرة التي اقترفها النازيون ضد اليهود».

ولا ريب في أن ذبح النازيين لليهود، رغم ما أضفاه عليه الصهيونيون من مبالغة، كان عاراً صارخاً، لكن ذبح الصهيونيين للعرب العزّل، لا يمكن وصفه بأية عبارات مستمدة من معاجم الإنسانية كلها.

وقد أظهر لكم، زميلي مندوب لبنان، بوضوح، كيف أن القوات اليهودية قبل أيار/ مايو عام ١٩٤٨، تمكنت عن طريق المذابح، وأعمال القتل بالجملة، من احتلال مناطق عربية، لم تكن ضمن نطاق إسرائيل، ولا أرى داعياً يحملني على التوسع في هذه النقطة بالذات.

وهكذا، دعونا نرَ كيف كان الوضع في الرابع عشر من أيار/ مايو عام ١٩٤٨، عندما اجتازت الجيوش العربية حدود فلسطين، وكيف بدت فلسطين في ذلك اليوم:

كان هناك أولاً، وقبل كل شيء، فراغ في البلاد، فقد انسحبت الإدارة البريطانية من مدنية وعسكرية من فلسطين، من دون أن تترك في البلاد سلطة من أي نوع. ولم تكن لعرب فلسطين حكومة أو جيش أو أسلحة، وكانت مدنهم مكشوفة، وقراهم خالية من كل وسائل الدفاع.

وكان الجانب الآخر من الصورة مختلفاً عن ذلك تمام الاختلاف: فهناك الوكالة اليهودية التي وصفتها اللجنة الأنكلو ـ أمريكية، بأنها دولة ضمن دولة. وكانت ثمة الجيوش اليهودية، الحسنة النظام، والكاملة التجهيز. وكان هناك زحف عسكري واسع النطاق لاحتلال المناطق العربية وسلبها ونهبها، وطرد اللاجئين في حالة من الفزع والرعب.

وكانت هناك على الصعيد الدولي، لجنة لفلسطين، أوفدتها الأمم المتحدة، ولا تملك من المقومات ما يمكّنها من ملء الفراغ الذي خلفه انسحاب البريطانيين.

وكان السؤال الذي فرض نفسه على العالم العربي خطيراً للغاية. فما العمل؟

الخطر ماثل، وعرب فلسطين يذبحون كالنعاج، والأماكن المقدسة تدمّر، والقوات اليهودية تزحف للاستيلاء على فلسطين كلها، لإقامة دولتها اليهودية.

ولم يكن ثمة إلا سبيل واحد، يجب اتباعه دون سواه، فالحراجة الصاعقة، والنداء الإنساني، والدعوة إلى السلام. كلها تتطلب قراراً يتخذ على الفور. وكان اللجوء إلى مجلس الأمن أمراً عقيماً، إذ قبل أن يكون في الإمكان دعوة مجلس الأمن إلى الانعقاد، تكون الكارثة قد كملت، وانتهت، وتحتم اتخاذ قرار تاريخي وقومي وإنساني ودولي، وقد اتخذ هذا القرار بالفعل.

ودخلت الجيوش العربية إلى فلسطين، لتدافع عما يمكن الدفاع عنه وإنقاذ ما يمكن إنقاذه. وحقق التدخل العربي، أكثر ما يمكنه من أهدافه. فقد أنقذ الألوف من اللاجئين، كما أنقد ما أمكن إنقاذه من الأراضي العربية، وأهم من ذلك كله، احتفظ إلى أقصى حد ممكن، بالأماكن المقدسة، والأضرحة التي يجلّها جميع المؤمنين في العالم. هذه هي قصة التدخل العربي كاملة، وهذه هي القصة الكاملة التي حاولت إسرائيل المتاجرة بها طيلة حقبة كاملة.

ومن المؤكد يا سيدي الرئيس أنه لولا تدخل الجيوش العربية في الرابع عشر من أيار/ مايو عام ١٩٤٨، فإن الألوف من اللاجئين، كانوا سيلقون حتفهم، ولا يتاح لهم العيش حتى في المخيمات، ولكانت عشرات الأماكن المقدسة، قد دمرت، ولما سمع صوت المؤذن، يدعو المؤمنين إلى الصلاة من مآذن المسجد الأقصى، ولا سمعت أجراس كنيسة القيامة تدق للمصلين. أجل، لو لم يكن هذا التدخل، لكانت فلسطين فريسة هيّنة لإسرائيل.

وفي ضوء ما قلته، وتحت تأثير هذه الأحداث التي سردتها، وعلى أساس هذه القواعد، أرجو منكم، أن تقرأوا، في الوقت الذي تستسيغونه، الرسالة البرقية التي بعث بها الأمين العام للجامعة العربية إلى الأمين العام للأمم المتحدة (رقم ١س/ ٧٤٥)، والتي يعلن فيها التدخل العربي. إنها وثيقة مطولة ذات أهمية تاريخية بارزة. واني أستميحكم العذر في تلاوة هذا الجزء منها فقط:

«لقد أعلنت حكومة الانتداب، أنها عند انتهائه، لن تكون مسؤولة عن الحفاظ على الأمن والنظام في فلسطين. . . وهذا القرار يترك فلسطين، دون أية سلطة إدارية مخولة وقادرة على الاحتفاظ بجهاز إدارة للبلاد يستطيع تأمين الحماية اللازمة للأرواح والممتلكات. . .».

وتمضي الرسالة البرقية فتقول: «إن الاضطرابات الأخيرة في فلسطين، تؤلف تهديداً مباشراً وخطيراً للسلام والأمن، ضمن نطاق الدول العربية نفسها. ولهذه

الأسباب، وتقديراً من الحكومات العربية لواجبها المقدس في ضمان سلامة فلسطين التي تعتبرها وديعة في أيديها، ورغبة منها في وقف أي تدهور جديد في الأوضاع السائدة وفي الحيلولة دون اتساع نطاق الفوضى، وانعدام القانون، إلى الأراضي العربية المجاورة، وسعياً منها وراء الفراغ الذي خلقه إنهاء الانتداب، والفشل في الاستعاضة عنه بسلطة تقام بصورة مشروعة، فإنها تجد نفسها مضطرة للتدخل، لهدف واحد، وهو إعادة السلام والطمأنينة وإقامة القانون والنظام في فلسطين. . .».

وهكذا فإن هدف التدخل العربي الوحيد، كما أكدته الجامعة العربية، كان إعادة السلام والطمأنينة وإقامة القانون والنظام في فلسطين. وكان الواجب بالنسبة إلى الجامعة العربية، بوصفها منظمة إقليمية، واجباً قومياً ودولياً في آن واحد، إذ لم يكن لدى مجلس الأمن، وليست لدية حتى الآن، القوات اللازمة، الموجودة تحت تصرفه، لإعادة السلام، وحماية القانون والنظام.

وإني لواثق، من أنكم ستزنون هذا الوضع، بكل جد واتزان. ولو واجهت أية دولة من الدول الممثلة في هذه اللجنة هذا الوضع عينه، لاتبعت حتماً السبيل نفسه. وإن مثل هذا السبيل، الذي سارت فيه الدول العربية، يكون محتوماً قطعاً إلى أن تتوافر للأمم المتحدة القوة العسكرية اللازمة.

وعندما اغتيل اللورد موين، وزير الدولة البريطاني في القاهرة، أثناء الحرب العالمية الثانية، وجه المستر تشرشل إلى مجلس العموم، الكلمات التالية: «إذا قدّر لأحلامنا في الصهيونية أن تنتهي في دخان بنادق القتلة، وإذا قدّر لمستقبل جهودنا أن تسفر عن خلق زمرة جديدة من قطاع الطرق، الذين يليقون بألمانيا النازية، فإن الكثيرين من أمثالي، سيجدون أنفسهم مضطرين، إلى إعادة النظر في الموقف الذي اتخذوه منذ مدة طويلة، وتبنّوه باستمرار. وإذا كان ثمة من أمل في مستقبل مزدهر وسلمي للصهيونية، فيجب أن تتوقف هذه الأعمال الشريرة فوراً، ويجب القضاء على المسؤولين عنها جميعاً، أصلاً وفرعاً». هذه كلمات موزونة ينطق بها رجل مسؤول، وإذا كان اغتيال شخص بريطاني قد حدا بالمستر تشرشل، لا إلى مهاجمة الحركة التي تبنّاها مدة طويلة فحسب، بل إلى الدعوة للقضاء على المسؤولين عنها أصلاً وفرعاً، فماذا ينتظر من العرب أن يعملوا عندما يرون الألوف من إخوتهم وأقربائهم، يذبحون ذبح النعاج؟ لا ريب في أن التدخل العربي كان أقلّ عنفاً بكثير، من الموقف الذي أعلنه أعظم ساسة عصره.

ومع ذلك، فعندما أشار الأمين للجامعة العربية إلى احتمال امتداد الاضطراب خارج فلسطين، لم يكن يعدو الحقيقة في قوله، فالإرهاب الصهيوني كان نشيطاً، في

كل مكان يستطيع العمل فيه. ومن واجبنا أن نذكر أن الصهيونية قد شنّت حرباً اقتصادية ونفسية، على عرب فلسطين، في كل مكان:

وهنا في الولايات المتحدة مثلاً، كان للصهيونية ميدان رئيسي، ويكفيكم أن تقرأوا الإعلان الذي ظهر في صحيفة **النيويورك بوست** في الرابع عشر من أيار/ مايو عام ١٩٤٨، بتوقيع «صندوق المقاومة الفلسطينية»، إذ جاء فيه على لسان هذه المنظمة ما نصه: «في كل مرة تدمرون فيها سجناً بريطانياً، أو تنسفون قطاراً بريطانياً، فتبعثون به عالياً إلى السماء، أو تسلبون مصرفاً بريطانياً، أو تطلقون نيرانكم وقنابلكم على البريطانيين، فإنّ يهود أمريكا، يقيمون عيداً صغيراً في قلوبهم». هذا نموذج واحد من المجهود الحربي الذي وجهته الصهيونية ضد عرب فلسطين.

وهكذا، عندما كان الصهيونيون يقومون بحربهم في فلسطين، كان إخوانهم في الولايات المتحدة، يشتغلون في أعمال «صندوق المقاومة الفلسطينية»، ويقيمون الأعياد الصغيرة في قلوبهم، ويطربون للفظائع المسرّة التي تقترف في البلاد المقدسة.

ومن هذا يتبين لكم يا سيدي الرئيس، من دون أية ريبة أو شك، أن الحرب في فلسطين كانت من إعداد إسرائيل، وإسرائيل وحدها، ومن تنظيمها، ومن تنفيذها وتصميمها. لقد كانت لإسرائيل، مصالح تريد استثمارها في الحرب: إنها مصلحة الوجود والكيان، وليس في وسع أي تشويه للحقائق، أو تمديد للحجج، أن يغيّر هذا الواقع السرمدي.

وهذا، يوصلنا، يا سيدي الرئيس، إلى تشويه إسرائيل لبيانات الأمم المتحدة، وقد احتج الممثل الإسرائيلي، بلهجة واهية، على هذه التهمة التي أوجهها، وأني لأعتقد أنها جديرة بالاحتجاج، كما أجرؤ فأقول، إن من القسوة البالغة، الإقدام على توجيه مثل هذه التهمة، قبل تعزيزها بالأدلة. لقد نقل المندوب الإسرائيلي إلى اللجنة، مجموعة كبيرة من المقتطفات، التي تبدو في ظاهرها وكأنها تؤيد قضية.

وفي وسعنا أن نقول، على صعيد الإنتاج الجماعي الواسع النطاق، إن الممثل الإسرائيلي قد قدم كمية هائلة من المقتطفات، التي أحسن قصها وتشذيبها ثم جمعها وترتيبها، ولكنه لم يكترث، بصلاحيتها وتطبيقها، ومحتوياتها. ومَنْ منكم يهتم بمراجعة هذه المقتطفات العديدة في السجلات القديمة؟ ومَنْ منكم، يكترث بالتنقيب في المحفوظات القديمة للوصول إلى الحقيقة؟ وهذا هو الذي حدا بممثل

إسرائيل، إلى إغراق اللجنة بهذا السيل العرم من المقتطفات. ولكنني عدت إلى مراجعة هذه المقتطفات في أصولها، بدقة وعناية، وأود أن أقول لكم، بكل جزم وتأكيد، أن المندوب الإسرائيلي كان جريئاً للغاية، وإن بيانه، كان بعيداً عن الحقيقة والدقة. إن الجزء الغالب من بيانه أيها السادة، ولا أريد أن أقول كله، لأنني اشعر بواجبي أن أكون دقيقاً في تعبيري، مغالطات وتشويه. وقد يكون من العسير عليكم، أن تدرسوا وتقارنوا، فالتناقضات والتشويهات، وأود أن أضيف الاختراعات، أكثر من أن تعد وتحصى. ولكن يجب عليّ أن أسرد حالة واحدة، وواحدة فقط، لأنها تتعلق بشخص الدكتور بانش الشاهد الحي بيننا، والرجل الذي يتمتع بالكثير من الموهبة والكرامة، ولنر الآن أيها السادة، كيف أقدم ممثل إسرائيل، على الاقتباس من أقوال الدكتور بانش.

قال الممثل الإسرائيلي في بيانه أمام اللجنة ما نصه: «سجل القائم بأعمال الوساطة الدولية في عام ١٩٤٨، حكماً تاريخياً خطيراً فقد قال: «لقد قاومت الدول العربية بالقوة وجود الدولة اليهودية في فلسطين، معارضة بذلك مباشرة رغبات ثلثي أعضاء الجمعية العمومية. ومع ذلك، فقد أثبت تدخلها، عن عدم جدواه وفائدته. وكان تقرير الوسيط مرتكزاً فقط على الحقيقة، بأن الدول العربية لم يكن لها حق في اللجوء إلى القوة، وأن على الأمم المتحدة أن تفرض سلطتها لمنع مثل هذا الاستخدام للقوة».

هذه الفقرة يا سيدي الرئيس، تشويه متعمد لأقوال الدكتور بانش الذي كان يقوم آنذاك بأعمال الوسيط الدولي:

فأولاً، وقبل كل شيء، أعلن الدكتور بانش في بيان أدلى به أمام اللجنة الأولى في الخامس عشر من تشرين الأول/ أكتوبر عام ١٩٤٨، انه يتفق اتفاقاً تاماً مع وجهات نظر الكونت برنادوت بالنسبة إلى قرار اللاجئين العرب وحقهم في التعويض والعودة.

وعندما تحدث عن المقاومة العربية قال الدكتور بانش أيضاً: «ومن الناحية الأخرى، كانت المقاومة العربية للدولة اليهودية الجديدة من القوة بحيث أقنعت الدول العربية بوجوب اللجوء إلى إجراءات عنيفة. وقد بدأت الحرب العلنية بين الدولة اليهودية المعلنة حديثاً وبين الدول الأعضاء في الجامعة العربية في الوقت نفسه الذي انتهى فيه الانتداب، وأعلن عن قيام الدولة اليهودية. وبالطبع، لم يكن هذا ما توقعه قرار التاسع والعشرين من تشرين الثاني/ نوفمبر.. وكانت الحرب، ناتجة عن الحقيقة الواقعة وهي أن اليهود شنوا هجومهم السياسي عند انتهاء الانتداب، وأعلنوا

عن قيام دولتهم، بينما لجأت الدول العربية، كتدبير ثأري إلى الهجوم العسكري، وتحركت بقواتها إلى فلسطين، مستهدفة، كما أعلنت، حماية سكان فلسطين العرب عن طريق سحق الدولة اليهودية الرضيعة. ولم يقم عرب فلسطين بهذا المجهود الحربي، بل قامت به بصورة رئيسية جيوش الدول العربية مستهدفة حماية عرب فلسطين من الخطر المزعوم، للسيطرة اليهودية. ولا يمكن أن يقال إن العرب، لم يوجهوا إنذاراً واضحاً عن نياتهم الصحيحة في هذا الصدد. وكانت رغبتهم في اللجوء إلى هذا العمل العنيف، مقياساً دقيقاً، لقوة المشاعر العربية بالنسبة إلى الحيف الذي لحق بهم من جراء قيام دولة يهودية في فلسطين».

وهكذا، لم يحدث قط، أن نَطَق الوسيط الدولي، أو القائم بأعماله، بأي حكم دولي، ضد التدخل العربي، ولم يقل الرجلان إنه لم يكن للعرب حق في عمل هذا أو ذاك. وحتى مجلس الأمن نفسه، لم يصدر قراراً في هذا الموضوع بالذات، فقد دام القتال بضعة أسابيع كان مجلس الأمن في غضونها دائم الانعقاد.

ومع ذلك، لم يحدث قط، أثناء هذه الجلسات أن أدان مجلس الأمن التدخل العربي، حتى ولم يصفه بصفة الخطأ. فقد كانت تلك الحرب في كلمات الدكتور بانش: «مقياساً دقيقاً لقوة المشاعر العربية بالنسبة إلى الحيف الذي لحق بهم من جراء قيام دولة يهودية في فلسطين».

وأعتقد أن في هذا الشرح، الكفاية يا سيدي الرئيس، لتحقيق الغرض: فهو يظهر المدى، الذي تستطيع إسرائيل وممثلوها، المضي فيه، لدعم قضية خاسرة. وإذا كان الممثل الإسرائيلي يجد في نفسه الجرأة لتشويه قول للدكتور بانش، تحت سمعه وبصره، فما أحرى بقية الاقتباسات، التي ضمنها بيانه، بأن تكون مشوهة وزائفة.

أما بالنسبة إلى البيانات التي يلقيها ممثلو الدول في الأمم المتحدة، فإن المندوب الإسرائيلي لم يترك وفداً واحداً، من دون ان يقتبس أقواله بصورة مشوّهة أم ممزقة. وإذا قدّر لكم أن تحاولوا تمييز ما في هذه البيانات من تشويه، فإن العمل سيكون شاقاً ولا أعتقد بان أحداً من الأعضاء الثمانية الموجودين هنا، يستحقه، ولكنني أود أن أقول لكم، كيف يتم هذا الأسلوب في التشويه.

لا ريب في أنكم تذكرون أن المندوب الإسرائيلي، في بيانه أمام اللجنة، كان يحاول بتلاوة سلسلة طويلة من الاقتباسات، أن يُظهر أن بعض الوفود كانت تفضل إسكان اللاجئين على أعادتهم. ولنر الآن كيف استخدم المندوب مقصه، في هذه البيانات. وأقترح أن آخذ بيان الممثل البلجيكي المحترم كمثال على ذلك، فلقد قال الممثل المذكور في بيانه أمام اللجنة ما نصه: «لم تكن مشكلة اللاجئين الفلسطينيين

فريدة في نوعها، فلقد كان في غرب أوروبا، وما زال، الملايين من اللاجئين. وقد قامت بلادي وغيرها من البلاد الغربية، بجهود عظيمة لمساعدة اللاجئين وتمكنت من حل المشكلة إلى حد بعيد عن طريق سياسة الإسكان».

وقد اقتطع الممثل الإسرائيلي هذا الجزء من البيان وتوقف عنده، بينما مضى البيان البلجيكي يقول: «ولم تنطو هذه السياسة في أي وقت من الأوقات، على القبول بأي إجحاف قد وقع، كما لم يكن من المفروض قط أن اللاجئين في قبولهم للحلول المؤقتة، كانوا يتخلّون عن مطالبهم». ومن هذا يمكنكم أن تروا بوضوح أن المندوب الإسرائيلي قد انتزع مفهوم «الإسكان» من المحتوى الذي أورده فيه المندوب البلجيكي. وفي الحقيقة، فإن المندوب البلجيكي، مضى في بيانه يقول: «وإن هذا المفهوم عما يجب أن يفعل، لا يبرر مطلقاً أي تراخ في جهود الأمم المتحدة، لضمان تنفيذ قراراتها، بالنسبة إلى النواحي السياسية من المشكلة، فلا نية هناك قطعاً للتخلي عن هذه القرارات. . .».

وهكذا فإن لُباب البيان البلجيكي يقوم على تنفيذ قرارات الجمعية العامة، ويتخذ من الإسكان إجراء مؤقتاً. ولكن المندوب الإسرائيلي يكره قرارات الجمعية العامة، وهو لا يرغب في تنفيذها، ولذا فهو يكره هذا الجزء من البيان البلجيكي. هذا هو أسلوب إسرائيل، وإذا ما وضعتم هذا الشرح نصب أعينكم، أمكنكم أن تحكموا بأنفسكم على طبيعة بيانات إسرائيل وحقيقتها. ومن هذا يتضح لكم أيضاً، أن عبارات «التشويه» و«التزييف» و«التزوير» بالنسبة إلى هذه البيانات لها ما يبررها، إذ إنها تستحقها كل استحقاق.

ولم يقتصر دور إسرائيل، مع ذلك، على تشويه المواقف المختلفة التي تتخذها الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. فقد عمدت، عن سابق إصرار وتصميم إلى استخدام كل طرق التزوير، بالنسبة إلى الوقت التي تنطوي عليها قضية اللاجئين. ولم تتردد في محاولاتها هذه، في الهزء بمبدأ العودة، والمساومة على قضية التعويضات وتشويه القرارات الثلاثة عشر التي أقرتها الجمعية العامة في موضوع اللاجئين. وقد أثارت إسرائيل عدداً من النقاط التي تتعلق بفقه القانون، وهي في حد ذاتها، ليست فقهاً ولا قانوناً. ولم يتردد المندوب الإسرائيلي في أن يحشد عدداً من الحجج ضد العودة والتعويض، وهما حقان بديهيان للاجئين. ولم تكن حججه هذه إلا أساطير دولية أود أن أصفها بالبشاعة لأنها تفتقر إلى ما في الأساطير من جمال وروعة.

وقد أبرز الممثل الإسرائيلي في حججه قبل كل شيء موضوع سيادة الدول،

وزعم أن لإسرائيل، الحق، كعمل من أعمال السيادة، في رفض دخول اللاجئين إلى إسرائيل، وفي التصرف بأملاكهم، وفق ما تشاء وتهوى. ويكون لهذه الحجة من السيادة لأول وهلة تأثير مقنع، ولا سيما عندما تثار في المجتمعات الدولية، وتشعر كل دولة فيها بالغيرة على سيادتها، حتى إنها تقع فريسة لعصاب السيادة، أو ندائها المتواصل. لكن هذه الحجة الإسرائيلية تفتقر إلى كل دليل ودعم. ولا أود تجزئة الذرّة التي تؤلف مفهوم سيادة الدولة، فليس هناك من موضوع، في القانون الدولي، ثار حوله الجدل والنقاش، بالنسبة إلى معاييره، وإجراءاته، وفقهه، أكثر من موضوع السيادة للدولة. فما هي حقوق الدولة تجاه أفرادها ومواطنيها أو غيرهم، وما هي واجباتها نحوهم؟ إنها موضوع لا يزال قيد الحوار والجدال ولم يصل فيه رجال القانون الدولي إلى قرار. ولكن ثمة ناحية واحدة واضحة على الأقل، في ضوء التطور الحالي للقانون الدولي، وهي أن ليس من حق أية دولة أن تضطهد رعاياها، وليس من حقها أن تحول بينهم وبين الخروج من بلادهم والدخول إليها، وأن ليس في وسع أية دولة، أن تصبح المالكة لأملاكهم. والدولة، التي تعتدي على هذه الأمور ذات الحصانة، لا تستحق السيادة، بل الكيان الدولي في كليته.

ولموضوع السيادة بالنسبة إلى إسرائيل، استثناء أساسي، وهو فريد في نوعه: فقد أعرب المندوب الإسرائيلي أمام اللجنة في بيانه عن دهشته، من أن لا تتمكن إسرائيل من ممارسة حقوقها السيادية، التي تمارسها الدول الأخرى، وأن تكون إسرائيل فريدة في نوعها، في هذا الصدد.

والرد على هذا التساؤل، يا سيدي الرئيس، واضح كل الوضوح فإسرائيل فريدة في نوعها، وسيادتها المزعومة فريدة أيضاً، إذ إن لجميع الدول الممثلة هنا في اللجنة، باستثناء إسرائيل، الخصائص الطبيعية والمألوفة للسيادة. أما سيادة إسرائيل فمقيّدة ومحدودة، فهي لا تستطيع ممارسة ما تستطيعون ممارسته، لأن القيود المفروضة على سيادة إسرائيل تقوم في الوسيلة التي أدت إلى خلق إسرائيل. والأمم المتحدة عندما خلقت إسرائيل لم تعطها الحقوق كافة، بل منحتها حقوقاً محدودة. وفرضت عليها التزامات معينة. فهناك مجموعة من الأمور التي لا تستطيع إسرائيل القيام بها، بل هي محظورة عليها. فقرار الأمم المتحدة في عام ١٩٤٧ تضمن إعلاناً ذا أربعة فصول، عدّد فيها حقوق العرب داخل إسرائيل، وحدّدها تمام التحديد. ولم تهمل الأمم المتحدة ترك هذه الحقوق من دون عقوبات ترافقها، فهي لم تدعها تحت رحمة إسرائيل، ولم تكلها إلى سيادة إسرائيل. فقد نص القسم (٦) من القرار، على أن الأمم المتحدة تقرر بأن «الالتزامات، التي يشتمل عليها الإعلان، يعترف بها كقوانين أساسية للدولة، ولا يجوز لأي قانون أو مرسوم أو إجراء رسمي أن يتعارض، أو

يختلف مع هذه الالتزامات، كما لا يجوز لأي قانون أو مرسوم أو إجراء رسمي أن يتجاوز عليها».

وعلى هذا الأساس من الإعلان الدولي، تم تحديد سيادة إسرائيل: إنها سيادة فريدة في نوعها، ذات طابع فريد أيضاً، فالأمم المتحدة لم تفرض على أية من الدول الأعضاء الممثلة في هذه اللجنة، حتى تلك التي قُبلت في عضوية الأمم المتحدة مؤخراً، أو تلك التي ساعدت المنظمة الدولية في خَلْقها، أية شروط، يُنص عليها في دساتيرها. إن إسرائيل وحدها، هي الدولة الفريدة، التي يجب أن لا يتعارض دستورها وقوانينها، وإجراءاتها الرسمية وأنظمتها، وأن لا تتجاوز أو تتدخل في مجموعة من الحقوق، التي أعلن عنها أنها مُلْك للسكان. ولذا ليست لإسرائيل أية حقوق سيادية من أي نوع في موضوع اللاجئين وممتلكاتهم، وغير ذلك من الشؤون.

ثم يأتي موضوع الإدماج، الذي أثارته إسرائيل كبديل عن العودة: ولدعم هذه النظرية الواهية، قدمت مجموعة من الحجج الواهية. ويزعم ممثل إسرائيل أن العودة طبقاً للفقرة الثانية من القرار رقم ١٩٤ لعام ١٩٤٨، مشروطة، بالإمكانية. وليس هناك من مغالطة أشد من هذه المغالطة، فالفقرة الثانية لم تتحدث قط عن إمكانية العودة أو عمليتها، بل تحدثت عن العودة في «أسرع وقت عملي» فالعملية، مرتبطة بالتوقيت المبكر للعودة، لا بالعودة نفسها. وهذا هو الأسلوب الذي تتبعه إسرائيل في تزييف الحقائق وتشويهها. وقد وجد المندوب الإسرائيلي في الفقرة الثانية عبارة «في أسرع وقت عملي»، وعلى هذا الأساس ابتدع فكرة العملية، كشرط سابق للعودة. وكل ما تقوله الفقرة، هو وجوب السماح للاجئين بالعودة في «أبكر وقت عملي» وهو ما يعني فعلاً بأسرع وقت ممكن. ولكن حتى ضمن هذا المفهوم من الواقعية الذي صكته إسرائيل، فإن للاجئين الحق في العودة إلى بيوتهم.

وإذا كان من الممكن لإسرائيل أن تستقبل الألوف من اليهود الذين لا يعرفون البلاد، والذين لا يملكون شيئاً من أراضيها، والذين لا جذور لها في حياتهم، فمن المؤكد يا سيدي الرئيس أن في إمكان اللاجئين من دون ريب، أن يعودوا إلى بيوتهم وحقولهم ووطنهم، التي عاشوا فيها هم وأسلافهم، منذ وعت ذاكرة الإنسان تاريخاً.

ومع ذلك فإن المندوب الإسرائيلي قد تهكّم من هذه الذكريات، ففي بيانه إلى اللجنة تحدث عن أطفال اللاجئين، قائلاً: إنه ليست لهم ذكريات واعية عن فلسطين.

وقد صفع أخي، مندوب لبنان، هذا الادعاء، في وجهه، ولا أريد أن أمضى في ذلك بعيداً، ولكن عندما يتحدث مندوب إسرائيل عن الذكريات كقواعد، فإني أود أن اذكره بان ثمانين في المائة من سكان إسرائيل، ليس لهم ذكريات في فلسطين، لا واعية ولا باطنة.

وفي إسرائيل، ليست لرئاسة الجمهورية ولا للوزارة أو البرلمان أو الحكومة أو الرعية أية ذكريات في فلسطين من أي نوع كان: فالمستر بن زفي ولد في بولتافا من أعمال روسيا، والمستر بن غوريون ولد في بولنسك من أعمال بولندا، وولدت السيدة غولدا مئير في كييف في روسيا، بينما ولد المستر إيبان في مدينة الرأس، في جنوب أفريقيا. وهذا نموذج يا سيدي الرئيس أو عيّنة، فالألوف والألوف من مواطني إسرائيل، ولدوا في كل مكان في العالم، باستثناء فلسطين.

وحتى لو صح انتسابهم إلى العبرانيين الأفّاقين القدماء، فإن ذكريات اليهود، لا تعدو ان تكون رؤى مرتبكة تمتّ إلى ما قبل عشرين قرناً من الزمن، ومع ذلك، فعندما نتحدث عن الذكريات الواعية، علينا أن لا ننسى ما يفرضه الضمير الواعي، وهو ما لا يمكن أي حجة أن تهزمه أو تسكته.

وأود في هذه المرحلة أن ألفت انتباهكم إلى أن المندوب الإسرائيلي، عند مرافعته، عن نظريته القائلة بالاستعاضة عن العودة بالإدماج، قد زعم بأن اللاجئين أنفسهم، سواء أكانوا في قطاع غزة أو في سوريا أو في الأردن، قد قبلوا بالإدماج. وادّعى أن الكثيرين منهم قد أصبحوا مواطنين في البلاد التي يقيمون فيها، وأن الأمر ينتهي عند هذا الحد. ولا ريب في أن هذا الادعاء تشويه واضح للحقيقة: فلا الدول العربية ولا اللاجئون أنفسهم قد تخلوا عن حقوق اللاجئين كشعب وأفراد، وقد دحض أخي مندوب الأردن هذا الادعاء. وأرى من واجبي أن أوضح أن اللاجئين، مع قبولهم للرعوية والوظائف، والأعمال من أي نوع، يظلّون لاجئين، يتمتعون بجميع حقوقهم، مع فارق واحد ليس إلا، وهو أنهم لا يتلقون الغوث والمعونة، أما حقوقهم بالنسبة إلى ديارهم ووطنهم، فتظل قائمة لا تقبل التحدي. وقد أوضحت جميع الحكومات العربية، بصورة رسمية، أنها تتخذ هذه الإجراءات من دون المساس بقضية فلسطين بصورة عامة، وحقوق اللاجئين خاصة. فقد أدرج في القانون الذي أعلن ضم فلسطين العربية إلى الأردن، بند واضح، للوقاية من أي مساس بالقضية الفلسطينية عامة، أو بحقوق أهل فلسطين. وليثق الممثل الإسرائيلي، كل الثقة، أنه لم يتم أي عمل ولن يتم، يكون فيه القضاء على حقوق اللاجئين. وعلى النقيض من ذلك، فقد عملنا كل شيء، وسنعمل كل شيء، للحفاظ على هذه الحقوق، وضمان تنفيذها.

ولكن ما يدهشنا أن تثير إسرائيل هذه الحجة عن الإدماج. وفي وسع كل دولة، باستثناء إسرائيل، إذا مارست حق حرية الكلام أن تثير هذه النقطة، ذلك لأن إسرائيل هي ثمرة عدم الإدماج. إنها ذروة معارضة الإدماج. إن الصهيونية، وإسرائيل تعبيرها، حركة تقوم لا على معارضة الإدماج فحسب. بل على تجزئة ما تم إدماجه. إن الصهيونية، عقيدة وتطبيقاً، تدعو جميع اليهود إلى فصل أنفسهم عن البلاد التي نشأوا فيها، حيث يعيشون، وحيث لهم ذكريات وأملاك وجذور، وتحثهم على عزل أنفسهم، وعلى الإقامة في بلاد لا يملكون فيها شيئاً. وقد دعت إسرائيل في إعلان استقلالها في أيار/ مايو عام ١٩٤٨، وفي قانون العودة الذي سنته، جميع اليهود في العالم، إلى الانفصال عن الجنسيات التي يمتّون إليها، والولاء الذي يدينون به، وأن يستعيروا جنسية إسرائيل والولاء لها.

وتناشد إسرائيل، جميع الجنود الذين يدينون باليهودية، في أي مكان في العالم، إلى ترك جيوشهم، وإلقاء الرايات التي يحملونها، والمسارعة إلى إسرائيل للتطوع في جيشها، وحمل علمها. ويقول المستر بن غوريون نفسه، إن معظم مواطني إسرائيل ما زالوا في خارجها، وإن الملايين من اليهود المقيمين في بلادهم هم في المنفي، بل في الأسر.

إن اليهود في الولايات المتحدة، وفي المملكة المتحدة، أو في أية بلاد أخرى، هم في المنفى، بل في الأسر. وكل مندوب في الأمم المتحدة، يدين باليهودية، تعتبره إسرائيل، عائشاً في المنفى أو في الأسر، وأن ولاءه يجب أن يكون لإسرائيل من دون غيرها. ولكن لا تدهشوا يا سادة، وتذكّروا أن هذا المنفى أو الأسر يرجع إلى ألفي عام، ولا أدري كم من الزمن يجب أن يمضى حتى ينال الإنسان الرعوية أو الإقامة، ويخلص من حياة المنفى أو الأسر، إذا كان ألفا عام من الزمن، لا يكسبانه هذا الحق، ولا ينزعان عنه صفة المنفى أو الأسر. حقاً يا سادة إن هذا الوضع أسطورة خرافية ضخمة، ولكن في وسع الأساطير أيضاً أن تكون شديدة الخطورة، إذا وجدت تعبيراً عن نفسها في الحياة الإنسانية.

ولا ريب، يا سيدي الرئيس، في أن سياسة الصهيونية القائمة على الانعزالية، هي التي أدت إلى الكراهية التي يشكو منها الممثل الإسرائيلي. وفي محاولته الحط من قيمة العودة، تحدث بإسهاب، عن الكراهية والعداء اللذين يشعر بهما العرب نحو إسرائيل. وعليَّ هنا، أن أجنّب الممثل الإسرائيلي عناء تقديم أي دليل، واني لأعتقد اعتقاداً مخلصاً، بأن واجبنا الأول والأهم، هنا في الأمم المتحدة، أن نكشف الغطاء عن الأوضاع الدولية، لا أن نحاول إخفاءها. وما يقوله المندوب الإسرائيلي عن كراهية العرب لإسرائيل حق وصدق. أجل إنها الحقيقة، العرب يكرهون إسرائيل،

وإننا لن نخدم قضية السلام، كما لن نجلّ ذكاءكم وتقديركم، إذا زعمنا لكم، أن عواطفنا تجاه إسرائيل هي جماع من الحب والعشق أو الانسجام.

ولكن ما هو السبب في هذه الكراهية وذلك العداء؟ أود أن أقول، إنه شعور طبيعي وإنساني وله كل ما يبرره. وكلكم تعرفون، أن الكراهية، ليست من خصائصنا القومية، صحيح، إننا كغيرنا لنا عيوبنا، ولكنني أجد الفرصة مواتية تماماً لأعتز بما في طباعنا من ود وكرم وتسامح. وإنه حتى اشتداد عود الصهيونية، أو بالأصح حتى خلق إسرائيل، كنا دائماً على أحسن العلاقات مع اليهود، وقد كنا نحبهم، عندما كان الجميع يكرهونهم، وقد آويناهم، عندما طردهم الجميع في كل مكان، وقد أقاموا حياتهم معنا، في الوقت الذي تحطمت حياتهم في كل مكان، وعاملناهم بمساواة وكرامة وإخاء عندما كانوا يضطهدون في كل مكان، لقد اشتركوا معنا في حياتنا القومية بينما كانوا محرومين من ذلك في كل أرض، وأصبح منهم في الوطن العربي، الوزراء وأعضاء البرلمان والموظفون ورجال الصناعة والتجار، وزاولوا نشاطهم في جميع مجالات الحياة.

أجل كنا نغني معاً ونبكي معاً، ولكن هذا البناء الإنساني، انهار، بعد قيام الصهيونية وإسرائيل، تحت وطأة أقسى ما يمكن من نكران الجميل، وأدت حوادث الأربعين عاماً الأخيرة، إلى اصطدام الصهيونية وجهاً لوجه بالعالم العربي.

فلسطين بلدنا وبلد أهلها، قد أغرقها الغرباء، واستباحها الإرهاب، وتعرضت للغزو والاحتلال وقتل الألوف من رجالها ونسائها، ثم أُخرج أخيراً أكثر من مليون من أهلها، من وطنهم، وتأتي بعد ذلك إسرائيل فتشكو من الكراهية العربية. وثمة كل ما يبرر كراهية اليهود للعهد النازي، وكراهية العرب لإسرائيل، يجب أن تنبع من الينبوع نفسه. ولكن قبل أن يتحدث المندوب الإسرائيلي عن الكراهية العربية أرى أن الواجب يدعوه إلى فحص سجلاته ودراستها، وقد يكون من المناسب أن نسأله عن مشاعر إسرائيل نحو العرب ومستقبلهم وبلادهم، ووجودهم القومي. هل باستطاعته أن يقدم إلينا رداً شريفاً وصريحاً، كما قدمنا نحن. بالطبع لا، وكل رد يصدر عنه تكذبه السجلات والوقائع، وأنا لا أريد أن أشغلكم بقراءة مجلد ضخم من الأدب الذي يتحدث عن الدولة اليهودية التي تمتد من النيل إلى الفرات. ولن أسرد عليكم بيانات إسرائيل الرسمية، التي تقول بقبول سياسة التقسيم على أساس أنها مرحلة انتقالية، ونقطة وثوب. ويكفي أن نلاحظ أن الإسرائيليين الرسميين قد وصفوا دائماً المنطقة التي تحتلها إسرائيل، بأنها أقلّ ما يمكن قبوله، وما لا يمكن التنازل عن شبر منه.

وإذا كان هذا هو الأقل، فما هو الأكثر يا ترى؟ ويشير الكتاب السنوي اليهودي إلى المنطقة التي تحتلها إسرائيل على اعتبار أنها جزء من وطن إسرائيل، وإذا كان هذا هو الجزء، فما هي حدود الكل يا ترى؟ وقد قال المستر بن غوريون في خطاب ألقاه في الكنيست في الثامن من تشرين الثاني/ نوفمبر عام ١٩٥٦، عن الحرب ضد مصر ما نصه: «لقد كان بين الأهداف الثلاثة لحملة إسرائيل على سيناء تحرر جزء من الوطن لا يزال في أرض أجنبية فلنسأل ممثل إسرائيل، ما هي حدود هذا الوطن؟ ومن هم الأجانب الذين يحتلونه وما هي الأجزاء التي يجب تحريرها؟

هذا، يا سيدي الرئيس، مَثَل على الكراهية التي تحملها إسرائيل لنا، بينما تحمل لبلادنا ووطننا كل الحب. ومع ذلك فإن الممثل الإسرائيلي رجل شريف، فهو يتحدث عن كراهيتنا، وينسى الحديث عن كراهيتهم. إن إسرائيل نفسها، والصهيونية هي طبقتها الرئيسية، هي الأوج في الكراهية، وهي التعبير عن الحقد، والإيحاء بالتوسع. وحتى الأطفال في إسرائيل ينشأون على الكراهية، لا كراهية العرب فحسب، أو اللاجئين العرب بل كراهية العرب البؤساء، الذين يقيمون الآن في إسرائيل. وقد تحدث محررو الصحيفة العبرية الأسبوعية **هاعوليم ها آزيه** التي تصدر في تل أبيب إلى مئات الأطفال اليهود، من فتيان وفتيات، يمتّون إلى مختلف الطبقات الاجتماعية، وتتراوح أعمارهم بين السادسة والثالثة عشرة، عن العرب في إسرائيل، وماذا يجب أن يفعلوا بهم، وردّ نحو من خمسة وتسعين بالمائة من هؤلاء الأطفال بأن من الواجب قتلهم!

هذه هي الكراهية التي تغرق إسرائيل في الحديث عنها من ناحية، ولا تشير إليها إلا بالقليل من الناحية الأخرى. ولكن على أولئك الذين يتحدثون عن الكراهية العربية ان يدرسوا أولاً سجلّهم، فذلك خير للرصانة، إن لم نقل للشرف والنبل.

وحتى على صعيد الكراهية والعداء، ليس لإسرائيل من مكان تقف فيه، فليس في وسعها أن ترفض العودة متذرعة بمثل هذه الادعاءات والحجج، لأن إسرائيل هي التي خلقت الكراهية، وها هي تجعل من الشيء الذي خلقته ذريعة لرفض العودة. أما بالنسبة إلى العرب، فلم يكن العداء عملاً أصيلاً عندهم، وإنما كان نتيجة طبيعة؛ وليس في وسع إسرائيل أن تشكو من الشر الذي خلقته هي. وإذا وضعنا الموضوع في شكل حوار، يقول فيه المتطفل: «لا أستطيع أن أسمح لك بالعودة إلى بيتك، لأنك تكرهني»؛ فيرد صاحب البيت، وله كل الحق في رده «ولكنني أكرهك، لأنك أخذت مني بيتي». وهذا هو المنطق، فهو ببساطته، أقوى من جميع قوى الأرض.

ولن أمضي طويلاً في دحض بيانات الممثل الإسرائيلي، فما عرضته عليكم يكفي ليظهر لكم أن حق اللاجئين في بيوتهم وممتلكاتهم، ووطنهم، لا يخضع لموافقة إسرائيل أو رفضها، وليست هناك من قوة في الأرض تستطيع إخماد حق شعب في بلاده.

وقد اشتطّ الممثل الإسرائيلي، في نقل النقاش، إلى آفاق بعيدة لا تمت إلى الموضوع بصلة: فالموضوع المطروح علينا هو تمديد عمل الوكالة، وليس لدى إسرائيل ما تقوله في هذا الموضوع، لأن إسرائيل لا تمثل اللاجئين، وقد تهتم كل دولة بغوثهم باستثناء إسرائيل. ويبدو لنا، تبعاً لذلك، أن من واجبنا عدم التفكير، بأنه قد تكون وجهات نظر إسرائيل، أو انطباعاتها في هذه القضية، عنصراً في مداولاتنا، سواء أقرّرتم مضيّ الوكالة في عملها، أم أنهيتموه، أم بحثتم عن طريقة أخرى، أفضل وأجدى.

لقد أوضحنا موقفنا المرة تلو المرة. ونحن لا نتوسل إليكم أن تعملوا شيئاً، فمسؤولية اللاجئين تقع على عاتق الأمم المتحدة، ومشكلتهم هي مشكلة الأمم المتحدة، وليس في وسع الأمم المتحدة أن تتخلى عن هذه المسؤولية أو تتخلص منها إلا عندما يعود اللاجئون إلى وطنهم. وإذا كانت النية متجهة للقضاء على حقوقهم، وتصفية قضية فلسطين، وإنهاء فصل فلسطين بكامله، فإن على من يحملون هذه النية أن يمضوا في طريقهم، وليغسلوا أيديهم من القضية، وليتركوا اللاجئين إلى مصيرهم، وعلينا أن نرقب الأحداث القادمة.

وإذا كانت بعض الدول الكبرى تقود الأمم المتحدة إلى هذه الهاوية، فإنني أود أن أؤكد لكم، بأن الذين سيتألمون، ويعانون من النتائج، هم أناس غير اللاجئين. ذلك أن الذي تألم وعانى في البداية قد ينجو ويتعافى، أما الذي سيتألم في النهاية فلن يتعافى، ولن يستطيع العثور على سبيل للشفاء. إنها ستكون النهاية في نهايته.

(٢)

منشة الذباب.. والاستعمار الإفرنسي (تشرين الأول/أكتوبر ١٩٥٧)

في حديثي إليكم في الجمعية العامة، أرى لزاماً علي أن أبدأ بالقضية الجزائرية، ذلك أن الجزائر تشهد على أرضها حرباً ضارية، ونحن نجتمع اليوم لنحتفل بمرور ثلاثة أعوام عليها. . ولسنا في حاجة إلى عبقرية بارعة لنبسط القضية الجزائرية، وفي كلمات موجزة واضحة، أن الشعب الجزائري كأي من شعوب الأرض، يملك الحق العام في الحرية والسيادة والاستقلال. ومن جهة ثانية فإن وضع فرنسا في الجزائر، هو وضع استعماري، ولا تستطيع أية فصاحة جدلية أن تدافع عن هذا الوضع الاستعماري، مهما أوتيت من قدرة وخبرة.

وإن فرنسا مشغولة هذه الأيام بوضع نظام خاص للجزائر، وهو ذلك النظام الذي أدى إلى سقوط الحكومة الفرنسية، وهي مشغولة كذلك على أرض الجزائر في تعبئة كل قدراتها العسكرية لتفتح الجزائر مرة ثانية. . ولكن فرنسا ستبوء بالفشل الذريع ولن تستطيع أن تحقق أياً من هذين الهدفين. . إن النظام السياسي لأي شعب يجب أن يضعه الشعب بنفسه لنفسه. . أما مصير الحرب فسيكون نصراً للحرية. . . نصراً للشعب الجزائري. . وإذا كنتم في حاجة إلى دليل على ذلك، فدونكم العشرين دولة أفريقية التي ظفرت بحريتها واستقلالها، وشقت طريقها في هذا العام إلى الأمم المتحدة.

ولا يغيب عنا في هذا المقام أن نعرب عن أشد معاني النقمة والاستنكار للأعمال البربرية التي تقوم بها الفرق الفرنسية في الجزائر. . ولو أننا أردنا أن نلتزم بقواعد الحرب وتقاليد القتال، فإنه من الصعب علينا أن نجعل القوات الفرنسية في مصاف الجيوش. . ولقد اهتز الضمير العالمي للفظائع الرهيبة التي اقترفتها السلطات

الفرنسية في الجزائر. . وإنه لمما يعزينا أن المفكرين والكتاب الأحرار في فرنسا قد حركتهم هذه الفظائع فأعربوا عن استنكارها واستفظاعها. . وإنه مما يواسينا كذلك أن وزير الخارجية الفرنسية قد قوبل بمظاهرات صاخبة في أمريكا اللاتينية احتجاجاً على هذه المظالم[1]. . ولقد وقعت هذه المظاهرات، في قارة بعيدة عن الجزائر، ولكنها قريبة منها، بما يربطها بعواطف الأخوة الإنسانية. .

وفي كلمة موجزة فإن أرض الجزائر قد تحولت إلى مسرح للدماء والدمار، وجميع أساليب القمع والقهر، التي تنفر منها المشاعر الإنسانية في عصرنا الحاضر.

ونحن لو عدنا بالذاكرة إلى ما قررته الجمعية العامة في صدر ميثاق حقوق الإنسان لوجدنا أن الشعب الجزائري، كما أعلن ذلك الميثاق، كان «مضطراً إلى الالتجاء إلى الثورة لدفع الظلم والاستعباد»، وإذا كانت فرنسا قد اصطنعت لنفسها «حق» الظلم، فإن الشعب الجزائري يملك بكل تأكيد «حق» الثورة على هذا الظلم.

وقد أصبح «حق» الثورة على الظلم، في طليعة الحقوق الإنسانية، وإن الشعب الجزائري حين يتمرد على الاستعباد الفرنسي فإنما يمارس حقه الطبيعي والإنساني في الثورة والتمرد على الظلم والاستبداد. . وقد أعلنها الشعب الجزائري حرب تحرير. . كما أعلنتها فرنسا من جانبها حرب إبادة. .

ولكننا في الأمم المتحدة لا نستطيع أن نقف مكتوفي الأيدي، نشاهد هذه المأساة الإنسانية من بعيد. . يجب أن تخضع فرنسا لمشيئة الأسرة الدولية. . وإن أدنى واجبات المنظمة العالمية أن تقوم بتحقيق دقيق في الجزائر. . حتى يعرف العالم الحقائق الرهيبة عن الفظائع التي ترتكبها فرنسا في الجزائر. . وأن المستر همرشلد، بوصفه خادم الميثاق لا يعدم الوسيلة للإشراف على هذا التحقيق. .

أما من حيث الموضوع، فإننا نعتقد اعتقاداً صادقاً، بأن هذه الحرب المقدسة التي يشتعل لهيبها المقدس على أرض الجزائر، لا يمكن إطفاؤها إلا بالاعتراف بحق الشعب الجزائري بالحرية والاستقلال، وتأييد حقه في عضوية الأمم المتحدة. وهذا الحل وحده هو الذي يفضي إلى السلام.

وليس علينا إلا أن نعير سمعنا وقلوبنا إلى النداء الرفيع الذي توجه به وزير خارجية أيرلندا، مناشداً فرنسا أن تحرر نفسها من الجزائر. . وإذا أصغت فرنسا إلى

---

(١) كان وزير الخارجية الفرنسية يزور دول أمريكا اللاتينية ليقنعها بتأييد وجهة النظر الفرنسية في قضية الجزائر.

هذا النداء النبيل، الذي ينم عن شجاعة الشعب الأيرلندي، فستكون قد حررت نفسها بنفسها، وستكتب تاريخها مرة ثانية، كما صنعت في الأيام المجيدة، للثورة الفرنسية المجيدة. ولو كان لنا أن نضع الأمور في نصابها، لوجب أن يكون للقضية الجزائرية المقام الأول على جدول أعمال الأمم المتحدة، وأن تسبق جميع المواضيع الأخرى.. ورغماً عن أهمية المواضيع التي تعالجها الأمم في دورتها الحاضرة، فإن قضية الجزائر يجب أن تكون أولاً..

إن قضية الجزائر لا تنطوي على الحرب، ولكنها هي الحرب بكل معاني الحرب، من آلام وخراب ودمار.. ولا شك أن عدداً من القضايا التي تعالجها الأمم المتحدة في دورتها الحاضرة، حاسمة ودقيقة وقابلة للانفجار، ولكن في الجزائر فإن المشكلة قد تفجرت.. والحرب دائرة الآن.. ولعلها الحرب الوحيدة المشتعلة الآن في أي من أرجاء العالم.. وقد كان من حقنا أن نطالب بدرس القضية الجزائرية في مطلع الدورة، ولكن.. ولكن تقاليد الفروسية والشهامة قد منعتنا عن ذلك.. لم يكن في فرنسا حكومة، ونحن لا نريد أن نتعرض لفرنسا في غيابها.. وإذا كانت فرنسا تخوض الحرب في الجزائر، وهي متحللة من كل تقاليد الحرب، فإننا في الوقت ذاته لا نستطيع أن نتحلل من شرفنا وتقاليدنا، فآثرنا الانتظار حتى تألفت الحكومة الفرنسية الأخيرة، لنواجهها بالقضية الجزائرية، بكل معاني الجدية التي تثيرها في نفوسنا، وبكل آيات الصراحة، العارمة التي تعتمل في قلوبنا.

والقضية الجزائرية بند جديد لمشكلة قديمة.. ذلك لأنها تؤلف فصلاً مفجعاً في تاريخ أفريقيا، وليست كلمة «مفجع» بعيدة عن الحقيقة والواقع.. بل إنها لا تتضمن أية مبالغة. ولست أجد تأييداً لكلامي هذا أكثر من البيان البليغ الذي ألقاه أمامكم المسيو بينو وزير الخارجية الفرنسية.. لقد قال المسيو بينو، في كلمات راجفة، إن مشكلة الجزائر هي «دراما سببت الكثير من الدماء والدموع..»

أجل، إن القضية الجزائرية هي دراما سببت الكثير من الدماء، وما أعز تلك الدماء.. وسببت الكثير من الدموع وما أسخن تلك الدموع.. ولقد بدأت هذه الدراما منذ ١٢٧ عاماً، وهذا الفصل الحاضر يدخل الآن عامه الرابع.. وإن مسرح هذه الدراما بكل نواحيها، هو في الجزائر... في مدنها وقراها، في جبالها ووديانها، في صحرائها وشواطئها، وفي غاباتها ومروجها.. وإن أشخاص هذه الدراما ليسوا أفراداً أو جماعات، ولكنهم شعب بكامله، برجاله ونسائه في الحواضر والبوادي.. وليست هذه الدراما شعراً ولا نثراً، إنها تلفظ الدموع وتنطق بالدماء.. وليست لغة هذه الدراما مجازات واستعارات، ولكنها تعيش في القاذفات والمقاتلات والدبابات.. وهي دراما تقرأ في عيون الأيتام، وحسرات

الأرامل، وزفرات الثكالى، وآلام الأجيال والأجيال.. جزائريين وفرنسيين على السواء..

وإني أقول «الجزائريين والفرنسيين على السواء بكل حزن وأسى.. فإن هذه الدراما هي عند الجزائريين تضحية مقدسة من أجل هدف مقدس.. أما للفرنسيين فإنها تضحية من غير هدف كريم.. ورغماً عن ذلك فإن دراما المسيو بينو لم تأسر عواطف المستر بينو..

ولقد أفجعنا المستر بينو، حينما ذكر في خطابه قبل بضعة أيام أنه «من السذاجة أو سوء النية انتظار حل سريع للقضية الجزائرية».. وليقل المسيو بينو ما يشاء، فإننا نعتبر الوصول إلى حل سريع للقضية الجزائرية، ذروة في المشاعر الإنسانية النبيلة، وأروع تعبير للحرية، وأرفع تكريس للسلام، وفوق هذا وذاك، فإنه يمثل الاحترام الصادق الأمين، لأقدس أهداف ميثاقنا المقدس.

وإنه لمن الإنصاف لهذه الدراما، التي وضعها أمامنا المسيو بينو، أن نستعرضها من البداية إلى النهاية.. ليعرفها الذين لا يعرفونها، وليتذكرها الذين يعرفونها..

وتبدأ وقائع هذه الدراما في القرن التاسع عشر، حينما بدأت الدول الغربية مندفعة وراء المنافسات والمنازعات والتوازن الدولي، تمارس مؤامراتها وخططها الاستعمارية في الشمال الأفريقي، ابتداء من المحيط الأطلنطي إلى خليج السويس.. وقد جرت أحداث رهيبة وكانت نتيجتها السيطرة والاستعمار.

وحدث من جراء ذلك، أن وقعت الجزائر وتونس والمغرب وليبيا ومصر فريسة الاستعمار الغربي، واحدة بعد الأخرى.. غير أن شعوب هذه الأقطار، وقد فُطِروا على التعلق بالحرية والسيادة، لم يبخلوا بأية تضحية، مهما عظمت، ليلقوا عن أكتافهم نير الاستبداد والاستعباد، وهكذا فقد بدأت مرحلة الكفاح والتحرير، بعد مرحلة السيطرة والاستعمار.. وانطلقت قوى الحرية في مسيرتها التاريخية.. وكان أن استقلت مصر، لتلعب دوراً قيادياً في الحياة العربية، واستقلت ليبيا وأصبحت عضواً في الأمم المتحدة.. وكذلك فقد استقلت كل من تونس والمغرب وأصبحتا من أعضاء الأمم المتحدة.. أما الآن فإن الجزائر، تغوص في حمامات الدم، وتقاتل في معركة ضارية، لتحقق للشعب الجزائري أمانيه القومية، في الحرية والسيادة والاستقلال.

هذه هي قصة الكفاح في الشمال الأفريقي، في عبارات موجزة بسيطة.. ولكن العجيب الغريب، أنه من بين أقطار الشمال الأفريقي، فإن الجزائر وحدها هي التي لا تزال محرومة من الحرية القومية والسيادة الوطنية، وإننا لا نعرف حجة على

وجه الأرض، حتى ولو اقترنت بفصاحة المسيو بينو، يمكن أن تبرر هذا الوضع الشاذ في الجزائر، وتعزلها عن أخواتها: المغرب وتونس وليبيا ومصر، وتنكر عليها حقها الطبيعي في الاستقلال. . . وأن العالم لا يستطيع أن يتحمل وجود جيش استعماري كبير، في قلب الشمال الأفريقي، على ميمنته وميسرته دول كاملة الحرية والاستقلال. .

ولقد عرضت هذه الصورة الخاطفة عن الشمال الأفريقي، ليكون الأمر واضحاً أمامكم بكامله. . وإنني لم أقصد أن أقحم على هذه المناقشة أموراً غريبة عنها، أو خارجه عن سياقها. . ذلك أن القضية الجزائرية لا تفهم فهماً كاملاً إلا حينما ينظر إليها ضمن إطارها الصحيح. . ولقد كرس المسيو بينو الشطر الأخير من خطابه، لمعالجة الشمال الأفريقي كموضوع متكامل، واعتبره مدخلاً للقضية الجزائرية. . فإذا كان الشمال الأفريقي موضوعاً متكاملاً، فليس للمسيو بينو أن يعالج القضية الجزائرية في معزل عن الشمال الأفريقي: إن قضية الجزائر هي جزء لا يتجزأ من الاستعمار في شمال أفريقيا. . وإن الكفاح الجزائري هو جزء لا يتجزأ من الكفاح في الشمال الأفريقي بأسره. . وإن الشمال الأفريقي ينعم الآن بحريته واستقلاله، وتناضل الجزائر الآن لبلوغ حريتها واستقلالها. . وليس هناك من سبب، كائناً ما كان، يفرض على الجزائر أن تكون جزيرة مستعبدة وسط محيط فسيح من الحرية والاستقلال. . وما تمتعت به مصر وتونس وليبيا والمغرب، يجب أن تتمتع به الجزائر. . إن الجزائر هي جزء في ذلك الكل؛ وقد عانت الجزائر مع أخواتها شرور الاستعمار، ومعهم دفعت ضريبة البذل والفداء، ومعهم يجب أن تنعم الجزائر بكل مقومات الحرية والاستقلال.

وعلى خلاف ما ذهب إليه المسيو بينو، فليس في القضية الجزائرية أمور معقدة غريبة. . فإن تاريخ الجزائر هو في الواقع تاريخ الشمال الأفريقي. . لقد كان الكفاح واحداً، ولا بد أن يكون المصير واحداً. . ذلك هو حال الأسرة الواحدة. . وحين يزعم المسيو بينو أن أمر الجزائر يختلف عن بقية الأقطار المجاورة، فإن ذلك أسطورة دولية، وخرافة سياسية. . وإننا نربأ بالأمم المتحدة أن تكون مسرحاً لمثل هذه الأساطير والخرافات.

صحيح أن خطط الاستعمار في أقطار الشمال الأفريقي كانت مختلفة: فهي حماية في هذا القطر، واستعمار مكشوف في ذلك القطر، ولكن الأساس واحد في جميع الظروف والأحوال؛ ولقد أعلن المسيو بينو أن فرنسا موجودة في الجزائر منذ ١٣٠ سنة، وهذه ليست واقعة جديدة علينا؛ والواقع أن هذه الواقعة، على قدمها هي سبب شكوانا؛ إن جميع الدول الاستعمارية، قد وجدت في مستعمراتها قبل عام

١٨٣٠ أو بعده، ومنذ ذلك الوقت تحطمت إمبراطوريات عظمى، وأصبحت شظاياها دولاً مستقلة. وإذا كان علينا أن نأخذ بنظرية عام ١٨٣٠ كما عرضها المسيو بينو، فإن ما لا يقل عن ستين دولة من أعضاء الأمم المتحدة يجب أن تحتجب عن هذه المنظمة العالمية.. وكائنة ما كانت التسميات والحجج التي أدلى بها المسيو بينو، فإن الاستعمار هو الاستعمار، مهما تنوعت الصيغ وتعددت الأسباب.

ويتضح من هذا أن الجزائر ليست لفرنسا ولا أرضاً فرنسية.. إلا إذا كنا نريد أن نزعم أن الشمال الأفريقي هو أوروبا.. فإن الدول الأوروبية، بوسيلة أو بأخرى، كان لها شأن في الشمال الأفريقي.. وكذلك فإن الجزائر ليست لفرنسا، إلا إذا كانت لدينا الشجاعة الوقحة، بأن نزعم بأن آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية كلها هي أوروبا. لقد استولت أوروبا في الماضي على أقطار من العالم، هي ممثلة الآن في ما لا يقل عن سبعين دولة من أعضاء الأمم المتحدة.. وأخيراً فإن الجزائر ليست لفرنسا، كما أراد أن يصور لكم المسيو بينو، إلا إذا جرؤنا على القول بأن الولايات المتحدة هي لبريطانيا.. إن «حق» الولايات المتحدة في الثورة على بريطانيا، هو بنفسه «حق» الجزائر في الثورة على فرنسا، مع تباين الظروف والاعتبارات.. ونحن هنا نقف من أجل الحرية، وليست الحرية حكراً على قارة بذاتها، يصح إنكارها على قارة أخرى.. وإن من حق الجزائر أن تتمتع بما نتمتع به، من حرية واستقلال، إلا إذا كنا مستعدين أن نخون، على مشهد من التاريخ، المبادئ السامية التي أعلنها ميثاق الأمم المتحدة.

ومن أجل ذلك فإنه يجب علينا، الآن وإلى الأبد، أن ننزع من أذهاننا تلك الخرافة السياسية التي ينطوي عليها موقف فرنسا: إن الجزائر ليست جزءاً من التراب الفرنسي.. وليس شعب الجزائر جزءاً من الشعب الفرنسي. إن الجزائر هي جزء من الوطن العربي الكبير، الممتد من المحيط غرباً إلى الخليج شرقاً، وإن شعب الجزائر هو جزء من الأمة العربية، يشترك معها في ثقافتها وحضارتها ويتكلم لغتها، وله تقاليدها وعاداتها؛ وإن شعب الجزائر تهزه مع الأمة العربية، مخاوفها آمالها وآلامها؛ وإن تاريخ الجزائر هو فصل من تاريخ الأمة العربية، في انتصاراتها وفي هزائمها، في وحدتها وفي فرقتها، في الحرب والسلم على السواء.

ولقد قيل في عدد من المناسبات، إن تاريخ الجزائر قد ارتبط بالأمة العربية منذ عهد الفتوحات الإسلامية في القرن السابع الميلادي. والأصح أنه ازداد ارتباطاً.. وعلينا أن لا ننسى الحقيقة الفينيقية التي سبقت انبثاق النصرانية.. فلقد أُبرز الوجود العربي ذاته عن طريق الفينيقيين الذين هم فرع من فروع الأسرة العربية.. وإنني أقولها بكل شجاعة وصراحة، ولا أخشى معها تحدياً، إن ارتباط

الجزائر بالأمة العربية، قد سبق بأجيال، وجود فرنسا كدولة، بل وجود فرنسا كشعب..

ومع هذا، يجب أن يكون واضحاً، أن الجزائر لا تكافح من أجل أن تمارس مجدداً حقاً طبيعياً، ولكنها تكافح لتسترد، لتستعيد، حقاً طبيعياً كانت تمارسه بصورة كاملة.. إن الجزائر لا تكافح لتنال استقلالها، ولكنها تكافح لتسترد، وتستعيد استقلالاً انتزع منها. إن الجزائر لا تكافح لتبني دولة جديدة، ولكنها تكافح لتسترد، وتستعيد دولتها التي كانت قائمة.. في زمن لم يكن فيه عدد من الدول المعاصرة قائمة أو موجودة.

ولقد أجهد المسيو بينو نفسه أمامكم، وهو يعرض على الجزائر أموراً ثلاثة: وقف إطلاق النار، فالانتخابات، ثم المفاوضات، ولم يتفوه بكلمة واحدة عن السيادة والاستقلال.. بل إنه أدان حركة التحرير الجزائرية لأنها تطالب بالاستقلال، ورفض كذلك وساطة المغرب وتونس على أساس الاستقلال..

أما وقد عرض المسيو بينو لتاريخ المشكلة الجزائرية، فقد أصبح من واجبنا أن نذكر المسيو بينو بالوقائع الصحيحة للتاريخ الصحيح.. لقد كانت الجزائر دولة مستقلة، كاملة السيادة، شأنها في ذلك شأن أي دولة مستقلة ممثلة الآن في هذه المنظمة العالمية.. وكان لرئيس دولة الجزائر معاهدة صداقة مع بريطانيا العظمى وهولندا.. وكان للجزائر الدولة دور لا يقل عن أية دولة من الدول المعاصرة.. ففي عام ١٦٧٩ دخلت الجزائر في علاقات تعاقدية مع هولندا.. وفي عام ١٦٨٢ وقعت الجزائر معاهدة صداقة مع بريطانيا العظمى وهولندا.. وكانت الجزائر من أوائل الدول التي اعترفت باستقلال الولايات المتحدة.. وقد وقعت الجزائر مع الولايات المتحدة ثلاث معاهدات في ١٧٩٥، ١٨١٥، ١٨١٦، وبموجب المعاهدة الأولى تعهدت الجزائر أن لا تبيع سفناً حربية لأية دولة هي في حالة حرب مع الولايات المتحدة؛ وقد نصت المادة ١٨ من تلك المعاهدة أنه في حالة الحرب بين البلدين، فإن على القنصل والرعايا الأمريكان أن يخرجوا من «مملكة الجزائر»، وقد كتب القنصل الأمريكي في الجزائر في عام ١٨٢٦ يقول: «إن الداي يمارس كامل حقوق السيادة والسلطة عقب انتخابه مباشرة».

هذه هي السيادة القومية التي كانت تمارسها الجزائر، والتي ينكرها اليوم المسيو بينو وزير خارجية فرنسا.

أما بالنسبة إلى بريطانيا، فقد كانت للجزائر معها علاقات شيقة، ما أظن المندوب البريطاني يستطيع إنكارها.. وإن عراقة الدبلوماسية البريطانية هي التي

تجعل هذه العلاقات مثيرة حقاً. . وإن من الحق أن نسرد الوقائع حتى لا يستمر المندوب البريطاني في معارضة القضية الجزائرية.

يذكر تاريخ العلاقات الدبلوماسية، أن جزائرياً اسمه الحاج حسن كان سفيراً للجزائر في لندن. . ولا أظن أحداً غير الإنكليز أنفسهم، يستطيع أن يصف العلاقات التي كانت قائمة بين بريطانيا والجزائر في القرن التاسع عشر؛ فلقد بعث ولي عهد بريطانيا، نيابة عن والده، الملك جورج الثالث، كتاباً إلى الداي في الجزائر. . ولا أحسب أن هنالك ما هو أفصح وأبلغ من ذلك الكتاب. . وسأجعله يتكلم عن نفسه بنفسه. . يقول الكتاب: «إن ولي العهد نيابة عن والده جورج الثالث، يأسف لأن المرض الذي لازم والده طويلاً، قد حال دون الإجابة على كتاب الداي الذي حمله سفيره الحاج حسن، ويؤكد أقوى الصداقة للداي، استناداً إلى المعاهدة القائمة، كما يؤكد للداي العزم على حماية عاصمته بأسطوله، ما بقيت الصداقة الحاضرة قائمة بين شعبينا؛ ويعلن أن الأسطول البريطاني هو سيد البحار، يرهب جميع الدول البحرية، ومستعد لقهر كل من يحاول معارضته. . ويرجو الداي أن لا يسمح لأعداء بريطانيا للانتقاص من الانسجام القائم بين شعبينا، وأن لا يصغي لأقوالهم الشريرة، وأن سفيركم سيخبركم عن الاستقبال والمعاملة اللائقين اللذين وجدهما في إنكلترا، وقد أرسل معه بعض مصنوعات المملكة على سبيل الهدية. . «حرر في قصر كارلتون في ٤ كانون الثاني/ يناير سنة ١٨١٢».

ولست أرى حاجة للتعليق على هذا الكتاب، لأنه يتحدث عن نفسه بنفسه، وإني آمل أن لا ينكر المندوب البريطاني، بعد اليوم، سيادة الجزائر واستقلالها، وحقها الكامل في مؤهلات الدولة المستقلة.

وإني لآمل أن لا يضيق صدر المسيو بينو، إذا أنا تعرضت لهذه الناحية بالنسبة إلى فرنسا. . . لقد تمت بين عامي ١٦١٩ ـ ١٨٣٠، سبع وخمسون معاهدة بين فرنسا والجزائر. . تصوروا!! سبع وخمسون معاهدة دولية بين فرنسا من جانب والجزائر من جانب آخر. . ولقد كانت بين الدولتين بعثات دبلوماسية. . وذات مرة رفضت فرنسا أن يقوم مواطن من أصل أمريكي بتمثيل الجزائر في فرنسا، ورشحت الجزائر في ما بعد مواطناً جزائرياً مولوداً في الجزائر. . وفي عام ١٨٦٠، بعد غزو الجزائر، كان نابليون الثالث يزور الجزائر، فكتب إلى الحاكم العام في الجزائر يقول: «إن الجزائر ليست مستعمرة ولكنها مملكة عربية». ولقد كان هذا الكتاب قبل قرن بكامله من هذا العام الذي يقف فيه المسيو بينو أمام الأمم المتحدة ليعلن أن الجزائر هي أرض فرنسية.

وعلى هذا فإن الاستنتاج الطبيعي، الذي لا مردّ له، أن الجزائر كانت دولة مستقلة، كاملة السيادة، شاركت في الحياة الدولية، وما هذه المعاهدات العديدة التي أشرت إليها، إلا مظهر واحد من مظاهر السيادة والاستقلال. . إن المعاهدات التي تمت بين فرنسا والجزائر لا تترك مجالاً للشك في سيادة الجزائر كدولة مستقلة، إلا إذا كان المسيو بينو يستطيع أن يثبت أن فرنسا قد تعاقدت مع فرنسا، وأن فرنسا كانت لها علاقات دبلوماسية مع فرنسا!!

وكلنا يعرف ما الذي جرى في ما بعد لدولة الجزائر المستقلة. . لقد قامت فرنسا في عام ١٨٣٠، بانتهاك سيادة الجزائر، فاحتلت الأرض الجزائرية، وأخضعت البلاد للسيطرة الفرنسية. . وهذه هي الواقعة الأساسية التي تشكل القضية الجزائرية. . ولقد كانت عواقب الاحتلال وخيمة وفظيعة، وإن كانت أسبابه ومبرراته سخيفة وتافهة. . إنها تدعو إلى السخرية حقاً. .

لقد شرحت **دائرة المعارف البريطانية**، وهذه ليست مرجعاً عربياً، مبررات الاحتلال الفرنسي للجزائر كما يلي: في نيسان/ أبريل من عام ١٨٢٧، نشأ نزاع مع الدَّاي، بسبب شحنة قمح قام بتوريدها اثنان من الجزائريين. . وفي أثناء المفاوضات حول هذا النزاع، ضرب الدَّاي القنصل الفرنسي دوفال بمنشَّة الذباب. . . وقد أدت هذه الحادثة إلى التدخل العسكري. . وضُرب حصار بحري حول مدينة الجزائر لمدة ثلاثة أعوام، فلم يؤد إلى نتيجة، وعلى أثر ذلك قامت حملة فرنسية على الجزائر. . ونزلت قوة فرنسية مؤلفة من ٣٧ ألف جندي على الشاطئ الجزائري في سيدي فرج في ١٤ حزيران/ يونيو . . ١٨٣٠ واستسلمت الجزائر في اليوم الخامس من شهر تموز/ يوليو».

وهكذا فإن منشة ذباب، هي التي كانت سبباً في تدمير دولة وإخضاع شعب. . وإن دعوى فرنسا تقوم الآن على منشّة الذباب. . . واستناداً إلى منشّة الذباب هذه، فإن المسيو بينو يحذركم من التدخل في شؤون الجزائر. . ولكن منشّة الذباب لا يمكن أن تكون هي النهاية بالنسبة إلى شعب واع لوجوده القومي، متحفز لحريته، متطلع لاستقلاله.

إن القضية المطروحة أمامكم ليست كقضية مقاطعتي سافوي ونيس، اللتين أشار إليهما المسيو بينو، شارحاً كيفية اندماجهما في فرنسا. . ليس هنالك تشابه بين القضيتين من قريب أو بعيد، ولا في أي وجه من الوجوه. . . إن مقاطعتي سافوي ونيس قد اندمجتا في فرنسا، وقبلتا الحكم الفرنسي، وأصبحتا فرنسيتين من حيث اللغة والثقافة والحضارة والتقاليد. . وهاتان المقاطعتان، لم تعلنا الثورة على الحكم الفرنسي،

وعلى الاندماج بفرنسا؛ على حين أن الشعب الجزائري قد رفض الاندماج وقاوم الاحتلال.. إن الشعب الجزائري لم يستسلم أبداً.. لقد قاتل بشجاعة، من أجل وطنه، ما يزيد عن مائة عام، قدّم خلالها أعظم التضحيات في الأرواح والأموال..

وإنني أعترف للمسيو بينو أنه كانت في هذه الحقبة الطويلة فترات متقطعة من الهدوء، ولكنها كانت فترات من وقف إطلاق النار.. والشعب الجزائري كان على الدوام، ومن غير انقطاع يؤكد مطلبه في الحرية والاستقلال، ومعارضته لسياسة الاندماج، وإصراره على بناء دولة الجزائر في إطار من السيادة الكاملة.. ونحن لا نستطيع أن ننسى في هذا المقام، تلك المجزرة الدموية التي قامت بها القوات الفرنسية في عام ١٩٤٥، ويا للعار في يوم عيد الهدنة، ولقد أثارت تلك المذبحة، التي ذهب ضحيتها آلاف من الجزائريين، ضمير العالم بأسره، وخاصة ضمائر أولئك الأحرار الشرفاء في فرنسا.. والأحرار الشرفاء في فرنسا كثيرون..

والآن.. بعد هذه السنين المتوالية من سفك الدماء والفظائع الوحشية، تأتي إليكم قضية الجزائر محمّلة بالإرهاب، مُثْقلة بالعسف والجور.. وإذا كان لأحد أن يرى القضية الجزائرية على أنها مشكلة داخلية لفرنسا، فالأمر في بساطة هو جريمة إبادة للجنس البشري، أما الذين يرون أنها ليست مشكلة داخلية، فهي قضية حرب وإبادة.. وسمّوها ما شئتم، فإنها مأساة إنسانية، تحضّكم على التدخل، حماية للإنسانية، وصوناً للأمن والسلم..

ولقد اختار المسيو بينو أن يسترسل طويلاً في ما أسماه بالإرهاب والإرهابيين، وكل ما أورده في هذا الصدد، هو مجموعة من الأباطيل.. وإنني لا أريد أن أنتهز هذه الفرصة، لأقحم موضوع إرهاب الثورة الفرنسية، على الفرنسيين أنفسهم، وعلى أبطال فرنسا.. فأنتم عارفون بتلك الوقائع الفظيعة التي سجلها تاريخ الثورة الفرنسية، ولكنني سأقتصر على الإرهاب الرهيب الذي اقترفته السلطات الفرنسية، في شعب الجزائر، وفي أرض الجزائر.. وإنه من الغريب حقاً، كيف أن وزيراً فرنسيا حصيفاً ذكياً، مثل المسيو بينو، قد اختار موضوعاً، أحرزت فرنسا فيه رقماً قياسياً، يتجاوز كل رقم قياسي في العالم، ولهذا فإنه يصبح من الواجب أن نستعرض الأحداث من البداية.. كما جاءت في الصحف العالمية، ومن جملتها الصحف الفرنسية.. وسأقتصر على القليل للدلالة على الكثير.

في ٢٦ آب/ أغسطس من عام ١٩٥٥، ذكرت جريدة **واشنطن بوست**، بأن الأوامر صدرت إلى القوات الفرنسية، بأن «تضرب أولاً وتستوضح ثانياً».. وفي ١٠ آب/ أغسطس ١٩٥٥، كتب أحد مراسلي جريدة **النيويورك تايمس** يقول بأن الجنرال

(باولاني) ذكر له بأنه يستطيع «أن يقتل ٣٠ ألفاً و٤٠ ألفاً وحتى ١٠٠ ألف إذا اقتضى الأمر» وهذه المقتبسات ليست في حاجة إلى تعليق أو تعقيب.

وفي ٧ آب/ أغسطس ١٩٥٥، نشرت جريدة **الهرالد تريبيون**، أن الفرقة الفرنسية الآلية الثانية، كانت تتدرب على أسلحة صاروخية في فرنسا، قبل أن تسحب من قوات حلف الأطلنطي، وترسل إلى الجزائر.

وهنالك تقارير وافرة عن أساليب القمع الوحشية، التي قامت بها القوات الفرنسية، وكانت سبباً في إثارة مشاعر الاستنكار والاشمئزاز في العالم بأسره. . فلقد قصفت قرى بكاملها، وتحولت إلى رماد وأنقاض. . وقد ازدحمت معسكرات الاعتقال بأحرار الجزائريين الذين لم يكن لهم إلا ذنب واحد هو حبهم لوطنهم. . والرهائن الذين يخطفون ليلاً ونهاراً يُعدّون بالعشرات والمئات. . الإعدام من غير محاكمة قد أصبح هو القانون السائد. . وفي العام الماضي اختطفت فرنسا خمسة من زعماء الجزائر من الجو، وهم في طريقهم لتحقيق غاية سلمية في مهمة للمفاوضات. . . وهذه جريمة قرصنة دولية، تنفرد فرنسا في بشاعتها وشناعتها. . وعلى الجملة، لم ينج من إرهاب فرنسا المدنيون، ولا العزل من السلاح. . حتى أصبحت الحالة في الجزائر يسودها قانون الإرهاب. . أو إرهاب من غير قانون. . ويكفي أن أذكر لكم، أنه في هذه الساعة التي أحدثكم فيها، يتزاحم ما يقرب من ٣٠٠ ألف جزائري في معسكرات اللاجئين، بعد أن اضطرهم الإرهاب الفرنسي إلى النزوح إلى الأقطار المجاورة.

هذه هي صورة موجزة للحالة في الجزائر حينما كانت تنظر الأمم المتحدة في القضية في دورتها الأخيرة. . وقد روعت الجمعية العامة يومئذ، وهي تستمع إلى أنباء الفظائع التي يتعرض لها شعب الجزائر. . ولكن الأمم المتحدة اختارت أسلوب اللين والمجاملة مع فرنسا. . فلم تقرر إدانتها، لتعطيها الفرصة الكافية للوصول إلى تسوية عادلة للقضية الجزائرية. . وكل ما قررته الأمم المتحدة في الدورة الماضية، أن أعربت عن أملها في إيجاد تسوية سلمية ديمقراطية عادلة، في روح من التعاون وعن طريق الوسائل المناسبة، بموجب مبادئ ميثاق الأمم المتحدة (قرار ١٠١٢ (١١)).

كان هذا قرار الأمم المتحدة، بلحمه وعظمه. . صدر بلغة هادئة ناعمة، من غير تراجع عن مبادئ الأمم المتحدة.

ولكن ماذا كانت النتيجة؟ وكيف استجابت فرنسا لذلك القرار الذي حرص أن يحفظ لفرنسا كرامتها وماء وجهها؟ لقد كانت النتيجة مخيبة للآمال، حتى لدى أولئك الذين كانوا حريصين على مجاملة فرنسا. . وها نحن نجتمع اليوم لنرى أن قراركم

«اللطيف»، قد تجاهلته فرنسا من غير «لطف»، وأننا لا نرى الحل السلمي الديمقراطي العادل الذي كنتم تتطلعون إليه، ولا نرى، كذلك، أن السلام والديمقراطية والعدالة قد تحقق شيء منها على أرض الجزائر. . وبدلاً من ذلك فإن فرنسا مضت هذا العام في تصعيد الحرب، بعيداً عن تقاليد الحرب. . إنها حرب إبادة تهدف فرنسا من ورائها إلى إفناء شعب، كل ذنبه أنه يريد أن يعيش كما يشاء في وطنه.

وعلى هذا فإن الجواب الوحيد الذي قدمته فرنسا إليكم هو الحرب، وإنني لأرجو أن لا تظنوا أنني أوجه هذه التهمة إلى فرنسا من غير مبرر. . ففي حزيران/ يونيو من عام ١٩٥٧ أعلن رئيس وزراء فرنسا في المجلس الوطني قائلاً «يجب أن نستمر في المعركة ما دامت مفروضة علينا»، وإنه ليصعب علينا أن نصدق رئيس وزراء فرنسا في قوله هذا. . . إن أحدكم لم يفرض هذه الحرب على فرنسا. . إن فرنسا هي التي فرضت الحرب على فرنسا. . وإن سجل الأحداث في هذا العام، يثبت بصورة قاطعة ازدراء فرنسا بالأمم المتحدة، وتجاهلها للميثاق. .

ولقد قامت فرنسا، ومباشرة بعد قراركم الأخير، بتصعيد حملة الرعب والإرهاب، تلك الحملة التي تسميها فرنسا سياسة التهدئة. . ولقد أثارت قصص التعذيب والمذابح التي اقترفت على الشعب الجزائري، أشد مشاعر الاشمئزاز في جميع أنحاء العالم. . وفي فرنسا نفسها أعرب عدد كبير من أحرار فرنسا الشرفاء من مختلف ألوان الفكر السياسي، عن عميق استنكارهم للفظائع الفرنسية. .

ولقد بعث ٣٥٧ مفكراً من الشخصيات الفرنسية المعروفة، رسالة إلى رئيس الجمهورية الفرنسية يحتجون فيها على «الأعمال التي تثير الضمير الإنساني»، وقد أشاروا بصورة خاصة إلى «أعمال التعذيب التي تقترف ضد السجناء، الذين يحرمون من أن يعاملوا بموجب اتفاقية جنيف، أو بموجب الضمانات القضائية التي يمنحهم إياها القانون الفرنسي»، واشاروا كذلك إلى «إعدام الرهائن، وهدم القرى وأعمال الانتقام والتعسف». . وكان بين موقعي هذه الرسالة، بل بالأحرى هذه الإدانة، السيد فرانسوا ميرياك الحائز على جائزة السلام، وعدد من الأساتذة الجامعيين في السوربون وليون، ومجموعة من الفلاسفة والمفكرين والصحافيين. .

وفي شهر آذار/ مارس من هذا العام، اجتمع الكرادلة والمطارنة في فرنسا، واستعرضوا الموقف في الجزائر، وناشدوا فرنسا أن «توفر الضمانات الكافية لاحترام الكرامة الإنسانية، وأن تتجنب كل ما من شأنه أن يهتك القانون الطبيعي وشريعة الله»، ثم حذروا فرنسا من اتباع «وسائل الإرهاب وإنه حتى لو كان الهدف نبيلاً، فإن ذلك لا يبرر استخدام أعمال العنف والتعذيب». وكانت آخر كلمات الكرادلة

والمطارنة تتضمن الدعاء إلى الله «لتحقيق سلام حقيقي، مستند إلى أساس سليم من العدل والحق».

إن شعب الجزائر من جانبه لا يتوق إلا للعدل، وإن الثوار الجزائريين حينما يصلّون في جبالهم، حيث معاقلهم، إنما يدعون الله أن يحقق لهم السلام القائم على العدل، تماماً كدعاء المطارنة والكرادلة الأجلّاء في فرنسا.

غير أنه لا بد لنا أن نسجّل تحفظاً بسيطاً بالنسبة إلى الكرادلة والمطارنة.. إننا لنرجو أن لا يهتم هؤلاء الأحبار الأجلّاء بالشيوعية.. فإن تأييد أي حركة تحريرية، تستهدف السلام القائم على العدل، إنما يعتبر عملاً شيوعياً. وربما وقع على كاهل الكرادلة والمطارنة، أن يثبتوا براءتهم من الشيوعية.. فهذه هي التهمة التي يوجهها المسيو بينو للحركة الجزائرية..

وأرى من واجبي كذلك أن أقرأ عليكم رسالة أخرى مليئة بغضب نبيل، واستنكار شريف ينبئ عن أكرم العواطف الإنسانية.. وليست هذه الرسالة في حاجة إلى أي تقديم أو تعريف، إنها تقول:

«إلى السيد وزير التربية الوطنية في فرنسا..

علمت الآن من أخبار الإذاعة، بأن علي بومنجل قد ألقى بنفسه من بلكون عالٍ في الجزائر، وسقط ميتاً، وذلك لينجو من التحقيق.. وحينما كنت أقود حركة المقاومة في شمال أفريقيا، كان علي بومنجل أحد تلاميذي في كلية الحقوق في الجزائر، لقد أفجعني خبر وفاته، وأصبحت أصدق ما كتبه افري ب. هـ. سيمون في كتابه عن التعذيب الفرنسي.

«وطالما تقوم حكومة بلادي بممارسة هذه الوسائل الإرهابية، التي لم تمارس ضد أسرى الحرب الألمان، فإنني لا أستطيع أن أستمر في إلقاء دروسي في كلية الحقوق الفرنسية، ولا سبيل أمامي إلا التوقف عن إلقاء دروسي.

«ولعلك تقرر استدعائي إلى العمل إذا كنت قادراً على ذلك.. وإنني مستعد أن أتلقى بكل رضاء، أي إجراء يساهم في تعريف الرأي العام، باحتجاجي على هذه الأعمال المشينة، التي تخل بشرف فرنسا، إذا اختارت أن تسكت عليها».

ريني كابيتن

أستاذ القانون في باريس

والوزير السابق للتربية الوطنية في حكومة الجنرال ديغول

إن كل كلمة في هذه الرسالة، أيها السادة، تنطق بنفسها، في ما هو أبلغ من كل خطابة بليغة، وإن علي بومنجل هو واحد من قافلة طويلة من الشهداء الجزائريين، الذين يتساقطون على أرض الجزائر، من أجل وطنهم وحرية شعبهم.

ولقد أصدر واحد وستون عالماً، من أبرز علماء فرنسا، بياناً صارخاً أعلنوا فيه «أن استخدام وسائل الإرهاب، لا يؤدي فحسب إلى سقوط الروح المعنوية في شبابنا، الذين يُطلب إليهم تطبيق هذه الوسائل، وإنما يؤدي كذلك إلى انتقاص القيم الروحية لشعبنا..»

وإنني أغتنم هذه الفرصة لأبعث بتحية الإعجاب والتقدير، لهؤلاء الأحرار الشرفاء في فرنسا، الذين رفعوا صوتهم احتجاجاً على هذه المظالم، التي يتعرض لها شعب الجزائر المناضل.

وإنه بوسعي أن أضع أمامكم طائفة كبيرة من أمثال هذه البيانات، التي تكشف عن الإرهاب الفرنسي في الجزائر، ولكني أقتصر على هذا القدر.. لأننا لسنا هنا لنفضح فرنسا أو نجعلها عرضة للمهانة والاحتقار.. كل الذي نقصد إليه، أن يستمع المسيو بينو إلى مناشدة أحرار بلاده.. وكل الذي نقصده أولاً وآخراً، أن نصل إلى تسوية للقضية الجزائرية، تتفق وأحكام ميثاق الأمم المتحدة.

ومن أجل ذلك فإنني أنتقل الآن إلى بحث الأسس العامة التي يجب أن يقوم عليها الحل الصحيح للقضية الجزائرية.

ويجب عليَّ أن أقول، بادئ ذي بدء، إن أسطورة الاندماج بين الجزائر وفرنسا يجب التخلي عنها بصورة مطلقة.. لا بد من الاعتراف بحق الجزائر في السيادة الوطنية بكل مقوماتها ونتائجها.. إن التجربة الفرنسية في سياسة الإدماج تدخل الآن قرنها الثاني، لتثبت أنها فشلت فشلاً ذريعاً.. وبعد عشرات من السنين مضت على هذه المحاولة التي قامت بها فرنسا، بقيت الجزائر عربية في لغتها وتقاليدها، عاداتها وآمالها القومية؛ وستظل الجزائر مدمجة، ولكن في الحياة العربية.

هذه هي الحقيقة المطلقة الأولى التي لا بديل عنها، ومن هذه الحقيقة المطلقة يجب أن ينبع الحل الجزائري..

والحقيقة المطلقة الثانية، هي أن حركة التحرير الجزائرية لا بد لها من أن تحقق النصر للشعب الجزائري، كائنة ما كانت القوات العسكرية التي تعبئها فرنسا لهذه المعركة. وعلينا أن نذكر أن الثورة الجزائرية تدخل عامها الرابع في ١ تشرين الثاني/ نوفمبر سنة ١٩٥٧. ولقد ألقت فرنسا في ميدان المعركة بكل طاقاتها العسكرية

والاقتصادية، بما في ذلك ٥٠٠ ألف جندي، بالإضافة إلى نفقات تبلغ ثلاثة ملايين دولار يومياً. . وإن الخسائر الجسيمة، والتضحيات الكبيرة، التي تنزل بفرنسا، لن تنجي فرنسا من هذه المعركة الخاسرة، مهما طال أمد هذه المعركة. . وإنني أقول هذا للمسيو بينو الذي حاول من غير جدوى، أن يثبت لكم أن الحركة الجزائرية تقترب من نهايتها. .

لقد قال لكم المسيو بينو، «إن الهدوء يخيم في معظم المناطق في الجزائر، وإن (العصيان) في الجزائر قد اختفى فعلاً في الأشهر الماضية. . وإن (العصاة) قد دُحروا في الجبهة العسكرية، ودُحروا كذلك في الجبهات السياسية والمعنوية. . وإن الناس في كل مختلف أرجاء البلاد، في المدن وفي القرى، يزاولون أعمالهم اليومية، وإن السيارات تروح وتغدو في الشوارع، وإن التلاميذ يتسابقون إلى المدارس. . وإن الضرائب تجبى بصورة منتظمة. .». إن هذه الوقائع طريفة حقاً، وشيقة حقاً، كما استشهد بها المسيو بينو. وإنني لأعجب ما إذا كانت القضية الجزائرية تستحق أن تعرض عليكم، بعد هذه الحكايات المثيرة، التي وضعها المسيو بينو أمامكم. .

ولعله من حقنا أن نسأل المسيو بينو، ما إذا كان الأمر كذلك خلال حركة المقاومة الفرنسية للاحتلال النازي؛ لقد كان الفرنسيون يزاولون أعمالهم، والسيارات تغدو وتروح في باريس، والتلاميذ يتسابقون إلى المدارس. . والضرائب تجبى بانتظام. . أليس كذلك يا مسيو بينو؟

ولكن معلومات المسيو بينو عن الحرب الجزائرية، يجب أن نقرأها إلى جانب معلومات مماثلة أخرى، لها صفة رسمية. . ولا أحسب أننا نستطيع أن نجد مصدراً أكثر طرافة من المسيو روبرت لا كوست، الوزير الفرنسي لشؤون الجزائر. . وهذا بعض بياناته التي أعلنها على الشعب الفرنسي وعلى الرأي العام العالمي:

«٧ نيسان/ أبريل ١٩٥٦: أعتقد أننا سنجد الحل قبل نهاية الصيف.

حزيران/ يونيو ١٩٥٦: سنربح الحرب في خلال ستة أشهر لأننا نجحنا في إخضاع عدة مناطق. .

أيلول/ سبتمبر ١٩٥٦: إن خطة التهدئة تسير بأسرع من كل تقديراتنا.

تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٥٦: نوشك أن نحقق النصر الكامل.

تشيرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥٦: نحن في ربع الساعة الأخيرة، وسنواصل خطتنا أكثر من أي وقت مضى. .

آب/ أغسطس ١٩٥٧ : لم نبلغ نهاية الطريق بعد، ولكن الطريق الآن أوضح، وأستطيع أن أرى نهاية عملنا الشاق.

وإنني أتساءل الآن، وقد انقضى على الحرب الجزائرية أربع سنوات، عمّا إذا كان السيدان لاكوست وبينو يستطيعان أن يريا نهاية الطريق التي كانا يتنبآن عنها الشيء الكثير. . إن هذه البيانات الصادرة عن السيدين بينو ولاكوست إنما تثبت بما لا يرقى إليه الشك، أن النصر في النهاية هو لشعب الجزائر. . وأن الهزيمة في النهاية هي لفرنسا.

غير أن المسيو بينو قد لجأ إلى أسلوب معروف، لتقليل فشل السياسة الفرنسية في إخضاع الشعب الجزائري وفي قهر الثورة الجزائرية. . والمستعمرون كانوا ولا يزالون يتمسكون بهذا التعليل للتنديد بجميع الحركات التحررية حيثما كانت. . لقد تحدث المسيو بينو طويلاً عما سماه بالشيوعية الجزائرية، والمعاونة الأجنبية للثورة الجزائرية؛ وفي هذين الموضوعين سجّل المسيو بينو فشلاً ذريعاً.

وفي ما يتعلق بالشيوعية الجزائرية، إذا كان شيء من هذا موجوداً في الجزائر، فإني لا أرى داعياً لأن يتسرب القلق إلى المسيو بينو، ذلك أن الشيوعية لها وجودها وأثرها في المجتمع الفرنسي. . ولا تستطيع أية حكومة فرنسية، وهي تتقدم إلى المجلس الوطني بأي قانون أو مشروع، أن تسقط من حسابها قوى الشيوعيين في فرنسا. . سواء بالنسبة إلى أصواتهم أو سياستهم أو نفوذهم. . إن تهمة التسلل الشيوعي أصبحت شائعة، تلازم حركات التحرر الوطني. . ولو أردنا أن نرجع إلى القاموس السياسي للدول الغربية، لوجدنا أن كلمة شيوعية قد أصبحت مرادفة لكلمة قومية. . وإذا كان الغربيون مخلصين وصادقين في هذا التفسير، فتكون الشيوعية، إذن، شيئاً مجيداً، ولا يمكن أن تكون شيطاناً شريراً، كما يصفون؛ أما إذا كانوا غير صادقين في ما يدّعون فتكون حينئذ مهاجمتهم للحرب التحررية الجزائرية عملاً من أعمال الاستعمار وأسلوباً من أساليب حرب الأعصاب، وهذه لم تعد تجوز على أحد، أو تخفى على أحد.

غير أن الواقع، أن المسيو بينو لا يصدّق الحجج التي قدّمها بنفسه إليكم، وكل ما يهدف إليه أن يجمع حوله أصوات الدول غير الشيوعية. . إن المسيو بينو يريد أن يحذركم، أن يخيفكم، بل أن يلقي الرعب في نفوس الدول الغربية. . والمسيو بينو خانته كلماته، فلقد قال لكم «إذا انسحبت فرنسا من الجزائر فسيتولى أمورها الشيوعيون. .».

وهذه الكلمات واضحة كل الوضوح، إن فرنسا تحرض الغرب، ليحرضها على

البقاء في الجزائر. . هذه هي المصْيدة التي نصبتها فرنسا، وما حكاية الشيوعية إلا الصنّارة في هذه المصيدة.

أما بصدد العون الخارجي، فقد أشار المسيو بينو إلى ما تقدّمه مصر وسوريا والجامعة العربية من عون للحركة الجزائرية، وإنني لا أملك التحدث باسم مصر وسوريا، فإن مندوبي هاتين الدولتين موجودان هنا معكم، وإنهما وحدهما يملكان حق الكلام باسم حكومتيهما، وإنني لا أرغب أن أدلي بأية إيضاحات حول هذا الموضوع، ذلك أنني لا أريد أن أدخل السرور على قلب المسيو بينو. . ولن أذكر ما نعمل وما لا نعمل. . وليست الدول العربية هنا في قفص الاتهام. . نحن مسؤولون أمام شعوبنا، وأمام شعوبنا فقط. . وما تتلقاه الجزائر من عون، إنما هو واجب قومي وإنساني. . وإن واجبنا المقدس أن ندعم كفاح الشعب الجزائري. . إن الجزائريين هم إخواننا، والجزائر جزء لا يتجزأ من وطننا العربي الكبير.

وإنه لواجب على جميع الشعوب المحبة للحرية، وعليكم جميعاً، تقديم العون لأية حركة تحريرية، حيثما كانت. . ولقد تلقت جميع الحركات التحريرية في العالم أشكالاً متعددة من العون. . ولعل عدداً كبيراً من الدول الممثلة في الأمم المتحدة، لها سيرة معروفة بالنسبة إلى العون الخارجي. إن عدداً من دولكم قد تلقى عوناً خارجياً، وعدداً من دولكم قد قدم العون إلى شعوب ناضلت من أجل حريتها واستقلالها. وفرنسا لم تخرج، عن هذه القاعدة. . إن فرنسا التي تشكو الآن من العون الخارجي الذي يقدم للجزائريين، كان لها شأن مع العون الخارجي. . لقد قدمت عوناً، وقد تلقت عوناً. .

وإن تقديم العون للحركات التحررية، إذا جاز لي أن أذكّر المسيو بينو، كان من أشرف تقاليد فرنسا. . ولا أحسب أنني في هذا الموضوع أجد حجة أكبر من المسيو بينو نفسه. . وإني أستميح المسيو بينو عذره وصبره، إذا أذن لي بأن أستعير فصاحته، لأصف لكم دور البطل الفرنسي لافييت في الثورة الأمريكية. . وإذا كان لنا أن ننسى كل شيء في تاريخ فرنسا فعلينا، أن لا ننسى سيرة لافييت؛ فلقد ترك لنا لافييت في مذكراته صورة مشرقة عن تقاليد فرنسا الكريمة، في معاونة الحركات الثورية. . وسأقرأ كلماته بالإنكليزية فإنني أخشى إذا قرأتها بالفرنسية أن أنتقص من روعتها وبهائها. . لقد قال لافييت: «حينما سمعت بالأنباء الأولى عن الثورة الأمريكية فقد تغلغلت في فؤادي. .» هذه هي كلمات لافييت. . وكان من نتائجها أن فرنسا قدمت لأمريكا العون على الأرض الأمريكية. . وحين نرجع بالذاكرة إلى تلك الأيام المجيدة نجد في محاضر الكونغرس الأمريكي بتاريخ ٣١ تموز/ يوليو ١٧٧٧ قراراً عظيماً يقول «نقرّ قبول

خدمات لافييت. . ونمنحه رتبة جنرال في جيش الولايات المتحدة، بالنظر لما أظهره من شجاعة وحماسة».

هذا هو العون الفرنسي الذي قدمته فرنسا إلى «العصاة» في أمريكا، إلى الولايات المتحدة في ثورتها المجيدة. . وشهدت محاضر الكونغرس الأمريكي، بهذا العون شهادة أصبحت جزءاً من تاريخ كفاح الشعب الأمريكي. .

وفي هذه المناسبة فإنني أرغب أن أذكّر المسيو بينو، أن فرنسا لم تقدم العون فحسب، ولكنها تلقت العون كذلك. . ففي الحرب العالمية الأولى، قامت أمريكا بسداد دينها لفرنسا، وفاء من الولايات المتحدة للشعب الفرنسي، وحينما وضع الجنرال الأمريكي «برشنغ» قدمه على أرض فرنسا ليعمل على تحرير فرنسا، تذكّر البطل الفرنسي لافييت، وصاح بأعلى صوته، وبتقاليد الفارس في أروع تقاليد الفروسية: «لافييت نحن هنا. . .»

وإن من حقنا أن نضيف إلى ذلك أنه كان بين الأبطال الجزائريين كثير من أمثال البطل لافييت، بذلوا دماءهم ليعيدوا لفرنسا حريتها واستقلالها. . وفي نفس الروح الثورية التي عرف بها لافييت، انطلق الجنود الجزائريون البواسل في الحرب العالمية الأولى والثانية يعملون على تحرير فرنسا. . ولكن فرنسا لم تف بدينها. . والجزائر تكافح الآن لتصفية هذا الحساب. . وعلى كل حال، فإن الجزائر ستخرج منتصرة في النهاية، كما انتصرت كثير من الدول الممثّلة الآن في الأمم المتحدة، إن الكلمة النهائية هي لقضية الحرية على الدوام، وإن مسيرة الحرية قد تتأخر بعض الوقت، ولكنها لن تتوقف أو تتعطل، لا بد أن يكون النصر حليفها، فتلك حتمية التاريخ إن شئتم، أو القضاء والقدر، للذين يؤمنون بالقضاء والقدر.

إن كثيراً من الدول المستقلة اليوم، كانت جماعات من «العصاة» بالأمس، والولايات المتحدة هي أقدم هؤلاء «العصاة» في قافلة الحرية. . وإنه ليس عاراً، بل فخراً، أن دول الأمم المتحدة في معظمها مؤلفة من «عصاة» كانوا يقاتلون من أجل حرية بلادهم. . وإنه لمن دواعي اعتزازنا وفخرنا أننا كنا حتى الأمس القريب «عصابات» تناضل العسف والاستبداد؛ وكنا نحسب أن فرنسا قد تلقت درساً تاريخياً من الأحداث في الهند الصينية وتونس والمغرب، وما آلت إليه حروب التحرير في تلك الأقطار. . إن الجزائر لا تختلف عن هذه الأقطار في شيء. . ولا بد لها أن تنتصر وتحقق كل آمالها القومية، وهذه هي الحقيقة الثانية التي يجب أن ينبثق منها أيّ حل للقضية الجزائرية.

والحقيقة الثالثة، إن فكرة تقسيم الجزائر مرفوضة بصورة مطلقة، جملة

وتفصيلاً. . إن وحدة الوطن الجزائري لا تخضع لأي بحث أو نقاش. . إن الصحراء في الجنوب، والشواطئ في الشمال، وجميع الموارد الطبيعية، هي عناصر أساسية لأي حلّ جزائري. . وإنني أشير إلى هذا الموضوع، لأن المسيو بينو، قد شرح أخطار التقسيم بمقدرة وفصاحة. . ولكن المسيو بينو لم يكن في حديثه يهدف إلى بيان أخطار التقسيم. . إنه كان يستهدف إلقاء الرعب في نفوس الجزائريين، فلقد كان المسيو بينو واضحاً كل الوضوح حينما قال «إن تطبيق مبدأ تقرير المصير يؤدي إلى تقسيم الجزائر إلى دولتين أو أكثر». . وعلى هذا فإن المسيو بينو يقدم للشعب الجزائري هذه المعادلة: تقرير المصير يساوي التقسيم، والتقسيم هو نتيجة تقرير المصير. . .

وعلى هذا، فإن كلام المسيو بينو يوضح نفسه بنفسه، إنه يرمي إلى ترويع الشعب الجزائري بالتنازل عن تقرير المصير تفادياً للتقسيم، وبهذا تتكرر حكاية سيدنا سليمان: تنازل عن الطفل تفادياً لتقطيعه. . وإذا كان الترويع هو الوسيلة، فليست لفرنسا مناعة ضد هذا الترويع. . ومن نفس هذا المنطق، يمكننا أن نقول إن خلق دولة للفرنسيين في الجزائر يعني أن مصير الفرنسيين أنفسهم، سيظل في خطر دائم داهم. إن الشعب الجزائري قادر على إرهاب فرنسا، أكثر مما تستطيع فرنسا إرهاب الجزائر. .

وليس للجزائر أن تشهد في وسطها إسرائيل أخرى، وما يتبع ذلك من أخطار على السلم. . . ولقد وضع المعلق السياسي ريمون آرون كتاباً اسمه **المأساة الجزائرية** استعرض فيه فكرة التقسيم، وتوصل في النهاية إلى النتيجة الآتية «لقد كان التقسيم موضوع دراسة من قبل عدد من الزعماء السياسيين. . ومن هذه المقترحات، إقامة دولة للفرنسيين ودولة للجزائريين المسلمين. . ولا يخلو هذا الاقتراح من صعوبات عملية جمة. . ومعنى ذلك أن تطبّق في شمال أفريقيا الحلّ الإسرائيلي، الذي طبق في الشرق الأوسط. . ولكن هذه السابقة لا تشجع على إعادة تطبيقها. . إن الجالية الفرنسية في الجزائر لا تؤلف مجتمعاً قادراً على الاكتفاء الذاتي. . ذلك أن جميع فئاتهم التجارية متصلة ومختلطة بالجزائريين المسلمين. . والتقسيم يفصل هذه العلاقات ويؤدي إلى أمور غير طبيعية ليست في صالح أي من الفريقين. .» إن صاحب هذا الكتاب، لا يمكن أن يتهم بأنه مناهض لليهودية أو معادٍ للسامية. . إن اسمه آرون. . . يتحدث عن يهوديته وساميته. .

وأنتقل الآن إلى الحقيقة الرابعة: إن على فرنسا أن تنزع من تفكيرها الآن وإلى الأبد فكرة الاستعلاء العنصري للجالية الفرنسية في الجزائر. . . ليس هنالك من سبب يدعو إلى إعطاء المعمّر الفرنسي أي وضع متميز. . ولا يمكن إعطاء أية طائفة أية معاملة خاصة في الجزائر. . وإنما المساواة للجميع ومن غير تمييز. . الاعتراف

بأية معاملة مميّزة للمعمرين سيؤدي حتماً إلى الفوضى وعدم الاستقرار. . إن مصير أحد عشر مليوناً من الجزائريين لا يجوز أن يقرره مليون من المعمّرين، المتحدّرين من أصول متعددة. . إن الجزائر ليست تربة صالحة لأي استعلاء عنصري. . إن على المعمّرين أن يختاروا بين أحد أمرين، إما أن يعيشوا بهدوء ونظام في الجزائر، أو يخرجوا منها. . إنهم يستطيعون أن يخرجوا إلى حيث يستطيعون أن يُشْبعوا شهوة الاستعلاء في نفوسهم.

ولم تغفل الحركة الجزائرية عن ملابسات هذا الموضوع. . لقد أعلنت جبهة التحرير الجزائرية موقفها من الأقلية الأوروبية بطريقة ديمقراطية عادلة، فلقد أصدرت بياناً ذكرت فيه «أن الأقلية الأوروبية يمكن أن تقبل في المجتمع الجزائري على أساس المساواة الفردية الكاملة. . وأننا نترك لأفراد هذه الأقلية، الخيار بين الاندماج في الشعب الجزائري، أو الاحتفاظ بالجنسية الفرنسية كأجانب في إطار نظام يكفل لهم الحفاظ على جميع حقوقهم المشروعة، من غير الامتيازات المنبثقة من النظام الاستعماري. .»

هذا هو الموقف الذي أعلنته جبهة التحرير الجزائرية بشأن الأقليات الأوروبية. . ولكن ممثل بريطانيا قد اختار أن يهاجم جبهة التحرير الجزائرية في ما أسماه «بالتشدد والتطرف». . لقد حاول ممثل بريطانيا أن ينجد زميله المسيو بينو لأسباب معروفة، فوقع في خطأ علمي فاحش. . لقد أعلن ممثل بريطانيا أن الجزائر «وطن متعدد الجنسيات» وأن أهل الجزائر «مجتمع متعدد الأجناس» وهذا الكلام من جانب ممثل بريطانيا لا يعدو أن يكون خرافة مؤسفة، والأقليات الأوروبية على أكبر تقدير، لا يؤلفون أكثر من عشر السكان. . فكيف يجوز أن نصف المجتمع الجزائري بأنه متعدد الأجناس. . ليس هذا الموضوع، أيها الممثل البريطاني، موضوع الجنسيات المتعددة، ولكنه الاحتضار والنزاع لحكام الاستعمار وبقايا الإمبريالية. . وإني أقول هذا دون أن أطمع في إقناع الممثل البريطاني لتغيير آرائه أو تصحيح أخطائه. . إنه من العبث أن نحاول إقناع الممثل البريطاني بأخطائه. . فلقد أعلن هو بنفسه أمامكم بأن حكومته «تحمل آراء محدّدة في الموضوع» فكيف لنا أن نخرجه من الخنادق التي حفرها لنفسه، وخندق فيها، وصمم أن لا يتزحزح منها.

غير أنني سأحاول في تجربة يائسة، أن أدُلّ الممثل البريطاني على أخطائه. . وسأترك المجال في هذه المهمة لوزير بريطاني سابق، هو المستر ناتنغ الذي ترأس وفد بريطانيا إلى الأمم المتحدة في مناسبات سابقة؛ لقد كتب المستر ناتنغ اثني عشر مقالاً في جريدة **الهرالد تربيون** تعرّض فيها إلى ما أسماه الممثل البريطاني بالمجتمع الجزائري المتعدد الجنسيات، فقال: «على أية حال، إن موضوع المعمّرين قد أحيط بمبالغات

ضخمة. . ولقد تناولت هذه المبالغات عدد الفرنسيين الحقيقيين وقوة مشاعرهم، بقصد تأييد الدعوى الفرنسية في الاحتفاظ بالجزائر مقاطعة فرنسية. . ولهذا فستظل الجزائر مشكلة مفجعة. . وقد تستطيع فرنسا في الوقت الحاضر أن تربح المعركة ولكنها لن تستطيع أن تربح الحرب. . . ولن يهدأ بال الجزائريين حتى يحققوا حريتهم واستقلالهم، وخاصة أنهم يرون من حولهم تونس والمغرب دولتين مستقلتين، وأفريقيا السوداء تتمتع بقسط وافر من الحكم الذاتي. . وأنك تستطيع أن تلمح هذه المعاني في عيون الجزائريين. . إن وراء نظراتهم الملتهبة تشع شعلة القومية المتوهجة. . والفرنسيون يتعامون عن هذه الحقيقة».

ومن هنا فإننا نستطيع أن نضع المعالم الرئيسة للحل الجزائري، كما نراه من غير بديل. . يجب، **أولاً**: الاعتراف غير المشروط بحق الشعب الجزائري في الاستقلال كعنصر أساسي في حل القضية الجزائرية. وكما قال السيد جون كندي عضو مجلس الشيوخ الأمريكي في تموز/ يوليو سنة ١٩٥٧ «إن الحالة الجزائرية أشبه ما تكون بقنبلة زمنية، ستنفجر يوماً ما، في وجه العالم الحر بخطرٍ أشد من قضية الهند الصينية». إن استقلال الجزائر هو أمر حتمي، لا يمكن تجنبه، ولا مرد له، شأنه في ذلك شأن القَدَر النازل من السماء. . ولقد وضع عضو مجلس الشيوخ الأمريكي العبء على كاهل «العالم الحر» فإذا أخفق هذا «العالم الحر» فلن يكون جديراً باسمه وشهرته. . وستكون حينئذ عبارة «العالم الحر» بمثابة إعلان تجاري يُنفِّر الجميع، ولا يجتذب أحداً. .

ويجب، **ثانياً**: الاعتراف بحكومة جزائرية مؤقتة، لتبدأ مفاوضات عاجلة مع فرنسا، على مائدة مستديرة، للوصول إلى تسوية عادلة للمشاكل القائمة بين الطرفين. . إن المفاوضات المباشرة بين الجزائر وفرنسا، وعلى أساس الاستقلال، هي المفتاح الوحيد للمشكلة الراهنة. . ولقد كتب المسيو أندريه فيليب في **الاكسبرس** في ١٧ تشرين الأول/ أكتوبر سنة ١٩٥٧ ما يلي «لقد دنت ساعة المفاوضات بين فرنسا والجزائر لحل المشكلة الجزائرية، سواء كان هذا الاقتراح يرضي المتطرفين أو يغضبهم. . إن عام ١٩٥٨ سيشهد هذه المفاوضات. . وإنني أخشى أن نخسر كل شيء، إذا كنا لا نعترف في الوقت المناسب بما يؤدي إلى إنقاذ ما يمكن إنقاذه. . ».

وهذه حقيقة صارخة من غير شك. . فإذا ما بقيت فرنسا ترفض المفاوضات مع الجزائر، واستمرت في هذه الحرب، فإنها ستخسر وإلى الأبد، كل ما يمكن الحفاظ عليه في الوقت الحاضر. . وإن تشكيل حكومة جزائرية مؤقتة ليس بالأمر العسير. . وتستطيع جبهة التحرير الجزائرية أن تتخذ الخطوات المناسبة في هذا السبيل. . ولقد

اعترفت تونس والمغرب بالجبهة الجزائرية كأعلى هيئة ممثلة للشعب الجزائري. . وفي رأينا أن جبهة التحرير الجزائرية تمارس سلطة فعلية، في كل ما يتصل بالنشاط السياسي والعسكري للشعب الجزائري. .

والواقع أن الاعتراف بالجزائر الحرة، هو محل اهتمام ودراسة جدية من أكثر من مرجع واحد. . ولست أذيع سراً إذا قلت، إن الأمر ينتظر لتنفيذه، الصورة النهائية للقرار الذي يصدر عنكم، بشأن القضية الجزائرية في هذه الدورة.

ويجب، **ثالثاً**: الإفراج عن المعتقلين السياسيين، كخطوة أساسية لخلق جو ملائم تسير في ظله مفاوضات بناءة وإيجابية.

و**أخيراً**: لا آخراً يأتي موضوع وقف إطلاق النار. . إن هذا الموضوع يجب أن يكون شاملاً للجميع، ولجميع المناطق. . يطبق على الفرنسيين والجزائريين سواء بسواء. . وواضح تماماً أن وقف إطلاق النار لا يمكن أن يبدأ إلا بقبول المبادئ الأساسية التي أشرت إليها.

وعلى هذا فإن الحل في نظرنا يجب أن يكون: الاعتراف بالاستقلال، قيام حكومة جزائرية مؤقتة، المفاوضات، وقف إطلاق النار.

ولكن المسيو بينو قد عكس الآية فلقد اقترح: وقف إطلاق النار، الانتخابات والمفاوضات. وإن الموضوع لا ينطوي على اختيار هذه الصيغة أو تلك. . إن الأمر يتصل بحرية شعب، كان تحت السلاح قرابة مئة وسبعة وعشرين عاماً، وإن التعابير المعسولة لا يمكن أن تزيل مرارة الحالة الحاضرة. . ولقد ذكر المسيو بينو في أكثر من موضع من خطابه، أن المفاوضات مع فرنسا يجب أن لا ترتبط بأية شروط سابقة؛ ويبدو في الظاهر، على كل حال، أن موقف فرنسا يستبعد أية شروط سياسية سابقة للمفاوضات. . فلننعم النظر في هذا الموقف، كما أعلنه المسيو بينو. .

لا بد لنا **أولاً**: أن نؤكد أن الاستقلال ليس شرطاً سياسياً سابقاً. . إنه حق طبيعي. . ولا بد لنا، **ثانياً**: أن نلاحظ أن المسيو بينو هو الذي يشترط للمفاوضات شروطاً سياسية. ولو أننا فكرنا ملياً في خطابه لرأينا أنه يدعو الجزائريين لأن يعملوا ما يأتي: **أولاً**: وقف إطلاق النار، **ثانياً**: الانتخابات، **ثالثاً**: المفاوضات. وفي ما يتعلق بالانتخابات، فإن فرنسا هي التي تصدر التشريعات اللازمة، فتحدد الطريقة والأسلوب، وتعين المناطق الانتخابية، وتشكل الهيئات التشريعية والتنفيذية وتنص على اختصاصها وعددها. .

إن الشعب الجزائري هو الذي يجب أن يؤسس لنفسه المجلس التأسيسي، ترأسه حكومة جزائرية تملك الصلاحيات الكاملة.. ولقد تحدث المسيو بينو بسخاء وإفراط عن النظم الديمقراطية.. ولكن اقتراحاته ليست من الديمقراطية في شيء، إن المسيو بينو يعرض على الجزائر أن تبني فرنسا كل شيء: الانتخابات والمؤسسات الدستورية، ثم يتعين على الجزائر أن تأتي لتفاوض.. وهذه هي الشروط المسبقة بذاتها.. وبهذا فإن المسيو بينو، يعرض على الجزائر أن تفاوض ولكن بموجب هذه الشروط، وبعد أن تضع فرنسا كل القوانين التي تريدها، وتقيم الأوضاع الدستورية كما تشاء..

ومن الجدير بالذكر أن ممثل بريطانيا لم يشأ أن يترك المسيو بينو يتخبّط وحده في هذا الموضوع، وهذا ما دفعه إلى تأييد وجهة النظر الفرنسية. وإن الأسباب التي تدعو إلى هذا التحالف الفرنسي البريطاني يمكن فهمها وإدراكها.. إن قضية قبرص، وهي قضية تهم بريطانيا، تأتي مباشرة على جدول الأعمال بعد قضية الجزائر.. وهذا الترتيب، هو لا شك، من باب المصادفة، ولكنه يفسر لنا أسباب التعاطف بين فرنسا وبريطانيا بالنسبة إلى قضية الجزائر.. فإن الاستعمار يربط بين البلدين.

ولقد أعلن الممثل البريطاني أمامكم أنه «لا يحسن بنا أن نُصدر من نيويورك آراءنا إلى الجزائر..» وهذا تصريح خطير فعلاً، ومما يزيد خطورته أنه يبدو لأول وهلة أنه بريء كل البراءة.. والواقع أن ملاحظة الممثل البريطاني تمس جذور الأمم المتحدة. نحن هنا مطالبون بأن نُصدر آراءنا من نيويورك إلى أرجاء العالم كافة.. ومن حقنا أن نتساءل ماذا نعمل هنا في نيويورك، إذا كنا لا نصدر آراء ومقترحات وقرارات؟ ومع هذا فإن إصدار الآراء هو ما بقي لهذه المنظمة المسكينة! وإذا كنا ننزع من الأمم المتحدة حقّها في إصدار الآراء، فإننا ندفعها إلى حياة الكسل والخمول.. وفوق كل هذا، ألم تكن الأمم المتحدة خلال الاثني عشر عاماً السابقة منصرفة إلى إصدار الآراء والمقترحات في جميع المشاكل الدولية.

ألم تساهم بريطانيا في إصدار الآراء والمقترحات بشأن قضايا كوريا وألبانيا واليونان، وأخيراً في قضية المجر، فلماذا لا تفعل مثل ذلك في قضية الجزائر، وخاصة في ما يتعلق في موضوع الانتخابات الجزائرية التي أسرفت فرنسا في الحديث عنها.. ثم إننا، ونحن جالسون هنا في نيويورك، كيف نسمح لفرنسا، ومن فرنسا أن تُصدر إلى الجزائر نظاماً انتخابياً.. إن الانتخابات ليست عطوراً يمكن تصديرها، بعد أن يكتب عليها «صنع في فرنسا» إن الانتخابات شيء، والعطور شيء آخر، وعلى الأمم المتحدة أن تميز بين العطور والانتخابات..

أما في ما يتعلق بالمفاوضات، فإن من حقنا أن نتساءل: ما هو المقصود منها؟

وما هي الأهداف التي ينتظر أن تحققها؟ وإنني أسأل المسيو بينو: ما هي مقاصد فرنسا؟ وماذا يدور في خلد فرنسا؟ ما هي الأمور التي تريد فرنسا أن تفاوض الجزائر على أساسها؟ وهل تريد فرنسا من وراء هذه المفاوضات أن يختار الجزائريون أن تصبح الجزائر فرنسية وأن يصبحوا رعايا فرنسيين؟هذه ليست مفاوضات، ولكنها شروط تريد فرنسا، أن تمليها على الشعب الجزائري. إن المسيو بينو يدعو الجزائريين للمفاوضة، ولكن لا يحق لهم أن يتحدثوا عن الاستقلال، وعن إقامة حكومة جزائرية، وكل ما يطلبه المسيو بينو، هو وقف إطلاق النار، وأن يلتزم الجزائريون بقبول الحلول التي تضعها فرنسا.. ونحن من جانبنا نرى أن هذه المفاوضات، وبهذه الشروط، إنما هي استسلام.. ولا أظن أن إنساناً عاقلاً ينطوي قلبه على ذرة من حب الحرية والاستقلال، يمكن أن يرضى بهذه العروض الفرنسية، إلا إذا أصبحت الحرية ألعوبة، وأصبح الاستقلال سخرية.

وإنه من الغرابة بمكان، أن فرنسا رفضت وساطة تونس والمغرب، ولأسباب واهية. ولقد أدلى ممثل تونس أمامكم ببيان وافٍ حول هذا الموضوع، حتى إن الممثل البريطاني لم يسعه إلا أن يثني عليه ويطريه.. وإذا كان البيان التونسي قد حاز التقدير، فلسنا ندري لماذا ترفض فرنسا وساطة تونس.. ولقد زعم المسيو بينو أمامكم أن المغرب وتونس ليستا محايدتين، ولا يمكن أن تقوما بدور الوساطة.. ونحن لا نريد أن ندخل في مناقشة مفصلة حول هذه النقطة، ولكنا نضع السؤال أمام المسيو بينو: إذا لم تكن تونس والمغرب مؤهلتين للوساطة بسبب عدم حيادهما، فهل فرنسا مؤهلة لإجراء الانتخابات في الجزائر، وفرنسا أحد طرفي النزاع؟؟.. إن الاعتراض الذي يوجه إلى وساطة تونس والمغرب، يجب أن يوجه إلى فرنسا، ومن باب أولى إلى فرنسا بالنسبة إلى الانتخابات، وموضوع الانتخابات أبعد أثراً وخطراً من موضوع الوساطة.. وإن من حقنا أن نطالب فرنسا، استناداً إلى منطق فرنسا نفسها، أن تترك الانتخابات الجزائرية للشعب الجزائري وحده.

هذا هو الحل الذي تعرضه فرنسا للقضية الجزائرية، ولكنه حل يُدْخل على المشكلة الجزائرية مشكلات إضافية.. إن المقترحات الفرنسية تكشف عن عقلية استعمارية.. إن المسيو بينو قد أشار في مناسبات متعددة إلى «الجماعات الجزائرية».. وإنني لا أعرف تعبيراً يتحدث عن «الجماعات الفرنسية» و«الجماعات الإنكليزية» أو «الجماعات الأمريكية». هذا تعبير فريد، وتعبير جديد علينا.. إن التعبير الذي نعرفه الشعب الجزائري، الشعب الفرنسي، الشعب البريطاني.. ولو أننا رجعنا إلى أي مصدر علمي، تاريخي أو جغرافي، لا نرى إلا تعبيراً واحداً «الشعب الجزائري»؛ ولقد خُيِّل إليَّ وأنا أستمع إلى المسيو بينو، وهو يتحدث عن «الجماعات الجزائرية»، أن

الجزائر قد أصبحت هي العالم الصغير، تسكنه جماعات تمثل جميع العناصر البشرية..

ولقد أشار المسيو بينو إلى قرارات مؤتمر باندونغ، وأنه ليسرّنا كثيراً أن يستشهد المسيو بينو بقرارات ذلك المؤتمر التاريخي العظيم. لقد أشار المسيو بينو إلى القرار الذي ينص على «عدم التدخل في شؤون الدول الأخرى» باعتباره واحداً من المبادئ الرئيسية التي أقرها مؤتمر باندونغ.. ونحن نقبل هذا القرار، ذلك أننا ساهمنا في صياغته والموافقة عليه.. ولكن كيف جاز للمسيو بينو أن يتجاهل قرار باندونغ الذي أعلن حق الشعب الجزائري في الحرية والاستقلال.. ليس للمسيو بينو أن يقتبس من قرار باندونغ ما يحب، وأن يتجنب ما لا يحب. وكان على المسيو بينو وهو يستشهد بمبدأ عدم التدخل أن ينصح نفسه، فلا يتدخل في شؤون الجزائر، وهذا هو المعنى الحقيقي لقرار باندونغ.

ثم إن المسيو بينو تحدث طويلاً عن الديمقراطية، وهل من الديمقراطية في شيء أن تفرض فرنسا على الجزائر الحلّ الذي تختاره؟

ولا تكتفي فرنسا بأنها تضع الحلّ وأنها تنفّذه، فهي المُخطِّط والصانع والمنفذ.. وحين تنادي الأمم المتحدة بالوصول إلى حل سريع للقضية الجزائرية، يقف المسيو بينو أمامكم، ليعلن أنه من السذاجة أن يتوقع أحد الوصول إلى حل سريع للقضية الجزائرية.. إن الحديث عن هذه السذاجة هو السذاجة بعينها..

هذه هي وجهة النظر الفرنسية كما شرحها المسيو بينو، وهذه هي وجهة النظر الجزائرية كما عرضتها أمامكم بكل بساطة ووضوح.. ولكن الأمم المتحدة عليها دور كبير، يجب أن تؤديه.. يجب علينا أن نلقي بكل ثقلنا وجهودنا إلى جانب الحرية.. لقد قال لكم المسيو بينو «عليكم أن تختاروا، وأن فرنسا قد اختارت طريقها وانتهى..» هذا هو إنذار موجه لكم.. إنه تحدٍ كبير يطرح أمامكم.. وإنما تقول لكم فرنسا، نحن لا نبالي بما تقررون، فقد قررنا طريقنا.. ولكن الأمم المتحدة لا تستطيع إلا أن تختار الحرية للجزائر... وإنه لا يتفق مع كرامة هذه المنظمة العالمية، ولا مع سمعتها أن تتخذ موقفاً سلبياً.. إنكم لا تستطيعون في الأمم المتحدة أن تجلسوا مكتوفي الأيدي، لاأدريين ولاأُباليين، بقلوب مقفلة، وعيون مغمضة، وآذان مقفلة للمآسي الإنسانية. يجب أن نتخذ دوراً إيجابياً فعالاً..

ومن أي زاوية نظرنا إلى القضية الجزائرية، فإن ميثاق الأمم المتحدة يدعو إلى أن نضع حداً لهذه المأساة، وحتى تاريخ فرنسا المشرق فإنه يثور على الأوضاع القائمة في الجزائر.. إن الثورة الفرنسية التي أعطت العالم كنوزاً من المعاني السامية، تستنكر هذه الفظائع الرهيبة التي تجري على أرض الجزائر.. وإنني أقولها لكم وللمسيو بينو،

بكل احترام وإخلاص، إن فرنسا تخون فرنسا، إذا بقيت الجزائر مسرحاً يخضع فيه الحق للقوة الغاشمة، ويتمرغ العدل تحت أقدام الطغيان..

وإننا لنرجو بكل إخلاص بأن تستجيب فرنسا في النهاية لنداء العقل والحكمة.. وليس يُجدي أن تظل فرنسا تفكر في عقلية «قانون الإصلاح» وما هو بقانون ولا إصلاح.. إن هذا القانون هو صيغة أخرى للاستعمار، ولقد أحسنت مجلة **تايم** الأمريكية في تحليلها لهذا القانون، الذي أشار إليه المسيو بينو أكثر من مرة، فقد قالت المجلة: «في الأسبوع الماضي، تقدمت الحكومة الفرنسية إلى المجلس الوطني بمشروع قانون الإصلاح الذي طال الزمان في انتظاره كحل للقضية الجزائرية.. لقد كان الجواب العربي: إنه مرفوض بصورة قاطعة، والواقع أن هذا القانون هو أشبه شيء بفأر صغير، وقبيح، وعلى شكل غير مألوف..»

ومع أن هذه الأوصاف هي تعبيرات مجلة **تايم** الأمريكية، ولكنها تذكرنا بالمثل العربي المعروف «تمخض الجبل فولد فأراً» وهذا هو قانون الإصلاح.

إن القضية المطروحة أمامكم هي من الخطورة بمكان عظيم.. بالنسبة إلى فرنسا إنها صراع من غير ثمرة.. ولا تجرّ إلا الخسارة لفرنسا في الدماء والأموال في معركة خاسرة.. وبالنسبة إلى الجزائر، إنها حقاً خسائر في الدماء والأموال، ولكنها بالنتيجة ليست خسارة، لأنها واصلة إلى الحرية وهي أثمن كنوز الحياة.

يجب علينا أن نتطلع إلى مستقبل مشرق، وستكون فرحة كبرى للعالم بأسره، يوم نرى الجزائر دولة حرة مستقلة، وسترى أوروبا الحرة، الشمال الأفريقي الحر، يواجهها ليكونا شطرين متكاملين، في مضمار الاستقلال والسيادة.

وإننا لنرجو أن تصبح الجزائر، وفي وقت قريب، دولة مستقلة تحتل مقعدها المرموق في هذه المنظمة العالمية، وإنه لأمر عجيب غريب، أن تكون معكم تونس والمغرب، وأن يتخلف عن الركب ذلك القطر الذي يقع بينهما. يجب أن نرى الجزائر معنا متمتعة بحريتها واستقلالها، وبهذا ستقوم صداقة مع فرنسا.. بل صداقة دائمة..

وإنني أدعو وفدي ألبانيا والأرجنتين، وهما الجاران بحسب الترتيب الأبجدي، أن يفسحا بينهما مكاناً للجار الجديد، القادم من ميدان الكفاح، الجزائر، لتتبوأ مكانها بين جارين عزيزين في هذه المنظمة العظيمة.

هذا هو أملنا ورجاؤنا.. بل هذه هي الصورة المشرقة التي اختتم بها بياني أمامكم.. وما أعظم هذه الصورة! وما أعظم هذا الرجاء!

(٣)

قضايا عالمية: البيان الاستهلالي للشقيري.. في افتتاح الدورة الثالثة عشرة (١٩٥٨ ــ ١٩٥٩)

عرض عام للمشاكل التي واجهت الدورة الثالثة عشرة للجمعية العمومية للأمم المتحدة، وقد ضمّن الشقيري هذا العرض خطابه الاستهلالي الذي ألقاه في اليوم الأول من تشرين الأول/ أكتوبر عام ١٩٥٨، وهذا نصه:

يرمز اجتماعنا هذا إلى الدورة العادية الثالثة عشرة للجمعية العامة للأمم المتحدة. وبهذا الوصف، افتتحت هذه الدورة، وبه جرى الإعلان عنها. فالاسم، والطريقة التي اتبعت في الانعقاد، والمراسم التي جرت، كلها تمت إلى فئة الدورات العادية المألوفة. ولا ريب في أن هذه التسمية، تنطبق حقاً، في الظاهر، عليها. وقد يكون من نافلة القول، أن نتساءل، عن مطابقة التسمية للواقع. وهكذا، فهذه هي الدورة الثالثة عشرة، للجمعية العامة، ولا مجال للشك في ذلك.

ومع ذلك، فإنني اعتقد أيها الزملاء، أننا إذا تغاضينا عن تقويم الأمم المتحدة، فإن هذه الدورة، في جوهرها، وطبيعتها، ليست بالدورة العادية، الثالثة عشرة. وإنني أقول هذا بمنتهى الجدية، وبعد الكثير من التفكير العميق. ولست أقصد من قولي التلاعب بالألفاظ أو الأرقام، ولا الخوض في الألغاز والأحاجي.

لأننا إذا درسنا دراسة عميقة حقيقة الأوضاع التي تسود العالم الآن، وتحسسنا مخاوف الجنس البشري، ونفذنا تماماً إلى قلب الأحداث الراهنة، وأخيراً إذا قرأنا بفطنة وذكاء مضغط الأجواء الدولية (آلة قياس الضغط الجوي) فإن هذه الدورة، لا تغدو الثالثة عشرة، وتخرج عن نطاق الدورات العادية للأمم المتحدة. إنها تصبح دورة طارئة من الطراز الرفيع، وتغدو إذا رغبت في دقة التعبير، الدورة الطارئة الرابعة

التي تعقد في أعقاب دورة طارئة سبقتها، ولم يفصل بينهما، مع الأسف، إلا فترة لا تتعدى حدود الأسابيع الثلاثة، كانت تتأجج، بالاضطراب، والهياج.

وقد تكون هذه الصورة قاتمة للغاية، وباعثة على الأسى والرعب. هذا إذا أقررنا بها. وقد يدين التفاؤل، تقييمنا، بأنه مجرد تشاؤم كلي. وقد تبدو طريقتنا في معالجة الموضوع، كمحاولة لاصطناع المأساة في الوضع الدولي.

لا يا سادتي، إنها ليست شيئاً من هذا، فهي ليست تشاؤماً ولا اصطناعاً للمأساة، بل إنها ثمرة تفكير عميق، وحديث صريح، وحساب دقيق. وهذا هو واجبنا الأساسي، الذي يتحتم علينا أن نقوم به تجاه الأمم المتحدة. وليس القصد من اجتماعنا هنا إخفاء الحقائق أو تشويه الأحداث. إن الأمم المتحدة، هي منبر الجنس البشري الذي يعرب من فوقه عما يختلج في فكره ويساور ضميره، ، بل إنها الرجاء الأخير لآمال البشرية، عندما تضطرب هذه الآمال، وهي الملجأ النهائي للسلام الدولي عندما تهدد الأخطار هذا السلام. وأخيراً، فإنها الندوة الرفيعة للتفكير الصافي، والعثور على الحقائق، وإصدار الأحكام العادلة.

ولسنا بحاجة في هذه الأيام إلى مسرحة الأحداث الراهنة، لأن مسرحية حية تعيش في خضم الأحداث: فالمأساة موجودة هناك، ولا يجدينا نفعاً أن نتعامى أو أن نغلق أبصارنا الباطنة عن حقائق الحاضر، البراقة، ولا يتطلب تقدير الموقف الراهن في الحقيقة، الكثير من العبقرية، وفي وسع كل إنسان عادي أن يسبر أغواره، بيسر وذكاء، فنحن نعيش في عصر من المعلومات تشع إلى زوايا المعمورة الأربع. وقد عمل الوعي العام، والصحافة، والإذاعة وظهور الرأي العام العالمي، وأخيراً وليس آخراً، وسط معلومات الأمم المتحدة، على تثقيف شعوب العالم، دانيها وقاصيها، وتعريفها بالمشاكل الحادة، التي تؤثّر على السلام الدولي والسلامة. وهكذا ففي ظل هذا الوضوح من الإعلام، يستطيع رجل الشارع، الذي لا يكثر الحديث عن شرعة الأمم المتحدة، وأساليبها الإجرائية، أن يرى بسهولة، شعور الخطورة الذي يسيطر على مشاوراتنا في هذه الدورة.

وهكذا أفترض أن الموقف واضح تمام الوضوح، بالنسبة إلينا جميعاً. وأنا أجرؤ بالفعل وأقول، بأن الموقف واضح تمام الوضوح، لأننا جميعاً، نقف في وسط الجدول، أو النهر. ونحن في هذه المسرحية الإنسانية العظيمة، لسنا بالممثلين الهواة، أو النظارة، بل نحن نقف على مسرحها فعلاً. ومن الحق أن يقال، إن الأبطال العظام، هم الذي يمثلون الأدوار الرئيسية، ومع ذلك فالرواية روايتنا، ونحن جميعاً ممثلوها.

ولهذا لا أرى داعياً، لأية مقدمة عن الموقف الدولي الراهن، وهذه المقدمة البليغة قائمة في هذا الفيض من القلق العام، الذي أصاب الجنس البشري في مجموعه، بوبائه. وتشقّ أحداث اليوم طريقها إلى رأس جدول أعمالنا، سواء أردنا أو لم نرد، وسواء أكان ذلك عرضاً، أم دون عَرَض، فنحن نواجه الآن الأزمة، وكأنها كانت على موعد مع الدورة الحالية. ويبدو وكأننا نشهد سباقاً عنيفاً، بين الأمم المتحدة من ناحية، والانفجارات الدولية من الناحية الأخرى. ولمتابعة هذا السباق، عليكم أن تتابعوا آثار المستر همرشولد، فهو ليس بأميننا العام المحترم فحسب بل مدير أعمالنا، وخادم الميثاق الأمين. ولم يكد المستر همرشولد، يباشر مهمته في الشرق الأوسط، حتى كان الوضع قد التهب في الشرق الأقصى. إنه سباق عنيف مع الأحداث، يجب أن نواجهه بصورة مستقيمة، وعلينا أن نوقف هذا السباق، مهما كان الثمن، أيّ ثمن، إلا ما كان على حساب السلام والعدالة. ذلك لأن هذا السباق، لا يأتي بالنصر لأي فريق، بل بالهزيمة إلى الجميع، بالإضافة إلى ما يرافقه من شقاء لا يمكن وصفه، ودمار لا يمكن الحديث عنه، وفناء لا يمكن تصوره.

هذا ليس بالخوف الذي لا مبرّر له، أيها الزملاء: فالحقيقة البشعة، ولا شيء أبشع منها، هي أننا نعيش الآن في حالة حرب، وعلى الرغم من شكلها الشظوي المتناثر هنا وهناك، إلا أنها حرب حقيقية، تصحبها آلام إنسانية، ودمار مادي، إنها حرب تشن في أكثر من منطقة واحدة من عالمنا:

ففي أفريقيا ثمة حملة مقدسة، في طريق التحرر، وتقف ثورة الجزائر في مقدمتها، كرأس رمح لها، فهي حرب استقلالية، نقلت ميادين القتال، إلى كل مكان، في كل بلدة وقرية، وعلى كل رابية وفي كل واد، بل في كل كهف ومرج.

وفي الشرق الأقصى، هناك كوريا وما شابهها من البلاد، لا تزال تعاني التقسيم والتجزئة، وهما أخطر الأوبئة في عصرنا هذا. والشرق الأقصى، فوق هذا كله، مسرح آني للحرب، ومستنبت للحرب الكونية.

وهكذا، لا نقف يا سيداتي وسادتي، على قمة التوتر، ولا على شفير الحرب فحسب، وإنما نقف على شفير الشفير.

هذه لمحة جانبية للوضع الراهن، وإذا ما تطلعنا إليها عبر البنود المدرجة في جدول أعمالنا، أو من خلال تقرير الأمين العام، تبين لنا، أن الموقف ليس أقل مدعاة للفزع.

وكلنا يعرف، أن موضوع نزع السلاح، قد أحرز تقدماً في كل اتجاه، باستثناء نزع السلاح نفسه، فقد أقيمت اللجان، واللجان الفرعية، وعقدت المؤتمرات والاجتماعات: السرية منها والعلنية، واتخذت المقررات، وصدرت البيانات وتكومت أكداس السجلات والوقائع. لكن جميع هذه الجهود لم تؤد إلى نزع السلاح، ولا حتى إلى وقف التسلح. وهي لم تسفر عن تخفيض متّزن للسلاح، بل أسفرت عن زيادة غير متّزنة في الإنفاق على التسلح. إنها لم تؤد إلى إزالة خطر الأسلحة الذرية، بل أدت إلى تكديس الأسلحة الهيدروجينية وغيرها من أدوات التدمير الجماعي، وهي لم تؤد إلى وقف التجارب النووية، بل إلى استمرارها، في مختلف الصور والأشكال.

وقد عانى موضوع نزع السلاح، هذا العام، نكسة جديدة: فقد كان ثمة توقف، بسبب التغيب، إذ لم تعقد اجتماعات، ولم تدر مشاورات. وقد حلّ هذا المأزق، بعد سنوات طويلة من فشل الأمم المتحدة، سبقته خيبة طويلة في عصبة الأمم.

لقد كانت هذه الطريق، يا سيدي الرئيس، طويلة وشاقة، ولكن الكارثة فيها، أننا لا نرى نهاية لها، والأنكى من هذا أنها تبدو وكأنها تسير بنا إلى هاوية من اليأس، لا إلى رابية من الأمل. وقد غدا نزع السلاح الموضوع، الذي يسطّر حوله النتاج الأدبي للأمم المتحدة، ولا شيء غير هذا. ونحن نقرّ مع ذلك، أن نزع السلاح يتم الآن، عن طريق استبدال الأسلحة: فقد تمكن علماء الكيمياء والطبيعة والسلاح، من تخفيض عدد الجنود، واختفت الأسلحة التقليدية أمام الأسلحة الذرية، وأخذت هذه بدورها، تنسحب من الميدان، أمام الأسلحة النووية والصواريخ النووية الحرارية. وبدخولنا عصر الفضاء، أخذت أسلحة الكون الداخلي تنسحب تدريجياً أمام أسلحة الفضاء الخارجي.

هذا هو نزع السلاح الذي كنا نرقبه في حياة الأمم المتحدة، هو يتلخص في نزع السلاح القديم، ليستعاض عنه بالسلاح الحديث، والتخلي عن الأسلحة القليلة التدمير، لتحلّ محلها الأسلحة المدمرة. وبكلمة أخرى، هجْر الأسلحة البربرية الرحيمة، لنستعيض عنها بالأسلحة البربرية المرعبة. هذا هو رصيد موضوع نزع السلاح، وهو رصيد يقوم على الفوران والقلق وحبوط الآمال.

اجتماعات العلماء في جنيف

ولا نستطيع مع ذلك، أن نتغاضى عن بعض المكاسب الهامشية، التي تستطيع أضواؤها أن تنفذ عبر السحب المدلهمة التي تحلق فوقنا: فهناك أولاً

اجتماعات وارسو، التي تناولت الوضع في الشرق الأقصى. ولا ريب في أن العالم بأسره، يرقب مشاورات وارسو، وهو يتضرع، بحرارة، أن تنتهي إلى تسوية كريمة وعادلة وسلمية، والخدمة المثلى، التي نستطيع تقديمها هنا في الأمم المتحدة، لهذه القضية، هي الإبقاء عليها خارج مجالات نقاشنا. لأنه في بعض الأحايين، وبالنسبة إلى بعض المشاكل المعيّنة، يكون أعظم إسهام للأمم المتحدة، في صمتها وسكوتها. وقد يكون في قولي هذا بعض المفارقة، ولكن مشكلة الشرق الأقصى، في هذه اللحظة، هي خير إيضاح كلاسيكي لقولي. ولذا، فلنسكت على هذا الموضوع بعض الوقت.

ومن الناحية الثانية، أرى أن اجتماعات علماء الدول التي تملك الطاقة الذرية في جنيف، في الشهر الماضي، ليست من دون أهمية. وعلى الرغم من أن نتائج هذه الاجتماعات قد تكون ذات طبيعة علمية مجردة، لا علاقة لها البتّة بالاعتبارات السياسية، إلا أن ثمارها ناجحة من دون ريب. وعلينا أن نتذكر، أن احتمال الكشف عن التجارب النووية، بواسطة شبكة من المراقبة، هي نتيجة عظيمة في حد ذاتها. ولا أبالغ إن قلت، إن هذا العمل نتيجة مثيرة، توّجها الاتفاق الإجماعي. وإذا كان هذا الموضوع ممكنا من الناحية الفنية، وفي الوسع تحقيقه، فإن رفض وقف إجراء التجارب النووية، أو التسويف في الاتفاق على ذلك، يغدو أمراً خطيراً للغاية. ولّما كان العلماء، قد اتفقوا الآن أمام هيكل العلم، فعلى الساسة أن يقفوا الآن أمام محكمة التاريخ. وهم يقفون ليختاروا بين أحد أمرين: إما السلام أو لا سلام، والحرب أو لا حرب.

قانون البحار

وتذكرنا اجتماعات جنيف، يا سيدي، باجتماع دولي آخر، عقد في ربيع هذا العام وأعني به المؤتمر الذي عقد لسن قانون للبحار. وقد وضع هذا المؤتمر صيغة أربعة مواثيق، مع ملحق اختياري، لتسوية المنازعات، بصورة إلزامية. ومع ذلك فشل المؤتمر، في نواح معينة مهمة تتعلق بقانون البحار. وإذا أردنا ذكر هذه النواحي بالتحديد قلنا إن عرض المياه الإقليمية وحكم المياه التاريخية، ظلت بين المواضيع التي لم يتم بحثها وإقرارها. وإذا ما اعتبرنا هذه النتيجة أمكننا القول، بأن المؤتمر لم ينجز شيئاً حقيقياً .

وذلك أن اتساع المياه الإقليمية، هو قاعدة الهرم، لهذا الفرع من القانون الدولي، وما لم يتم تحديد عرض المياه الإقليمية فإن قانون البحاريظل قائماً على فراغ، ولا يمكن الطبيعة ولا القانون أن يعيشا في فراغ. وعندما نحدد المياه

الإقليمية، نستطيع أن نعرف أين نقف، وأين توجد المياه الداخلية والمياه المتاخمة، والبحار البعيدة؛ وهو تحديد على غاية الأهمية في كل من أيام السلم والحرب على حد سواء.

إنني لا أتحدث عن الأمور المطلقة. وأمامنا مثال واضح، حديث، لا يزال ماثلاً في أذهاننا، وكلنا قد وصل إلى علمه النزاع الذي نشب بين أيسلندة وبريطانيا العظمى، حول قضايا تتعلق بتحديد المياه، فقد دافعت أيسلندة في مؤتمر جنيف عن نظرية الاثني عشر ميلاً للمياه الإقليمية، بينما دافعت بريطانيا عن نظرية الأميال الثلاثة، وهي نظرية غدت قطعة أثرية في محفوظات القانون الدولي.

وشنّت بريطانيا العظمى، بعد انتهاء المؤتمر، هجوماً، قام به أسطول ضخم من سفن صيد الأسماك على مياه أيسلندة، متجاهلة كل التجاهل، حقوق أيسلندة ومنتهكة حرمة الاتجاهات الحديثة المقررة في القانون الدولي. وكانت المعركة، بيضاء، لم تسفك فيها دماء.

كما كانت مصدر متعة للصحافة البريطانية: إذ ماذا يسع أيسلندة أن تعمل أمام الأسطول البريطاني المصمم على تنفيذ القانون بنفسه، وإن شئنا الدقة في التعبير، على تنفيذ الصورة التي تشتهيها بريطانيا من القانون. إنها قصة محزنة بين عضوين من أعضاء الأمم المتحدة، بل بين شريكين من الشركاء في حلف منظمة شمال الأطلنطي، وبين دولة عظمى، ودولة لا حول لها ولا طول.

ونحن نتساءل، هل كان في وسع الحكومة البريطانية أن تُقْدِم على مغامرة كهذه، مع دولة ذات وزن مختلف؟ ومن الضروري أن يبعث عمل المملكة المتحدة في نفوسنا جميعاً، القلق، لأسباب شتى: فالمسلك البريطاني، وأصفه بسوء التصرف، على حد التعبير القانوني، يعكس اعتداء على بلاد مسالمة مثل أيسلندة لا حول لها ولا طول. وهو يكشف أيضاً، من جانب بريطانيا، عن تجاهل صارخ للأمم المتحدة، التي هي الجهاز الرفيع في تسوية المنازعات الدولية.

وأخيراً فهو يفضح عناد بريطانيا وإصرارها على الدفاع عن نظرية الأميال الثلاثة، التي كانت في يوم ما، قاعدة في القانون الدولي. وأني لأؤكد من جديد تعبير «في يوم ما»، إذ إن نظرية الأميال الثلاثة لم تعد اليوم إلا صنماً منهاراً، على حد التعبير الرائع، الذي أطلقه الأستاذ فيديل، عالم فقه القانون الفرنسي البارز. حقاً إنه لصنم منهار، وليس في وسع المملكة المتحدة أن تمخر عباب البحار، وقد حملت مثل هذا الصنم على ظهر أسطولها المجيد.

الاعتراف بالجامعة العربية كمنظمة إقليمية

هذه هي وجهة نظرنا في النواحي الرئيسية من الوضع الدولي: وعلى الرغم من اختلاف تقييمنا للأمور، فإن حقيقة جوهرية واحدة، تظل ماثلة في أذهاننا، من دون أن يتطرق إليها شك، وهي أثر منطقتنا على السلام والسلامة العالميين.

فالوطن العربي الذي يمتد من المحيط إلى الخليج، قد أثار مؤخراً المزيد من الاهتمام والاستثارة، فهذا الوطن بفضل مركزه الاستراتيجي، وثرواته الاقتصادية العظيمة، وبفضل ما هو أهم من ذلك، وأعني به أهله الذين يبلغون الثمانين مليوناً يحفزهم الحماس والتصميم على العيش أحراراً متحدين، قد أضحى مرة ثانية منطقة من أهم المناطق في العالم. ولعل الدليل على ذلك، إذا كان ثمة حاجة إلى دليل، يقوم في مطالعة جداول أعمال هذه المنطقة منذ خلقت إلى حيز الوجود.

فقد أقيمت في هذه المنطقة، وقبل بضعة اشهر من قيام الأمم المتحدة، جامعة للدول العربية لها ميثاقها الذي يشبه شرعتنا هنا، في أهدافه وأغراضه، باستثناء هدف رئيسي واحد، وهو أن الميثاق يرمي إلى إنشاء علاقة أوثق من الوحدة والتضامن. ولم تكن جامعة الدول العربية في مختلف مجالات نشاطها غريبة على هذه المنظمة ولا سيما على وكالاتها ذات الاختصاص. وقد اتخذت الجمعية العامة في عام ١٩٥٠ قرارها رقم ٤٨٨ (٥) بتوجيه دعوة دائمة إلى الأمين العام لجامعة الدول العربية لحضور دورات الجمعية العامة، بوصفه مراقباً. واتخذت الجمعية مؤخراً في دورتها الطارئة الأخيرة، قراراً بالإجماع، ينص على ملاحظة إحدى المواد المهمة في ميثاق الجامعة العربية، وهو أمر يدل على الأهمية البالغة:

الجامعة العربية، يا سيدي الرئيس، منظمة إقليمية، ولا ريب، تنطبق عليها بنود شرعة الأمم المتحدة نصاً وروحاً. ولذا فقد حان الوقت للاعتراف بها كمنظمة إقليمية، لها جميع الحقوق وعليها جميع الواجبات المعترف بها لأية منظمة إقليمية تستطيع ممارستها وتنفيذها. والدول الأعضاء، في الجامعة العربية، هي أعضاء في الأمم المتحدة، وإضفاء مثل هذه الصفة على الجامعة لا يعدو أن يكون مجرد اعتراف بواقع قائم مشروع.

نحن نأمل بأن يقوم الأمين العام للأمم المتحدة، وهو الرجل الواسع الاطلاع والشديد الاهتمام، باتخاذ الخطوات اللازمة لتنفيذ مثل هذا الاعتراف. ولا أحتاج إلى تأكيد الفوائد التي تنجم عن ذلك: ففي وسع الأمم المتحدة أن تجد، في الجامعة

العربية، أداة فعالة ومؤثرة، لتوطيد دعائم السلام والسلامة والإنماء الاقتصادي والتقدم الثقافي والفني، والنهضة الاجتماعية، في هذه المنطقة.

وإذا ما تحقق هذا، فإن النتيجة لا تكون مجرد باعث لرضا الأمم المتحدة واقتناعها، بل تكون إسهاماً في قضية السلام والتقدم الإنساني.

وأسمح لنفسي يا سيدي الرئيس، بأن أنقل إليكم في هذا الصدد أنباء سارة إذ ما يسرّنا حقاً أن ننقل إلى الجمعية العامة أن المغرب وتونس قد قررتا الانضمام إلى الجامعة العربية، وهذا الانضمام في الحقيقة ليس إلا مجرد أمر شكلي. فقد كانت تونس والمغرب معنا طول الوقت، وكنا معها على مدى الزمن، واشتركنا مع بعضنا في ذرف الدموع ونزف الدماء، واشتركنا معاً أيضاً في أيام النهوض وأيام التأخر. وحان الوقت بالنسبة إلينا جميعاً، لنوحد جهودنا لتحقيق الوحدة الكاملة، ولنحرر حيواتنا للحصول على الحرية التامة.

ومع ذلك، فللمغرب وتونس، ولكل دولة عربية أخرى، قضية ملتهبة نعرضها عليكم، قضية عزيزة على أفئدتنا جميعا، وهي قضية الجزائر: القضية من دون أدنى ريب أو شك، وفي عين الحقيقة وجماعها، هي قضيتنا، ونحن كلنا لها. ولا حاجة بنا، في مثل هذا الموضوع إلى التردد أو الخجل، فالمشكلة هي قضية استقلال، وهي جديرة لا بعون الشعب العربي وحده، بل بعون شعوب العالم المتحضر كلها.

قضية الجزائر

ولا أرى نفسي عند الحديث عن قضية الجزائر، في حاجة إلى ترديد الحجج الكثيرة التي تدعم هذه القضية وتؤيدها. فقد تقرر، منذ أمد طويل، صلاحية الأمم المتحدة لبحث هذا الموضوع، وحق شعب الجزائر في الاستقلال. وقد غدا هذان الأمران بالنسبة إلى الأمم المتحدة، من شؤون التاريخ الماضي، وعلينا أن نركز اهتمامنا على الحاضر والمستقبل.

وقد غدت الصورة، بالنسبة إلى الحاضر، خالية من كل غموض أو إبهام، فقد أقيمت حكومة مؤقتة لجزائر مستقلة وذات سيادة كاملة، قبل بضعة أيام، واعترف عدد من الدول بهذه الحكومة، وستتلو ذلك اعترافات أخرى. وكان قيام الحكومة الجزائرية، بالإضافة إلى ضرورته القومية، خطوة طبيعة في الاتجاه الصحيح، وفي اللحظة المناسبة. ولعلكم تذكرون، أن مشكلة الجزائر قد أدرجت على جدول أعمالنا منذ الدورة العاشرة، ولم يحمل ضغط الحرب، منذ ذلك التاريخ، ولا حمل قرار الأمم

المتحدة، فرنسا على التخلي عن عنادها، والاعتراف بحق الشعب الجزائري الطبيعي في حريته واستقلاله. وقد تجاهلت فرنسا تجاهلاً متعمداً القرار الذي اتخذتموه في العام الماضي، والذي دعوتم فيه إلى إجراء محادثات للوصول إلى حلّ يتفق مع أهداف شرعة الأمم المتحدة.

وعوضاً عن المحادثات، وهو تعبير فرنسي، استعملناه كياسة منا مع فرنسا، ترجمت القوات الفرنسية كلمة المحادثات إلى أعمال عدوانية جديدة، لم تقتصر في توجيهها هذه المرة على الجزائر، بل وسعتها إلى تونس أيضاً. ولعل خير مثال واضح على ذلك، هو ما يبحثه مجلس الأمن الآن، من قصف الطائرات الفرنسية الجبان لساقية سيدي بن يوسف.

وارتكبت فرنسا من الناحية السياسية أيضاً انتهاكاً آخر لقراركم: وبدلاً من محاولة الوصول إلى حل يتفق مع شرعة الأمم المتحدة، تحاول فرنسا الآن إيجاد حل يتفق مع مشروع دستور فرنسي جديد. ومن الواجب أن تكون شرعتنا، لا دستور فرنسا، هي الأساس في حل المشكلة الجزائرية. هذا هو ما نص عليه قراركم، الذي اتخذتموه في العام الماضي بما يشبه الإجماع، وهو أيضاً روح ذلك القرار.

ولا ريب في أن هذا الاستفتاء المزعوم الذي مثلت الحكومة الفرنسية مسرحيته قبل بضعة أيام، هو الذي عقّد الوضع، ودهْوره. وليس بي من حاجة إلى القول إن أي استفتاء تقوم به فرنسا، في فرنسا، ولأمر يتعلق بها، لا يهمنا في قليل أو كثير، ولا يمكنه أن يهمنا. وكل ما نعمله، هو أن نعرب عن أحسن تمنياتنا. أما أن تقوم فرنسا بإجراء استفتاء لشعب الجزائر، وتحت إشراف الإدارة الفرنسية، فأمر لا يمكن أن نقبله، بل نحن نمجه ونرفضه تمام الرفض. فشعب الجزائر وحده، هو صاحب الحق في سنّ دستور الجزائر، على أن يتم ذلك في ظروف من الحرية والاستقلال.

ومن الواضح أن هذا الاستفتاء المبتسر، الذي تقوم به فرنسا، لا يملك المقومات الطبيعية لأي استفتاء قانوني مشروع: إذ إن الغاية منه طبخ حل لمشكلة الجزائر، يحمل مظاهر الديمقراطية، وهو يستهدف فرض شيء واقع على هذه الجمعية العامة. لكنني واثق من أن الأمم المتحدة والرأي العام العالمي سيرفضان كل الرفض هذه المهزلة الدولية.

وإذا كانت فرنسا تؤمن بعض الإيمان بهذا الدستور غير الدستوري الذي تضعه للجزائر، فإنني على استعداد لأن أتحدّاها، لتقول ذلك، ولتخرج فرنسا من البلاد، ونحن على استعداد لقبول أي استفتاء يجري تحت إشراف الأمم المتحدة. إننا نقبل الاستفتاء إذا أجراه المستر هامرشولد، ولكننا نرفضه إذا أجراه الجنرال ديغول، لأن مثل ذلك الاستفتاء يكون أصيلاً وواقعياً، لا عملية تجري تحت التهديد بأفواه البنادق، بالإضافة إلى مختلف صور الضغط والإغراء وما شاكلهما.

دعونا نرَ، هل يقترع الشعب الجزائري إلى جانب فرنسا أو إلى جانب الجزائر؟ وهل يبحث هذا الشعب عن استقلاله عن فرنسا أو عن تبعيته لها؟ وأخيراً، هل يقترع لفرحات عباس رئيس الحكومة الجزائرية أو للجنرال ديغول، رئيس الحكومة الفرنسية. وإذا كان لفرنسا الإيمان والشجاعة والثقة فهذا هو الميدان الصحيح. إنني أتحداها، وهو تحدٍ نقبله هنا وفي التو وللحظة، ونتحدى فرنسا أن تقبله هنا وفي التو واللحظة أيضاً.

كفانا هذا أيها الزملاء عن الماضي والحاضر. أما بالنسبة إلى المستقبل، فستكون الآمال أكثر إشراقاً، لو أن فرنسا تخلت عن عنادها.

فالفرص للسلام عديدة ومتوافرة، وحقاً فإن الفرص في إقامة علاقات سلمية وصديقة ومتعاونة بين فرنسا والجزائر ليس في حيز الإمكان فحسب، بل في موضع الأمل والرجاء أيضاً. ولا ريب في أن تسوية تتم عن طريق التفاوض، لجميع أوجه النزاع بين جمهورية فرنسا وجمهورية الجزائر، ستكون عاملاً أساسياً في الحفاظ على السلام والدعة في جميع ربوع أفريقيا الشمالية. وقد غدا هذا الأمر هيّناً بعد ظهور حكومة الجزائر المؤقتة، وغدا الفريقان مؤلفين بصور مشروعة، ولم يبق شيء إلا قيام وسيط محترم، يقبله الفريقان. ونحن من جانبنا، نقترح أن يقوم المستر هامرشولد بدور الوساطة، ونوافق عليه، إما بوصفه أميناً عاماً للأمم المتحدة، أو بوصفه رجلاً من رجال العصر البارزين، أو بأية صفة أخرى.

وقد لا تكون هذه المهمة هينة، ولكن في وسع رجل كالمستر هامرشولد، أن يرقى إلى مسؤوليات هذا الانتداب. لأن في وسعه أن يؤمّن الوصول إلى قرار لوقف إطلاق النار بين الفريقين، يعتمد على الاعتراف بحق الشعب الجزائري في الاستقلال. وفي وسعه أيضاً، أن يُعدّ لعقد مؤتمر طاولة مستديرة، في الأمم المتحدة، للممثلين المفوّضين لكل من الجزائر وفرنسا.

هذا هو الطريق الموصل إلى السلام يا سيدي الرئيس، وهذا هو السبيل المفتوح أمام فرنسا لضمان ما تدّعيه من مصالح مشروعة لها في الجزائر. إنه الحل الوحيد، الذي تستطيع في ظله أن تعيش الجالية الفرنسية في الجزائر، وأن تنتعش وتزدهر. وهذا الحل سيرمز، بكلمة أخرى، إلى قيام علاقات من الصداقة والود، لا مع الجزائر وحدها، بل مع بقية الدول العربية أيضاً.

وقد يكون هذا هو العرض الأخير، الذي يمكن تقديمه لفرنسا يا سيدي الرئيس، وقد يكون آخر فرصة لها لإنقاذ ما يمكن إنقاذه. إذ ماذا يمكن أن تكون النتيجة النهائية إذا لم تذعن فرنسا لصوت العقل والحكمة؟ إن النتيجة واضحة تمام الوضوح يا سيدي الرئيس: فهي الحرب ولا شيء غير الحرب، لأن الشعب الجزائري مصمم على المضي في الحرب، لا على أرض الجزائر وحدها فحسب، بل في كل مكان أيضاً. وقد فتحت حتى الآن جبهة ثانية في فرنسا نفسها، والحرب هي الحرب، إنها حرب تحرر، بل حرب مقدسة، وللشعب الجزائري حق طبيعي في هذه الحرب، وفي المضي بها حتى النصر النهائي.

وعلينا أن نضع، نصب أعيننا، أن الجزائر لن تكون وحدها في هذه الحرب، إذ إن الكثيرين سيهبّون لنصرة الجزائر، في مختلف الصور والأشكال. وهذا أمر معقول ومقبول أيضاً، فالمساعدات العسكرية والاقتصادية هي «موضة» العصر، وهي تُقدّم تحت سمع الأمم المتحدة وبصرها، من الجميع وإلى الجميع.. وليس ثمة من داعٍ، إلى أن لا تكون الجزائر، واحدة من الجميع. وقد أصبحت مثل هذه المساعدة ممكنةً الآن للجزائر، لأن حكومة قد أقيمت فيها أولاً، ولان هذه الحكومة قد أعلنت عن قيام حالة حرب بينها وبين فرنسا ثانياً.

وليست لدينا من شكوك مطلقاً في النتيجة النهائية: فالنهاية هي حتماً انتصار الجزائر، وإنه منطق التاريخ، بل إنه التاج الذي كلّل هامات جميع الحركات التحررية في مختلف ربوع العالم. ولا أرى من داعٍ لسرد الأمثلة والحوادث، إذ إن الدليل الذي لا يُدْحض يقوم في هذه الهيئة الموقّرة، فالكثيرات من الدول الأعضاء، أجل الكثيرات منها، قد وصلت إلى هذه الجمعية لا من باب القبول الرئيسي، بل عبر ميادين الحرية والاستقلال.

وليس هناك أجدر من فرنسا، يا سيدي الرئيس، بإدراك هذا الواقع التاريخي، ذلك لأن تاريخ فرنسا الحديث نفسه يقدم إلينا أقيم الدروس. ويا لها من دروس تبعث على الأسى، بالنسبة إلى هؤلاء الذين يعنون بالاستفادة من دروسهم الخاصة.

الحزام البريطاني حول شبه الجزيرة العربية

وما زالت ثمة مواضيع على جانب كبير من الأهمية تستحق أن تعرض على أنظار هذه المنظمة الموقرة. واسمحوا لي أن أبدأ أولاً بما أسميه بالحزام البريطاني حول شبه الجزيرة العربية:

إنها مشكلة كبيرة، تنطوي في حقيقتها على عدد من المشاكل. ولن أشير إلى التواريخ أو الأسباب والأحداث، وكل من يدرس تاريخ القضايا الدولية مطلع تمام الاطلاع على حقائقها.

لقد فرضت المملكة المتحدة، أو على الأصح الإمبراطورية البريطانية ـ بالاختصار، سيطرتها، في أوقات مختلفة، على السواحل الشرقية والجنوبية لشبه الجزيرة العربية. وأقامت بريطانيا من الكويت شمالاً إلى عدن جنوباً حزاماً من حكمها وسيطرتها ونفوذها، أُعدّ بشكل يتفق مع مصالحها الاستعمارية. وكانت الذرائع تختلف باختلاف أسلوب العصر، فكانت في بعض الأوقات تتستر بالرغبة في كبح جماح القراصنة، وكانت في أوقات أخرى بحجة الدفاع عن قناة السويس، بينما كانت، في أوقات ثالثة، بحجة حماية المواصلات الإمبراطورية مع الهند، وهي أغلى درّة في التاج البريطاني.

هذه هي الأساليب التي اتبعت في اختطاف هذا الحزام من شبه الجزيرة العربية. ولم يظهر هذا الحزام أخيراً، في شكل دولة واحدة، إذ نحن نشهد فيه الآن نحواً من خمس وأربعين وحدة في هذه المنطقة. تصوروا يا سادة، خمسة وأربعين كياناً، في أرض واحدة، بل في الأرض نفسها، ولشعب واحد، بل الشعب نفسه.

ولا يقتصر الموضوع على التجزئة فحسب، إذ لا يكاد يمر يوم واحد، من دون عدوان بريطاني جديد، على الأجزاء القريبة من شبه الجزيرة العربية: ففي يوم يقع العدوان على عُمان، وفي يوم ثانٍ على لَحج، وفي ثالث على البُريمي أو عدن، في حلقة دائرية من العدوان المتناوب.

وقد أثرتُ هذا الموضوع، لأهمس في أذن المملكة المتحدة من فوق هذه المنصة، أن عهد القرصنة لم يعد له وجود، وأن الهند، لم تعد درّة تاج الإمبراطورية، وأن الدفاع عن قناة السويس لم يعد موكلاً إلى مسؤولية الحكومة البريطانية. وسيْر التاريخ يدعو، عالياً، المملكة المتحدة، لأن تترك البلاد إلى أهلها، وأن تترك الشعب لبلاده.

أما إذا كانت هواية بريطانيا في تفصيل الأحزمة هنا وهناك، فعليها أن تمارس هذه الهواية في بلادها، ومن الخير لها أن تقيم مثل هذا الحزام حول جزرها، لا حول شبه جزيرتنا.

طريقة جديدة لمعالجة مشكلة فلسطين

وأخيراً نصل يا سيدي الرئيس، إلى قضية فلسطين. وقد تعمدت تأخير الحديث عنها إلى النهاية، لا لأنها تقع في ترتيب الأهمية، في هذه المرتبة؛ بل، إذا شئتم الدقة، لأنني رغبت في أن أترككم، تحت انطباعات مشكلة، تقف في المرتبة الأولى من مشاكلنا أهمية.

ولن أضنيكم بالحديث عن تاريخ هذه المشكلة في الأمم المتحدة، وعما دار حولها من جدل، وما سُرِد من حجج وحجج مقابلة، وعن المجلدات العديدة من القرارات المتعلقة بعودة اللاجئين وتدويل القدس. ذلك أنكم جميعاً تعرفون قصة هذه المأساة من البداية حتى النهاية، وتعرفون رفض إسرائيل، تنفيذ هذه القرارات.

ولديّ الآن طريقة جديدة أود أن أعرضها عليكم، طريقة ذات طابع ثوري، ولكنها كافية لإنقاذ المجتمع الدولي، من مشكلة هددت أكثر من مرة سلام العالم وأمنه.

وكلمة المشكلة، بالنسبة إلى قضية فلسطين، يجب أن تكون، أيها الزملاء والأعضاء، الشرارة التي تضرم مشاوراتنا.

فقد غدت فلسطين، في عام ١٩٤٧، مشكلة الأمم المتحدة: واتخذ قرار التقسيم، وخلْق إسرائيل، بعد مناقشات طويلة. وكان المقصود من هذا القرار، كما ذكر المؤيدون له، إعادة السلام إلى الأراضي المقدسة، وأن الهدف من التقسيم، أن ينهي ما في المشكلة من طبيعة المشاكل. وأود أن أتلو عليكم كلمات ممثل الولايات المتحدة المحترم، التي سردها في عام ١٩٤٧ عندما قال: «إن التقسيم، يؤمّن أحسن فرصة عملية، للحصول في مستقبل نراه الآن، على تسوية سلمية في فلسطين» وها نحن قد وصلنا إلى ذلك المستقبل. . .

وها نحن في عام ١٩٥٨ اليوم، ما زلنا نجد أن المشكلة، ما فتئت بارزة بين مشاكل الأمم المتحدة، وتعاظمت أبعادها بشكل خطير. لقد تقرر التقسيم، وتمّ خلق

إسرائيل، ولكن السلام لم يخيّم بعد على المنطقة، وإنما غدا على النقيض أبعد منالاً من أي وقت مضى. والصورة التي نعرضها سهلة ومبسطة: فثمة مليون لاجئ ما انفكّوا يعيشون في المنفى، وغدت الأرض المقدسة، بجميع أماكنها الدينية وأضرحتها المقدسة، مسرحاً للدمار والاستباحة.

نعم، يا سيدي الرئيس، ما زالت المشكلة التي حاولتم حلّها، المشكلة الملتهبة في الشرق الأوسط. وإذا راجعتم سجلات مجلس الأمن في الحقبة الأخيرة تبين لكم أن مشكلة فلسطين ما زالت العقدة عينها التي حاولتم حلّها وعلاجها.

ومن هذا يظهر أن المزاعم، التي خُلقت إسرائيل على أساسها، لم تبطل بحادث واحد أو حادثين، بل بسلسلة طويلة من التوتر، وضياع الأمن والاستقرار، طيلة حقبة من الزمن. إذ ما هو الهدف الأساسي في إقامة إسرائيل؟ وما هي النظرية التي تقرر التقسيم على أساسها؟ لقد استهدفت الأمم المتحدة الوصول إلى تسوية سلمية للقضية الفلسطينية. وإن الحدود بين إسرائيل والعرب، التي دافع عنها بقوة ممثل الولايات المتحدة عام ١٩٤٧ عند تأييده للتقسيم (يمكن أن تجتاز بسهولة وحرية، كالحدود التي تفصل بين الولايات المختلفة في الولايات المتحدة).

هذه هي النظرية التي قامت على أساسها إسرائيل أيها الزملاء المحترمون. وها نحن بعد عشر سنوات من جهود الأمم المتحدة، ما زلنا نتحدث الكثير عن تسوية سلمية للقضية الفلسطينية. وهو ما يثبت أن تسويتكم عام ١٩٤٧ لم تؤد إلى تسوية. أما وقد وصلنا إلى هذه النتيجة فلم يبق أمامنا إلا سبيل واحد وهو أن تلْغي الأمم المتحدة المسلك الذي اتبعته الأمم المتحدة نفسها.

نعم يا سيدي، إن في وسع سياسة الإبطال وحدها، أن تقدم الفرصة الوحيدة للسلام في الشرق الأوسط، وفي العالم عامة، والإبطال سياسة محمودة إذا أدت إلى تجنب مساوئ السياسة الخاطئة. وتنص أنظمتنا الإجرائية في الأمم المتحدة على جواز الإلغاء أو الإبطال عند إعادة النظر في القرارات السابقة.

ولا ريب أيها الأعضاء الزملاء في أننا قد وصلنا إلى المرحلة التي يتوجب فيها على الأمم المتحدة، أن تعيد نظرها، في قراراتها السابقة التي أدت إلى قيام إسرائيل. ولقد وصلنا إلى المرحلة التي يتحتم فيها على الأمم المتحدة، أن تبطل ما عملته؛ إذ إن التجربة كلها قد برهنت على أنها فشل ذريع.

أما أن التجربة قد فشلت، فأمر لا يحتاج إلى أي دليل: فعلى الرغم من تلقيها بليوني دولار من المساعدات، ما زالت إسرائيل تفتقر إلى مقومات الحياة بالحالة نفسها التي كانت عليها، عندما ظهرت إلى حيز الوجود. وليست لإسرائيل أية حدود، فخطوط حدودها، ما زالت هي عين خطوط الهدنة، ولم يتم اعتراف الدول العربية بإسرائيل، ولن يتم، حتى في مقبل الأيام مهما طالت، هذه إذا قدّر لإسرائيل أن تعيش حتى مقبل الأيام.

وهكذا فإن عناصر إعادة النظر في خلْق إسرائيل، هي أكثر من متوافرة الآن. وقد صيغ شعار جديد قبل مدة، لينتشر في الشرق الأوسط، يقول إن إسرائيل قد وجدت لتبقى. وليس هناك من شيء أكثر سخفاً من هذا الشعار السخيف، فإسرائيل لم توجد هناك لتبقى، ولن تبقى. وعلى الرغم من شحنات الأسلحة الأخيرة التي قدمتها بعض الدول الغربية إلى إسرائيل، فإنها لن تبقى، والسبب في ذلك بسيط للغاية، وهو ليس من صنع الدول العربية، بل موجود داخل إسرائيل نفسها. إسرائيل هي التي تقوم بهدم إسرائيل، وهنا يطلب إلى الأمم المتحدة أن تتدخل. وفي وسع المنظمة الدولية أن تساعد في أن يكون هذا الهدم منظماً، مخافة أن يتم بصورة لا نظام فيها.

وقد أُسأل عن الكيفية التي تسير فيها هذه العملية من هدم إسرائيل: وللرد على هذا السؤال المشروع، أرى أن خير ما أفعله هو أن أعطى الكلمة إلى مصدر يهودي يتحدث من قلب نيويورك نفسها. قبيل بضعة أيام، وجهت **رسالة الأنباء** اليهودية كلمة، وكأنه عني بها مخاطبة الجمعية العامة، وقد كشفت فيها للعالم العملية التي ستؤدي إلى تهديم إسرائيل. وها أنا اقرأ لكم ما جاء في هذه الرسالة:

«لقد أبعدت أزمة الشرق الأوسط، عن الأنظار، مشكلة داخلية مهمة في إسرائيل، كان من المقدر لها أن تحتل الصفحات الأولى من الصحف في الأوقات العادية. ومع ذلك، فإن هذه المشكلة من القصص الكبيرة في البلاد، وهي تبعث القلق لدي الزعماء البارزين.

لقد كشف اجتماع أخير لدائرة الهجرة التابعة للوكالة اليهودية، حضره رئيس الوزراء بن غوريون، النقاب عن أرقام رسمية، تبين أن الهجرة إلى إسرائيل في النصف الأول من هذا العام، كانت أدنى من أي وقت مضى».

وتمضى الرسالة اليهودية فتقول:

«ولا يقتصر الأمر على رفض الأمريكيين والبريطان والكنديين وغيرهم من اليهود، الذين يملكون بيوتاً في الدول الغربية وبلاد ما وراء البحار، الهجرة إلى إسرائيل، بل يتعدّاه إلى أن أولئك الذين يضعون الخطط لمغادرة بيوتهم، لا يذهبون إلى إسرائيل. وتُظهر الأرقام التي نشرتها جمعية مساعدة المهاجرين اليهود المتحدة، والصحافة اليهودية في كندا، وجود هجرة متزايدة وكبيرة من يهود أوروبا إلى أمريكا الجنوبية وكندا والولايات المتحدة، بينما يتجاهل هؤلاء المهاجرون، عمداً، إسرائيل، على الرغم من قربها إليهم ومن مجانية النقل إليها، وغير ذلك من وسائل الإغراء التي تعرضها».

وبعد أن تسرد الرسالة كل هذا، تمضي لتضع الأرقام التالية التي تتحدث عن نفسها فتقول:

«وقد بحث الاجتماع الطارئ الذي ناقش وضع الهجرة الخطير إلى إسرائيل في هذه المشكلة بالذات. وتبين أن ستة آلاف يهودي سجلوا أنفسهم كمهاجرين قد غادروا إسرائيل هذا العام، وأن مائة وعشرة آلاف شخص قد غادروها منذ قيام الدولة اليهودية. وغادر البلاد عدد أكبر لا يمكن التثبت منه، من اليهود بوصفهم من السائحين. ويتوقع أن يبلغ عدد الذين سيغادرون إسرائيل في هذا العام، طبقاً للأرقام الرسمية، نحواً من ثلاثين ألفاً. وقد سجل نحو ستة آلاف وخمسمائة مهاجر أنفسهم في القنصلية البولندية في تل أبيب، للهجرة من البلاد».

وتتحدث الرسالة عن الطلاب الإسرائيليين فتقول:

«والحقيقة المؤلمة للغاية أن الطلاب الإسرائيليين، الذين توفدهم الحكومة للدراسة في الجامعات الأجنبية، وكذلك المدرسون والمبعوثون، يبذلون كل ما في وسعهم للبقاء في البلاد الأجنبية، بدلاً من العودة إلى الوطن. إذ لم يعد إلا ستمائة طالب، من مجموع ثلاثة آلاف، أوفدتهم الحكومة إلى الخارج على نفقتها. وبالاختصار، في حين سدت جميع مصادر الهجرة الجديدة إلى إسرائيل بصورة عملية، فإن انسياب الهجرة منها إلى الخارج يتزايد باستمرار».

وتنتهي الرسالة اليهودية أخيراً، يا سيدي الرئيس بالعبارة التالية:

«وبالاختصار، فإن انهيار الصهيونية في إسرائيل قد بدأ».

هذه هي الطريقة، التي تسير فيها عملية هدم إسرائيل لإسرائيل، وهذا هو

السبيل الذي يقودنا إلى الإمساك بالمفتاح الرئيسي للمشكلة بأسرها. إن الحلّ يقوم في انهيار الصهيونية في إسرائيل. وفي العودة إلى الوضع، كما كان عليه في عام ١٩٤٧، عندما كان السكان اليهود يعيشون كجالية ناجحة، وكمواطنين زملاء مع مسلمي فلسطين ومسيحييها. إنها عودة إلى حقبة إلى الوراء، بدلاً من العودة إلى ما قبل ثلاثة آلاف عام من عصور الظلام والتيه.

هو وضع كثير الجلاء والكشف يا سيدي الرئيس. الخط البياني، الذي كان يرمز إلى الهجرة إلى إسرائيل، قد أخذ في الهبوط، وبدأ خط بياني جديد في الظهور، يشير إلى الهجرة من إسرائيل، وهي عملية يجب أن تدعمها الأمم المتحدة لتعين الإسرائيليين على العودة إلى بيوتهم السابقة. وفي ضوء هذه الخطوط يتحتم على الأمم المتحدة أن تعيد النظر في قرارها لعام ١٩٤٧، الذي أوصى بخلق إسرائيل. ولأكون أكثر تحديداً، في ضوء التجارب الماضية، أرى من واجب الأمم المتحدة أن تتخذ الخطوات اللازمة التي تؤدي إلى تحقيق المبادئ الرئيسية الخمسة التالية:

إعادة فلسطين إلى وحدتها الجغرافية كجزء وقطعة من الوطن العربي.

عودة العرب واليهود؛ فيعاد اللاجئون العرب إلى بيوتهم في فلسطين ويعاد القادمون حديثاً من اليهود إلى بلادهم السابقة.

إنشاء دولة ديمقراطية في فلسطين، يتمتع فيها جميع السكان من مسلمين ومسيحيين ويهود على السواء، بالحقوق والواجبات المتساوية.

تسريح جميع القوات العسكرية ونزع السلاح منها، واعتبار جميع البلاد منطقة منزوعة السلاح ومحايدة بضمان من مجلس الأمن.

تعيين ممثل للأمم المتحدة، يرفع تقاريره إلى الجمعية العمومية عن المسائل المتعلقة بالوضع الراهن للأماكن المقدسة وحرية الوصول إليها.

ولا تحفزنا إلى التقدم بهذه الخطة يا سيدي الرئيس، لحل قضية فلسطين، أية دوافع عاطفية، أو أحاسيس، مع أن جميع ظواهر الحياة الإنسانية، ومن ضمنها الأمم المتحدة نفسها، تكون جامدة، بلا حياة، إذا خلت من العواطف والأحاسيس. ونحن نسترشد في هذه الخطة، بالسير الطبيعي والمألوف والسليم للتاريخ، ففلسطين جزء لا يتجزأ من الوطن العربي، وقد كانت كذلك، منذ ما يعيه الإنسان من أزمنة. والشعب العربي الذي يزحف الآن نحو تحرره النهائي لن يسلّم بأي شبر واحد، من أرضه المقدسة. وإني لأرجو أن يتأكد كل إنسان من هذه

الحقيقة، فهذا هو الوضع النهائي الذي لن نتراجع عنه قيد أنملة، لا في الحاضر، ولا في المستقبل المطلق، وليس المليون لاجئ عربي هم الذي يصخبون الآن وحدهم، لإنقاذ وطنهم، بل إن كل واحد من الثمانين مليون عربي، الذين يرون في فلسطين وطنهم، يصخب أيضاً.

وفي الختام، دعوني أؤكد لكم أيها الزملاء المندوبون، أنه لم يكن للعواطف أو التأثر البالغ أي اثر في هذا العرض الذي قدمناه إلى هذه الهيئة الموقرة ولم يكن رائدنا فيه إلا التفكير الموضوعي المتحرر المستقل.

وقد حاولنا بصورة خاصة إيضاح المشاكل العربية في محتواها الصحيح، مقدّمين الاقتراحات أثناء هذا الإيضاح، بشكل جليّ وحاسم، بحيث لا نترك مجالاً لأية حلول بديلة.

ولا يمكن أن يوصف موقفنا هذا بالإصرار والعناد، بل إنه الواقعية بعينها. إذ إن هناك سبيلاً واحداً للوصول إلى السلام، قد يكون صحيحاً أن جميع الطرق تؤدي إلى رومة، أما إلى السلام فهناك طريق واحد ليس إلا، إنه طريق العدالة ولا شيء غير العدالة. وقد صمدت حقيقة مطلقة رئيسية واحدة في تاريخ التسويات السياسية، للاختبار، في جميع الظروف والأحوال. وهي أن الحلول التي ترتكز على العدالة، تخلد وتبقى، أما تلك التي تخلو منها، فعمرها قصير، وكانت نتيجتها المحتومة دائماً الفشل والكارثة.

وليس من هدفنا يا سيدي الرئيس، أن نصل إلى الكارثة أو إلى الفشل، فهدفنا، وغايتنا البحث عن السلام القائم على العدالة، والعدالة المرتكزة على مقتضياتها الحقة الواقعية.

هذه هي الغاية التي كرسنا أنفسنا من أجلها، وهي غاية لن نتخلى عنها أو ننحرف أبداً. فليكن الله في عوننا.

(٤)

نـــــزع الســـــلاح

(٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٥٨)

نص البيان الذي ألقاه الشقيري في جلسة اللجنة السياسة الأولى، مضمناً إياه ملاحظاته واقتراحاته حول موضوع نزع السلاح، وخطورته.

اسمح لي يا سيدي الرئيس، قبل الحديث عن نزع السلاح، أن اجرّد حجة جدلية شائعة، مما تبدو فيه من صور الواقعية الظاهرة، وإني لأرى ضرورة الفراغ من هذه النقطة الأولية، عند استهلالي، إذ إن سماحنا لهذا الاتجاه الذائع المعين بالسيطرة على مناقشاتنا، سيؤدي بهذا الموضوع المدرج على جدول أعمالنا إلى مرحلة التصفية لا عن طريق الحيازة، بل عن طريق الإفلاس السياسي، لأن موضوع نزع السلاح يُضْحي آنذاك، في جميع صوره ونواحيه، غير ذي صلة بشرعتنا ولا بمنظمتنا. وستفقد الأمم المتحدة، تبعاً لذلك، أبوّتها لتلك المشكلة، التي أقيمت في الأساس من أجلها؛ ويصبح السلام، الهدف الغالي للجنس البشري، هيولا، لا يصل الإنسان إليه.

وعندما نحاول، في كل دورة من دورات الأمم المتحدة، تناول مشكلة نزع السلاح، نواجه على الفور معضلة المعضلات، ويتراءى أمام باصرتنا سؤال ضخم يحمل وراءه علامة استفهام كبيرة. وتوجه إلينا، باستمرار، أسئلة كثيرة عما تستطيع الأمم المتحدة أن تفعله في موضوع نزع السلاح، وما هو الدور الذي يمكن الدول غير المسلحة، أن تقدمه لوقف هذا التسابق الجنوني في التسلح. ولا تثار هذه الأسئلة وما شابهها لمجرد التسلية بالبحث الأكاديمي، وإنها ليست مجرد ترف، بل هي حقيقة المشكلة وزبدتها. وإذا ما راعينا الحقيقة في قولنا، ذكرنا بأن اتجاه المناقشات في هذه اللجنة هو الذي يستثيرها. وحقاً فإن هذه الأسئلة تنعكس، في طبيعة الجو، الذي

يحاول البعض إدخاله في مناقشاتنا. ولا أذيع سرّاً إن قلت، إننا نواجه في هذا الموضوع الشديد الدقة، محاولات ملحّة ومتواصلة لتخطي الأمم المتحدة، والتقليل من قدرتها، ولتحويل هذه المنظمة إلى معرض للبضائع الاستهلاكية والمصنوعة والجاهزة والمعدّة للتصدير.

والدلائل، التي تفضح هذا الاتجاه يا سيدي الرئيس، أكثر من أن تفصل في هذه اللحظة، لكن ثمة ظاهرتين بارزتين تشيران إلى النور الأحمر الذي يرمز إلى الخطر، لا يمكنهما أن تغيبا عن انتباهنا.

ولن نعجز، في الدرجة الأولى، عن ملاحظة أن البند المتعلق بنزع السلاح قد اختفى أخيراً من الذاكرة، وعندما بلغت الأزمة العالمية قمتها، كان موضوع نزع السلاح يقف على شفير التعطيل والتعليق عن البحث. ولو لم يتولَّ أميننا العام زمام المبادرة، وله الشكر على ذلك، فإن موضوع نزع السلاح، كان سيظل يتيماً على جدول الأعمال، لا يتبناه أحد، وينكره كل إنسان. والفضل كل الفضل للأمين العام، الذي وضعه على جدول أعمالنا هذا العام، ونحن مدينون للمستر هامرشولد، باجتماعنا الآن في هذه اللجنة لبحث هذا الموضوع. وكانت شرعتنا قد نصت على أن هذه المشكلة هي أعظم المشاكل وأرفعها، وعلى أنها المسؤولية الأولى للأمم المتحدة. وقد أدرج هذا الموضوع على جدول أعمالنا كبند دائم منذ خلق المنظمة الدولية، ومع ذلك، لم تهتم أي دولة هذا العام بطلب إدراجه في جدول أعمال الدورة الحالية. ولا ريب في أن هذه الظاهرة تتحدث بنفسها عن مغزى القصة. فهي تحسر النقاب عن اهتمام الأمين العام، وتفضح إهمال من يجب أن يتهموا بالتقصير والإهمال.

وتواجه الأمم المتحدة من الناحية الثانية في هذه الدورة إنذاراً نهائياً، إذ إن هناك طريقاً واحداً للعمل أمام اللجنة، ولا طريق سواه.

وقد وصف مندوب المملكة المتحدة المحترم، أثناء النقاش، موقف الوفد السوفياتي، بأنه ينطوي على الإنذار النهائي. وقد رد مندوب الاتحاد السوفياتي المحترم بدوره، فقال: إن موقف الدول الغربية من نزع السلاح، هو الإنذار النهائي بعينه. وليس في ودي، أن أبدي وجهة نظري في هذه الاتهامات، لأن الحسابات التي من هذا النوع، لا يصفيها إلا الفرقاء المعنيون أنفسهم، ونحن نفتقر إلى الأجهزة الكافية للاشتراك في هذه المبارزة. ومع ذلك، تظل هناك حقيقة رئيسية، تتحدث عن نفسها بوضوح: فالمملكة المتحدة هي التي وجهت الإنذار النهائي إلى الجمعية العامة، ولا نستطيع إن كنا منصفين، أن ننكر على بيان ممثل المملكة المتحدة المحترم ما فيه من

وضوح وكفاءة، على الرغم من افتقاره إلى الثبوت والصحة. لكن مما لا يتطرق إليه الشك، أن الفكرة العامة، في حججه، كانت تنطوي على إنذار نهائي من نوع قاس، وعلى الرغم من العبارات المهذبة جداً التي استعملها المستر نوبل، إلا أن بيانه، يوحي بالإنذار.

فقد أكد المستر نوبل عند إيضاحه لقرار الدول السبع عشرة، انه بالنسبة إلى اجتماع جنيف، المقرر عقده في الواحد والثلاثين من تشرين الأول/ أكتوبر للبحث في التجارب النووية، فإن خير ما يمكن الجمعية العامة أن تفعله هو الإعراب عن التشجيع، وقد مضى مندوب المملكة المتحدة المحترم إلى أبعد من ذلك، ففي ختام بيانه، شعر بأنه لم يكن راضياً عن تحديد مهمة الجمعية العامة، بمجرد التشجيع، فاستطرد في طريقه يبين الشكل الذي يجب أن يظهر فيه هذا التشجيع، وقال مختتماً خطابه، إن الأجزاء المختلفة من قرار الدول السبع عشرة، يُقصد منها أن تبين للجمعية العامة، خير الطرق للتعبير عن هذا التشجيع.

وهذا الموقف، يا سيدي الرئيس، لا يعدو أن يكون إنذاراً قذف به في وجه الجمعية العامة للأمم المتحدة. أما الاستهلال الذي بدأ به المستر نوبل، فلا يعدو أن يكون كمن يقول: «إما أن تقبلوا أو ترفضوا، فدوركم لا يعدو التشجيع، ولا شيء غير التشجيع». وهذا هو جوهر موقف المملكة المتحدة، وهو موقف لا نستطيع أن نقبل به مراعاة منا لقداسة شرعة الأمم المتحدة وكرامة المنظمة الدولية.

وهذا الموقف، يا سيدي الرئيس، ليس قضية إجراء، أو موضوع طريقة للبحث، أو حتى صورة للتفكير. فنحن هنا في الأمم المتحدة، نقف على أهبة لنكون متفتحي الذهن. وعلينا أن نكون على استعداد لتقبل مختلف الآراء. أما تلك الآراء التي تسلب الأمم المتحدة مسؤولياتها الرئيسية، فلا يمكن قبولها أبداً. وليس في وسعنا أن نسلم بواجباتنا أو نتنازل عن حقوقنا، كما ليس في وسعنا أيضاً أن نتخلى عن واجباتنا وأن نكتفي بالمراقبة والتشجيع وكأننا جمهور من النظارة في مباراة لكرة القدم. ونحن نرفض الجلوس هادئين، وقد تعانقت أذرعنا، مكتفين بإزجاء بركاتنا، على موضوع ينطوي على أكبر نكبة للجنس البشري.

أما تشجيعنا لاتفاق يتم الوصول إليه، فهو قائم في كل حين، ولستم في حاجة إلى البحث عنه، أو الحثّ على الحصول عليه. ولم يتوقف تشجيع الشعوب في العالم، لإيجاد حلّ فعال لمشكلة نزع السلاح طيلة الحقب التي سبقت قيام الأمم المتحدة وبعد قيامها، وكان هذا التشجيع مصحوباً بصليل الأسلحة. ولم يتوقف هذا التشجيع أيضاً، في حياة الأمم المتحدة، على الرغم من تكديس أكوام القنابل الهيدروجينية. إن

العالم لم يفتقر قط إلى التشجيع، وإنما كان يفتقر حقاً إلى الاتفاق الحقيقي بين الدول العظمى على خطة منتجة وفعالة لنزع السلاح.

وتستخدم الحجج يا سيدي الرئيس، بصورة متراصة لإخفاء هذا الفشل، عن طريق تحويل الأمم المتحدة عن مسؤوليتها الأولى. وقد يكون هذا هو السبب الذي حدا بالأمين العام للأمم المتحدة في مذكرته المؤرخة في الثلاثين من أيلول/ سبتمبر عام ١٩٥٨ إلى التأكيد «بأن الوصول إلى نزع سلاح متوازن، على نطاق عالمي عن طريق الأمم المتحدة، يجب ان يظل الهدف الأول للمنظمة». وأود هنا أن ألفت انتباهكم إلى عبارة «عن طريق الأمم المتحدة» ذلك لأن الأمين العام يعني كل كلمة يقولها وكل حرف يستعمله في مذكرته، ولا ريب في أن فكرة «عن طريق الأمم المتحدة» هي شريان التأكيد الذي يجري في جميع أجزاء المذكرة .

ومع ذلك، نرى بعض الدول تلجأ، لتغطية الانسحاب من الأمم المتحدة، إلى استعمال وسائل قنابل الدخان، فهم يقولون لنا إن الجمعية العامة لا تستطيع اتخاذ أية قرارات حول الموضوع قبل أن تجري المفاوضات بين الدول العظمى. وقد دافع ممثل المملكة المتحدة المحترم عن هذا الرأي بقوة وإصرار، إذ قال في البيان الذي ألقاه أمام اللجنة دفاعاً عن هذا الرأي ما أنقله إليكم بالحرف الواحد:

«يجب أن يكون حل مشاكل نزع السلاح، ثمرة للاتفاق، ويجب أن يكون الاتفاق بدوره ثمرة المفاوضات، والاتصال الحر بين العقول. وقد يكون مما يخالف الواقعية أن نحاول إرغام الدول النووية على اتخاذ عمل معين، قبل أن تكون هذه الدول قد تحققت لها الفرصة الكاملة، للتفاوض فيما بينها».

ونحن لا نختلف مع هذا البيان الذي ينطوي على اقتراح عام، لأنه بيان سليم لا يثير أي جدل أو نقاش، فليس في الإمكان الوصول إلى أي اتفاق، من دون مفاوضات سابقة، ولا سيما في موضوع دقيق ومعقد وحيوي كموضوع نزع السلاح. ولا تملك الجمعية العامة أية سلطات قانونية تستطيع بواسطتها أن تفرض على الدول الكبرى اتباع سير معين من العمل. ومع ذلك ففي وسع الجمعية العامة أن تضع مبادئ عامة لنزع السلاح والإشراف على التسلح، والتحقيق فيه وما شاكل ذلك. وفي وسع الجمعية العامة أيضاً التوصية للدول المختصة بوقف التفجيرات التجريبية للأسلحة النووية ومنعها. وفي وسعها أيضاً أن توصي بمنع الأسلحة النووية، وحظر الحرب الذرية وتدمير الصواريخ الهيدروجينية، وفي مكنتها أيضاً أن تدعو الدول المعنية إلى الاتفاق على خطة منسقة لنزع السلاح. وأخيراً، في وسع الجمعية أن تحثّ بحكمتها وحسن تبصرها، الدول العظمى على اتباع خطة عملية

معينة، ولا سيما أن الخطة التي اتبعتها حتى الآن، لم تسفر عن شيء إلا الفشل الذريع. هذه القضايا، وما شابهها من قضايا، يمكن الجمعية أن تقررها، فهي تقع ضمن نطاق صلاحيات الأمم المتحدة، وليس في وسع أية خُطَب مهما أوتيت من البلاغة والفصاحة أن تتغلب على هذه الواقعية.

ومع ذلك، قد تكون هذه الذريعة من المفاوضات، بالنسبة إلى أي إنسان عادي، لا يعرف شيئاً عن تاريخ قضية نزع السلاح، مقنعة إلى حد كبير. ولا ريب يا سيدي الرئيس، في أن هذه الحجة التي أوردها مندوب المملكة المتحدة المحترم من أن موضوع نزع السلاح لا يمكن أن يحلّ إلا بعد أن تتاح الفرصة كاملة للتفاوض، هي حجة مغرية. ولكن، يا سيدي الرئيس، إنها قد تكون مغرية لضيف يزور الأمم المتحدة من أحد الكواكب السيّارة، إذ إن أي ضيف من كوكبنا الأرضي، لا يمكن أن يقتنع بهذه الحجج!

نزع السلاح في اثنتي عشرة دورة

إذ كيف نجرؤ بعد ثلاثة عشر عاماً من الجهود المتواصلة والمناقشات الحامية، والحوار الجدلي، على أن نقول بأن الدول الكبرى تحتاج إلى فرصة، أجل مجرد فرصة للتفاوض؟ فلنترك جانباً جهود مؤتمرات الصلح قبل حقبات طويلة، ومحاولات عصبة الأمم السابقة، ولنر ماذا كنا نعمل في الأمم المتحدة خلال الدورات الاثنتي عشرة الماضية، وكلها حافلة بالمفاوضات والتحضيرات. لقد كانت الدول العظمى بين عامي ١٩٤٦ و١٩٥١ تتفاوض على مختلف نواحي نزع التسلح، في هيئتين: **أولاهما** لجنة الطاقة الذرية، و**ثانيتهما** لجنة الأسلحة التقليدية. وعندما فشلت الدول العظمى في الوصول إلى اتفاق في عام ١٩٥٢، حُلّت هاتان اللجنتان، وأقيمت عوضاً عنهما لجنة جديدة لنزع السلاح، وهي جهاز موحد، يرمي إلى إيجاد فرص جديدة للتفاوض.

وهنا، دخلت الدول العظمى مرة ثانية، مرحلة جديدة من المفاوضات التي لا نهاية لها. ولكن ما إن حلّ عام ١٩٥٣، حتى كانت محادثات اللجنة قد توقفت فأوصت الجمعية العامة، بإقامة لجنة فرعية، لإعطاء الدول العظمى فرصة أخرى للتفاوض. وقد عقدت هذه اللجنة الفرعية اجتماعاتها طيلة سنوات ١٩٥٤ و١٩٥٥ و١٩٥٦ و١٩٥٧، متنقلة من نيويورك إلى لندن، والعكس بالعكس. وكان العمل الوحيد للجنة طيلة هذه السنوات الأربع، لا يعدو التفاوض، فلم تترك حجراً من دون أن تقلبه رأساً على عقب، ولا جادة إلا سلكتها، ولا أرضاً إلا قلبت عاليها سافلها. وقد بلغ حجم وقائع هذه اللجنة من قديمة وحديثه حداً لا يمكن تصوره،

إنه أسطول ضخم من السجلات، في محيط شاسع من المفاوضات، ثم نأتي بعد ذلك كله، لنسمع المملكة المتحدة، تطلب الفرصة لإجراء المفاوضات.

أعتقد أن في ما قلته عن جهاز إدارة دفة المفاوضات، الكفاية وأكثر من الكفاية. ولكن الإجراءات التي اتخذتها الجمعية العامة، في كل دورة، والمناقشات التي دارت في كل سنة من هذه السنين الطوال، وأخيراً القرارات التي توصلت إليها في هذه الاجتماعات تكشف النقاب عن الكثير، وتتحدث عن الكثير ويجدر بنا، أن نتوقف قليلاً لنرى ما تكشفه وما تقوله:

فقد أُلفت في الدورة الأولى، للجمعية العامة، لجنة للطاقة الذرية، وقد أوصت الجمعية العامة هذه اللجنة من دون تأخير أو تردد بأشياء كثيرة منها «أن تشرع بالسرعة الممكنة في إعداد التوصيات التي تضمن أن تزول من التسلح القومي أية أسلحة ذرّية أو غيرها من الأسلحة التي يمكنها ان تؤدي إلى الدمار الجماعي».

وقد اتخذ في الدورة عيْنها، قرار ثان، أعلنت فيه الجمعية العامة أنها. . .

١ ـ توصي بأن يقوم مجلس الأمن، بدراسة دقيقة وحازمة لإيجاد وسائل عملية. . . لتنظيم عام يستهدف تخفيض التسلح، والقوات المسلحة.

٢ ـ تحث لجنة الطاقة الذرية أن تنجز بسرعة فائقة المهام الموكولة إليها.

٣ ـ توصى مجلس الأمن بأن يدرس بسرعة إعداد مشروع ميثاق، لخلق نظام دولي للمراقبة والتفتيش، على أن يضم هذا الميثاق تحريم جميع الأسلحة الذرية وغيرها التي تصلح الآن وفي المستقبل لأعمال التدمير الجماعي.

٤ ـ توصي مجلس الأمن بأن يقوم بدراسة حازمة وسريعة للضمانات العملية والفعالة، ذات العلاقة بالإشراف على الطاقة الذرية، وبتحديد الأسلحة وتنظيمها بصورة عامة.

٥ ـ توصي مجلس الأمن بأن يسارع إلى أقصى حد ممكن، في وضع القوات المسلحة التي نصت عليها المادة ٤٣ من الميثاق تحت تصرفه.

ويبدو من هذا يا سيدي الرئيس، أن عامنا الأول، كان عام اضطراب وعواطف، بل عام آمال عريضة ومُثل عليا. وهذا يوضح، لماذا استخدمت الجمعية العامة، جميع ما تضمه اللغة الإنكليزية من مترادفات «للسرعة». ولهذا فقد استخدم القرار بكل التأكيد، وعلى التوالي، عبارات «الإنجاز السريع» و«الدراسة الحازمة» و«التحقيق العاجل»، وغير ذلك من التعابير المماثلة، وهو سلوك طبيعي في الفترة التي تلت الحرب وويلاتها. لقد عقدت الدورة في ذلك العام، في ذيل الأسى الذي

جرته جراح الإنسانية، التي كانت لا تزال في ذلك الحين، جديدة تنزف الدماء، وفي ظل الحطام الذي تركته النيران المندلعة، والدمار الذي أتت به الحرب. أجل لقد كانت دورة، هتفت قلباً وروحاً وعقلاً، للعمل السريع، العاجل.

وقد اختلف الجو في الدورة الثانية، إذ أضحى جواً من التراخي وعدم العمل، كان هذا في عام ١٩٤٧، ولم تكن تلك السنة متميزة بالكسل، بل بالاتجاه إلى نواح أخرى. وقد بعدت الجمعية العامة في ذلك العام عن ميدان نزع السلاح، لتذعن للضغط الذي يفرضه نوع آخر من نزع السلاح، ونعني به النوع السياسي. كانت تلك السنة، سنة تقسيم فلسطين المريع. وكانت الجمعية العامة في ذلك الوقت، تتمتم، تحت ضغط ساحق، لإظهار اقتراع للأكثرية ضد أكثرية شعب البلاد المقدسة. ولم يكن هناك مجال في ذلك العام لبحث مشكلة نزع السلاح، إذ انشغلت الجمعية العامة، بمجهود آخر غير مشرّف يستهدف نوعاً مختلفاً من نزع السلاح، وهو تجريد شعب فلسطين من حقه الطبيعي في تقرير مستقبله.

ولم تحقق الدورة الثالثة بقراريها نجاحاً يذكر، إذ بينما أيدت «الحقائق العامة والتوصيات والاقتراحات المحددة، لإقامة جهاز فعال للمراقبة على الطاقة الذرية، ولإزالة الأسلحة الذرية»، فإن الجمعية العامة أعربت عن «قلقها العميق من المأزق، الذي وصلت إليه اللجنة في عملها، والذي لم تستطع الخروج منه». وواجهت الجمعية العامة الفشل، بأن طلبت إلى مجلس الأمن متابعة دراسته، لتخفيض الأسلحة التقليدية، وحثّت اللجنة على المضي في مهمتها، ثم ناشدت أخيراً جميع الدول التعاون على هذه الغاية. وهكذا كان عام ١٩٤٨، سنة مأزق، لا مخرج منه.

واتخذت الدورة الرابعة أيضاً قرارين في الموضوع، يتعلق أولهما بالإشراف الدولي على الطاقة الذرية، وثانيهما بتنظيم الأسلحة التقليدية والقوات المسلحة، وتخفيضهما. ودعت الجمعية في جوهر قراريها، «الحكومات إلى القيام بكل ما في طاقتها لتمكين المجتمع العالمي من منع الأسلحة الذرية، والقضاء عليها بصورة فعالة، عن طريق قبول الإشراف الدولي الفعال». ووافقت الجمعية أيضاً، على اقتراحات اللجنة، بأن تقدم الدول الأعضاء المعلومات الكاملة عن أسلحتها التقليدية وقواتها المسلحة مع الطلب إلى الدول الذرية «أن تواصل مشاوراتها، لسبر كافة الأغوار الممكنة، ودراسة جميع الاقتراحات المحدودة»، التي تؤدي إلى اتفاقٍ حول نزع السلاح. والمهم للغاية في هذا الصدد، أن الجمعية العامة قد أوصت جميع الشعوب، بأن تشترك في اتفاقية متبادلة، لتحديد ممارستها حقوقها السيادية، في موضوع الإشراف على الطاقة الذرية. وهكذا يمكننا أن نصف دورة عام ١٩٤٩، بأنها دورة مبدأ المصارحة بالمعلومات، وتحديد السيادة بالنسبة إلى الطاقة الذرية.

واقترح رئيس الولايات المتحدة، في خطابه الذي ألقاه في الدورة الخامسة للجمعية العامة، تنسيق العمل بين لجنة الطاقة الذرية ولجنة الأسلحة التقليدية، وقررت الجمعية بعد مشاورات طويلة، تأليف لجنة من اثني عشر عضواً تضم جميع الدول الممثلة في مجلس الأمن بالإضافة إلى كندا، لدراسة القضية. وإذا ما وضعنا هذه الفكرة نصب أعيننا، تبين لنا أن عام ١٩٥٠، يمكن ان يوصف بأنه عام تنسيق.

وتأثرت الدورة السادسة، بالقلق الذي يسود العالم، وباستمرار التسابق على التسلح، فقامت ببادرة جديدة، واستجابت إلى تقرير اللجنة الاثني عشرية، فقررت حل لجنتي الطاقة الذرية والأسلحة التقليدية، وأقامت بدلاً منهما لجنة لنزع السلاح خولتها صلاحيات واسعة النطاق، لإعداد الاقتراحات اللازمة لتخفيض التسلح والقوات المسلحة، وللإشراف الفعال على الطاقة الذرية ومنع الأسلحة الذرية. وبعد أن أعلنت الجمعية العامة مجموعة من المبادئ الموجهة مضت تذيع، أن من الواجب عقد مؤتمر لجميع الدول، لدراسة مسودة معاهدة لنزع السلاح، فور سماح أعمال اللجنة، باتخاذ إجراء من هذا القبيل.

وكانت هذه الدورة لعام ١٩٥١ ـ ١٩٥٢ دورة مجهود جديد، وجهاز جديد يتمتع بصلاحيات جديدة، مع الدعوة إلى مؤتمر دولي لنزع السلاح كهدف فوري.

وكرست الدورة السابعة أعمالها لدراسة تقرير الجهاز الجديد، وهو لجنة نزع السلاح. وكان التقرير عرضاً شاملاً لبيانات الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي والمملكة المتحدة وفرنسا واقتراحاتها، من دون أية قرارات تمّ الوصل إليها. ولم تستطع الجمعية العامة، أن تفعل شيئاً سوى «أخذ العلم» بمحتويات تقرير اللجنة، وتأكيد قراراتها السابقة، والطلب إلى اللجنة مواصلة أعمالها. وكان عام ١٩٥٢ سنة تأكيد، وتثبيت.

وتلقّت الدورة الثامنة من جديد تقريراً مطولاً، يفصّل الخلافات التي نشأت في لجنة نزع السلاح، فأكدت رغبتها الحارة، في الوصول إلى خطة شاملة ومتسقة، لنزع السلاح. وبعد أن أخذت الجمعية العامة علماً بالتقرير، طلبت إلى اللجنة مواصلة عملها، وحثت الدول الرئيسية على مضاعفة الجهود للوصول إلى اتفاق. واختتم قرار الجمعية باقتراح خلق لجنة فرعية، تعقد جلسات سرية بحثاً عن حل مقبول. وهكذا كان عام ١٩٥٣ سنة أسلوب جديد في السرية، قد يكون فيه المنفذ والخلاص من المأزق، وهكذا جربت الأمم المتحدة هذا السبيل أيضاً.

وقد عقدت الدورة التاسعة بعد التسعة عشر اجتماعاً تاريخياً التي عقدتها اللجنة

الفرعية في قصر لانكاستر، في لندن. ودرست اللجنة الفرعية، في غضون هذه الاجتماعات:

١ ـ الاقتراحات التي تقدم بها الاتحاد السوفياتي لتوطيد دعائم الأمن والسلاح وحظر الأسلحة الذرية.

٢ ـ المذكرة التي قدمتها المملكة المتحدة عن الأسلحة التي يجب أن يشملها ميثاق نزع التسلح.

٣ ـ دراسة أعدتها الولايات المتحدة لتنفيذ برامج نزع السلاح والإشراف عليها.

٤ ـ مذكرة مشتركة قدمتها المملكة المتحدة وفرنسا تتضمن اقتراحات توفيقية.

وتوصلت لجنة السلاح، أخيراً، إلى عدم اتفاق جماعي، وأعربت كما زعم تقريرها عن «الأمل في دراسة مثمرة لمشكلة نزع السلاح». ولم تستطع الجمعية العامة في مثل هذه الظروف أن تعمل شيئاً إلا تأكيد بياناتها السابقة، والطلب إلى اللجنة، ولجنتها الفرعية، مواصلة الجهود والمحاولات، ورفع التقارير المطلوبة. وعلى الرغم من إدراك الجمعية في ذلك الحين، لاقتراح تقدم به رئيس وزراء الهند، يقضي باتفاقية تجميد تجارب التفجير، إلا أنها لم تتخذ أي إجراء فعال. وهكذا تميز عام ١٩٥٤ بالجمود وعدم الاتفاق.

وعقدت الدورة العاشرة، كما نعرف جميعاً في ظل مؤتمر الذروة الذي عقد في تموز/ يوليو عام ١٩٥٥، والذي بعث تلك الروحية التي عرفت بروحية جنيف. وكان أمام الجمعية العامة تقرير اللجنة، ولجنتها الفرعية، التي عقدت ثمانية وعشرين اجتماعاً في لندن وثمانية عشر اجتماعاً في نيويورك. وكان هناك، كوم هائل، من المذكرات، وأوراق الدرس ومشاريع الاقتراحات؛ ولكن، كما ذكرت الجمعية العامة «لم يتوصل إلى اتفاق على حقوق جهاز الإشراف وصلاحياته، والمهام الموكولة إليه، وهو ما يعتبر حجر الزاوية في أية اتفاقية لنزع السلاح». وقد نظرت الجمعية العامة في تقرير اللجنة الذي يحث على إعطاء الأولية لاتفاق مبكر حول مشروع الرئيس أيزنهاور للتفتيش الجوي، ومشروع الرئيس بولغانين لإقامة قواعد للمراقبة في المراكز الاستراتيجية.

واقترحت الجمعية العامة، على اللجنة أيضاً، أخذ اقتراحات رئيس وزراء فرنسا بعين الاعتبار، وهي الاقتراحات القاضية بالإبلاغ عن النفقات العسكرية، واقتراحات رئيس وزراء المملكة المتحدة، المتعلقة بالتفتيش والرقابة، واقتراحات حكومة الهند بتعليق التفجيرات التجريبية، وعقد هدنة في سباق التسلح. حقاً لقد

كانت هذه الدورة مثيرة للغاية، فقد قدمت اقتراحات ضخمة، جرت المناقشة عليها، ونقلت بعد ذلك جملة إلى لجنة نزع السلاح، وكان ثمة الكثير من الحماس والحيوية المستمدين من روح مؤتمر جنيف. وقد تولدت هذه الروحية إلى فترة من الزمن، ولكنها سرعان ما تبخرت. وتميز عام ١٩٥٥، بأنه كان سنة الروحية التي فقدت بالتالي حيويتها.

وفي الدورة الحادية عشرة، التي سيطرت عليها روح الاستمرار المستمدة من الدورة السابقة، انشغلت الجمعية العامة بالإضافة إلى تقارير اللجنة ولجنتها الفرعية، بمجموعة مختلفة الأشكال من الاقتراحات التي قدمتها كندا واليابان والنرويج وفرنسا والمملكة المتحدة والاتحاد السوفياتي والهند ويوغوسلافيا. ووقعت الجمعية العامة تحت تأثير سحري من هذا السيل العرم من الاقتراحات، فساورها بصيص من الأمل، ودعت لجنة نزع السلاح إلى دراسة موضوع عقد دورة خاصة للجمعية العامة أو مؤتمر عام لنزع السلاح، للفراغ من هذه المشكلة. وهكذا فقد تميز عام ١٩٥٧، بالاتجاه نحو عقد مؤتمر لنزع السلاح.

وتلقت الدورة الثانية عشرة، وهي دورتنا الأخيرة، تقرير لجنة نزع السلاح، الذي بيّن تضييق شقة الخلاف، نتيجة المفاوضات الواسعة بين الدول الرئيسية. وتسلحت الجمعية العامة بهذه البادرة المشجعة، فسارعت إلى تحديد الأولوية بالنسبة إلى مظاهر نزع التسلح المختلفة، مع الإشارة بصورة خاصة إلى الوقف الفوري لتجارب الأسلحة النووية، وتوقيف إنتاج المواد المتفتتة، لأغراض الأسلحة وتخفيض الأسلحة النووية، وإقامة تفتيش علني للوقاية من الهجمات المباغتة، وأخيراً إلى دراسة مشتركة لجهاز التفتيش المقترح الذي يستهدف التأكد من استخدام الفضاء الخارجي، لأغراض تتعلق فقط، بالأغراض العلمية والسلمية. وقد شملت هذه الأولويات جميع ميادين نزع السلاح بحيث فقدت ميزة الأولوية فيها.

على أي حال، وقعت مشكلة نزع التسلح، برمّتها، في هاوية قرار الجمعية العامة المعروف، الذي قضى بتوسيع عضوية لجنة نزع السلاح بإضافة أربعة عشر عضواً. وقررت الجمعية أيضاً أن تنقل سجلات وقائع دورتها الثانية عشرة إلى اللجنة، لكن هذه السجلات لم تجد من يتسلمها. ولم تجتمع اللجنة، وانقضى عام ١٩٥٨ في فترة من التوقف والجمود. وجاءت في ذروة هذه الأزمة، الجهود الفاشلة، لعقد اجتماع الذروة، الذي كان العالم بأسره يتطلع إليه بالأمل العميم، والتوقع الملهب.

هذا هو تاريخ مفاوضات نزع السلاح، سردته مفصلاً لزميلنا ممثل المملكة المتحدة، لأنشّط ذاكرته.

سيدي الرئيس

هذا عرض للعمل الذي قامت به الجمعية العامة في غضون الدورات الاثنتي عشرة حول موضوع نزع السلاح. ولن أقتبس هنا قول شكسبير، فأصفه بأنه «زوبعة في فنجان». حقاً، إنها لزوبعة، ولكنها ليست في فنجان، بل زوبعة حقيقية وإن كانت لم تؤد إلى أي شيء. فبعد هذه السنوات الطوال من العمل الشاق، نواجه الآن موضوع نزع السلاح، وعلى الرغم من عدم دقته كما كان قبل اثني عشر عاماً، إلا أنه تضاعف عشرات المرات في الخطورة والشدة والتعقيد. ويبدو الوضع وكأننا نستهدف أهدافا متعارضة، وكأن غاية الميثاق لم تكن نزع السلاح. ولو دعا الميثاق إلى سباق للتسلح، لما كانت استجابتنا لهذه الدعوة، أكثر إخلاصاً وولاء.

ولا أراني في حاجة لسرد الأرقام والتفاصيل، لأن الصورة جلية كل الجلاء في قتامها وإظلامها: فالإشراف على الأسلحة الذرية، قد تحول إلى إنتاج، غير خاضع للرقابة، للقنابل الهيدروجينية. وقد تبدل تخفيض الأسلحة والموازنات العسكرية إلى رغبة في زيادة الأسلحة، وزيادة الإنفاق على التسلح، وما زالت هذه الزيادة مطّردة. وفي كل عام، نناشد الدول المعنية عقد اتفاق لنزع السلاح، فنصل بدلاً من ذلك إلى عدم اتفاق. ويدعو كل قرار نتخذه إلى استمرار الجهود للوصول إلى خطة منسقة لنزع السلاح، فنشهد بدلاً من ذلك خطة منسقة للإسراع في التسلح، وبينما كنا نحصر جهودنا لنزع السلاح في الفضاء الداخلي، نجد أنفسنا فجأة، وقد أقحمنا في مخاطر لا حد لها ولا حصر في الفضاء الخارجي. وهذا هو التقدم الذي حققناه حتى الآن، إنه تقدم في كل اتجاه، وفي كل ميدان وأفق، ولكن في التسلح المنسق والمتضخم إلى آفاق لا حدود لها ولا نهاية.

الإنذار البريطاني

ولكي تنتهي القصة نهاية محزنة، يصل موضوع نزع السلاح إلى الأمم المتحدة هذه المرة، وقد خلا لأول مرة في تاريخه من أي تقرير، ومن دون أن يكون مرفقاً بأي اقتراح ملموس. فقد انتقل التأكيد إلى مسائل، على الرغم من أهميتها لا تعدو أن تكون في هامش الهوامش. فقد تركز النقاش حتى الآن حول موضوع التجارب النووية وما شابهها. بينما ظل نزع السلاح، وهو نواة المشكلة وزبدتها، يقبع في مؤخرة الصورة. وتجاهلت المملكة المتحدة مثلاً موضوع نزع السلاح في جوهره،

وركزت اهتمامها على حواشيه وهوامشه، ويبدو أن المملكة المتحدة كانت كثيرة الانشغال إلى الحد الذي منعها من التفكير في نزع السلاح. أجل فالمملكة المتحدة مشغولة للغاية، في بيع الأسلحة والغواصات والطائرات إلى إسرائيل، ولا يتوافر لها الوقت الكافي للتفكير في نزع السلاح. ولكن لنتريث في إصدار أحكامنا ولا نجعلها متسرعة متعجلة، فقد يكون للمملكة المتحدة عذرها وحجتها. وقد تفسر المملكة المتحدة تقويتها، لبناء إسرائيل العسكري، بأنه عمل من أعمال نزع السلاح، وبالطبع فإن مثل هذا التفسير، لا يصمد أمام التساؤل، على الرغم من اعترافنا بان البريطانيين هم سادة فن التفسير.

تخفيض الموازنات العسكرية

وتصادفنا مع موضوع نزع السلاح، يا سيدي الرئيس، قضية تخفيض الموازنات العسكرية للدول الأربع العظمى. وهذان الموضوعان يا سيدي الرئيس موضوع واحد، فلا فاصل بينهما من أي نوع: فخفض الأسلحة والقوات المسلحة يؤدي بصورة طبيعية إلى خفض النفقات العسكرية، وضغط الموازنات الحربية يؤدي إلى خفض التسلح. إنه محور صحيح، يثبت نفسه بنفسه.

وكنا، حتى هذه الدورة، نبحث موضوع خفض النفقات العسكرية كناحية واحدة من نواحي نزع السلاح. وقد درست الجمعية العامة، والهيئات المتفرعة عنها، المعاني التي تنطوي عليها هذه القضية في مناسبات عدة. ولكن الاتحاد السوفياتي طلب، في هذه الدورة بالذات، إدراج هذه القضية في جدول الأعمال كبند مستقل، ومع ذلك فإن لهذه المشكلة تاريخها في قصص الأمم المتحدة. وقد أعلن الرئيس أيزنهاور، في الخطاب العلني الذي أذاعه في السادس عشر من نيسان/ أبريل عام ١٩٥٣، نقل المخصصات من ميزانية التسلح، لمساعدة البلاد المتخلفة.

واقترح الاتحاد السوفياتي في اللجنة الفرعية لنزع السلاح عام ١٩٥٤، تخفيض الموازنات العسكرية بنسبة الثلث. وعاد واقترح هذا التخفيض في عامي ١٩٥٦ و١٩٥٧ بنسبة ١٥ في المائة. وأثار رئيس وزراء فرنسا هذا الموضوع عام ١٩٥٥ في اجتماع رؤساء الدول في جنيف.

وقد أشارت الجمعية العامة إلى هذا الاقتراح الفرنسي في قرارها الذي اتخذته في الدورة العاشرة والذي «دعت فيه الدول المعنية، لدراسة اقتراح رئيس وزراء فرنسا لتخصيص الأموال التي تنتج عن نزع السلاح لرفع مستويات الحياة في جميع أرجاء العالم، ولا سيما في البلاد المتخلفة».

وأثارت الجمعية العامة في دورتها الثانية عشرة هذا الموضوع من جديد، وبعد نقاش طويل، دعت الجمعية أخيراً «الدول المعنية إلى دراسة إمكانية تخصيص الأموال التي تتوافر نتيجة نزع السلاح، بعد إحراز تقدم كاف في هذا الموضوع، كمورد إضافي لتحسين ظروف العيش في جميع أرجاء العالم، وبصورة خاصة في البلدان المتخلفة».

وإذا ما قارنا بين قرار عام ١٩٥٥ وقرار عام ١٩٥٧ تبين لنا أن هذا القرار قد تأخر عامين عن موعده، وإن كان قد أدخل ظروفاً وأوصافاً لم تكن قائمة في القرار الأول. وقد ربط القرار الثاني الموضوع باشتراط «الزمن والوضع الذي يتم فيه إحراز تقدم كاف». حسناً؛ هذا شرط إضافي باعث على التسرية. فأنتم تقولون بأنكم ستخفضون الموازنات العسكرية عندما يتم إحراز تقدم في موضوع نزع السلاح، ولكن أي تقدم، في نزع السلاح، لا يمكن إحرازه، إلا إذا خفضتم النفقات على السلاح. ومثل هذا الاشتراط لا يساعد لا قضية نزع السلاح ولا موضوع الموازنات العسكرية، إذا ربطنا فيما بينهما، وجعلنا الواحدة تعتمد على الأخرى. إذ إن خفض النفقات العسكرية يؤدي بصورة بديهية إلى خفض التسلح والعكس بالعكس، ومن العبث أن نختلف، عندما يجب أن تنال الأمور الأولى حقوق الأولوية. ولكن هذا الإجراء يعيدنا إلى المعضلة الأزلية، وهي: من كانت السابقة، الدجاجة أم البيضة!

ولا أريد يا سيدي الرئيس، مع ذلك، أن أسهب في الحديث عن هذا الموضوع، إذ إنه مسألة دقيقة تتناول مشاعر الذين لا يملكون، وردود فعل الذين يملكون. ونريد أن يفهم الجميع أن الذين لا يملكون، لا يطمعون في موارد الذين يملكون. فنحن نتضرع إلى الله ان يحقق ذلك اليوم الذي تخفض فيه الدول الكبرى من نفقاتها العسكرية، حتى من دون أن تمد يد العون والمساعدة إلى البلاد المتخلّفة. لتخفض الدول العظمى من موازناتها العسكرية، ولتحتفظ لنفسها بالأموال المتوافرة، فالدول الصغرى تستطيع أن تدبر نفسها بنفسها. إن السلام، لا المساعدات العسكرية، هو الذي يأتي بالرخاء إلى الشعوب المتخلفة، وإلى العالم بصورة عامة. ويجب أن يسبق تخصيص المساعدات المتوافرة من نزع السلاح، للدول الصغيرة، على أية حال، شرط ضروري، وهو أمر يتعلق بالحق لا بالإحسان.

هناك بلاد صغيرة معينة تعاني قيوداً غير مشروعة تحد من نشاط برامجها الإنمائية، ولهذه البلاد أرصدة كبيرة مجمدة في بلاد أجنبية، من دون أن يكون ثمة مبرر قانوني لتجميدها. وإذا أردنا التخصيص في الذكر، قلنا إن البلاد المنتجة للزيت في الطرف الشرقي من شبه الجزيرة العربية تملك حسابات ضخمة في لندن، هي في

حالة تجميد أيضاً، ومن الواجب إطلاق مثل هذه الأموال المجمدة أو الحسابات، لاستثمارها، في وطنها وفي بلاد الشرق الأوسط عامة. ولا ريب في أن وقف مثل هذه الأموال الضخمة عن العمل، بينما في وسعها تمويل المشاريع الإنمائية في المنطقة هو عمل واضح من أعمال قتل الشعوب اقتصادياً.

وقف التجارب النووية

وأعود الآن إلى بحث وقف التجارب النووية. ولا حاجة بي إلى تذكير اللجنة الموقرة بالضجيج المتعالي من الرأي العالم العالمي في جميع أنحاء العالم حول هذه القضية: فقد أعرب الناس الذين يمثلون مختلف سبل الحياة، وشتى الآراء السياسية والعقائد، بقوة وحزم، عن تأييدهم لهذا الموقف. ومنذ أيام مؤتمر باندونغ، والغليان يشتد ويقوى لمنع التجارب النووية، ويكسب في كل يوم أنصاراً آخرين في كل زاوية من زوايا المعمورة. وقد حذر العلماء الذين يمثلون مختلف الاتجاهات الفكرية، من أخطار استمرار هذه التجارب النووية على الحياة الإنسانية. ونحن نعتقد جد مخلصين، أن من الأفضل في هذا الموضوع، والأكثر حكمة وتبصراً، أن نتقبل أكثر الحقائق تشاؤماً، إذ إن الشيء المعرّض للخطر، في هذه القضية، هو بقاء الجنس البشري.

وعندما يكون وجودنا في خطر، فليس ثمة من مجال للمجازفة. وقد تبرهن هذه التجارب على أنها وسيلة بطيئة وتدريجية لفناء الجنس البشري، واستمرار التجارب يصبح في حد ذاته حرباً، من دون أية عمليات عسكرية، تشن ضد البشرية. ومع ذلك، فقد وجدت فرنسا، أن من المناسب لها أن ترفض فكرة وقف التجارب، حتى ولو توصلت الدول الأخرى إلى حل متفق عليه. ومن الواضح، أن من السهل على فرنسا أن تستمر في تجاربها، إذ إن الأجواء الفرنسية ليست هي التي تلوّث، وفي وسع فرنسا أن تشبع أجواء القارة الأفريقية بسموم الإشعاع الذري.

ونحن ندرك مع ذلك أيضاً أن وقف الأسلحة النووية لا يعتبر إجراء مباشراً لنزع السلاح. وقد أوضح زميلنا المحترم، مندوب الولايات المتحدة، هذه النقطة إيضاحاً كافياً، إذ أسهب السفير لودج، بما عرف عنه من كفاءة ووضوح في التفكير، في جلاء هذه الفكرة، إلى أقصى حد ممكن من الإقناع واليقين. وقد قال في بيانه، وأرى من الجدير بي، ان أسرد كلماته بالذات: «إن تعليق التجارب للأسلحة الذرية والهيدروجينية لا يعتبر في حد ذاته، عملاً من أعمال نزع السلاح، ولا تحديداً للتسلح». حقاً إنه لتحذير حكيم، فوقف التجارب ليس في الحقيقة إلا إجراء يبعث الثقة. وعلينا أن لا نركن إلى الفكرة القائلة بأن وقف

التجارب هو نزع للسلاح، ولا إلى الاتجاه الأخير للتركيز على وقف التجارب على حساب نزع السلاح. ومع ذلك فإن استمرارها سيؤدي في النهاية إلى كوارث: فبالإضافة إلى المعرفة العلمية، تؤدي التجارب حتماً إلى التطوير المستمر للأسلحة الذرية، ولا ريب في أن النتيجة هي إحراز مزيد من التقدم، ولكن التقدم في إحداث أكبر ما يمكن من الدمار، بأقل التكاليف الممكنة. وستكون النتيجة أيضاً تحقيق القتل والخراب بالجملة، بأرخص سعر ممكن، وعلى أوسع نطاق عرفه تاريخ الإنسان.

يضاف إلى هذا، يا سيدي الرئيس، كما كشفت مناقشاتنا في هذه اللجنة، أن استمرار التجارب، سيؤدي إلى نقل هذه الصناعة المقيتة، للأسلحة الذرية إلى أكثر من بلد في أوروبا، وهذا يعني نقل هذا الويل من قارة إلى أخرى. وقد غدا من واجب الأمم المتحدة أن تضع ستاراً ذرياً إذا أردتم هذه التسمية، لمنع دخول هذه الصناعة الحربية إلى أوروبا، القارة التي كانت مسرحاً لحربين عالميتين. وأعتقد أن في هذا السبب الكفاية لوقف التجارب الذرية وتعليقها، مما يستحق اهتمامنا وإجراءنا.

الحل المقترح

وأرى أخيراً، أن نعود يا سيدي الرئيس، إلى السؤال الأساسي، عن خير الطرق التي يمكن أن نلجأ إليها، للتخلص من المشكلة كلها، في هذه الدورة.

فهناك عدد من مشاريع القرارات قد أدرجت كلها، وهي تتعلق بالنواحي المختلفة للمشكلة: فهناك أولاً مشروعا القرارين اللذان قدمهما الوفد السوفياتي، ويقضي أولهما بوقف تجارب الأسلحة الذرية والهيدروجينية، وثانيهما بخفض الموازنات العسكرية، مع تخصيص الأموال المتوافرة لتطوير البلاد المتخلفة. وهناك أيضاً مشروع الدول السبع عشرة، الذي يقضي بوقف التجارب مع اتخاذ الإجراءات للحيلولة دون الهجوم المباغت، والإشارة بصورة عامة إلى موضوع نزع السلاح.

وهناك أيضاً مشروع قرار الدول الثلاث عشرة، وهو يقضي بتعليق التجارب الذرية والهيدروجينية ووقفها وقفاً تاماً. هذه هي خطوط العمل التي قدمت إلى لجنتنا، بالإضافة إلى عدد من التعديلات والنقاط الإجرائية الأخرى.

وكل هذه القرارات، يا سيدي الرئيس، ممتاز ورائع، وهي تشترك مع بعضها في كثير من النقاط، ولا تختلف إلا في درجة القوة والتأكيد. لكن أياً منها لا يحاول

معالجة المعضلة التي نواجهها حالياً، فللمرة الأولى منذ إنشاء لجنة نزع السلاح، لم تقم اللجنة بأي عمل، ولم ترفع أي تقرير، وذلك لسبب بسيط للغاية، وهو أنها لم تجتمع، وهذا في رأينا هو لباب الصعوبة القائمة. إن المشكلة ليست في وضع الاقتراحات المجدية ولا في اتخاذ القرارات اللازمة بصددها، فقد أقرت الجمعية العامة في الاثنتي عشرة سنة الأخيرة خير القرارات، المتضمنة أحسن المبادئ. ولكن الموضوع يتلخص الآن في كيفية عودة لجنة نزع السلاح إلى الانعقاد، وإنهاء هذه الفرقة القائمة. وقد صرح مندوب المملكة المتحدة المحترم، أن ليس في الوسع إقرار نوع السلاح من دون موافقة الاتحاد السوفياتي، ونحن نتفق معه في هذا الرأي تمام الاتفاق.

ولكن كيف يمكننا أن نحقق استئناف المفاوضات ضمن جهاز الأمم المتحدة؟ هذا هو السؤال الذي يجب أن يشغل تفكيرنا وأن يدعونا إلى بذل الجهود. ونحن نعتقد جد مخلصين أن الاقتراحات الواردة في مشروع القرار المكسيكي تمهد السبيل لتذليل هذه المعضلة، وإني لآمل أن يجد المندوب المكسيكي سهولة في إحداث بعض التعديلات على مشروعه. وليس في نيتي أن أتقدم بأية تعديلات، وإنما أود أن اقدم مجرد اقتراحات أدعو اللجنة للتفكير فيها، وزميلنا المكسيكي لمراجعتها، فنحن نعتقد أولاً بوجوب تكوين المجموعة العاملة التي يقترحها المشروع المكسيكي على أضيق نطاق ممكن. وقد يؤلف ممثلاً الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي برئاسة رئيس الجمعية العامة واشتراك أمين الأمم المتحدة العام، فريقا طيباً لدراسة موضوع استئناف المفاوضات حول نزع السلاح والمسائل الأخرى المتفرعة عنه. ولما كانت الولايات المتحدة، هي زعيمة الدول الغربية، فنحن نعتقد أن اشتراك ممثلي المملكة المتحدة وفرنسا في هذه المجموعة العاملة، في هذه المرحلة بالذات على الأقل، لا يساعد على حل العقدة المستعصية، بل قد يعقد وضعاً هو في حالة كاملة التعقيد.

وعلينا ثانياً أن نقرّر أفضل الطرق، لمعالجة هذه الاقتراحات والتعديلات السديدة المتعلقة بها. وغني عن القول، إنني أشير هنا إلى اقتراح زميلنا المحترم الممثل الأيرلندي، الذي أرى فيه الكثير من الأهمية والقيمة، ومع ذلك، فإننا إذا أردنا التحدث بصراحة، قلنا إننا نعتقد بأن القرارات في موضوع كنزع السلاح، مهما كانت قوية، لا تستطيع ان تضمن هذا النزع، إلا إذا تبنتها الدول الكبرى، مرفقة إياها بجهود جماعية، وترجمتها إلى اتفاق حقيقي أصيل. وسيعقد بعد بضعة أيام مؤتمران في جنيف، أحدهما لمعالجة موضوع وقف التجارب، والثاني لاتخاذ الإجراءات اللازمة للحيلولة دون الهجوم المفاجئ. وقد يبرهن هذان الاجتماعان عن

أهمية تاريخية بارزة، إذ قد يفلحان في فتح الباب، أمام هذا الجمود الذي رافق نزع السلاح مدة جيل كامل. وقد يؤديان إلى تحطيم هذه الدائرة الشريرة والوصول إلى منفذ نبدأ منه بحث مشكلة نزع السلاح. وقد انصبّ جهدنا حتى الآن على محاولة الربط بين المراحل المختلفة لنزع السلاح. وفي وسعنا القول، إن الحوار كان يدور على الشكل التالي:

«لن نوافق على هذه المرحلة، قبل أن توافقوا أنتم على تلك»؛ وتكون النتيجة عدم الاتفاق على أية مرحلة من المراحل. وقد ربط ممثل المملكة المتحدة في هذا العام أيضاً، بين وقف إجراء التجارب وبين التقدم في موضوع نزع السلاح. وقد اتبع موضوع نزع السلاح، طيلة هذه الحقبة، هذا السبيل، على الرغم من أن الجمعية العامة في أول قرار لها اتخذته في دورتها الأولى في عام ١٩٤٦، أعلنت أن: «العمل في نزع السلاح، يجب أن يسير في مراحل متفرقة، يؤدي النجاح في إكمال كل واحدة منها إلى تنمية ثقة العالم اللازمة، قبل الشروع في المرحلة التالية». وقد توافرت الفرصة الآن في مؤتمر جنيف، وتم الاتفاق على الكثير من الأسس الفنية، ولكن أية إمكانية للتقدم لا يمكن أن تقوم، ولا أي أمل في النجاح يمكن أن يوجد، إذا تقدمت الجمعية العامة إلى هذه المؤتمرات برأي منقسم. وإن واجبنا الأول يحتم علينا اتخاذ موقف جماعي، تستطيع الجمعية العامة أن تجد فيه إلهامها وتوجيهها لعمل موحد ومجهود مركز.

وأصل من حديثي كله إلى اقتراح أتقدم به بصفة غير رسمية، وهو يقضي بإقامة جماعة عاملة، تبذل جهدها في إخراج مشروع قرار واحد، يتضمن جميع العناصر المفيدة الموجودة في مختلف مشاريع القرارات، والتعديلات المقترحة عليها.

هذا هو السبيل الوحيد للعمل، إذا قدّر لأي عمل، في موضوع نزع السلاح، أن يصل إلى نتيجة مثمرة.

تحذير إلى إسرائيل

وختاماً، يا سيدي الرئيس، دعونا نعرب عن أملنا الحار، وعن رجائنا في الوصول إلى تسوية عاجلة لهذا الموضوع المؤلم. ونحن كدول صغيرة، ليست لدينا أسلحة نقوم بتخفيضها ولا قنابل نتولى حظرها، ولا تجارب نعمل على وقفها، ولكن في وسعنا، عن طريق إرادتنا الجماعية، وسلوكنا، أن نسهم إسهاماً عظيماً في قضية السلام. وهذا ليس بالموضوع الذي نؤيد فيه هذا الجانب أو ذاك.

في وسع الشعوب الصغرى، مهما كانت عقائدها، أن تلعب دوراً قياديا بارزاً

في موضوع نزع السلاح. والتكتلات الراهنة من غربية أو شرقية، هي أدنى بكثير من آفاق هذه القضية الهائلة. وعلينا، لنتحمل مسؤوليتنا، أن نسمو فوق الكتل، وأن نرتفع فوق الصفوف والخنادق. وإذا كنا سنسمح في هذا الموضوع بالذات، لأية تكتلات بالظهور، فهذه التكتلات، يجب أن تكون بين الدول الذرّية وغير الذرّية، وفي وسع موقفنا كدول غير ذرّية أن يكون حاسماً وفعالاً. والموقف ينحصر في أحد أمرين، إما قرار جماعي أو لا قرار مطلقاً.

وبهذه الطريقة، نستطيع يا سيدي الرئيس، أن نضمن بقاء الجنس البشري، وإنقاذ الحضارة، وأغلى ما نملك على الأرض من قيم مادية وروحية.

وأود قبل الانتهاء من كلمتي، يا سيدي الرئيس، أن أوجه بياناً خطيراً، أرجو من الأمم المتحدة تسجيله وملاحظته، كما أرجو من الممثلين المحترمين، أن ينقلوه إلى حكوماتهم، فلهذا الموضوع علاقة مباشرة بسلام الشرق الأوسط، وسلام العالم، كهدف مباشر لقضية نزع السلاح.

فقد نقلت **النيويورك تايمس**، صباح أمس برقية من مراسلها في القاهرة، تشير إلى احتمال قيام إسرائيل بهجوم على شرقي فلسطين، الذي يقع في الأردن. وهذا النبأ، ليس الأول من نوعه. فقد توافرت الدلائل المتزايدة في الأشهر الماضية، على وجود عدوان إسرائيلي مبيت.

وأنا لا أطلب نفياً من إسرائيل لهذا النبأ، إذ إن العدوان لا يحتاج أبداً إلى تأييد أو نفي رسميين. ولكنني أود ان أوضح إيضاحاً جلياً لا يتطرق إليه أدنى شك، بأن الدول العربية، ستعتبر أي هجوم إسرائيلي على الأردن، عدواناً مباشراً عليها جميعاً، وأنها ستتداعى وفقاً لأحكام الميثاق إلى اتخاذ إجراءات جماعية للدفاع عن النفس، وهي الإجراءات التي يُلجأ إليها عادة لدفع العدوان والقضاء على المعتدين.

وأود أن أؤكد لكم أن هذا الموقف هو الموقف المشترك لجميع الدول العربية، حكومات وجيوشاً وشعباً. ولا أراني في حاجة إلى القول، إن إسرائيل، إذا أقدمت على مثل هذا العدوان، فإن سلام العالم بأسره سيصبح مهدداً، وستضطرون جميعاً إلى إغلاق كتبكم وسجلاتكم بصدد موضوع نزع السلاح.

(٥)

قضيـــــة قبـــــرص
(٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٥٨)

«أسفرت مناقشات الأمم المتحدة عن خلق جو ودي ساعد أخيراً على حل مشكلة قبرص، والوصول بها إلى نتيجة مرضية. وقد ضمن الشقيري آراءه في هذا الموضوع في خطابه هذا».

دعيت الأمم المتحدة مرة أخرى، للإعراب عن رأيها في قضية قبرص، ومستقبلها ومصيرها. ففي غضون السنوات الأربع الأخيرة، درست الأمم المتحدة النواحي المتعددة المتعلقة بالقضية في مختلف تشعباتها، السياسية والقانونية والدولية، وقد استمعنا في هذه الدورة إلى بيانات مستفيضة من ممثلي اليونان وتركيا، والمملكة المتحدة المحترمين. فاتضح للجنة ما تنطوي عليه هذه القضية من أمور مستعصية، ودقيقة. وسأقصر حديثي حول نواحٍ عامة من القضية بأوجز طريقة ممكنة.

وعليّ أن أوضح في مستهل حديثي بكل جلاء، أن تدخّلنا في هذا النقاش ليس ناجماً من مجرد حقوقنا والتزاماتنا كأعضاء في المنظمة الدولية. ومن الحق أن يقال إن قضية قبرص قد غدت مشكلة دولية، تثير الكثير من القلق الدولي. ولكننا كدولة من دول الشرق الأوسط لدينا أكثر من سبب، لنكون قلقين بصورة خاصة من هذه المشكلة: فجزيرة قبرص، بتاريخها وإمكانياتها الستراتيجية، وموقعها في القسم الشرقي من البحر الأبيض المتوسط، عامل مؤثر، لا يمكنه، أن يغيب عن تفكيرنا. ولا أرى من الضروري أن أذكر اللجنة الموقرة، بأن السواحل الشرقية للبحر

المتوسط، هي عربيّة في مجموعها. وإذا بدأنا بالسواحل الشمالية للجمهورية العربية المتحدة في سوريا ثم هبطنا نازلين عبر سواحل لبنان وفلسطين، مرة ثانية إلى شطآن الجمهورية العربية المتحدة في مصر، فإن هذا الساحل، بكامله وجميع أجزائه، جزء من الوطن العربي.

وتؤلف جزيرة قبرص، في هذا التكوين الجغرافي، برجاً قريبا يشرف على شواطئنا وأراضينا. ولهذا فليس باستطاعتنا أن نتخذ موقفا سلبياً أو مجهولاً، من هذا الموضوع، كما ليس في وسعنا أن نرقب تطور المشكلة من دون أن نوليها اهتمامنا. ولا نرغب في الخروج عن مدار النقاش الحالي، كما لا أود أن أخرج على النظام، ولكنني أكون ملتزماً هذا النظام إذا ذكّرت الأمم المتحدة بأن عدواناً مسلحاً قد شنّ من قبرص كقاعدة عسكرية بريطانية على شقيقتنا مصر. ولم تؤد تلك القصة المحزنة إلى تهديد السلام في الشرق الأوسط فحسب، بل قادت العالم بأسره إلى شفير الحرب. وعندما أورد هذه النقطة، يا سيدي الرئيس، لا أقصد مطلقاً التجريم والإدانة مسبقاً، ولكن هذه الحقيقة متصلة بالموضوع في ناحيتين: أولاهما، أنها تحسر النقاب عن أسباب رغبتنا العنيفة في الوصول إلى حل سلمي وعادل للمشكلة، وثانيتهما، أنها تؤمن للأمم المتحدة تقييماً صحيحاً عن سياسة المملكة المتحدة، في هذه القضية كما قدمها إلى اللجنة الكوماندر نوبل.

وعلى الرغم من أننا يا سيدي الرئيس نشترك في هذه المناقشة، كرّد فعل طبيعي لمخاوفنا، إلا أن لدينا بعض الأسباب الأخرى التي تستفز اهتمامنا الخاص بهذا الموضوع: فالجزيرة من الناحيتين التاريخية والجغرافية، غير بعيدة جداً ولا معزولة عن حياتنا القومية، والبلدان المعنيان مباشرة بالموضوع وهما تركيا واليونان، ليسا ببعيدين عن بلادنا ولا بغريبين عن تاريخنا.

إن للعرب فصلاً متألقاً في تاريخ الجنس البشري مع بلاد اليونان وحضارة الإغريق، فبفضل علماء العرب، وجهودهم الفريدة في الترجمة والدمج والإضافة والابتكار، انتقلت علوم الإغريق وفلسفتهم إلى أوربا لتكون القاعدة الثابتة لحضارة النهضة الغربية التي مازال العالم يجني ثمارها حتى يومنا هذا. وارتباطاتنا التاريخية والإنسانية بالأتراك، أوفر وأكثر من أن تُعدّ وتحصى، ويكفي أن نذكر بأن العرب والأتراك قد أقاموا معاً إمبراطورية مزدوجة القومية عاشت قروناً عدة وتميزت بالأخوة في العقيدة والوحدة والثقافة والزمالة في السلاح. وقد افترقنا في نهاية الحرب العالمية الأولى، ولكن ما ظلّ قائماً بين شعبينا، ينتظر البعث،

والتعهد. ولا ريب في أن تركيا تعرف، أحسن من غيرها، خير السبل لبعثها وتعهدها.

ولهذه الأسباب كلّها، يا سيدي الرئيس، نشعر بأنّ من حقنا المشروع أن نُظهر اهتماماً بهذه القضية، وأن نلعب دوراً في حلّها.

مشكلة استعمارية

وعلينا للبدء في هذا الموضوع، مهما كان نوع استهلال عملنا، أن نعدّ عقولنا أولاً وقبل كل شيء لتفهم ناحيتين على جانب كبير من الأهمية. فعلينا أن نقرّر بأنفسنا طبيعة المشكلة، والفرقاء فيها. وعندما نتوصل إلى قرار بصددها، فإن الحل، يصبح متوافراً، وسهلاً على أحكامنا وتقديرنا.

أما بالنسبة إلى طبيعة المشكلة، فالصورة جليّة كل الجلاء، وعلينا أن لا نتأثر مطلقاً بالغموض المصطنع، والإبهام الزائف، اللذيْن يحاولون إقحامهما على مناقشتنا. ولو طرحنا جانباً، وللحظة واحدة، موقفيْ تركيا واليونان المتباينين من ناحية، وآمال الجاليتين التركية واليونانية، في قبرص، المتعارضة بصورة قطرية، من ناحية أخرى، فإن القضية تظل في جوهرها قضية استعمار، وإذا شئنا الدقة في التعبير، قلنا إنها قضية استعمار بريطاني. والنزاع الحالي بين اليونان وتركيا، رغم خطورته وشدته، في الوقت الحاضر، ليس إلا من مضاعفات الداء، وليس الداء نفسه، أما العلّة، فتقوم بصورة مباشرة في وجود الاحتلال البريطاني للجزيرة، وتوجد في جوهر السياسة التي وضعتها المملكة المتحدة وأتّبعتها.

وفي ضوء هذه الحقيقة المهمة يجب علينا أن ندرس بيان وفد المملكة المتحدة: وقد توقع الكوماندر نوبل، في عرضه للقضية البريطانية هذا الاتهام، فمضى يدافع عنه مسبقاً، ووضع بنفسه الهدف، ولكن محاولاته المتكررة لإصابته منيت بالفشل الذريع، وكرر في أكثر من موضع واحد من بيانه، أن المشكلة «ليست مجرد قضية استعمارية». ولا ريب في أن بيان الكوماندر نوبل، يفضح حالة ذهنية معينة، إذ إنه يحسر النقاب عن رغبة المتهم في دفع التهمة عن نفسه، حتى قبل توجيهها إليه، لأنه يشعر بإدانته، ولكن هذا المتهم، الذي يحاول تحديد مكان وجوده، عند وقوع الجريمة، قبل توجيه التهمة إليه، يكون، في الوقت نفسه، يقيم الدليل على جريمته.

وهكذا عندما يؤكد مندوب المملكة المتحدة أن قضية قبرص، «ليست مجرد

مشكلة استعمارية». فإنه يعني بأنها فعلاً «مجرد مشكلة استعمارية». وليس في وسع أية بيانات أن تنفي هذه الحقيقة المجردة، فالقضية القبرصية مشكلة استعمار في جوهرها، وهذا الجوهر هو الذي نقلها إلى ندوة الأمم المتحدة.

ولم تقتصر جهود الكوماندر نوبل، على محاولة تشويه طبيعة المشكلة الحقيقية، بل مضى إلى أكثر من ذلك، فقد أخذ يعدد الأدلة، ليثبت حسن سلوك بلاده، وموقفها الليبرالي المتحرر، وطبيعة المشكلة البعيدة عن الاستعمار. وقد برهنت هذه الأدلة لحسن الحظ على عكس ما كان يتوخاه، إذ أثبتت أن المشكلة متأصلة في «وحل الاستعمارية». وزعم الكوماندر نوبل أن «التاريخ لن ينكر علينا إيماننا بالحرية لا بالطغيان، وممارستنا لليبرالية لا للسيطرة». ولا أريد أن أقول إن هذه الحجة، من القائد نوبل، لا تنطوي على معاني القيادة أو النبل التي يشتمل عليها اسمه. ولا ريب في أن التاريخ، أي تاريخ، سيقيم الدليل، على أن سجل المملكة الاستعماري، سجل قائم على الطغيان لا على الحرية، فلم يحدث قط، أن منح البريطانيون الحرية لشعب من الشعوب، أو أعطوها، وإنما كانوا دائماً مضطرين إلى التسليم بها لقوات الحرّية.

لم يتخل البريطانيون عن أي بلاد، إلا إذا لم تَعُدْ هذه البلاد سوقاً لتجارتهم أو مصدراً لموادهم الأولية، أو ذات قيمة استراتيجية بالنسبة إليهم.

وقد قال الكوماندر نوبل في بيانه أمام هذه اللجنة «إن الكثيرين من المندوبين، في هذه القاعة، قد يشهدون شهادة شخصية بسياسة بريطانيا المتحررة». ويسرنا جداً يا سيدي الرئيس أن نستمع إلى شهادات أولئك الذين أشار إليهم الكوماندر نوبل، فالشعوب المستعمرة، التي حررت نفسها من السيطرة البريطانية، لم تنل استقلالها، من دون أن تخوض المعارك لهذا الاستقلال، ولم تصل إلى هذه المنظمة، على طريق ملأى بالورود، وإنما جاءت إثر تاريخ طويل من الكفاح الإنساني. ويكفينا أن نسرد، كمثال واحد، ما جاء في كتاب المستر نهرو **اكتشاف الهند**، وأن نرى ما ألحقه البريطانيون بالملايين من أبناء شبه القارة الهندية من دمار وشقاء وطغيان.

مشكلة قبرص، إذن، قضية استعمار بريطاني، وسجلّ بريطانيا الاستعماري، من الشمول، بحيث يبرهن على طبيعة هذه المشكلة الاستعمارية، ولا ينفيها. وأعتقد أن في ما قلته الكفاية، للخلاص من طبيعة المشكلة، وفي وسعي أن ألتفت الآن، للحديث عن الفرقاء المعنيين بالمشكلة.

ليست للمملكة المتحدة أية سيادة على قبرص

أثار ممثل المملكة المتحدة المحترم موضوع السيادة البريطانية على قبرص، فقال ما نصه: «ونحن نحمل بوصفنا الدولة ذات السيادة في الوقت الراهن، المسؤولية العملية والأدبية لرخاء سكان الجزيرة وسعادتهم». ويكشف هذا الموقف عن مغالطتين، هما السيادة والمسؤولية:

إن المفهوم البريطاني، بالنسبة إلى هذه الحجة عن مسؤولية سعادة سكان الجزيرة، هو خطل في الرأي، كل الخطل. وإذا اعترفنا بأن المملكة المتحدة هي السيدة، بالنسبة إلى سعادة سكان الجزيرة البريطانية، فإننا نقول بأن المسؤولية عن سعادة سكان قبرص، ليست من حق المملكة المتحدة ولا من واجبها. ومهما قدمت المملكة المتحدة من أسس لدعم ادّعائها، فليس هناك من يُنكر أن سعادة أي شعب هي من مسؤولية الشعب نفسه ليس إلا. وقد مضت تلك الأيام الغابرة، منذ عهد بعيد، عندما كان رخاء الشعوب المستعبدة، يُتّخذ ذريعة لفرض السيطرة. أما اليوم وفي عصر الأمم المتحدة بالذات، فقد غدت هذه الذريعة، لا أساس لها أو قاعدة.

وإذا قدّر لرخاء أي شعب أن يكون موضوعاً ذا اهتمام خاص، فإن المهمة تُلقى على عاتق الأمم المتحدة بصورة جماعية، لا على المملكة المتحدة بصورة فردية. وإن مجرّد قيام الأمم المتحدة، وخلْق ميثاقها، وظهور وكالاتها الرئيسية المتفرعة عنها، قد أدى إلى إزالة أنظمة الحماية التي تفرض على الشعوب الأخرى، بصورة آلية. ولم تعد العناية برخاء الشعوب الأخرى، ذريعة اليوم، لفرض السيطرة، بل أصبحت حجة قديمة، لا تليق بروح العصر. وإذا شعر أي من الشعوب بالحاجة الماسة إلى الحماية، أو السعادة، فإن هذه المهمة لا تُلقى على عاتق دولة فريدة أو حتى مجموعة من الدول. وليس ثمة من مجال للتطوع غير المنشود، فالأمم المتحدة، وحدها، هي صاحبة الحق في أن تتقدم لتأمين هذه المساعدة أو الحماية. وإذا أردنا أن نقبل المزاعم البريطانية عن سعادة الشعب ورخائه فإننا نكون قد أحيينا النظام الدولي الذي هُجِر، لا قبل قيام الأمم المتحدة فحسب، بل قبل نشوء عصبة الأمم أيضاً. وهكذا تتهاوى حجة المملكة المتحدة عن رخاء الشعوب، كحجة سخيفة وتافهة، ولا وجود لها.

أما بالنسبة إلى موضوع السيادة، فأود أن أقول، يا سيدي الرئيس، إن المملكة المتحدة لا تملك أية حقوق سيادية مشروعة على قبرص. وإني لأستعمل كلمة

«مشروعة» لأن ادعاء بريطانيا السيادة على قبرص سينهار عندما نبحث فيه في ضوء طبيعته القانونية، والأسس القانونية كثيرة ومتوافرة، ولكنني أقترح الاعتماد على واحد منها ليس إلا:

لقد استند القائد نوبل، عند عرضه قضية بريطانيا، في ادعاء السيادة البريطانية على الجزيرة، إلى نصوص معاهدة لوزان، ولا أرى ضرورة للخوض في تحليل جدلي تشريعي لنصوص معاهدة لوزان، التي تتناول قبرص. وقد صاغ الممثل البريطاني حجته القانونية على الشكل التالي: «تعترف المادة العشرون بالسيادة البريطانية المطلقة على قبرص، وهذا الحق السيادي يضفي على المملكة المتحدة الصلاحية في أن تتخلى عما تراه في أي وقت موافقاً من الصلاحيات، لمصلحة سكان الجزيرة». لا ريب، يا سيدي الرئيس، في أن هذا القول، تفسير مشوّه للقانون، وأنا أدرك تماماً أننا لا نترافع أمام محكمة دولية، ولكن في وسع هذه اللجنة الموقرة أيضاً أن تأخذ علماً بالقضية، بقدر علاقتها بموضوع السيادة.

ولا شك في أنها حقيقة يعترف بها الجميع، أن السيادة على قبرص، حتى توقيع معاهدة لوزان، كانت تخص الإمبراطورية العثمانية. وعلينا هنا أن نكون دقيقين في تعبيرنا، فالإمبراطورية العثمانية دولة تختلف تماماً عن جمهورية تركيا، فتلك دولة، وهذه دولة أخرى، وعلينا أن لا نخلط بين الدولتين. وليست الجمهورية التركية بوارثة للإمبراطورية العثمانية. فالجمهورية التركية دولة حديثة في أرضها وشعبها ونظامها، وتختلف تمام الاختلاف عن الإمبراطورية العثمانية، في أرضها وشعبها ونظامها. وليست تركيا الحديثة إلا شطراً واحداً من الإمبراطورية العثمانية، في أرضها وسكانها.

وما حدث في لوزان أمر واضح، وبسيط كل البساطة، فقد تخلت جمهورية تركيا عن جزيرة قبرص للمملكة المتحدة. ورأينا هو أن تركيا لا تستطيع قانونياً، أن تعطي السيادة على الجزيرة إلى المملكة المتحدة. لأن النقل والاستثمار والمنح، والإعطاء، يتطلب أن يكون المعطي أو المانح صاحب حق كامل، وهذه هي النقطة الدقيقة في الموضوع. فليس في وسع جمهورية تركيا أن تنقل إلى المملكة المتحدة حقوقاً لا تملكها، أو لا تملكها كاملة.

الإمبراطورية العثمانية هي صاحبة الحق في نقل السيادة، ولم تكن جمهورية تركيا بالفريق الذي يملك الحق في هذا النقل. وهكذا فإن النقل، الذي تزعمه المملكة المتحدة، باطل من بدايته، وبهذا يغدو موقف المملكة المتحدة، في قبرص، مجرد

احتلال عسكري، لا يضفي الشرعية على غير المشروع ولا الصفة القانونية على غير القانوني.

هذه العيوب في الدعوى البريطانية، عن طبيعة المشكلة، من مسؤولية تزعمها المملكة المتحدة، ومن سيادة لا قواعد لها ولا أسس، قد أدت إلى عيوب أخرى، أكثر خطورة، وهذه أسفرت، بدورها، عن التوتر والقلق. وفي خاطري الآن الدور الاختياري الذي زعمته المملكة المتحدة لنفسها، لتقرير مصير قبرص. فقد حاولت الحكومة البريطانية منذ عام ١٩٤٦، سن دساتير في ظروف مختلفة كان آخرها الدستور الذي وضعه اللورد رادكليف في عام ١٩٥٦، ولكن جميع هذه المحاولات منيت بالفشل. ولا أرانا في حاجة لمعرفة أسباب فشلها، إلى دراسة ما فيها من مؤهلات، إذ إن ثمة حقيقة أساسية واضحة، وشديدة الإقناع، وهي أن ليس بوسع دولة مستعمرة أن تضع دستوراً لشعب مستعمر، فكل ما تضعه، لا يخرج عن أن يكون تشريعاً استعمارياً لا يحمل طابع الدستور مطلقاً.

لا يمكن غير أهل قبرص، من يونانيين وأتراك، أن يضعوا دستوراً للجزيرة. والإرادة الجماعية للسكان هي التي في وسعها أن تسن الدستور، وليس في وسع المملكة المتحدة أن تعمل بالنيابة عن يونانيي الجزيرة وأتراكها، كما ليس في إمكانها أن تمارس، بالوكالة عنهم حق تقرير المصير. هذا الحق، هو مبدأ أساسي، يخص اليونانيين والأتراك بوصفهم المواطنين الشرعيين في الجزيرة، ولا علاقة للمملكة المتحدة به أبداً. ومن حق أهل الجزيرة، وحدهم، أن يمارسوا حقوقهم وواجباتهم دون أن يكون للمملكة المتحدة أية علاقة بهم. فالقول الفصل ملك لأهل قبرص وحدهم من دون سواهم.

ولما عجزت المملكة المتحدة، عن إيجاد دساتير مقبولة شرعت تبحث عن حلول أخرى.

حل غير مقبول للمملكة المتحدة

وأعلنت الحكومة البريطانية في التاسع من حزيران/ يونيو محتويات سياسية جديدة، أو ما أسمتها بالسياسة الجديدة. وليس في وسعنا أن نطلق تعبير «السياسة» على هذا الجديد، كما ليس في وسعنا أن نطلق اسم «الحل» على هذه السياسة. إنها في الحق، أمر آخر، غير السياسة وغير الحل. وإذا استعملنا تعبير القائد نوبل، قلنا إنه «حل مؤقت» يقصد منه أن يستمر مدة سبع سنوات. وهكذا فإن هذا الحل

المقترح رغبة منه في تذليل العقدة الراهنة قد أدخل عقدة جديدة. وهو، كما يوحي بذلك اسمه، حل مؤقت، ولكنه ينقلنا إلى طريق معتم: فهو انتقال إلى مصير مجهول. وهو مؤقت، ولكن من دون أن نرى نهاية له. وهو مرحلة مداها سبع سنوات، تقودنا إلى مرحلة أخرى من الغموض الذي لا نهاية له، والفوضى والتيه في المجاهل. أجل، هذه، يا سيدي الرئيس، زبدة المشروع الذي أعدته «المملكة المتحدة» والذي أَخَذَت على عاتقها عناء عرض تفاصيله على الجمعية العامة، لتنفيذه في هذه الفترة الانتقالية.

وفي وسعنا أن نشترك جميعاً في تقديم الشكر إلى المملكة المتحدة على هذا اللطف وتلك الكياسة، ولكن علينا أن نبلغ زميلنا مندوب المملكة المتحدة أننا لسنا هنا أعضاء في جمعية وطنية قبرصية يحق لها أن تسنّ دستوراً، انتقالياً أو نهائياً لقبرص.

إن وضع الدستور أمر من حق سكان قبرص، من يونانيين وأتراك، ولهم أن يختاروا شكله وصيغته. وفي وسع الأمم المتحدة أن توصي بحق تقرير المصير والاستقلال، وما شابه ذلك، ولكن ليس في وسعها، وفقاً لأحكام الميثاق، أن تضع مشاريع الدساتير، أو تذيع التشريعات.

والأغرب من هذا كله أن المملكة المتحدة، لا تنقل إلينا تفاصيل هذا الحل الانتقالي، لمجرد إطلاعنا عليها، وإنما تطلب إلينا، تكريسنا، وبركتنا. لقد قال القائد نوبل، أمام هذه اللجنة الموقرة ما نصه: «إننا نطلب ثقتكم في نياتنا»، وقال في مكان آخر، «وإن أملنا الحار، في أن تعترف الجمعية العامة بإخلاص الجهود التي نبذلها. . .». وليس في وسعنا عادة، يا سيدي الرئيس، أن نصمّ آذاننا عن نداء يوجهه أحد الأعضاء في الأمم المتحدة، ولكن أليس من الكثير أن يطلب إلى الجمعية العامة الاعتراف بجهود دولة مستعمرة، تقرر تمديد سيطرتها، مدة سبع سنوات أخرى، من دون أن تحدد النهاية لها. وإن من الغلوّ أن تطلب دولة استعمارية ثقتنا في مشكلة تتطلب منا، الاقتراع على نزع الثقة منها.

ومع ذلك، فقد رافق هذا النداء، من جانب المملكة المتحدة، وضع غريب آخر: فبينما ترجو المملكة المتحدة، من الأمم المتحدة، أن تعترف بهذه الجهود، تمضي، فتوجّه إنذاراً إلى الجمعية العامة، فقد قال الكوماندر نوبل، في ختام خطابه ما يلي: «ونحن نعتزم مواصلة هذه الجهود. وسنمضي قُدُماً بعزيمة لا يصيبها لا وَهَن أو كلال، ومن دون أي استفزاز في تنفيذ الخطوات التدريجية، لخطتنا». وأواد أن أوجه الخطاب إليك الآن يا مستر نوبل بصورة مباشرة: فإذا

كنت عازماً على المضي في تنفيذ خطتك، فلماذا جئت تطلب، إلى الجمعية العامة، الاعتراف بهذه الخطة، ووضع ثقتها فيك. إن عملك هذا أشبه بمن يقدم على أمر واقع، ثم يأتي إلى الأمم المتحدة، فيطلب إليها الانحناء أمام هذا الأمر الواقع. وعلى أساس هذا الموقف وحده، لا نستطيع أن نتبنّى خطتك، ولا أن نضع ثقتنا في المملكة المتحدة.

ومع ذلك فنحن نتفق مع القائد نوبل تمام الاتفاق، في ناحية واحدة على الأقل. فقد نطق ممثل المملكة المتحدة، أمام اللجنة، بعبارات مؤثرة للغاية. إذ قال، يغلبه التأثر: «ونحن نطلب منكم أن تعربوا عن استنكاركم لذلك العنف، الذي خلقت الأمم المتحدة خصيصاً لكبحه». وقال في مكان آخر من بيانه، مؤكداً هذه النقطة بالذات: «إن العنف لا يستطيع أن يحل شيئاً، وهو مضيعة للوقت، وعبث لا طائل منه، ومناقض لكل مبدأ وجدت الأمم المتحدة لرفع لوائه». ونحن نقول إن هذا النداء، الذي صدر عن القائد نوبل، نبيل وقيادي، وإني أقول هذا بكل إخلاص وتجرد، فعلينا أن نتلاقى معه في هذا النداء، وأن نستنكر أعمال الإرهاب، ولا سيما ما كان موجها منها ضد المدنيين العزل.

ولا يسعنا، في هذا الصدد، إلا أن نؤيد، تأييداً قلبياً، النداء الذي وجهه ممثل المملكة المتحدة، ونحن نقوم بذلك عن طواعية، مخالفين بذلك، ما نعرفه من قواعد عامة من العدالة، كما هي معروفة ومطبقة في المملكة المتحدة، والقواعد القانونية الإنكليزية تنصّ، وهذا أمر يعرفه جميع المحامين في بريطانيا، على أن على كل من يطلب العدالة، أن يكون «نظيف اليدين». وإذا ما طبقنا هذا المبدأ على القضية الراهنة تبين لنا أن على من يستنكر العنف، أن لا يطبّقه هو أبداً، وعلى من يعلن أن ليس في إمكان العنف أن يحل شيئاً، وأنه مضيعة للوقت وعبث، أن يأتي إلى الأمم المتحدة بأيدٍ نظيفة. ولكن من يوجهون مثل هذا النداء يأتون لسوء الحظ إلينا، وأيديهم ملطخة حمراء، بحملات من العنف، التي ارتكبت ضد البلاد المستعمرة. ومع ذلك، فإن من واجبنا، أن نستجيب للنداء، لأن الاستجابة للنداء الإنساني أمر ضروري حتى ولو صدر عن أولئك الذين يقترفون العنف بالجملة.

الحــل

وإذا ما فرغنا من هذه الأسس، يا سيدي الرئيس، كان في وسعنا أن ننتقل إلى حل القضية: ولن أحدد، في هذه المرحلة، موقفنا من مختلف مشاريع القرارات

المعروضة على اللجنة الموقرة، ولكنني سأضع المبادئ العامة التي يجب أن تسترشد الأمم المتحدة بهديها في محاولتها البحث عن حل.

أود أن أؤكد، أولاً وقبل كل شيء، أن أي حلّ يعرض لقضية قبرص، يجب أن يستهدف أولاً وآخراً، تحقيق أهداف ميثاق الأمم المتحدة وأغراضه. وقد يبدو التأكيد على أهداف الميثاق وأغراضه أمراً غريباً، ولكن في قضية قبرص بالذات فإن مثل هذا التأكيد، أمر شرطي، وله أسبابه ومبرراته، فمصلحة الميثاق هي التي يجب أن تتقدم على كل شيء، ومن الواجب أن لا تكون ثمة مصلحة أخرى. وسواء أجاء الحل على شكل استقلال أو تقرير مصير، أو كانتونات، أو دولة اتحادية، أو إدارة كوميونية مشتركة، فيجب أن ينبع هذا الحل، من الإرادة المنسجمة، لسكان الجزيرة من أتراك ويونانيين، ويجب أن يكون هذا الحل تعبيراً عن إرادتهم العامة، وانعكاساً لمصالحهم المشتركة. ولأكون أكثر إيضاحاً ودقة، أقول إن إرادة المملكة المتحدة ومصالحها، يجب أن لا يمليا الحل، ولا يؤثرا عليه أو على تنفيذه بأي شكل.

لقد ذكر القائد نوبل، في بيانه الثاني أمام اللجنة: أن «المحافظة على الاستقرار في شرق البحر الأبيض المتوسط هي أحد أهداف المملكة المتحدة في سياستها لقبرص». ومضى المستر نوبل يقول: «وإن مصالح المملكة المتحدة في شرق البحر الأبيض المتوسط، هي عين أهداف أصدقائنا وحلفائنا من استراتيجية، وما شابه ذلك». وقد جرى توضيح هذه الأهداف، في مقالين متتابعين في جريدة **النيويورك تايمس**، يوم السبت الماضي، فكتب المستر هانسون بلدوين في مقاله: «ما زالت قبرص، تحتل مكانة رئيسية مهمة بالنسبة إلى بريطانيا وإلى الغرب وإلى دول حلف شمال الأطلنطي، كقاعدة جوية».

ومضى الكاتب يقول «وفي وسع مطارات قبرص، أن تدفع حصة استراتيجية مهمة، فهي تؤمّن الإمكانية اللازمة، لاستخدام القوة بسرعة، إذا ما تطلبت أوضاع الشرق الأوسط استخدامها». وينتهي المستر بلدوين إلى القول: «ولا ريب في أن الضرورة الأولى من وجهة النظر الاستراتيجية، لأية تسوية قبرصية، هي استمرار إشراف بريطانيا الكامل على قواعدها الجوية». وقد عبر المستر هاملتون، في اليوم التالي، في العرض الأسبوعي **للنيويورك تايمس**، عن وجهة النظر نفسها بتعابير مماثلة.

ويتضح من هذا بكل وضوح أن البحث يجري عن حل المشكلة القبرصية ضمن نطاق مصالح بريطانيا ودول حلف شمال الأطلنطي، والعالم الغربي، بصورة

عامة. وهذا يوضح أيضاً لماذا كان هذا الموضوع مدار بحث في جلسات حلف الأطلنطي، ولماذا أراد المستر سباك، أن يقوم فيه بدور الوسيط، بوصفه أميناً عاماً للحلف.

وهذه الاعتبارات هي التي حملتني على التأكيد أن الحلّ يجب أن يكون متفقاً مع أغراض الميثاق وأهدافه، وأن يخدم مصالح جميع سكان قبرص، ولا أحد سواهم.

وعندما نبحث عن حل لقضية قبرص، علينا أن لا نكترث قيد أنملة بالمصالح البريطانية أو مصالح حلف شمال الأطلنطي أو مصالح العالم الغربي نفسه. فنحن لم نجتمع هنا في الأمم المتحدة، لندافع عن مصالح أية دولة، أو مجموعة من الدول، فقد التأم شملنا هنا، لنخدم الأمم المتحدة نفسها، وميثاقها، ومصالح قبرص، وأهلها، ونحن لم نأت إلى هنا، لنؤمّن القواعد للبريطانيين، أو لحلف الأطلنطي.

وفي الوقت نفسه، لا يسعنا أن نقبل بمصالح المملكة المتحدة، في الشرق الأوسط، كقاعدة لحلّ مشكلة قبرص. لأن مصالح المملكة المتحدة في الشرق الأوسط، تتعارض تمام المعارضة مع ميثاق الأمم المتحدة ومع رغبات شعوب الشرق الأوسط، كما أن المصالح البريطانية في الشرق الأوسط تتعارض مع السلام والأمن في هذا الجزء من العالم. وإذا ما تحدثت عن وطننا العربي، قلت إن البريطانيين يحاولون كل ما في وسعهم، للحفاظ على مركزهم الاستعماري في أكثر من بقعة من بقاع هذا الوطن، والاعتداءات البريطانية على اليمن وعدن، والأطراف الشرقية من شبه الجزيرة العربية، تنفّذ من القواعد العسكرية البريطانية في قبرص أو تتلقى العون منها. فكيف يسعنا والحالة هذه أن نؤيد حلاً يجعل من قبرص قاعدة للعدوان على سيادتنا وكرامتنا ووحدتنا الجغرافية. . .

أما بالنسبة إلى مصالح حلف شمال الأطلنطي والعالم الغربي في قبرص، فالقاعدة هنا أيضاً، غير مقبولة كلياً، ونحن نرفضها تمام الرفض. لأن هذا المفهوم ينقل الحرب الباردة إلى قلب منطقة الشرق الأوسط، وهي منطقة قررت الابتعاد عن نطاق الحرب الباردة في جميع الأوقات وفي مختلف الظروف. ولهذا، فإننا في بحثنا للوصول عن حل، يجب أن نستوحي بحثنا من مصالح الشرق الأوسط الحقيقية لا من مصالح بريطانيا. ويجب أن تكون الأمم المتحدة لا حلف الأطلنطي هي الندوة التي تُبحث فيها هذه القضية، وأن يكون المستر هامرشولد أخيراً لا المستر سباك، هو الشخص الذي يبرز في أية محاولة للوساطة أو التوفيق.

هذه هي الاعتبارات، يا سيدي الرئيس، التي يجب أن تسيطر على مشاوراتنا ومناقشاتنا في موضوع قبرص، وعلى أساس هذه الآراء، علينا أن نتقدم إلى بحث جميع مشاريع القرارات المعروضة الآن على اللجنة. وليس في وسع أي قرار، يتحدث عن المملكة المتحدة، ويقبل بسيادتها، ويرضى أخيراً باستمرار قواعدها، حتى بصورة ضمنية، أن ينال تأييدنا.

ويظل أمام الأمم المتحدة، يا سيدي الرئيس، واجب نبيل، على المنظمة الدولية، أن تقوم به بكل إخلاص وشرف. إن قبرص ممزقة ومجزأة، ويحاول الاستعمار، أن يزيد الأوضاع السيئة تدهوراً. ومن واجبنا، أن نراعي ميثاقنا، فنتخذ قراراً كريماً، ونبعث لقبرص رسالة من الحرية والعدالة والإخاء.

(٦)

الجزائـــــــر:
الرئيس ديغول... خيب آمالنا في الجنرال ديغول
(١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٥٨)

«هذا الخطاب، الذي ألقاه الشقيري هو عرض للوضع، مع مشروع مشرف لتحقيق تسوية سلمية».

ليس من وليد الصدف، يا سيدي الرئيس، أن الأول قد غدا الأخير. ففي هذه الدورة، وصلت إلينا قضية الجزائر، وهي البند الأخير في جدول أعمالنا. ولم يكن هذا وليد إهمال من جانبنا أو تقصير، فالمشكلة، هي قضية تحرير، وحرب استقلال، والموضوع عزيز على جميع الشعوب المحبة للحرية.

ولهذا، فلا يمكن أن تُترك دون إعطائها الأولوية التي تتناسب مع قداسة القضية، وكرامة الهدف، وحراجة الموقف. ولو كنا بالفعل نقرّر الأسبقية بالنسبة إلى الأهمية، لكانت قضية الجزائر في الطليعة، إذ ليس هناك في جدول الأعمال، أية قضية تفوقها مركزاً وأهمية بالنسبة إلى مناقشاتنا. ولا ريب في أن المواضيع التي بحثنا فيها، من دولية وإقليمية، ما زالت، تحتل أفكارنا، وتسيطر على جزء كبير من اهتمامنا. لكن قضية الجزائر ستظل المفضّلة على كل قضية، وليس هناك من موضوع يستطيع ادعاء الأفضلية على قضية سيادة واستقلال.

ومع ذلك، فقد تركنا قضية الجزائر إلى النهاية، متعمّدين، قاصدين، ولم نحاول الضغط لبحثها في الطليعة، وإعطائها الأولوية، بل نحن سمحنا بتراجعها إلى نهاية

جدول الأعمال. ولا أُفشي سراً، إذا شرحت السبب في ذلك: فقد كانت فرنسا على عتبة تجربة قومية جديدة، وكانت الجمهورية الفرنسية الخامسة في طريق الظهور، وكان لمشكلة الجزائر الفضل الكبير في ظهورها. فقد كان الجنرال ديغول يبدأ في تجربة دستور جديد، ويعدّ سياسة جديدة، وكانت قضية الجزائر، نواة هذه السياسة. وكان من المقرر إجراء استفتاء، ووضعت الخطط اللازمة للقيام بالانتخابات، وأخذت فكرة المفاوضات تنتشر في الجو. ومع وجود جميع هذه العناصر، كان من الإجحاف لكم، ومن الظلم للمشكلة نفسها، أن نشرع في المناقشة، قبل أن تتضح جميع معالم الصورة، وأن توضع في إطارها الصحيح. وكان من غير المناسب، تقرير المشكلة، بينما الاستفتاء لا يزال يعدّ، والانتخابات في طريق الاعداد.

أما الآن، فقد جرى الاستفتاء، وأعدّت الانتخابات، وأصبح كل شيء جاهزاً أمامنا، لا ينقصه أمر. وهكذا انتهى الاستفتاء، وجرت الانتخابات وأعلنت السياسة، وأصبحت الصورة بكاملها أمامكم، ترونها وتدرسونها وتحكمون عليها. وشاء القدر العادل، أن يصل بمشكلة الجزائر إليكم، في اللحظة نفسها التي أتّمت فيها فرنسا رحلتها كاملة، وأنجزت عمليتها بأسرها، وأصبح في مكنتها أن تصدر بلاغها المعتاد قائلة. «لقد نجحت العملية، وتمّ كل شيء وفق الخطة المرسومة». ومن حسن الحظ، أن مشكلة الجزائر قد وصلت إليكم، وكأنها على موعد مع الخطة الفرنسية، بعد أن أُعدت ونفّذت، وبعد أن حملت السياسة الفرنسية ووضعت مولودها، وبعد أن تمّ إعداد رصيد فرنسا إلى آخر سنت واحد.

وقد أسهبت في هذه النقطة، يا سيدي الرئيس، لأننا إذا تطلعنا حولنا في هذه القاعة، وجدنا مقاعد الوفد الفرنسي خالية، شاغرة، وهذا مما يدعو إلى الأسف، فحتى لو كان موقف فرنسا من الجزائر خالياً، فإن مقعدها في الأمم المتحدة يجب أن لا يكون خالياً. ولا ريب في أن هذا الموقف من فرنسا أمر لا يمكن احتماله، فهو بالنسبة إلى الأمم المتحدة، خروج عن الذوق والكياسة، وبالنسبة إلى فرنسا نفسها دليل على التقلب وعدم الثبات، وبالنسبة إلى المشكلة نفسها إجحاف وأي إجحاف. أما بالنسبة إلى الجنرال ديغول، بطل الحرب الكبير، فهو خروج عن تقاليد العسكريين، الذين لا ينسحبون عادة من الميدان. ومهما كان حكمنا على هذا الموقف، فإن غياب فرنسا من لجنتنا، بداية سيئة للجمهورية الخامسة.

ولعل انسحاب فرنسا من هذه الدورة بالذات، أمر يدعو إلى المزيد من الأسف، أكثر منه في أية دورة أخرى، فقد كان يُتوقّع منا من هذه الدورة أن نرفع تقريراً إلى الجمعية العمومية عن تطور المشكلة. وكان من المقدر لهذه الدورة أن تكون عرْضاً للماضي، ودراسة للحاضر، وتخطيطاً للمستقبل. إنها دورة تصفية حسابات. فقد

وعدتنا فرنسا في الدورة السابقة وعوداً كثيرة، وكان واجبها الأولي، أن تبلغنا، هنا في اللجنة، عما تمّ بشأن هذه الوعود. وقد أطالت فرنسا الحديث في الدورة السابقة عن وقف إطلاق النار والتفاوض. وكان من واجبها أن تبلّغ اللجنة اليوم عن الجهود التي بذلتها لتحقيق وقف إطلاق النار، ولكن فرنسا قد امتنعت عن كل ذلك، ورفضت الاشتراك في اجتماعاتنا. وكنا نتوقع من فرنسا، في ظل الجنرال ديغول، أن لا تنسحب من اللجنة، بل من البلاد، وكنا نتوقع من فرنسا أن تأتي إلى هذه الدورة بتقرير يقول إنها تركت الشعب حراً في وطنه، والبلاد حرة لأهلها. ولم يكن مثل هذا الأمل بالنسبة إلينا مجرد خيال أو تصور، إذ إننا كنا نتوقع تحرير الجزائر، على أيدي الجنرال ديغول، بطل حركة التحرير في بلاده.

هذا ما كنا نأمله، يا سيدي الرئيس، ولكن ديغول رئيس الوزراء، قد خيب آمالنا في ديغول الجنرال، وها نحن نأتي ثانية إلى هنا لنبحث من جديد موضوع الجزائر، والحرب فيها.

وثمة مع ذلك، يا سيدي الرئيس، نواح معينة، لا أريد إضاعة وقت اللجنة فيها، ولا ينبغي أن تصبح هذه النواحي شغلنًا الشاغل، فقد أصبحت قضية مقررة من قضايا الفقه القانوني في الأمم المتحدة، ومن حقائقها المقررة الثابتة.

ولا أريد، تبعاً لذلك، أن أشير إلى موضوع التشريعات القانونية الداخلية الصرفة، فقد غدت هذه الحجة، بالنسبة إلى موضوع الجزائر، أسطورة دولية. وقد تأيدت بشكل قاطع صلاحية الأمم المتحدة لمعالجة هذا الموضوع بعد الحجج الضخمة التي قدمتها الوفود المختلفة، في الدورات السابقة، وهكذا فقد انهارت قضية كون المشكلة داخلية ليس إلا. وعلينا أن لا نعود إلى الوراء لنبين ما هو جليّ، ولنقرر، ما تقرر المرة تلو المرة.

ولن أسرد، للأسباب عينها، تاريخ الجزائر وكيانها الدولي، وسيادتها، واحتلال فرنسا عسكرياً لها، وكفاحها الطويل للحرية والاستقلال، أو عزمها الذي لم يلحق به وهن أو ضعف، على تحقيق أهدافها الطبيعية. فقد بحثت جميع هذه المواضيع بإسهاب وتفصيل في الجلسات السابقة، وبيّنا أن الجزائر ليست مكتسبة لكيانها الدولي، وإنما هذا الكيان حق من حقوقها الطبيعية، وأنها جديرة باستعادته كحقيقة لا تقبل النقض والشك.

ولن أتحدث عن فظائع فرنسا، وأعمالها الوحشية، أثناء تنفيذها عمليات القمع العسكرية في قرى الجزائر ومدنها وعشائرها. وقد احتشدت سجلات الأمم المتحدة، بالحقائق والأرقام، والاقتباسات والتقارير، التي تدين السلطات الفرنسية في

الجزائر، بأعمال الإرهاب، التي تفوق حد التصور الإنساني. ولا نعتزم في هذه الدورة طرح هذه القضية، إذ لا جديد فيها، فالأسلوب الحالي هو عين الأسلوب القديم، والسلوك هو عين السلوك، والشيء الجديد الوحيد فيها هو استمرار الآلام الإنسانية.

أما وقد تعهدنا بعدم الخوض في هذه المسائل، ففي وسعنا أن نمضي إلى مسائل أخرى، يجب أن نقولها، وهي لا تتعلق بالماضي، بقدر ما تتعلق بالحاضر والمستقبل. ولكن أين نبدأ يا ترى؟ ولّما كان هذا السؤال صحيحاً، فمن السهل العثور على جواب عليه. إنه من العدل والمنطق، أن نبدأ هذا العام، من حيث انتهينا في العام الماضي. فيغدو من الضروري بالنسبة إلينا أن ندرس ما قررناه، وما حققناه حتى الآن.

لقد اتخذت الجمعية العامة بعد مناقشة شاملة لقضية الجزائر، في دورتها السابقة، قراراً إجماعياً، يتضمن توجيهات معينة، تستحق إشارة خاصة. وأخذت الجمعية علماً بعرض الوساطة الذي تقدم به ملك المغرب ورئيس جمهورية تونس. وكانت هذه الملاحظة، هي الفقرة العملية الثانية في القرار. وأعربت الجمعية العامة في الفقرة الثالثة عن رغبتها في «الدخول في محادثات . . . تستهدف الوصول إلى حل، يتفق مع مبادئ ميثاق المم المتحدة وأهدافه».

وهكذا فقد حدد القرار هدف الحل، والسبل المؤدية إلى تحقيق هذا الهدف. وهو الوصول إلى حل يتفق مع ميثاق الأمم المتحدة وأهدافه. أما السبيل، فهو وساطة رئيسي دولتي مراكش وتونس إضافة إلى المحادثات التي يجب الشروع فيها. هذه هي زبدة القرار كله، وها قد مضى زهاء عام كامل، على اتخاذ هذا القرار بالإجماع، وبموافقة جميع الفرقاء المعنيين مباشرة.

والآن، دعونا نرَ، يا سيدي الرئيس، ماذا تم بهذا الهدف، وهذه السبل التي نص عليها قرار الجمعية العامة، لنرى مدى التقدم الذي تم إحرازه في غضون السنة المنصرمة.

ويؤسفنا أن ننقل إلى الجمعية العامة أنه بالنسبة إلى موضوع الوساطة التي عرضتها تونس ومراكش، فقد رفضت فرنسا، تمام الرفض هذا العرض من دون أي مبرر صحيح. ولم تكتف الجمعية العامة عند أخذ العلم بهذه الوساطة بمجرد دور المسجل فيها، فالصيغة العامة للقرار تتضمن دعوة لفرنسا لقبول هذه الوساطة التي عرضتها تونس ومراكش. ولكن فرنسا قد رفضت هذه الدعوة، وبوصفها دولة عضواً في الأمم المتحدة، لا تستطيع فرنسا، من دون أن تكون لها أسباب قوية، أن ترفض

إجراءً نص عليه الميثاق لإيجاد تسوية سلمية للمنازعات الدولية، ولا سيما إذا كانت الجمعية العامة قد بيّنت سبيل هذا الإجراء.

ولم يكن رفض فرنسا هو النهاية، فقد «نسفت» فرنسا، كما يقولون، هذه الوساطة من جذورها: ففي الثامن من شباط/ فبراير عام ١٩٥٨، أي بعد شهرين من قرار الأمم المتحدة، اقترفت فرنسا عدواناً على الأرض التونسية، إذ قامت الطائرات الفرنسية بقصف بلدة ساقية سيدي يوسف، محدثة دماراً شاملاً، وخسارة الكثير من الأرواح، بينها أرواح بعض النساء والأطفال. وقامت القوات الفرنسية بعد ذلك في شهر أيار/ مايو بعمليات عسكرية أخرى ذات طابع عدواني خطير في ضواحي رامادا. وكانت هذه الاعتداءات الفرنسية، موضوعاً لشكايات قدمت إلى مجلس الأمن. وقد قرر المجلس، بعد مناقشات طويلة، أن يطلب إلى الولايات المتحدة والمملكة المتحدة، استخدام وساطتهما الخيّرة لتسوية الخلاف بين فرنسا وتونس.

ولذلك أصبحت المفارقة صارخة، ففي الوقت الذي كانت تعرض فيه تونس وساطتها في قضية الجزائر، أضحت هي عرضة لوساطة الولايات المتحدة والمملكة المتحدة في نزاعها مع فرنسا. وهكذا غدت المفارقة، وقد انطبق عليها المثل القائل، يرضى القتيل وليس يرضى القاتل.

هذا بالنسبة إلى وساطة تونس ومراكش، فماذا حدث يا ترى للمحادثات التي أوصت الجمعية العامة بالشروع فيها؟

أعترف أولاً، يا سيدي الرئيس، بأن كلمة محادثات (Pourparlers)، اصطلاح فرنسي، تسرّب إلى أدب الأمم المتحدة وسجلاتها، ومهما كان معناها الحقيقي في الفرنسية فإنها تعني التحدث. وقد أقحم هذا الاصطلاح الفرنسي في القرار، إشباعاً لكبرياء فرنسا، إذ إن لفرنسا، على الرغم من أمجادها الكثيرة، العديد من مظاهر الكبرياء الفارغة. ولكن مهما حاولت التقليل من معنى الكلمة، فإنها ترمز إلى طرفين يتحدث الواحد منهما إلى الآخر، فمن الواجب أن يكون هناك طرفان، وإن يكون الحديث بين طرفين، والمجانين وحدهم هم الذين يحدثون أنفسهم، أما العقلاء فيحدث أحدهما الآخر ويناقشه ويفاوضه. وقد عدت إلى معجم **ويبستر**، لأرى ما تعنيه هذه الكلمة الفرنسية فتبين لي بأنها «اجتماع أولي لبحث قضية كتمهيد لعقد معاهدة» وفي معجم **لاروس** وتعرّف بأنها «مؤتمر لدرس قضية». وهكذا يكون قرار الأمم المتحدة قد دعا فرنسا والجزائر، لعقد مؤتمر بينهما، وهذه هي رغبة الأمم المتحدة.

وبالطبع فهناك حالات تكون فيها المفاوضات متعذرة. وليس الوقت صالحاً

لتقديم الأمثلة على ذلك، ولكن إذا كان ثمة من فريق يرفض التفاوض، فيجب أن يكون الجزائريون هذا الفريق، لا فرنسا، إذ إن في وسعهم الاعتماد على الشعار المعروف الذي رفعه الكثير من حركات التحرر، ولهم الحق في أن يقولوا «لا مفاوضة إلا بعد الجلاء».

الجنرال ديغول يرفع العلم الأبيض

ومع ذلك، فقد عرض الشعب الجزائري دائماً التفاوض مع فرنسا على جميع الخلافات القائمة، رغبة منه في الوصول إلى تسوية سلمية. وحاولت جبهة التحرير الجزائرية، قبل قيام الحكومة الجزائرية، عبثاً، إقناع فرنسا بقبول مبدأ المفاوضات المباشرة، ولكن فرنسا، أغرقت القضية في حوض راكد من الحوار العقيم، مصرّة على تسلسل غير منطقي: وقف إطلاق النار أولاً، والانتخابات ثانياً والمفاوضات ثالثاً. هذا هو الشكل الذي أصرت عليه فرنسا، وهو شكل يفتقر إلى جميع مقومات العقل والمنطق والعملية. ولا يعني هذا الشكل إلا استسلاماً مطلقاً، لا يترك شيئاً ليكون محور المفاوضات. وفقاً للعرض الفرنسي، على الجزائر أن توقف العمليات الحربية أولاً، وأن تقبل بدستور ليس من وضعها، وأن تشترك في انتخابات لم ترسم هي خطتها. وبعد أن يتحقق كل هذا، فإن في وسع الجزائر، أن تفاوض على الخواء الذي بقي، وما بقي لا يعدو أن يكون خواء من كل شيء.

ولكن بعد تأسيس حكومة الجزائر، غدت فكرة التفاوض، ذات طابع رسمي محدود. فقد أعلنت الحكومة الجزائرية في أول بيان عن سياستها صدر في السادس والعشرين من أيلول/ سبتمبر أن « الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية على استعداد من ناحيتها، للبدء بالمفاوضات. وهي على استعداد لتحقيق ذلك، للاجتماع في كل وقت مع ممثلي الحكومة الفرنسية».

وهكذا تولت حكومة الجزائر، في موضوع المفاوضات، زمام المبادرة، والقيادة، ووجهت دعوة رسمية وصريحة إلى فرنسا للتفاوض معها. ولم تكن هذه المفاوضات، كما أود أن أذكركم، مقرونة بأي شرط، أو مرتبطة بأي شيء، بل كانت مفاوضات حرة، لا تنطوي على أية اشتراطات أو تنازلات مسبقاً. وفي مثل هذه المفاوضات يمكن أن يبحث كل شيء من وقف إطلاق النار إلى آخر بند في جدول الأعمال.

وهكذا تُرك مصير المحادثات إلى الاتفاق النهائي أو الاختلاف النهائي، وليس ثمة من أمر أكثر بساطة أو عملية من ذلك، وليس ثمة بالفعل أي شيء أكثر اتفاقاً مع ميثاق الأمم المتحدة وقرارات الجمعية العامة. ولكن ماذا كان ردّ فرنسا على هذا

العرض؟ لقد تجاهلته تمام التجاهل، ولم تردّ فرنسا على اقتراح الجزائر بالتفاوض، ولم يصدر عن باريس ما ينهي هذا الجمود.

وطال الأمد حتى الثالث والعشرين من تشرين الأول/أكتوبر عندما شرعت فرنسا في اختراق حجاب الصمت الذي فرضته، وتساقطت الكلمات من شفتي الجنرال ديغول، ضمن بيان أصدره إلى الصحافة. وأنا أقول «ضمن بيان»، إذ إن إشارة ديغول للمفاوضات لم تكن جزءاً من بيانه، وإنما جاءت رداً على سؤال لأحد الصحافيين. أما هل كان السؤال، والرد، جزءاً من خطة موضوعة، فهذا أمر متروك تقديره للحدس والتخمين والشائعات. وأيا كان الوضع، فإن الجنرال ديغول، قد أوضح وجهات نظره، في موضوع المفاوضات، وهذا ما قاله:

«ليأت سلام الرجل الشجاع، وأنا واثق من أن الكراهيات ستزول. أنا أتحدث عن سلام الرجل الشجاع، فماذا يعني هذا السلام؟ إنه يعني هذا: وهو، أن يوقف أولئك الذين بدأوا إطلاق النار، نيرانهم، وأن يعودوا من دون إذلال، إلى عملهم وإلى عائلاتهم. وقيل لي، ماذا في وسعهم أن يعملوا لينهوا الصراع؟ وأنا أقول: أينما كان هؤلاء، فإن على زعمائهم في الميدان أن يتصلوا بأقرب قيادة فرنسية محلية إليهم» ويمضي الجنرال فيقول:

«لقد جرت عادة المحاربين منذ القدم، إذا ما رغبوا في إسكات مدافعهم أن يستخدموا أعلاماً بيضاء، دليلاً على رغبتهم في المحادثات. واقول إنه في مثل هذه الحالة، سيستقبل المحاربون ويعاملون بشرف وكرامة. أما بالنسبة إلى المنظمة الخارجية التي كنا نتحدث عنها قبيل لحظات، والتي تحاول توجيه القتال من الخارج، فأنا اكرر هنا ما سبق لي إعلانه: وهو أنه إذا رغب الممثلون في المجيء، وتسوية إنهاء الحركات العدائية مع السلطة، فعليهم أن يتوجهوا إلى السفارة الفرنسية إما في تونس أو في الرباط، وستتولى أيّ من هاتين السفارتين نقلهم إلى العاصمة الفرنسية، وفي وسعهم أن يتأكدوا من سلامتهم، كما أنني أضمن لهم حرية العودة من حيث جاؤوا».

وإذا ما قارنا اقتراح الحكومة الجزائرية بعرض الجنرال ديغول لإجراء المفاوضات، تبين لنا أن هذا العرض اختلاط معقد. وليس في وسعنا أن نسميه مطلقاً بالاقتراح الذي يستهدف المفاوضات، إنه مجرد دعوة للاستسلام، وليس في وسع أي جزائري مسؤول أن يقبل به.

وقد أعلنت الحكومة الجزائرية عن استعدادها، للتفاوض مع الحكومة الفرنسية، من دون أية اشتراطات أو محدّدات. ويرمي العرض الجزائري إلى عقد مؤتمر حر

للطاولة المستديرة، للبحث في كل شيء، تاركاً الخيار النهائي، لكل فريق، القبول أو الرفض. ويحدد الجنرال ديغول، من الناحية الأخرى، إجراءً، لو استعرنا كلماته نفسها، لما انطبق عليه تعبير «سلم الرجل الشجاع»، بل سلم الرجل الجبان، والجزائريون ليسوا بالجبناء، وسجلّهم الحربي، في تحرير فرنسا نفسها، ليس إلا فصلاً واحداً من فصول تاريخهم المجيد. أما سلم الرجل الجبان، فيمكن استنتاجه من التعريف الذي أطلقه الجنرال ديغول نفسه على سلم الرجل الشجاع. فقد سأل الجنرال نفسه: «ماذا يعني السلام»؟ ثم ردّ قائلاً بأنه يعني «مجرد شيء واحد، وهو أن يوقف أولئك الذين بدأوا إطلاق النار نيرانهم، وأن يعودوا من دون إذلال إلى عملهم وإلى عائلاتهم». لكن القضية، يا سيدي الرئيس، ليست من البساطة، بالشكل الذي عبّر عنه الجنرال ديغول. وهؤلاء الذين أطلقوا النار، في اليوم الأول من تشرين الثاني/ نوفمبر عام ١٩٥٤، لا يستطيعون أن يوقفوا ببساطة نيرانهم، وأن يعودوا إلى أعمالهم وعائلاتهم.

ويؤكد الجنرال ديغول، أنهم سيعودون إلى أعمالهم من دون إذلال، ولكن هذا الإذلال، هو في حد ذاته أشد ما يمكن أن يتعرضوا له في حياتهم كلها، وقد تكون الهزيمة خيراً منه. وإلى أي عمل، يمكن أن يعودوا، وقد جعلوا عملهم الأول، تحرير وطنهم؟ ولن تستقبلهم عائلاتهم إلا إذا أعادوا لوطنهم سيادته وحريته وكرامته.

من الجور، يا سيدي الرئيس، أن يعرض جندي عظيم كالجنرال ديغول، مثل هذا السلام. ولا ريب في أن الجنرال ديغول، بطل الحرب، كانت ستثور نفسه على مثل هذا «السلام للرجل الشجاع»، لو عرض عليه مثل هذا الاقتراح، عندما كان يقود حرب تحرير بلاده في خضم الحرب العالمية الثانية. وهل كان في وسع الجنرال ديغول، أن يعود إلى عمله وإلى عائلته من دون إذلال، لو طُلب إليه أن يقبل بمثل هذا «السلام للرجل الشجاع». إنه ليس بالعرض الكريم، ولا شك في أن ديغول السياسي قد تنكّر حقاً لديغول البطل.

وقد قصرت حديثي حتى الآن على العرض الذي تقدم به الجنرال ديغول لمقاتلي الجزائر، ولكن الجنرال نفسه، قد وجه حديثه أيضاً إلى ممثلي الجزائر، في العبارات الخاطئة نفسها إذ قال: «أما بالنسبة إلى المنظمة الخارجية. . . التي تحاول توجيه القتال من الخارج، فأنا أكرر هنا ما سبق لي إعلانه، وهو أنه إذا رغب الممثلون في المجيء، وتسوية إنهاء الحركات مع السلطة، فعليهم أن يتوجهوا إلى السفارة الفرنسية في تونس أو في الرباط». هذه هي الطريقة التي اختارها الجنرال ديغول للتحدث إلى الحكومة الجزائرية، فهو يطلب إلى المناضلين أولاً أن يعودوا إلى عائلاتهم، ثم يطلب

إلى حكومتهم الذهاب إلى باريس لتسوية إنهاء الحركات العدائية مع السلطة. وأود هنا أن أسأل سؤالاً بسيطاً: هل من المعقول، أن يوقف إنسان إطلاق النار، ويسرّح قواته، ثم يذهب إلى خصمه السياسي ليبحث معه في إنهاء الحركات العدائية!؟ أمّا أن هناك حكومة جزائرية في المنفى، وأن الجنرال ديغول ينعتها بالمنظمة الخارجية، فهذا أمر لا يحطّ من قدرها أو قيمتها. فقد بدأ الجنرال ديغول في الحرب العالمية الثانية حياته ثائراً، ثم أصبح يمثل الحكومة الفرنسية في المنفى، وليس في هذا أي عار، بل إنه أدعى إلى الاحترام والتمجيد، أما العار كل العار، فهو في قبول شروط الجنرال ديغول.

إن ممثلي الحكومة الجزائرية لن يذهبوا إلى باريس، ليبحثوا مع السلطة فيها موضوع السلام، وماذا تعنيه هذه السلطة لهم، إنهم على استعداد للبحث مع ممثلي الحكومة الفرنسية، لا مع ممثلي السلطة الفرنسية. ولا ريب في أن السَّذَّج بالغي السذاجة، هم وحدهم الذين يجهلون الفرق في فرنسا بين السلطة والحكومة. الشعب الجزائري في حالة حرب مع فرنسا، أي مع الجمهورية الفرنسية التي تمثلها حكومتها، وهو ليس في حالة حرب مع السلطة في باريس. وهم على استعداد للتحدث إلى الحكومة لا إلى السلطة.

وقد أشار الجنرال ديغول إلى عادة المحاربين القدماء، في استخدام العلم الأبيض، للمحادثات، عندما يرغبون في إسكات المدافع. ومن المؤلم حقاً أن يتصدّى مدني مثلي، لإصلاح خطأ الجنرال في الإجراءات العسكرية، ولكنه رئيس الوزراء ديغول، هو الذي كان يشير إلى هذه الإجراءات الخاطئة. إذ ليس ثمة من إجراء علم أبيض يمكن أن تنطوي عليه هذه القضية. فالشعب الجزائري يقاتل من أجل حريته وسيادته، وهو على استعداد لإسكات مدافعه، عندما يعترف الآخرون بحقه الذي اكتسبه منذ نشأته. وإجراء المحاربين الذي أشار إليه الجنرال ديغول، لا يتطلب من حكومة الجزائر أن تذهب إلى باريس، للقيام بمحادثات مع السلطة فيها، وإنما يتطلب هذا الإجراء على العكس، القيام بمحادثات بين ممثلي الحكومتين في أرض محايدة. هذا هو إجراء المحاربين. ولكن يبدو أن فرنسا قد تعرضت أمداً طويلاً لمختلف إجراءات المحاربين، وهي الإجراءات التي لا تنطبق إلا على المهزومين والمغلوبين. ولا ريب في أن فرنسا تتحدث عن هذه الإجراءات، لأنها أُرغمت على رفع الراية البيضاء، وأُجبرت على التقدم إلى السلطة المعادية لها.

ولكن ليس هناك ما يرغم الجزائر على رفع الراية البيضاء، فرايتها هي الوصول إلى صلح كريم عن طريق التفاوض، وفي وسع الحكومة الجزائرية أن تلتقي مع

الحكومة الفرنسية على أي مستوى للتفاوض من أجل صلح عادل شريف. ولا ريب في أن الشعب الجزائري على استعداد للفناء عن بكرة أبيه، وحتى آخر رجل وامرأة من رجاله ونسائه، على أن يستسلم على هذه الطريقة المزرية.

ويصل بنا هذا، يا سيدي الرئيس، إلى نهاية السبل، من وساطة ومحادثات، كما حددها قرارنا الأخير. وأعود الآن إلى الهدف الذي أعلنه القرار، وهو الوصول إلى حل يتفق مع الأهداف والمبادئ التي يتضمنها ميثاق الأمم المتحدة.

وهنا يثار السؤال، عن أي مدى وصلت إليه فرنسا في استجابتها إلى القرار؟ الذي اتخذته الجمعية العامة؟ وعن أي حل عرضته فرنسا لتسوية قضية الجزائر؟

مغالطات الموقف الفرنسي

وأود أن أقول، بصراحة يا سيدي الرئيس، إن فرنسا، ما زالت تدور في نفس الدوامة الشريرة، التي تطوّقها وتحيط بها. وهذه الدوامة هي: «أن الجزائر هي فرنسا»، هذه هي الأسطورة بل المغالطة والهرطقة، التي اجتاحت عقل فرنسا، وشلت إرادتها، وجمدت كل مجهوداتها. وما دامت تحومُ في هذه الدوامة الشريرة، فستظل تائهة في البيداء، لا أمل لها في النجاة، ولا في العيش أيضاً. ولكن في اللحظة التي تحطم فرنسا فيها هذه الدوامة، في أية جهة من جهاتها، فستتنفس الصعداء، وتستنشق هواء عصرنا الطلق، خارج حدود هذه الدوامة، وستجد قضية الجزائر آنذاك حلها الطبيعي، وتدخل العلاقات بين فرنسا وأفريقيا الشمالية، ولعل هذا هو الأهم، مرحلة جديدة من التفاهم والاحترام المتبادلين.

وفي وسع الإنسان بعد خمس سنوات من الحرب، بكل ما فيها من آلام ودمار، أن يتوقع من فرنسا، الإصغاء لصوت العقل والحكمة، والاستماع إلى ما يمليه ميثاق الأمم المتحدة، والإذعان لقرار الجمعية العامة، وأخيراً الانتفاع بالدروس التي تلقنتها من معارك الهند الفرنسية.

وكان من المتوقع، يا سيدي الرئيس، أن تأتي فرنسا، إلى هذه الدورة من دورات الأمم المتحدة، لتنقل إليها حلاً وضعته للمشكلة الجزائرية، حلاً يتفق مع الميثاق.

ولكن أي حل يمكن أن تكون فرنسا قد صممته الآن للقضية الفرنسية؟ وقد استخدمت كلمة «صممته» مع سابق التصميم والإصرار: ففرنسا دائمة التصميم، بل إن التصميم مهنتها الرئيسية، لا في حقل الخياطة والتطريز، والعطور فحسب، بل في حقل السياسة أيضاً. وقد برزت هذه المهنة بصورة رئيسة في موضوع الجزائر، حيث اقتصر دور فرنسا على التصميم دائماً. ومن المؤسف أن يصبح الجنرال ديغول،

الزعيم العظيم، في النهاية، مجرد مصمم، يفتقر إلى الابتكار، ويلجأ إلى الكثير من التقليد.

ولنرَ ما هي المظاهر العامة للحل الذي صممته فرنسا للقضية الجزائرية:

الإدماج

تقوم السياسة الفرنسية، في جوهرها، على فكرة الإدماج، وهنا تقف نواة الخطأ والمغالطة، فالإدماج ليس بالمعادلة الكيميائية، التي يمتزج فيها عنصران، ليخلقا مركباً جديداً، بل إنه تطور تاريخي وطبيعي، وإنساني، لا يُصنع أبداً، وإنما يُخلق من ذاته. وليست هناك في قضية الجزائر وفرنسا، أية قاعدة من قواعد الإدماج أبداً: فالشعبان مختلفان كل الاختلاف في كل ناحية، وكل ميدان. وللشعب الجزائري كيانه القومي، وإحساسه القومي، وهما يختلفان كل الاختلاف عن إحساس الشعب الفرنسي وكيانه. وتتباين كذلك الآمال واللغة، والثقة، وليس في وسع أية قوة في الأرض أن تحقق هذا الإدماج. وهكذا فشلت الجهود التي استمرت قرناً كاملاً، استخدمت فيها فرنسا كل إمكانية عسكرية واجتماعية وثقافية، لتحويل الجزائر إلى أرض فرنسية. وقاومت الجزائر جميع هذه المحاولات بعزيمة لا تلين، فأحبطتها، ونالها فشل ذريع، وظلت البلاد عربية، كأية أرض عربية أخرى. ولعل هؤلاء الشبان الجزائريين الذين نشأوا على الثقافة الفرنسية هم ألدّ خصوم الإدماج. وتبلغ بلاغتهم حد الإعجاز والروعة، عندما يتحدثون في لهجتهم الفرنسية الجميلة، عن هذه الأضحوكة التي يسمونها الإدماج.

وقد أشرت هذه الإشارة الخاصة إلى الإدماج، لا كحقيقة تاريخية، بل لأن جميع التصميم الفرنسي، جميعه، وكل ما وضعه المصممون الفرنسيون، كان يستهدف هذا الأساس من الإدماج. وقد تختلف الأسماء أو الطرق، ولكن النسيج والقماش والمادة، ظلت واحدة، ومازالت كذلك، وتسمى هذه العملية في أوقات الدعة والطمأنينة والسلام بالإدماج من دون مواربة أو زيف، أما في أوقات الحرب، فإنها تسمى التهدئة، وقد بدأنا أخيراً نسمع الدعوة إليها بأنها أخوّة.

ولكن جميع هذه الألقاب أسماء لشيء واحد هو الاستعمارية والاستعباد. ولما كانت هذه الألقاب قد أصبحت معروفة لدى الرأي العام، فقد صيغت الأسماء الجديدة في عبارات مقنعة يقصد منها تضليل شعوب العالم. ولكن هذه المصطلحات الجديدة، لا يمكنها أن تخدع أحداً، حتى أبسط الأميين وأكثرهم سذاجة. ففي المبادئ الأساسية كالحرية والاستقلال، لم يعد هناك من أميين، وقد غدا الأميون متعلمين، حتى في الأصقاع النائية من المعمورة. وليس في وسع إنسان أن يقبل

بتسمية السياسات الفرنسية في الجزائر، بالأخوّة، فالأخوة تنبع عن الحرية لا عن السيطرة. وقد تعلمنا في الفرنسية أن تجيء كلمتا الحرية والإخاء مترادفتين، وأن لا نرى معهما كلمة السيطرة أبداً، فالذي يستعبدك ويسيطر عليك، لا يمكن أن يصبح أخاً لك قط. وليست الأخوّة بين شعبي الجزائر وفرنسا بالأمر المستحيل، ولا تحتاج فرنسا لبذل الجهود للحصول على هذه الأخوّة، إذ يكفيها أن تتخلى عن الجزائر لأهلها، وفي هذه الحالة يمكن الأخوّة الحقيقية، لا المفروضة، أن تنبع وتظهر.

وهذا يفسر لنا سبب فشل الحلول الفرنسية في الماضي، لقد فشلت جميع هذه الحلول، لأنها ترتكز على الإدماج كقاعدة، ولم ينجح دستور الجزائر لعام ١٩٤٧ لأنه تجاهل قومية الجزائر المنفصلة، جاعلاً من الإدماج أمراً مسلماً به. وفشلت التجربة، وبرهنت أكثر من أي وقت مضى على أن سياسة التكامل الفرنسية، قد تهاوت مزقاً إلى سياسة من التجزئة.

وفي الوقت نفسه، فشلت أيضاً سياسة تشريع القوانين التي أشاد بها الناطق الفرنسي، في الأمم المتحدة، كإنجاز عظيم. وكانت هذه السياسة مرتكزة أيضاً على الإدماج، وبرهنت على أنها، سخرية بالديموقراطية والعدالة والمساواة. وقد اعترفت هذه السياسة بالشخصية الجزائرية، ولكنها أنكرت الكيان الجزائري الجغرافي، وكانت هذه السياسة كريمة للغاية، وتفوق في كرمها أية طاقة إنسانية. فقد أعطت الجزائر كل شيء، ولا تستغربوا، فقد أعطتها كل شيء باستثناء القضايا المتعلقة بالجنسية والأمن العام والدفاع والشؤون الخارجية والقوانين المدنية، والانتخابات، والمنظمات الرسمية، والمالية والعدل، والتعليم، والثقافة، والموارد الطبيعية والخدمات العامة. وليست هذه البنود من تعدادي، يا سيدي الرئيس، وإنما من تعداد القانون نفسه، الذي من الإجحاف بالقانون، تسميته به مطلقاً، إنه سخرية بالديموقراطية. وكان في وسع الإنسان أن يتوقع بعد ظهور الجمهورية الخامسة قيام تفهّم أوفى، وسياسات أكثر حكمة وعقلاً.

لكن الدلائل تشير إلى العكس تماماً، فمفهوم الإدماج، بما فيه من تعفّن وصدأ، قد عاد إلى الظهور من جديد. وما زالت فرنسا تفكر بلغة الإدماج، وما زالت الجزائر بالنسبة إليها أرضاً فرنسية تقع على الشاطئ الثاني من البحر. وقد نقلت **النيويورك تايمس** في الثالث عشر من أيار/مايو عام ١٩٥٨، عن المستر سوستيل، وزير الاستعلامات قوله. « إن ثمة طرازاً واحداً من الفرنسيين من دنكيرك حتى تمانراسيت (في الصحراء الكبرى)». وإذا كان المستر سوستيل، لا يزال يفكر بالشعب الجزائري، على أنه فرنسي، بعد هذه الحرب التحررية التي أتت إلى المنطقة بأكثر من

نصف مليون جندي فرنسي، فإنه يكون من أسوأ وزراء الاستعلامات، إذ إنه يفتقر إلى الكثير من المعلومات.

وقد يقال إن على الإنسان، أن لا يبحث أبداً عن المعلومات الحقيقية من أي وزير للاستعلامات، ففي بعض البلاد، تكون وزارة الاستعلامات، أداة حقيقية لنقل المعلومات المشوهة، ولذا علينا أن ندرس السياسة الفرنسية من بيانات الجنرال ديغول نفسه، فهو المهندس الأكبر، للجمهورية الجديدة، وكان الفضل للجزائر، في المجيء به إلى الحكم، وفي الإتيان بالجمهورية الجديدة.

ويؤسفنا أن ثمّة أكثر من مبرر واحد يحملنا على الاعتقاد بأن الجنرال ديغول، لا يعدو أن يكون فرعاً آخر من فروع سياسة الإدماج. وقد أطرى الجنرال الجزائريين بقوله: «وأود أن أقول من دون تردد، إن القسم الأعظم من رجال الثورة، قد حاربوا ببسالة وشجاعة». كان الجنرال، الجندي، هو الذي يتكلم هذه المرة، أما عندما ينطق ديغول السياسي، فهناك، يعود إلى ما في سياسة الإدماج البالية من إجحاف وظلم. وقد وقف في خطاب ألقاه في الجزائر في الرابع من تموز/ يوليو إلى جانب الإدماج فقال: «في جميع الجزائر ثمة نوع واحد من السكان، إنهم الفرنسيون في كل شيء».

لقد نص دستور ديغول، على منح الخيار لأهل البلاد الواقعة في ما وراء البحار، بين الاتحاد والإدماج والانفصال. أما بالنسبة إلى الجزائر، فلم يرد أي ذكر لهذا الاختيار. وقد جاء في شطر معين من الدستور الفرنسي أن فرنسا تعتبر الجزائر جزءاً لا يتجزأ من فرنسا.

وقال الجنرال في خطاب آخر ألقاه في الخامس من حزيران/ يونيو في بلدة بون في الجزائر إنه: «يعتمد على اشتراك العشرة ملايين فرنسي من الجزائر»، في انتخابات أيلول/ سبتمبر. وهذا بالطبع ما يعارضه الجزائريون تمام المعارضة، فهم يقاتلون ضد اعتبارهم فرنسيين، وسيظلون على قتالهم هذا. ويريد الجنرال ديغول من الجزائريين أن يوقفوا إطلاق النار ليغدوا فرنسيين. وهو يدعو ممثلين عن الحكومة الجزائرية، أو يأمرهم إذا شئتم هذه التسمية، بالتفاوض مع فرنسا ليصبحوا فرنسيين. حسناً، إذا كان من المفروض أن يقبل الجزائريون بالوجود الفرنسي، فلماذا شنوا حربهم؟ . . . وقد تكون ثمة فكرة، بأن الفرنسي إنسان أسمى، وأن على الجزائري أن يقاتل حتى يرتفع إلى مثل هذه الرتبة السامية.

ولكن مهما كانت فضائل الفرنسيين، فإن الجزائريين سعداء إلى أقصى ما في قلوبهم من سعادة، بأن يظلوا جزائريين، ولا شيء إلا جزائريين.

وهكذا فإن فرنسا كرد على قراركم الذي يدعو إلى حل يتفق مع ميثاق الأمم المتحدة، قد استجابت إلى حل، يتعارض معارضة هندسية مع الميثاق. وكان الحل الذي وضعه الجنرال ديغول، ينطوي على مشروع لخمس سنوات أسماه هو «ببرنامج البعث الشامل»، ويتضمن الأشغال العامة، وإقامة صناعات جديدة، وتطوير الزراعة على الأساليب الحديثة. وألقى الجنرال ديغول في الرابع من تشرين الأول/ أكتوبر، خطاباً في الجزائر، ضمّنه بياناً عن سياسته، تجاهها. وعندما أخذ يشرح سياسة فرنسا، توقف الجنرال ليسائل نفسه عن «مستقبل هذه البلاد التي تدعوها فرنسا بالجزائر؟»، وقد رد على هذا السؤال فوراً فقال: «لقد أتيت هنا يا رجال الجزائر ونساءها، لأعلن لكم بنفسي مشروع السنوات الخمس». ولا ريب في أن هذا القول يذكرنا بشكسبير عندما قال: «أيها الأصدقاء، أيها الرومانيون، أيها المواطنون، أعيروني أسماعكم، لقد أتيت أدفن قيصر، لا لأطريه». وفي الحق لم يأت ديغول ليعلن مجيء قيصر، بل ليعلن دفنه. ومضى الجنرال ديغول في بيانه يشرح مشروعه للسنوات الخمس، الذي لا يعني إلا مجرد شيء واحد، وهو أن فرنسا ستظل تدفن حرية الجزائر، مدة خمس سنوات أخرى.

هذا هو الحل، الذي تضعه فرنسا أمامكم يا سيدي الرئيس، لقضية الجزائر، وإني لأرى أن هذا الحل، لا يستحق الدرس أو الدفاع عنه، وهذا السبب هو من الأسباب التي حملت فرنسا على الغياب عن مناقشاتنا. ويجب أن لا يصرف مشروع السنوات الخمس أنظارنا، ويستأثر باهتمامنا عن البحث عن حل، ولا يوهن من عزيمتنا على الدفاع عن قضية الجزائر. ففي وسعنا أن نثق جميعاً، بأن فرنسا لن تظل خمس سنوات أخرى في الجزائر، فقبل انتهاء هذه الفترة، بأمد طويل ستخرج فرنسا من الجزائر، وسيخطط الجزائريون أنفسهم المشاريع لبلادهم وينفذوها. وليس هناك من أمر أجدى، أو أنجح، أو أكثر مجداً، من أن تخدم بلدك، وشعبك وفق آرائك، ومن صميم فؤادك، وبكل ما تضفيه هذه الخدمة على روحك من سرور وبهجة.

الاستفتاء

وعلينا أن لا ننسى مع ذلك، يا سيدي الرئيس، أن الحل الفرنسي الذي رسم الجنرال ديغول خطوطه، ليس ناقصاً من ناحية مواصفاته فحسب، بل من ناحية تركيبه أيضاً. فقد تهاوى الاستفتاء والانتخابات، وهما الدعامتان اللتان ترتكز عليهما السياسة الفرنسية، إلى الحضيض. أجل لقد انهارا، وهما في دور البناء. ولن أسهب في الحديث عنهما مفصلاً، إذ إنهما لا يستحقان أكثر من مجرد كلمة عابرة، فهما أكثر

ضعفاً، وغرابة، وسخرية من أن يستحقا تحليلاً مفصلاً، وهما لا يصلحان لشيء مطلقاً إلا لأن يكونا صورة كاريكاتورية مسلية أو إيضاحاً نموذجياً لديموقراطية مائلة التركيب. والاستفتاء الذي أسفر عن نتيجة بلغت سبعة وتسعين في المائة، كان مزيجاً من التزييف والرشوة، وقد وصفته صحيفة **كريستشيان ساينس مونيتور**[١] بقولها: «لقد كانت مسرحية، كانت خاتمتها معروفة لجميع المشتركين فيها قبل البدء بها. ولم يكن أحد في الجزائر ولا في فرنسا، ليشك مطلقاً، في أن هذه البلاد الأفريقية الشمالية، قد تقترع إلى جانب كل شيء، إلا بكلمة نعم».

وقالت **الواشنطن بوست**[٢]، ما نصه: «قد يكون من المحزن حقاً أن يفسر المسيو ديغول، كثرة الاقتراع الإيجابي في الجزائر، بأنه تأييد اختياري، لاستمرار السيطرة الفرنسية». وقد حمل منديس فرانس رئيس الوزارة الفرنسية السابق، على الاستفتاء، ووصفه بأنه «خطر على السلام المدني، وعلى الديموقراطية، ولن تكون له أية قيمة حقيقية». ووصف المسيو غاستون ديفيير، الوزير الفرنسي السابق لممتلكات ما وراء البحار، العملية كلها بالعبارات التالية: «لن يكون ثمة اختيار أو استفتاء، وإنما قرار مفروض. وفي وسعنا منذ الآن أن نتكهن بأن النتائج ستكون ناجحة بمعدل، ٩٩ في المائة». وقد صدق حدس المستر ديفيير، إذ جاءت النتيجة بنسبة سبعة وتسعين في المائة.

الانتخابات

أما بالنسبة إلى الانتخابات، فقد كانت هزيمة كلية للسياسة الفرنسية ونصراً كاملاً للجزائر وللحكومة الجزائرية، فقد كانت المقاطعة شاملة. ولست في حاجة إلى تذكيركم بمعنى المقاطعة، إذ بالإضافة إلى أنها جزء من أعمالنا الإجرائية، فقد غدت أخيراً جزءاً من عاداتنا. وفي وسعي أن أسأل، كيف يمكنكم أن تتصوروا قراراً للأمم المتحدة، يلقى الامتناع الإجماعي، عن التصويت؟ هل يصبح قراراً؟ كلا وألف كلا، إنه ليس بالقرار. والقرار الذي يُخذل بامتناع إجماعي، لا يُهزم في معرض الرفض فحسب، بل يكون الاقتراع تعبيراً، عن الزراية والاحتقار.

وهكذا كان مصير الانتخابات في الجزائر، فقد قوبلت بالاحتقار والزراية عن طريق المقاطعة. وأية بسالة، وشجاعة، وتصميم بدت كلها من شعب الجزائر، في

---

(١) *Christian Science Monitor*, 2/10/1958.

(٢) *Washington Post*, 30/9/1958.

هذه المقاطعة على الرغم من ضغط الإدارة العسكرية الساحق الذي يدعمه نصف مليون جندي! وحقاً فقد كانت الانتخابات تجربة ومحكاً، بل تحدّياً واضحاً، لإظهار حقيقة ما تنطوي عليه قلوب الجزائريين، وأين يتجه ولاؤهم، وما هي آمالهم وأهدافهم. وإذا ما نظرنا إلى الوضع من زاويته الصحيحة تبين لنا أن امتناع الشعب الجزائري عن الاقتراع، في حد ذاته اقتراع أصيل إلى جانب الحرية والاستقلال والسيادة. لقد كان في الوقت نفسه اقتراعاً ضد السياسة الفرنسية بكاملها، ابتداء من عام ١٨٣٠ حتى يومنا هذا.

وليس ما أقوله يا سيدي الرئيس، بالبيان المطلق، الذي لا يستند إلى أساس: فقد استنكر جميع المراقبين المحايدين، انتخابات الجزائر، ويبدو من المجهد المضني، أن أتلو على مسامعكم، جميع الأقوال في هذا الصدد، وأعتقد أن إيراد بعض المقتطفات يفي بالغاية المتوخاة. فقد ذكرت جريدة **ليكسبرس** في عددها الصادر في الثالث عشر من تشرين الثاني/ نوفمبر ما نصه: «إن الحقيقة تفوق الأساطير، والقوائم المقررة، تؤلف صورة كاريكاتورية عن «الأسلوب الديموقراطي»، الذي أعده ديغول، وطبقه، حتى إن الإنسان لا يكاد يصدق نفسه». وقالت الصحيفة نفسها في اليوم العشرين من تشرين الثاني/ نوفمبر ما نصه: «إن النتيجة الواضحة التي يمكن استخلاصها من تنظيم الانتخابات أنها تؤلف الهزيمة الأولى للجنرال ديغول. وثمة أمر واضح أيضاً، وهو أن سلطة باريس، لا تحكم في الجزائر الآن، كما كان شأنها في الماضي». وقالت **النيويورك تايمس** في عددها الصادر بتاريخ الخامس عشر من تشرين الثاني/ نوفمبر «إن قوائم الناخبين الجزائريين تألفت بصورة كلية من جماعة الرجعيين الفرنسيين وأذنابهم من المسلمين».

هذه هي الصورة الحقيقية يا سيدي الرئيس، لانتخابات الجزائر، باستثناء ناحية واحدة وهي عدم وجود أذناب من المسلمين كما روت صحيفة **النيويورك تايمس**. ليس هناك من ذنب مسلم، فالذنب لا يكون مسلماً، والمسلم لا يكون ذنباً، والإسلام كما يدل اسمه، هو الخضوع لله وحده، من دون سواه، والإسلام هو دين الحرية والسلام والعدالة.

وقد عرضنا يا سيدي الرئيس حتى الآن، الحل الفرنسي، والاستفتاء الفرنسي والانتخابات الفرنسية. وأنا أود استخدام صفة «الفرنسي» مع كل اسم من هذه الأسماء، فكل شيء قد صبغ بالصبغة الفرنسية من البداية حتى النهاية. وهنا قد نتساءل: لماذا جئنا إلى هنا إذن؟ ولماذا أدرج هذا البند على جدول الأعمال؟ وأخيراً ما هو الحل الذي نقترحه؟

الاستقلال والتفاوض

لقد جئنا إلى الأمم المتحدة، لأن الحرب ما زالت دائرة في الجزائر، وقد دخلت في عامها الخامس، وما زالت الآلام البشرية، متواصلة من دون وهن أو ضعف. وسواء أكان الدم المسفوك فرنسياً أم جزائرياً، فهو دم إنساني على كل حال، يُسفك على أرض الجزائر.

لقد قدّر الجنرال ديغول في بيانه، الذي أصدره في الثالث والعشرين من تشرين الأول/ أكتوبر، الخسائر في هذه الحرب بسبعة آلاف ومئتي فرنسي بين ضابط وجندي، وبسبعين ألف جزائري قُتلوا في عملية القتال. ولا أدري النسبة التي يستعملها الفرنسيون في إذاعة خسائرهم الحربية، وهل تكون العشر أو أقل أو أكثر، ولكن ما أعرفه أن الفرنسيين يتساقطون بالألوف. أما بالنسبة إلى قتلى الجزائريين فقد يزيدون على هذا الرقم، وعلى أي حال، مهما كان الرقم، الذي لا يعرف حقيقته إلا الله والمقابر، فإن الضريبة، التي تقتضيها الحرب من الأرواح البشرية، عالية بصورة مؤلمة عند الفريقين، وما زالت ماضية في الارتفاع. وقد ظلت الحرب، حتى هذه اللحظة، محصورة على الأرض الجزائرية، ولكن لا يعرف إلا الله، إذا كانت ستستمر على هذا الشكل. لأن الحرب، أية حرب، تملك الاحتمالات الفطرية للاتساع والانتشار إلى ميادين أخرى، وقبل بضعة أشهر، وقعت اصطدامات عسكرية بين تونس وفرنسا. وشرع الجزائريون أيضاً في فتح جبهة ثانية في فرنسا نفسها.

ووقعت على الصعيد السياسي، تطورات جديدة وكثيرة للغاية، تتطلب حلاً عاجلاً للمشكلة الجزائرية، وهي تطورات كافية لأن تقرع جرس الخطر، للأمم المتحدة، لكي تستيقظ، وتتحمل مسؤولياتها:

وعليّ أن أذكر أولاً أن مؤتمرات قومية تضم دولاً عدة، قد بحثت في المشكلة الجزائرية: فقد عقد المؤتمر الأول للدول الأفريقية المستقلة في أكرا بين الخامس عشر والثاني والعشرين من شهر نيسان/ أبريل. واتخذ هذا المؤتمر قراراً، اعترف فيه بحق الشعب الجزائري في الاستقلال، وحثّ فرنسا على الاعتراف بهذا الحق، وسحب قواتها من الجزائر، والدخول في مفاوضات فورية مع جبهة التحرير الجزائرية، أملاً في الوصول إلى تسوية نهائية عادلة. ولعل من المهم للغاية، ذلك النداء الذي وجهته الدول الأفريقية إلى أصدقاء فرنسا وحلفائها، للكف عن مساعدة فرنسا بصورة مباشرة أو غير مباشرة في عملياتها العسكرية في الجزائر.

وعقد في طنجة بين السابع والعشرين والثلاثين من نيسان/ أبريل مؤتمر شمال أفريقيا، واتخذ قراراً، يعلن حق الشعب الجزائري الذي لا يبطل قط، في السيادة

والاستقلال، وتأييده في كفاحه لتحقيق هذا الاستقلال، والتوصية بخلق حكومة جزائرية.

وعقد بين السابع عشر والعشرين من شهر حزيران/ يونيو، المؤتمر الثلاثي في تونس بين ممثلي حكومتي تونس والمغرب وجبهة التحرير الوطني الجزائري، واتخذ المؤتمر قراراً برفض أية سياسة فرنسية تقوم على الإدماج، وتأييد حق الشعب الجزائري في الاستقلال.

هذه ثورة يا سيدي الرئيس، تعمّ القارة الأفريقية بأسرها، تأييداً لقضية الجزائر. وقد تبع هذه الثورة، قيام الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في السادس والعشرين من أيلول/ سبتمبر عام ١٩٥٨. ويعتبر هذا اليوم نقطة فاصلة في تاريخ الجزائر، لأنه يرمز إلى مرحلة جديدة، بل إلى فصل جديد في حركة التحرير الجزائرية. ولم تعد القضية مجرد حركة ثورية بل غدت حرباً نظامية، يشنها جيش منظم، يتبادل أسرى الحرب مع الفرنسيين. وقد أعلنت الحكومة الجزائرية عن قيام حالة الحرب مع فرنسا، وعن استعدادها للقتال حتى النهاية، واستعدادها أيضاً للتفاوض لعقد صلح كريم. وأعلنت الحكومة الجزائرية إذعانها لمبادئ الأمم المتحدة، وللإعلان العالمي عن حقوق الإنسان، ولنصوص مواثيق جنيف. وعلى أساس هذه البيانات والإعلانات كلها، سارعت دول عدة إلى الاعتراف بالحكومة الجزائرية.

وهنا قد يظهر السؤال الدقيق، ما هو الحل يا ترى؟ ومن السهل الرد على هذا السؤال، كما أن من السهل بيان الحل:

ثمة حل واحد، يا سيدي الرئيس للمشكلة، ولا حل سواه، إنه استقلال الشعب الجزائري وسيادته، وهذه هي الطريقة الوحيدة لإحلال السلام في القارة الأفريقية بأسرها. إنه الحل الذي يسمح بقيام اتحاد مغربي يضم تونس والجزائر ومراكش، وبهذه الطريقة، يمكن علاقات فرنسا بشمال أفريقيا أن تعود إلى وضعها الطبيعي، وأن ترسم على خطوط منظمة. وأخيراً، إنه الحل الوحيد، الذي يخلق الأمل المشرق، في قيام علاقات الصداقة والود بين فرنسا وجميع الدول العربية.

وهذا الحل، لاستناده إلى الاستقلال، يتفق مع ميثاق الأمم المتحدة نصاً وروحاً، وهو يستجيب إلى آمال الشعب الجزائري القومية، ويعكس الرغبة العامة للمجتمع الدولي. ولذا فالدعوة موجهة إلى الأمم المتحدة، لتأييد مثل هذا الحل، بل لتأييد ميثاقها. والاستقلال مع المفاوضات لتنظيم العلاقات بين فرنسا والجزائر، هو المفتاح الصحيح الوحيد، لحل القضية بصورة سلمية.

عواقب الحرب

إنني أصف هذا الحل «بالسلمي»، واستمرار الحرب، هو البديل الذي لا مناص منه. الجزائر، حكومة وشعباً، مصممة على المضي في الحرب، والاستمرار في تقديم التضحيات حتى النهاية، وهذه النهاية ليست إلا النصر.

ولكن ما هي نتائج هذه الحرب؟ إنها خطيرة، بالنسبة إلى فرنسا، وإلى أوروبا بل للعالم الغربي قاطبة.

الحرب، تعني بالنسبة إلى فرنسا، تضحيات إنسانية أكثر وأكثر، في أرواح الألوف من الجنود الفرنسيين، الذين يجب توفير أرواحهم، لقضية أعدل، وأكثر حقاً. وتعني الحرب أيضاً لها، الإفلاس الاقتصادي والمالي، الذي بدأ في الظهور تحت ضغط النفقات الحربية الطائلة، فقد استنزفت نفقات الحرب الجزائرية الباهظة التكاليف احتياطي فرنسا من النقد الأجنبي، وكانت فرنسا قد استنفدت في نهاية عام ١٩٥٧، جميع موارد اقتصادها، التي لم تكن تستعمل من قبل أو تمس. وقد اضطرت فرنسا في كانون الثاني/ يناير من هذا العام إلى اقتراض ما مجموعه ٦٥٥ مليون دولار من اتحاد المدفوعات الأوروبي، وصندوق النقد الدولي وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية.

أما بالنسبة إلى أوروبا، فبالإضافة إلى ما تؤثره الحرب في السوق الأوروبية المشتركة، فإنها تعني، تجميد أية آمال مشرقة في الزيت الجزائري. وكان غي موليه رئيس وزراء فرنسا الأسبق، قد تنبأ في آذار/ مارس عام ١٩٥٧، أنه في غضون عشر سنوات، سيكون زيت الصحراء الجزائرية، كافياً لتأمين نصف ما تحتاجه الدول الأوروبية من النفط، وهذا الزيت هو ثروة الجزائر القومية، ولا يمكن ضخه إلى أوروبا، إلا بموافقة الجزائر المستقلة، ذات السيادة الكاملة. ويجب أن توافق حكومة الجزائر على جميع أعمال التنقيب، والإنتاج والتكرير والشحن المتعلقة بنفط الصحراء. وكل الشركات التي تقدم على عمل، من دون الحصول على هذه الموافقة، تخوض مجازفة غير مأمونة العواقب. وكان الجيش الجزائري في الحقيقة وفي أكثر من مرة قد دمّر منشآت الزيت في الجزائر، ومع استمرار الحرب، ستظل هذه المنشآت، هدفاً عسكرياً.

أما بالنسبة إلى العالم الغربي، فإن الخسارة ستأتي بردود فعل سيئة وعظيمة. فاستمرار الحرب، يعني خسارة فرنسا، وبالتالي خسارة التوازن الأوروبي. وإذا واصلت فرنسا حربها الخاسرة في الجزائر، فإن فرنسا نفسها ستضيع، فالحرب

الجزائرية هي التي جاءت للجمهورية الرابعة بنهايتها، وكانت مشكلة الجزائر، هي السبب في دعوة الجنرال ديغول من عزلته في ضواحي باريس، لإنقاذ فرنسا من ويلات حرب أهلية، وكانت مشكلة الجزائر أخيراً هي العامل في قيام الجمهورية الخامسة.

وإذا قُدّر للقضية الجزائرية البقاء بلا حل، فماذا ستكون النتيجة؟ لا شك عندي في أن نتيجتين حتميتين، ستتلوان: أولاهما، أن حرب الجزائر الاستقلالية ستصل حتماً إلى نهايتها في تحقيق الاستقلال والسيادة للجزائر. وثانيتهما، أن هزيمة فرنسا الكاملة، أمر لا مناص منه ولا مفر من قضائه. وبالطبع ستنهار الجمهورية الخامسة، وسيعود الجنرال ديغول إلى عزلته من جديد ليكتب الفصل الأخير من مذكراته. والله وحده فقط، يعلم، ما يلي ذلك من أحداث.

هذه هي الصورة التي نراها: النصر للجزائر، والهزيمة لفرنسا.

ولكن الطريق، يا سيدي الرئيس، ما زال مفتوحاً، للوصول إلى سلام كريم، سلام يقوم على أساس التفاوض بين الجزائر وفرنسا. وليس للجزائر أي هدف في أن تهزم أحداً أو تغلبه، وما تجاهد الجزائر للوصول إليه، هو الحرية، والاستقلال، وقد أعلنت عن استعدادها للسلام.

وكل ما يبقى على الأمم المتحدة أن تعمله، هو أن تتخذ قراراً بتأييد السلام على الحرب، ونصرة الاستقلال على السيطرة، وعون الكرامة الإنسانية على الإذلال والعبودية. وإننا لنتضرع إلى الله، أن تسمع فرنسا صوت السلام والعدالة والكرامة.

(٧)

مقتطفات من خطاب الشقيري في المناقشة العامة (٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٥٩)

خصص الشقيري قسماً من خطابه العام في الاجتماعات الأولى للدورة الرابعة عشرة للجمعية العامة لقضية اللاجئين الفلسطينيين. وفي ما يلي جزء من هذا الخطاب.

أصل الآن، يا سيدي الرئيس، إلى الحديث في موضوع استمرار وكالة الأمم المتحدة لغوث اللاجئين الفلسطينيين في أعمالها. وقد عرض هذا الموضوع على جدول الأعمال، مرفقاً بتقرير من الأمين العام للأمم المتحدة. وعلى الرغم من أن الموضوع لا يتناول إلا جزءاً من مشكلة فلسطين، وناحية من نواحي قضية اللاجئين، إلا أن المستر هيرتر، وزير خارجية الولايات المتحدة، كان موفقاً في القول عنه بأنه في منتهى الأهمية.

وليس من قصدي في هذه المرحلة من المناقشة، أن أسرد بصورة متسلسلة تاريخ القضية الفلسطينية في الأمم المتحدة، وكيف اتخذ القرار بتقسيم البلاد المقدسة، وكيف أقيمت إسرائيل، وأُخرج اللاجئون من بلادهم وديارهم. وفي سجلات الأمم المتحدة البرهان على هذا الظلم الصارخ، الذي لم تر قصص التاريخ له مثيلاً من قبل. وإذا أردنا الإيجاز، قلنا إن الديار المقدسة، قد جزئت على الرغم من إرادة أهلها، وأقيمت فيها حكومة غريبة، لها شعبها الغريب أيضاً، بقوة السلاح ليس إلا، هذا هو أساس مشكلة اللاجئين.

وقد غدت مشكلة اللاجئين، المسؤولية الملقاة على عاتق الأمم المتحدة منذ

بدايتها أي منذ اغتيال الكونت برنادوت وكانت سياسة الأمم المتحدة تقوم منذ البداية على أساس مبدأ العودة. وأكدت الأمم المتحدة منذ عام ١٩٤٨، في جميع القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة، موقفها المؤيد لعودة اللاجئين إلى بيوتهم. ولضمان تنفيذ هذه القرارات، أقامت الأمم المتحدة وكالتين: أولاهما، لجنة التوفيق الدولية لفلسطين، ومهمتها المحدودة تسهيل سبل العودة للاجئين، وثانيتها وكالة الغوث الدولية، ومهمتها تقديم المعونة إلى اللاجئين إلى أن تتاح لهم العودة. وقد جمدت إسرائيل جهود لجنة التوفيق ورفضت أي اقتراح يقضي بتنفيذ العودة، ما أدى إلى استمرار وكالة الإغاثة في أعمالها لغوث اللاجئين حتى يومنا هذا.

وينتهي عمل الوكالة في حزيران/ يونيو عام ١٩٦٠. وبالنسبة إلى إصرار إسرائيل المستمر على رفض السماح للاجئين بالعودة إلى أوطانهم، فإن القضية، تعرض في هذه الدورة على الجمعية العامة لتدرس إمكان تمديد أعمال وكالة الغوث الدولية. هذا هو الموقف الذي تواجهه الأمم المتحدة في الوقت الراهن، وهو موقف ينبع من تحدي إسرائيل، وإسرائيل وحدها.

وقد توصل الأمين العام في تقريره عن المشكلة إلى النتيجة، التي تقول بأن من الواجب الاستمرار في أعمال وكالة الأمم المتحدة حتى تتم إعادة اللاجئين أو إسكانهم وفقاً لاختيارهم. وسيقوم أعضاء الوفود العربية في الوقت المناسب بتوزيع تحليل مطول، عن التقرير، على جميع الأعضاء، وسيكون في وسعنا أن نناقش التقرير بالتفصيل في اللجنة الخاصة، عندما نصل إلى ذلك البند في جدول أعمالها. وفي وسعنا أن نقول الآن من دون تورط، ومن دون أن نقبل الكثير من الحجج الواردة في تقرير الأمين العام، إننا نرضى بتوصيته الخاصة باستمرار أعمال الوكالة. وتجنباً لبعض المفاهيم المغلوطة، في عقول أعضاء الجمعية العامة، نرى لزاماً علينا، أن نسرد خمسة مبادئ أساسية، لا يمكن شعب فلسطين، ولا الدول العربية التخلي عنها، مهما كانت التضحيات، وتحت أية ظروف مهما كانت خطيرة ومؤلمة:

وأبدأ فأقول بكل جد، وكل رزانة، وكل إصرار، إن البلاد المقدسة على الرغم من كل ما وقع فيها في غضون الحقبة الأخيرة، ستظل معتبرة، جزءاً لا يتجزأ من الوطن العربي. فأهلها من مسلمين ومسيحيين ويهود، من دون سواهم من الغرباء، هم وحدهم أصحاب الحق الشرعي في تقرير مصيرها. وستظل وحدة فلسطين الجغرافية، وحق أهلها في استعادة وطنهم، حجر الزاوية في السياسة العربية في مستقبل الأيام.

ومن الناحية الثانية: دعوني أوضح لكم بجلاء أن المسؤولية في مشكلة اللاجئين تقع على عاتق الأمم المتحدة، وأن هذه المسؤولية، يجب أن تستمر حتى يعود اللاجئون إلى بيوتهم.

ويجب أن لا يشك أي منكم، من الناحية الثالثة: في أن استمرار وكالة الأمم المتحدة لإغاثة اللاجئين، واستمرار العبء على الدول المساهمة في موازنتها، ناجمان بصورة مباشرة وأولية، عن رفض إسرائيل المستمر، لعودة هؤلاء اللاجئين إلى بيوتهم.

ومن الناحية الرابعة: على أي منكم، أن لا يخطئ، أو يشك في إصرار اللاجئين على العودة إلى بيوتهم. وهذا حقهم الفطري الذي لا تستطيع أية قوة في العالم أن تنكره، أو تفتئت عليه، فاللاجئون على الرغم من اقضاء حقبة كاملة على حياتهم في المنفى ما زالوا، وسيظلون، مصممين على ممارسة حقهم في العودة، والرجوع إلى وطنهم.

ويقاوم اللاجئون من الناحية الخامسة: يا سيدي الرئيس، مقاومة إجماعية، كل مشروع يرمي بصورة مباشرة أو غير مباشرة، إلى استيعابهم في أية مناطق خارج بلادهم. ومهما شئتم أن تطلقوا عليهم من أسماء، فأطلقوها، ولكنهم يرفضون كل الرفض، وبإصرار، مبدأ وتفصيلاً أي مشروع يرمي إلى إدماجهم أو إسكانهم، خارج مدنهم وقراهم الأصلية.

هذه، يا سيدي الرئيس، هي المبادئ الخمسة التي تتحكم في سياستنا تجاه قضية اللاجئين. وهذا هو موقف أهل فلسطين، ويؤيدهم في ذلك جميع الدول العربية بلا تحفظ ولا إستثناء.

وإذا أردنا أن ننتهي بالموضوع إلى نهاية سريعة، فلن نقيّد أنفسنا بسرد هذه المبادئ ليس إلا، بل علينا أن نتقدم بخطة جديدة، فنحن أشوق ما نكون إلى رفع هذا العبء عن عاتق الدول المساهمة في موازنة الوكالة. واللاجئون أنفسهم، هم الأكثر شوقاً إلى رؤية هذا الإحسان يتوقف: فهم أفراد شعب له كبرياؤه الوطنية وكرامته، وكانوا في الماضي، يسهمون بدورهم، في صناديق الإحسان الدولية.

لقد قيل أكثر من مرة، إن الأمم المتحدة لا تستطيع أن تمضي إلى ما لا نهاية له، في تقديم الغذاء والمأوى للاجئين. فهناك صيحة عامة تدعو إلى وجوب قيام اللاجئين بإعالة أنفسهم لرفع هذا العبء عن عاتق المجتمع الدولي. وأشار الأمين العام في تقريره، إلى ضرورة حمل اللاجئين، على أن يحيوا حياة منتجة. ومع مقت اللاجئين

حياة البطالة، إلا أنهم يعارضون بصورة عامة أية خطة قد تؤثر بأية صورة من الصور على حقهم في العودة. وقد وُجّه إلينا السؤال أخيراً، عن الاقتراحات البناءة التي يمكننا نحن العرب، أن نقدمها، لمواجهة الموقف. وقد شاعت أكذوبة صهيونية تزعم، بأن ليس لدى العرب ما يقولونه إلا «لا»، وأنهم لا يعرضون أية خطة واقعية أو بناءة.

وبالطبع ليس هذا القول إلا مجرد سخافة ومادة دعائية رخيصة. ونحن ننتهز هذه الفرصة، لنقترح خطة أو مشروعاً، لا للمشكلة الفلسطينية برمتها، ولا لمشكلة اللاجئين بكاملها، بل لتخفيف العبء عن المجتمع الدولي من الناحية المالية، وإنقاذه من دفع مساعدات أخرى. إنها خطة يا سيدي الرئيس، لمدة ثلاث سنوات، وسيؤدي تنفيذها، إلى إنهاء أعمال وكالة الأمم المتحدة بعد انتهاء هذه المدة.

وتتألف الخطة من ثلاث مراحل، للعناية بأحوال مليون من اللاجئين: والفكرة الأساسية منها، هي أن ننقل اللاجئين في غضون ثلاث سنوات إلى مرحلة الحياة الإنتاجية، وتقوم هذه الخطة على أساس إعادة التكامل الاقتصادي الحقيقي، وتتمتع بجميع المزايا التي تضمن لها النجاح.

وتتناول المرحلة الأولى: إعادة دمج أربعمائة ألف لاجئ في نهاية عام ١٩٦٠ في الجليل الغربي ويافا واللد والرملة والمثلث والمناطق الوسطى والجنوبية من فلسطين. وكانت هذه المناطق قد خصصت بكاملها إلى العرب بموجب مشروع التقسيم لعام ١٩٤٧. ولا نود أن ندخل في موضوع عدالة ذلك القرار أو إجحافه، ولكننا نقول إن هذه المناطق قد خصصت للعرب ويجب أن لا تقوم أية صعوبة في طريق إعادة دمج اللاجئين في اقتصاد هذه المناطق، التي تتوافر فيها الأراضي المنتجة، وتستطيع تقبّل العديد من المشاريع الإقتصادية اللازمة لاستيعاب اللاجئين.

وتتعلق المرحلة الثانية لعام ١٩٦١: بمائة ألف لاجئ، وهذه هي السنة الثانية من سنوات المشروع، وتجري فيها إعادة الدمج الاقتصادي في منطقة القدس، التي تقرر أن تكون قطاعاً دولياً بموجب قرار الأمم المتحدة، على أن لا يكون لأحد الفريقين حق سيادي عليها. وفي وسع وكالة الأمم المتحدة هنا أيضاً أن تشرع في إقامة مشاريع، لإدماج اللاجئين في حياة هذه المنطقة الاقتصادية.

وتتعلق المرحلة الثالثة لعام ١٩٦١: بنحو نصف مليون شخص هم البقية الباقية من اللاجئين ويجب أن تتم إعادة دمج هؤلاء في المناطق التي تسيطر عليها إسرائيل في الوقت الحاضر. والمشاريع المتعلقة بالإدماج في هذه المنطقة، عملية وممكنة، إذ إن

العرب يملكون معظم الأراضي فيها بينما لا يتجاوز ما يملكه اليهود نسبة ٦. ١ في المائة من المنطقة كلها.

ولهذه الخطة التي تنفذ في ثلاث سنوات، يا سيدي الرئيس، فوائد ومزايا جمة، فهي أولاً تتفق مع جميع القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة بصدد قضية فلسطين، وهي ثانياً، تنسجم مع رغبات اللاجئين كما أكدها الأمين العام للأمم المتحدة. وهي ثالثاً، تُنهي مسؤولية الأمم المتحدة المالية في نهاية عام ١٩٦٠. وهي رابعاً، توفر كثيراً، من نفقات إدماج اللاجئين الإقتصادية. وإذا ما نُفّذت هذه الخطة فلن يطلب إلى الأمم المتحدة، أن تؤمن لكل لاجئ مسكناً يقيم فيه وأرضاً يعمل فيها، ففي فلسطين بيته وأرضه. وفوق كل هذا، فهناك وطنه، الذي عاش فيه والذي هو على استعداد للموت في سبيله.

سيدي الرئيس،

ليس ثمة خطة أكثر عملية، من هذه الخطة. لأن إعادة دمج اللاجئين خارج فلسطين، أمر مرفوض كل الرفض بقدْر ما في القضاء من قوة، وفي القدر من حَسْم. وقد حذّر الأمين العام للأمم المتحدة بطريقته الخاصة من تجاهل رغبات اللاجئين، فقد تناول النواحي النفسية وأكد استحالة إعادة إدماج اللاجئين، من دون موافقتهم وقبولهم. ويؤيد الأمين العام عند تحليله الناحية السياسية، حق اللاجئين في العودة، تنفيذاً لقرارات الجمعية العامة. وقال في ختام تقريره التمهيدي، إن: «تقديره للأوضاع الاقتصادية.. لا يقلل مطلقاً، أو يغير أبداً من جوهر قرارات الجمعية العامة، أو قيمتها القانونية». إننا لا نختلف معه هنا، ولكننا سنوضح في اللحظة المناسبة، النقاط التي نختلف معه فيها. وما نود تأكيده في الوقت الحاضر، أنه حتى مع قوة تقرير الأمين العام، فإن حق الاختيار للاجئين الذي هو حقهم المطلق، يجب أن يكون العامل الأساسي في أي مشروع لإعادة الإدماج. وإذا كانت هذه هي الحالة، وهي حتماً قائمة، فإنه تتبين استحالة أي إعادة للإدماج خارج فلسطين.

ولقد أعرب اللاجئون مقدّماً عن إرادتهم، فهم يرفضون أي إدماج خارج أراضيهم. وهذا الرفض يضع حداً نهائياً للمشكلة. وإذا كان لأحد أي شك في نيات اللاجئين، فإن المحك الحقيقي، يكون في استفتاء، ونحن نقبل هذا الاستفتاء ونرضى بنتائجه، الآن وفي هذه اللحظة.

لقد حان الوقت يا سيدي الرئيس، لحلّ مشكلة اللاجئين، وقضية فلسطين بكاملها، حلاً يتفق مع العدالة، ولا شيء غير العدالة. فقد قَذفَت هذه المشكلة

الشرق الأوسط بكامله في جحيم من الكوارث طيلة الحقبة الماضية، وقد أدّت إلى تدمير العلاقات بين الدول العربية والكثيرات من الدول الصديقة. وقد قُدّر لهذه المشكلة، أن توصل العالم بأسره إلى شفير الحرب في أكثر من مناسبة، وقد توصله إليه أيضاً في كل لحظة. وبينما يتركز اهتمام العالم وقلقه على برلين المجزأة كمستودع البارود، الذي قد يفجر الحرب، فإن شررها، قد يندلع أيضاً من القدس المجزأة. ونحن نقف إلى جانب السلام بطبيعتنا، ونتيجة لسياستنا، والبلاد بلادنا، والشعب شعبنا، ولذلك فإننا نقف إلى جانب السلام بدافع الحاجة أيضاً.

وإننا لنتضرّع إلى الله، وكلنا أمل، بأن تُستهلَّ هذه الحقبة الثانية من قضية فلسطين، بعهد من السلام، لا يقوم على أساس المصلحة أو الانتهاز، بل على أساس العدالة، ولا شيء غيرها.

وللوصول إلى هذا الهدف الأسمى، يا سيدي الرئيس، نضع أنفسنا في خدمة هذه القضية، بجميع أفكارنا وأفئدتنا وأرواحنا.

(٨)

الشقيري يدحض بيان الممثل الإسرائيلي
(٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٥٩)

ألقى الشقيري هذا البيان المفاجئ المرتجل، يدحض فيه بياناً ألقاه الممثل الإسرائيلي في الجلسة العامة حول موضوع اللاجئين الفلسطينيين.

لم يكن في خاطري، أن أتحدث للمرة الثانية في هذه المناقشة، لو لم نستمع يوم أمس إلى بيان ألقاه أمام الجمعية العامة، الناطق بلسان الوفد الإسرائيلي. وقد شعرنا من واجبنا تجاه هذه الهيئة الموقرة، أن نشرح موقف العرب من نقطة أو نقطتين:

فقد ادعى المندوب الإسرائيلي، أن الوفود العربية تتحدث عن الحق في تقرير المصير، ولكنها في الوقت نفسه تتجاهل هذا الحق، لشعب واحد في العالم، وهو الشعب اليهودي. وإنني لأقول فوراً وبصراحة، إننا نقبل هذا الاتهام فهو حقيقة واقعة. فنحن ننكر على الشعب اليهودي حق تقرير المصير، لمجرد أن اليهود لا يؤلفون شعباً في العالم. وليس ثمة من شيء يُدعى بالشعب اليهودي، فهناك اليهودية، أي الدين اليهودي، وهناك المواطنون اليهود الذين يمتّون إلى دول مختلفة في جميع أنحاء العالم. أما العنصر اليهودي، والشعب اليهودي، والأمة اليهودية، فهي اصطلاحات لا وجود لها تماماً كالشعب المسيحي أو العنصر المسيحي أو الأمة المسيحية، وكلها تعابير لا وجود لها. ولو قبلنا بهذا المفهوم عن القومية اليهودية، فماذا تصير إليه حالة اليهود في كل زاوية من زوايا المعمورة؟ فهل هم جزء من الشعب اليهودي؟ وهل يصبح يهود الولايات المتحدة، والأعضاء اليهود في الكونغرس، جزءاً من الشعب

اليهودي؟ وهل يصبح اليهود في بريطانيا وفرنسا وأمريكا اللاتينية والإتحاد السوفياتي والهند، جزءاً من الشعب اليهودي؟ وهل يضحي الممثلون اليهود بيننا، والموظفون اليهود في الأمانة العامة للأمم المتحدة، جزءاً من الشعب اليهودي؟ وهل يضحي الجنود اليهود في أي مكان وفي كل مكان جزءاً من الشعب اليهودي؟ إن إسرائيل، ترد على جميع هذه الأسئلة بالإيجاب، وهذه هي قضيتها، بل هذا هو سبب وجودها ودعامة كيانها. وإذا افترضنا أن الردّ بالإيجاب، يتضح تماماً والحالة هذه أن للموقف العربي، كل ما يسوّغه من المبررات. ويصبح من الجليّ البين تبعاً لذلك أن جوهر المشكلة يقوم في إسرائيل، وأن إسرائيل هي المشكلة.

يضاف إلى هذا، أنه لو حق لكل إنسان أن يتكلم عن تقرير المصير، فإن على إسرائيل، أن تلتزم الصمت، إذ ليس لديها ما تقوله في هذا الشأن. ذلك أن الكارثة التي حلت بالقضية الفلسطينية برمتها، هي ثمرة التنكر لحق تقرير المصير. وكان العرب يدافعون عن قضية فلسطين عام ١٩٤٧، على أنها قضية واحدة من قضايا تقرير المصير، وفي وسع كل واحد منا أن يرجع إلى سجلات الأمم المتحدة ليرى بنفسه ما أقوله. وقد أعلنا أن ليس في وسعكم تقسيم فلسطين على الرغم من مشيئة أهلها، إذ إن لهؤلاء الحق في ممارسة تقرير المصير. كان هذا موقفنا، ولكن الصهيونية يؤيدها الاستعمار، نجحت في تنحية حق تقرير المصير جانباً.

ووجود إسرائيل الآن مَدينٌ لعامل واحد ليس إلا، وهو أن شعب فلسطين لم يتمكن من ممارسة حقه في تقرير مصيره. ولو طبق هذا الحق في حينه، لما حلت الكارثة كلها، ولما ظهرت مشكلة اللاجئين، ولما وجدت إسرائيل. ووجود إسرائيل اليوم ليس ثمرة تنفيذ حق تقرير المصير، وإنما هو ثمرة التنكر له، بالنسبة إلى شعب عميق الجذور في وطنه، وترجع في تاريخها إلى أقدم ما تعيه ذاكرة الإنسان.

تحتل إسرائيل اليوم مقعدها على حطام مبدأ تقرير المصير، وعلى أشلائه وبقاياه، بعد أن حطمته، وقذفت به في مهب الرياح والأعاصير. ولو قدّر لهذا الحق أن يُحترم لما اقتعدت إسرائيل هنا مقعدها في الأمم المتحدة، لتتحدث بمثل هذه الطلاقة والصلف، عن مبادئ تقرير المصير، ولكان هؤلاء السادة الإسرائيليون، يجلسون في مقاعد النظارة والزائرين لا في مقاعد الأعضاء المحترمين، ولكان يحتل هذا المقعد، ممثل عن جميع فلسطين، يتحدث باسم جميع أهلها الشرعيين من يهود ومسيحيين ومسلمين على السواء. هذه هي قضية مبدأ تقرير المصير، الذي حطّمته إسرائيل، ثم جاءت اليوم تندبه وتبكيه بدموع لا أدري من . . . إنني أفضل أن لا أذكر الصفة ولا أسميها.

أما قصة الحرب الفلسطينية فأمرها طويل، وأوثر أن لا أذكرها: فبالاختصار، كانت القوات الصهيونية هي التي شنت حرباً إجرامية من الغدر والدمار والحرائق. وكان تدخّلنا وحده، هو الذي أنقذ اللاجئين والأماكن المقدسة من مصير محتوم في فلسطين. وقد قال المستر تشرشل في تلك الأيام متحدثاً عن الإرهاب الصهيوني ما نصه: «يبدو أن جميع أحلامنا في الصهيونية ستتبدد مع دخان مسدسات القتلة.. ومع هذا النتاج الجديد من القتلة، الذي لا يليق إلا بألمانيا النازية، ولذا فإن الكثيرين من أمثالي سيُجبرون على إعادة النظر في المواقف التي حافظوا عليها طويلاً في الماضي. ومن الواجب تحطيم هؤلاء المسؤولين أصلاً وفرعاً». وها هو الناطق الإسرائيلي، يدعو الإجراءات العربية التي اتخذت في عام ١٩٤٨، بالنسبة إلى هذا الأصل، وذلك الفرع في الإرهاب اليهودي، عدواناً عربياً. وليس من العسير على إسرائيل أن تسمي الإجراء الدفاعي، بالعمل الهجومي، وليست القضية بالنسبة إلى إسرائيل إلا تغييراً في بعض الحروف. فيصبح الدفاع هجوماً. وقد اختارت إسرائيل بالأمس بهذه الصورة نفسها وصف هجومها الغادر على مصر عام ١٩٥٦، بالعمل الدفاعي البريء، ولكن أية براءة!!! لينقذ الله الحمل الوديع.

ولا أعتقد أن بيان الناطق الإسرائيلي عن السلام، من الجدية، والأصالة، والحقيقة، بحيث يتطلب مني أي تعليق. وقد سمعنا الدكتور فوزي، يوجه إلى مجلس الأمن العبارة التالية:

«يتحدث البيان الأول، الذي استمعنا إليه هذا الصباح، والذي ألقاه المندوب الإسرائيلي، عن السلام، وقد سبق لي أن علّقت على مثل هذا البيان من مندوب إسرائيل. وقلت: «إن السلام، ليس مجرد أقوال، وإنما هو أفعال لا أقوال. والسلام لا يكون في مطاردة مليون إنسان وإخراجهم من بلادهم، وحرمانهم من بيوتهم وأسباب عيشهم، وإنكار أبسط الحقوق الإنسانية عليهم».

هذه هي التجربة الحقيقية للسلام. ففي الحياة التي يعيشها المليون من اللاجئين أكثر من مليون دليل، يظهر بطلان الزعم الذي تدعيه إسرائيل عن السلام.

ونصل أخيراً يا سيدي الرئيس إلى موضوع المفاوضات: فقد عرض الناطق بلسان إسرائيل، إجراء مفاوضات مباشرة مع القادة العرب لتسوية ما أسماه «بالمشكلة العربية الإسرائيلية». ولكن هذا العرض مغالطة صريحة، فليس ثمة ما يسمى بالمشكلة العربية الإسرائيلية، وإنما هناك مشكلة فلسطين، التي تعود أولاً وقبل كل شيء إلى شعب فلسطين، وليس ثمة من مشكلة أخرى سواها. وقد ناقش الناطق الإسرائيلي، الدكتور فوزي، فزعم أن ليس ثمة مشكلة تدعى بمشكلة فلسطين. إذن، على ماذا

يُطلب إلينا أن نتفاوض؟ إذا كان وجود مشكلة فلسطين موضع الشك والتجاهل من إسرائيل.

دعونا نتحدث حديثاً معقولاً، ولا ننطق بكلمات جوفاء نذروها في الهواء. ما هي المسائل التي يطلب إلينا التفاوض عليها؟ تقع القضية الفلسطينية في ثلاث مشاكل رئيسية، سبق للأمم المتحدة أن اتخذت القرارات بشأنها وهذه المشاكل هي موضوع اللاجئين، وتدويل القدس، والنواحي الإقليمية. وليست إسرائيل بمستعدة لإعادة لاجئ واحد إلى بيته، وهي أيضاً تقاوم تدويل القدس وتعارضه، كما أنها ليست على استعداد للتنازل عن شبر واحد من الأراضي التي تحتلها. إذن، ما الذي سنتفاوض عليه، إذا كانت إسرائيل ترفض سلفاً، ومسبقاً تنفيذ القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة؟

وهذه الأمور ليست شروطاً نضعها، وإنما هي قرارات دولية. وإذا لم تكن إسرائيل مستعدة لقبول هذه القرارات، فلماذا الاجتماع؟ وعلامَ التفاوض؟ فليس ثمة أمر يبقى للتفاوض عليه، إذ إننا في هذه الحالة، لا نجتمع في مجرد خواء، وإنما على أساس من السلبية. وتعربون عن استعدادكم للتفاوض من دون أية شروط مسبقة، ولكنكم وضعتم هذه الشروط، قبل هذا الإعراب، فأنتم لستم على استعداد لإعادة اللاجئين، ولا لقبول تدويل القدس، ولا لإرجاع الأراضي المخصصة للعرب بموجب قرار التقسيم. إن هذا إنكار لأبسط مفاهيم المفاوضات، بل إنه سخرية بالمفاوضات وهزء بها. وهذه المواقف من جانب إسرائيل قد أعلنتها بيانات إسرائيلية رسمية، غدت الآن جزءاً من سجلات الأمم المتحدة.

وقد نقلت إسرائيل إلى مجلس الوصاية، بصدد قضية القدس وثيقة رقمها (ت ٤٣١)، وتشتمل على بيان أصدره المستر بن غوريون عن مدينة القدس جاء فيه ما يلي:

«لقد قررت الجمعية العامة للأمم المتحدة، وضع القدس في ظل نظام دولي كوحدة منفصلة، وهذا القرار، لا يمكن تنفيذه بأية صورة من الصور، إذا أخذنا بعين الاعتبار، معارضة أهل القدس نفسها، القوية والمصممة له. أما بالنسبة لدولة إسرائيل، فقد كان لها وسيظل لها دائماً عاصمة واحدة وهي مدينة القدس الخالدة. لقد كانت القدس عاصمتها قبل ثلاثة آلاف سنة، وستظل كذلك في اعتقادنا إلى أبد الآبدين».

وإذا كان يعلن أن القدس ستظل العاصمة اليهودية إلى أبد الآبدين، فما الذي سنتفاوض عليه إذن؟

وصرح المستر بن غوريون لصحيفة **النيويورك تايمس** بما نصه:

«إن القدس عاصمتنا، فالقدس لنا هي لندن أو واشنطن، وليس ثمة من مجال للتفاوض على قضية القدس»[1].

وإذا أخذنا هذا التصريح بعين الاعتبار، يا سيدي الرئيس، فهل يظل ثمة ما نتفاوض عليه في موضوع القدس، إذا كان المستر بن غوريون يعلن أنه لا يرى فيه ما يدعو إلى التفاوض؟

أما بالنسبة إلى قضية اللاجئين فقد ذكرت لجنة التوفيق الدولية لفلسطين في الفقرة الثالثة عشرة من تقريرها لعام ١٩٥٠، ما نصه:

«أخفقت اللجنة في الحصول على موافقة حكومة إسرائيل على مبدأ العودة».

وإذا أخذنا هذا البيان بعين الاعتبار، هل يظل هناك، يا سيدي الرئيس، ما يدعو إلى التفاوض، في موضوع اللاجئين، إذا كانت إسرائيل ترفض حتى مبدأ العودة؟

وأما بالنسبة إلى قضية النواحي الإقليمية، فقد جاء على لسان الممثل الإسرائيلي الدائم، في رسالة بعث بها إلى لجنة التوفيق في السابع والعشرين من تشرين الأول/ أكتوبر عام ١٩٤٩، ما نصه:

«تؤكد حكومة إسرائيل الآن حقوقها في الأراضي التي تباشر فيها سلطتها بصورة فعلية في الوقت الحاضر. وليس في إمكاننا أن نتخلى عن أية منطقة من المناطق التي جرى القتال حولها، والتي غدت الآن جزءاً من إسرائيل».

وهل يظل بعد هذا البيان، يا سيدي الرئيس ما يدعو إلى التفاوض في موضوع النواحي الإقليمية، عندما ترفض إسرائيل إرجاع المناطق التي خصصتها الأمم المتحدة للعرب؟

هذا هو موقف إسرائيل المتعنت من القضية الفلسطينية برمتها.

وقد خيل إلى البعض، بعد العرض الإسرائيلي بالأمس أن إسرائيل قد بدلت من موقفها تجاه قرارات الأمم المتحدة، فهل هذا صحيح؟ وهل بدلت إسرائيل موقفها؟ لقد وجه المندوب الإسرائيلي السؤال إلى العرب، عما إذا كانوا مستعدين للتفاوض

---

(١) *New York Times*, 15/12/1951.

على الفور. هناك سؤال، يجب أن يسبق هذا، وأن يوجه إلى إسرائيل، وهو: هل أنت مستعدة لقبول قرارات الجمعية العامة عن مشكلة فلسطين برمتها؟

أما بالنسبة إلينا، فنحن نعلن أننا على استعداد لقبول قرارات الأمم المتحدة. فهل تكون إسرائيل على استعداد لقبولها أيضاً؟

هذا هو السؤال الصحيح. هذا هو التحدي الحقيقي، وعلى إسرائيل أن ترد عليه.

إنني أترك الكلمة لإسرائيل لترد، إذا كان في وسعها أن تردّ!!

(٩)

خطاب الشقيري عن قضية اللاجئين في اللجنة السياسية الخاصة (١١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٩)

عرض الشقيري وجهة النظر العربية في المشاكل المتعلقة باللاجئين الفلسطينيين أمام اللجنة السياسية الخاصة وهذا نص الخطاب.

سيكون اليوم الثلاثون من حزيران/ يونيو عام ١٩٦٠، من الأيام البارزة الأخرى في تاريخ القضية الفلسطينية، فمن المقرر أن تنتهي في ذلك اليوم مهمة وكالة الأمم المتحدة لإغاثة اللاجئين الفلسطينيين. ويبدو لأول وهلة، أن انتهاء أية وكالة من وكالات الأمم المتحدة من أعمالها، يعتبر نبأً ساراً، إذ إنه يعني أداء مهمة دولية بشكل مُرضٍ.

وهكذا فبقدر ما يكون تأسيس أية وكالة دولية، نبأ سيئاً، يكون انتهاؤها خبراً ساراً. وهذا الشعور ينجم عن الافتراض بأن الوكالة قد أتمت مهمتها، وحققت أهدافها، وأن الأمم المتحدة، بعد أن رأت هذا النجاح، قررت إنهاء أعمال الوكالة، فاحتفلت بتصفيتها، ومحت من جداولها تلك المشكلة التي أُنشئت الوكالة بسببها.

لكن الموضوع، بالنسبة إلى قضية اللاجئين الفلسطينيين الراهنة، يختلف كل الاختلاف: فالافتراض معكوس بصورة فطرية. فمع اقترابنا من النهاية، لم تصل وكالة الأمم المتحدة بالمأساة إلى نهايتها، ولا حتى إلى بداية نهايتها، وإنما قد يكون ما وصلت إليه هو البداية الجديدة، هذا إذا قدّر للأمم المتحدة أن تتخلى

عن واجباتها، وأن تستمر في عزلتها، وبُعْدها عن المشكلة الحقيقية.

وهكذا، فعوضاً عن رؤية المشكلة وقد حلت، نراها تحتل مكانها المعهود في جدول أعمالنا، وهي على ما هي عليه من تعقيد، وأبعد ما تكون عن المحو والزوال، بل زادت انطباعاتها المحزنة حدة وشدة، وبدلاً من أن نجتمع اليوم للاحتفال بانتهاء هذه المشكلة بالنجاح، نلتقي لنحتفل بذكراها السنوية الحادية عشرة، في جو قاتم من الفشل والفزع واليأس.

وإني لواثق، أيها السادة، أنكم لن تحملوا هذا البيان، على أنه قطعة من البلاغة، يزخر فيها بريق النثر، أو خيال الشعر. فالمشكلة أكثر أسى، وأكبر نكبة، من أن يحيط بها، نثر مرسل، وهي أشد كارثة من أن تخضع لقيود الشعر وأوزانه. وليس في وسع أي مجهود إنساني، أن يستوعب هذه المشكلة لضخامتها، وأن يسبر غور أعماقها التي لا نهاية لها، وأن يحيط بالآلام البشرية التي تنطوي عليها. وليس في وسع أي منا أن يسبر آلام شعب بأسره، وهو يحن إلى العودة إلى وطنه. وأية عبقرية إنسانية، يمكنها أن تصوّر حياة المنفى، بما فيها من عواطف لاهبة، وأحاسيس صاعقة، فالمشكلة ليست بمشكلة لاجئين فحسب، بسيطة، وصافية. وهي ليست من القضايا الدولية التي تمر وتمضي في حياتنا العادية المألوفة، بل إنها مشكلة شعب كامل اقتُلع من جذوره، في وطنه المتوارث، شعب يدخل الآن الحقبة الثانية من حياته في المنفى، بكل ما في هذه الحياة من كآبة وفشل وشقاء.

وهكذا، فإن هذه المشكلة، بدلاً من أن تختفي من سجلاّتنا، وجدول أعمالنا، تشق طريقها إلى مسرح الأمم المتحدة، كأكثر قصة أسى، وألماً في سجلات التاريخ وقصصه.

وعلى هذا، تواجهنا من جديد، الحقيقة المثيرة، وهي أننا نجد المشكلة معنا ثانية، ونجد أنفسنا معها، وقد دوّنت هذه المشكلة للمرة الأولى على جدول أعمالنا في الأيام المبكّرة من حياة الأمم المتحدة/ ونأتي الآن لنجد هذه المشكلة ما زالت على جدول الأعمال، ينبعث منها الظلم والإجحاف، ويشع منها العدم والفاقة. ونرى أنفسنا وقد اجتمعنا في الدورة الرابعة عشرة، لنعالج أوضاع اللاجئين في المرحلة الثانية من آلامهم وعذابهم وتيههم.

وهذه الحقيقة، في حد ذاتها، مأساة، تضرب بمعاولها جذور الأمم المتحدة، وتزلزل أركانها، وتوهن من إيماننا بهذه المنظمة. فلا بدع والحالة هذه إذا كانت هذه المشكلة ثقيلة الوطء على قلوبنا. وما يتعرض للخطر، ليس النزاع السياسي، أو الخلاف على حدود، أو الصراع على عقائد، أو الاصطدام على

قضايا اقتصادية أو اجتماعية، بل أكثر من كل هذا، وأعمق منه، واكثر إيغالاً، إنه الوجود في الوطن أو العدم، فالمشكلة تقوم في: هل نوجد أو لا نوجد؟ وهل نعود أو نطرد؟

وعلى الرغم مما في هذه المشكلة من أسى، فإنها لا تقف وحيدة من دون عون أو مساعدة، فما زال ثمة إحساس بالعدالة، في هذا العالم. ولم يتقاعس الرأي العام العالمي عن دعم قضية اللاجئين، وقد أعرب الكثيرون من ذوي الشخصيات البارزة، والمدنيين، ورجال الدين، عن سخطهم، على استمرار هذا الإجحاف. واستنكر رجال الفكر والأدب، في كل زاوية من زوايا المعمورة، إنكار هذه الحقوق الإنسانية على اللاجئين، وأعرب الناس في أوروبا والأمريكيتن، وآسيا وأفريقيا، عن قلقهم الزائد والعميق من هذه المأساة التي يعانيها اللاجئون. وليس أمام الأمم المتحدة، إلا أن تعمل؛ لا إخلاصاً منها لميثاقها فحسب، بل استجابة منها أيضاً، لنداءات جميع محبي السلام، وعشاق الحرية، والمولعين بأوطانهم وبيوتهم، في كل ناحية من نواحي العالم.

وأعتقد أن المشكلة، بعد هذه السنوات الطوال، قد أصبحت معروفة وواضحة بحيث لا تحتاج إلى شرح وتفصيل. وقد أوضحت في الخطاب الذي ألقيته في العام الماضي أصول المشكلة، ومسؤولية إسرائيل عن خلقها واستمرارها. ويكفيني أن أقول في هذا الوقت، إن المشكلة قد غدت من مشاكل الأمم المتحدة، في ربيع عام ١٩٤٨، في اللحظة نفسها التي وضع الكونت فولك برنادوت، أقدامه في الشرق الأوسط ليتولى مهمته الجديدة. وقد تأثر الكونت اعمق التأثر بالموجات المتعاقبة من اللاجئين الذين سيطر عليهم الفزع، وهم يخرجون من فلسطين إلى البلاد المجاورة، فاخذ يبعث بالنداء تلو النداء إلى إسرائيل مناشداً إياها أن تعيد اللاجئين إلى بلادهم. وكانت هذه النداءات بالنسبة إلى اللاجئين، محنة، وسخرية، فليس أقسى من القدر الذي يحمل صاحب المُلْك على نشدان رحمة الدخيل المتطفل.

لكن هذه النداءات جميعها ذهبت أدراج الرياح. وأصدرت الجمعية العامة بعد تسلمها تقرير وسيطها، قرارها المعروف رقم ١٩٤ (٣)، الذي أصبح يدعي (بقرار العودة). وقد نص هذا القرار في فقرته الثانية على وجوب عودة اللاجئين الذين يرغبون في العودة إلى بيوتهم في أسرع وقت عملي ممكن، والتعويض على أولئك الذين يُؤثرون عدم العودة. ولم تكتف الجمعية العامة، بإعلان هذا الحق، بل أقامت وكالة لها، دعتها بلجنة التوفيق، تتولى تذليل العقبات في طريق العودة. وأقامت الجمعية في الدورة نفسها، وإلى أن تتم العودة، وكالة منفصلة للأمم المتحدة بموجب قرارها رقم ٢١٢ (٣) تتولى تزويد اللاجئين بالإغاثة لفترة مدتها تسعة

أشهر. وهكذا تكون الجمعية العامة في دورتها الثالثة قد اتخذت قراراتها بصدد ثلاث قضايا:

١ ـ عودة اللاجئين.

٢ ـ خلق لجنة لتنفيذ قرار العودة.

٣ ـ خلق برنامج للإغاثة يطبق انتظاراً للعودة.

وفي الدورة الرابعة، تقرر أن تخلف وكالة الغوث، هيئة أخرى تسمى وكالة الأمم المتحدة لإغاثة اللاجئين الفلسطينيين وتشغيلهم، وهي الوكالة عيْنها التي كانت تصطرع مع مشكلتهم حتى يومنا هذا.

والمشكلة البارزة التي تواجهنا في الوقت الحاضر، هي من اختصاص وكالة الأمم المتحدة. وقد أوصى الأمين العام، في تقريره عن القضية باستمرار مساعدات الأمم المتحدة للاجئين. وقد أوصى مدير الوكالة العام بدوره، كما يتضح من استهلال تقريره أيضاً، بتمديد فترة الوكالة أجلاً آخر. والسؤال الذي يراود أذهاننا الآن، هو: أين نقف، بعد هذه الرحلة الشاقة، والمتعبة بعد أحد عشر عاماً طويلة؟ وإذا أردنا الدقة في التعبير، قلنا إن هذه المشكلة، لا تثير سؤالاً واحداً فحسب، بل مجموعة من الأسئلة المذهلة، وهي: ما هي هذه الوكالة التابعة للأمم المتحدة؟ وما هي مهامها؟ ولماذا فشلت؟ ولماذا يجب أن تستمر؟ وأخيراً ما هي النهاية لهذه المشكلة؟

ولا نثير هذه الأسئلة، لمجرد متعة أكاديمية، أو اهتمام تاريخي، بل إنها، سدى الموقف الذي يواجه الأمم المتحدة في الوقت الحاضر ولُحمته. وإذا أجبنا عليها بشجاعة وصدق، كانت ردودنا نصف حل المشكلة، وإذا ما عملنا وفقاً لما فيها، بعزيمة وحيوية، توصلنا إلى النصف الثاني من الحل للمشكلة برمتها. وعن طريق العمل وحده، تستطيع الأمم المتحدة، أن تسمو إلى مسؤولياتها، وهذه هي الطريقة الوحيدة الخليقة بالأمم المتحدة. وأود إن أقول إن هذا هو الطريق المعبد للأمم المتحدة، لتفي بالتزاماتها التي يفرضها الميثاق، ولتصمد للأهداف التي يتضمنها هذا الميثاق.

ولكن يجب أن يتضح، من البداية، أننا، هنا في الأمم المتحدة، لا نعقد جلساتنا في جمعية خطابية أو ندوة للمناقشة، كما أننا لسنا بمؤسسة للمحفوظات تتولى الحفاظ على السجلات والوثائق، فقد شبعت القضية الفلسطينية عامة، ومشكلة اللاجئين خاصة، مناقشات، ولجاناً وقرارات. وفي هذا العام الذي هو موضع بحثنا

تدخل الوكالة سنتها العاشرة، أما بالنسبة إلى اللاجئين فهذه هي السنة الثانية عشرة لهم، يقضونها في المنفى. وقد تصدقون أو لا تصدقون، أن اللاجئين، قد جعلوا من سنة الهجرة، التاريخ الذي يؤرخون به. فهم يؤرخون حوادثهم بسنوات ما قبل الهجرة أو ما بعدها، تماماً كما تفعلون أنتم بالنسبة إلى التقويم الغريغوري. وهم يعودون بها، إلى أواسط عام ١٩٤٧ عندما فرّوا من بيوتهم، أثناء الانتداب البريطاني، وقبل أن تنشب الحرب في فلسطين.

وقد أكد مدير الوكالة العام، هذه الحقيقة في تقريره الذي رفعه إلى الدورة السادسة، شارحاً بداية المشكلة، وقال، ما أعتقد بجدوى تلاوته عليكم:

«منذ سنة قبل انتهاء الانتداب في أيار/ مايو عام . . . ١٩٤٨ وإلى ما بعد انتهاء الحركات الحربية في فلسطين، تحرك مئات الألوف من العرب في موجات اجتازت حدود الدول المجاورة».

وقد حان الوقت لكي تهب الأمم المتحدة من دهاليز المحفوظات إلى ميادين العمل، دفاعاً عن الكرامة الإنسانية، وذوداً عن قيمة الإنسان ووجوده.

ولم يتعد ما عملته الأمم المتحدة حتى الآن إطعام اللاجئين وإيواءهم، بأقل ما يمكن من المطعم والمأوى. ولكن اللاجئ، شأنه في ذلك كشأن أي إنسان آخر، لا يعيش على مجرد الخبز. إن حنينه يتجه إلى وطنه الذي ورثه، ومسقط رأسه. ولو لم يكن للأمم المتحدة ميثاقها ورسالتها، لكان في ما تقدمه من غذاء ومأوى الكفاية. وكان من المنطق أيضاً، وإن كان منطقاً لا ضمير فيه، لو أقيمت وكالة الأمم المتحدة في التاسع والعشرين من تشرين الثاني/ نوفمبر عام ١٩٤٧، ولم تتأخر في قيامها حتى عام ١٩٤٨. وكان هذا الوضع أكثر اتفاقاً مع السياسة التي تعهدت بها الأمم المتحدة في قرارها الصادر في التاسع والعشرين من تشرين الثاني/ نوفمبر عام ١٩٤٧. فقد قضت الجمعية العامة في ذلك القرار بتقسيم فلسطين، رغماً عن مشيئة أهلها، وأوصت بخلق دولة على أرض لا تملكها ولا تحوزها بأية صورة مشروعة.

وكان من الواضح تبعاً لذلك، بل كان مما لا مفر منه، أن ثمة مشكلة للاجئين، تقوم في قلب قرار الجمعية العامة. أجل لقد زرعت المأساة في ذلك القرار بالذات، وكان نتيجة لا مفر منها، وثمرة لا يمكن تجنبها. فعندما تجزأ البلاد، أي بلاد، ضد رغبة أهلها، وعلى الرغم من احتجاجهم واستنكارهم، وتقام في وطنهم دولة غريبة، فإن النتيجة ستكون حتماً وبصورة آلية، أن يتحول أهلها إلى لاجئين. وهكذا، كان من الطبيعي أن يتضمن قرار التقسيم قراراً واقعياً

آخر، بطرد عرب فلسطين من ديارهم. إن قيام إسرائيل، وهجرة العرب، كانا حلقة واحدة من السبب والنتيجة، وكان الأول منهما مؤدياً إلى الآخر. وإذا قدّر لكم، أن تقيموا، تحت قوة السلاح، دولة يهودية في مدينة نيويورك، على الرغم من إرادة أهلها المسيحيين، فإن النتيجة النهائية، ستكون، في هجرة السكان المسيحيين وفرارهم إلى أي مكان يجدون المأوى فيه. وهذا ما وقع بالفعل في فلسطين نفسها. ولهذا كان من مقتضيات أية ذرة من الرحمة في هذا التيه من الظلم والإجحاف، أن تقوم الأمم المتحدة، في قرارها الذي قضى بالتقسيم، بإيجاد وكالة لها، تتولى العناية بضحايا هذا الظلم الصارخ.

ومع ذلك، يجب أن نؤكد، وهذا مما يعتبر من حسنات الجمعية العامة، أن وكالة الغوث الأولى، التي أقامتها في ١٩٤٨، حددت فترتها بتسعة أشهر ليس إلا. وأعتقد أن لهذه الحقيقة أهمية بالغة للغاية: فقد افترضت الجمعية العامة، أن محاولات وسيط الأمم المتحدة ستكلل بالنجاح في فترة قصيرة، وأن إسرائيل ستستجيب لنداءات الكونت برناودت بإعادة اللاجئين إلى وطنهم. هذه هي الفكرة التي كانت قابعة وراء فترة الشهور التسعة.

وقد أشار مدير الوكالة العام، في التقرير الذي قدمه إلى الدورة الخامسة، إلى هذه النقطة بالذات، عندما تحدث عن المراحل الأولى من غوث الأمم المتحدة، وقال: »عندما أقيمت وكالة الأمم المتحدة لغوث اللاجئين، بقرار من الجمعية العامة، كان من المفروض أن المشكلة ستحل في غضون بضعة أشهر«.

وكان الكثيرون في تلك الأيام، واقعين تحت تأثير الأضاليل الصهيونية، ولم يكن المجتمع الدولي المتحضّر، قد عرف إسرائيل، على حقيقتها بعد. وكان الشعور السائد، أن إسرائيل مدينة بوجودها إلى الأمم المتحدة، وأنها تعبير عن إشفاق العالم وعطفه، ولذا فلا يمكن أن يعقل، أن تتحدى إسرائيل إرادة المجتمع الدولي. لقد كانت الآمال كبيرة، في أن تسلك إسرائيل سلوكاً نبيلاً، ولذا فقد حددت الجمعية لوكالة غوثها مدة لا تتجاوز التسعة شهور، وهي فترة قصيرة من الوقت تكفي للسماح للوسيط بتنفيذ قرار عودة اللاجئين.

ولكن هذا الافتراض برهن على بطلانه وزيفه، وثبت أن الآمال العريضة لم تكن إلا مجرد سراب خادع. فقد أداردت إسرائيل ظهرها للأمم المتحدة، واغتيل الكونت برنادوت وأحبطت جميع جهوده ومحاولاته، ورفضت إسرائيل إعادة اللاجئين. واضطرت الأمم المتحدة إلى تقديم غوث آخر للاجئين. وهكذا كانت إسرائيل منذ البداية هي السبب في استمرار مساعدات الأمم المتحدة للاجئين الفلسطينيين.

وفي ضوء هذا الأساس، أقامت الجمعية العامة بموجب قرارها رقم ٣٠٢ (٤)، وكالة الأمم المتحدة لتشغيل اللاجئين وإغاثتهم، وهي الوكالة التي نتعامل معها في الوقت الحاضر. وهنا يجب أن نشير ثانية، إلى نقطة مهمة أخرى: وهي أن الجمعية العامة قد حددت أمد الوكالة، في الفقرة السادسة من القرار المذكور، فذكرت أن أعمال الإغاثة ستتوقف في نهاية كانون الأول/ ديسمبر عام١٩٥٠. وكان هذا القرار من جانب الجمعية مرتكزاً على افتراضها بأن إسرائيل، ستذعن لقرار الأمم المتحدة القاضي بعودة اللاجئين، ويصبح في إمكان الأمم المتحدة آنذاك، أن تنهي أعمال الإغاثة. وبمثل هذا الافتراض، اختتمت أعمال الدورة الرابعة.

وعندما التأم شمل الدورة الخامسة، ووجهت الجمعية العامة بالموقف نفسه من تحدي إسرائيل، فقد رفضت هذه عودة اللاجئين واضطرت الجمعية إلى الاستمرار في أعمال الإغاثة، واتخذت قرارها رقم ٣٩٣ (٥)، الذي يقضي بتجديد أعمال الوكالة سنة أخرى تنتهي في حزيران/ يونيو عام ١٩٥٢. ولم يكن أمام الجمعية سبيل آخر إلا تمديد غوث اللاجئين، مع استمرار الأمل، في أن تثوب إسرائيل إلى رشدها، وأن تسمح للاجئين بالعودة إلى بيوتهم.

وواجهت الجمعية العامة في دورتها السادسة من جديد، الموقف نفسه، من رفض إسرائيل إعادة اللاجئين، فاتخذت هذه المرة قرارها رقم ٥١٣(٦)، بتمديد أعمال الوكالة ثلاث سنوات أخرى تبدأ من أول تموز/ يوليو عام ١٩٥١، مع الأمل أيضاً في أن تذعن إسرائيل لقرار الأمم المتحدة بعودة اللاجئين.

ولكن عندما اجتمعت الدورة الثامنة للبحث في المشكلة، وجدت الجمعية العامة أن إسرائيل ما زالت ماضية في عصيانها للأمم المتحدة، وسادرة في غيّها. ومددت الجمعية في قرارها رقم ٧٢٠(٧)، أعمال الوكالة حتى اليوم الثلاثين من حزيران/ يونيو عام ١٩٥٥.

ونقل مدير الوكالة العام، إلى الدورة التاسعة، عدم تنفيذ إسرائيل لقرار العودة، واتخذت الجمعية العامة آنذاك قرارها رقم ٨١٨(٩) الذي يقضي بتمديد أعمال الوكالة حتى حزيران/ يونيو من عام ١٩٦٠، وهذا هو الموعد الدقيق، الذي نهتم ببحثه في دورتنا الحالية.

وتقبّلت الجمعية العامة في دوراتها العاشرة والحادية عشرة والثانية عشرة والثالثة عشرة، بالكثير من الفزع، تقارير مدير الوكالة العام، التي تشير جميعها إلى استمرار إسرائيل في عدم الإذعان لقرار العودة. ووضعت الجمعية هذه الحقيقة نصب عينيها وهي تتخذ قراراتها ٩١٦ (١٠) و١٠١٨ (١١) و١١٩١ (١٢) و١٣١٥ (١٣)، في

الدورات الأربع المتعاقبة، صائغة هذه القرارات في صيغتين تتشابهان في كلماتهما ومدلولهما. وسأكون ظالماً للمشكلة نفسها، إذا ما حاولت اختصارهما ولذا سأنقلهما إليكم بنصهما. تقول الفقرة الأولى ما نصه:

«تلاحظ الجمعية العامة أن قضيتي العودة والتعويض على اللاجئين كما نصت عليهما الفقرة الثانية من القرار ١٩٤(٣)، لم يتم تنفيذهما، وأن حال اللاجئين، ما زال موضع القلق الشديد».

وليس في وسعنا أن نمر بهذا الإيعاز الصادر عن الجمعية العامة والذي يقع في العبارات نفسها التي وردت في القرارات الأربعة، من دون أن نلاحظه بسهولة، فهو يضع المشكلة في وضعها الصحيح، ويعكس موقف إسرائيل، على أنه موقف المتحدي باستمرار لقرارات الأمم المتحدة. أما الفقرة الثانية فهذا نصها:

«تطلب الجمعية العامة إلى وكالتها الاستمرار في مشاوراتها مع لجنة التوفيق التابعة للأمم المتحدة، بصدد موضوع اللاجئين الفلسطينيين وفقاً للأهداف المتوخاة من المهام الملقاة على عاتقيهما، مع الإشارة بصورة خاصة إلى الفقرة الثانية من القرار ١٩٤ (٣)».

وقد جعلت الجمعية العامة، في هذا النص من الفقرة الثانية للقرار، المهمة الرئيسية الملقاة على عاتق لجنة التوفيق لفلسطين ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة اللاجئين وتشغيلهم، وطلبت إلى هاتين الهيئتين الدوليتين، أن تواصلا التشاور، أملاً في الوصول إلى الهدف النهائي.

ويمكننا أن نستخلص من هذا التحليل لجميع قرارات الجمعية العامة، حول مساعدة اللاجئين الفلسطينيين، حقيقة أساسية واحدة نعرضها للعيان من دون أن يتطرق إليها أي شك، وهي أن موقف إسرائيل وحده، هو الذي قرّر أمد عمل الوكالة. ففي غضون عشر سنوات، جددت الجمعية العامة عمر الوكالة مرتين، كل مرة لسنة واحدة، ومرتين أخريين لأمد أطول، فبلغ المجموع عشر سنوات. وقد يثار السؤال الآن، من هو المسؤول عن هذه التمديدات؟ والرد على ذلك واحد ليس إلا، إنها إسرائيل، ولا غير إسرائيل.

ولو نفّذت إسرائيل قرار العودة، كما اتخذته الأمم المتحدة، لما تمدّد عمر الوكالة مرة بعد أخرى، ولاستراحت الدول المتبرعة، من استمرار العبء المالي، ولتوفرت على اللاجئين، وهذا هو الأهم، آلام المنفى، وتمكنوا من التنعم بأعظم النعم، وهي نعمة الوطن الحبيب.

ومع ذلك فهناك مغالطة إسرائيلية شائعة، تمكنت من الانتشار حتى بين الهيئات الرسمية. وتستغل مغالطات إسرائيل وتشويهاتها جهل الناس وبراءتهم، أو جهلهم وبراءتهم معاً. وتدور هذه المغالطات، حول التهمة الشريرة القائلة بأن الدول العربية واللاجئين أنفسهم، قد رفضوا معاً، المشاريع التي أعدتها وكالة الأمم المتحدة. وكذيل لهذه التهمة، فقد زعمت إسرائيل أن إدماج اللاجئين في حياة الشرق الأوسط الاقتصادية لم يتحقق، بسبب موقف الدول العربية واللاجئين.

ولا ريب في أن جميع هذه التهم الأسطورية تستند إلى التشويه المتعمد للحقائق. أما أن تقوم إسرائيل بدور البطل في التشويه فهذا ليس بالأمر الجديد، ذلك لأنها أستاذة في هذا الفن. أما أن يصدق البعض في الأمم المتحدة هذه التشويهات، وأن يعملوا في ضوئها، فهنا مصدر الدهشة والقلق. إن التهمة الصهيونية المزعومة ليست صحيحة، والحقائق المزعومة، تنأى عن الصواب والصدق، والنتائج التي يتم الوصول إليها، بعيدة عن الحقيقة. والموضوع كله مزيف من بدايته حتى نهايته. ويكفي أن يقال إن هذا تأكيد إسرائيلي حتى يُحكم عليه بأن لا صحة له، ولا قاعدة.

وفي دحض هذه التهمة، يجب أن نوضح تماماً منذ البداية، أن قضية اللاجئين من الناحية الرئيسية، ليست إلا القضية السياسية. لهذه القضية من دون شك، نواحيها الإنسانية والنفسية. وهي متأصلة تماماً، في تكوين الحقوق الأساسية ولا ريب. ولكن إذا استعملنا المصطلحات الحياتية قلنا إن لحمها، وعظمها، وأعصابها وجبلتها الأولى (البروتوبلازم)، كلها موجودة في النواحي القومية والسياسية. فليس للقضية في جوهرها أية نواح اقتصادية، والاعتبارات الاقتصادية بالإضافة إلى كونها منفصلة وبعيدة كل البعد عن المشكلة نفسها، هي عوامل إضافية ليس إلا. وهي لا تشكل الحل مطلقاً، وإنما هي عناصر صقل وتشحيم، في عملية حل سياسي. ولهذا فإن مشكلة اللاجئين، لا تقبل إلا طريقة واحدة، لمحاولة حلها، وهي الطريقة السياسية. أما الحل الاقتصادي للمشكلة فلا يعدو أن يكون أسطورة من أساطير الأمم المتحدة، هذا إذا سمحنا للمنظمة الدولية بالتحول من الحقائق إلى الأساطير.

وليس الحديث عن طريقة اقتصادية لحل المشكلة، إلا وسيلة للتهرب من القضية الأساسية. ولعل الخطأ الأكبر يقوم في النظر إلى المشكلة من زاويتها الإقتصادية. إن التفكير في هذه الطريقة، والعمل ضمن هذا الإطار تشويه لمظاهر المشكلة الرئيسية، أو استعاضة عن مظهرها الحقيقي، بالهوامش والذيول.

وقد حاولت الجمعية العامة في قرارها ١٩٤(٣)، الذي يعتبر، القانون الأساسي، إذا رغبنا في هذه التسمية، بالنسبة إلى مشكلة اللاجئين، البحث عن الحل في المحتوى السياسي. وقد تحدثت الفقرة الثانية بعبارات واضحة صريحة عن العودة، وعن تنفيذها في أسرع وقت ممكن. ولم تتحدث هذه الفقرة عن «إعادة إدماجهم في حياة الشرق الأوسط الاقتصادية». وكان هذا الاصطلاح في البداية، من صياغة إسرائيل، وصكها. وقد وجد هذا النقد الذي صكّته إسرائيل سوقاً للتداول، إلى حد ما، إما عن براءة، أو تعمّد.

ولكن باستثناء تركيبها المادي، فإن الفكرة بكاملها هرطقة سياسية، ولو كان في نية الجمعية العامة في عام ١٩٤٨، أو في أي وقت لاحق، أن تعمل على إعادة إدماج اللاجئين في حياة الشرق الأوسط الإقتصادية، لأعربت عن نيتها هذه في عبارات واضحة صريحة. وليس أسهل على الجمعية العامة، من أن تعلن ما تريد وفق ما تهوى وتشاء.

ولكن الجمعية العامة سلكت الطريق المعاكس تماماً: فمنذ نشوء مشكلة اللاجئين المؤلمة، والجمعية العامة، تعلن في كل دورة من دوراتها، تأييدها مبدأ العودة. ومن الخطأ أن يقال، إن الجمعية لم تتخذ أي قرار بتأييد العودة إلا في عام ١٩٤٨، وفي جميع القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة عن فلسطين، كانت العودة، هي السياسة التي أعلنتها الأمم المتحدة.

وفي وسعكم أن تنظروا إلى القرارات التالية لتروا صحة ما أقول: ٢١٢ (٣)، ٣٠٢ (٤)، ٣٩٣ (٥)، ٣٩٤ (٥)، ٥١٢ (٦)، ٥١٣ (٦)، ٦١٤ (٧)، ٧٢٠ (٨)، ٨١٨ (٩)، ٩١٦ (١٠)، ١٠١٨ (١١)، ١١٩١ (١٢)، ١٣١٥ (١٣).

وجميع هذه القرارات، تضاف إلى القرار الأصلي ١٩٤(٣) الصادر عام ١٩٤٨، وفي جميع هذه القرارات المتعلقة بمشكلة اللاجئين الفلسطينيين، ذكرت العودة في أشكال مختلفة، إما بالتذكير بالقرارات السابقة، أو بتأكيد العودة، أو بملاحظة عدم تنفيذها، أو باستخدام العبارة «من دون المساس بحقوق اللاجئين»، أو بذكرها بصورة خاصة عند ترديد الفقرة الثانية من قرار عام ١٩٤٨. وقد أدرجت مثل هذه العبارات في كل قرار من القرارات التي أصدرتها الجمعية العامة حتى يومنا هذا.

ومع ذلك، فقد أُلصق الشعار، الذي يدعى، بالإدماج الاقتصادي، عن طريق إسرائيل، ببعض التعابير البريئة، في قرار عام ١٩٤٨، التي تتعلق ببعض القضايا الاقتصادية المعينة. لكن هذه التعابير الاقتصادية، إذا شئنا تسميتها على هذا الشكل، لم

يقصد منها قط، أن تعني إعادة دمج اللاجئين اقتصادياً، بل قُصد منها أن تكون تسهيلاً اقتصاديا لضمان تنفيذ العودة، لا أن تعطي الأسنان والقوة لسياسة الإدماج، التي لم تؤيدها الأمم المتحدة قط.

ولإزالة أي لبس أو إبهام أود أن أشير إلى الفقرتين العاشرة والحادية عشرة من القرار رقم (١٩٤) لعام ١٩٤٨: وقد أمرت الجمعية العامة في الفقرة العاشرة لجنة التوفيق الدولية بأن «تقوم بالترتيبات التي تسهل التطور الاقتصادي في المنطقة، بما في ضمنها الترتيبات اللازمة لحرية الوصول إلى الموانئ والمطارات واستخدام وسائل النقل وتسهيلات المواصلات المختلفة». وأصدرت الجمعية في الفقرة الحادية عشرة أوامرها إلى لجنة التوفيق «بتسهيل إعادة الاعتبار للاجئين من النواحي الاقتصادية والاجتماعية». وكانت هذه العبارات الاقتصادية، هي الدعائم التي أقامت إسرائيل قضيتها عليها منذ أمد بعيد. ولنرَ الآن، كيف يمكن هذا الموقف الإسرائيلي أن يصمد أمام المنطق الصريح الكريم؟

من الواضح تماماً وفي الدرجة الأولى، أن هذه العبارات، لا علاقة لها مطلقاً بالإنماء الاقتصادي للدول العربية، سواء أكانت من الدول المضيفة للاجئين أم لم تكن، فالاصطلاح المستعمل وهو «المنطقة»، لا يشير إلى الدول العربية وإنما إلى فلسطين وحدها. وكان عنوان القرار: «فلسطين: تقرير وسيط الأمم المتحدة عن تقدم أعماله». الإشارات إلى الموانئ والمطارات، وطرق المواصلات والنقل، إنما تتعلق بفلسطين ليس إلا. ولم تكن الجمعية العامة، توجّه حديثها إلى الحكومات العربية. وليس في وسع أية جمعية عامة عاقلة، عند معالجتها القضية الفلسطينية، أن تجرؤ فتتدخل في الإنماء الاقتصادي لأي من الدول الأعضاء وتتدخل في شؤون موانئها، ومطاراتها وطرق مواصلاتها، ونقلها. إن الإشارة هنا إلى فلسطين من دون سواها.

ولذا فإن أي إنماء اقتصادي، يجب أن يكون مقصوراً وموجهاً، ومرسوماً، لفلسطين من دون غيرها. وهذا ما تؤيدنا فيه نصوص الفقرة الحادية عشرة من القرار نفسه، فهذه الفقرة تعهد إلى لجنة التوفيق، بمهمة تذليل الصعاب أمام رد الاعتبار الاقتصادي للاجئين. ومن هذا يتضح أن الإنماء الاقتصادي، متعلق بفلسطين واللاجئين، وليس في وسع الأمم المتحدة أو أي من هيئاتها، أن تقوم ببحث الأمور المتعلقة بالدول العربية وأراضيها وشعبها واقتصادها. ومن هذا يبدو أن أية إشارة للأوضاع الاقتصادية في الدول العربية، هو تجاوز في صلاحيات الأمم المتحدة، لم يطلب إليها، أن تقول رأيها فيه. إنه تدخل في غير موضعه؛ لا يمكن قبوله، وقضية اللاجئين أمر يختلف تمام الاختلاف عن الإنماء الاقتصادي في البلاد العربية.

والاقتصاد العربي، أمر يهم الدول العربية وحدها، فهي التي تضع مشاريعها للإنماء الاقتصادي، وفي وسعها، في أي وقت تشاء، أن تنشد عون الأمم المتحدة عن طريق الوسائل المناسبة التي تختارها، ولكنها لا تتسامح في أي تدخل في شؤونها، سواء أكان التدخل اقتصادياً أم سياسياً أم غير ذلك. وليس لمشكلة اللاجئين أية علاقة مهما كان نوعها، بدراسات الشؤون الاقتصادية في الدول العربية، ودخلها القومي، ورأسمالها، واليد العاملة فيها، ومواردها الطبيعية وما شابه ذلك من المواضيع. فجميع هذه القضايا، لا تدخل ضمن نطاق صلاحيات الأمم المتحدة. وعلينا تبعاً لذلك، أن نحذّر الجمعية العامة، بكل جد وحزم واحترام، لا من التدخل في القضايا العربية فحسب، بل من أية محاولة للربط بين موضوع اللاجئين وبين الإنماء الاقتصادي العربي.

وتؤيدنا في إنذارنا هذا وجهات نظر وكالة الأمم المتحدة، وهي نظريات لم تتشكل هنا في أبراج الأمم المتحدة العاجية، وإنما بنتها الوكالة في غضون سنوات من التجارب مع اللاجئين. ولنتوقف قليلاً، لندرس موقف المدير العام للوكالة من هذه الناحية من نواحي المشكلة.

فقد قال المدير في تقريره إلى الدورة الحادية عشرة، عن مشكلة اللاجئين ما نصه:

«إنها ليست مجرد مشكلة اقتصادية تتأثر بالحلول الاقتصادية».

ولا ريب في أن هذه الكلمات بالغة الأهمية، وعلى أولئك الذين يفكرون بالحلول الاقتصادية، أن يفكروا طويلاً بما تعنيه كلمات المدير هذه، إذ إنها كلمات تنبعث من تجارب السنوات الطوال، في الاصطراع مع مشكلة رهيبة.

وقال المدير في جزء آخر من تقريره، وهو يوضح أسباب فشل المشاريع الواسعة النطاق ما نصه:

«ويتضح تبعاً لذلك، أنه نتيجة لعدم وجود قرارات سياسية جريئة، وواسعة النطاق، حول قضية اللاجئين بكاملها، فمن المتعذر أن يسود هناك شعور بالتفاؤل، في حلها».

وهذا بيان واضح من مدير الوكالة، يؤكد مرة ثانية أن الحل السياسي لا الاقتصادي، هو الذي يقرر نتيجة المشكلة. إنه بيان جريء ينشد اتخاذ قرار سياسي جريء أيضاً، وأي قرار لا يمكن أن يكون إلا عن طريق الإجراءات الجريئة لإرغام إسرائيل على الإذعان للأمم المتحدة.

وقال مدير الوكالة في تقريره إلى الدورة الثانية عشرة، ملخصاً النتائج التي توصل إليها ما نصه:

«علينا أن ننظر إلى عمل وكالة الأمم المتحدة، لغوث اللاجئين الفلسطينيين وتشغيلهم، وفقاً لطبيعة الأمور الحقيقية في ضوء الأسس السياسية لقضية فلسطين التي ترتبط بها مشكلة اللاجئين، ارتباطاً وثيقاً».

لا ريب في أن هذا البيان يطلب إلى الكثيرين التروي والتفكير، ولا سيما، بالنسبة إلى أولئك الذين يعتقدون أن المبادرة الاقتصادية، يجب أن تسبق كل شيء. ومن واجبنا أن لا يستهوينا ما في الإنماء الاقتصادي، من سحر أخاذ، وها هي الوكالة المخولة بمعالجة المشكلة، لا تتردد لحظة واحدة، في أن تبين بصورة قاطعة، أن المشكلة، يجب أن تُعتبر، وأن تُدرس في ضوء أسسها السياسية، وهكذا تظهر المشكلة من طبيعة الطريقة التي تعالج بها. والسؤال هو: هل تحل المشكلة، وفقا لرغبات إسرائيل، أو طبقاً لرغبات الأمم المتحدة؟ وما العبقرية التي نبحث عنها، لإيجاد طريقة معينة لعلاج المشكلة، إلا محاولة للفرار من مواجهة الواقع. وعندما ترغم إسرائيل على الركوع أمام الأمم المتحدة يمكن رغبات المجتمع الدولي أن تتحقق، وأن تجلّ وتحترم. وليس في إمكان قوة المنطق، أو الضغط الأخلاقي أن يرغما إسرائيل، على التسليم بالعدالة. ووكالة الأمم المتحدة، تفتقر إلى القوة، لأداء مهمتها، أما إسرائيل، فقد أثبت سلوكها، أنها لا تذعن لميثاق الأمم المتحدة، ولا للأمم المتحدة نفسها، بل للقوة، ولا شيء غير القوة. وهكذا عندما نتعامل، في مشكلة من مشاكل الأمم المتحدة، علينا أن لا نكون كثيري النسيان، وعلينا بالفعل، أن لا نتنكر لما نقلته وكالة الغوث الدولية، إلى هذه المنظمة.

لكن هذه المقدمة، لم تكن الوحيدة التي توقفت إسرائيل عندها. فهناك حجة واهية أخرى، لا أساس لها، تقدمها إسرائيل، لإسكان اللاجئين في البلاد العربية، التي يقيمون فيها الآن. وإنني أشير في هذا الصدد إلى اصطلاح «إعادة الإدماج» الذي استخدمته الجمعية العامة، بصدد أعمال وكالة الإغاثة الدولية.

وأبدأ فأقول، إن اصطلاح «إعادة الإدماج»، موجود فعلاً في آخر ستة قرارات اتخذتها الجمعية العامة، بالإشارة إلى مهام وكالة الإغاثة الدولية، ووضعت إسرائيل هذه الإشارات نصب عينيها، واهتبلت الفرصة، وصاغت الشعار الذي تريده من إعادة الإدماج، ليقف في مواجهة شعار العودة. بينما وقع البعض ضحايا لهذا الشعار، فإن البعض الآخر، عن إدراك منهم، أو من دون إدراك، قبلوا بالعملة المزيفة التي صكتها إسرائيل، على اعتبار أنها عملة صحيحة. وإنني لأؤكد كلمة مزيفة، لأن

الجمعية العامة، لم تقرر قط، إعادة إدماج اللاجئين خارج بلادهم. وقد لا نكون في حاجة للرجوع إلى أي معجم من المعاجم لنعرف ما تعنيه كلمة «إعادة إدماج»، إذ إن معناها واضح كل الوضوح. إنها ليست إدماجاً، بل إعادة إدماج. إنها إعادة إدماج الجزء في الكيان الأصلي، لإعادة الكيان، وهي ليست بالبناء الجديد، وإنما هي عمل من أعمال الترميم. ولكنني لن أضنيكم بالبحث في التعقيدات اللغوية، فنحن لا نشتغل هنا في درس لغوي. «إعادة الإدماج»، هو اصطلاح استخدمته الجمعية العامة، ومن واجبنا ن أن نبحث عن تفسيره، عند الأمم المتحدة ذاتها. وعلينا أن نقرأ إعادة الإدماج، في المفهوم نفسه الذي وضعته فيه الجمعية العامة، فقد استخدم هذا الاصطلاح لأول مرة، في الفقرة الرابعة من القرار ٣٩٣ (٥)، الذي اتخذته الجمعية العامة وهذا نصه:

«إن الجمعية العامة . . .

«تعتبر، من دون المساس بنصوص الفقرة الثانية من قرار الجمعية العامة ١٩٤ (٣) الصادر في اليوم الحادي عشر من كانون الأول/ ديسمبر عام ١٩٤٨، أن إعادة إدماج اللاجئين، في الحياة الاقتصادية للشرق الأدنى إما عن طريق العودة، أو عن طريق إعادة الإسكان، أمر حيوي، كتمهيد للوقت الذي تصبح فيه المساعدة الدولية غير متوافرة، ولتحقيق أوضاع من السلام والاستقرار في المنطقة».

وهكذا، فإن إعادة الإدماج لا تقف وحيدة في خواء، كما أنها لم تستعمل كشيء مطلق، وإنما ارتبط تحقيقها بالعودة أو إعادة الإسكان: العودة لمن يختارها، والإسكان لمن لا يختار العودة. وأود في هذه المناسبة أن ألفت انتباهكم إلى حقيقة مهمة واحدة، ففي جميع القرارات التي وردت بعد هذا القرار الذي نص على إعادة الإدماج، لم يذكر الإدماج أبداً، خارج نطاق هذا المحتوى. وفي جميع هذه القرارات، وحتى الدورة الأخيرة كان هذا التعبير يستخدم على الشكل التالي «الإدماج بالعودة أو بالإسكان».

ولم يحدث قط أن ذكرت كلمة إعادة الإدماج وحدها، كما لم يحدث قط أن وردت من دون الاشتراط المعهود وهو: «دون المساس بحقوق اللاجئين التي تنص عليها الفقرة الثانية من القرار ١٩٤ (٣)». ولم يقتصر هذا التحفظ على ذلك لحفظ حقوق اللاجئين بل ظهر بوضوح، في كل قرار اتخذته الجمعية العامة في موضوع اللاجئين.

ويتضح من هذا كله، أن موقف الجمعية، كان دائماً موقف المؤيد لحق العودة، منذ أن أرغم اللاجئون على الخروج في رحلتهم المضنية. وقد أشار الأمين العام في

تقريره إلى الجمعية العامة، عند اقتباسه لقرارات الأمم المتحدة، إلى «إعادة إدماج اللاجئين في حياة الشرق الأدنى الاقتصادية إما عن طريق العودة أو عن طريق إعادة الإسكان». ومضى الأمين العام بعد ذلك فوراً «وفي الوقت الحاضر، فإن إعادة الإدماج هذه، تبدو ممكنة في القرارات الأخرى الناجمة عن اختيار اللاجئين أنفسهم». وتحدث الأمين العام مرة ثانية في الفقرة الرابعة عشرة من تقريره، يقول بعد أن سرد نص «العودة» في القرار رقم ١٩٤ (٣) ما نصه:

«وهكذا يكون الموقف الذي يتحتم على الجمعية العامة أن تقفه منطوياً على إعادة إدماج اللاجئين في حياة إسرائيل الإنتاجية كما في حياة البلاد العربية تنفيذاً لحق الخيار المعطى للاجئين أنفسهم».

وليس هذا بالتفسير الصحيح لإعادة الإدماج فحسب، بل إنه التأويل الدقيق لقرارات الجمعية العامة أيضاً. ومن حق اللاجئين أن يختاروا بين العودة والتعويض، ومن الواجب إعادة إدماج أولئك الذين يختارون العودة في حياة المنطقة التي تقع تحت سيطرة إسرائيل. هذه هي زبدة قرار الجمعية العامة، وهذه هي المهمة الموكولة إلى وكالة الأمم المتحدة، كما قررتها الجمعية. ومن هذا يبدو أن إعادة إدماج اللاجئين، في المناطق الواقعة الآن تحت سيطرة إسرائيل، إنما هي مرحلة ثانية بالنسبة إلى اللاجئين أنفسهم، فهم سيعودون أولاً، ثم يجري إدماجهم اقتصاديا ثانياً. وليس ما أقوله بالجدل الفقهي أو القانوني بل إنه قرار الجمعية العامة. ولتنفيذ إعادة الإدماج، وفقاً لهذه الخطوط، فقد أصدرت الجمعية العامة لوكالتها منذ إنشائها في عام ١٩٤٩، التوجهات التالية:

«إن الجمعية العامة. . .

«توجه وكالة الأمم المتحدة لغوث اللاجئين وتشغيلهم في الشرق الأدنى، للتشاور مع لجنة التوفيق الدولية لفلسطين، تحقيقاً للأهداف المتوخاة من مهمتيهما، مع الإشارة بصورة خاصة إلى الفقرة الثانية من قرار الجمعية العام ١٩٤(٣) الصادر في الحادي عشر من كانون الأول/ ديسمبر عام ١٩٤٩».

وليس باستطاعته إسرائيل أن تخفي حقيقة نيات الجمعية: على لجنة التوفيق أن تسهل أمر العودة، وعلى الوكالة أن تقوم بأمر الإدماج. إذن فالعودة أولاً، والإدماج ثانياً، وهذا هو السبب الذي حمل الجمعية على توجيه الوكالتين للتشاور معاً وتنسيق جهودهما، إذ عندما تشرع لجنة التوفيق في إعادة اللاجئين تبدأ الوكالة في إدماجهم. وإذا لم تستطع اللجنة بالنظر إلى عصيان إسرائيل، تحقيق العودة، يصبح من الواضح أن ليس باستطاعة الوكالة أن تنفذ الإدماج. هذه هي العملية كلها كما تصورتها

الجمعية العامة، وهي عملية من الوضوح والجلاء بحيث لا تقبل أي تشويه أو تزييف حتى ولو استخدمت إسرائيل جماع عبقريتها وكل عبقريتها.

ومن هذا يتضح أيضاً أن الفشل في إدماج اللاجئين ليس ناجماً عن خطأ في الوكالة نفسها، ولا عن افتقار إلى الحماس من جانبها، فاللوم لا يقع عليها. وبالطريقة نفسها، يجب أن لا يعزى تجديد عمر الوكالة، إلى اللاجئين أنفسهم أو إلى الدول المضيفة لهم. ولا تلام الوكالة أيضاً، فإسرائيل هي الملومة، وعليها وحدها يقع التثريب، وعلى أكتافها تقوم المسؤولية. وأنا لا أقول إن اللوم يجب أن يوضع على أبواب إسرائيل إذ إن هذه الأبواب ملك للعرب، وقد كانت كذلك منذ فجر التاريخ. أما وقد درست حقيقة مفهوم إعادة الإدماج، فإنني، أعود الآن إلى السؤال الدقيق، وهو: لماذا فشلت جميع مشاريع الوكالة في هذا الميدان حتى الآن؟

ولنبدأ أولاً فنقول، أن ليس مما يعيب الأمم المتحدة، أن تعترف بفشلها فمثل هذا الاعتراف، هو نقطة البدء بالسير في الطريق الصحيح. ولا يليق بالأمم المتحدة، أن تمضي في السير قدماً في طريق، أثبت أنه ينتهي إلى نهاية فاشلة. وإذا كان لنا أن نتجنب الفشل في المستقبل، فعلينا أن نعرف الأسباب التي تقوم وراء فشل الماضي، وفشل الحاضر.

ولن أعرض آرائي في هذا الصدد، فلدينا معلومات دقيقة عنه متوافرة في تقرير وكالة الأمم المتحدة، وهي تقارير تتحدث عن نفسها. ولن أرهقكم تبعاً لذلك بالإشارة إلى الثلاثة عشر تقريراً، التي تقدم بها المدير العام إلى الجمعية العامة حتى الآن، ففي التقارير الأربعة الأخيرة منها، المعلومات الكافية والوافية.

أشار المدير العام في تقريره إلى الدورة التاسعة إلى موضوع إعادة الإدماج على الشكل التالي:

«أما بالنسبة إلى العقبات التي تقوم في طريق تحقيق الأهداف التي تصورتها الجمعية العامة، فإن من أهمها، عدم وجود حل يقوم على خطوط قرار الجمعية المتعلق بالعودة والتعويض».

ولم نقل نحن هذه الكلمات، وإنما هي الكلمات الموزونة التي صدرت عن المدير العام بعد حساب دقيق، ودراسة وافية. فماذا يعني هذا البيان يا ترى؟ إنه من الوضوح على حد كبير، بحيث يتحدث عن نفسه، فهو يبرهن على أن مشاريع الوكالة لم تتحقق، لأن العودة لم تتحقق بدورها. وإذا كانت إسرائيل تعارض العودة، فإن المعادلة الهندسية تصبح واضحة، اذ إن تحقيق الشرط الأول من المعادلة، هو الذي

يؤدي إلى تنفيذ الشق الثاني منها. ويتضح أيضاً أن إسرائيل، يجب أن تعتبر المسؤولة وحدها عن فشل وكالة الأمم المتحدة في تنفيذ برامجها.

وأشار المدير العام للوكالة، في تقريره إلى الدورة العاشرة إلى الموضوع نفسه ولكن في صورة مغايرة، وبتأكيد مختلف فقال:

«يجب أن يؤكد بقوة، أنه ما لم يعط اللاجئون الفرصة، للاختيار بين العودة والتعويض، فإن نداء العودة القوي، سيظل العقبة، في طريق تنفيذ الأهداف المتوخاة من إعادة الإدماج».

فهل هناك من وضوح أكثر من هذا الذي يبدو في هذا البيان الصريح لمدير الوكالة؟ هو يقول في عبارات بسيطة إن إعادة الإدماج قد فشلت حتى الآن، لأن العودة لم تتحقق، ولأن اللاجئين لم يعطوا فرصة الاختيار بين العودة والتعويض. وعلى الرغم من عدم ورود اسم إسرائيل في البيان، إلا أنه يصل إلى حد إدانتها إدانة أجرؤ فأسميها بأنها تستحقها كل استحقاق.

ولم يقتصر المدير، على إيضاح العقبات التي تقف في طريق الوكالة، بل مضى يشير إلى السبل التي تؤدي إلى إزالة هذه العقبات التي تقف كأداء في طريق إعادة الإدماج. وهذا ما يقوله في تقريره بالحرف الواحد:

«ما لم تعط الفرصة للاجئين للاختيار بين العودة والتعويض. . . فسيكون من المستحيل، تنفيذ إعادة إدماج اللاجئين في حياة الشرق الأدنى الاقتصادية».

ويتضح من بيان مدير الوكالة، أنه قد جعل إعادة الإدماج مشروطة بالعودة وأعلن في عبارات صريحة، أنه ما لم يتم تنفيذ العودة، فإن إعادة الإدماج، تصبح أمراً مستحيل التنفيذ. ولا ريب في أن مثل هذا الإعلان يعتبر مدمراً لقضية إسرائيل ودعاواها، وهي قضية تخلو من كل شيء يستحق التدمير.

وأكد المدير العام في الدورة الحادية عشرة، في تقريره إلى الجمعية العامة، الفكرة نفسها أيضاً. وأشار إلى إعادة الإدماج، بالنسبة إلى علاقته بحنين اللاجئين إلى العودة إلى بيوتهم، فقال:

«وما دمنا. . . لا نقوم بأي عمل، يهدئ من حنين اللاجئين إلى وطنهم. . . بإعطائهم حق الخيار والتعويض. . . فإن المهمة الطويلة الأمد الموكولة إلى الوكالة ستبرهن عن إخفاق، وإفتقار إلى الواقعية».

ويبدو من منطق المدير العام، أن إعادة الإدماج، من دون العودة، أمر لا يعتبر واقعياً، وقد أصدر حكمه على مهمة الوكالة بأنها «غير واقعية». ويحق لنا أن نتساءل:

من هو الذي يصدر هذا الحكم؟ إنه المدير العام للوكالة، التي عهد إليها بأداء هذه المهمة.

ويمضي المدير العام في تقريره إلى الدورة الثانية عشرة للجمعية العامة، فيتوسع في هذه النقطة بالذات، أكثر فأكثر. ولكنه يتجه في حديثه هذه المرة إلى الجمعية العامة، فيخاطبها بخشونه قائلاً:

«ما لم يعط للاجئين، حق الاختيار، بين العودة والتعويض... فسيكون مما يجافي الواقعية، أن تعتقد الجمعية العامة بإمكانية إنجاز أي تقدم حاسم... في طريق إعادة إدماج اللاجئين في حياة الشرق الأدنى الاقتصادية سواء بطريق العودة أو بطريق الإسكان».

وقد وجه المدير العام هذا الإنذار، بما فيه من معان وأغراض إلى الجمعية العامة، في عام ١٩٥٧ أي بعد ثماني سنوات من قيام الوكالة. وتُلقى كلمات المدير العام في الموضع الذي يجب أن تكون فيه. إنها ليست جريرة اللاجئين ولا جريرة الدول العربية، وإنما هي جريرة إسرائيل، فهي برفضها عودة اللاجئين، قد عرّضت مهمة الوكالة للفشل، وهو فشل لا تحتاج الوكالة في تجنبه إلى سحر أو معجزة. إذ إنه ثمرة حتمية لتحدي إسرائيل، وغلوائها.

وأشار المدير العام في تقريره إلى الدورة الثالثة عشرة للجمعية العامة، من جديد، إلى فشل الإدماج فقال:

«ستظل العراقيل قائمة في طريق الجهود التي تبذلها وكالة الأمم المتحدة لتشغيل اللاجئين الفلسطينيين وإغاثتهم، في تنفيذ المهمة الموكولة إليها في تحقيق إدماج اللاجئين في حياة الشرق الأدنى الاقتصادية عن طريق العودة أو الإسكان، وذلك بسبب الافتقار إلى حل لهذه المشكلة السياسية».

هذه هي الكلمة الأخيرة في هذه الناحية من المشكلة، وإنني أترك للجنة الموقرة، استخلاص النتائج التي تشاؤها. أجل، إنني سأمتنع عن إصدار أي حكم، فقد حسر المدير بكلماته النقاب عن موقف إسرائيل، وعن تحدّيها للميثاق وعن تنكّرها لحق اللاجئين، وعن مقاومتها قرارات الأمم المتحدة.

وقد اتجه اهتمامنا عند معالجة هذه الناحية إلى موضوع حق الخيار للاّجئين، وإني لواثق من أن ليست لدى اللجنة الموقرة، أية شكوك، في هذه القضية. ومن الحق أن يقال، إن القرار ١٩٤ (٣) لعام ١٩٤٨، قد حدد الخيار بين العودة والتعويض، ولكن الحقيقة الماثلة تظل قائمة، وهي أن اللاجئين يختارون العودة، إذ

إن هذا أمر يتفق مع الطبيعة الإنسانية. ولا أريد أن أضيّع وقت اللجنة في عرض مسهب لهذه المسالة، فحنين اللاجئين إلى وطنهم وبيوتهم، أمر طبيعي. إنه حنين سرمدي دائم، يخضرّ بالأمل، ولا أرى حاجة لنا في إيضاح ذلك، إذ إن حق الإنسان في وطنه الأم، حق فطري مبدئي، لا يحتاج إلى إيضاح، إذ إن الإيضاح في مثل هذه الحالة يعتبر إهانة للإنسانية. ومن حق شعب فلسطين أن يكون وأن يعيش ويموت في بلاده، تماماً كحق أي شعب آخر ممثل هنا في هذه اللجنة الموقرة.

في المراحل الأولى من مشكلة فلسطين، سمح، لممثلي عرب فلسطين، بالدخول إلى الأمم المتحدة كمراقبين، وقد قبلت الحكومة المؤقتة المزعومة لإسرائيل، على هذا المستوى أيضاً، أي مستوى المراقب. وإنها لسخرية، بل مفارقة محزنة أن تصبح إسرائيل الآن عضواً في الأمم المتحدة، بينما يغدو سكان البلاد الشرعيون، لاجئين مشردين عن وطنهم ومسقط رأسهم ينشدون عون الأمم المتحدة. وقد أصرّ اللاجئون طيلة سنوات شقائهم على حقهم المقدس في العودة إلى ديارهم، وليس في وسع أية تعاسة، أو خيبة، أو وقت مهما طال، أن يضعف من تصميمهم أو يوهنه. ولقد فشلت جميع المحاولات لإسكانهم بصورة دائمة خارج فلسطين، وستُمْنى مثل هذه المحاولات بالفشل، إلى أبد الآبدين.

وعلى الرغم من آلام التشريد، الساحقة، فقد ظلت معنوياتهم على ما هي عليه من قوة، فهذه من فضائل العرب التي تصمد للمصائب بكل ما فيها من شدة وبأس. ولا ريب في أن كل من قام بزيارة اللاجئين، في مخيماتهم، وجد شعباً يرتبط ارتباطاً عميقاً ببلاده، ووجد قوماً، صمم أفراده دائماً على العودة إلى مدنهم وقراهم ومزارعهم وتربتهم العزيزة التي رووها بعرقهم ودمائهم وبحبهم وحماسهم.

وأعتقد أن اللجنة لن يخيل إليها بأن حديثي ينبع عن العواطف ويصدر عن التأثر، فأسمى ما في ميثاقكم من مُثُل، هي انعكاس للعواطف الإنسانية والتأثر. ودعوني أسال ما هي الحريات الأساسية، والسيادة، والحرية، والحقوق الإنسانية والكرامة البشرية، إذا لم تكن جميعها عواطف سامية؟ وماذا في وسعها أن تغدو، إذا لم تكن بالفعل أحاسيس غالية؟ ولو لم تكن العواطف لأضحت هذه المثل أفكاراً ميتة، تستحق أن تُدفن في القبور.

أما إذا كان ثمة شكوك تساوركم عن حقيقة رغبات اللاجئين، فكل ما يُطلب إليكم، هو أن تستشيروا وتسألوا، أولئك الذين يتصلون باللاجئين اتصالاً مباشراً.

ولعل من حسن حظنا في هذه المصيبة، أن في حوزتنا مجموعة من شهادات الأمم المتحدة ووثائقها:

فقد قدمت لجنة التوفيق الدولية لفلسطين في نيسان/ أبريل عام ١٩٤٩، تقريراً إلى الجمعية العامة، ضمّنته رغبات اللاجئين في العودة، كما أعرب عنها ممثلوهم إلى اللجنة.

وقامت اللجنة الفنية، التي عهدت إليها لجنة التوفيق عام ١٩٤٩، بالاستعلام عن رغبات اللاجئين، بالطواف في مخيماتهم ورفعت في تقريرها ما يلي:

«كانت وجهة نظر اللاجئين، كما جرى التعبير عنها، من وقت إلى آخر، إلى اللجنة، مؤيّدة بشكل هائل، للعودة إلى ديارهم. وكان اللاجئون، في مخيماتهم عندما يوجه إليهم السؤال عما إذا كانوا يرغبون في الإعراب عن أية آراء للجنة، يتدفقون في عرض رغبة جامحة، بشكل عاطفي مؤثر، في العودة إلى ديارهم السابقة، وقد جمعنا هذه الآراء من اللاجئين أنفسهم. وأعرب المخاتير، والوجوه أيضاً عن الآراء نفسها التي صدرت عن اللاجئين».

وقدمّت لجنة للاستقصاء الاقتصادي منبثقة عن الأمم المتحدة عرفت تحت اسم (لجنة كلاب) في كانون الأول/ ديسمبر عام ١٩٥٠، تقريراً إلى الجمعية العامة، بعد أن عُهِد إليها بدراسة وسائل إعادة كيان اللاجئين الاقتصادي، جاء فيه:

«يعتقد اللاجئون، أن مقتضيات الحق والعدالة، أن يُسمح لهم بالعودة إلى بيوتهم، ومزارعهم وقراهم، وإلى المدن الساحلية كحيفا ويافا، التي جاء الكثيرون منها... إنهم يحنّون إلى ديارهم ويريدون العودة إليها حتى ولو قيل لهم، إن الأوضاع قد تبدلت في غيابهم، وإنهم لن يكونوا سعداء إذا ما عادوا، وحتى لو قيل لهم، إن دورهم قد دمرت، أجابوا، لا بأس فالأرض باقية...».

وقدم مدير الوكالة في عام ١٩٥١ تقريراً قال فيه:

«من الغريب أن معنويات اللاجئين العامة، أرفع مما كان متوقعاً، لاسيما وقد قضوا أكثر من عامين في حياة النفي والتشريد، وفي ظل أقسى الأوضاع وأشقها... فاللاجئ يريد قبل كل شيء، أن يعود إلى بيته السابق... وهو يعتبر الأمم المتحدة مسؤولة عن الأوضاع التي تردّى إليها...».

وتقدم المدير العام في عام ١٩٥٣ إلى الجمعية بتقرير جاء فيه...

«إن رغبة اللاجئين في العودة إلى بيوتهم عامة تشمل جميع الطبقات وهي

الصرخة الداوية، التي تنبعث في كل اجتماع وكل تظاهرة منظمة. وقد احتفظ اللاجئ، بكرامته الفطرية إلى حد معقول. . .

ورفع المدير العام في عام ١٩٥٤ إلى الجمعية تقريراً قال فيه:

«لقد مضى على اللاجئين في حياة المنفى. . . ست سنوات، لكن عامل الزمن لم يوهن من مرارة الفراق التي يشعرون بها. . . والشعور السائد. . . هو الحنين إلى الديار. . . وسيظل هذا الشعور مسيطراً على موقف اللاجئين كمجموع. . . ، وسيكون من الخطل الفادح، أن نقلل من قيمة هذا الشعور. . . ».

وجاء في تقرير المدير العام في عام ١٩٥٥، ما يلي:

«ستظل رغبة اللاجئين العارمة في العودة إلى وطنهم، العامل البارز في تكييف مواقفهم، وفي التأثير في سياسات حكومات الشرق الأدنى تجاه هذه القضية. ولم يضعف هذا الشعور خلال هذا العام، وعلينا أن لا نقلل من قيمة ما فيه من قوة، فنداء العودة ينبع بصورة رئيسة من حنين الشعب الطبيعي إلى دياره القديمة».

وقال المدير العام في تقريره لعام ١٩٥٦ ما نصه:

«يجب أن نؤكد من جديد، أن رغبة اللاجئين في العودة إلى وطنهم لم تضعف ولم تهن. . . وهم يؤكدون أن الحل الوحيد الذي يقبلونه، هو العودة إلى ديارهم».

ورفع المدير العام في عام ١٩٥٧ تقريراً إلى الجمعية العامة جاء فيه:

«تعتقد جماهير اللاجئين الغفيرة حتى الآن، إن إجحافاً عظيماً قد لحق بهم، وهم يواصلون الإعراب عن رغبتهم في العودة إلى وطنهم. وهم يطلبون بصورة خاصة، تنفيذ الفقرة الثانية من قرار الجمعية العامة ١٩٤(٣)، الصادر في ١١ كانون الأول/ ديسمبر عام ١٩٤٨».

ورفع المدير العام في عام ١٩٥٨، إلى الجمعية العامة تقريراً قال فيه:

«لم تقع تطورات تستحق الذكر هذا العام. . . ولم تبد أية إشارات عن وقوع أي تبدل. . . ولا سيما بالنسبة إلى حنين اللاجئين للعودة إلى ديارهم السابقة».

ورفع المدير العام في عام ١٩٥٩، أي في هذا العام، تقريراً إلى الجمعية العامة جاء فيه:

« . . . ما زال الأمل، الذي يساور نفوس اللاجئين، بالاختيار بين العودة إلى ديارهم السابقة وبين التعويض وفقاً للفقرة الثانية من القرار ١٩٤(٣)، غير منفّذ، على الرغم من مضي أحد عشر عاماً من المآسي، وتثبيط العزائم. . . ويرى المدير،

أن تنفيذ هذه الفقرة، سيظل في رأي اللاجئين، الحل الجوهري المقبول، والطويل الأمد».

هذا هو موقف اللاجئين، طيلة أحد عشر عاماً من المآسي وتثبيط العزائم، على حد قول مدير الوكالة العام. وإذا كان لهذا العرض من تقارير مدير الوكالة أن يخدم أي غرض، فمن الواجب أن يثير اهتمامنا إلى حراجة الموضوع، وأن يحملنا على تفهم الطريق الصحيح، الذي يجب أن تتبعه الأمم المتحدة في مداهمة المشكلة. وقد استخدمت كلمة «المداهمة»، لأن تحدي إسرائيل المستمر قد وصل بالمشكلة إلى نقطة تدعو إلى هجوم جماعي تقوم به الأمم المتحدة.

ولم تتعدَّ قرارات الأمم المتحدة، حتى الآن، أن تكون بالنسبة إلى إسرائيل مجرد قصاصات من الورق. ومع استمرار خرقها هذه القرارات، أضحت إسرائيل، تشعر بالحصانة تجاه الضغط المعنوي، فلن تستجيب إسرائيل لقراراتكم ولا لصوت الإنسانية وندائها. فهي قد اغتصبت البلاد، وطردت أهلها، وجردتهم من أملاكهم، ومن ثمرات جهود آبائهم وأجدادهم، منذ أقدم الأزمنة. وبعد أن اقترفت جميع هذه الأعمال المتعارضة مع القانون، ألقت على كواهلكم، بعبء اللاجئين في إطعامهم ومأواهم.

ولكن ما هي النهاية؟ وأين المفر منها؟ وأنى لنا أن ننطلق من أسار هذه الورطة؟ ثمة جواب واحد لجميع هذه الأسئلة. إن مضي وكالة الأمم المتحدة في مهمتها ليس بالحل، لأنه يعني الاستمرار في حياة الكارثة والتشريد. إن رغبة اللاجئين الأولى، كما بدا لكم في تقارير المدير العام، هي العودة، إنها حقهم، لا لأن الجمعية العامة قد أقرته، بل لأنه حقهم الفطري الطبيعي. العودة هي حقهم الذي لا يمكن التنازل عنه والذي لا يبطل أبداً، ولا تستطيع أية قوة في الأرض أن تنكره عليهم أو تنتزعه منهم. وبهذا يغدو دور الأمم المتحدة بسيطاً وواضحاً، وعليكم إما أن تفوا بالتزاماتكم أو تتخلوا عنها وتنسحبوا، وواجبكم يحتم عليكم أن تنفذوا القرارات نفسها التي اتخذتموها. أما إذا آثرتم التخلي، فإنكم بحكم القانون والعدالة، تمنعون أنفسكم عن أي تدخل في المستقبل، حتى ولو تطلّب الوضع تدخلكم.

أما إذا آثرتم تحمل مسؤولياتكم فهناك مجهود أخير، يجوز أن تبذلوه لحل هذه المشكلة بالوسائل السلمية. ولدينا بعض الاقتراحات التي نود أن نعرضها، ولكننا لا نرى في هذه المرحلة أية جدوى من عرضها كاقتراحات رسمية. وما لم تبدّل دول معينة في هذه اللجنة من موقفها، وتصبح مستعدة قلباً وروحاً، للانتقال من الكلام

إلى الفعل ومن الجمود إلى الحركة، فإن من العبث أن تحل هذه المشكلة ضمن نطاق الأمم المتحدة. على أية حال، فنحن رغبة منا في محاولة أخيرة لتجنب صراع لا مناص منه، نتقدم، مخلصين بهذه الاقتراحات.

وأودّ قبل كل شيء أن أؤكد أن الأمم المتحدة لا تفتقر لا إلى الحل، ولا إلى الجهاز لتنفيذ هذا الحل، فقد نص قرار الأمم المتحدة رقم ١٩٤(٣)، على كلا الأمرين بوضوح وجلاء. ولا أرى ثمة من حاجة إلى تلاوة الفقرات اللازمة، فلم يسبق لأي قرار من قرارات الأمم المتحدة، أن جرى اقتباسه أو تلاوته، مرات عدة، كما وقع للقرار المشار إليه والمتعلق بالعودة. ولكنني أقول إن الأمم المتحدة قد قررت أن يكون هذا الحل في العودة، وعهدت إلى لجنة التوفيق الدولية لفلسطين بأن تكون الجهاز لتنفيذ هذا القرار. وكل ما نحتاجه الآن هو أن نبعث تلك اللجنة، وأن نوجهها إلى استئناف العمل، فمهمتها ما زالت قائمة، وهي على استعداد للعمل، إذا طلب إليها ذلك. ونحن نرجو أن تؤمر اللجنة، باستئناف رسالتها، من دون أن يثنيها عن عملها تحدي إسرائيل. وقد يكون من الخير أن توسّع اللجنة وأن يُضمّ إليها دم جديد على أن يراعى في التوسيع، تمثيل التوزيع الجغرافي الواسع. ولكن الشيء المهم أن يطلب إلى اللجنة التوصية بالإجراءات الفعالة اللازمة التي تضمن التنفيذ الكامل ولا شيء أقل منه.

وفي وسع اللجنة، أن تلجأ في مستهل أعمالها إلى إجراءات مؤقتة يمكنها أن تسفر عن نتائج فورية. وهذه الإجراءات المؤقتة هي كما يلي:

١ ـ إحياء المكتب الذي تأسس في عام ١٩٥٠، لتنفيذ الفقرة الثانية من القرار ١٩٤، ولا سيما لحماية حقوق اللاجئين، وأملاكهم ومصالحهم. وقد أقيم هذا المكتب بأمر من لجنة التوفيق تنفيذاً لقرار الجمعية العمومية رقم ٣٩٤ (٥).

٢ ـ السماح لسكان القرى الأمامية في الأردن، بزراعة أراضيهم الواقعة على الجانب الآخر، من خطوط الهدنة، وكانت لجنة التوفيق قد بحثت في هذا الموضوع لأول مرة في عام ١٩٤٩. ويقول تقرير خاص قدم إلى الدورة العاشرة للجمعية العامة، وفقاً لتحليل مفصّل للمشكلة، قام به المدير العام للوكالة، إن نحواً من (١٨١,٨٠٠) فلسطيني، يعيشون في (١١١) مدينة وقرية سيصبحون قادرين على إعالة أنفسهم إذا سمح لهم بالعمل في أراضيهم التي تقع في الجانب الآخر من خط الهدنة.

٣ ـ السماح للسكان واللاجئين في منطقة غزة، بزراعة أراضيهم الواقعة على الطرف الآخر من خطوط الهدنة. وكانت لجنة كلاب، في تقريرها إلى الجمعية

العامة، قد تناولت هذه المشكلة بالذات وأكدت «أن مشكلة اللاجئين في منطقة غزة، لا يمكن أن تحل، إلا بالسماح لهم، بزراعة أراضيهم القريبة التي لا يفصلهم عنها في الوقت الحاضر، إلا خط الهدنة. . .».

٤ ـ إعادة البدو إلى منطقتهم في القسم الجنوبي من فلسطين، وكانت إسرائيل قد طردت قسماً كبيراً من هؤلاء البدو بعد توقيع الهدنة. وكمثال على ذلك، في وسعنا أن نسرد قضية عشيرة العزازمة التي بحثتها لجنة الهدنة المصرية ـ الإسرائيلية المشتركة، فقررت «وجوب عودة هؤلاء العرب إلى المنطقة التي تحتلها إسرائيل. . .».

إن هذه المواضيع المحددة لا تمتّ إلى الماضي، بل إنها ما زالت مشاكل بارزة تشغل أفكار وكالة الإغاثة حتى يومنا هذا. وقد قال المدير العام للوكالة، في تقريره الذي قدمه إلى الدورة الحالية ما نصه:

«تقول الأنباء، إن نحواً من سبعة آلاف من أفراد عشيرة العزازمة في الأردن، الذين طردتهم إسرائيل في عام ١٩٥٠، يعيشون في أوضاع تقرب من المجاعة؛ ويعيش نحو من (١٦٥) ألفاً من أبناء القرى الأمامية في الأردن في أوضاع مماثلة تقريباً. . . بينما لا تكاد المؤن التي توزعها حكومة الجمهورية العربية المتحدة، على نحو من ستين ألفاً من الفقراء من سكان منطقة غزة، تبلغ، ما توزعه الوكالة على أمثالهم من اللاجئين».

وقد أثرت هذه المواضيع، بصورة خاصة، أملاً في أن تُتخذ الإجراءات الضرورية، التي تؤمّن لهم، عيشاً كريماً، في أراضيهم، بدلاً من البحث عن إحسان المجتمع الدولي، ومضاعفة سجلات الأمم المتحدة.

وفي وسعنا، ضمن هذا الإطار، أن نرى تباشير حل سلمي، يقوم على قرارات الأمم المتحدة. وقد لا يكون هذا الحل، هو الحل النهائي، ولكنه خطوة في الاتجاه الصحيح، الذي نأمل، في أن يخلق أوضاعاً مواتية في النهاية، يستطيع عن طريقها سكان فلسطين، وأعني بهم سكانها الشرعيين، أن يقرروا مستقبلهم، وفقاً لرغباتهم ومشيئتهم. وأرى لزاما عليّ في النهاية، تعريفكم، بالناحية الأخرى من الصورة. وقد يكون إحجامنا عن تصوير الحالة الذهنية التي تسيطر على شعب فلسطين الآن، تقاعساً عن خدمة السلام، بل خيانة لقضية العدالة.

وعلينا أن لا ننسى أولاً أن مشكلة فلسطين تخص شعب فلسطين قبل غيره. وأخيراً، إن أهل فلسطين هم وحدهم، أصحاب الحق، في أن يقبلوا ما يشاؤون قبوله، وأن يرفضوا ما يريدون رفضه. أما الدول العربية فتتلقى التوجيه في سياستها تجاه هذه القضية من رغبات أهل فلسطين، وهي تقبل ما يقبلونه وترفض ما يرفضونه.

ويتلخص الوضع القائم في أن الأمم المتحدة، بعد اثني عشر عاماً، قد فشلت لسبب أو لآخر، في إعادة اللاجئين إلى بلادهم. وكان في الإمكان اللجوء إلى مختلف الإجراءات العملية للحفاظ على حقوقهم الفطرية. وكان في الوسع اللجوء إلى العقوبات الاقتصادية لإزالة مقاومة إسرائيل وعنادها. ولا ريب في أن نصوص المادة السادسة من الميثاق تصلح كإجراء آخر، يستخدم ضد كل من يصر على خرق بنود الميثاق، ولا أعتقد أن ثمة من هو أحق من إسرائيل في تطبيق هذه المادة ضدها. وقد طلبنا إلى الأمم المتحدة في أكثر من مرة، أن تستخدم هذه الإجراءات وأن تستفيد من الصلاحيات التي يخولها إياها الميثاق، ولكن ذهبت مطالبنا أدراج الرياح.

ولكن إذا لم تقم الأمم المتحدة بأي عمل في هذه الدورة، فإن وضعاً خطيراً سينشأ حتماً: فاليأس سيدرك شعب فلسطين، وله الحق، كل الحق في أن ييأس، وقد نسأل عن الإجراء الأخير الذي قد يلجأ إليه، إن الجواب هو الثورة، وحمل السلاح. وعليكم أن لا تفزعوا من هذه الفكرة، فاللجوء إلى السلاح، كإجراء أخير، أمر طبيعي ومفهوم. وفي وسعي أن أقول، والطبيعة البشرية على ما هي عليه، إن هذا الأمر له كل ما يبرره، فمن حقك الطبيعي أن تثور على الطغيان. إنه حق، يختفي وراء أسس الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. فقد ورد في الفقرة الثالثة من ديباجة تلك الوثيقة الدولية ما نصه:

«لما كان. . .»

«من الأمور الحيوية، إذا أريد تجنب إرغام الإنسان على اللجوء، كإجراء أخير إلى العصيان ضد الظلم، أن تصان حقوق الإنسان عن طريق حكم القانون. . .».

وهكذا إذا لم تصن حقوق الإنسان، ينشأ كإجراء أخير، الحق في الثورة على الطغيان والظلم. ونحن نرى أن شعب فلسطين قد وصل إلى تلك المرحلة من الملجأ الأخير. وإذا ظل هذا الشعب في موضع التجاهل، وحقوقه في موضع النكران، فإن أفراده سيجدون أنفسهم مرغمين على حمل السلاح لاستعادة ديارهم وأراضيهم وبساتينهم، وكرومهم، وكل ما هو عزيز عليهم، من كنائس ومساجد، كانوا يقيمون فيها صلواتهم، ويتجهون إليها بالحب والتقديس.

وإني لأنتهز هذه الفرصة لأذكّر اللجنة الموقرة، بأن شعب فلسطين قاتل الدولة البريطانية المنتدبة مدة ثلاثين عاماً، محاولاً عن طريق نضاله الحصول على الاستقلال. وهذا الشعب باسل كل البسالة، وشجاع غاية الشجاعة. إنه من الجبلة نفسها التي ظهر منها شعب الجزائر الذي لا يزال يقاتل منذ ست سنوات لتحرير بلاده، ومن

الأكرم بالنسبة لشعب فلسطين، ان يموت أبناؤه دفاعاً عن بلادهم، على أن يموتوا من المجاعة في المنفى. وليس ما أقوله مجرد عواطف ثائرة، بل حقائق ثابتة مجردة، وستحاول بعض الصحف المعينة، للتقليل من قوة هذه الحقائق، أن تقول غداً، كما جرت عادتها على القول، إن «الأستاذ الشقيري لاجئ فلسطيني»، محاولين بذلك الاستدلال على أن بياني قد لا يكون ذا وزن ثقيل.

ولكن هذا الاستدلال بالإضافة إلى ما فيه من سوء نية يعتبر تضليلاً، وفي وسعكم أن تثقوا أنني عند حديثي عن مشكلة فلسطين، لا أنطق بما أراه، ولا بما يراه اللاجئون، بل باسم الشعب العربي قاطبة، إنني أرجّع صدى صوته، وأنقل خفقان أفئدة أبنائه، وأعكس تصميمهم القاطع الجازم. فأنا أعرف شعبنا، لأنني نبعت من صفوفه، وأنا هنا، أتحدث بما يراه، وقد تأتي الحكومات وتمضي ولكن موقف العرب، اليوم، ما زال على ما كان عليه في عام ١٩٤٧، وسيظل كذلك إلى أبد الآبدين. هذه قضية قومية بالنسبة إلى الشعب العربي في مجموعه، وهناك ثمانون مليون عربي ينتشرون من المحيط إلى الخليج، كلهم شوق وتصميم على اغتنام الفرصة الأولى لدعم حق إخوانهم الفلسطينيين في وطنهم. وسيتحمل الشعب العربي التجارب والمحن والمتاعب من داخلية وخارجية، ولكن جميع هذه التجارب والمحن لن توهن من عزيمته على تحرير فلسطين لأهلها الشرعيين، من مسلمين ومسيحيين ويهود. وإني لأرجو أن لا يخطئ إنسان في تقدير هذه الحقيقة أو يشكّ فيها.

ولكننا لم نأت هنا لنشنّ حرباً، فإننا لا نرغب في الحرب قط، وليست الحرب من تقاليدنا. إن هدفنا هو السلام، ولا سيما إذا كان في أرض السلام، الأرض التي بعثت للعالم برسالة للسلام، لا عن طريق رسول واحد بل عن طريق الرسل العظام الثلاثة الذين يعرفهم العالم. وإننا لنبتهل إلى الله، أن لا تقذف الأمم المتحدة بشعب فلسطين إلى هاوية اليأس، بل تبعث في نفسه الأمل، والتعلق بالعدالة.

وإننا لنضرع إليه تعالى أن تقوم الأمم المتحدة ببذل الجهود للوصول إلى السلام عن طريق الأعمال والأفعال والتصميم، ونحن نعد ببذل كل عون ممكن لهذه الجهود في أعمالنا وأفعالنا وتصميمنا.

(١٠)

بيان الشقيري حول قضية اللاجئين أمـــام اللجنـــة السياسيـــة الخاصـــة (١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٩)

اضطر الشقيري إلى التدخل من جديد، في مناقشات اللجنة السياسية الخاصة، دفاعاً عن اللاجئين الفلسطينيين. وفي ما يلي، نص البيان.

شكراً، يا سيدي الرئيس، على تكرمك، بإعطائي الحق في الكلام ثانية في هذا الموضوع. وقلت في سماحك، إنك تخرج على الأصول، في حالة استثنائية، في سماحك لي بالرد على الجواب الذي صدر عن السيد الإسرائيلي. وأنا أشكرك يا سيدي على هذا الاستثناء، الذي اعتبره حقاً استثناء، ولكنني طلبت الرد في حالة استثنائية لأننا استمعنا في هذا الصباح إلى بيان إسرائيل، المشحون بالمغالطات ذات الطبيعة الاستثنائية الفائقة، ورغبة مني في دحض هذه التشويه الاستثنائي جداً للحقائق، الصادر عن إسرائيل، طلبت الكلمة للرد، في حالة استثنائية. ولتبرير هذا الاستثناء، علينا أن نذكر أنني أدافع عن قضية شعب كامل، اقتُلع من جذوره في وطنه، وأخذ يعيش منذ أحد عشر عاماً حياة الشقاء في المنفى. ومن العدالة لهذه القضية، لا أن نجد مبرراً لهذا الاستثناء فحسب، بل أن نأخذه على محمل القاعدة نفسها.

لقد زعم السيد الإسرائيلي في استهلال بيانه، تهمة كاذبة، وقال إن البيان الذي ألقيته بالأمس، كان تشويهاً للحقائق. وإنني أترك للجنة الموقرة أن تقرر ما إذا

كان بياني حقاً تشويهاً للحقائق، أو عرضاً لها مدعوماً بالأدلة. ولا ريب في أن هذه التهمة الإسرائيلية، يتطلب تصديقها من اللجنة تدنياً كلياً في ذكائها وتفكيرها. ولم تقتنع إسرائيل، بنشر الإرهاب وسفك الدماء في البلاد المقدسة، مما أدى إلى فرار اللاجئين العرب، بل مضت تشن حملة من التضليل، تغطي عن طريقها القضايا الحقيقية المتعلقة بالموضوع. ولا ريب في أن من تشويه الحقائق، أن تزعم إسرائيل أن بياني كان تشويهاً. هذه هي طريقة الإسرائيليين التي تخلو من كل لباقة وحصافة. فهم يشوهون الحقائق، ويلقون بمسؤولية التشويه على أعتاب الآخرين. ولكن كيف يمكن السيد الإسرائيلي أن يزعم أن البيان الذي ألقيته بالأمس، كان تشويهاً، فالحقائق التي أوردتها مدعومة بالمقتطفات التي أخذتها من تقارير وكالة الأمم المتحدة في غضون السنوات العشر الماضية، كما استندت فيها إلى القرارات التي صدرت عن الجمعية العامة للأمم المتحدة، منذ نشوء هذه المشكلة. وإذا كان السيد الإسرائيلي، يزعم أن قرارات الجمعية العامة، تحريف وأن تقارير وكالة الأمم المتحدة، تحريف أيضاً، فإن بياني بالأمس تحريف، حقاً، ولا يبقى أمامي، ما أرد به على هذا السيد الإسرائيلي.

أما إذا كان ثمة من تحريف حقاً، ألقي بكرم لا مزيد عليه أمام هذه اللجنة الموقرة، فهو قائم في البيان الإسرائيلي الذي استمعنا إليه قبل هنيهة. لقد شوّه هذا السيد القادم من إسرائيل تصريحاً لي في عام ١٩٤٨، كما شوّه تصريحاً لعزام باشا، الأمين العام للجامعة العربية، وآخر للهيئة العربية العليا. وليس البيان الإسرائيلي إلا تحريفاً من بدايته حتى نهايته، ولا شك أن مجرد كون البيان إسرائيلياً، يكفي لوصمه بالتحريف، فالقضية الصهيونية، وقيام إسرائيل، هما نتاج تحريف، أُحسن إعداده، وبولغ في الإنفاق عليه.

لا تكتفي إسرائيل باجتزاء ما تريد من مقتطفات من أصولها، ممزقة إياها، بل تعمد إلى خلق الأصول نفسها. ولقد برعت إسرائيل في فن التحريف هذا، وأضحت أستاذة فيه. ولن أطيل في إيضاح هذه النقطة بالذات، وإنما سأكتفي بشهادة واحدة لأظهر أن اختصاص إسرائيل في التحريف، قد اكتسب شهرة عالمية، وأضحى حقيقة معروفة. وهذه الشهادة ترد على لسان صحافي يهودي. هو جون كيمحي، الصحافي البريطاني المعروف. وقد قام المستر كيمحي بزيارة فلسطين عدة مرات، وتجول أثناء الصراع في عام ١٩٤٨ في جميع المناطق، التي فرض اليهود عليها إرهابهم. وهذا ما قاله المستر كيمحي في كتابه **الأعمدة السبعة المنهارة**. . . بالحرف الواحد:

«بوصفي صحافياً، ورئيس تحرير صحيفة، توصلت إلى نتيجة واحدة، وهي أن

أية معلومات صادرة عن مقر القيادة الصهيونية، يجب أن لا تُقبل على علاّتها، قبل التأكد من صحتها ووثوقها بصفة خاصة»[١].

لقد بدأ المستر كيمحي استنتاجه قائلاً: «بوصفي صحافياً»، ذلك لأن الصحافيين يقعون عادة ضحايا للتحريف والتشويه. ولا ريب في أن استنتاجه هذا مدمّر لإسرائيل، فهو يعني بكل بساطة، أن البيانات الإسرائيلية غير جديرة بالثقة، ولا يمكن تصديقها. إنها شهادة واحدة أيها الزملاء، وسجل الشهادات في هذا الصدد أطول من أن يسرد في هذه المناسبة. وقد عرضت عليكم فقط، ما قاله صحافي يهودي، عن تحريف إسرائيل، وما جربه يهودي من سجل إسرائيل. وأعتقد أن في هذه الشهادة الكفاية، ومع ذلك فهذا الموضوع ثانوي، فقد ألفنا تحريف إسرائيل، وأصبحنا تبعاً لذلك، نتمتع بالمناعة تجاه تشويهاتها وأضاليلها. ولنتناول الآن نقاط البحث، التي أثارها قبل قليل، السيد القادم من إسرائيل، لنرى ما فيها من جوهر حقيقي.

لقد تناول السيد الإسرائيلي بالبحث المسهب موضوع حرب عام ١٩٤٨ في فلسطين، وزعم أن المسؤولية عنها تقع على عاتق الدولة العربية. إنها قصة قديمة، وقد غَدَت من أساليب إسرائيل العفنة، وكان المندوب الإسرائيلي يثير هذه النقطة في كل دورة من الدورات، وكنا ندحض هذا الزعم الذي لا أساس له مطلقاً. وقد دحضت في العام الماضي هذه التهمة المزورة دحضاً تدعمه الوثائق والتفاصيل، وخيّل إلي أن إسرائيل لن تعود إلى إثارة هذا الموضوع مطلقاً. لكنها، كما يبدو لي، لا تملّ من التحريف والزيف. وقد ذكر السيد الإسرائيلي قبل قليل، أننا قد مللنا من هذه المشكلة، ولكن إسرائيل لسوء الحظ، لا تكل قط، من الاستمرار في حملاتها التحريفية. وقد واجهنا الآن أكواماً من أكاذيب المندوب الإسرائيلي، وهو يوجه هذه التهمة إلى العرب، محمّلاً إياهم مسؤولية الحرب في فلسطين، لكن هذه التهمة كاذبة، ولا صلة لها بالموضوع مطلقاً.

وإني لأقول إنها خارجة على الموضوع، إذ إنها لا تتصل بالقضية المعروضة علينا الآن، فالقضية هي حقوق اللاجئين، ولا شأن لها بالمسؤولية عن الحرب. ونحن هنا لسنا بمجلس أمن يعالج قضية حرب، ومسؤولياتها. ولكننا لجنة خاصة تدرس مشكلة اللاجئين الفلسطينيين، وحقهم في العودة، إلى ممتلكاتهم وإلى كنائسهم ومساجدهم، بعد أن جردتهم إسرائيل منها. هذه هي القضية، وليس ثمة قضية

(١) Jon Kimche, *Seven Fallen Pillars*.

سواها، ولكن السيد الإسرائيلي يرغب في تجنب الخوض في هذه القضية. وإسرائيل بالنسبة إلى قضية اللاجئين لا تستطيع أن تقدم رداً صحيحاً وكريماً ونبيلاً، ولما كانت لا تملك رداً صحيحاً، فهي تحاول إغراق القضية في محيط من الجدل والحوار. وأي موضوع يمكن أن يكون أكثر إثارة للجدال والنقاش في تاريخ العلاقات الإنسانية، من موضوع المسؤولية في الحرب، أيّ حرب. ولهذا السبب فإن إسرائيل تواصل إثارة هذه التهمة، عند بحث قضية اللاجئين.

لكن هذا الجدل الإسرائيلي سخيف كل السخافة، فمشكلة اللاجئين عادة هي ثمرة من ثمار الحرب، أية حرب. وهناك في كل حرب فريقان، أحدهما يكون في موقف المهاجم، بينما يكون الآخر في موقف الدفاع، وقد يكون الفريقان في بعض الأحوال مخطئين. ولكن مهما كانت نتيجة الحرب، ومهما كانت الصفة التي نضفيها على الفريقين المتحاربين، فإن قيام مشكلة اللاجئين هي الثمرة الطبيعية. ولا يمكن ظهور اللاجئين إلا نتيجة للحرب والنزاع والصراع، أما السلام، فلا يولّد مشكلة لاجئين، إلا في مخيّلة إسرائيل، وطبقاً لمغالطاتها. ولكن مهما تكن الظروف، فإن للاجئين الحق في العودة، أياً كان المهاجم، وأياً كان المدافع. ولا أعلم قاعدة في فقه القانون الدولي، تنص على أن حق العودة محصور في اللاجئين الذين ينتمون إلى الدولة التي تكون في موقف الدفاع، ولا أعرف قاعدة فقهية أخرى تقضي بحرمان اللاجئين الذين ينتمون إلى الدولة المهاجمة من حق العودة. ومع ذلك علينا أن نتذكر أن اللاجئين لم يكونوا يحملون رعوية أية دولة. فقد كانوا يعيشون في ظل الانتداب البريطاني، وقد انتقلت المسؤولية، كما افترض، إلى الأمم المتحدة.

أما بالنسبة إلى الأمم المتحدة، فقد أعلنت الجمعية العامة تأييدها لحق اللاجئين في قرارها الذي أصدرته عام ١٩٤٨. كان ذلك إثر حرب فلسطين. وقد أيدت الجمعية العامة حق العودة هذا، في جميع القرارات التي اتخذتها منذ ذلك الحين حتى الدورة الأخيرة. ولا ريب في أن الجمعية العامة، كانت على علم بوجود الحرب في فلسطين، وكانت عالمة بمزاعم إسرائيل عن أن مسؤولية الحرب تقع على عاتق العرب، ومع ذلك، فقد رفضت الأمم المتحدة الحجج الإسرائيلية، واعترفت بحق اللاجئين في العودة إلى وطنهم.

ولو افترضنا أن الادعاء الإسرائيلي، عن مسؤولية العرب عن الحرب، يحمل أية ذرة من الصدق، فإن مجلس الأمن، هو الهيئة الوحيدة ذات الصلاحية التي يجب أن تستشار في الوضع، فالمجلس هو الجهاز الأعلى للأمم المتحدة لعلاج مشاكل الحروب ومسؤولياتها. وقد استمر الصراع في فلسطين في عام ١٩٤٨ عدة أسابيع.

وكانت الدول العربية قد أبلغت مجلس الأمن رسمياً بعزمها التدخل المسلح. وهكذا فإن السلطة الوحيدة التي يجوز لها إصدار مثل هذا الحكم، على هذه الحرب، هي مجلس الأمن. وكان من المعقول لو صحت مزاعم الإسرائيليين، أن يدين مجلس الأمن الجيوش العربية بالعدوان، ولكنه لم يُدنْها قط، كما لم يُصدِر مطلقاً أية إدانة لها على تدخلها في فلسطين. ولا يخلو هذا الافتقار إلى الإدانة من أهمية، إذ إنه يعني أن الجيوش العربية لم تكن هي المعتدية.

وليس من المعقول، أو من المنطق، أن يسكت مجلس الأمن على التدخل العربي، لو لم يكن لهذا التدخل ما يبرره، ذلك لأن الجيوش العربية قد تدخلت، وهذا ما أعلنته الدول العربية، لإنقاذ الأرواح البشرية والممتلكات من الإبادة الشاملة، والقضاء المبرم. وقد أنقذ التدخل العربي أرواح اللاجئين الذين تقوم الأمم المتحدة الآن بإغاثتهم، وتأمين المأوى لهم. وقد أنقذ التدخل العربي ما تبقى الآن من فلسطين العربية، وما تبقى من أماكنها المقدسة وأضرحتها ومساجدها وكنائسها التي يقدسها العالم بأسره.

أما إذا حكمنا على الوضع من حقائقه، أجل من حقائقه الصحيحة، من دون أن نتأثر بتحريف إسرائيل وأضاليلها، فإن حقيقة رئيسية واحدة، تمثل أمام أعيننا ولا يتطرق إليها أية ذرة من الشك، هي أن إسرائيل مسؤولة عن الحرب، وأن الحرب، من مسؤولية إسرائيل. ولقد بدأت إسرائيل حربها في الحقيقة قبل أمد طويل من التدخل العربي وحتى قبل قرار التقسيم الذي صدر عن الأمم المتحدة عام ١٩٤٧، وهو القرار الذي زعم السيد الإسرائيلي أن الجيوش العربية قد تدخلت لمقاومته، بقوة السلاح. أجل لقد بدأت إسرائيل حربها منذ عام ١٩٣٩ تقريباً، وكانت حرباً شاملة لجميع الجبهات: ففي فلسطين، شنت القوات الصهيونية حملة من الإرهاب وسفك الدماء، في كل زاوية من زواياها، فنسفت الجسور والمؤسسات العامة، وهاجمت القرى، وذبحت المدنيين، وقلبت القطارات، وأحرقت المستشفيات، واختطفت الموظفين. وقصة الإرهاب اليهودي الذي سيطر على فلسطين منذ عام ١٩٣٩ وحتى عام ١٩٤٨ عندما تدخلت الجيوش العربية، قصة طويلة، مسجلة.

لقد بدأ الصهيونيون حربهم بعد أن أصدر البريطانيون مطبوعتهم عن مستقبل فلسطين، التي عرفت باسم الكتاب الأبيض لعام ١٩٣٩. وقد أعلن المستر بن غوريون الحرب في تلك الأيام عندما قال: «سنحارب الكتاب الأبيض». «سنحارب»، هذه هي العبارة التي استخدمها بن غوريون في إعلانه الحرب، وكانت الحرب موجهة في البداية ضد الإنكليز، ثم تحولت في ما بعد إلى العرب، وقد أضحت البلاد بأسرها ميداناً للقتال. وعندما زارت اللجنة الأنكلو ـ أمريكية البلاد

في عام ١٩٤٦، للتحقيق في الأوضاع المضطربة التي تسود البلاد المقدسة، أعلنت اللجنة في تقريرها أن في فلسطين «ثورة ـ مسلحة»، وأن «الهجرة غير المشروعة قد تجددت منذ انتهاء الحرب». وقالت اللجنة في تقريرها عن القوات اليهودية غير الشرعية ما نصه: «من الظواهر المشؤومة في السنوات الأخيرة، تنمية قوات مسلحة غير مشروعة وضخمة، وتسمى المنظمة العامة بالهاغانا... وهي منظمة خير تنظيم ولها قيادة مركزية موحدة، وقيادات إقليمية فرعية... وكان إعدادها يجري منذ سنوات عدة... إنها منظمة عسكرية تعد ستين ألفاً... وكل أفرادها، قد سلحوا تمام التسلح، وحسن نظام، ويشرفون على جهاز إرسال إذاعي سري». وليس ما سردته عليكم، بروايات صحافية، وإنما هي حقائق، توصلت إليها، اللجنة الأنكلو ـ أمريكية، بعد تحقيقها، في المنطقة ذاتها، وأدرجتها في تقريرها. وأود أن ألفت انتباهكم، حضرات الزملاء، إلى أن هذا الجيش غير النظامي، بل هذه القوات غير المشروعة، التي وجدتها اللجنة الأنكلو ـ أمريكية، قادرة على السير في عمليات عسكرية، قد أعدّت ودربت وجهّزت في وقت كانت فيه الدولة البريطانية المنتدبة، لا تزال هي المسيطرة على البلاد.

وكانت هذه القوة العسكرية، يا حضرات الزملاء، هي التي تشن هجماتها الوحشية على المدن والقرى العربية المحصنة، قبل سنوات من التدخل العربي. وكان الإرهاب اليهودي، قبل خمس سنوات من التدخل العربي، يذبح في كل يوم الأبرياء من الرجال والنساء، والشبان والشيوخ من دون تمييز. وقد وقعت آلام بشرية كبيرة، كما حدث خراب واسع النطاق، وغدت البلاد في مجموعها، مسرحاً للنيران والدمار وسفك الدماء، وكل ذلك من عمل الإرهاب الصهيوني. وقد تحدث السيد الإسرائيلي مطولاً عن الجرائم النازية التي اقترفت ضد اليهود في ألمانيا، ولكنه نسي الجرائم التي ارتكبها الإرهابيون اليهود ضد العرب، والتي لا تقل في وحشيتها وفظاعتها، عما ارتكبه النازيون. وقد ارتعب المستر توينبي من هذه المفارقة، وقال مخاطباً السيد الإسرائيلي، ما أقتطفه من كلام المؤرخ البريطاني الكبير:

«كان عذر اليهود في عام ١٩٤٨، في إخراج عرب فلسطين من ديارهم، أقل من مبررات نبوخذ نصر، وتيتوس وهادريان ومحاكم التفتيش الإسبانية والبرتغالية. وكان اليهود في عام ١٩٤٨، يعرفون بفضل تجاربهم الخاصة، ماذا يفعلون. وكانت مأساتهم العظمى أن الدرس الذي تعلموه، من اختباراتهم مع السادة الألمان، لم يكن تجنب ما أوقعه النازيون باليهود من شرور، بل اقتفاء أثره، واحتذاء حذوه».

وعلى السيد الإسرائيلي أن لا يتحدث بعد الآن عن الفظائع الألمانية النازية، لأن

قيام إسرائيل، كان نتيجة أعظم الفظائع هولاً. وكان المستر توينبي أيضاً هو الذي أصدر حكم التاريخ على الصهيونية عندما قال:

«كانت الأعمال الشريرة التي اقترفها اليهود الصهيونيون ضد عرب فلسطين، الشبيهة بالجرائم التي اقترفها النازيون ضد اليهود، تنطوي على ذبح الرجال والنساء والأطفال في دير ياسين في التاسع من نيسان/ أبريل عام ١٩٤٨، مما أسفر عن هروب السكان العرب في أعداد كبيرة، من المناطق التي تقع في مرمى القوات اليهودية المسلحة».

ولقد وقعت قصة دير ياسين، يا سيدي في التاسع من نيسان/ أبريل، وهذا التاريخ دقيق في حد ذاته، لأنه يدل على أن القوات اليهودية، كانت تقوم بوحشيتها، ضد الأبرياء العرب، إبان عهد الانتداب البريطاني وقبل التدخل العربي، وكانت المذبحة مريعة، ترتعد لها الفرائص، ويقف لها شعر الإنسان. فقد ذبحت القوات اليهودية كل من في القرية من رجال ونساء، ثم شوهت أجسامهم، وقذفت ببقاياهم، في جُبّ القرية. وقد أقدمت القوات اليهودية على ارتكاب العديد من مثل هذه المذابح، قبل تدخل الجيوش العربية، كما سبق لكم ورأيتم من تاريخ التاسع من نيسان/ أبريل الذي أورده المؤرخ البريطاني المشهور.

ولم يكن المؤرخ البريطاني، الوحيد الذي استنكر بشدة أعمال اليهود الإرهابية، بل شاركه صيحته هذه، سياسي بريطاني عظيم، لم يكن له مثيل في عصرنا، ولا في الكثير من العصور التي سبقته. وكان هذا السياسي من أقوى مؤيدي الصهيونية، بل لعله دعامة من دعائمها المؤسسة، إنه السير ونستون تشرشل. فعندما اغتيل اللورد موين وزير الدولة البريطاني في القاهرة، وجه المستر تشرشل إلى مجلس العموم الكلمات التالية:

«إذا قُدّر لأحلامنا في الصهيونية أن تنتهي في دخان بنادق القتلة، وإذا قُدّر لجهودنا لمستقبلها أن تُسفر عن خلق زمرة جديدة من قطاع الطرق الذين يليقون بألمانيا النازية، فإن الكثير من أمثالي، سيجدون أنفسهم مضطرين إلى إعادة النظر في الموقف الذي اتخذوه منذ مدة طويلة، وتبنوه باستمرار. وإذا كان ثمة من أمل في مستقبل زاهر وسام للصهيونية، فيجب أن تتوقف هذه الأعمال الشريرة فوراً، ويجب القضاء على المسؤولين عنها جميعاً، أصلاً وفرعاً».

هذه مجرد صورة مصغرة عما كان يدور في فلسطين في السنوات الخمس التي سبقت التدخل العربي. وفي ضوء هذا الأساس من الإرهاب اليهودي، علينا أن نزن مبررات هذا التدخل. وقد أكد السير ونستون تشرشل أن الإرهابيين اليهود يجب أن

يقضى عليهم «أصلاً وفرعاً» ولم يكن تدخل الجيوش العربية إلا لتحقيق هذا الهدف، الذي حملت مشروعيته، وصلاحه، مجلس الأمن، على عدم إصدار أية إدانة للتدخل العربي في فلسطين.

وليس سير الأحداث وحده، هو الذي يقيم الدليل على مسؤولية اليهود عن الحرب في فلسطين، فقيام إسرائيل نفسها، هو ذروة الحرب، لأن الحرب كانت الوسيلة الوحيدة لقيام إسرائيل. والحرب وإسرائيل كلمتان مترادفتان لا تفترقان، وليست الثانية منهما إلا نتيجة للأولى. الحرب، هي طبيعة الوجود الإسرائيلي، ولم يكن من الممكن أن تنشأ إسرائيل، وأن تقوم من دون حرب، فالحرب كانت بالنسبة إليها أمراً لا مفر منه، وكان من المستحيل على إسرائيل أن تقوم في حالة من السلام، وفي ظل أوضاع سلمية.

لقد قضى قرار الأمم المتحدة، بإقامة إسرائيل في بلد أغلبية أهله من العرب، هم أصحاب الأرض فيه من دون سواهم. ولم يتعد ما كان اليهود يملكونه فيها الستة في المائة. وكان قيام إسرائيل يقتضي طرد أهل فلسطين من بلادهم، وانتزاع ممتلكاتهم منهم. وليس في وسعك أن تقيم دولة، ضد مشيئة أهل البلاد إلا إذا سحقت تصميمهم وقضيت عليه بقوة السلاح. وكما قلت بالأمس، أعود فأكرر اليوم موجهاً كلامي إلى السيد القادم من إسرائيل، أن ليس في وسعه إقامة دولة يهودية في نيويورك على الرغم من مشيئة أهالها المسيحيين إلا عن طريق الحرب. إن الحرب إذن هي التي أدت إلى قيام إسرائيل، وليس من الغريب والحالة هذه أن نسمع، من السيد القادم من إسرائيل، المزاعم، أن الحرب، لم تكن من عمل إسرائيل ولا من خلقها.

هذا هو تسلسل المنطق، يا سادتي، في الموضوع، ولكن هذه القضية لا ترتكز على المنطق وحده. وسياسة إسرائيل كما أعلنها زعماؤها، لا تترك ذرة من الشك في مسؤولية إسرائيل عن الحرب. وقد سمعنا من السيد الإسرائيلي قوله إن العرب قاوموا بقوة السلاح قرار عام ١٩٤٧، لكن الحقيقة هي أن إسرائيل هي التي نفّذت القرار بقوة السلاح. وقد أعلن المستر بن غوريون، في خطاب ألقاه في اللجنة المركزية لحزب العمال الإسرائيلي في الثامن من كانون الثاني/ يناير عام ١٩٤٨، ما نصه:

«إن قوة السلاح، لا القرارات الشكلية، التي ستفصل في القضية». وهكذا فإن القول الفصل بالنسبة إلى إسرائيل، كان في قوة السلاح، وهذا ما قامت به إسرائيل، وخُلقت على أساسه. وأود أن ألفت انتباهكم ثانية إلى بيان بن غوريون في شهر

شباط/ فبراير عام ١٩٤٨، أي قبل ثلاثة أشهر من التدخل العربي. وكل هذه الأدلة، أوردها، لأقول، للسيد القادم من إسرائيل، إن مزاعمه، عن معارضة العرب لقرار عام ١٩٤٧ بالقوة، ليست إلا تضليلاً وتزويراً للحقائق.

وحتى الدكتور وايزمن، الذي كان يخيّل إلى الكثيرين، يا سادتي، أنه رجل حكيم عاقل، وسياسي متزن، كان يتبع سياسة ترمي إلى إيجاد أمر واقع، وهو ما لا يمكن خلقه إلا عن طريق الحرب. فقد أعلن الدكتور وايزمن ما نصه:

«وكانت فرصتنا الوحيدة الآن كما في الماضي، أن نخلق الحقائق، وأن نواجه العالم بها، وأن نشيّد على أساسها».

وهكذا فقد أراد الدكتور وايزمن أن يواجه العالم بالحقائق، وهذه الحقائق لا يمكنها أن تأتي عن طريق السلام والوسائل السياسية. إن إقامة دولة، في بلاد، على الرغم من مشيئة أهلها، الذين يملكون جذوراً عميقة في وطنهم تعود إلى أقصى ما يعيه الزمن، لا تتحقق إلا عن طريق الحرب، واستخدام قوة السلاح.

الرئيس، (مقاطعاً): لمندوب إسرائيل نقطة قانونية يود إثارتها، فله الكلمة.

المستر كومي (إسرائيل): أقول بكل إجلال، إنني لم أكن أعتزم مقاطعة الخطيب، ولكنني أشعر بواجبي في الاحتجاج على الإساءة لذكرى الرئيس الإسرائيلي الراحل، الدكتور حاييم وايزمن، بهذه الطريقة الشاذة. إن الدكتور وايزمن لم يقف إلى جانب الحرب قط، أو يدافع عنها، وكان يشير في حديثه إلى موضوع المستعمرات الزراعية في البلاد.

الرئيس: اعتقد أن سجل أعمال الدكتور وايزمن، عندما كان رئيساً، يتحدث عن نفسه، وآمل من الخطيب، أن يأخذ علماً بالاعتراضات التي أثارها ممثل إسرائيل، وأن يتقيد في ملاحظاته على القضية ضمن نطاق الحق في الرد.

الأستاذ الشقيري: إنني لم أورد أية انعكاسات عن ذكرى الدكتور وايزمن، كما آمل أن لا تكون ثمة انعكاسات، عن ذكرى المئات والألوف من الأبرياء العرب، الذين هووا في فلسطين ضحايا للإرهاب اليهودي. إنني لم أورد أية انعكاسات مطلقاً، وكل ما أوردته، مقتطفات من أقوال الدكتور وايزمن، بكل ما تشتمل عليه هذه المقتطفات من معانٍ. فقد أعلن الدكتور وايزمن، أن على إسرائيل أن تخلق الحقائق، وأن تواجه العالم بها. ويوضح السيد الإسرائيلي الآن أن بيان الدكتور وايزمن، كان يشير إلى الزراعة. وهذا يعني أن الدكتور وايزمن أراد أن يواجه العالم بالحقائق عن «الزراعة». أي سخف وهذر هذا؟ . . فحقائق الزراعة لا تكون من

البروز والوضوح بحيث يواجهها العالم. وإذا كان الدكتور وايزمن يعني الزراعة حقاً، فإن ما عناه، هو أن «يزرع» إسرائيل في تربة فلسطين. فهذه هي الزراعة الوحيدة التي كانت شغل الدكتور وايزمن الشاغل.

وكان هدفي الوحيد من سرد هذه البيانات الصادرة عن زعماء إسرائيل، أن أظهر أن هؤلاء الزعماء قد تصوروا خلق إسرائيل، عن طريق الحرب ليس إلا. ولعلهم كانوا على حق في تصورهم، إذ ليس في وسعك أن تقترف عدواناً من دون حرب، ولا أن تطرد شعباً من بلاده من دون حرب أيضاً.

وكانت فكرة الحرب في عام ١٩٤٦ أيضاً هي الخطة الرسمية المعلنة، لإقامة الدولة اليهودية في فلسطين، فعندما قامت اللجنة الانكلو أمريكية بزيارة فلسطين، لدراسة مستقبلها، اجتمعت اللجنة إلى زعماء الهاغانا. وقد طلب هؤلاء إقامة دولة يهودية، من دون أي اكتراث بمعارضة العرب. وجاء في مذكرة قدمتها الهاغانا إلى اللجنة ما أنقله بالحرف الواحد:

«لا ريب في أن القوة العسكرية اليهودية متفوقة في تنظيمها وتدريبها وتخطيطها ومعداتها. وإذا كنتم تقبلون بالحل الصهيوني، ولكنكم تشعرون بالعجز، أو تفتقرون إلى الرغبة في تنفيذه، فرجاؤنا أن لا تتدخلوا، فنحن قادرون بأنفسنا على تنفيذه».

وهكذا قبل أمد طويل، من دخول الجيوش العربية إلى فلسطين، أعلن الجيش اليهودي عن استعداده لإقامة الدولة اليهودية بقوة السلاح، وقد اتضحت سياسة الحرب هذه التي تبنتها الهاغانا، في مرحلة لاحقة في تطور القضية الفلسطينية. ولا ريب في أنكم تذكرون جميعاً، يا حضرات الزملاء، أن وفد الولايات المتحدة، وقد اعترف في ربيع عام ١٩٤٨، بما ينطوي عليه التقسيم من أخطار، وما يفتقر إليه من امكانية عملية، قد تحول، عن التقسيم كحل، إلى حل آخر يقول بالوصاية على فلسطين كلها. وكانت الأمم المتحدة، منعقدة في ليك سكسس آنذاك، تماماً كما تجتمعون الآن في نيويورك. وقد ثارت الهاغانا على هذا الاقتراح القاضي بفرض الوصاية على فلسطين كلها بدلاً من التقسيم، ووجهت إنذاراً إلى الأمم المتحدة، المنعقدة في ليك سكسس، وهذا ما قالته الهاغانا في إنذارها الموجه إلى الأمم المتحدة وإلى المشروع الأمريكي:

«لا ريب في أن معركة حيفا، ستقدم دليلاً جديداً إلى الدبلوماسيين المجتمعين في ليك سكسس لدراسة المشروع الأمريكي، على أن الخطوة الفاصلة، ستكون في فلسطين».

وأود أن أقول، يا سيدي الرئيس، إن الهاغانا قد وجهت هذا الإنذار في نيسان

عام ١٩٤٨، وقبل التدخل العربي. وقد تحدثت الهاغانا في إنذارها عن «معركة حيفا»، وعن «الخطوة الفاصلة»، التي هي على استعداد لخطوها في فلسطين. ولكن السيد القادم من إسرائيل، يريد أن يتسلى اليوم، فيضع أمام اللجنة المسؤولية عن الحرب، على عاتق العرب. وعليكم أن لا تدهشوا يا سادة، فإسرائيل لا تتردد مطلقاً في تحريف الحقائق وتشويهها، ولديها الجرأة الكافية على الاستمرار في هذا التشويه والتحريف. فقبل بضعة أسابيع، احتفلت إسرائيل بالذكرى السنوية الثالثة لحملة سيناء، وهي الحملة العدوانية الغادرة، التي أدانها العالم بأسره، لقد وجدت إسرائيل في نفسها الشجاعة الكافية للاعتزاز بالعدوان وتخليد ذكراه السنوية. وإذا كانت إسرائيل تقدم على هذا العمل، فلا تستغربوا يا سادتي، إذا كان مندوبها، يزعم أمامكم، أن مسؤولية حرب عام ١٩٤٨، تقع على عاتق العرب.

ومن هذا يتضح لكم، يا سيدي الرئيس، كل الوضوح، أن مسؤولية الحرب، تقع من دون ريب على أكتاف إسرائيل، وأن الاتهامات التي وجهها السيد الإسرائيلي، لا تعدو أن تكون، سخافة مجردة. ولم يكن فرار اللاجئين العرب من فلسطين ثمرة طبيعية من ثمار الحرب بل نتيجة مباشرة، للسياسة التي خططتها إسرائيل فقد وضعت إسرائيل خطتها على أساس هجرة العرب الجماعية.

ولتحقيق هذه الخطة، وضعت إسرائيل الخطط لإرهاب العرب وترويعهم. وليست مذبحة دير ياسين إلا مثلاً واحداً، لما وضعته إسرائيل نصب أعينها من نشر الفزع في البلاد، وإرغام أهلها على الفرار من ديارهم. وكانت إسرائيل تدرك منذ بداية الأمر متاعبها، فوضعت خطتها على هذا الأساس. وكانت مهمتها الأولى هي التخلص من العرب، إذ ليس في وسعها أن تدخل إلا إذا خرج العرب. وكانت المشكلة الكبرى التي تواجه إسرائيل بعد قرار التقسيم هي طريقة معالجة أمر السكان العرب، الذين يؤلفون غالبية أهل البلاد. وكان الحل الذي وجدته هو الإرهاب، وتولت الهاغانا تنفيذ هذا الحل، بحد السيف. ومن الخير للسيد الإسرائيلي أن لا يشير إلى السيف العربي، الذي زعم إشهاره لمقاومة قرار الجمعية العامة. وقد تمكنت الهاغانا من طرد العرب من مدنهم وقراهم بقوة السلاح. ولقد قال قائد الهاغانا في منشور ألقته الطائرات في شمال الجليل في السادس عشر من أيار/مايو عام ١٩٤٨ ما نصه:

«وإني أعلن تبعاً لذلك، أن على كل من لا يرغبون في هذه الحرب أن يتركوا بيوتهم مع نسائهم وأطفالهم، ليكونوا آمنين. هذه الحرب ستكون قاسية لا رحمة فيها ولا هوادة، وليس ثمة من داع يحملكم على تعريض أنفسكم للخطر».

ليست هذه الدعوة، أيها السادة، إلى الملجأ الأمين، وإنما هي جزء من حملة ترمي إلى إخلاء البلاد من أهلها، ليصبح بالإمكان إقامة دولة غريبة فيها. إنها إنذار للأهلين، بأن لا ينتظروا رحمة أو إشفاقاً وأن الخيار قائم لهم بين البقاء والموت، وبين الفرار والحياة. وكانت مكبرات الصوت في القدس تحمل الصوت الناطق باسم الهاغانا وهو يذيع بالعربية، طالباً إلى الأهلين مغادرة المنطقة قبل الساعة الخامسة والربع من اليوم الخامس عشر من أيار/مايو عام ١٩٤٨ مستخدماً العبارات التالية:

«أشفقوا على نسائكم وأطفالكم، واخرجوا من هذا الحمام الدموي. أخرجوا عن طريق أريحا التي ما زالت مفتوحة أمامكم، أما إذا آثرتم البقاء، فإنكم تجلبون على أنفسكم الكوارث».

ولم تكن هذه الكلمات من الإشفاق والعطف، بدافع الرحمة والرأفة، وإنما كانت ترمي إلى إيقاع الفزع والرعب بين الناس. وكان الإنذار الموجه إليهم أن يختاروا بين البقاء في «حمّام الدم» أو اللجوء، قبل أن تطلع شمس اليوم التالي حاملة الكوارث.

وبلغ الدمار، وأعمال النهب والخروج على القانون، الذروة في منطقة يافا، وأنا أترك المجال هنا لمستر جون كيمحي اليهودي ليشرح ماذا حدث في يافا، إذ قال:

«كان أفراد الإرغون ينهبون أولاً الملابس، وأدوات الزينة لصديقاتهم. ولكن هذا التمييز سرعان ما زال، وبدأت البيوت تنهب من كل ما فيها من أثاث وبسط، وسجاد، وصور، وأوان خزفية وصينية، ومجوهرات وأدوات فضية. أما ما لم يمكن أخذه ونقله، فكانوا يحطمونه ويدمرونه، وهكذا دمرت النوافذ، وأجهزة البيانو، والستائر، والمصابيح الكهربائية».

وفي وسعي أن أمضي في شرح الأوضاع الباقية من فلسطين، لأحسر النقاب عن أعمال الإرهاب الإجرامية التي ارتكبتها القوات اليهودية، ولكن وقتكم قصير، ولا يسمح جدول الأعمال بأي خروج على الموضوع، وهو خروج توخاه السيد الإسرائيلي، لإسدال ستار على القضية الراهنة المعروضة على اللجنة. وأعتقد أن مما يكفينا أننا ألقينا نظرة على الأوضاع التي سادت في فلسطين عام ١٩٤٨، والظروف التي أدت إلى فرار اللاجئين. وكان عرب فلسطين يؤلفون مشكلة كبيرة لإسرائيل، وكانت هذه قد صممت على إخراجهم من بلادهم. وقد تم تنفيذ المهمة، عن طريق الإرهاب والرعب، وأصبح شعب فلسطين، يعيش في المنفى. وتوضح هذه الصورة

أقوال الدكتور وايزمن لأول سفير للولايات المتحدة في إسرائيل وهو المستر ماكدونالد، عندما أشار إلى مشكلة اللاجئين واصفاً إياها بأنها «تبسيط لمهمة إسرائيل». ولا أريد يا سادتي أن أعلق على هذا القول، أو أستنتج منه شيئاً، إنما أترك للجنة أن تعلق عليه، وأن تستخلص منه ما تريد من نتائج.

وأعود الآن إلى قضية وهمية أثارها السيد الإسرائيلي، بصدد ما أسماه بموضوع التفاوض، فقد ألقى بقفازيه في وجه العرب متحدياً إياهم. وهذه يا سادتي قصة عفنة قديمة. وأضحت التورية التي تلجأ إليها إسرائيل، وإن كانت تفتقر إلى عنصر الكياسة الذي يجب أن يتوفر في كل تورية، وإلى روح التسلية التي توجد فيها. إنها مجرد سخرية من فكرة التفاوض كإجراء دولي: ففي كل دورة تتقدم إسرائيل بعرض للتفاوض، وفي كل اجتماع دولي تتحدث إسرائيل عن السلام عن طريق التفاوض. يا لإسرائيل من دولة مسالمة ومتواضعة، ومسكينة!.. إنها لا تترك فرصة، تمر، من دون أن تمد يدها عارضة السلام. ولكن كل هذه الأقوال، أيها الزملاء، مجرد مادة دعائية رخيصة. إنها تشويه جليّ، لا للأقوال الشفوية فحسب، بل للأهداف والمقاصد أيضاً. إسرائيل تعرف أن العرب يرفضون الاجتماع إليها، والتحدث إليها.

وهكذا، فالخدعة ميسورة لها. ويتبادر إلى ذهنها أن تهتبلها: «لماذا لا أحرج العرب وأعرّضهم لنقد الأمم المتحدة؟ لماذا لا أعرض المفاوضات؟». هذه هي الطريقة التي توصلت بها إسرائيل إلى بدعة المفاوضات، لا لأنها ترغب حقاً في هذه المفاوضات، بل لأنها تريد إظهار العرب، بمظهر الممتنع عنها الرافض لها. ولكن إسرائيل تعرف، ويعرف العالم بأسره معها، أن هذه المشكلة لا مجال للتفاوض فيها. وقد تحدثت طويلاً عن هذه القضية قبل ثلاثة أسابيع في الجمعية العامة، عندما تحدانا المندوب الإسرائيلي في موضوع المفاوضات، وأظهرت في حديثي ما في عرضه من تضليل. وسألت آنذاك، عمّ يريدون منا أن نتفاوض؟ ولم أتلق حتى اليوم، أي رد على سؤالي، ويقيني أنني لن أتلقى هذا الرد قط. لأن العرض الإسرائيلي لا يستند إلى واقع. إنه مجرد فقاعة في الهواء ليس إلا.

وأعود فأسأل، هنا ثانية: علامَ تريدون منا أن نتفاوض؟ ففي موضوع اللاجئين، عارضت إسرائيل جميع محاولات لجنة التوفيق الدولية لإعادتهم. وفي موضوع التخطيطات الجغرافية، أعلنت إسرائيل أكثر من مرة أنها لن تتنازل عن شبر واحد من الأرض التي تقع الآن تحت سيطرتها. وفي موضوع تدويل القدس، أعلنت إسرائيل أن القدس عاصمتها الخالدة، وأنها ستقاوم بقوة السلاح، كل محاولة لتدويلها. وفي جميع هذه القضايا تقف إسرائيل موقف المتعنت المتصلب، وهي تقاوم

تنفيذ قرارات الجمعية العامة. إذن، علام التفاوض؟ إنني أضع هذا السؤال، وأنا واثق من أنه سيظل بلا رد. لقد عرض السادة الإسرائيليون، أن نجتمع علناً أو سراً في أي مكان وفي أي وقت، لنتفاوض على الخلافات العربية ـ الإسرائيلية. من الناحية الأولى، لسنا على الاستعداد للتفاوض على وطننا، ونحن من الناحية الثانية لا نستطيع أن نتفاوض على أسس من السلبية وإنكار الحقوق.

وتؤكد إسرائيل أنها تريد التفاوض، من دون اشتراط قرارات الأمم المتحدة، فهل هناك من عرض أكثر سخرية، وخيالاً، وتناقضاً، مع العقل؟ «دعونا نتفاوض بعد أن نتجنب البحث في قرارات الجمعية العامة». هذا هو العرض الإسرائيلي، أو هذا ما يُفهم منه، وسيأتي يوم، وهذا اليوم ليس ببعيد، نسمع فيه من إسرائيل عرضاً بالتفاوض من دون الرجوع إلى ميثاق الأمم المتحدة، وسنسمع إسرائيل تقول لنا، دعونا نتجنب الخوض في الميثاق، ونتفاوض. ولقد وصلنا يا سيدي الرئيس حقاً إلى هذه المرحلة الآن، فعندما تتحدى إسرائيل حق اللاجئين في العودة، فإنها تتحدى ميثاق الأمم المتحدة، وما ينطوي عليه من مبادئ أساسية.

ومع ذلك، فإن هذا الأسلوب في ادعاء الرغبة في المفاوضات يقصد منه أن يكون صندوقاً سياسياً احتياطياً، تلجأ إليه إسرائيل للسحب منه عندما تواجه مواقف دقيقة. ولكن عندما لا تفيد إسرائيل من المفاوضات، أو تعجز عن أن تجعل من فكرتها رأسمال لها، فإنها تصبح العدوة الأولى لها، وهنا تنعدم لديها الرغبة حتى في الاجتماع إلى العرب. فقد وضعت لجنة التوفيق ذات مرة، خطة ترمي إلى إقامة لجنة عربية ـ إسرائيلية مشتركة من الخبراء، لإعداد الإجراءات اللازمة لحماية ممتلكات العرب. وإني أترك للجنة التوفيق نفسها مجال التحدث إلى السيد الإسرائيلي عن موقف إسرائيل من هذه المحاولة، وأقتطف الفقرة الرابعة والعشرين من تقريرها الذي رفعته إلى الجمعية العامة عام ١٩٤٨، وهذا نصها:

«وبالنسبة إلى بيارات البرتقال العربية، الموجودة في الأراضي التي تسيطر عليها إسرائيل، فقد قررت اللجنة العامة، بناء على طلب الوفود العربية وبموافقة اللجنة الفنية الفرعية، التي قامت بالتفتيش على هذه البيارات في مناطقها، ثم قدمت تقريراً إلى اللجنة عن حالتها التي تسير في طريق التدهور المستمر، أن تقترح إقامة هيئة عربية ـ إسرائيلية عاملة، تمضي إلى الميدان، وتوصي بالإجراءات العملية لصيانة هذه البيارات. ويعهد إلى هذه الهيئة أيضاً بتذليل تنفيذ هذه الإجراءات وتقدير الأضرار التي لحقت بالبيارات نفسها. وقد أعربت الوفود العربية عن تأييدها لهذه الصلاحيات وموافقتها عليها، لكن الوفد الإسرائيلي صرح بأن حكومته عاجزة عن قبول إيجاد مثل هذه الهيئة المقترحة مؤكداً بأن الحارس الإسرائيلي على أملاك العدو، يبذل جهده

للعناية بالبيارات العربية. وهنا أكدت الوفود العربية أن مسؤولية ما يلحق بهذه البيارات من ضرر يقع على عاتق السلطات الإسرائيلية وحدها. ويؤسف اللجنة أن الجهود التي بذلتها للحفاظ على هذه الثروة الاقتصادية لم تؤد إلى أية نتيجة».

وهذا مثل واحد يظهر أن «المفاوضات» لا تعدو أن تكون شعاراً، عابثاً ترفعه إسرائيل، إذ لما كان تدهور البيارات العربية أمراً لا يثير اهتمام إسرائيل أو قلقها، بل قد يبعث في نفسها الرضا، فإن إسرائيل رفضت التفاوض حتى على مستوى الخبراء، ورفضت أيضاً أن تجتمع بهم. ولعل في هذه الحادثة الصغيرة، ما يوضح ما أعلنه بن غوريون للمستر ماكدونالد أول سفير للولايات المتحدة في إسرائيل من أنه غير مستعد للتسليم حول طاولة المفاوضات بما كسبه في ميادين القتال. وإذا ما أخذنا أقوال بن غوريون هذه، يا سيدي الرئيس، بعين الاعتبار، كان لنا كل ما يبرر اعتبار عرض إسرائيل للتفاوض، على أنه مجرد مغالطة لا تستحق إلا كل سخرية وهزء.

واسمحوا لي الآن، يا سيدي الرئيس، أن أعالج نقطة أخرى، وأجرؤ فأسميها مغالطة أخرى، أثارها السيد الإسرائيلي، تتعلق، بمشروعية القرار رقم ١٩٤(٣)، الصادر في عام ١٩٤٨. ولقد أسميتها بالمغالطة، لأن لا شيء هناك أكثر مغالطة، ولا تناقضاً مع العقل، من الزعم بأن قرار العودة، قد أصبح غير فعال، وغير نافذ أو مشروع. إن قرار الجمعية العامة، لا يعالج وضعاً سياسياً قد يتغير من وقت إلى آخر، أو قد يتأثر بتبدل الظروف والأوضاع، وإنما تناول حقاً للاجئين في ديارهم، وهو حق أساسي وجوهري، لا يتبدل أو يتحول، بتبدل الظروف وتحولها. ثمة مجموعة من الحقوق خالدة في مفعولها، وفي عمليتها، كحق الحياة وحق العبادة، والحق في الحرية، والحق في أن يعيش الإنسان في بلاده، وما شابهها من الحقوق التي تمت إلى الفرد، لا إلى محيطه، لأنها لا تتغير بتغير الأوضاع، ولا يؤثر في مفعولها عامل الزمن. فهي حقوق، لا تبطل ولا يلحق بها تلف. ومن الجدير بنا أن نلاحظ أيضاً، أن مثل هذه الحقوق، وبضمنها الحق في العودة، ليست منحاً من الأمم المتحدة أو هبات وعطايا، إنها حقوق فطرية، ليست من خلق الأمم المتحدة ولا من وضعها، وهي بالنسبة إلى المنظمة الدولية، قضايا لا للاعتراف ولا للابتكار والابتداع.

ومع ذلك، فإن الجمعية العامة في قضية عودة اللاجئين الفلسطينيين بالذات، لم تلتزم جانب الصمت بعد قرار عام ١٩٤٨: فقد حملت لواء هذا القرار وأكدته في كل دورة من دوراتها منذ ذلك الحين، وفي كل قرار من قراراتها. وكنا نسمع في جميع هذه الدورات الاعتراضات نفسها التي تقدم بها السيد الإسرائيلي قبل

قليل، ولكنها في كل دورة، كانت تُمْنى بالفشل، وكانت الجمعية العامة ترفضها رافعة لواء العودة من جديد. وكان أحرى بالسيد الإسرائيلي أن لا يتحدث اليوم عن موْت هذا القرار، فنحن لا نقبل بموت أي قرار من قراراتنا في الأمم المتحدة. وليست لدينا المقبرة اللازمة لدفنها. وإذا وجدت هناك من مقبرة في الأمم المتحدة، فهي لدفن مثل هذه الحجج الميتة التي تقدم بها هذا الصباح السيد القادم من إسرائيل.

ومع ذلك، لا يستطيع السيد الإسرائيلي أن يزعم أن قرار عام ١٩٤٨، قد مات، وليس في وسعه أيضاً أن ينكر عليه بقاءه بسبب حرب فلسطين. فالحرب قد وُضعت قبل اتخاذ هذا القرار. وقد انتهت الحرب، والتأم شمل الجمعية العامة، في باريس آنذاك، واستمعت إلى جميع الحجج التي تقدم بها المستر شاريت وزير خارجية إسرائيل حينئذ. ولكنها، رفضت جميع هذه الحجج، ومضت تعلن تأييدها لحق اللاجئين في العودة. وها هو السيد الإسرائيلي، يطلب إلينا اليوم، أن نقبل بحججه، وأن نمضي في البحث عن اتفاق على جميع القضايا البارزة.

وقد تكون كلمة «اتفاق» في ظاهرها، جذابة وبريئة. ولكن الاتفاق على ماذا؟ إننا لا نستطيع الموافقة على غزو وطننا، وطرد أهلنا من بلادهم. لقد كانت سياسة الجمعية العامة حول القضية الفلسطينية تقضي بالاتفاق طبقاً لقرارات الأمم المتحدة، بما في ضمنها القرار المتعلق باللاجئين. وقد اتخذت الجمعية في قرارها رقم ٥١٢ (٦)، موقفاً واضحاً من القضية. وكانت إسرائيل، قد حشدت في ذلك الحين، كل ما يمكنها من حجج تحت الشمس، لإقناع الجمعية بأن قضية فلسطين، يمكن حلها، بطريق الاتفاق، الواضح السهل، من دون أية شروط، تماماً كما يقترح السيد الإسرائيلي الآن. ولكن الجمعية رفضت جميع الادعاءات الإسرائيلية، ومضت تتخذ قراراتها في ضوء هذا الرفض. وقررت الجمعية في الفقرة الثالثة من ذلك القرار ما نصه:

«وتعتبر أن الحكومات المعنية، تتحمل المسؤولية الرئيسية، في وجوب الوصول إلى تسوية لجميع الخلافات البارزة، القائمة بينها، طبقاً للقرارات التي اتخذتها الجمعية العامة، بصدد فلسطين..».

وقررت الجمعية في الفقرة الرابعة من القرار نفسه ما يلي:

«وتحث الحكومات المعنية، على البحث عن اتفاق، يؤدي إلى تسوية عاجلة للخلافات القائمة بينها، طبقاً لقرارات الجمعية العامة حول فلسطين، وأن تفيد من جميع التسهيلات التي توفرها الأمم المتحدة لهذه الغاية».

وقررت الجمعية في الفقرة الخامسة ما يلي:

«وتعتبر أن على لجنة التوفيق مواصلة جهودها، لضمان تنفيذ قرارات الجمعية العامة، حول القضية الفلسطينية، وأن تضع تبعاً لذلك، جميع إمكانياتها، تحت تصرف الفرقاء المعنيين، لمساعدتهم، في الوصول إلى اتفاق حول القضايا البارزة..»

وهكذا يا سادتي، نرى أن الجمعية العامة تؤكد في قرار واحد اتخذته عام ١٩٥٢ وبعد مرور أربع سنوات على الحرب في فلسطين، وفي ثلاث صيغ متوالية، وجوب الاتفاق على المشكلة الفلسطينية طبقاً لقرارات الجمعية العامة، وأنها أمرت بتنفيذ هذه القرارات. وقد جئت بهذا الحديث لأوضح للسيد الإسرائيلي، أن قرار عام ١٩٤٨، لم يمت، وأنه تثبّت وتأيّد في عام ١٩٥٢ في عبارات تدعو إلى التنفيذ الفعال.

والمهم في هذا الصدد أن إسرائيل، بسلوكها وسيرها اللذين تحوّلا في ما بعد إلى سوء سلوك وسوء سير، قد امتنعت عن إنكار مشروعية قرار عام ١٩٤٨، ففي عام ١٩٤٩، وبعد سنة واحدة، من صدور القرار، اعترفت به إسرائيل، وأرفقت هذا الاعتراف بتوقيعها. وإني لأرجو أن لا تدين إسرائيل توقيعها بالموت، وأن لا تزعم أن أوراق اعتماد أولئك الذين وقّعوا بالنيابة عنها، قد ماتت أيضاً. واسمحوا لي أن أعرض عليكم الآن هذا الاعتراف والتوقيع، الموجود عليه:

ففي الساعة العاشرة والنصف من صباح اليوم الثاني عشر من أيار/ مايو عام ١٩٤٩، عقدت لجنة التوفيق الدولية لفلسطين اجتماعاً في لوزان مع الوفد الإسرائيلي، وكان الحاضرون هم:

المستر بواسانجيه (الرئيس)	فرنسا
المستر يالشين	تركيا
المستر ايثريدج	الولايات المتحدة
المستر اسكاراتي	رئيس السكرتيرين
الدكتور وولتر إيتان	إسرائيل

وقد تم التوقيع في هذا الاجتماع على الملحق (البروتوكول) التالي، باشتراك الوفد الإسرائيلي من ناحية وأعضاء لجنة التوفيق من الناحية الثانية:

ملحق (بروتوكول).

«لما كانت لجنة التوفيق الدولية لفلسطين، راغبة أشد الرغبة، في تحقيق أهداف قرار الجمعية العامة الصادر في ١١ كانون الأول/ ديسمبر عام ١٩٤٨، حول موضوع اللاجئين في أسرع وقت ممكن، مما يتناول، احترام حقوقهم، والحفاظ على ممتلكاتهم، وكذلك بالنسبة إلى المسائل الإقليمية وغيرها، فقد اقترحت على الوفد الإسرائيلي، وعلى وفود الدول العربية، اعتبار الوثيقة العملية المرفقة أساساً للمناقشات مع اللجنة».

«وقد وافقت الوفود المعنية، على هذا الاقتراح، مع معرفتها تماماً بأن تبادل الآراء، الذي سيجري بين اللجنة وبين الفريقين، سيكون له أثر في التعديلات الإقليمية الضرورية لتحقيق الأهداف المذكورة أعلاه».

لوزان ١٢ أيار/ مايو ١٩٤٩

التواقيع:

كلود دي بواسانجيه (الرئيس) فرنسا

جاهد يالشين تركيا

مارك ايثريدج الولايات المتحدة

توقيع

وولتر إيتان (إسرائيل)

تجدون هذه الوثيقة، يا حضرات الزملاء، في تقرير الأعمال، الذي رفعته لجنة التوفيق لفلسطين، عن جهودها، في عام ١٩٤٩. وقد اعترفت إسرائيل، بتوقيعها على هذه الوثيقة وقبولها الملحق (البروتوكول)، بقرار عام ١٩٤٨، وتعهدت باحترام حق اللاجئين في العودة، وبأن بحث التعديلات الإقليمية سيتم في ضوء الرغبة في تحقيق هذه الأهداف. وهكذا تصبح قضية العودة، لا تتمتع بتأييد قرارات الجمعية العامة فحسب، بل وبقبول إسرائيل لهذه القرارات أيضاً. وفي وسع السيد الإسرائيلي، أن يستريح الآن وأن يدرك أن حججه قد ماتت وانهارت، وأن في الوسع تشييعها إلى مقرها الأخير من دون أي احتفال.

وقد أثار السيد الإسرائيلي، ضمن هذا المحتوى أيضاً، حجة أخرى ضد تنفيذ قرار عام ١٩٤٨، فقد زعم أن العودة تهدد سلامة إسرائيل ونموها الاقتصادي. ياله من منطق سقيم واهن، أي سلامة، وأي نمو اقتصادي يمكن أن تهددهما عودة

اللاجئين؟ إن حقوق اللاجئين يجب أن تفضُل كل ما عداها، وأن لا تكون خاضعة لمشيئة إسرائيل، بل على العكس، يجب أن تكون إسرائيل هي الخاضعة لحقوق اللاجئين. فقد وجد اللاجئون قبل وجود إسرائيل، وكان هؤلاء اللاجئون يعيشون في ديارهم، قبل أن تضع الألوف المؤلفة من اليهود، وبينهم هذا السيد القادم من إسرائيل، أقدامهم على أرض فلسطين.

إن إسرائيل قادمة حديثاً، بينما ورث السكان البلاد عن آبائهم وأجدادهم، ولهم حق الأولوية أو الشفعة، في أن يكونوا في وطنهم، مثل الألوف من المهاجرين اليهود الذين يمخرون عباب البحار إلى فلسطين، تحت سوط الصهيونية وضغطها. ولا يمكن بأي حال من الأحوال استخدام هذه الذريعة من أمن إسرائيل ضد أهل البلاد. إن في وسع الدولة، أية دولة، أن ترفض قبول الغرباء في بلادها لأسباب تتعلق بالأمن، لكن هذه الأسباب لا يمكن أن تثار مطلقاً في وجه عودة الأهلين إلى بلادهم. وقد تكون قضية الأمن ذريعة طيبة تستخدم ضد قبول الغرباء، أما أن يستخدمها الغرباء، وإسرائيل منهم، للحيلولة دون قبول الشعب في بلاده، فأمر لا يمكن قبوله. والدولة التي ترفض دخول أهلها إلى بلادهم، لاعتبارات تتعلق بالأمن، لا يمكن أن تعتبر دولة، ولا يستحق أمنها أن يحترم ويقدر، ولا يمكن أن نسميها دولة تلك التي تعمل على حفظ أمنها بطرد أهلها من بلادهم. ولا ريب في أن جميع الدول الممثلة في هذه اللجنة تواقة إلى الحفاظ على إنمائها الاقتصادي، وضمان أمنها وسلامتها، فهذا حق طبيعي لكل دولة؛ ولكن أية دولة من دولكم، لا يمكن أن تضيّق على رعاياها لأسباب كهذه.

وفي وسع الولايات المتحدة مثلاً، أن تقرر، وفقاً لما تشاء، من تسمح بقبوله في بلادها، ومن تضنّ عليه بالدخول إليها، ولكن الولايات المتحدة لا يمكن أن تلجأ قط إلى طرد شعبها كتدبير من تدابير الأمن والسلامة. ولا يمكن المملكة المتحدة أيضاً أن تطرد شعبها لأسباب تتعلق بالإنماء الاقتصادي. والدولة التي لا تستطيع ضمان أمنها إلا باجتثاث سكان البلاد من جذورهم في وطنهم، لا تستحق أن تكون دولة، وليست جديرة بأن تنتمي إلى المجموعة الدولية أو يكون لها مقعد في الأمم المتحدة، إن مثل هذه الدولة لا تملك أياً من صفات الدولة أو مقوماتها.

وأريد الآن أن أعود يا سيدي الرئيس إلى سيدة المغالطات التي أثارها السيد الإسرائيلي والمتعلقة بموضوع السيادة. فقد زعم أن إسرائيل بوصفها دولة ذات سيادة، لها كل الحق، أن تقرر من تريد قبوله في بلادها ومن لا تريد قبوله. حقاً إنه لهذر دولي. فليس لإسرائيل أية سيادة مهما كان نوعها في هذا الموضوع، فهي تستمد سيادتها من قرار عام ١٩٤٧ الذي أخرجها إلى حيز الوجود. إن هذا القرار هو بمثابة شهادة ولادتها. وأود أن أؤكد، أن إسرائيل لم تخلق دولة كاملة الحرية وكاملة السيادة. فهي تختلف عن

جميع الدول الممثلة في هذه اللجنة من حيث إن سيادتها مقيدة بالحدود والالتزامات. وإني لأعترف أن هذا الوضع فريد في نوعه، ولكن خلق إسرائيل نفسها كان فريداً، ولذا فإن جميع خصائصها يجب أن تكون بالتالي فريدة أيضاً. دولكم قد نشأت بفضلكم وعلى بلادكم، ضامة شعوبكم، أما إسرائيل، فلم تنشأ كذلك، وقد قيدت سيادتها بالعديد من القيود التي وضعها قرار عام ١٩٤٧، وهذه هي الصورة المصغّرة للموضوع:

فقد تضمن قرار عام ١٩٤٧ أربعة فصول، تشتمل على الشروط المفصّلة عن حقوق شعب فلسطين الكثيرة، وهي الحقوق التي يجب أن يتمتع بها من دون أية عرقلة أو عائق. إنها في كلمة أخرى حقوق إنسانية، تتضمن حرية العبادة، والعدالة في المعاملة وحرية التعليم الوطني والديني، واحترام الملْكية وغير ذلك من الحقوق الأخرى. وليست إسرائيل ملزمة فقط بموجب هذا القرار باحترام هذه الحقوق، ولكنها ممنوعة أيضاً، من اتخاذ أي إجراء، قد يؤثر بأية حال من الأحوال على ممارسة هذه الحقوق. وقد نص القرار، الذي أصدرته الجمعية العامة في (الإعلان ج)، بالإضافة إلى ما نص عليه من أشياء أخرى، «على أن الاشتراطات الواردة في الإعلان، يجب أن يُعترف بها كقوانين أساسية للدولة، ويجب أن لا يتناقض أي قانون أو نظام أو إجراء رسمي، من قوانينها وأنظمتها وإجراءاتها، مع هذه الاشتراطات، أو يؤثر عليها، كما يجب أن لا يتغلب أي قانون أو نظام أو عمل رسمي عليها».

وهذا القول يحطّم حجة السيادة التي أثارتها إسرائيل، فقد نص قرار الجمعية العامة على فرض قيود محدودة على سيادة إسرائيل برمتها. وبكلمة واضحة بسيطة، ليس في وسع إسرائيل أن تسن قانوناً، أو تقوم بأي إجراء رسمي ضد حقوق العرب. وإذا ما أقدمت على مثل ذلك، فإن ما تسنه من قوانين أو تضعه من إجراءات يصبح لاغياً باطلاً، هذا هو ما أعلنه قرار عام ١٩٤٧، وهو القرار عينه الذي أدى إلى ولادة إسرائيل، والذي ضمنت سلطته لإسرائيل المقعد الذي تحتله بيننا في هذه اللجنة.

ولهذا فإن من الحجج الواهية، الجدباء، اعتماد إسرائيل على هذا الادعاء من الحقوق السيادية، إن هناك أموراً عدة تحدد من سيادة إسرائيل، وهي سيادة لا نقرّها لا الآن ولا في المستقبل أيضاً. ولم تُتْرك إسرائيل، حرّة حتى في موضوع الهجرة. فقد نصت الفقرة الخامسة من القسم (ب) من القرار، على إعطاء الصلاحية الكاملة إلى لجنة فلسطين، التي أشار إليها السيد الإسرائيلي إشارات مطولة، وذلك بالنسبة إلى «قضية الهجرة أثناء فترة الانتقال»، هو نص تنكرت له إسرائيل كل التنكر. أما بالنسبة إلى منطقة القدس، فقد نص قرار الجمعية العامة في الفقرة الثامنة من القسم (ج)، البند الثالث، على أن «الهجرة إلى مدينة القدس والإقامة ضمن حدودها، تكون تحت إشراف حاكم المدينة تحت توجيه مجلس الوصاية». وقد اعتدت

إسرائيل على هذا النص أيضاً، اعتداء فاضحاً. وتحدث القرار عن موضوع نزع الملكية فنص في الفقرة الثامنة من الفصل الثاني على أن «ليس باستطاعة إسرائيل أن تقوم بأية عملية من عمليات نزع الملكية، قبل دفع التعويض الكامل الشامل».

هذه جميعها قيود فرضت يا سيدي الرئيس على سيادة إسرائيل: فقد قيد القرار سلطاتها الثلاث من قضائية وتشريعية وإدارية، بالتزامات معينة، فصّلتها الأمم المتحدة. سيادتها، والحالة هذه، خاضعة لواجبات معينة حددتها الأمم المتحدة، وهي بعكس جميع الدول الأخرى، لا تستطيع أن تعمل بحرية وانطلاق، ولا تتمتع بالسيادة، التي يتمتع بها الجميع. إن أموراً كثيرة، تستطيع دولكم، أيها الزملاء، أن تقوم بها، بينما لا تستطيع إسرائيل، أن تعملها، وهذه الأمور عدّدها قرار الجمعية العامة الصادر عام ١٩٤٧. وقد أخذت الجمعية على عاتقها وضع هذه الحقوق، في ضمانة الأمم المتحدة، إذ نصت الفقرة الأولى من الفصل الرابع من القرار على ما يلي:

١ ـ تضمن الأمم المتحدة نصوص الفصلين الأول والثاني من هذا الإعلان، ولا يمكن إجراء أي تعديل عليها إلا بموافقة الجمعية العامة للأمم المتحدة. وفي وسع أي من الدول الأعضاء أن يلفت نظر الجمعية العامة، إلى أي خرْق أو خطر خرْق لهذه الشروط، وعلى الجمعية العامة في مثل هذه الأحوال أن تضع من التوصيات ما تراه مناسباً ومتفقاً مع الظروف.

وإذا كان لهذه الفقرة، يا سيدي الرئيس، من معنى، وهي ملأى بالمعاني، فإن معناها، هو تذكير إسرائيل، الطفل الذي أنجبته الأمم المتحدة، بأن حقوق اللاجئين قد ضمنتها الأمم المتحدة، وأنها لا تقع ضمن صلاحية حقوق إسرائيل السيادية. ولا ريب في أن ضمانة الأمم المتحدة، تتخطى، مزاعم السيادة الإسرائيلية الواهنة. .

وأصل أخيراً، يا سيدي الرئيس، إلى النقطة الأخيرة، النقطة التي لا معنى لها، والتي أثارتها إسرائيل، حول موضوع تدمير إسرائيل. وقد آثر السيد القادم من إسرائيل اتهامي بأن جماع تفكيري ونقاشي يتجه إلى إزالة إسرائيل من الوجود. ولا أريد أن أطيل الحديث عن هذه النقطة، بالنسبة إلى تأخر الوقت، ولكن في وسعي أن أشير إلى نقطة واحدة على الأقل، وهي أن الأمم المتحدة تصورت إمكانية خلق إسرائيل في جو من السلام، وبالوسائل السلمية. وقد قال مندوب الولايات المتحدة الأمريكية في دفاعه عن مشروع التقسيم عام ١٩٤٧ ما نصه:

«ستكون الحدود بين إسرائيل والدول العربية هادئة ودودة كالحدود التي تمتد ثلاثة آلاف بين ميل كندا والولايات المتحدة. . .».

على أساس هذا الافتراض، خُلقت إسرائيل، ولكن هذا الافتراض ثبت بطلانه.

وقد برهن خلْق إسرائيل على أنه خطر لا يهدد سلام المنطقة فحسب، بل سلام العالم بأسره. ولعل في قصة سيناء، خير دليل على ذلك. وقد برهنت أحداث الاثني عشر عاماً الماضية على بطلان هذه الافتراضات التي قامت إسرائيل على أساسها. ولم تكن خطوط الهدنة بين إسرائيل والدول العربية، التي لم تكتسب صفة الحدود، على تلك الصورة من الهدنة والصداقة، التي تسود الثلاثة آلاف ميل من الحدود بين كندا والولايات المتحدة، فقد اعتدت إسرائيل على هذه الخطوط أكثر من ثلاثة آلاف مرة.

أما وقد أخذت على عاتقي الرد على هذا السيد القادم من إسرائيل على النقطة التي أثارها عن تدمير إسرائيل، فإنني أود أن أوضح، أننا معشر العرب، لا ندمر أحداً، بأي عمل عدواني من جانبنا، ولكننا مصممون، بكل ما لدينا من عزيمة وإصرار، على الدفاع عن شعبنا وحمايته من الدمار، وإنقاذه منه. ونحن في أدائنا لهذا الواجب لن نتوانى عن استخدام كل ما يقع تحت أيدينا وتصرفنا من وسائل، وضمن إمكانياتنا من موارد. فلقد دمرت إسرائيل إخواننا أهل فلسطين، وحطمت إسرائيل حياتهم القومية، وعلى إسرائيل تبعاً لذلك، أن تتحمل النتائج، وعليها أيضاً أن لا تحتج، إذا ما دُفِع لها بالنقد نفسه الذي استخدمته.

ونحن لا نحقد على اليهود كأفراد، حيثما وجدوا في أي مكان في العالم، ونحن لا نحقد أيضاً على اليهود في بلادنا، حيثما وجدوا كمواطنين شرعيين في أي جزء من الوطن العربي. ولكن لا مجال لفكرة قيام دولة يهودية بين ظهرانينا وفي قلب بلادنا. وسواء أكان هذا تدميراً أو غير تدمير، فهو موقفنا الجلي الواضح الثابت، الآن، وفي المستقبل أيضاً. إنه موقف يتفق مع ميثاق الأمم المتحدة في نصه وروحه.

وفي عهد الثورة الفرنسية التي أغنت العالم بفيض من كنوز الحقوق الأساسية، تجاوبت في أرجاء الجمعية الوطنية الفرنسية أصداء العبارات التالية:

«إننا نضن على اليهود كشعب بكل شيء. أما بالنسبة إلى اليهود كأفراد فنحن نمنحهم كل شيء...».

ولا أجد عبارات أفضل، للتعبير عن موقف العرب، من أن أكرر في الأمم المتحدة، ما سبق أن قيل في الجمعية الوطنية الفرنسية:

«إننا نضن على اليهود كشعب بكل شيء. أما بالنسبة إلى اليهود كأفراد، فنحن نمنحهم كل شيء...».

(١١)

الشقيـري يتقـدم ببيـان ختامـي حول قضية اللاجئين الفلسطينيين (٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٩)

ألقى الشقيري بيانه الختامي عن قضية اللاجئين الفلسطينيين في الجلسة التي عقدتها اللجنة السياسية الخاصة لمناقشة هذا الموضوع وهذا نص البيان. .

أثيرت أثناء المناقشة عدة حجج، حول القضية الفلسطينية عامة، ومشكلة اللاجئين بصورة خاصة. ولقد استعملت كلمة «حجج» من قبيل الكياسة ليس إلا، إذ إنها في الحقيقة لا تحمل من المنطق إلا ظلالاً خفيفة. وقد سبق لي أن عرّيتها على حقيقتها في أكثر من مناسبة، وبرهنت على أنها واهية لا أساس لها، وتفتقر إلى جميع الميزات التي تجعل منها حججاً بالمعنى الصحيح. وقد أثيرت هذه النقاط في الدورات السابقة، ورددنا عليها في حينها، ولكنني أعتقد أنها ستثار ثانية في الدورات اللاحقة وسنتولى الرد عليها أيضاً، فهذا هو تمريننا السنوي المحتوم، ما دامت المشكلة قائمة تنتظر الحل. ولا ريب عندي في أن بعض هذه الحجج قائم على الجهل أو على البراءة أو على الحالتين معاً، ولكن البعض الآخر منها، يثار رغم المعرفة الكاملة، وبدافع من سوء النية القائم على التصميم.

لقد استغل أحد المندوبين انشغال حكومته في أمورها الداخلية، ليعرب عن آراء، تتناقض مع سياسة حكومته الصريحة المعلنة. ولا ريب في أن مثل هذه الحالات

كلها تتطلب منا الرد والدحض، فهذا واجب مفروض علينا أداؤه، أمانة منا للحقيقة التي نبحث عنها، ووفاء منا للقضية النبيلة التي ندافع عنها وللتاريخ الذي نصنعه. وستظل جهودنا في هذا السبيل ثابتة لا يصل إليها كلال ولا ملال. وإذا كان هؤلاء الذين يدافعون عن الباطل لا يملّون من التضليل والتحريف، فمن الأجدر بأولئك الذين يدافعون عن الحقيقة، أن لا يشعروا بكلال من قول الحقيقة وتكرارها. وواجبنا مقدس، في الكشف عن التضليل، واكتشاف الحقيقة.

والخطورة لا تقوم في تشويه الحقيقة، إذ إن من السهل العثور على الحقيقة، والتثبت منها. ولكن الخطورة تقوم في تزييف المفاهيم، لأن هذه المفاهيم تحمل طابع الصلاح والبقاء، وصورتهما، وتحت ستار هذا الصلاح، يتم تخطيط التضليل وإعداده. ولن أطيل الحديث في الأمور المطلقة، إذ إن المثال الواضح، متوافر لديّ وتحت تصرفي، وقد أقحم على سجلاتنا، ومن واجب سجلاتنا أن تكون خالية من مثل هذه المفاهيم المزيفة. وأنا أشير هنا إلى فكرة الحلّ القائم على الاتفاق.

إن الحل القائم على الاتفاق، يا سيدي الرئيس، إجراء سليم، ومقبول كوسيلة للوصول إلى تسويات سلمية للمنازعات الدولية، ولهذه الفكرة جميع مغريات التفكير الدولي. وليس في وسع إنسان أن ينكر أن الحل الذي يقوم على أساس الاتفاق يملك من مقومات الدوام والبقاء، أكثر مما يملك الحل المفروض. وهذا فرض صحيح بالنسبة إلى المبدأ نفسه، وطالما كانت الظروف عادية، ولكن هل في وسعنا أن نطبق هذا المبدأ على قضية اللاجئين وعلى قضية فلسطين بكاملها؟

لا أريد يا سيدي الرئيس، أن أبعث المشكلة من جذورها، وأعود بها إلى الوضع الذي كانت عليه إبان عهد الانتداب الذي انتهى في عام ١٩٤٨، وأعتقد أن من الكفاية لنا أن نتقيد بالحديث عنها في الفترة التي أضحت فيها مشكلة من مشاكل الأمم المتحدة. وكلكم تذكرون أنه في التاسع والعشرين من تشرين الثاني/ نوفمبر عام ١٩٤٧، وضعت الأمم المتحدة حلاً، عن طريق القرار لهذه القضية. ولم يكن هذا الحل قائماً على أساس الاتفاق، وإنما كان ناجماً عن الضغط والإرهاب، أجل الضغط في ليك سكسس، والإرهاب في فلسطين. فأين هو إذن الحل القائم على الاتفاق؟ ولماذا لم نسمع بهذا المفهوم في ذلك الحين؟ ولماذا لم توص الأمم المتحدة، بحل يقوم على الاتفاق؟ على النقيض من ذلك كله، قررت الأمم المتحدة حلاً لا يقوم على الاتفاق، وطلبت إلى مجلس الأمن، «اتخاذ الإجراءات اللازمة

المنصوص عليها في المشروع، لتنفيذه». وأين كانت هذه الحكمة في الحل القائم على الاتفاق عندما اتخذ قرار التقسيم؟ والآن، وبعد أن حمّ البلاء، ووقعت الكارثة، نسمع النداء يتعالى بعد اثني عشر عاماً من النوازل والكوارث مطالباً بحل للمشكلة يقوم على أساس الاتفاق. ولكن، إذا كان هذا النداء مخلصاً وأصيلاً، فعلينا أن نبدأ من جديد. وأن نشرع في البحث عن الحل، من دون إسرائيل. علينا أن نرجع إلى البداية، وأن نفتح صفحة بيضاء، أجل، يجب أن نعود إلى الأوضاع التي كانت سائدة قبل الكارثة. ولنقل إن نقطة البداية، يجب أن تكون التاسع والعشرين من تشرين الثاني/ نوفمبر عام ١٩٤٧، من دون أن توجد أية قرارات، من دون أن نقرّ بما نجم عن هذه القرارات من أوضاع.

ولكنكم قد تقولون، إن الساعة لا يمكن إعادتها ثلاث عشرة سنة إلى الوراء، على الرغم من أنكم قد أعدتموها ثلاثة آلاف سنة. ومهما كانت الأوضاع فلا تستطيعون الآن، وأنتم في وسط الرحلة، أن تقفوا في منتصف النهر، وأن تطلبوا حلاً يقوم على الاتفاق. لقد سبق لكم أن قررتم الحل، وليس في وسعنا، في الأمم المتحدة، أن نكون ذوي وجهين، فإما أن يقوم حلنا على الاتفاق، أو يقوم هذا الحل على أساس من عدم الاتفاق. ولكن إذا اتخذنا قرارنا، فلن نستطيع التراجع، أو الانحراف أو الدوران، وقد اتخذت الجمعية العامة في موضوع فلسطين عدداً من القرارات التي تستند إلى قرار التقسيم.

وعلينا إما أن ننفذ هذه القرارات كمجموع، أو نتخلى عنها كمجموع. وليس من العدالة، ولا من اللائق أن ننفذ بعض القرارات وأن نتجاهل بعضها الآخر، فإما أن تقبلوا بها جميعاً، أو ترفضوها جميعاً. وليس في وسعكم أن تطلبوا حلاً يقوم على الاتفاق بالنسبة إلى مشكلة اللاجئين، بينما لم يكن وجود إسرائيل وعضويتها في الأمم المتحدة، ناجمين عن حل اتفق عليه. وليس في وسعكم أن تستثنوا عامل «الاتفاق» من القضايا التي تخص إسرائيل، وأن تطلبوا، في الوقت نفسه، الاتفاق كشرط أساسي للقضايا التي تخص العرب. إنها محاباة صارخة، أنزّه الأمم المتحدة عنها، مهما كان هذا الشعار من «الاتفاق» زاهي الألوان أو حلو المذاق.

ولذريعة الاتفاق مع ذلك، ناحية سديدة أخرى، يجب أن لا تغيب عن بالنا: فالحل عن طريق الاتفاق، لا يمكن إثارة موضوعه، إذا كانت القضية قد بتّ فيها، واتّخذ بصددها أي قرار، إذ تصبح القضية غير صالحة للنظر فيها من جديد، واكتسب الحكم فيها صفة القطعية. وأنا لا أكرر هذه الاصطلاحات رغبة مني في تزويق نثري

أو زخرفته، بل لأنها تمثل الوضع الحقيقي لمشكلة اللاجئين، وهي المشكلة التي اتخذ القرار فيها، وتثبّت هذا القرار في كل دورة تالية وليس في استطاعة أي قدْر من تحريف أن يطمس معالم النتيجة.

وعلينا أن لا ننسى، أن الأمم المتحدة قد درست قضية اللاجئين منذ أوفد الكونت فولك برنادوت في مهمته كوسيط للأمم المتحدة. فقد أقرت الأمم المتحدة منذ عام ١٩٤٨، عودة اللاجئين، وأقامت جهازاً خاصاً لضمان تنفيذ هذا القرار. وقد تأيد القرار رقم ١٩٤ (٣)، في كل دورة لاحقة من دورات الجمعية العامة، كما تأكد في كل قرار تال صدر عن الجمعية حتى يومنا هذا. ومن هذا يتضح لكم أن الحل موجود، ولا حاجة بكم إلى البحث عن حل. ولكن الآن، بعد مضي أحد عشر عاماً، وفي الساعة الأخيرة للكارثة، يقوم مندوب أو مندوبان، فيتحدثان عن حل يقوم على أساس الاتفاق. ومع احترامي الزائد لهذين المندوبين، أقول إن اقتراحهما، لا يعدو أن يكون خيانة للأمم المتحدة وتنكراً لها. وكان من الأكرم والأنبل لهذين المندوبين، لو وجدا في نفسيهما الشجاعة الكافية، ليدْعوا إلى إلغاء قرارات الأمم المتحدة، بدلاً من محاولة هذا التملص الغادر. فليقف هؤلاء الذين يدعون إلى مثل هذه الآراء، في وضح النهار، ولْيعلنوا تنكرهم للقيم الإنسانية والكرامة البشرية، ومبادئ العدالة.

وإني لأقول، إن هذا العمل تنكر للعدالة، لأن الدعوة إلى حل يتفق عليه، بالنسبة إلى قضية اللاجئين، هو بمثابة تنكر لحقهم في العودة. والسبب في ذلك بسيط كل البساطة: فإسرائيل لا تعترف بحق اللاجئين في العودة، إذن كيف يمكننا أن نصل معها إلى حل عن طريق الاتفاق؟ قد يكون من الرائع أن يحثّ الواحد منا على الوصول إلى حل متفق عليه، ولكن أنّى يتيسر لنا الوصول إلى حل، أي حل، عندما نعرف أن إسرائيل لا توافق ولن توافق على الاتفاق، إلا إذا كان هذا الحل المتفق عليه الذي يفكر به البعض لا ينطوي على العودة؟ دعونا يا سادة لا نتيه، في الفيافي والفلوات وراء مثل هذه الشعارات الماحلة.

إن للاجئين حقهم في العودة، إنه حقهم الفطري المشروع، وليس في وسعكم، أن تجعلوا هذا الحق، خاضعاً لموافقة إسرائيل. وليس في وسع الأمم المتحدة نفسها، حتى ولو أجمعت، أن تنكر على شعب حقه الطبيعي الفطري، وإذا ما أنكرت، توقفت عن أن تكون أمماً متحدة جديرة بميثاقها. ومن ثمّ فليس لإسرائيل حق الفيتو، بالنسبة إلى أهل فلسطين، وحقهم في ديارهم وأملاكهم، وبالنسبة إلى وجودهم القومي في وطنهم.

وأنا واثق، يا سيدي الرئيس، أن أياً منكم لن يرتعب، عندما أصف موقف إسرائيل، بموقف ذلك الذي يضع «الفيتو» على حق فطري مقدس كحق العودة. وإن الوفود التي تتحدث عن الحل المتفق عليه تضفي على إسرائيل حق الفيتو، وفي الوقت نفسه فإن هذه الوفود تحرم شعب فلسطين من حقوقه الإنسانية والأولية. وإني لأفهم أن يُطلب إلى الدائن والمدين تسوية الدين بينهما عن طريق الاتفاق، ولكنك عندما تعرف أن المدين ينكر الدين، فإن طلبك التسوية عن طريق الاتفاق يكون بمثابة موافقة منك على إنكاره، فتصبح والحالة هذه شريكاً معه، في هذا الموقف المريع. فلْيعلن هؤلاء الذين يودون أن يصبحوا شركاء عن موقفهم بصراحة، لينالوا ما يستحقونه من خزي وعار، ولْيقفوا أمام قضاء التاريخ ليتحملوا نتائج تحدّيهم للأمم المتحدة.

وإني لا أخشى أي مناقضة في هذا الرأي، فقد بذلت في الماضي محاولات عدة قامت بها إسرائيل وأنصارها، لجعل قضية اللاجئين وقضية فلسطين، متوقفتين على موافقة إسرائيل، ولكن هذه المحاولات منيت بالفشل الذريع، وستمنى بمثل هذا الفشل في المستقبل إذا ما تكررت. والسبب في فشلها هين، وسهل: ففي عام ١٩٥٢، اتخذت الدورة السادسة للجمعية العامة، قراراً بارزاً بصدد القضية الفلسطينية، بما في ضمنها قضية اللاجئين. وهو القرار رقم ٥١٢ (٦). وإني لأرغب في تلاوة الفقرات الثلاث الرئيسية، ولأذكّر بها هؤلاء الذين هم على استعداد للتذكر، فأنا لا أوجه حديثي إلى أولئك من ذوي العقول المغلقة والقلوب المقفلة. وهذا نص الفقرات المذكورة:

«إن الجمعية العامة. . .

٣ ـ تعتبر أن الحكومات المعنية، تتحمل المسؤولية الرئيسية، في وجوب الوصول إلى تسوية لجميع الخلافات البارزة، القائمة بينها، طبقاً للقرارات التي اتخذتها الجمعية العامة بصدد فلسطين.

٤ ـ تحث الحكومات المعنية، على البحث عن اتفاق، يؤدي إلى تسوية عاجلة، للخلافات القائمة بينها، طبقاً لقرارات الجمعية العامة حول فلسطين، وأن تفيد من جميع التسهيلات التي توفرها الأمم المتحدة لهذه الغاية.

٥ ـ تعتبر أن على لجنة التوفيق، مواصلة جهودها، لضمان تنفيذ قرارات الجمعية العامة حول القضية الفلسطينية، وأن تضع تبعاً لذلك جميع إمكانياتها، تحت تصرف الفرقاء المعنيين، لمساعدتهم في الوصول إلى اتفاق حول القضايا البارزة. . .».

هذه النصوص، هي التوجيهات، التي أصدرتها الجمعية العامة إلى لجنة التوفيق وإلى الفرقاء المعنيين في البحث عن اتفاق، لا مجرد اتفاق في الهواء، بل اتفاق على تنفيذ قرارات الجمعية العامة. وأود هنا أن أدوّن في السجلات ملاحظة تدعو إلى الأسف. فقد قرأ أحد المندوبين عند إشارته إلى هذا القرار، عبارة واحدة اجتزأها من الفقرة فجاءت متفقة مع موقف إسرائيل. فقد قرأ المندوب المذكور العبارة التالية:

«إن الحكومات المعنية، تتحمل المسؤولية الرئيسية في وجوب الوصول إلى تسوية لجميع الخلافات البارزة القائمة بينها».

وقد توقف المندوب، عند هذا الحد، ولم يتلُ ما تبقى من الفقرة وهو «طبقاً للقرارات التي اتخذتها الجمعية العامة بصدد فلسطين». لقد كان المندوب يؤيد فكرة الحل عن طريق الاتفاق، من دون أية إشارة إلى قرارات الجمعية العامة. وهذا ما دفع إلى إسدال الستار على الجزء الثاني من الفقرة. وتقضي حرية الكلام، حتى لو خلا من المنطق أن يتخذ المندوب الموقف الذي يرغب فيه، ولكن لماذا التشويه في قراءة فقرة من قرارات الجمعية العامة؟ ولماذا يقرأ القسم الأول، الذي يتفق مع الحجة التي أتى بها الخطيب، ويحذف، كلية، القسم الثاني من القرار، الذي يصور سياسة الأمم المتحدة؟ وأنا لا أرغب في تسمية ذلك المندوب باسمه، ذلك لأننا نحترم شعبه وحكومته، ولأن دولته، بوصفها من الدول التي دعت إلى مؤتمر باندونغ، قد ارتبطت تمام الارتباط، باحترام حقوق اللاجئين. ولا ريب في أن زميلنا الإندونيسي المحترم الذي أثار إعجابنا برئاسته لمناقشاتنا في اللجة السياسية لمؤتمر باندونغ، قد قرأ، بتمعن تام، قرار باندونغ الذي يعلن تأييد اللاجئين في حقهم في العودة من دون أدنى تحفظ. ولما كنا واثقين من أن تلك البلاد المعنية لم تتنكر لمؤتمر باندونغ، فإننا نمتنع، عن إثارتها «عاصفة في فنجان» بسبب هذه القضية.

وسيثير مفهوم الحل عن طريق الاتفاق، مع ذلك، سؤالاً عن الأطراف المعنية بالمشكلة. وقد أشار المستر هانشر، ممثل الولايات المتحدة المحترم، في بيانه أمام اللجنة إلى «الفرقاء المعنيين بصورة رئيسة»، بينما أشار ممثل المملكة المتحدة المحترم إلى ما أسماه «بالفريقين». ولكن من هم هؤلاء الفرقاء المعنيون؟ ومن هما هذان الفريقان؟ وأعتقد أن هذا السؤال على الرغم من غرابته، قد جاء في حينه، فهناك كل ما يدعو إلى توجيهه، وكل ما يبرر الرد عليه. فقد وضعت إسرائيل في الحقبة الأخيرة ستاراً

من الدخان على مشكلة فلسطين برمتها، وبالنظر إلى تقادم العهد أصبح من الضروري أن نعرف من هم الفرقاء المعنيون بصورة رئيسية بالمشكلة. وقد أضحت الحاجة إلى مثل هذا التعريف أكثر مساساً وضرورة عندما يقال لنا إن الوقت قد أصبح صالحاً للشروع في بداية الحل.

وأود أن أقول في الدرجة الأولى، بكل تأكيد وحزم، إن الفريق الرئيسي، بل الفريق الوحيد المعني، هو الشعب الفلسطيني، أي السكان الشرعيون للبلاد. وقد ملك العرب البلاد، منذ الوقت الذي تعيه ذاكرة التاريخ، وفي الحقبة التي تلت عام ١٩٢٠ فُرض عليهم الانتداب وجعلوا لديه كوديعة مقدسة، لمساعدتهم على تحقيق استقلالهم. وكانت الحكومة البريطانية المنتدبة، تتفاوض مع وفود رسمية تمثل عرب فلسطين، وبعد انتهاء الانتداب استمعت الأمم المتحدة، إلى وجهات نظر عرب فلسطين عن طريق ممثليهم المعتمدين، وظهروا أمام الجمعية العامة، كما ظهروا أمام مجلس الأمن. ووجهت قرارات عديدة اتخذتها الجمعية والمجلس، الخطاب إلى عرب فلسطين بالفعل، واستقبلت لجنة التوفيق، في مشاوراتها الأولى عدداً من الممثلين من عرب فلسطين. وكل هذه الأمور تظهر أن عرب فلسطين، شكلاً وموضوعاً، هم الفريق الأول والرئيس في المشكلة، وهم يؤلفون أحد الشعوب التي عناها ميثاق الأمم المتحدة عندما تحدث عن حق تقرير المصير.

وهكذا، فعرب فلسطين هم الفريق الرئيسي المعني بالموضوع، وإذا تحدثتم عن حل يقوم على الاتفاق، فيجب أن تتذكروا، أن هذا الاتفاق، إن وُجد، يجب أن يصدر عن عرب فلسطين، فالحق حقهم، وهم أصحابه الذين يرفضون ويقبلون. ولا أعني بهذا أن لا محل للدول العربية في الصورة، الدول العربية معنية للغاية بهذه القضية لأن المشكلة في مجموعها، قضية عربية قومية، لكن عرب فلسطين هم الذين في وسعهم أن يقرروا مصيرهم. ولا ريب في أن قضية الجزائر تقف على المستوى نفسه، فعلى الرغم من تأييد الدول العربية القاطع للجزائر، إلا أن شعب الجزائر، هو الذي يقرر مصير قضيته. وينطبق هذا تمام الانطباق على قضية فلسطين، فعرب فلسطين هم الذين يتخذون القرار، والدول العربية هي التي تمدهم بالتأييد والعون. ولا أقصد بقولي هذا، تحرير الدول العربية من مسؤولياتها القومية، أو التشكيك في ولائها للقضية، ولكن على الأمم المتحدة عند معالجتها للمشكلة أن تعرف أننا عند دراستنا لأي ناحية من نواحي القضية الفلسطينية بما في ضمنها مشكلة اللاجئين، فإن عقولنا تتجه أول ما تتجه إلى عرب فلسطين. وإذا كان ثمة من بحث عن حل

يقوم على الاتفاق، فإن عرب فلسطين هم وحدهم أصحاب الحق، في أن يقولوا نعم أو لا، وقولهم هذا هو الفصل في الموضوع، إنه أيضاً الكلمة الأخيرة بالنسبة إلى الدول العربية. وإذا قدّر للجنة التوفيق الدولية أن تُبعث من جديد، وأن تستعيد نشاطها، فإن واجبها الأول يقضي عليها في أن تواصل الاتصال بعرب فلسطين، بوصفهم الفريق الرئيس، صاحب العلاقة في أي مسألة تمتّ إلى قضية فلسطين بصلة.

وقد أشير إلى إسرائيل في هذا الصدد، على اعتبار أنها الجانب الثاني في المشكلة، وأنا لا أريد الحديث طويلاً عن هذه القضية، فوجهات نظرنا معروفة ولا تحتاج إلى تكرار. ولكنني أود أن أعالج ناحية ثانية من الموضوع: ففي هذه الدورة، كما في الدورات السابقة تجدد الحديث عن اقتراح لحل يقوم على التفاوض، وإني أود أن أوجه سؤالاً إلى من يتقدمون بمثل هذا الاقتراح، عن الفريق الذي يجب أن نعمل على الاتفاق معه، من هو هذا الفريق؟ لقد خلق قرار التقسيم لعام ١٩٤٧، دولة يهودية لستمائة ألف يهودي، وهذه هي الدولة التي يشار إليها عادة «بالفريق الآخر»، ولكن نفوس إسرائيل يبلغون الآن المليونين، وقد أصبح عدد السكان فيها خلال حقبة واحدة من الزمن ثلاثة أضعاف ما كان عليه، لكن هذه الزيادة لم تأت عن طريقها الطبيعي، ولا عن طريق الهجرة الطبيعية. فما يقع في إسرائيل، لا يعتبر هجرة، وإنما استيراداً بالجملة للمخلوقات البشرية الذين اقتُلعوا من أوطانهم، تحت ضغط الصهيونية، ووسائل إغرائها وعروضها. فهل هذا هو الفريق الثاني الذي يطلب إلينا الوصول إلى اتفاق معه؟ وقد جعلت إسرائيل في إعلان استقلالها، من كل يهودي في العالم، مواطناً إسرائيلياً، في اللحظة التي يضع أقدامه على سواحل فلسطين، وأصبح هذا المفهوم مكتسباً للصفة القانونية بتشريع صدر، دُعي بقانون العودة. ويدل هذا الاسم على أنه سنّ ليسهل عودة جميع اليهود إلى إسرائيل، فهي ليست هجرة عادية، وإنما هي عملية تجميع بالجملة لليهودية العالمية. وقد سجل على بن غوريون قوله، بأنه يؤيد نقل ثلاثة ملايين يهودي من أوروبا الشرقية إلى إسرائيل.

لقد سنّ مؤخراً قانون جديد ينص على أن أرقام الهجرة إلى إسرائيل تعتبر سراً خطيراً من أسرار الدولة، وأن تسرّب أي معومات عن هذا الموضوع يعتبر جريمة يعاقب عليها القانون، حقاً إنها لسرّية، توحي باعتبارها عملية عسكرية. وليس ما أقوله مجرد زخرف لفظي، فإسرائيل تحرض جميع اليهود، الأقوياء الأصحاء، من

الذين يصلحون للخدمة العسكرية، إلى الإسراع في «العودة». وقد أقامت إسرائيل المكاتب لها في كل زاوية من زوايا العالم، وشنّت الحملات في جميع البلاد، لجمع الأموال، وسارت بتعبئة روحية، لليهود في جميع الأقطار والأمصار، للإسراع في الهجرة اليهودية. فهل هذا هو الفريق الثاني الذي يطلب منا التفاوض معه؟ ومع من يكون الاتفاق؟ وهل نتفق مع دولة تزعم ولاء كل يهودي لها، سواء أوافق على هذا الولاء أم لم يوافق؟ وهل نتفق مع دولة طردت العرب من فلسطين؟ وهل يمكننا أن نتفق مع دولة تحاول أن تقضي على وجودهم القومي كشعب؟ إن ما يُطلب إلينا هو أن نوافق على تشريد إخواننا وأقربائنا والتفاوض على دمار شعبنا، ولكننا لن نوافق قط على مثل هذه الخيانة لشعبنا. ومثل هذه التعابير البالغة الأهمية، يجب أن لا تختفي في عبارات مائلة منحرفة، بل يجب أن تقال صراحة. ولعل من الخير لقضية السلام والعدالة، أن تعرفوا حقيقة موقف العرب من هذه المشكلة، في عبارات جليّة. إننا لن نوافق أبداً على إفناء عرب فلسطين كشعب، ولا على اغتصاب وطنهم. وعلى أولئك الذين يتشدقون بالحلول القائمة على الاتفاق والمفاوضات أن يوقفوا تشدقهم هذا الآن وإلى الأبد.

وأعود الآن، يا سيدي الرئيس، إلى حجة أخرى أثيرت، عن أن إسرائيل، حقيقة تاريخية، ويطلب إلى الدول العربية، تحت ستار هذه النقطة، أن تعترف بإسرائيل كحقيقة تاريخية. وقد استمعنا إلى هذا الشعار، يرتفع بصورة متواصلة منذ خلْق إسرائيل، على الرغم من ظهوره أحيانا في عبارات مختلفة.

«خلقت إسرائيل لتبقى».

«إسرائيل حقيقة لا يمكن نكرانها».

وقد صيغت مثل هذه البيانات، للتعامل بها في السوق الدولية، داخل الأمم المتحدة وخارجها. وبالطبع إن من حق أولئك، الذين يرغبون في قبول هذه العُمْلة على أنها حقيقية، أن يفعلوا ذلك، فهم أحرار في قبول النقد المزيف، ولكننا أحرار أيضاً في رفضها ولا سيما إذا جاءت متسترة بستار الحقيقة التاريخية. ولا ريب في أن هذا التعبير، قد أُسيء استعماله وشُوِّه كثيراً، الحديث عن إسرائيل كحقيقة تاريخية إساءة للتاريخ وتشويه له.

هناك الكثير من الحقائق التاريخية، ولكن هذه الحقائق، قد تكون خيّرة، وقد تكون شريرة، وإضفاء صفة التاريخية على الحقيقة، لا يكسبها القداسة أو الطهارة،

فالتاريخ مشحون بالحقائق المعيبة والمخزية والمخالفة للقوانين، ومنها ما نفّذ ومنها ما لم ينفّذ. وغزوات البرابرة والمغول حقيقة تاريخية في حد ذاتها، واعتداءات النازية والفاشية، في التاريخ المعاصر، حقائق تاريخية أيضاً.

ولذا لا يمكن أن تستهوينا الحقائق التاريخية، والحقيقة التاريخية تكون مشروعة عندما يكون ظهورها مشروعاً وعادلاً وقانونياً. وليس في وسعنا، هنا في الأمم المتحدة، التعرف إلا على الحقائق، ذات الأصل القانوني، ومن واجبنا أن نرفض الحقائق التي يخلقها العدوان والتطاول. هذه هي شرعة الأمم المتحدة، فنحن لا نكتفي باستنكار العدوان، بل ننكره ونقاومه، ونحاربه إذا تمكنا من حربه. وإذا كنا سنقبل، في الأمم المتحدة، جميع الحقائق على أنها مشروعة، لمجرد أنها تاريخية، فإننا نكون بذلك قد أزلنا الأمم المتحدة من الوجود. وسيكون ميثاقنا في هذه الحالة لا يبحث عن الأهداف النبيلة والمبادئ الرفيعة، بل يتطلع إلى الحقائق، على ما هي عليه، فيقبلها ويقرّها، ويعمل في ضوئها، وهذه هي فلسفة الحقيقة التاريخية.

ومع ذلك دعونا نرَ كيف يمكن تطبيق هذا المفهوم من الحقيقة التاريخية على إسرائيل: هي تحتل الآن عسكريا جزءاً من فلسطين، وقد وُجِدت هناك رمزاً للقوة، والقوة الوحشية. وقد أوصت الجمعية العامة، في قرارها لعام ١٩٤٧، بخلق إسرائيل بالوسائل السلمية للوصول إلى السلام. وكافتراض معلن لخلق إسرائيل ذكرت الجمعية العامة في عام ١٩٤٧ ما نصه:

«تعتبر الجمعية العامة، أن الوضع الراهن في فلسطين، يهدد الرخاء العام والعلاقات الودية بين الشعوب».

والآن وبعد ثلاثة عشر عاماً، وبعد أن تم خلْق إسرائيل، لا يهدد الوضع في فلسطين العلاقات الودية بين الشعوب فحسب، كما ذكرت الجمعية العامة في عباراتها، بل يضع العالم بأسره على شفير الحرب. فقد طُرد أهل البلاد من بيوتهم، وسُلبت منهم ممتلكاتهم، وعلى أساس هذه الحقائق، غدت إسرائيل حقيقة تاريخية، ولا يمكننا أن نقبل هذه الحقيقة التاريخية، ولا أن نعترف بها لا في الحاضر ولا في المستقبل أيضاً. وفي إمكانكم أن تسلكوا الطريق التي تريدون، ولكننا أحرار في سلوك ما نريد من طرق ايضاً. الاعتراف عمل من أعمال السيادة، ولا يمكن أن يطلب إلى دولة ذات سيادة أن تعترف بما لا تريد الاعتراف به، هذا هو حقنا الذي لا يرقى إليه شك، والذي اعترف به الميثاق.

وليس في وسعنا ان نعترف باغتصاب وطننا، أو أي جزء من وطننا، مهما طال أمد هذا الاغتصاب.

وعلى أولئك الذين يتسلّون بالحديث عن الحقائق التاريخية، أن يحذروا، وأن يعنوا بما يقولون، فالدول الصغيرة تكون أكثر أمنا، واطمئناناً في ظل الاحتفاظ بحكم القانون والعدالة والمساواة، لا في ظل الأمر الواقع. وقد تحلّ بهؤلاء الذين يتحدثون عن الحقائق التاريخية الآن، لا قدّر الله، في يوم ما، حقائق تاريخية تدمّر وجودهم القومي، ولذا احذروا، وعوا ما تقولون!

وترتبط قضية أمن إسرائيل، بهذا الموضوع، أوثق ارتباط. وقد أثار أحد الوفود هذه النقطة وأسهب في الحديث عما أسماه «الأهمية القصوى لأمن إسرائيل».

وعلينا هنا من جديد، التمييز بين إسرائيل من ناحية وبين أمن الدولة، كمفهوم، من الناحية الأخرى. والنقطة التي أرغب في تأكيدها سهلة على القول والإيضاح. فمن حق الدولة التي تقوم بصورة مشروعة، وتظهر بشكل عادي، في بلادها المشروعة، وعلى أساس شعبها الشرعي، أن تتمتع بالأمن الشامل، إذ إنه يكون لمثل هذه الدولة أمراً بالغ الأهمية. وقد أقيمت جميع الدول، باستثناء إسرائيل، حديثها وقديمها، وهي الممثلة في هذه اللجنة، في أوضاع عادية من الشرعية. وجميع هذه الدول، دون أي استثناء، أقيم وجودها الدولي على شرعية وطنها وشعبها. وحتى الدول التي ظهرت كنتيجة للتقسيم، كالهند والباكستان مثلاً، قد خلقها شعبها على وطنها. ولم يسبق أن أقيمت أية دولة من هذه الدول، على أرض لا تملكها وبشعب استورد من وراء البحار. وهكذا بالنسبة إلى الوجود الدولي، الذي يقوم بصورة طبيعية، يكون الحق في الأمن أمراً عادياً مألوفاً. أما بالنسبة إلى إسرائيل، فالوضع مختلف تمام الاختلاف، فوجود إسرائيل الدولي فريد في نوعه. ولذا فإن أمنها يجب أن يكون تبعاً لذلك، فريداً أيضاً، وذلك لعدة أسباب:

من الناحية الأولى، حُذّرت إسرائيل منذ البداية، من أن قيامها في قلب عالم معادٍ لها، وعلى الرغم من مشيئته، يجعلها دائماً لا تشعر بالطمأنينة. وقد صدر هذا التحذير علناً، وفي عبارات صريحة، في ندوة الأمم المتحدة بالذات، لكن إسرائيل لم تأبه بالتحذير، واختارت المضي قدماً في مغامرتها الخطرة.

وكانت إسرائيل من الناحية الثانية هي التي سببت لنفسها الافتقار إلى الأمن والطمأنينة: والصورة واضحة كل الوضوح، حتى ولو كانت مصغرة، فأنت تقتحم

عليّ منزلي وتجردني منه بالقوة، ثم تغتصب حاجاتي، وتقذف بي إلى العراء، خالي الوفاض، حافي القدمين، عاري الرأس، بعد ذلك كله، تطلب الأمان والطمأنينة في بيتي. هذه هي قضية فلسطين بكاملها، في نطاق ضيق، وهي تشرح وجود إسرائيل كدولة، ومسألة أمنها، ويا له من وجود، ويا له من أمن! ومع ذلك، علينا أن ندرس حجة الأمن في المحتوى العام للمنطقة كلها، وعلينا أن نفكر بسلامة المنطقة ككل، وأثر هذه السلامة على أمن العالم بأسره. فلا يمكن الأمن العالمي أن يكون خاضعاً لأمن إسرائيل المزعوم، وإذا كان لنا أن نختار، فإن أمن إسرائيل يجب أن يكون خاضعاً لأمن العالم وسلامته.

أقول هذا، لأنه في حادث واحد على الأقل، في عام ١٩٥٦، كاد عدوان إسرائيل على سيناء، أن يلهب العالم بشرارة الحرب. ولو لم يقدر للعالم أن يبذل الرئيس أيزنهاور محاولاته، وأن يوجّه رئيس الوزراء خروشيف، إنذاراته، وأن تقف الأمم المتحدة، وقفتها الصامدة، فإن غدر إسرائيل آنذاك، كان كفيلاً، بأن يحيل العالم بأسره إلى أنقاض ورماد. أما إذا أردنا تركيز عدساتنا على المنطقة المحلية، فيجب أن لا ننسى أبداً أمن شعب فلسطين أيضاً، إنه هو الضحية، وشعور أفراده بالافتقار إلى الأمن، يعيش معهم في مخيماتهم، لا تطفئ جذوته إلا العودة.

وإذا نظرنا مع ذلك إلى الموضوع من زاوية أخرى، فإن لإسرائيل ما يبرر شعورها بعدم الطمأنينة أكثر من أية مجموعة أخرى في العالم، ذلك لأن إسرائيل تعيش في صرح غير أمين. فأنت بالطبع عندما تسلب مني بيتي، تشعر بعدم الطمأنينة. وهذا أمر طبيعي، وما دمت تعيش في هذا البيت فلا تشعر بالطمأنينة أبداً ولن تحس بها إلا إذا غادرت بيتي. وهذا ليس بالمجاز، يا سيدي الرئيس، فقد طردت إسرائيل، شعب فلسطين، وسلبت أملاكه، وهذا الشعب يعيش بسببها الآن على صدقات الأمم المتحدة وإحسانها. تزعم إسرائيل أنها بالنسبة إلى مقتضيات أمنها، لا تستطيع السماح للاجئين بإعادة بناء كيانهم في وطنهم. وهكذا فإن افتقار إسرائيل إلى الأمن ناجم عن طردها للاجئين، وقد قيل إن اللاجئين إذا عادوا فسيشكلون رتلاً خامساً في إسرائيل، وهذا القول مهزلة في قلب مأساة، بل إنه أكثر أسى من المأساة نفسها. ذلك أن المواطن لا يمكن أن يكون رتلاً خامساً في وطنه. والأجانب وحدهم هم الذين يشكلون الرتل الخامس. وإسرائيل، بوصفها مجموعة من الغرباء، تؤلف في الحقيقة رتلاً خامساً في الشرق الأوسط، وركيزة للاستعمار بين آسيا وأفريقيا. وعلى هذه الوفود التي تتحدث عن أمن الدول

كمفهوم، أن تهتف عالياً مطالبة بالضّن على العدوان بالأمن، لأن العدوان يجب أن لا يشعر قط بالأمن.

ونصل بعد ذلك، يا سيدي الرئيس، إلى موضوع اختيار اللاجئين، الذي أشير إليه كثيراً أثناء مناقشتنا الحالية. وينبع حق الاختيار هذا من نص الفقرة الحادية عشرة من قرار الجمعية العامة ١٩٤ (٣) التي تعلن أن اللاجئين الذين يختارون العودة، يجب أن يسمح لهم بها، وأن أولئك الذين يختارون عدم العودة، يجب أن يعوض عليهم. وها قد مضى على إعلان حقهم في حرية الاختيار أحد عشر عاماً. وقد أكد المدير العام لوكالة الأمم المتحدة لغوث اللاجئين وتشغيلهم، في تقاريره المتعاقبة، وجوب إعطاء اللاجئين الفرصة لممارسة حقهم في الاختيار بين العودة والتعويض. وقد أسهبت في الحديث عن هذه النقطة في بياني الاستهلالي، ولا أجد حاجة الآن للعودة إليه. ولكن النقطة التي أريد تأكيدها الآن أن هذا الخيار ينطبق على نصف اللاجئين تقريباً ولا ينطبق على من تبقى منهم. لأن اللاجئين الذين ينتمون إلى المناطق التي خصصتها الأمم المتحدة للعرب، بموجب مشروع التقسيم، يجب أن يعودوا إلى بيوتهم من دون سؤال، وليس لهم من حق في الاختيار، وبيوتهم تقع في المنطقة العربية، وليس لديهم ما يختارونه.

أما اللاجئون، الذين ينتمون من الناحية الأخرى إلى المناطق التي خصصتها الأمم المتحدة لليهود، فمن حقهم أن يختاروا. وإلى هذه الفئة من اللاجئين، يجب أن يوجه السؤال التالي: هل تختارون العودة أو التعويض؟ وإذا أردنا التخصيص في الحديث، قلنا إن نحواً من نصف مليون لاجئ، ينتمون إلى منطقة القدس، وعكا، والجليل الغربي، واللد والرملة ويافا والمثلث والمناطق الوسطى والجنوبية. وهي جميعها مخصصة للعرب. وإذا ما عاد هؤلاء إلى بيوتهم، حلّ نصف المشكلة، وموضوع التعويض، بالنسبة إلى هؤلاء، غير وارد إطلاقاً. ولكن يجب أن يعطى للنصف الباقي الحق في ممارسة الخيار، وعندما يمارسونه نستطيع أن نعرف، من يريد العودة، ومن يريد التعويض. وهذا اشتراط أولي، في العملية كلها، كما تصورته الفقرة الحادية عشرة من قرار الجمعية العامة. وعندما يتم ذلك يصبح في إمكان الوكالة، أن تعرف مقدار التعويضات المطلوبة، والمبالغ اللازمة، لتمكين اللاجئين من إعالة أنفسهم، وغير ذلك من التقديرات المالية المطلوبة. وما لم يتم تنفيذ هذه العملية فإن الوكالة تظل عاملة في الظلام، الوكالة لا تعرف حتى الآن من يختار العودة، ولا تعرف المبالغ المطلوبة للتعويضات، وما لم تتوافر للوكالة هذه المعلومات فستظل مستمرة إلى ما لا

نهاية في أعمال الغوث، مع ما في ذلك من أعباء تقع على الأمم المتحدة عامة، وعلى الدول المتبرعة، بصورة خاصة. ونحن نقترح، تبعاً لذلك، أن يعهد إلى لجنة التوفيق أولاً، وقبل كل شيء «بعملية الاختيار» في ضوء الخطوط التي أوضحناها. وستتناول هذه العملية بالطبع، نصف مليون لاجئ. أما نصف المليون الباقي، فيجب أن يعود إلى المنطقة العربية. ومثل هذه الخطوات سترمز إلى بداية الحل، ومن دونها لن يكون هناك حل أبداً. وهذا ما أرجو أن يتأكد منه الجميع.

أما إذا عهد إلى لجنة التوفيق الدولية بعملية الاختيار، فإنني أجد من الضروري تذكير اللجنة الموقرة، بصلاحيات لجنة التوفيق. وهذا أمر بالغ الضرورة، لأن عدداً من الوفود أثناء المناقشة أظهروا تفهما كاملاً لمهام اللجنة بينما اختار البعض الآخر، وعدده قليل لحسن الحظ، أن يسيء فهم قرار الجمعية العامة في هذا الصدد. وقد استعملت كلمة الاختيار لإساءة الفهم، لأن لا شيء أوضح من مهام لجنة التوفيق كما حددها قرار الجمعية العامة ولا سيما بالنسبة إلى مشكلة اللاجئين. وحاول وفد أو وفدان، تحت ضغط الكلمات والخيال، أن يزعما بأن العودة مشكلة لا يمكن حلها إلا عن طريق التوفيق. وأخشى أن يكون هذا التفسير تلاعباً، يخلو من النكتة، بالألفاظ.

بالنسبة إلى كلمة «التوفيق» فمهمة اللجنة ليس أمراً من أمور الأماني والأحلام، وإنما هي تعبير صريح واضح. وقد حددت الجمعية العامة في قراراها ١٩٤ (٣) مهام لجنة التوفيق في عبارات واضحة خالية من الغموض، لا تترك مجالاً لأي وفد لإساءة فهم الموقف. فقد عهدت الجمعية العامة في الفقرة الثانية (ب) من القرار الصادر لعام ١٩٤٨، إلى لجنة التوفيق الدولية «بأن تنفذ المهام المعنية والتوجيهات الصادرة إليها بموجب هذا القرار. . .». ومن المهم أن نلاحظ العبارة المحدودة التي استخدمتها الجمعية العامة، وهي أن على اللجنة التوفيق أن «تنفذ المهام المعينة. . .»، إذن فقد استخدمت الجمعية العامة كلمة التنفيذ، بكل ما فيها من قوة وإصرار. وقد عنيت بهذا الإيضاح، لأحذّر بعض الوفود من أن ليس في استطاعتها، أن تضعف من صلاحيات الوكالة الدولية، من دون التنكر لقرارات الأمم المتحدة نفسها. فقد طلبت الجمعية العامة من لجنة التوفيق تنفيذ مهام معينة، وهنا يتراءى لنا سؤال عن هذه المهام المعينة، التي طلب إليها تنفيذها بالنسبة إلى اللاجئين. وقد ورد الرد على هذا السؤال في الفقرة الحادية عشرة من القرار.

أيدت الجمعية العامة في الجزء الأول من هذه الفقرة حق العودة، وأمرت في

جزئها الثاني لجنة التوفيق «بتسهيل العودة». وهكذا فإن دور اللجنة في موضوع اللاجئين لا يتناول التوفيق، بينما دور إسرائيل هو الموافقة لا التفاوض. وهكذا فإن دور اللجنة هو دور الآمر، لا دور الذي يبحث عن سبيل، هذا هو ما قررته الجمعية العامة في عام ١٩٤٨، إذا كنا نريد حقاً الالتزام بقراراتها. وقد طلبت الجمعية العامة أيضاً إلى اللجنة بصدد القضية الفلسطينية عامة، أن تحاول تنفيذ قرارات الأمم المتحدة: فقد أعلنت الجمعية في قرارها رقم ٥١٢ (٦)، الصادر في عام ١٩٥٢، وفي فقرته الخامسة بالذات، ما أنقله حرفياً «يجب على لجنة التوفيق لفلسطين، أن تواصل جهودها لضمان تنفيذ قرارات الجمعية العامة المتعلقة بفلسطين..». ومن هذا يتضح تماماً، لجميع من يتمتعون بالتفكير الواضح على الأقل، أن مهمة اللجنة، هو ضمان تنفيذ قرارات الجمعية العامة المتعلقة بفلسطين، لا مخالفتها.

وقد قمت بهذا التحليل لمهام لجنة التوفيق، حتى أعرض عليكم موقف العرب من هذه القضية بوضوح، وتحديد، ودقة، وجزم. ولا أحتاج للقول إنه إذا قدّر للجنة التوفيق أن تُبْعث من جديد وأن تنشط وتوسّع عضويتها، فإن مهامها يجب أن تستمر في ضمان تنفيذ جميع قرارات الجمعية العامة المتعلقة بفلسطين. وموقفنا من هذا الأمر واضح كل الوضوح، ويجب أن لا يتطرق الشك، في نفس أي من أعضاء هذه اللجنة الموقرة. في قضية اللاجئين، وهي المعروضة علينا الآن، سيعود نصف مليون لاجئ بصورة آلية إلى المناطق المخصصة للعرب في فلسطين، والتي تكون تحت السيادة العربية. أما الباقون، وهم نصف مليون ايضاً، فيعطى لهم حق الخيار بين العودة والتعويض. وهذا الموقف في جوهره ليس بموقفنا، وإنما هو موقف الأمم المتحدة، وعلى هذا الأساس وحده يجب أن يشرع في التوفيق، إذا قدّر له أن يبدأ.

وأشعر، يا سيدي الرئيس، في الختام أنني لا أستطيع أن أنهي بياني من دون تحديد موقف العرب بالنسبة إلى الآراء التي أعرب عنها زميلنا المحترم، الممثل الأمريكي، ولا أريد أن انظر في جميع القضايا التي أثيرت في البيان الأمريكي، ولكنني سأكتفي ببعض النواحي المعينة:

قال ممثل الولايات المتحدة المحترم إن «قضية اللاجئين أنفسهم، ستُخدم أجل خدمة، إذا نظرنا إلى الأمام» وأعترف بصراحة، أنني وجدت بعض الصعوبة في محاولة فهم ما عناه بتعبيره «النظر إلى الأمام». ولكنني أود أن أوضح، حتى ولو لم

أفهم ما عناه المندوب الأمريكي في هذا التعبير، أن اللاجئين سيواصلون التطلع إلى الأمام دائماً نحو وطنهم وديارهم. هذه هي الطريقة المثلى لخدمة مصالحهم، وهم أدرى من غيرهم بها، فعرب فلسطين، كغيرهم من شعوب العالم، لهم الحق في بيوتهم ووطنهم، وهذا ما يتطلعون إلى الحصول عليه دائماً. وقد يجدون مشاق في طريقهم، وتعترضهم تضحيات ومحن، ولكن هذا أمر طبيعي على كل حال، فأي شعب لم يواجه المصاعب والتضحيات والمحن؟ ولعل الشعب الأمريكي هو خير مثل يثير الإعجاب على التضحيات النبيلة التي قدمها ببسالة في الدفاع عن مُثُله ومصالحه، وكانت الثورة الأمريكية مشعلاً عالمياً، يضيء لجميع الشعوب المصممة على تقرير مصيرها، الطريق الصحيح. أما إذا كان يُطلب إلى أي شعب من الشعوب، أن يتطلع إلى الأمام، مع افتراض تخليه عن وجوده كشعب، فأي عالم هذا الذي نعيش فيه. إنه سيكون عالماً من الطغيان خالياً من الحرية والتحرر، ومفتقراً حقاً إلى الكرامة الإنسانية.

وأشار زميلنا المحترم، ممثل الولايات المتحدة، مرة ثانية في بيانه إلى اللاجئين، فقال: «إن اهتمام حكومة الولايات المتحدة وشعبها، بمتاعب اللاجئين وسعادتهم ورخائهم المقبلين، قد ظل على حاله لم ينقص قيد شعره». هذا ما قاله زميلنا المحترم ممثل الولايات المتحدة. وأعتقد أن المستر هنشر، الزميل المحترم، حديث عهد بلجنتنا، بل بالمشكلة كلها. ولكن في وسع كل إنسان أن يرى في بيانه روحاً إنسانية نبيلة، يجب أن نُقدّرها له ونُطريها، ومع ذلك أشعر بالحاجة إلى قوْل كلمة صريحة في هذا الموضوع. ولا أقصد أن أشير في هذه اللحظة إلى الماضي، ولا إلى القوى التي خلقت هذه المأساة، ولكن ثمة شيئاً واحداً مؤكداً وقاطعاً. الرئيس أيزنهاور، سياسي العصر العظيم، جاء إلى البيت الأبيض بعد أن كان الأذى الذي يشبه الكوارث قد أحاق بشعب فلسطين. ولم يكن باستطاعة الرئيس أيزنهاور، تبعاً لذلك، أن يبطل الإجحاف الذي كان قد لحق بالعرب. ولو كان الرئيس أيزنهاور، رئيساً للسلطة التنفيذية في تشرين الثاني/ نوفمبر عام ١٩٤٧، لما تم تقسيم البلاد المقدسة، ولما شرد أهلها. ولكننا لا نطلب من الولايات المتحدة في الحقيقة أن تعيد للعرب بيوتهم ووطنهم فقد يكون من المعيب والمخزي لنا أن نطلب إلى الآخرين تحرير بلادنا، وإذا كان العرب عاجزين عن القيام بذلك بأنفسهم، فإنهم لا يستحقون ديارهم، وليسوا جديرين بوطنهم.

أما وقد أكد الزميل المحترم ممثل الولايات المتحدة اهتمام حكومته وشعبها

بسعادة اللاجئين الفلسطينيين، فقد أصبح من الضروري، أن نعرف لماذا حُرِموا من هذه السعادة في الماضي؟ وأين تقوم سعادتهم في المستقبل؟ الحركة الصهيونية تجد مأواها، وأموالها هنا في الولايات المتحدة، وقد برهنت هذه الحركة على أنها عدوانية توسعية، وأن الصهيونية، وإسرائيل هي رمزها وشعارها، هي العامل الرئيسي، الذي حرم عرب فلسطين من السعادة. ولا أريد أن أتنكب طريق الصراحة والوضوح، عند حديثي بكل إجلال واحترام لممثل الولايات المتحدة المحترم.

أود أن أقول إن الحركة الصهيونية في الولايات المتحدة تقوم بتخريب علاقاتنا مع الولايات المتحدة، ومع الغرب عامة، وهي تدمر العمل الطيب الذي يقوم به شعب الولايات المتحدة في منطقة الشرق الأوسط. ولا ريب في أن الحركة الصهيونية تفسد ثمار ما حققته الجامعات والمستشفيات والمؤسسات الخيرية والثقافية التي بدأتم بإقامتها في المنطقة منذ القرن التاسع عشر، وذلك بشرورها وآثامها. وإن السماح لهذه الحركة بالبقاء هنا في الولايات المتحدة، بعد ما رأيتم خطرها، لا يخدم مصالح الولايات المتحدة نفسها، الصهيونية هي عدو الولايات المتحدة الأول، ومن واجبكم القضاء على هذا العدو وإبعاده، وإذا ما تحقق هذا، بزغ شعاع من الأمل، في طريق إسعاد اللاجئين، وأمكن إصلاح ما وقع من أخطاء. وسيقع على عاتق اللاجئين بعد ذلك العبء الباقي في تحقيق سعادتهم وإرضاء أفئدتهم، ولذا فمن الأجدى والأنفع أن نتطلع إلى الوراء، لنستأنف الصداقة والإعجاب اللذين كنا نكنّهما للولايات المتحدة. وأنا اعني بالوراء، عام ١٩١٩ عندما اقترعنا إلى جانب قيام انتداب أمريكي في سوريا، إذا لم يتحقق لنا الاستقلال. ولهذا، هل لي أن أرجو زميلنا المحترم مندوب الولايات المتحدة، أن لا يطلب إلينا التطلع إلى الأمام، بل إلى الوراء، وإلى أيام لجنة كينغ كراين الأمريكية، التي حذرت العالم من أخطار الصهيونية ومطامحها العدوانية.

وأخيرا أود أن أقول، يا سيدي، إن في وسع كل إنسان أن يقدم النصائح بلا حساب وبسهولة، ومن السهولة أن يكون حكيماً، وأن يقدّم المشورة الحكيمة، إذا لم يكن هو نفسه واقعاً في النار. فعندما يكون المرء في داره، آمناً مطمئناً، يستطيع أن يلتزم جانب الهدوء والرصانة، وأن يكون عاقلاً، كل العقل، وحكيماً كل الحكمة. ويكون في وسعه آنذاك، أن يتصرف بسهولة، وأن يفكر بانطلاق، وأن يتحدث بيسر. ولكن هذه ليست بالطريق المثلى في معالجة أي من القضايا الخطيرة في الأمم المتحدة.

عليك أن تعيش مع المشكلة، بعقلك وأعصابك، لتستطيع تفهمها، ولتسبر غور هذه المشكلة بالذات، عليك، أن تنأى بفكرك، عن هذه المقاعد الوثيرة المريحة، وهذه القاعة المكيفة الهواء، وهذا الصرح الكامل التجهيز والمعدات، وأن تجلس إلى اللاجئين في مخيماتهم البالية القذرة، وتعيش معهم في حنينهم اللاهب إلى وطنهم، وفي حُرقتهم على بيوتهم ومساجدهم وكنائسهم، وفي لوعتهم على أضرحة أحبائهم، وفي تعشقهم لكل حفنة من تراب أرضهم. وإذا ما فعلت ذلك كان في وسعك آنذاك، وآنذاك فقط، أن تفكر بهذه المشكلة وأن تتحدث عنها، وأن تعمل فيها بروح من العدالة والإنصاف.

ليست هذه بالعواطف الجوفاء، وإذا قدّر لكم، لا سمح الله أن تصيروا إلى ما صرنا إليه، وأن تحسّوا كما نحس، فإنكم ستقولون ما نقول، وتقفون الموقف عينه الذي نقف.

ولهذه الأسباب، دعونا نكون أكثر جدية، وأشد اهتماماً وتفكيراً، إذا كنا حقاً نعني الوصول إلى السلام على أساس متين من الحق والعدالة والإنصاف.

(١٢)

الرئيس ديغول.. يخون الجنرال ديغول
(١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٥٩)

بين جميع قضايا الأمم المتحدة، هنالك قضية فريدة، تتطلب، أكثر من غيرها، مقدمة مسهبة، هي قضية الجزائر.. ورغماً عن خطورة هذه القضية، وما تنطوي عليه من مآسٍ إنسانية، بل رغماً عن تصاعد الحرب التي تدور رحاها بين فرنسا من جانب والشعب الجزائري من جانب آخر، فإن هذه القضية تحتاج إلى مقدمة، لأن الطرف الآخر في هذه القضية هو الحكومة الفرنسية والحساسية الفرنسية..

ولقد عالجت الأمم المتحدة في دوراتها الأربع عشرة الماضية كثيراً من القضايا الدولية الخطيرة، كوريا في ذروة حدتها، وهنغاريا في قمة أزمتها، وسيناء في أوج شدتها... ورغماً عن أن هذه القضايا قد أحاطت بها أجواء رهيبة من التوتر، إلا أن الأمم المتحدة قد عالجتها بكل تؤدة وروية.. ولكن حين دعيت فرنسا لتمثل أمام الأمم المتحدة، لتؤدي الحساب عن القضية الجزائرية، انطلقت صفارات الإنذار في قاعات الأمم المتحدة: إن فرنسا مفرطة الحساسية، إن فرنسا في غاية القلق، هذا ما لا يمكن أن تتحمله فرنسا، هذا عمل عدائي ضد فرنسا، كل من يصوت ضد فرنسا فإنه عدو لفرنسا، قد تنسحب فرنسا من الأمم المتحدة... وهذه الإنذارات وأمثالها قد ترددت هنا في الأمم المتحدة، كلما جئنا بالقضية الجزائرية إلى الأمم المتحدة.

ورغماً عن أن هذه الإنذارات كانت تعبر دائماً من غير إصغاء لها، إلا أنه كان واضحاً ما وراءها من الذكاء.. إن فرنسا تعرف مكانتها في تاريخ الإنسانية.. إن فرنسا تعرف أمجاد الثورة الفرنسية.. إن فرنسا تعرف روعة فنها، وجمال شعرها، وثراء تقاليدها.. إن فرنسا تعرف جاذبيتها وسحرها وفتنتها.. وإن فرنسا بهذه

الكنوز الرفيعة تسعى جاهدة إلى أن تتجنب الحساب أمامكم، أو أن يلتمس منها تقديم الحساب.

نحن نعرف كل هذا عن فرنسا، وكنا نجد فيه إغراء كبيراً، يكاد يجعلنا نستسلم أمام العواطف الفرنسية والحساسية الفرنسية.. ولكنه لم يغب عن خاطرنا كذلك أن القضية الجزائرية مشحونة بالعواطف والحساسيات الإنسانية، على مستوى أعلى، وصعيد أرفع..

إن القضية الجزائرية لها عواطفها وأحاسيسها.. لها تجاربها الأليمة ومآسيها القاسية، وإن لها كذلك الحوافز الإنسانية، على أشد ما تكون لهفة وشوقاً لتحقيق السلام والحق والعدل، بل إن لها كذلك تاريخها الطويل، لمائة وخمسين عاماً تميزت بالحرب، واليتم، والثكل، والخراب، والقمع والإرهاب.. كل هذه المآسي تعيش في صميم القضية الجزائرية بكل ما تثيره من أحاسيس الثأر والانتقام والكراهية..

ولكنني أؤكد لك، يا سيدي الرئيس، أننا جئناكم في العام الحالي لنبحث القضية الجزائرية، من دون أن نحمل معنا ملفات الماضي الرهيب، ومن غير رغبة في الاتهام أو الإدانة.. إن الحالة في الجزائر، حتى هذه الدقيقة، تقشعر لها الأبدان.. ولكننا عازمون أن لا نثير هذا الموضوع.. وكنا في شهر آب/ أغسطس، قد صممنا على أن نتقدم إلى الأمم المتحدة بالشكوى ضد فرنسا، بتهمة إبادة الجنس، وأن نطالب بإيفاد لجنة تحقيق.. لقد فكرنا في هذا وفي أكثر من هذا.. ولكننا جئنا اليوم، لنعلن إليكم أننا سنتوقف عن هذه الإجراءات في اللحظة الحاضرة.. لقد قررنا أن نطوي، لا أن ننشر شيئاً من جوانب الحالة الحاضرة في الجزائر، رغماً عن أحداثها المثيرة... وسنلزم أنفسنا بأن نظل في الحدود التي رسمها الجنرال ديغول في بيانه الذي أصدره في شهر أيلول/ سبتمبر من هذا العام..

ولكني يا سيدي الرئيس، أرى لزاماً علي أن أمهد بمقدمة قبل أن أتناول بيان الجنرال ديغول، كفرنسي وكبطل عظيم، لا يخلو من حساسيات معينة.. ولكن القضية الجزائرية لها حساسياتها كذلك.. والأمم المتحدة، وهي مدركة لمسؤولياتها الدولية، لها حساسياتها كذلك..

إن القضية الجزائرية هي قضية الأمم المتحدة، ناقشتها في كل دورة من دوراتها، منذ عام ١٩٥٥، وفي الدورتين الحادية عشرة والثانية عشرة، أعربت الأمم المتحدة بالإجماع عن قلقها البالغ لاستمرار الصراع في الجزائر، ودعت إلى إيجاد حل للقضية الجزائرية، يقوم على أساس ميثاق الأمم المتحدة ومبادئها.. ولكن فرنسا لم يقلقها

قلق الأمم المتحدة، ولم تستجب لرغبة الأمم المتحدة في إيجاد حل للقضية الجزائرية، على وفق مبادئ الميثاق وأهدافه. . ولهذا فإن الأمم المتحدة، لا فرنسا، هي التي يجب أن تشعر أن كرامتها قد ثلمت، وأن سلطتها قد استبيحت. .

ولكن يا سيدي الرئيس، ليس هذا وقت تصفية الحساب، وليس هذا وقت إدانة المخطئ ومكافأة المصيب. . نحن نؤثر أن ننظر إلى الأمام. . أن ننظر إلى مستقبل يطوي ذكريات الماضي، ويشفي الجراح، إلى مستقبل يبني الثقة والصداقة. . وبدافع من هذه الروح الخيرة، سنبدأ من اليوم السادس عشر من أيلول/ سبتمبر سنة ١٩٥٩، وهو اليوم الذي أعلن فيه الجنرال ديغول سياسته التي يعترف فيها بحق الشعب الجزائري في تقرير المصير. . أجل سنبدأ من عام ١٩٥٩ لا من عام ١٨٣٠، من عام الاعتراف بحق تقرير المصير، لا من عام انتهاك حق تقرير المصير.

إن بيان الجنرال ديغول، في ما يشبه الألغام، يحتوي على مواد متعددة، فيها مواد الانفجار وما تثيره من دخان وغبار. . وكذلك بيان الجنرال ديغول تكمن مواده المتفجرة في سديم من الغبار والدخان. . لا ننكر إلى جانب ذلك أن جوهر البيان هو مبدأ تقرير المصير. . ولسنا في حاجة لأن نرحب بتطبيق هذا المبدأ على القضية الجزائرية، ذلك أن هذه القضية منذ أن أدرجت على جدول أعمال الأمم المتحدة، وهي تعتمد في كل مناقشاتها على مبدأ تقرير المصير. . بل إنني أستطيع القول إن الحرب الجزائرية قد قامت أصلاً من أجل تقرير المصير. . وأصبح هذا المبدأ سبب وجودها واستمرارها، وغدا شعارها وعلمها. . يضاف إلى ذلك أن حكومة الجزائر المؤقتة قد اعتمدت مبدأ تقرير المصير كقاعدة أساسية في برنامجها القومي، ذلك أن الجزائر حكومة وشعباً ترى في تحقيق تقرير المصير، تحقيقاً لآمالها القومية، في الحرية والسيادة والاستقلال. .

ولقد أشار الجنرال ديغول في مقدمة بيانه السياسي إلى حرية الاختيار، عن طريق استفتاء شعبي، واصفاً إياه بأنه خير طريق يجدر اتباعه. . وإننا نرحب كذلك بأن يمارس الشعب الجزائري حرية الاختيار، ممارسة سليمة تتسم بالديمقراطية الصحيحة.

ومن أجل ذلك أصبح من واجبنا أن نتابع الجنرال ديغول في بيانه، لنرى تصوره لحقّ تقرير المصير، ومبدأ حرية الاختيار، وأسلوب الاستفتاء الشعبي.

قال الجنرال ديغول في بيانه «إذا قدر الله لي الحياة، فإنني ألزم نفسي بأن أسأل الجزائريين ماذا يريدون في النهاية، وأن أطلب إلى الفرنسيين أن يؤيدوا ما يختاره الجزائريون». .

وإن الأمر لا يحتاج إلى عبقرية، للتعرف على معنى هذا الكلام الذي تفوّه به الرئيس ديغول، فهذا ليس حق تقرير المصير ولا مبدأ حرية الاختيار.. لقد أعلن الجنرال ديغول أن ما يختاره الجزائريون، يصبح نافذاً، ولكن يجب أن يؤيده الفرنسيون.. هذا هو جوهر بيان الرئيس ديغول، ويتضح من هذا، بكل جلاء، أن مستقبل الجزائر ستقرره فرنسا لا الجزائر.. وأن الخيار هو بيد فرنسا لا بيد الجزائر.. ولكن المستقبل الذي يعنينا هو مستقبل الجزائر نفسها، وأن حرية الاختيار التي نبحث عنها، هي اختيار الجزائر من قبل الجزائر بالذات، وهذا هو جوهر القضية الجزائرية... وأن الذي عرضه الجنرال ديغول يعطي فرنسا الحق بأن تقرر مصير الجزائر.. والقضية التي نحن بصددها هي حق الشعب الجزائري في تقرير مصيره، بنفسه، بإرادته، باختياره.. وإنّ أقل ما نصف فيه بيان الجنرال ديغول، أنه يعرض حرية الاختيار من غير حرية، ويعمل على إفساد المصير تحت شعار تقرير المصير، ويطلب الاستفتاء الشعبي من شعب آخر.

وإن الخطر كل الخطر يكمن في أكثر من وضع واحد في بيان الجنرال ديغول، ويتجلى ذلك أكثر ما يتجلى في طريقة الانتخابات من ناحية وفي توقيت الانتخابات من ناحية أخرى، لقد أعلن الجنرال ديغول أن الجزائريين سينتخبون كأفراد.. «لأنه منذ بدء الخليقة»، كما قال الجنرال ديغول، «لم تكن في الجزائر وحدة حقيقة»، إن هذا الكلام هو الخرافة بعينها.. إن هذه الحجة ليست جديرة برجل عظيم مثل الجنرال ديغول.. وإذا كان علينا أن نرجع عبر القرون، لنقتفي آثار الوحدة الوطنية لكثير من الشعوب، منذ بدء الخليقة، لوجدنا أن الأمر لفرنسا نفسها مشكوك فيه كثيراً، وسيجد الجنرال ديغول نفسه، وهو يشرب الكأس التي أعدها لغيره.. أن الجزائر وحدة ترابية كاملة.. وأن شعبها لواحد، وإذا دعوا إلى التصويت فلا يصوتون كأفراد ولكن يصوتون أمة واحدة.. إن حق تقرير المصير تملكه الأمة بأسرها ولا يملكه الأفراد في معزل عن أمتهم.. وإن الشعب الجزائري يعرف تماماً ماذا يخبئ الجنرال ديغول وراء فكرة تصويت «الأفراد»، إن وراء ذلك تزييف المصير تحت ستار تقرير المصير.. وإن الشعب الجزائري أذكى من أن تجوز عليه هذه الخدعة.

أما في ما يتعلق بزمن التصويت، فإن الجنرال ديغول قد وضع توقيتاً مثيراً للعجب والدهشة.. يقول الجنرال ديغول في بيانه إنه سيحدد زمن الانتخابات «بعد أربع سنوات، على أقصى تقدير، من عودة السلام بصورة فعلية، بحيث لا تتجاوز الضحايا في الأرواح مائتي قتيل..». ولست يا سيدي أريد أن أدين هذا الجدول الزمني بأنه يثير السخرية، لأنه هو السخرية بعينها، مجسدة في هذه الآراء.. إن الانتخابات مشروطة بشروط ساخرة مضحكة.

وأنتم تعلمون من غير شك أن الشعب الجزائري ليس من السذاجة، بحيث يلقي السلاح، ثم ينتظر أربعة أعوام إلى أن تنزل عليه رحمة الجنرال ديغول.. وإذا كان أحد يظن السذاجة في الشعب الجزائري، فإنه ساذج بنفسه، وعريق السذاجة!!

ولكن الهزء الصارخ، أن يحدّد الجنرال ديغول الحد الأقصى بمائتي قتيل في العام الواحد، كشرط أوّلي للشروع في الانتخابات.. ولا ندري بأية قاعدة حسابية توصل الجنرال ديغول إلى هذا الرقم الظريف؟.. وعلى أي أساس استطاع الجنرال ديغول أن يقيّم الحياة الإنسانية..؟ وأية رياضيات ميّتة أوصلت الجنرال ديغول إلى أرقام الموتى؟.. نحن نعلم أن بين «المعمّرين» الفرنسيين نفراً من المتعطشين إلى الدماء، من الذين يروق لهم أن يتجاوزوا هذا الحد الأقصى إلى ألفين أو يزيد، وبهذا تتعطل عملية الانتخابات، ويمكن أن تتعطل إلى الأبد.

لا يا سيدي الرئيس، نحن نرفض هذا الجدول الزمني، نحن نرفض أن ترتبط الانتخابات بعدد محدّد من القتلى، وبعدد محدّد من السنين، يبدو لنا أن الرئيس ديغول قد خان الرئيس ديغول، البطل العظيم الذي حارب من أجل حرية بلاده..

على أننا لو اقتربنا من الصورة كما رسمها الجنرال ديغول، لأفزعتنا التفاصيل،.. صحيح أن الجنرال ديغول قد قرر أوّلاً مبدأ تقرير المصير، ولكنه حين يسرد التفاصيل نجد أنفسنا أمام صورة مهتزة قلقة. إن التفاصيل تخون المبدأ.. وإن وسائل التطبيق التي اقترحها الجنرال ديغول تقضي على مبدأ تقرير المصير.. ويبدو لنا الجنرال ديغول وقد وأد طفله في لحظة مولده.. وكل ما نجده الآن جثة هامدة لتقرير المصير، ملقاة على عتبات الأمم المتحدة.. هذا هو المشروع الفرنسي، وربما تسابق بعضكم إلى العتبات ليرحبوا بالمشروع الفرنسي، ولكنكم ستصيبكم خيبة الأمل، حينما ترون أن هذا الوليد هو جثة فارقتها الحياة، عند أول نفس من أنفاس الحياة!!

ولا تحسبوا أن قولي هذا هو من باب المجاز أو الخيال.. إنه الحقيقة بعينها.. فتعالوا معي ندرس الخيارات الثلاثة التي أعلنها الجنرال ديغول في المشروع الذي يقترحه لتسوية القضية الجزائرية..

أولاً: الانفصال (أي الاستقلال)... وقد وصفه الجنرال ديغول بأنه «خراب ودمار، ولا يمكن تصديقه، وهو يحمل في طياته الفقر المدقع، والفوضى السياسية الرهيبة، والمذابح الشاملة، وديكتاتورية عسكرية شيوعية..».

ثانياً: الفرنسة أو الاندماج، ووصفه الجنرال ديغول بأنه يمنح المساواة مع

الفرنسيين، في الرواتب والمسؤوليات والوظائف، والضمان الاجتماعي، ومجموعة من الامتيازات.

ثالثاً: الاتحاد مع فرنسا، وقد وصفه الجنرال ديغول بأن يقدم للجزائر معونات اقتصادية وعسكرية واجتماعية.

وغنيّ عن البيان، يا سيدي الرئيس، أن الجنرال ديغول بعروضه هذه، وكما عرضها، لا يفتح المجال أمام الشعب الجزائري ليمارس الاختيار، وبكل حرية الاختيار.. إن الانفصال قد سخر منه الجنرال ديغول بأنه يؤدي إلى الاستقلال.. عرضه الجنرال ديغول على الشعب الجزائري، مع التهديد بالكوارث والفقر والخراب والمذابح. وليثير مخاوف الغرب، فقد أشار الجنرال ديغول إلى أن الاستقلال في الجزائر، سيفضي إلى قيام ديكتاتورية عسكرية شيوعية.. والجنرال ديغول يذهب أبعد من ذلك، إنه يشهر سيف التقسيم على رقاب الشعب الجزائري.. إنه يهدد بتقسيم الجزائر، وإلحاق الصحراء بفرنسا، وبهذا تفقد الجزائر أهم ثرواتها الطبيعية.. فإذا كان الشعب الجزائري سيجد نفسه معرضاً لهذا التهديد والوعيد فأين هي حرية الاختيار؟ خاصة إذا كانت عملية الاختيار ستقوم تحت إشراف الإدارة الفرنسية، وعلى هذا فإن الخيارات الثلاثة التي يعرضها الجنرال ديغول ترسو على خيار واحد، يفرضه التهديد والوعيد، وهو الإدماج بفرنسا، أو استقلال هزيل يعيش في كنف فرنسا، بعد تقسيم الجزائر إلى دويلة هنا ودويلة هناك.

إذا كنا جميعاً نتفق مع الجنرال ديغول على مبدأ تقرير المصير، كقاعدة أساسية لتسوية القضية الجزائرية، فإن الأمر لا يحتاج إلى فلسفة معقدة ولا إلى أساليب ملتوية.. بكل بساطة ووضوح وإيجاز، يجب أن يمارس الشعب الجزائري حرية الاختيار، في استفتاء شعبي ديمقراطي، وفي جوّ كامل من الحرية.. وإن أول شروط الحرية لهذا الاستفتاء، أن لا يكون لفرنسا دخل فيه، فلا يتم تحت إدارتها وإشرافها.. بل يجب أن يتم تحت إشراف الأمم المتحدة..

ولقد أعلن الجنرال ديغول أنه سيدعو «المراقبين من أنحاء العالم كافة ليشهدوا إجراءات الاستفتاء..» ونحن نرى أن حضور المراقبين لا يستجيب لمقتضيات العدالة، ولا يرتفع إلى مستوى هذا الحدث التاريخي المهم.. وإذا كان الجنرال ديغول يعني ما يقول حقاً وصدقاً، ويعني استفتاء حراً، تتجلى فيه كل معاني الديمقراطية الصحيحة، فليس أمامه إلا طريق واحد، وهو أن يعهد إلى الأمم المتحدة بالإشراف على عملية الاستفتاء.

ولا شك في أن الحكومة الجزائرية من جانبها توافق على هذا الاستفتاء في إطار

الأمم المتحدة. . بل إنني أستطيع أن أعلن باسم الحكومة الجزائرية أنها توافق سلفاً على نتيجة هذا الاستفتاء. . إن الجزائر مستعدة لأن تلتزم بهذه النتائج مهما كانت. . إنها ترضى بالاندماج بفرنسا، أو بالاتحاد مع فرنسا. . إذا كانت هذه نتيجة الاستفتاء بشرط أن يكون الاستفتاء تحت إشراف الأمم المتحدة. . وبهذا فإننا نتحدى فرنسا أن توافق على الاقتراح. . وعلى فرنسا أن تستجيب لهذا التحدي، إذا كانت تملك الشجاعة لقبوله!!

وإذا رضي الجنرال ديغول بدور الأمم المتحدة في القضية الجزائرية، على هذا الأسلوب الذي اقترحناه فإن الحكومة الجزائرية، من جانبها، مستعدة لأن تبحث مع فرنسا شروط وقف إطلاق النار. . وسوف لا تقتصر النتيجة على تحقيق التهدئة التي أخفقت فرنسا، وستظل تخفق، في بلوغها. . بل سيكون السلام، والسلام الدائم بكل بركاته وخيراته. . وستظل فرص السلام قائمة، وفرص الحرب ستظل قائمة كذلك، إذا ما بقيت فرنسا ماضية في عنادها، ممتنعة عن الدخول في مفاوضات حرة مع الحكومة الجزائرية. . وعلى فرنسا تقع المسؤولية، كما ستقع عليها الهزيمة. . حقاً إنها معركة ضارية قاسية يقف فيها مع فرنسا جميع حلفائها وأصدقائها. . ولكن الجزائر يقف في ميادينها أبطال الشعب الجزائري وتقف معهم جميع الشعوب المحبة للحرية في العالم.

ولقد أعلن الرئيس ديغول في بيانه قائلاً: «إن الطريق مفتوحة. . ولقد اتخذنا قرارنا. . وإن العملية جديرة بفرنسا» فإذا كان الجنرال ديغول حريصاً أن تكون هذه العملية جديرة بفرنسا، فما عليه إلا أن يسلم هذه العملية إلى الأمم المتحدة، لتنفيذها بموجب كل التقاليد والأعراف التي تستحقها هذه العملية. . أما إذا كان الجنرال ديغول يقصد بهذه العملية الاستهلاك الدولي، في هذه المنظمة الدولية، «ليخطف» بعض الأصوات إلى جانبه، فستكون هذه العملية جديرة بفرنسا كما أعلن الجنرال ديغول، ولكنها ليست جديرة بالأمم المتحدة حيث يجب أن تسود تقاليد الحق وأعراف العدالة.

ويبدو واضحاً، يا سيدي الرئيس، أن بيان الرئيس ديغول، في أسسه لا في تفاصيله جدير بالترحيب، ونستطيع أن نعتبره نصراً لقضية الحرية. . وإذا أمكن تحقيقه، بأسسه لا في تفاصيله، فإن النصر يعود الفضل فيه إلى ثلاثة: إلى الجزائر أولاً، إلى الأمم المتحدة ثانياً، وإلى الجنرال ديغول ثالثاً، ولكن نصيبه في هذا النصر، قدْر الدور الذي لعبه وساهم فيه. . إن الشعب الجزائري، بالتضحيات الغاليات التي بذلها، وبالكفاح الدامي الطويل الذي خاضه عبر مئة وخمسين عاماً، يقف في ميدان النضال منفرداً بمفاخره، لا ثاني له، إن الحكومة الجزائرية منذ اللحظة الأولى لمباشرتها

مهامها الوطنية قد أعلنت عن رغبتها للوصول إلى تسوية سلمية للقضية الجزائرية، في نطاق مفاوضات حرة تستهدف تحقيق تقرير المصير..

أما بالنسبة إلى الأمم المتحدة، فإن جميع الدول الأعضاء لم يدخروا جهداً في سبيل الوصول إلى حل للقضية الجزائرية، يقوم على مبادئ الميثاق وأهدافه.. وفي الدورة الأخيرة أقرت منظمتكم، توصية حاسمة تدعو فرنسا والجزائر إلى الشروع في مفاوضات حرة بين فرنسا والجزائر، تستهدف تسوية الفضية الجزائرية تسوية شريف عادلة. أما الرئيس ديغول، فلا ريب أن له دوراً في الإنجازات التي اقترنت بالقضية الجزائرية، هذا إذا تخلّى عن غضبته العارمة على الاستقلال.. إن الجنرال ديغول، وهو بطل من أبطال التحرير، لا يستطيع أن يَحبِس لمدة طويلة إعجابه بالشعب الجزائري، حين يناضل من أجل حريته واستقلاله.. وإلى جانب هذا فإنه ليس لنا أن ننسى الآن أن الجنرال ديغول تربطه زمالة السلاح بالمجاهدين الجزائريين، ففي الحربين العالميتين قاتل الجزائريون ليردوا لفرنسا شرفها، وليصونوا حريتها، بل ليحفظوا عليها وحدتها.. وأخيراً لا آخراً، إن الجنرال ديغول يعرف، كأي جندي عظيم، أنه مهما طال الأمد على حرب التحرير الجزائرية، فإن النصر سيكون حليف الجزائريين، والهزيمة حليفة فرنسا.. ذلك هو المصير المحتوم الذي لا رادّ له..

وإذا كان لبيان الرئيس ديغول مزاياه، فإنه، يا سيدي الرئيس مليء بالمعايب، والمعايب الكثيرة، ولا يتحمل الشعب الجزائري، ولا الأمم المتحدة أية مسؤولية عن الجوانب المظلمة في بيان الرئيس ديغول.. إن المسؤولية تقع على كاهل باريس، فهي التي صنعت هذه المعايب، وباريس لا تزال شوارعها تئن تحت أقدام العسكرية الاستعمارية..

لقد أعلن الرئيس ديغول في بيانه السياسي قائلاً: «سنعمل على الوصول إلى حل للقضية الجزائرية بما يتفق مع تقاليد شعبنا العظيم، وأعني بذلك أن الشعب الجزائري سيختار مصيره ويحدد مستقبله.. « وهذه الكلمات الرفيعة التي تفوّه بها الجنرال ديغول، يجب أن تتبوأ مكاناً رفيعاً في سجلاتنا.. وليس هنالك ما هو أشرف، ولا أنبل من هذه الكلمات الشريفة النبيلة.. وإن فرنسا ستكون عظيمة حقاً، بل أعظم مما قال ديغول، إذا كان الشعب الجزائري سيجد أمامه الفرصة الكاملة لحرية الاختيار، بعيداً عن أي وعيد وتهديد، وبعيداً عن أيّ وعد وإغراء.. وسيفتح التاريخ أروع صفحاته للجنرال ديغول، كأعظم بطل حقق الحرية لفرنسا، واعترف بالحرية للجزائر..

ولقد أحسن الجنرال ديغول، حين عرض في بيانه السياسي مختلف الحلول التي تخطر على باله، إنه أعلن بأنه سيطرح للتصويت «الاستقلال والإدماج والاتحاد، ليختار الشعب الجزائري واحداً من هذه الخيارات الثلاثة».. إننا نثني على الجنرال ديغول أنه عرض الأمر بهذا الوضوح، ونحن لا نبخل على الجنرال ديغول بالثناء حين يستحق الثناء.. وإذا استطاع الشعب الجزائري أن يختار بحرية كاملة، وأن يطرح صوته بحرية كاملة، فإن الجنرال ديغول سيكون بطل الثورة الجزائرية المعاصرة ثورة لها كل أمجاد الثورة الفرنسية، ولكن من غير خرائبها ودمارها ومظالمها..

ولكن علينا أن نقترب من هذه الصورة الباهرة التي رسمها لنا الجنرال ديغول في بيانه السياسي، ولننعم النظر فيها بعين ذكية فاحصة، ولنتأمل ظلالها وألوانها بصبر وأناة.

وكلما اقتربنا من الصورة تجلت أمامنا تناقضاتها الخطيرة، ففي الوقت الذي يعترف فيه بحق الشعب الجزائري في تقرير المصير، ينكر وجود الشعب الجزائري كأمة لها مقوماتها الوطنية، وبهذا فإنه يعرّض حق الاختيار لشعبٍ لا يعترف له بقومية، كما يعرّض حق الاختيار لوطنٍ لا يعترف له بالوحدة الإقليمية..

وفي نظر الجنرال ديغول فإن الشعب الجزائري من غير كيان قومي، والوطن الجزائري من غير وجود سياسي.. لقد تحدث الرئيس ديغول عن الجزائر على اعتبار أنها لجميع الناس من دون أن تكون للشعب الجزائري.. لقد كانت الجزائر عرضة للغزوات المتعاقبة، كما قال الرئيس ديغول ولم يكن لها كيان سياسي.. وإنني أحسب أن خير طريقة لعرض هذه الآراء المشوشة، هي أن أقرأ لكم كلمات الرئيس ديغول نفسه: قال الرئيس ديغول: «لم تكن هناك سيادة جزائرية.. إن القرطاجيين والرومان، والفاندال، والبيزنطيين، والعرب السوريين، والأتراك والفرنسيين، قد تغلغلوا واحداً بعد الآخر في الجزائر من دون أن تكون هناك دولة جزائرية، ولذلك فإن حرية الخيار ستعرض على الجزائريين كأفراد..».

إن هذه الأسس التي يبني عليها الجنرال ديغول مشروعه السياسي هي غاية في الضعف والهزال، ولا بد من أن تدفع مشروعه إلى الانهيار.. إن حق تقرير المصير هو حق تملكه الشعوب كبيرها وصغيرها، هذا هو ميثاق الأمم المتحدة نصاً وروحاً.. إن الأفراد ليس لهم أن يمارسوا حق تقرير المصير إلا بوصفهم أعضاء في أمة واحدة، وإلا رجعنا إلى المرحلة البدائية التي سبقت نشوء الشعوب والأمم، وإذا كان الجنرال ديغول أميناً في كلامه عن تقرير المصير، فيجب عليه أولاً وقبل كل

شيء، أن يعترف للشعب الجزائري بحقه كشعب واحد. . وإلا فإن حق تقرير المصير يكون أسطورة جميلة. . ثم إن الجنرال ديغول قد أشار إلى القرطاجيين والرومان، والفاندال، والبيزنطيين، والعرب السوريين، وعرب قرطبة، والترك، والفرنسيين، وغزواتهم على الجزائر، وكأنما أصبحت هذه الأرض موئلاً للغزاة يتعاقبون عليها، وكأنما دور الجزائريين أن يستقبلوا هؤلاء الغزاة، ويهيئوا لهم معسكراتهم، ليقيموا فيها آمنين مطمئنين.

وإني، مع احترامي للرئيس ديغول، ليس لي إلا أن أبادر إلى القول، إن هذا الكلام يدل على سطحية مفضوحة في الوقائع التاريخية والفهم السياسي. . وما أظن أنني بحاجة إلى أن أضع أمامكم جميع الأسانيد التاريخية والقانونية التي تثبت سيادة الجزائر، كدولة حرة مستقلة كانت في عام ١٨٣٠ تشارك مع بقية الدول ضمن العلاقات الدولية المعروفة، فقد أوفيت هذا الموضوع حقه في الدورات السابقة. . ولست كذلك بحاجة إلى أن أذكّركم بأن فكرة الدولة، في مفهومها المعاصر، إنما هي حديثة حداثة الفكرة القومية، تلك الفكرة التي أرسلت صيحاتها الداوية بعد تفتت الإمبراطوريات العظمى التي كانت تجمع بين ذراعيها معظم شعوب العالم. . إن الدول القائمة الآن هي حديثة كأيّ اختراع حديث. . ولماذا أذهب بعيداً في البحث عن الدليل، إن ما لا يقلّ عن سبعين دولة من الدول الممثلة في الأمم المتحدة لم تكن موجودة قبل مائتي عام. . وأجيلوا الطرف فيما بين صفوفكم تتجسد أمامكم الحقيقة الصارخة: إن هولندا قد استقلت في عام ١٥٧٩، وبلجيكا في عام ١٨٣٠، والولايات المتحدة في عام ١٧٧٦، والبرازيل في عام ١٨٢٢، ودول أمريكا الجنوبية في عام ١٨١٠، وإن دول البلقان، والدول الأفريقية والآسيوية، قد ظفرت باستقلالها في هذا القرن الذي نعيش فيه، بعد حروب بطولية تبعث على الإعجاب والتقدير.

ولننظر ماذا تم في عهد الأمم المتحدة، لقد انضم إلى عضوية الأمم المتحدة عدد وافر من الدول لم تكن دولاً قبل ذلك. . وكان بعضها إلى عهد قريب تحت حكم فرنسا المباشر.

أما الغزوات التي تعرضت لها الجزائر، كما سردها الجنرال ديغول، فإني آسف لأن يضعها الجنرال ديغول أمامكم كحجّة ضد سيادة الجزائر. . لقد كانت الحرب والغزوات جزءاً من تاريخ العلاقات الدولية في كل أرجاء العالم. . إن تاريخ أوروبا، ويشمل ذلك فرنسا بالتأكيد، كان تاريخ غزوات وغزوات مضادة في مراحل متعددة من التاريخ. . إن جميع الغزاة الذي سردهم ديغول قد غزوا فرنسا كما غزوا الجزائر. . وإن العرب الذين أشار إليهم الرئيس ديغول قد غزوا فرنسا، وتوغلوا فيها

حتى وصلوا إلى بوردو. . . ولكن هذه الوقائع التاريخية لا تنفى وحدة الوطن الفرنسي ولا وجود الشعب الفرنسي كأمة واحدة، إن ذلك ينطبق تماماً على الجزائر التي تعرضت لموجات من الغزو الأجنبي، ولكنها بقيت محتفظة بوجودها القوي، واحدة من الشعوب العربية، التي تؤلف في مجموعها الأمة العربية. . وترابها جزء من الوطن العربي الكبير. . إن الحقيقة الثابتة هي أن الجزائر عربية كما أن فرنسا فرنسية. وإن هذه الحقيقة الأساسية التي يجب أن يبنى عليها أي حل للقضية الجزائرية، يمكن أن يكتب له النجاح. .

غير أننا، يا سيدي الرئيس، لا بد، لنبلغ هذه النتيجة، التي نتطلع إليها بكل إخلاص، من أن يكون بيان الرئيس ديغول والسياسة التي يستهدفها، متسمين بروح الإخلاص. . يجب أن نتأكد من أن الخيار، الذي سيطرح على الشعب الجزائري، صادق وأمين وحر. . ويؤسفنا أن نعلن أمامكم أن الخيار الذي عرضه الجنرال ديغول مصنوع من خامات ضعيفة، إنه يشكو مرض فقر الدم، فضلاً عن أنه ينقصه الوضوح. . ثم إن الجنرال ديغول، في شرحه للحلول الثلاثة، قد «استقطر» حرية الخيار وانتزع منها الحرية. إلى آخر قطرة منها. لقد عرض الجنرال ديغول من ناحية نظرية ثلاثة حلول، ولكنه في الواقع قد صب جام غضبه على الحل الأول، الاستقلال، ودعا إلى قبول الاثنين الآخرين بحرارة وحماسة. . لقد قال عن الاستقلال، وهو الحل الأول، ما يلي: «إن فرنسا ستتخلى عن الجزائريين الذين يختارون الانفصال عنها، ومن غير فرنسا سينظمون الإقليم الذي يعيشون فيه، والموارد التي تكون تحت تصرفهم، والحكومة التي يريدونها. . وإن اقتناعي الشخصي أن هذه النتيجة لا يمكن تصديقها فضلاً عن أنها تؤدي إلى الكارثة. . وأن الجزائر كما نعرفها، وفي ظل الظروف العالمية السائدة، ستواجه الكوارث والمصائب ومنها الشيوعية والفقر. . وأنه غني عن القول كذلك، أن الجزائريين مهما كان أصلهم، الذين يريدون أن يبقوا فرنسيين، ستجري إعادة تجميعهم واستيطانهم. . ومن ناحية أخرى فستُتّخذ جميع الخطوات لأن نضمن، تحت جميع الظروف، استمرار الأعمال في آبار الزيت في الصحراء فهي نتيجة الجهود الفرنسية وترتبط بمصالح العالم الغربي بأسره. . ».

وإنني، يا حضرات الزملاء، أستميحكم عذراً وصبراً. . إنكم في حاجة إلى أناة صابرة، وروية هادئة، لتستطيعوا أن تحكموا بهدوء على بيان الرئيس ديغول. . إنه تهديد مكشوف، وملحمة بليغة في الوعيد. إن الاستقلال، في نظر الجنرال ديغول، مجلبة للكوارث، وهو لعنة من السماء ونقمة على الأرض. . إن كلام الرئيس ديغول في هذا الصدد أبعد ما يكون عن الحقيقة، وينفر منه منطق التاريخ

المعاصر. . إن الاستقلال لا يؤدي إلى هذه الشرور التي عدّدها الرئيس ديغول. . إن الاستقلال مجلبة للنماء والتقدم، وفيه إشباع لأرفع المطالب القومية وأقدسها. . لقد سبق لجميع الحركات التحريرية أن واجهت مثل هذه الإنذارات مشحونة بالوعيد والتهديد ولكن سرعان ما انكشف زيفها، وذابت كالثلوج تحت شعاع الدفء الساطع من شمس الحرية. . . وإذا كان «المعمّرون» الفرنسيون يلتزمون جانب الهدوء والسكينة، والخضوع للنظام العام، فلن يقع في الجزائر ما يكدر الصفو. . وستكون الحالة طبيعية وعادية، تماماً كالحالة التي تسود تونس والمغرب في الوقت الحاضر، وقد كانتا تواجهان مثل هذه الإنذارات، حين كنا نبحث أمر استقلالهما في هذه القاعة نفسها.

أما التهديد بالشيوعية، فقد سبق لي أن عالجت هذا الموضوع، وهو من التفاهة الواهية بحيث لا يصمد أمام أي تحليل جدي، وقد فقدت هذه التهمة جديتها، وأصبحت زياً قديماً مهلهلاً لا يصلح لهذه الحقبة من زماننا. . ولكن الصوت اللاهب الذي يسلطه الجنرال ديغول على ظهور الشعب الجزائري، هو التهديد بالفاقة، إذا اختارت الجزائر الحرية والاستقلال.

إن التهديد بالفقر هو تهديد «فقير» بذاته. . إن كثيراً من الدول الممثلة في الأمم المتحدة هي دول فقيرة، ولكنها تنعم بالحرية والاستقلال. . وإن ميثاق الأمم المتحدة يكون «فقيراً» حقاً، إذا كان لا يقبل في عضويته الدول الفقيرة. . وإن كثيراً من الدول الأعضاء تتلقى معونات اقتصادية وفنية، ولم ينتقص ذلك من حقها في الاستقلال بل إن فرنسا نفسها ليست بريئة من الحاجة للعون. . إن فرنسا تتلقى قروضاً ومعونات مالية متعددة المصادر. . وإنه لا يليق بالجنرال ديغول، أن يرفع شعار الفقر في وجه الحرية والاستقلال. . وإن الجزائر، على كل حال، ليست بلداً فقيراً، إن الجزائر احتملت كل تبعات الحرب لمدة ستة أعوام، سبقتها مائة عام من الكفاح. . وقد احتملت ذلك كله من غير قروض ولا معونات مالية، من المصارف العالمية أو من مؤسسات الأمم المتحدة. . إن الجزائر تتوافر فيها الموارد الطبيعية، ولعل المسيو سوستيل الوزير الفرنسي لشؤون الصحراء خير حجة في هذا الموضوع. . فلقد كتب مقالاً في مجلة **الشؤون الأجنبية** في تموز/يوليو ١٩٥٩، وتحدث عن المخزون الكبير من الزيت والغاز الطبيعي الكامنين في الصحراء. . ولقد أكد المسيو سوستيل أن حقل الغاز الطبيعي في حاسي الرمل يعتبر واحداً من اكبر الحقول في العالم وإن هذا الحقل يستطيع أن يمد الجزائر والقارة الأوروبية بطاقة رخيصة. . وأشار المسيو سوستيل كذلك إلى المعادن المتوافرة في الجزائر مثل المنغنيز والحديد والنحاس واليورانيوم. . ولقد ألقى المسيو سوستيل خطاباً أمام

مجلس الشيوخ الفرنسي، في ٢١ تموز/يوليو، تنبأ فيه أن فرنسا تستطيع أن تبلغ مستوى الاكتفاء الذاتي من الزيت في فترة لا تتعدى عام ١٩٦٣. وعلى هذا فإن الجزائر لا يمكن أن تصنف من الدول الفقيرة، وهي تملك هذه الموارد الطبيعية، وكيف يمكن أن تكون الجزائر بلداً فقيراً، والزيت الجزائري قادر على أن يجعل فرنسا في مستوى الاكتفاء الذاتي؟ وبعد هذا فإن لنا أن نتساءل أيهما البلد الفقير، الجزائر أم فرنسا؟

وكائناً ما كان الأمر، فإن الجزائر تستطيع أن تتدبر حياتها الاقتصادية بمواردها الطبيعية، لو أن هذه الموارد تركت تحت تصرف الشعب الجزائري وحده.. ذلك أن ثروة الجزائر الطبيعية تنمو وتستغل على أفضل وجه بأيدي أبنائها، إن اقتصاد الجزائر هو مهمة الشعب الجزائري ومسؤوليته، وليس لفرنسا أو غير فرنسا دخل في هذا الموضوع.. والجزائريون هم خير من يبني الاقتصاد القومي في الجزائر.. ولست أعني بهذا أن الجزائر ستعيش في عزلة اقتصادية، وأنها ستمتنع عن تلقي العون الاقتصادي والفني من الدول المتقدمة في مضمار التكنولوجيا والخيرات الفنية.. وأي شعب هو أقرب للجزائر من فرنسا، في ميدان التعاون، إذا كانت فرنسا تعترف للجزائر بحريتها واستقلالها؟؟ وخذوها عني، أيها الزملاء المحترمون، وأنا موصوف ظلماً وخطأ بأني عدو فرنسا، إن أحداً لا يداني فرنسا في صداقتها للجزائر.. إذا تركت فرنسا الجزائر للجزائريين.

على أن الأمر الخطير الجسيم هو تقسيم الجزائر كما تحدث عنه الجنرال ديغول بوضوح وصراحة.. وإننا بدورنا نشكر الجنرال ديغول على صراحته في هذا الموضوع، فقد زاد من انتباه الحكومة الجزائرية، وضاعف من إحساسها بالخطر الكامن في السياسة الفرنسية.. ولقد كان الجنرال ديغول واضحاً كل الوضوح حين أعلن أن الجزائر إذا اختارت الاستقلال عليها أن تواجه الخطرين الكبيرين، الأول: تقسيم الوطن الجزائري، والثاني: اختطاف الصحراء الجزائرية بكل مواردها الطبيعية. ولقد أشار الجنرال ديغول إلى إعادة تجميع واستيطان «الجزائريين» الذين يريدون أن يظلوا فرنسيين.. وهكذا فإن الجنرال ديغول يعرض الاستقلال بيد واحدة، ثم يشهر باليد الثانية سيف التقسيم، وهو أشد بلاء يمكن أن تتعرض له أي أمة في وطنها.. ويترتب على ذلك أن الاختيار يفقد مزيته وأخلاقيته، بل والهدف الذي عرض من أجله.

غير أن الجنرال ديغول لا يقتصر على إنزال العقاب بالاستقلال، وبالذين يختارون الاستقلال، ولكنه يبتعد إلى أبعد من ذلك.. إنه يبذل المكافآت والامتيازات للذين يختارون الحلين الآخرين: الاندماج أو الاتحاد مع فرنسا.. وهذه هي المكافآت

والامتيازات كما عبر عنها الجنرال ديغول، بالنسبة للإدماج، إنه يقول «سيكون ميسوراً للجزائريين أن يتبوأوا المناصب السياسية والإدارية والقضائية في الدولة. . وسيُفتح لهم مجال الخدمة العامة، وسيتمتّعون بجميع المنافع بالنسبة للرواتب والأجور والضمان الاجتماعي والتدريب المهني والتعليم، تماماً على المستوى نفسه الذي يطبق في فرنسا نفسها. . . وسيعيشون ويعملون حيثما يشاؤون في أراضي الجمهورية كلها. . وبعبارة أخرى: إنهم سيعيشون بكل معنى الكلمة، وبقطع النظر عن ديانتهم أو الجماعة التي ينتمون إليها، على قدم المساواة وعلى المستوى نفسه، كسائر المواطنين، وفي الصغيرة والكبيرة، وسيصبحون جزءاً لا يتجزأ من الشعب الفرنسي، الذي يمتد فعلاً من دانكرك إلى تامانراسي. .».

بهذه العبارات العذبة، يا سيدي الرئيس، سيجد الجزائريون أنفسهم في النهاية في الفردوس المفقود!! سيعيشون حينئذ في جمهورية أفلاطون، التي لا يزال يحلم بها الناس عبثاً، إلى يومنا هذا!!

أما بالنسبة إلى الاتحاد، فهذه هي المكافآت والامتيازات التي يعرضها الجنرال ديغول، إنه يقول «ستكون نتيجة الاتحاد، أن يحكم الجزائريون أنفسهم بأنفسهم، تسندهم المعونة الفرنسية والعلاقة الوثيقة بفرنسا، في شؤون الاقتصاد، والمعارف، والدفاع والسياسة الخارجية. . وسيكون الحكم الداخلي على أساس اتحادي، وبهذا تتمتع جميع المجموعات، الفرنسيين والعرب والمرابطين والقبائل، الذين يعيشون معاً في البلاد، بالضمانات الكافية ليكيفوا حياتهم كما يريدون في إطار من التعاون. .». هذه، يا سيدي الرئيس، عبارات عذبة أخرى يرسلها الرئيس ديغول لإغراء الشعب الجزائري لحمله على الاتحاد مع فرنسا. . ولست أريد أن أطيل الكلام في هذه النقطة، فإن عبارات الجنرال ديغول توضح نفسها بنفسها. . إن هذه المكافآت والامتيازات التي يعرضها الجنرال ديغول من شأنها أن تسلب من الاختيار حريته. . إنها كافية بذاتها أن تُحيل الاختيار إلى اضطرار. . وليكون الاختيار حراً يجب أن لا يصاحبه وعد أو وعيد، وعد بالامتيازات ووعيد بالكوارث والويلات. . ولقد أوضح الجنرال ديغول في بيانه السياسي أنه حكم على الاستقلال بالإعدام. . وإنه فرش الأرض بالأكاليل والزهور تحت أقدام الاتحاد والاندماج. . وفي القضايا السياسية يجوز لأي مواطن أن يقوم بحملة دعائية لهذا الحل أو ذاك، وذلك هو حق الجنرال ديغول لو كان مواطناً جزائرياً، ولكن أنىّ يكون له مثل هذا الحق، وهو رئيس دولة يزعم أنه يريد أن ينهي مشكلة استعمارية، فيخلق مشكلة أخرى لا تقل عنها خطراً وضرراً؟

وبهذه المناسبة، أرجو أن يأذن لي سيدي الرئيس، بأن أبتعد قليلاً عن الموضوع

لأتحدث عن مفهوم حرية الاختيار في النظام القضائي البريطاني.. بموجب هذا النظام القضائي، كأي نظام آخر، لا يكون إقرار المتهم ملزماً إلا إذا أعطاه بمحض إرادته وفي حرية اختياره.. وقد حدث مرة، في قضية جنائية شهيرة، أن قال النائب العام للمتهم: «إنه خير لك أن تروي لنا كيف جرت الحادثة»، لقد كان هذا الكلام من جانب النائب العام بسيطاً وبريئاً، خالياً من الوعد والوعيد، ولكن المحكمة اعتبرت هذه «النصيحة» التي أسداها النائب العام للمتهم مبطلة لحرية الاختيار، ورفضت المحكمة كل الاعترافات التي أدلى بها المتهم بعد هذه النصيحة.. وإني لأرجو، يا سيدي الرئيس، أن تتأملوا كيف أن المحكمة البريطانية قد رفضت إقرار المتهم، لأنه صدر عنه من غير حرية اختيار، بعد هذه النصيحة، فماذا تقولون في بيان الرئيس ديغول الذي لم يترك غضبة إلا وزمجرها ولا مكافأة إلا وزيّنها؟!

وأنتقل الآن من الشرور التي تسبق الاختيار، إلى شر آخر يأتي بعد انتهاء مرحلة الاختيار، إن الجزائريين، بعد أن يواجهوا الوعد والوعيد قبل إعطاء أصواتهم، سيواجهون خطراً آخر ناجماً عن أصوات غيرهم.. ولقد حدثتكم أن الجنرال ديغول قد أعلن أنه سيطلب من الشعب الفرنسي أن يدخل في عملية تصويت أخرى، ليؤيد ما يختاره الشعب الجزائري، تلك هي بدعة سياسية ما أحسب أن لها مثيلاً في جميع القضايا الاستعمارية التي عرضت على الأمم المتحدة، إن أقل ما يقال في هذا الموضوع إن الجنرال ديغول قد خوّل الشعب الفرنسي أن يمارس حق الفيتو في مصير الشعب الجزائري.. نحن نعلم أن فرنسا، بوصفها عضواً دائماً في مجلس الأمن، تملك حق الفيتو تمارسه في المشاكل الدولية حين تعرض على مجلس الأمن.. ذلك هو حق فرنسا، كما نص عليه ميثاق الأمم المتحدة، ولكننا لا نعرف نصاً يخوّل فرنسا حق الفيتو، بالنسبة إلى مستقبل الجزائر، ولحقّ الشعب الجزائري في تقرير مصيره.. وإذا كان على الفرنسيين أن يقولوا كلمتهم في ما اختاره الشعب الجزائري لنفسه، فإن المصير الجزائري يكون قد وقع تحت رحمة فرنسا.. ونحن نعرف مصير هذه الرحمة..

ولكن علام هذه الحرب دائرة؟؟ إن الحرب دائرة الآن لأن الشعب الجزائري يريد أن يقرر مصيره بنفسه، ويرفض أن تكون لفرنسا كلمة في هذا المصير، من قريب أو بعيد.. نحن نعرف سلفاً، وبيان الرئيس ديغول هو الدليل، والرئيس ديغول هو الشاهد على ذلك، أن فرنسا لا توافق على استقلال الجزائر، إذا كان هذا الاستقلال سيأتي بأصوات فرنسا. ونحن لم نعرف أبداً أن مصير المحكومين قد تقرر بأصوات الحاكمين.. إن الأصوات التي تعنينا هي أصوات الشعب الذي يحارب من أجل حريته

واستقلاله . . وأي اختيار هذا الذي يعرض على الشعب الجزائري، إذا كان الاختيار النهائي سيكون للشعب الفرنسي؟ نحن نعلم أن «استقلال» الجزائر كلمة لا تسقط من فم فرنسا . . ثم ماذا تكون النتيجة لو أن فرنسا، كما نتوقع، رفضت ما اختاره الشعب الجزائري لنفسه؟ ما هو مصير القضية الجزائرية؟ إن عملية الاختيار بكل إجراءاتها تصبح باطلة ولاغية . . وستظل الجزائر في قبضة فرنسا . . وسيكون وقف القتال الذي يدعو إليه الجنرال ديغول استسلاماً مختاراً . . وستكون الحرب الجزائرية، بكل تضحياتها الغالية، وسيلة مباشرة لتقديم الجزائر إلى فرنسا هدية سهلة المنال . . وإننا نعيذ بالله الشعب الجزائري أن يرضى بأن يكتب صك عبوديته بدماء أبنائه الميامين . . وما استرخصوا أرواحهم إلا لمجاهدة العبودية ونيل الحرية . .

هذه نظرة شاملة، يا سيدي الرئيس، ألقيتها على بيان الرئيس ديغول، بما له وما عليه، ولكن من الإنصاف أن نسأل ما هو موقف الفريق الآخر . . ما هو موقف الحكومة الجزائرية المؤقتة؟ هذا السؤال البسيط له جواب بسيط، إنكم تجدون موقف الجزائر متمثلاً في البيان الذي أصدرته الحكومة الجزائرية في ٢٨ أيلول/ سبتمبر، بعد بيان الرئيس ديغول باثني عشر يوماً، وإنكم لواجدون أن بيان الحكومة الجزائرية دقيق وبسيط وواضح . . إنه دقيق لأن قضية الجزائر هي قضية حرية، والحرية ليست بحاجة إلى محاولات معقدة مطولة . . وإنه بسيط لأنه لا شيء أبسط على الفهم من الحرية والاستقلال، . . وأخيراً إنه واضح لأن حق تقرير المصير أسطع من أن تحجبه أفصح الفصاحات أو أعنف المعارك . .

وإنني لأستطيع القول بأن بيان الحكومة الجزائرية وثيقة رائعة، ممتازة بأصالة الرأي، ابتداء من التاريخ حتى التوقيع . . وإنني أقول من التاريخ حتى التوقيع، بكل ما في هذه العبارة من الدلالات . . إن البيان الجزائري صدر بعد اثني عشر يوماً من صدور بيان الرئيس ديغول، وبهذا لم تسارع الحكومة الجزائرية إلى القبول أو الرفض، وإنما أذنت لتلك الأيام أن تمر بالدرس العميق والتأمل الصابر، بعقل «بارد» يلمّ بالموقف من كل أطرافه، وقلب «حار» يتحسس الطريق إلى سلام شريف عادل، أما التوقيع فكانت له دلالة كذلك، إنه يعني ما يقول . . إنه يقول إنها حكومة جزائرية مؤقتة، إلى أن يتيسر للشعب الجزائري أن يقيم حكومة ثابتة . . إن الحكومة الحاضرة لا تريد أن تفرض نفسها على الشعب، ولا أن تقيم حكماً ديكتاتورياً . . إنها تسعى جاهدة لتمكّن الجزائريين أن يعبّروا عن إرادتهم، كبشر لهم إرادتهم في هذه الحياة، وأن يمارسوا حقوقهم الوطنية كشعب، وأن يعيشوا كدولة مستقلة . . هذا هو ما تدعو إليه الحكومة الجزائرية أولاً وآخراً . . ليست رغبة هذه الحكومة المؤقتة أن تحكم، ولكن رغبتها الأكيدة أن تمكّن الجزائر، من أن تحكم الجزائر، ولخير الجزائر . .

كل ذلك يوضح لنا الروح القومية التي أملت على حكومة الجزائر أن تنظر إلى الموقف السياسي نظرة شاملة متزنة، آخذة بعين الاعتبار ظروف القضية في مجموعها. . وكان بوسع الحكومة الجزائرية أن ترفض بيان الرئيس ديغول برمته، رفضاً كاملاً، ولها في ذلك أسباب سديدة. . ولقد كان بوسع الحكومة الجزائرية أن تصر، وهذا هو حقها بكل تأكيد، على الاعتراف العاجل بحق الشعب الجزائري في الحرية والاستقلال. . وكان بوسعها أن تصر على عقد مؤتمر طاولة مستديرة، مع الاعتراف الكامل بحق الحكومة الجزائرية في عقد معاهدة سلام بين فرنسا والجزائر. . وكان بوسعها، كذلك، أن يُعقد هذا المؤتمر على أرض محايدة ليست في فرنسا ولا في الجزائر. . أجل لقد كان بوسع الحكومة الجزائرية أن تصرّ على هذه المطالب وأمثالها، ولكن الحكومة الجزائرية آثرت أن تسلك طريقاً إيجابياً بناءً، لا تنازلاً منها عن موقفها السياسي، ولكن لأنها على ثقة تامة من عدالة القضية الجزائرية ومقوماتها الأخلاقية والقانونية، وفضلاً عن ذلك فإن الحكومة الجزائرية مقتنعة كل الاقتناع بأن أية إجراءات شملها بيان الرئيس ديغول لا بد أن تؤدي في النهاية إلى تحقيق حرية الشعب الجزائري، إذا كانت تطبَّق في جو من الحرية، وفي كنف الأعراف الديمقراطية وتقاليدها الصحيحة، بل لعل الحكومة الجزائرية قد أخذت بهذا المنهج الإيجابي، لما أعلنته في بيانها من أنها «لا ترغب أن تتجاهل أية فرصة تسنح لإقرار السلام». .

وعلى هذا، فإن الحكومة الجزائرية قد نظرت في بيان الرئيس ديغول نظرة عميقة، فلم تقبل كل شيء ولم ترفض كل شيء. . ولكنها اتبعت سبيلاً وسطاً بين القبول الكامل والرفض الكامل. . فبعد أن أعلنت الحكومة الجزائرية قبولها مبدأ تقرير المصير، على أساس وحدة الشعب الجزائري، ووحدة التراب الجزائري، أعربت عن استعدادها للدخول في مباحثات مع الحكومة الفرنسية، لتبحث الشروط السياسية والعسكرية، لوقف إطلاق النار، مع الاتفاق على الضمانات اللازمة لتطبيق تقرير المصير بصورة صحيحة. .

ويتبين من ذلك أن الحكومة الجزائرية لم تقتصر على التحلّي بالحكمة والروية، ولكنها بذلت كل جهدها لمراعاة الحساسيات الفرنسية. . وتلاحظون من الصيغة التي استعملتها الحكومة الجزائرية في بياناتها، أنها أشارت إلى التعبير الفرنسي الذي يقابل «المحادثات» (Pourparles) لما يخامر فرنسا من الإحساس بأن هذا التعبير بذاته يصون لفرنسا كرامتها. . وهذه «المحادثات» تستهدف من غير شك الاتفاق على التدابير التي تكفل تحقيق تقرير المصير، بعيداً عن أي ضغط أو إكراه.

وأرجو يا سيدي الرئيس ويا حضرات الزملاء، أن تسمحوا لي بهذه المناسبة أن

أؤكد لكم أن هذه التدابير هي ضرورة قصوى، فعلى الجزائر وفرنسا أن يتفقا على مجرى هذه التدابير ومراحل تنفيذها.. ذلك لزوم لا بد من لزومه.. فإن الاتفاق بين فرنسا والجزائر على مبدأ تقرير المصير يجب أن يتناول الاتفاق على التدابير التنفيذية لتطبيق تقرير المصير.. وإذا تم ذلك، نكون قد تلاقينا مع فرنسا في مفهوم تقرير المصير، وفي وسائل تطبيقه.

وإنني أقول، مفهوم تقرير المصير، لأنني لست متأكداً من أننا وفرنسا نتكلم لغة مشتركة، بالنسبة إلى تقرير المصير.. فلو أننا أنعمنا النظر في موقف فرنسا الرسمي لوجدنا أن تقرير المصير مشدود إلى حبال قد تكون حبال المشنقة.. وليست هذه التعبيرات مجازية، ذلك أن وراءها مخاوف تسندها مبررات متعددة.. ويجب أن تزول هذه المخاوف، إذا كنا حقيقة نريد بكل إخلاص وعزيمة أن نتوصل إلى سلام بين فرنسا والجزائر، سلام دائم، لا هدنة مؤقتة.. ففي ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٥٩، سئل الجنرال ديغول في مؤتمر صحافي، عما يعنيه إدماج الجزائر بفرنسا، ولا شك في أنه يهمّكم أن تعرفوا جواب الجنرال عن هذا السؤال.. كان جوابه وأنا أقتبس من كلامه « إن المعنى السياسي لكلمة الإدماج، واضح كل الوضوح.. أن تكون الجزائر فرنسية، وهل من الضروري أن نعلن ذلك، ما دامت هذه هي الحقيقة؟؟».

إن الجنرال ديغول، جندي عظيم، وله استراتيجية بارعة وتكتيك حاذق.. فلقد أجاب بسؤال عن السؤال، بالنسبة إلى الإدماج، حين تساءل «وهل من الضروري أن نعلن ذلك؟ ما دامت هذه هي الحقيقة». ولكن «هذه الحقيقة» لم تكن شعاراً لفظياً وكفى، فقد ترجمت إلى حقيقة فعلية واقعية..

لقد أصدرت الجمعية الوطنية الفرنسية مؤخراً، وبأكثرية ظاهرة، قرارين ينصان على توحيد الموازنة والشؤون المالية بين فرنسا والجزائر.. وفي الثالث من شهر آب/أغسطس أعلن المسيو ميشيل دوبريه رئيس وزراء فرنسا أمام البرلمان الفرنسي أن «مقاطعات الجزائر والصحراء هي جزء من الجمهورية الفرنسية، تماماً كالمقاطعات الفرنسية الأخرى في الوطن الأم..» هذا هو الموقف الرسمي للرجل الثاني في فرنسا بعد الجنرال ديغول.. وقد صدر قبل بيان الرئيس ديغول ببضعة أسابيع، ولكنه يتناول السياسة المالية للعام بكامله.. غير أن من حقنا أن نتساءل كيف تحولت السياسة الفرنسية من إدماج كامل إلى تقرير المصير، بين عشية وضحاها؟

ومن أجل ذلك فإن الحكومة الجزائرية حريصة على أن تعلم علم اليقين، وعن

طريق المحادثات الثنائية مع فرنسا، ما إذا كانت سياسة تقرير المصير، كما جاءت في بيان ١٦ أيلول/ سبتمبر، هي من بنات أفكار الرئيس ديغول أم الجنرال ديغول.. هل هي تكتيك جندي عظيم، يريد أن يربح المعركة؟ أو هل هي سياسة رئيس حريص على أن يسوي المشكلة؟ ولا بد من أن تتجلى هذه الحقيقة في المباحثات الثنائية التي تصر عليها الحكومة الجزائرية..

ورب قائل يقول، إن بيان المسيو دوبريه رئيس وزراء فرنسا هو صفحة من الماضي، وقد مضى الماضي بكل مواقفه وبياناته.. وقد يكون هذا صحيحاً لو أن شيئاً، مما قيل وما حصل بعد بيان الرئيس ديغول في ١٦ أيلول/ سبتمبر قد تحقّق. ولكن الواقع المؤسف أنه منذ ١٦ أيلول/ سبتمبر إلى هذه الدقيقة والأقوال والأفعال من جانب فرنسا تتعمد أن تنسف حرية الاختيار، وأن تدمر تقرير المصير، وأن تحجب فرص السلام.. وليس هذا الاتهام من غير دليل.. إن كل الدلائل تؤيد الاتهام.. وليس علينا إلا أن نقتفي سير الأحداث، ونتتبع آثارها بعد ١٦ أيلول/ سبتمبر..

في ٢٨ تشرين الأول/ أكتوبر، وبعد ستة أسابيع من البيان الفرنسي عن تقرير المصير، وجه الرئيس ديغول إلى الإدارة الفرنسية والقوات المسلحة في الجزائر رسالة، تناقض مناقضة صريحة بيانه السياسي، وهذه الرسالة، إن كشفت شيئاً، فإنما تكشف انغماس فرنسا في سياسة الإدماج، من أعلى الرأس حتى أخمص القدمين. لقد قال الرئيس ديغول وأنا أقتبس من كلامه: «إن الموضوع الذي يهمنا في الوقت الحاضر، هو أن تخلد الجزائر إلى السكينة الشاملة، بعد أن شهدت المآسي الطويلة.. وأن نبذل جهدنا في سبيل تقدمها الاقتصادي والاجتماعي، وأن نقدم للجزائريين من مختلف الطوائف جميع الأسباب المعنوية والمادية التي تجعلهم يطلبون الوحدة مع فرنسا..».

إن هذه التوجيهات التي أصدرها الرئيس ديغول إلى الإدارة والقوات المسلحة الفرنسية في الجزائر، ليس لها إلا معنى واحد، ونتيجة واحدة، إنها تتجافى بصورة قاطعة مع بيان الرئيس ديغول في ١٦ أيلول/ سبتمبر الذي أعلن فيه حرية الاختيار للشعب الجزائري، وأي اختيار حر هذا؟ وأي تقرير للمصير هذا، إذا كان الرئيس ديغول يدعو إلى تعبئة كل الطاقات الإدارية والعسكرية في الجزائر، لحمل الجزائريين على المطالبة بالوحدة مع فرنسا؟! ستكون الوحدة مع فرنسا، إذن، ليست خياراً.. إنها تكون هدفاً محتوماً تسعى فرنسا جاهدة لتحقيقه بكل ما تملك من قدرات.. ولعل هذا هو السبب الذي جعل الرئيس ديغول يقترح فترة أربع سنوات لتطبيق تقرير المصير.. إنها الفترة التي يطمع فيها الجنرال ديغول في أن «يصنع» الشعب الجزائري

من جديد، ويصنع معه تقرير المصير كما يشتهيه الجنرال ديغول، ولكن أحداً لا يستطيع أن يصنع الشعب الجزائري من جديد، إنه التاريخ العريق الأصيل الذي صنع الشعب الجزائري. . ثم إن الجنرال ديغول، في ختام رسالته، يتراجع إلى خنادقه القديمة. . إنه يتحدث عن الرسالة المقدسة التي يجب على فرنسا أن تقوم بها، لا بالنسبة إلى الجزائر فحسب، ولكن بالنسبة إلى أفريقيا كلها. . يقول الجنرال ديغول وأنا أقتبس من رسالته «إنكم تعلمون أكثر من غيركم، وأنتم الذين تعملون في الجزائر، أن مهمة فرنسا هي عظيمة من غير شك. . إنها عظيمة للجزائر نفسها، وإنها عظيمة لفرنسا كذلك بالنسبة إلى رسالتها في إفريقيا، لصالح الوحدة الوطنية، وللحالة الدولية بصورة عامة. .»

والواقع أن حديث الرئيس ديغول عن رسالة فرنسا في الجزائر وفي أفريقيا يثير كثيراً من التساؤل والعجب. . فما هي رسالة فرنسا الأفريقية في الجزائر وفي القضية الجزائرية؟. . إذا كانت فرنسا مخلصة وصادقة في تطبيق مبدأ تقرير المصير. . فإن تقرير المصير في أفريقيا معناه الأول والأخير أنه ليست لفرنسا مهمة أو رسالة في أفريقيا، وأن تقرير المصير معناه أن تصبح أفريقيا سيدة نفسها، مالكة لزمام أمورها، وبهذا لا يعود لفرنسا أية مهمة مقدسة أو غير مقدسة. . ولكن حديث الرئيس ديغول عن مهمة فرنسا في الجزائر، أو في أفريقيا، إنما يكشف عن العقل الباطني والوجدان الداخلي لفرنسا. . إنه لا يزال مشحوناً بالإدماج، بعيداً عن تقرير المصير، وهذا هو الذي يزيد الحكومة الجزائرية إصراراً على المحادثات الثنائية مع فرنسا، حتى تنجلي الأمور، فهماً وأسلوباً، هدفاً وتطبيقاً، من غير لبس ولا إبهام.

ومما يضاعف في الحاجة القصوى إلى هذا الجلاء، أن العقل الباطني لفرنسا قد تحدث مرة ثانية حديثاً غريباً عجيباً في هذا الصدد. . ففي ٢٣ تشرين الثاني/ نوفمبر، تحدث الرئيس ديغول أثناء جولته في بعض المقاطعات الفرنسية إلى الشعب الفرنسي، وإني أقتبس من حديثه قوله: «إننا نريد السلام في الجزائر، وعلى الطريق الذي اخترناه، وقصدنا الأول أن نحافظ على فرنسا في الجزائر، ولكن بموجب ظروف تختلف عن الظروف السابقة. .»

وواضح، إذن، أن الجنرال ديغول مصمم التصميم كله، أن يحتفظ بالجزائر لفرنسا، ولكن تحت ظروف جديدة، أو تحت شعارات جديدة، فالهدف عند الجنرال باقٍ على حاله، ولكن الوسيلة مختلفة. شأن القائد المحنك يتحول إلى طريق آخر، إذا كان الطريق الذي يسير فيه لا يصل إلى الهدف. .

غير أن هذه الخيانة لمبدأ تقرير المصير، لم تقتصر على الجنرال ديغول، فقد

أصبحت وباء فاشياً، وقد انتقل إلى جميع الدوائر الفرنسية الحاكمة سواء في باريس أو في الجزائر.. ولا يعوزنا الدليل في هذا المجال.

في ١٣ تشرين الأول/أكتوبر، وأثناء المناقشة العامة في الجمعية الوطنية الفرنسية، طرح رئيس وزراء فرنسا على نفسه السؤال التالي: متى يسود القانون والنظام والسكينة في الجزائر؟ ثم أجاب رئيس الوزراء نفسه بنفسه وقال: «يسود القانون والنظام والسكينة في الجزائر حينما يتم رفض الانفصال «الاستقلال»، لأن الانفصال يؤدي إلى الدكتاتورية والعنصرية والفوضى.. وهذه كلمات تتنافى مع القانون». وهكذا فإن رئيس وزراء فرنسا يحكم على الاستقلال بأنه يتنافى مع القانون.. فإذا كان الأمر كما يزعم رئيس وزراء فرنسا فكيف يجوز لدولة هذا منطقها أن تتولى إدارة الاستفتاء الشعبي العام في الجزائر، والاستقلال أحد الخيارات المعروضة.. وإذا كان الاستقلال مدعاة إلى الفوضى والدكتاتورية فكيف تستطيع الحكومة الجزائرية أن تثق بالإدارة الفرنسية لتتولى بنفسها تطبيق مبدأ تقرير المصير والسير في عملية الاستفتاء الشعبي؟

وإني لا أطرح هذا السؤال طمعاً في أن أتلقى عليه جواباً، ولكني طرحته لأؤكد لكم أن الحكومة الجزائرية حينما تصر على أن توفي الضمانات اللازمة، فإنها لا تفعل ذلك، لأنها تريد أن تفرض حلاً معيناً بذاته، ولكن لتضمن للحل الذي تقترحه فرنسا، أن يولد في ظروف طبيعية تتوافر له فيها كل شروط الحرية والمساواة.. إن الخيارات الثلاثة التي عرضها الجنرال ديغول يجب أن تعامل على قدم المساواة وأن تعامل معاملة واحدة، فلا يصاحب الواحد وعد، ويصاحب الثاني وعيد.. ومن هنا يجب أن يتم الاتفاق بين فرنسا والحكومة الجزائرية على هذه الظروف والشروط، حتى يتحقق للاختيار أن يكون حراً، فإن الحرية وحدها هي التي تميز الاختيار من الاضطرار..

ونحن نرى أن فرنسا تكبّل الاستقلال بالأغلال، قبل أن تبدأ عملية الاستفتاء.. ففي ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر، وجه المسيو دوبريه رئيس وزراء فرنسا رسالة إلى ممثل الجمعية الوطنية الفرنسية في الجزائر، لتعميمها على رؤساء الجزائر والقيادات العسكرية في الجزائر، ولم تكن هذه الرسالة إلا بمثابة إعلان حرب على الاستقلال، فلقد قال رئيس الوزراء «إن النقطة الرئيسية، هي أن نبذل جهدنا في كل طريقة ممكنة حتى يكون الاختيار ضد الانفصال، وبهذا ينتصر اتحاد الجزائر بفرنسا، وبعدها يتسع الوقت لتحديد شكل الاتحاد.. وإني أطلب إليكم أن تنفذوا هذه التعليمات بمنتهى الدقة..»

إن هذه الرسالة التي وجهها رئيس الوزراء الفرنسي توضح نفسها بنفسها. . إن هذه الرسالة هي أمر صادر من باريس إلى جميع السلطات الإدارية والعسكرية في الجزائر، لتعبئ كل قواها لتحارب حرية الاختيار، وتفسد تقرير المصير، وتحبط الاستقلال. .

والواقع أن السلطات الإدارية والعسكرية في الجزائر قد استجابت لهذه التوجيهات، كما هو متوقع منها، فإن نفوس هؤلاء الموظفين مشربة بروح هذه الرسالة. . وهذا ممثل الحكومة الفرنسية، في الجزائر، يلقي بياناً، في ٣٠ تشرين الأول/ أكتوبر، بوصفه أعلى سلطة فرنسية في الجزائر، ويقول: «إننا نحارب أولاً من أجل فرنسا. . ونحن نحارب كذلك من أجل أوروبا على أرض يشملها ميثاق حلف الأطلنطي، إن الرئيس ديغول حينما عرض الخيارات الثلاثة لم يكن مقامراً. . فمن هو الذي يشك في نتيجة الاختيار؟ إن الاستقلال، إذا وقع عليه الخيار، سيكون البؤس والشقاء. . ولكن ستكون فرنسا وجيشها حاضرين أبداً ودائماً. وبين الانفصال والوحدة لقد اختار معظم الجزائريين. . وعلى الذين يريدون فرنسا أن يتجمّعوا ويتّحدوا. . إن الجيش باق وسيبقى. . إن فرنسا باقية وستبقى». .

إن هذا البيان، يا سيدي الرئيس، إنما هو حرب غير مقدسة تعلنها فرنسا لإبقاء فرنسا في الجزائر، إنها تدعو الجميع إلى التعبئة، إلى التجمع، إلى الوحدة. . وإنها تعلن أن الاختيار قد تم وانقضى. . وإننا لنتساءل، لماذا يطلب إلى الحكومة الجزائرية أن توقف القتال إذا كان الاختيار قد تم وانقضى؟ لماذا يجب على الحكومة الجزائرية أن تتوقف عن إطلاق النار، إذا «كان الجيش الفرنسي باقٍ وسيبقى وإذا كانت، فرنسا باقية وستبقى»؟! يبدو أن علينا أن نذكّر فرنسا أن الجزائريين الأبطال لا يقاتلون لتبقى فرنسا في الجزائر، ولكنهم يقاتلون لتخرج فرنسا من الجزائر، وإلى آخر جندي، وأنهم يقاتلون لتكون الجزائر للجزائريين، وكما قالت الحكومة الجزائرية في بيانها في ٢٨ تشرين الأول/ أكتوبر «إن الاستعمار هو الذي حمل الشعب الجزائري على حمل السلاح». . إن الحرب الجزائرية هي حرب تحرير مقدسة. . ودعوني أقُلها لكم بأعلى صوتي، لتسمع فرنسا، وغير فرنسا، أن الشعب الجزائري لم يحمل السلاح ليمد في أجَل الاستعمار، ولكن ليقضي على الاستعمار في الصميم. . وأقولها لكم كذلك بأعلى صوتي، نيابة عن الحكومة الجزائرية، إن الشعب الجزائري مستعد لأن يواصل هذه الحرب، المقدسة للجزائر، والقذرة لفرنسا، إلى النهاية، وهو مستعد كذلك للبحث عن حل سلمي شريف عادل يرضاه الشعب الجزائري، ولكن بمحض إرادته اختياره. .

وإني أؤكد إرادة الاختيار الحر، لأن الحرية لا يمكن أن تمارس تحت ظروف

القمع والإرهاب التي تسود الجو العام في الجزائر في الظروف الراهنة. . وكما قالت الحكومة الجزائرية في بيانها في ٢٨ أيلول/ سبتمبر، إن حرية الاختيار لا يمكن أن تمارس، ونصف مليون جندي من جيش الاحتلال يطأ بأقدامه تراب الوطن، ولا يمكن أن تمارس كذلك، وما يزيد على المليونين من الشعب الجزائري تضيق بهم السجون والمعتقلات، وأُكرهوا على النزوح عن مدنهم وقراهم. . . وإذا كانت فرنسا جادة في ما تعلنه عن الاستفتاء الشعبي، يجب عليها أولاً وقبل كل شيء أن تعمل على إزالة جميع هذه العوائق، وترفع هذه القيود والضغوط، وتعمل على خلق جو عادي في جميع أنحاء البلاد، وأن تتفق الحكومتان الجزائرية والفرنسية، على جميع هذه القضايا جملة وتفصيلاً. .

وإن أؤكد جملة وتفصيلاً لأن عدداً من الأمور المهمة لا تزال غامضة محجبة بالضباب. . . وإلى عهد قريب، فإن وزير الحربية الفرنسية قد وضع لغماً في صميم أساس الاستفتاء الشعبي، وكأنما لينفجر اللغم في الوقت الملائم. . ففي شهر تشرين الثاني/ نوفمبر، وجّه وزير الحربية الفرنسي رسالة إلى القائد العام للقوات الفرنسية في الجزائر قال فيها: «في وقت غير بعيد، بعد أن يتم تحديد مستقبل الجزائر. سيبقى الجيش الفرنسي في الجزائر، ليضمن استمرار رسالة فرنسا الدائمة، ومن جملتها الدفاع المشترك عن فرنسا والجزائر ضد أي خطر. .». هذه كلمات واضحة. . إنها تعني أن فرنسا باقية في الجزائر، وأنها باقية بعد أن يتحدد مستقبل الجزائر السياسي. . إن وزير الحربية الفرنسي يتكلم بكل ثقة واطمئنان عن رسالة فرنسا الدائمة في الجزائر. . وكل هذا الكلام، إذا كان له من معنى، فإنه إنكار تام لحرية الاختيار. . وأن يقول وزير الحربية إن الجيش الفرنسي باقٍ بصورة دائمة على أرض الجزائر، إنما هو تهديد مباشر للشعب الجزائري، وإهدار كامل لحرية الاختيار. . ولكن، أليس من حقنا أن نسأل وزير الحربية الفرنسية: ماذا يكون عليه الحال لو أن الشعب الجزائري، كما هو متوقع، قد اختار الاستقلال؟ واختار معه جلاء الجيش الفرنسي وإزالة القواعد العسكرية الفرنسية. . إنه من المسلم به أن هنالك أموراً كثيرة، لا بد أن تتناولها المباحثات الثنائية بين فرنسا والجزائر، ولكن كيف يمكننا أن نتصور أن تقرر فرنسا الآن أن لها رسالة أبدية في الجزائر؟ وكيف تسند فرنسا لنفسها بنفسها مهمة الدفاع عن الجزائر؟! مع أن الواقع أن الجزائر إذا كانت بحاجة إلى دفاع. . فإنه دفاع ضد فرنسا، وضد فرنسا وحدها. .

أنتقل الآن يا سيدي الرئيس، إلى موضوع الساعة، وهو موضوع المفاوضات. . وأستطيع أن أبادر إلى القول، إن موقف الحكومة الجزائرية بهذا الصدد، تتجلى فيه الموضوعية والإيجابية والواقعية. . لقد أعلنت الحكومة الجزائرية عن استعدادها

للدخول في مفاوضات مع الحكومة الفرنسية للاتفاق على الشروط السياسية والعسكرية لوقف القتال. . وإن الحكومة الجزائرية لا تطلب اعترافاً من فرنسا. . ولا تريد أن تفرض على فرنسا حلاً معيناً بذاته. . بل إنها لا تريد أن تبحث المستقبل السياسي للجزائر. . فأي اعتدال أكثر من هذا؟ كل ما تريده الحكومة الجزائرية أن تنشأ ظروف ديمقراطية صحيحة، يستطيع الشعب الجزائري بموجبها أن يعبر عن إرادته الحرة، بمحض مشيئته واختياره.

لقد اختارت فرنسا موقفاً لا أريد أن نعطيه وصفه الذي يستحقه، حتى لا أعكر جوّ المناقشة العامة، يكفي أن أقول عنه إنه موقف فرنسي، وهذا الوصف يكفيكم لتعرفوا طبيعة هذا الموقف. . فلقد ألقى المسيو دوبريه رئيس وزراء فرنسا خطاباً في ١٥ تشرين الأول/ أكتوبر أمام الجمعية الوطنية، حمل فيه على المفاوضات، لقد قال فيه وأنا أقتبس من كلامه: «إن هناك تناقضاً كاملاً بين المفاوضات السياسية من جهة، وحرية الاختيار من جهة أخرى، من النواحي القانونية والسياسية والمعنوية. . ولا يمكن أن يكون بيننا وبين الجزائر إلا وقف إطلاق النار، ولا شيء غير ذلك. . ولا يمكن أن تكون بيننا مفاوضات سياسية. .» ولست أريد أن أفنّد هذه الأباطيل التي صدرت عن رئيس وزراء فرنسا بصورة مفصلة، وأنه خير لرئيس الوزراء أن لا يستند في حديثه إلى الأسانيد القانونية والسياسية والمعنوية في القضية الجزائرية. . فإن هذه الأسانيد هي بنفسها التي تُظهر بطلان الدعوى الفرنسية، وسقوط مزاعمها على الأرض. . ليس هنالك تناقض بين المفاوضات السياسية وحرية الاختيار، إنما التناقض الفاضح أن تعطي فرنسا بيد، ثم تسلب باليد الأخرى، وأن تعرض فرنسا على الشعب الجزائري حرية الاختيار، ثم ترفض المفاوضات السياسية، وتفرض على المقاتلين الجزائريين أن يلقوا السلاح، ولا حديث بعد ذلك، ولا شيء بعد ذلك، إلا ما تختاره فرنسا، لا ما تختاره الجزائر.

ولم يكتف رئيس وزراء فرنسا بهذا الموقف يعلنه في الجمعية الوطنية في بباريس، ولكنه حرص على أن «يصدّر» هذه البضاعة الفاسدة إلى قلب الجزائر. . ففي ٢٦ تشرين الأول/ أكتوبر وجه رئيس وزراء فرنسا رسالة إلى المقيم الفرنسي العام في الجزائر، قال فيها: «ليس هناك مفاوضات سياسية بين الحكومة الفرنسية ومنظمات العصاة. . إن المفاوضات السياسية تتناقض تناقضاً أساسياً مع مبادئنا. . وعلى كل حال فإنه لا يمكن أن تكون هناك مباحثات مع العصاة، إلا بصدد الأمور العملية التي يفرضها وقف القتال «إنهاء الحرب، ومصير المقاتلين العصاة، وأسلحتهم ومنظماتهم».

وإن هذه الرسالة التي وجهها رئيس وزراء فرنسا، هي موقف فرنسي آخر خالٍ

من المنطق والعقل. . إن وقف القتال كما يفهمه رئيس الوزراء هو هدف بذاته لا وسيلة لهدف. . وإنكم لتعلمون أن وقف القتال إنما هو مرحلة تؤدي إلى مرحلة أخرى. . إنه مقدمة لتسوية سلمية يتوصل إليها الطرفان، باتفاق بينهما، ونتيجة لمفاوضات حرة تتم بينهما. . إن الحكومة الجزائرية، مدفوعة بروح الاعتدال، لم تفرض حلاً سياسياً معيناً، كشرط سابق للمفاوضات، وإنما تركت الأمر معلقاً بمصير الاستفتاء الشعبي. . ولكن الحكومة الجزائرية ليست مجموعة من الخونة، لتقبل دعوة فرنسا للبحث في مصير «العصاة وأسلحتهم. . .». ليست القضية مصير «العصاة» ولا حتى موضوع سلامتهم. . إن الحكومة الجزائرية تصر على سلامة الإجراءات التي ينبغي أن تسيطر على الاستفتاء الشعبي. . وقد آن الأوان لأن تتجنب فرنسا الحديث مرة ثانية عن التناقض بين المفاوضات السياسية وحرية الاختيار، وأن لا تعود إلى الحديث الهراء عن الحجج السياسية والقانونية، والمعنوية، التي تتذرع بها فرنسا من حين إلى حين. . ولو أن الحكومة الجزائرية أرادت أن تعتمد على هذه الحجج لكان عليها أن تواصل الحرب إلى النهاية وأن تعلن. . لا مفاوضات إلا بعد الجلاء. .

ولكن الحكومة الجزائرية بدلاً من أن تواصل الحرب، آثرت أن تغتنم هذه الفرصة القائمة لتبحث إمكانات الوصول إلى تسوية سلمية شريفة عادلة. . إن إصرار الحكومة الجزائرية على بحث الشروط اللازمة للاستفتاء الشعبي ليس موقفاً يقوم على العناد. . إنني لا أحسب أحداً منكم يرضى للحكومة الجزائرية أن توقف القتال قبل أن تتوافر هذه الضمانات. .

إن هذا، أيها الزملاء، هو مصير شعب بكامله، ولا يمكن التهاون أو التفريط في أموره. . وإن أي رجل في فؤاده ذرة من العدل والإدراك السليم لا يمكن أن يطمئن إلى استفتاء شعبي، يجري تحت إشراف فرنسا، وفرنسا تعلن ليلاً ونهاراً أنها تريد إدماج الجزائر بفرنسا. . إن تجاربنا الماضية مع فرنسا تنهض دليلاً قاطعاً لتثبت رأينا. . فمنذ أن تولى الجنرال ديغول السلطة في فرنسا، تمت ثلاثة انتخابات في الجزائر. . في أيلول/ سبتمبر ١٩٥٨ للاستفتاء على الدستور الفرنسي الجديد، وفي تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥٨ لانتخاب النواب في البرلمان الفرنسي، وفي نيسان/ أبريل ١٩٥٩ لانتخاب المجالس البلدية. . لقد كانت هذه الانتخابات كلها تزويراً في تزوير. وإن الدلائل على ذلك أكثر من كثيرة: يكفي أن نشير إلى أن المسيو منديس فرانس رئيس وزراء فرنسا السابق قد وصف هذه الانتخابات بأنها «خطر على السلام، وخطر على الديمقراطية وليست لها قيمة حقيقية». وقد تساءل المسيو منديس فرانس بسخرية صارخة «هل يمكن لأحد أن يثق بهذه الانتخابات التي تسود الجزائر

في الظروف الراهنة؟» أما المسيو غاستون ديفير الوزير الفرنسي السابق لشؤون أقاليم ما وراء البحار فقد علّق بقوله: «لن يكون هنالك حرية اختيار، ولا استفتاء شعبي، ولكن سيكون هنالك قرار مفروض..». وقد عقبت جريدة **كريستشن ساينس مونيتر** بقولها «إن أحداً في الجزائر وفي فرنسا لم يكن يشك في أن الجزائريين سيصوتون إلا نعم». وقالت جريدة **واشنطون بوست** «إنه يكون مؤسفاً حقاً أن يفسر الجنرال ديغول تصويت الجزائريين بأنه موافقة على استمرار السيطرة الفرنسية في الجزائر». وسأكتفي بهذا القدر من الاقتباسات وكلها تثبت بما لا يرقى إلى الشك أن حرية الاختيار، لا يمكن أن تمارس تحت الإدارة الفرنسية في الجزائر.

ولقد أصبحت الانتخابات الجزائرية مضرب الأمثال، تماماً كالعطور الفرنسية. إنها كذلك تضرب فيها الأمثال.. حتى لقد شاع في الأوساط الصحافية والسياسية أن أفصح تعبير للطعن في الانتخابات المزيفة أن يقال عنها إنها «انتخابات جزائرية» وهذا وحده بالغ الدلالة..

وإن الحكومة الجزائرية، يا سيدي الرئيس، رغبة منها في أن تتجنب انتخابات تجري «على الطريقة الفرنسية» كانت دائماً مصرة على أن تشمل المفاوضات مع فرنسا موضوع الضمانات التي تكفل حرية الاختيار، وسلامة الاستفتاء الشعبي.

وقد أعلنت الحكومة الجزائرية مؤخراً، أنها عينت وفداً مؤلفاً من خمسة مندوبين للشروع في المباحثات مع الحكومة الفرنسية.. صحيح أن هذا الوفد مؤلف من الزعماء الجزائريين المعتقلين في قبضة فرنسا، ولكن هذه هي الفرصة لأن تظهر فرنسا حسن نيتها تجاه الشعب الجزائري. غير أن فرنسا قد أضاعت الفرصة، ورفضت اقتراح الحكومة الجزائرية، استناداً إلى أن الوفد الجزائري مؤلف من المعتقلين السياسيين.. ولكن يبدو أن فرنسا قد أرادت أن تذكّر العالم بتلك الجريمة البشعة، جريمة القرصنة الجوية العالمية، حينما اختطفت الزعماء الجزائريين، وهم في طريقهم إلى تونس في مهمة سلام بصدد القضية الجزائرية.. ولست أريد أن أنبش تفاصيل هذا الحادث الغادر، وأثير غضبكم واستنكاركم، يكفي أن أذكر لكم أن الملك محمد الخامس، وهو أحد جنود التحرير في عصرنا الحاضر، قد قال يوم اختطف الزعماء الجزائريون، وكانوا ضيوفه، إن تلك الجريمة كانت أقسى عليه من خلعه عن العرش من قبل السلطات الفرنسية في آب/ أغسطس من عام ١٩٥٣.

وكائناً ما كان الأمر، فليس لفرنسا عذر مشروع في رفض الوفد الجزائري، وإن تعيين الوفد الجزائري هو حق الحكومة الجزائرية، وليس من اختصاص الحكومة الفرنسية، أما أن أعضاء الوفد الجزائري هم في قبضة فرنسا رهن الاعتقال، فلا

يصح أن يكون عقبه في سبيل مفاوضات السلام. . ففي جميع حركات التحرير، كانت المفاوضات تتم مع الزعماء الوطنيين الذين ينقلون سراعاً من المعتقلات إلى طاولة المفاوضات. . وما نهرو، ومكاريوس، ونكروما، وزغلول، إلا بعض الأمثلة النابضة على ذلك، وهنالك سابقة حية مع فرنسا نفسها، فقد دعت الحكومة الفرنسية كلاً من جلالة الملك محمد الخامس وفخامة الرئيس بورقيبة إلى المفاوضات مع فرنسا نيابة عن بلديهما، مع أنهما كانا في قبضة فرنسا. . ولذلك فإنه ليس فريداً أن تدخل فرنسا في مفاوضات مع الجزائر، على وفق الأسلوب نفسه. ولقد كان مدعاة للأسف حقاً، أن بعض الدوائر الفرنسية، قد وصفت تأليف الوفد الجزائري بأنه مداعبة خالية من الطرافة والذوق. . ولكن هذه الملاحظة بعينها هي مداعبة خالية من الأدب. . إن الشعب الجزائري لا يعيش حياته في فراغ، حتى يملأها بالدعابة، المليحة أو الممجوجة، ليس عند الجزائريين وقت للدعابة والتظرف. . إنهم الآن في شغل شاغل أمام أقدس واجب لتحرير وطنهم. . وليس في قلوبهم متسع للمزاح، وهم يخوضون حرباً طاحنة، هم عتادها وهم وقودها، إنهم يناضلون ليصلوا إلى حل شريف عادل، والأمر عندهم جدّ كل الجدّ، ولا مكان فيه للمزاح.

ولكن ما هو الدور الذي تستطيع أن تلعبه الأمم المتحدة في الدولة الحاضرة؟ نستطيع أن نهنئ الأمم المتحدة على ما بذلته في الدورات الماضية من ضغط أدبي على فرنسا، لتحملها على إيجاد تسوية سلمية تتفق مع أهداف ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه. . ونحن في هذه الدورة، نشعر بأننا اقتربنا من نهاية الشوط في القضية الجزائرية، وليس بعيداً أن الفجر يوشك أن تطل تباشيره، وأصبح واجبنا أن نشدّ شدة واحدة، وسواء في أقوالنا التي نعلنها، أو في القرارات التي نصدرها يجب علينا أن نقف بكل طاقاتنا نؤيد قضية التحرير. . . وأنا لا أريدكم أن تدينوا فرنسا، ولا حتى أن تمسّوا كرامتها. . نحن نريد تأييد المبادئ، وعلينا أن لا نتخلف عن تأييد المبادئ.

يجب علينا أولاً، أن ننظر إلى القضية الجزائرية على أن صاحبها شعب لا أفراد، وعلى أنها تتعلق بوطن واحد لا بمقاطعات متعددة. . يجب أن نرفض أية فكرة لتجزئة الشعب، وتقسيم وطنه. .

ويجب علينا ثانياً، أن نؤيد، من غير قيد ولا شروط، مبدأ تقرير المصير كحق طبيعي أصيل، ينبغي أن يمارسه الشعب الجزائري. .

ويجب علينا ثالثاً، أن ندعو الفريقين للمبادرة إلى مفاوضات حرة، للاتفاق على الشروط السياسية والعسكرية لوقف إطلاق النار. .

ويجب علينا رابعاً، أن نناشد الفريقين أن يتفقا على الضمانات الصحيحة التي تمكّن الشعب الجزائري من ممارسة حقه في تقرير مصيره بملء إرادته، ومحض اختياره..

فإذا تبنت الأمم المتحدة هذه المبادئ الأربعة، كان لنا بأن نفاخر أن المنظمة العالمية قد نهضت بمسؤولياتها الدولية بصورة كاملة، وبصورة عاجلة للفريقين، فرنسا والجزائر.. أما بالنسبة إلى الجزائر فلم تتردد لحظة واحدة في قبول كل قرار يصدر عن الأمم المتحدة متفقاً مع ميثاقها.. وبقي على فرنسا أن تذعن لمشيئة الأمم المتحدة.. إن الرئيس ديغول قد أوضح معالم الطريق، وحسناً فعل، ولكن الطريق مليئة بالعقبات والسدود، ونقاط التفتيش والمراقبة، والأسلاك الشائكة، وعلى فرنسا أن تخلي الطريق من هذه العوائق إذا كانت تريد من الشعب الجزائري أن يسير معها في هذه الطريق..

والواقع أن على فرنسا أن تختار واحداً من اثنين، لاجتياز الأزمة، الأول أن تعمل فرنسا على اتفاق مع الحكومة الجزائرية لوضع الضمانات الصحيحة التي تكفل استفتاء شعبياً حراً، والثاني أن تتولى الأمم المتحدة عملية الاستفتاء، إدارة وإشرافاً. إن الأمين العام الأمم المتحدة يستأثر بثقتنا واحترامنا جميعاً، فضلاً عن مقدرته وحصافته.. ونحن مطمئنون إلى أن الاستفتاء تحت إشرافه لن يكون على «الطريقة الفرنسية» التي وصفتْها، ولكنه سيكون على «طريقة همرشلد» وفي هذا كفاية..

واسمحوا لي يا سيدي الرئيس ويا زملائي الكرام، أن أوجه من الأمم المتحدة نداء صادقاً إلى الجنرال ديغول.. إنه نداء يعبر عن عواطف جميع الشعوب المحبة للحرية والسلام.

وسيكون ندائي إليك، أيها الرئيس ديغول، مستمداً من أقوالك وأفعالك، إن كلمات الرئيس ديغول، كانت تتساءل دوماً؟ لماذا هذه الحرب العقيم على أرض الجزائر؟؟ إن أعمالك البطولية في حرب التحرير الفرنسية هي بنفسها تناديك بأن تعترف للشعب الجزائري بحقه في الحرية والسيادة والاستقلال.. وإن الذين قادوا معارك التحرير مثلك، أيها الجنرال ديغول، ليسوا قليلين.. إنهم أبطال، ولكن أبطال قوميون مثلك، ولكن تاريخ هذا العصر يفتح ذراعيه ليستقبل بطلاً عالمياً، بطلاً عالمياً لا يعمل لحرية شعبه، ولكن لحرية شعب آخر... وإننا لنتمنى من صميم قلوبنا أن يكون الجنرال ديغول هو ذلك البطل العالمي، ليعترف بحق الشعب الجزائري في الاستقلال ويؤيد انضمامه إلى الأمم المتحدة.

إنني أوجه هذا النداء إلى الجنرال ديغول، لا لأن الشعب الجزائري قد أنهكه

القتال وأضناه النضال، فالشعب الجزائري، إذا لم تتم التسوية السلمية، مستعد لأن يواصل القتال إلى أن يرحل آخر جندي فرنسي من أرض الجزائر، إنه مستعد أن يواصل القتال غداً، كأنه بدأه اليوم. ولكني أوجه النداء من أجل وقف القتال، القتال الذي نعرف مصيره معركة أكيدة، ولا أريد أن أقول إنه سيكون هزيمة لفرنسا، بل الذي أؤثر أن أقول إنه سيكون نصراً للجزائر..

وأخيراً يا سيدي الرئيس، أريد، وأنا أختم بياني إليكم، أن أؤكد على حقيقة واحدة لا يخامركم فيها شك أو ريب.. إن الشعب الجزائري على تصميم لا يحول ولا يزول، لتحقيق مطالبه الوطنية.. إن الشعب الجزائري يقف في ميدان المعركة وقفة صامدة باسلة وهو أشد ما يكون عزماً على مواصلة الحرب إلى أن يستعيد حريته واستقلاله.. ولكن إذا تهيأ للمفاوضات الحرة أن تكون بديلاً، فإن الشعب الجزائري مستعد أن يكبح جماح الحرب، وأن يجنح للسلم..

إننا لنرجو أن تُسْكِت فرنسا من جانبها قعقعة السلاح لتتكلم لغة السلم وصيحة الاستقلال.

إننا على أمل كبير أننا سنهنئ قريباً الجمهورية الفرنسية والجمهورية الجزائرية، عن طريق وفديهما، وهما يجلسان في هذه القاعة، وعلى نجاح مفاوضاتهما ووصولهما إلى اتفاق كامل بينهما.. وسيكون ذلك اليوم من الأيام المجيدة في تاريخ الأمم المتحدة..

نحن نتطلع إلى ذلك اليوم بدموع الفرح والابتهاج، لنكرس عهداً جديداً من الصداقة لا بين فرنسا والجزائر فحسب، ولكن بين فرنسا وجميع الدول العربية.

ومن أجل ذلك اليوم فإننا نصلّي..